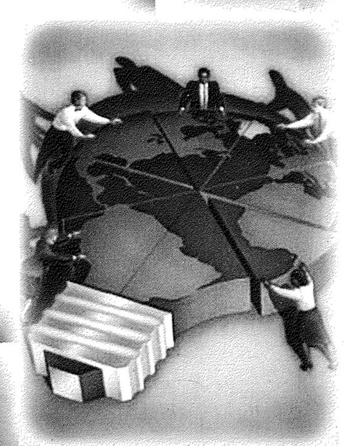
# المحاسبة الدولية

## الشركات المتعددة الجنسية

## International Accounting and Maltinationals



الاستاذ الدكتور
أمين السيد أحمد لطفى
دكتوراة الفلسفة فى المحاسبة
أستاذ ورئيس قسم المحاسبة





# المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية

# International Accounting and Multinationals

الأستاذ الدكتور
**أمين السيد أحمد لطفى**
دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة
أستاذ ورئيس قسم المحاسبة

2004

الدار الجامعية
٨٤ شارع زكريا غنيم " الإبراهيمية "
ص.ب ٣٥ الإبراهيمية " رمل إسكندرية "
☎ ٥٩١٧٨٨٢ – ٥٩٠٧٤٦٦

رقم الايداع
2003/14855
الترقيم الدولى
I.S.B.N

بسم الله الرحمن الرحيم

" إنمــا التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثــم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عــليماً حكيمــاً ، ولـيـسـت التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال أنى تبت "

(صدق الله العظيم)



**مقدمه :-**

هذا الكتاب يركز على دراسة مشاكل المحاسبة الدولية **International Accounting Issues** من منظور المستخدمين والمعدين **Users and Preparers Perspective** والمرتبطة بالإقتصاد العالمى **Global Enonomy** ومعاملات الشركات المتعددة الجنسية **Multinationals** وفروعها الأجنبية وشركاتها التابعة .

فلاشك أن التطور المستمر فى قطاع الأعمال يسفر عادة عن موضوعات وقضايا جديدة تستلزم متابعة من الفكر المحاسبى ، وتؤدى فى ذات الوقت الى حتمية تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الجديدة فى ظل العولمة **Globalization** والتطورات الإقتصادية العالمية الحديثة وفى ضوء عصر جديد من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات ، وطبقاً لتوجه المؤسسات الى الإندماجات **Combinations** والإتجاه نحو الخصخصة **Privatization** ، وزيادة اتساع أسواق المال **Capital Markets** وتخطى المعاملات المجالين المحلى والإقليمى الى مجال أرحب عبر الحدود لتتعاظم أهمية المحاسبة ومعلومات التقارير المالية فى مجال إتخاذ القرارات على المستوى الدولى **International Perspective** .

تشير المحاسبة الدولية الى المحاسبة عن المعاملات الدولية والشركات المتعددة الجنسية **Multinational Enterprises** ( والتى تباشر أنشطتها الإقتصادية فى أكثر من دولة عن طريق شبكة من الفروع أو القطاعات أو الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة وهى عادة تنتشر فى أكثر من دولة بحيث تستفيد من المزايا النسبية لوفرة الموارد فى مكان دون أخر ) ، والمقارنات بين المبادئ

المحاســبية فى الــبلاد المختلفة ، والتوفيق بين المعايير المحاسبية المتباينة ، والمعلومات المحاسبية الخاصة بإدارة العمليات العالمية والرقابة عليها .

إن مصــطلح المحاســبة الدولية يتعين أن يضم بجانب مجالات المحاسبة الماليــة عديد من المجالات الأخرى التى تغطى موضوعات محاسبة التكاليف والمحاســبة الإداريــة ، والمحاســبة الضريبية والمراجعة بالإضافة الى كافة المجــالات الأخرى للمحاسبة ، فذلك المصطلح يأخذ فى إعتباره كافة القضايا الفكــرية المتعــلقة بالإخــتلافات بيــن معايير المحاسبة المختلفة ، والتوفيق **Harmonization** بين المبادئ المحاسبية المتباينة خلال كافة دول العالم .

وتحقيقــاً لــلهدف من ذلك الكتاب فقد تم تقسيمه الى أربعة عشر فصلاً ، حيث تناول **الفصــل الأول الإطار العام للمحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنســية** ، حيث تم دراسة طبيعة وأهمية المحاسبة الدولية ، وأبعاد العولمة والعوامل المؤثرة فيها ، وأسباب سعى الشركات نحو الدولية ، وأنواع الأعمال والارتــباطات الدولية ، وفلسفة ووظائف منظمة التجارة العالمية والمشكلات الرئيسية التى تواجهها ، والإطار الفكرى لتنظيم التطبيقات المحاسبية المقارنة، والــتحديات والقضــايا النظرية والعملية للمحاسبة الدولية ، كما إهتم **الفصل الــثانى بموضوع المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية** ، حيث تم دراسة مفهــوم أســعار الصرف والعوامل التى تؤثر فيها ، والتمييز بين مكاسب أو خســائر أســعار الصرف المحققة وغير المحققة ، وإستخدام مدخل المعاملة الواحــدة ومدخل المعاملتين فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية ، وأسواق الصــرف الأجنــبى ومحاسبة التغطية ، وعقود الصرف الآجلة والمستقبلية ، والمشــكلات المحاســبية لــلعقود الآجلة لتغطية المعاملات بالعملة الأجنبية ، والمحاســبة عن عقود تغطية صافى الإستثمارات الأجنبية ، كما ركز **الفصل**

**الثالث على موضوع ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية** ، حيث تم دراسة أهميــة تــرجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية ، والتمييز بين عمليتى تحويل وتــرجمة العمــلة الأجنــبية ، وإختيار العملة الوظيفية ( العملة الرسمية ) ، والطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية ، والموازنة بين طرق ترجمة القوائم المالية ، و ملخص المعيار المحاسبى الدولى رقم (٢١) بعنوان آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية ، كما تعامل **الفصل الرابع مع موضوع المحاسبة الدولية عن تغيرات الأسعار** ، حيث تم دراسة طبيعة تغيرات الاسعار والتمييز بيــن الارقــام القياسية العامة والخاصة ، وأسباب حدة مشكلة التغير فى القوة الشــرائية لوحــدة النقد فى الشركات المتعددة الجنسية ، والانعكاسات المالية للتضــخم عــلى القيــاس والتقييم والتقرير المحاسبى ، والمحاسبة عن القوة الشرائية العامة أو الوحدة النقدية الثابتة ، ومحاسبة التكلفة أو القيمة الجارية ، وموازنة بين مدخلى المحاسبة عن تغيرات الأسعار وموقف المهنة ، وموقف لجــنة معاييــر المحاسبة الدولية ومشكلة محاسبة التضخم ، كما عنى **الفصل الخــامس بدراســة موضوع الآثار الثقافية والبيئية على المحاسبة الدولية ،** حيــث تم دراسة أنواع التأثيرات الثقافية والبيئية ، وتأثيرات النظم الإقتصادية والسياسية على المحاسبة الدولية ، وتأثيرات النظم القانونية والتعليمية والديانة عــلى المحاســبة الدوليــة ، وأثــر الثقافة على إعداد التقارير المالية ، وأثر الإعتــبارات الثقافية فى التخطيط الإستراتيجى ، وأثر الإعتبارات الثقافية فى نظــم الرقابة والتحفيز ، ووضع السياسة فى ظل الثقافات المختلفة ، كما تمثل **الفصــل الســادس فى دراســة موضــوع الشفافية والإفصاح والقياس فى المحاســبة الدوليــة** ، حيث تم دراسة الشفافية فى التقارير المالية ، وتطور وأسباب الحاجة للإفصاح فى التقارير المالية ، و التمييز بين القياس والإفصاح



والتـــباين عـــالمى الـــنطاق فى القيـــاس والتقرير ، ومداخل التقرير ومشاكل الإفصـــاح فى الشـــركات المـــتعددة الجنســـية ، والآثار الاجتماعية لتطبيقات الإفصـــاح ، وقضايا فنية خاصة للإفصاح عن القوائم المالية الموحدة وشهرة المحـــل وعقـــود الاســـتئجار ، أمـــا **الفصل السابع فقد إهتم بدراسة التباين والتوافق فى الإفصاحات عالمية النطاق** ، حيث تم دراسة أثار درجة الإرتباط الحكـــومى بالإقتصـــاد على عملية وضع المعايير المحاسبية ، وعملية وضع المعيار المحاسبى والتقرير المالى فى بعض البلدان المختارة ، وطبيعة وأهمية ومعوقـــات الـــتوافق والتنسيق بين المعايير المحاسبية الدولية ، وإلقاء الضوء على مجهودات التنسيق على المستوى الدولى والإقليمى والمحلى ، أما **الفصل الـــثامن فقـــد إستعرض دور لجنة معايير المحاسبة الدولية** ، حيث تم دراسة الـــتطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية ، ودستور لجنة معايير المحاسبة الدولية ، وإطار معايير إعداد وعرض القوائم المالية ، وعرض القوائم المالية (معيـــار المحاسبة الدولي رقم ١) ، واللجنة الدائمة لتفسيرات معايير المحاسبة الدوليـــة ، ونشـــأة معايير المحاسبة الدولية في مصر ، فى حين ركز **الفصل التاسـع عـــلى دراســـة التحليل المالى الدولى** ، حيث تم تناول أسباب تحليل القوائـــم المالية على المستوى الدولي ، والمشاكل المرتبطة بتوافر المعلومات الماليـــة ، والاتجاهـــات الحاليـــة في التقرير المالي ، وأهداف ومداخل تحليل القوائـــم الماليـــة ، وتحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي ، وتحليل الاتجـــاه عـــلى المستوى الدولي ، أما **الفصل العاشر فقد ركز على موضوع الـــتخطيط الإســـتراتيجى والـــرقابة على المستوى الدولى** ، حيث تم دراسة الـــتخطيط الاســـتراتيجى على المستوى الدولى ، ونظم الرقابة على المستوى الدولى ، وتقييم الأداء للشركة التابعة الدولية ، ونظم المعلومات العالمية ، أما

**الفصــل الحــادى عشــر فقد غطى عملية إعداد الموازنات وإدارة المخاطر وإدارة التكــلفة على المستوى الدولى** ، حيث تم دراسة أنواع ومشاكل أعداد الموازنة التشغيلية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية ، ومشاكل وطرق إعداد الموازنــة الرأســمالية للشــركات المتعددة الجنسية ، وطبيعة ومداخل إدارة المخاطــر في الشركات المتعددة الجنسية ، وطبيعة ومداخل إدارة التكلفة في الشــركات المتعددة الجنسية ، واعتبارات اخرى لادارة التكلفة على المستوى الدولى، أما **الفصل الثانى عشر فقد ناقش موضوع تسعير التحويلات الدولية**، حيــث تــم دراســة مفهوم وطبيعة أسعار التحويل الدولية ، وأهداف أسعار الــتحويل الدوليــة ، وأهمية ومشاكل تحديد أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنســية ، ومداخل أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية ، وإرشاد عام عــن الإستراتيجية المفضلة ، والمتطلبات الحديثة والأنشطة الملزمة واتفاقيات التسعير ، والاستراتيجية المفضلة لتحديد أسعار التحويل ، وشرح توضيحي – أســعار الــتحويل الدولية والضرائب والرسوم الجمركية ، أما **الفصل الثالث عشــر فقــد تناول نظم المحاسبة الضريبية الدولية** ، حيث تم دراسة فلسفة وأنواع نظم الضرائب المباشرة الدولية ، ونظم الضرائب غير المباشرة الدولية (ضــريبة القيمة المضافة) ، والأعباء الضريبية والتخطيط الضريبي في البيئة الدوليــة ، والحوافــز الضريبية للاستثمارات الأجنبية ، والمشاكل الضريبية لــتمويل الاستثمار الدولى ، والمحاسبة عن ضرائب الدخل المؤجلة ، ومعيار المحاسبة الدولى رقم ١٢ – ضرائب الدخل ، **وأخيراً فقد ناقش الفصل الرابع عشــر المحاسبة فى الدول النامية** ، حيث تم دراسة التحولات الإقتصادية فى البلاد النامية، والمشاكل والتحديات التى تواجه البلاد النامية ، ودور المحاسبة، والمحاسبة فى الدول الإشتراكية ، والخصخصة .

يعتـــبر ذلك الكتاب إضافة هامة لسد النقص الواضح في المكتبة المحاسبية ســواء فى مصـــر أو فى جميـــع الدول العربية والتى تفتقر بشكل عظيم الى مـــراجع عن المحاسبة الدولية وقضايا المحاسبة وإعداد التقارير فى الشركات المتعددة الجنسية ، ويتميز ذلك الكتاب بعرضه الشامل لكافة الموضوعات ذات العلاقـــة ســـواء من الناحية النظرية أو النطبيقية أو من وجهة نظر المستخدم والمعـــد أو من وجهة نظر البلاد المضيفة للإستثمار وبلد الشركة الأم أو من منظور الدول المتقدمة أو النامية أو الآخذة في النمو على حد السواء .

وقـــد تم مراعاة أن يكون أسلوب ومدخل الكتاب متميزاً وفريداً من ناحية الوضوح والدقة والعمق والشمول والبعد عن الشكلية والتعقيد مع الإقتراب من الحداثة والتطوير ، ويعتمد على تزويد القارئ أيا كان دارساً أو مزاولاً بمرجع وموســوعة فى مجـــال المحاســبة الدوليـــة ، فذلك الكتاب موجه الى جميع الأطـــراف المرتبطة ببيئة المحاسبة الدولية ، كما أنه يفيد كافة الدارسين سواء الطلاب أو الباحثين فى مرحلة البكالوريوس أو فى مرحلة الدراسات العليا أو الأســـاتذة الأكـــاديميين ، كمـــا أن الكتاب موجهاً أيضاً الى كافة المهنيين من المحاســـبين ســـواء المزاولين والعاملين فى مكاتب المحاسبة القانونية أو فى الجهاز المركزى للمحاسبات أو المحاسبين العاملين فى منشآت أعمال القطاع الخاص أو العام وسواء تلك التى تمارس نشاطاً تجارياً أم صناعياً أم خدمياً أم ماليـــاً، كذلك فان هذا الكتاب فى غاية الأهمية عند إستخدامه فى اعداد برامج تعليم مستمر لأغراض التدريب والإستشارات والتأهيل للمحاسبين .

ويأمل المؤلف أن يكون ذلك الكتاب قد حقق الأهداف التى سعى من أجلها بطريقة مستحدثة يجد فيها القارئ أيا كان دارسا أو مزاولا إضافة حقيقية الى المكتـــبة العـــربية نظريا أو تطبيقيا ، كما يرجو أن يكون قد وفق في اخراج

كتاب متكامل شامل لقضايا المحاسبة الدولية ومشاكل التقرير المالى للشركات المــتعددة الجنســية وطبقاً لأحدث المعايير الدولية ، ويكون بذلك قد أسهم في خدمة مهنة المحاسبة أكاديمياً ومهنياً .

والحمد لله سبحانه وتعالى على نعمه والشكر لله على توفيقه فى إتمام ذلك المــرجع والموســوعة والتى تعد من أهم الكتب الأساسية فى مجال المحاسبة الدولية ، وختاماً بعد الشكر الدائم لله يتقدم المؤلف الى كل من ساعد وأسهم فى خروج ذلك العمل الى دائرة النور ويتوجه لهم بالدعاء ليجزيهم الله خير الجزاء.

واسأل الله العلى القدير أن يجعل ذلك العمل خالصاً لوجهه الكريم وهو من وراء القصد وهو الموفق . والله على قصد السبيل .

القاهرة :

المؤلف

الأستاذ الدكتور

أميـن السيـد أحمـد لطفــى

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة

# الفصل الأول

## الإطار العام للمحاسبة الدولية
## والشركات المتعددة الجنسية

# الفصل الأول

# الإطار العام للمحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية

## The Framework of International Accounting And Multination Enterprises

1/1 طبيعة وأهمية المحاسبة الدولية والعوامل المؤثرة فيها .

1/2 أبعاد العولمة والعوامل المؤثرة فيها .

1/3 أسباب سعى الشركات نحو الدولية .

1/4 أنواع الأعمال والارتباطات الدولية .

1/5 فلسفة ووظائف منظمة التجارة العالمية والمشكلات الرئيسية التى تواجهها.

1/6 الإطار الفكرى لتنظيم التطبيقات المحاسبية المقارنة .

1/7 التحديات والقضايا النظرية والعملية للمحاسبة الدولية .

## 1/1 طبيعة وأهمية المحاسبة الدولية والعوامل المؤثرة فيها

**The Nature and Need of International Accounting and Affecting Factors**

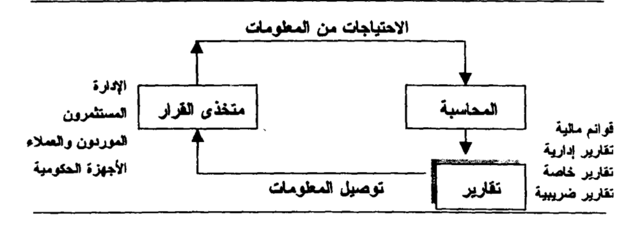
### 1/1/1 أهمية المحاسبة الدولية

بصـفة عامـة توفر المحاسبة المعلومات التى يمكن استخدامها فى اتخاذ القـرارات الاقتصـادية ، فهى تعبر عن النشاط الخدمى الذى يقدم المعلومات الماليـة الكميـة لخدمة متخذى القرار ، ومن أجل وفاء المحاسب باحتياجات مـتخذى القرار من المعلومات يتعين أن تساعد المعلومات المحاسبية فى عمل الاخـتيارات المـنطقية من بين الاستخدامات البديلة للموارد النادرة عند القيام بالانشطة التشغيلية والاقتصادية .

يوضـح الشـكل رقم (1/1) الرابطة بين متخذى القرار والمحاسبة ، كما يتـبين أيضا كيفية ابلاغ المعلومات المحاسبية الى متخذى القرار ، حيث عادة مايـتم توفير تلك المعلومات من خلال تقارير تمثل المخرجات النهائية للنظام المحاسـبى والـتى تتأسـس عـلى البيانات المتولدة من الانشطة والاحداث الاقتصادية المرتبطة بأحد منشآت الاعمال .

**شكل رقم (1/1)**

**العلاقة بين المحاسبة وعملية اتخاذ القرارات**



أن الســبب الرئيســى وراء الحاجة الى دراسة المحاسبة تتمثل فى أهمية الإســتفادة من مهارات الكفاءة المتعلقة بعملية جمع ومعالجة البيانات المتولدة مــن الأنشطة والأحداث الاقتصادية وإعداد التقارير المالية الأمر الذى يمكن معــه توصــيل معلومات مفيدة الى متخذى القرار ، وقد أشارت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (5) الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية بعنوان الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية **Qualitative Characteristics of Accounting Information** الى أن هناك خاصيتين تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذى القرار هما الملائمة والمصداقية **Relevancy and Reliability** ، وحيث أن منشآت الأعمال تعمل بوجه عام فى بيئات أعمال تتسم بالديناميكية من ثم يجب ان تظل مهنة المحاسبــة **Accounting Profession** مفيدة بشكل مســتمر ولــن يتأتى ذلك إلا عن طريق استمرار وفاءها باحتياجات متخذى القــرار مــن المعلومات التى تتلاءم مع بيئات الأعمال الدائمة التغير **Ever Changing Business Environments**، وفى ظل اقتصاد عالمى شامل **Global Economy** فــإن المــوارد الطبيعية والبشرية والمالية غالبا ما تنتقل من جزء معيــن مــن العــالم الى جزء آخر على نحو يسير وبكفاءة وبسرعة كبيرة ، ولاشك أن المحاسبة الدوليــة **International Accounting** توفر معلومات ملائمــة الى مــتخذى القــرار فى ظل ذلك الاقتصاد العالمى ، وحيث تساعد مــتخذى القــرار فى اتخاذ قرارات تخصيص الموارد بشكل يعظم المصلحة البشــرية . ولذلــك السبب كان من الأهمية بمكان دراسة المحاسبة الدولية ، وهناك أسباب تقف وراء زيادة الاهتمام بها لعل من أبرزها ما يلى :-

(1) الاهــتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية المهــتمة بعمــلية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق فى

الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة الوصول الى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل انتقال رؤوس الأموال والبضائع والخدمات عبر الحدود الاقليمية والقومية .

(2) التباين فى الظروف أو العوامل البيئية بين الدول متضمنة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

(3) تضخم حجم التجارة الدولية والاستثمار الدولية ونشوء الشركات الدولية ومتعددة الجنسية وما يصاحبها من مشكلات محاسبية .

(4) وتركيز جهود أدبيات مهنة المحاسبة نحو التوصل الى مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية تحكم الممارسة المهنية تتعدى نطاق الحدود الاقليمية نتيجة لزيادة الاهتمام من جانب المستثمرين والشركات الدولية والتكتلات الاقتصادية والدول النامية التى ترغب فى تطوير النظم المحاسبية حتى تواكب المتغيرات والمتطلبات ذات الصلة بعصر العولمة .

## 1/1/2 تعريف المحاسبة الدولية Definition of International Accounting

بوجه عام لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه عالميا للمحاسبة الدولية حيث قد يرى البعض أن المحاسبة الدولية هى الإطار الدولى لمختلف الأساليب والإجراءات التى تهدف الى قياس وعرض نتائج الأحداث والمعاملات التجارية الدولية ، وقد يرى البعض الآخر أن المحاسبة الدولى هى أحد الفروع المحاسبية التى تهتم بالأساليب والمشكلات المحاسبية الخاصة بالمعاملات المالية بمختلف أشكالها للشركات الدولية أو متعددة الجنسية ، كما قد يشار اليها بأنها تمثل مجموعة من المعايير المحاسبية الموحدة والمقبولة عموما على

المستوى الدولى بهدف أحكام الممارسة العملية للمهنة رغما عن وجود بعض الاختلافات غير الجوهرية بين بعض الدول .

وقد تعرف المحاسبة الدولية بأنها المحاسبة على العمليات الدولية وعمليات المنشأة الدولية والمقارنات للمبادئ والممارسات المحاسبية التى تقوم بها المنشآت فى أراضى أجنبية مع تحديد إجراءات ووضع تلك المبادئ والممارسات .

وقد يشار الى المحاسبة الدولية عندما تستخدم أحد المنشآت فى أحد الدول القواعد المحاسبية فى منشأة دول أخرى ، وإرتباطاً بذلك فإن مصطلح دولية ينصرف الى وجود تعامل مالى ومحاسبى مشترك بين أكثر من منشأة فى أكثر من دولة . والمحاسبة المقصودة هى المحاسبة الأم فهى لا تشتمل على المحاسبة الدولية فقط أو المحاسبة المالية والإدارية فحسب ، وإنما المحاسبة هى تلك التى تؤثر على بيانات التقارير المالية ومن ثم فهى محاسبة مالية ومحاسبة تكاليف ومحاسبة إدارية وأيضاً مراجعة سواء داخلية أم خارجية ، فكلها تؤثر على المعلومات المحاسبية التى يتم إدراجها وعرضها بالسجلات والقوائم المالية .

ولاشك أن ممارسة المحاسبة الدولية تواجهها عديد من المشكلات التى تتميز بها لعل أبرزها :-

1- مشاكل تحويل العملة ولاسيما مع تقلب وتذبذب بعض العملات فى مواجهة عملات أخرى لدولة أخرى .
2- القوائم المالية الموحدة ولاسيما إذا كانت لأحد المنشآت معاملات دولية وتجارة عالمية فى بلاد أخرى تطبق معايير مختلفة .
3- مشاكل التضخم والتغيرات فى القوة الشرائية لوحدات النقد .
4- إختلاف قوانين الضرائب بين دولة وأخرى خاصة عند معاملة المنشآت الأجنبية الأمر الذى قد يوجد حتماً مشكلات محاسبية ذات علاقة .

5- إخــتلاف وتــباين طرق ووسائل المراجعة من دول وأخرى وتباين المعايير المتعارف عليها .

6- مســتوى الإفصـــاح عــن المعلومات التى تتضمنها التقارير والقوائم المالية وأسس ومعايير إعدادها .

7- إخــتلاف نظــم الــتكاليف والمحاسبة الإدارية ودرجة تقدمها ومدى البيانات ونوعية التقارير التى ترتبط بالمنشأة ومنتجاتها وجودة إتباعها والمعايير المرتبطة التى يتم تطبيقها .

8- إخــتلاف مفاهيم وأسس إعداد الإحتياطيات والمخصصات المرتبطة بالمنشآت الدولية والشركات المتعددة الجنسية .

9- تباين أسس تقييم المنشأة والتى تعد محل جدل كثير ، ولاشك أنه كلما إستقرت أسس تقييم أصول وإلتزامات المنشأة فى الدول المختلفة كلما سهل ذلك من وجود معايير محاسبية دولية متعارف عليها .

10- نظم المحاسبة المقارنة والتى تعتبر من ابرز المشكلات التى تواجه إعــداد معاييــر محاسبية دولية متفق عليها لتطبيقها على منشآت فى دول مــتعددة ، حيــث يتطلب الأمر حصر الإختلافات فى المعايير المحاسبية بين الدول المختلفة وموائمتها وتوحيدها .

ممــا ســبق يتضــح أن المحاسبة الدولية تعكس تطوير الفكر المحاسبى لــلخروج مــن نطاق الممارسات الإقليمية الى مواجهة المشاكل المحاسبية فى الــنطاق الأولى . وتأسيســا على ما تقدم يمكن تعريف المحاسبة الدولية بأنها عبارة عن :-

- المحاسبة عن المعاملات والصفقات الدولية **International Transactions**.

- إجراء المقارنات **Comparisons** للمبادئ المحاسبية فى البلدان المختلفة.
- عمل التوافق **Harmonization** فيما بين المعايير المحاسبية المختلفة عبر دول العالم .
- توفيـــر المعلومات المحاسبية لأغراض ادارة الرقابة على الأعمال والتجارة العالمية .

يتميز التعريف بأنه :-

1- يتضـــمن كـــل مـــن المحاسبة المالية والإدارية والضريبية والمراجعة بالإضافة الى المجالات الأخرى للمحاسبة الدولية .
2- يـــأخذ فى اعتباره بالإضافة لذلك القضايا الفكرية النظرية الواسعة التى تتضمن الاختلافات الموجودة بين المعايير المحاسبية المختلفة **Accounting Standards** .
3- الـــتوفيق **Harmonization** فيما بين المبادئ المحاسبية **Accounting Principles** المتباينة بين دول العالم .

ترمى المحاسبة الدولية كما وردت فى الأدبيات المحاسبية الى تحقيق عديد من الأهداف لعل أبرزها دراسة الأنظمة المحاسبية فى الدول المختلفة للتوصل الى الـــنظم الأكثر ملائمة لاحتياجات تلك الدول ، والتوصل الى أسس وقواعد محاسبية دولية يمكن الاستعانة بها لتطوير الأنظمة المحاسبية المحلية ، بجانب توفيـــر المعـــلومات المحاسبية الملائمة وذات المصداقية ، فضلاً عن إظهار أســـباب اختلاف المعلومات المحاسبية فى التقارير المالية للشركات الدولية ، ومســـاعدة معرفة مدى تأثير النظم المحاسبية المختلفة على تطوير اقتصاديات الشركات الدولية المختلفة بالإضافة الى تعريف المحاسبين والمهتمين بأسباب تطبيق النظم المحاسبية المختلفة فى الدول المختلفة .

## 1/1/3 العوامل المؤثرة فى المحاسبة الدولية

هناك عديد من العوامل غير القليلة المؤثرة على المحاسبة لعل أبرزها ظهور الإقتصاد الدولى الحديث ، دور المنشآت المتعددة الجنسية ، الإستثمار الأجنبى المباشر ، النظام النقدى الدولى ، وقد كونت تلك العوامل بيئة أعمال لها صفاتها وإحتياجاتها الخاصة من حيث طرق القياس والتقويم المحاسبى والإفصاح .

**الإقتصاد الدولى الحديث :**

يتميز الإقتصاد الدولى أو العالمى حالياً بعديد من الخصائص :-

1- وجود الشركات العالمية التضامنية التى تجمع شركاء مختلفين فى الجنسية من أجل الحصول على الأرباح من السوق الدولية والإستفادة من سوق العمل وتجنب مخاطر تقلبات أسعار العملات والعقبات التى تضعها بعض الدول فى وجه بعض الشركات أو السلع كفرض الرسوم الجمركية ، ومن أشهر الأمثلة على التضامن ما هو موجود بين الشركاء الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين .

2- التقدم القائم بإتجاه التكامل الدولى للأسواق المالية العالمية ، على الرغم من العقبات التى تواجهه مثل إختلاف طرق الإنتخاب ، والسياسات المحاسبية ، والقوانين التجارية المحلية وغيرها .

3- كثرة ظهور الإتحادات الإقتصادية على هيئة تكتلات منها :

أ - التكتل التجارى فى أمريكا الشمالية والذى بدأ فى عام 1992 بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا .

ب- التكـــتلات الإقتصـــادية بين دول أمريكا الوسطى والجنوبية مثل البرازيل والأرجنتين والأوروجواى .

جـــ- التكـــتلات الإقتصادية فى أوروبا ومن أهمها السوق الأوروبية المشتركة التى تأسست عام 1957 .

ء – التكـــتلات الإقتصـــادية فى جـــنوب شرق آسيا والتى أنشئت عام 1992 .

هـــ- ظهور قوى إقتصادية جديدة خاصة اليابان وألمانيا (بعد الإتحاد) ولاشـــك أن ظهور تلك القوى الجديدة له أثر كبير فى القدرة على المنافسة والبقاء .

**دور المنشآت المتعددة الجنسية :**

تتميز المنشآت المتعددة الجنسية بأنها تلك المنشأة المملوكة والمؤداة على المســـتوى الـــدولى العالمى النطاق ، وليس المنشآت المحلية التى تقدم بعض الأعمـــال الأجنـــبية . فـــهى منشـــآت أعمال دولية فى كل وظائفها الإدارية والإنـــتاجية والتسويقية والتمويلية . وقد إنتشر ذلك النوع من المنشآت إما عن طريق الإستثمار فى شركات تابعة أو فروع خارجية مستقلة .

ولاشك أن إنتشار تلك المنشآت عالمياً لم يتطلب فقط وجود نظم محاسبية ورقابيـــة لـــتقييم أداء تـــلك الشركات بالطرق المناسبة بل تطلب أيضاً وجود معايير محاسبية خاصة لتحقيق متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب على حد السواء .

**الإستثمار الأجنبى المباشر :**

يشمل الإستثمار الأجنبى المباشر تحويل رأس المال والأصول التكنولوجية لإحدى الشركات من دولة (الدولة الأم) الى دولة أخرى (الدولة المضيفة) عن

طــريق الشــركة ذاتها ، وتقوم الشركات بهذا الإستثمار لتوسيع أسواقها عن طــريق الإنتاج والبيع فى الخارج ومن أسباب ذلك الإستثمار تخفيض تكاليف النقل ، وتجنب العقبات الجمركية بالإضافة الى وجود عوامل الإنتاج والبحث عن موقع تنافسى أقوى .

وقد حددت هيئة الأمم المتحدة عدة أسباب للتوسع الكبير فى الإستثمارات الأجنــبية فى الثمانينات هى التعافى القوى للإقتصاد فى منتصف الثمانينات ، معــدلات النمو المحققة فى الدول المتقدمة والنامية ، تحسن الأداء الإقتصادى فى بعــض الــدول النامية ، زيادة عدد الدول المتقدمة المستثمرة فى الخارج بجانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، زيادة عدد الإندماجات الإقتصادية.

ولاشــك أن لهذا النوع من الإستثمار دور كبير فى التأثير على المحاسبة ولاسيما المحاسبة الدولية من حيث ترجمة العملات الأجنبية وعمليات الصرف الأجنبى .

**النظام النقدى الدولى :**

يعرف النظام النقدى الدولى بأنه ذلك النظام الذى يتحدد عن طريق اسعار الصرف وتدفق رأس المال ويتم تعديل موازين المدفوعات بناء عليه .

ولاشــك أن ابرز الأمثلة على تأثير النظام النقدى العالمى على المحاسبة الدولية هى مشكلة أسعار الصرف .

## 1/2 أبعاد العولمة والعوامل المؤثرة فيها

**The Dimensions of Globalization, and Factors Affecting it**

يعتبر العالم وحدة رئيسية واحدة والدول وحدات صغيرة تدخل فى كنفه ، فينظر الى العالم وكأنه دولة أو مدينة واحدة أو قرية واحدة ، وتتم كل معاملة ماليــة أو غيــر ماليــة بين الدول على إعتبار أنها جزء من كل واحد ، فتتم

المعـــاملات التجارية بمفهوم قواعد محددة ، وهكذا بالنسبة لجميع المعاملات ومنها المحاسبة التى تثبت تلك المعاملات بطريقة موحدة ، وعادة ما يتم وضع تلك القواعد عن طريق الدولة الأكبر ( مثل كبير العائلة ) وقد تناقشها فى هذا دول أصغر مما قد يترتب عليه أحياناً تعديل وضبط بعض تلك القواعد الا أن المصـــلحة عـــادة تظـــل لصالح الأكبر ، وهكذا يتم عولمة **Globalization** المحاســـبة أيضاً حيث تطبق كل دولة عادة قواعد أو معايير المحاسبة المتفق عـــليها والمتبعة والمطبقة فى الدول الأكثر تقدماً وأحيانا ما يتم إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها .

إن النظام العالمى الجديد والتعولم أو العولمة هما وجهان إذن لذات العملة ويكـــاد أن يكـــون المفهوميـــن واحداً ، فبالنسبة للمحاسبة تضع بعض الدول الكـــبرى المتقدمة معايير محاسبة دولية فيما بينها أى تضع ما قد يطلق عليه نظـــام عـــالمى للمحاسبة وتجد الدول النامية التى تحتاج الى التعامل مع تلك الـــدول المتقدمة أنه من مصلحتها أن تعمل بهذه المعايير أو بهذا النظام الجديد حتى تسير أمورها على أحسن وجه وبذلك يتحتم عليها تطبيقه .

### 1/2/1 عصر الاقتصاد العالمى The Age of Global Economy

تعيش الدول الآن فى عصر الاقتصاد العالمـــى **Global Economy Age** وكـــأحد أدلة الإثبات على ذلك اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **North American Free Trade Agreement ( NAFTA )** وهى تمثل اتفاقية تجارة حـــرة بيـــن عدد من الدول هى كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك الاتحاد الأوروبى **European Union (EU)** ذو الخمس عشر عضوا ، بالإضافة الى تكوين منظمة التجارة العالمية **World Trade Organization**

(WTO) فى بدايـــة عـــام 1995 . كمـــا أن ظهـــور اقتصاديات منطقة آسيا والمحيط الهادى كمشاركين نشيطين ومؤثرين فى الاقتصاد العالمى يمثل أحد الظواهر الأخرى الجوهرية والجديرة بالاعتبار .

أن العصـــر الحـــالى للاقتصـــاد العالمى يتميز بوجوده زيادة فى التجارة الدولية ، وسهولة حركة البضائع والخدمات والموارد المالية عبر دول العالم ، بجـــانب تحسين كفاءة عملية تخصيص الموارد واستغلالها . لذلك فإن كل بلد يتخصص فى انتاج تلك البضائع والخدمات التى يمكن أن ينتجها بكفاءة حيث يقـــوم بمبادلتها مع ما تنتجه مع البضائع والخدمات التى تنتج بأكثر كفاءة فى البـــلدان الاخـــرى ، ولاشـــك أن التنافس المتزايد فى الاسواق العالمية ترغم الشـــركات عـــلى أن تكون اكثر كفاءة ، وهذا سوف يسهم فى تحقيق مستوى معيشة أعلى فى البلدان المرتبطة بالتجارة الدولية .

## 1/2/2 الأعمال والتجارة الدولية International Business

أن الأعمال الدوليـــة International Business or Trade تتعدى نطاق الحـــدود الوطـــنية والقومية ، وتتضمن تلك الأعمال كافة المعاملات التجارية التى تؤدى الى تدفقات فى البضائع او الخدمات أو الموارد المالية من بلد الى آخر . وقد يشار الى الأعمال الدولية بأنها تلك الأعمال التى تقوم بها منشاة ما داخـــل دولتين مستقلتين أو فيما بينهما ، ويتضمن ذلك التعريف المفهوم العام كالتســـويق الـــدولى والتمويل الدولى أو المقارنة بين نظم التجارة والتصدير والاســـتيراد ، وقـــد تعـــرف الأعمال الدولية بأنها أنشطة الأعمال التى تعبر الحدود القومية أيا كانت تحركات سلع أو خدمات أو رؤوس أموال أو تحركات أفـــراد أو انـــتقال تكنولوجيا ، ويتميز ذلك التعريف بأنه يعبر عن مفهوم عام

يوضـــح الأنشـــطة المختـــلفة التى تتضمنها الأعمال الدولية ، وتتمثل طبيعة الأعمال الدولية فى شكلين رئيسيين هما :-

أ- أنشطة أعمال دولية لا تتضمن إدارة أجنبية على سبيل المثال التصدير والاســتيراد المباشر ، الاستثمار ، استخدام العلامات التجرية وبراءة الاختراع بالإضافة الى عقود المقاولات .

ب-أنشـــطة أعمال دولية تتضمن إدارة أجنبية على سبيل المثال الاستثمار الخـــارجى المباشر ، والمشروعات الدولية المشتركة ، بالإضافة الى الخدمات الدولية .

ولاشـــك أن الفيصل بين هذين النوعين يرتكز على أن المجموعة الأولى أنشطة الأعمال الدولية لا تتضمن الإدارة حيث لا حاجة لها لأن المستورد أو المصـــدر يمكنه القيام بالنشاط الدولى ، وعلى العكس من ذلك فى المجموعة الثانية حيث تكون هناك حاجة الى إنشاء إدارة للقيام بتلك الانشطة التى تتطلب الوجود فى العمل فى تلك الدول أو بين تلك الدول .

وقـــد تـــزايدت التجارة الدولية بشكل مضطرد سواء من ناحية الأهمية أو الحجـــم ، ففى خلال الفترة من 1970 حتى 1998 ازدادت قيمة تلك التجارة الدولية من 314 بليون دولار الى 6 تريليون دولار ، وما يزال اتجاه النمو فى الارتفـــاع ، فطبقا لتقدير المستشارين الخبراء فى شركة ماكينزى العالمية فإن قيمـــة المخـــرجات المـــتاحة للمستهلكين من خلال الأسواق العالمية تبلغ 73 تريـــليون دولار فى عام 2027 بزيادة تفوق اكثر من اثنى عشر مرة مستوى عام 1998 ، من ثم فإن الأسواق العالمية ستتضمن 80% من مخرجات العام أى أربعـــة مرات النسبة المئوية الآن . وقد كشفت إحدى الدراسات المسحية

التى تمت على عدد 409 من المديرين التنفيذيين فى الشركات الأمريكية التى يــزيد حجم ايرادات أعمالها عن بليون دولار على الأقل ، أنه فى عام 2005 ستتنافس تقريبا كافة الشركات فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ساحة السوق العــالمى ، وقد أشارت تلك الدراسة المسحية الى أن المنافسة الدولية والتكيف تجــاه الــتغيرات السريعة فى الأسواق تمثل قضايا التحدى الأساسية فى عام 2005 فى رأى حوالى 74% من المستجيبين للإستقصاء ، وطبقا للمستشارين الخــبراء فى **Deloitte & Touche** أن اكثر من نصف شركات العام فى عام 2010 سوف تعمل فى ظل إطار عالمى .

### 1/2/3 العوامل المساهمة فى الإسراع بالعولمة Factors Accelerating Globalization

يشــير مصطلح العولمة **Globalization** الى تجاوز الحدود القائمة للدول الى آفــاق أوســع وأرحب تشمل العالم باسره ، وتعرف ظاهرة العولمة بأنها العمــلية الــتى من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها فى كل أوجه حياتهــا ثقافيا وسياسيا وتكنولوجيا وبيئيا ، فهى تعبر عن تحالفات وأتحادات وطــنية ودوليــة بهــدف إجراء تحولات هيكلية تهدف الى معالجة الاسباب الجذريــة للأزمــات العالميــة من خلال التكاملات الاقتصادية والاعتمادات المتــبادلة وبناء رؤى مشتركة تعيش فيها المجتمعات حياة متوازنة مع العالم الطبيعى ، فالعولمة عموما تتميز بعديد من الخصائص التى لعل أبرزها وجود حرية فى حركة السلع والخدمات وتبادلها دون حواجز أو عوائق بين الدول ، مــع تحول العالم الى قرية كونية بفعل تدفقات التيارات المعلوماتية ، وظهور نفــوذ الشــركات مــتعددة الجنسيات وعابرة الأقطار ومتعددة القوميات كقوة

عالميـــة فائقـــة الـــنفوذ ، بالإضافة الى بروز فكرة حقوق الانسان Human Rights باعتبارها المحرك الاساسى للنشاط البشرى والاقتصادى .

ويمكن بلورة أهداف العولمة على النحو التالى :-

- الوصــــول الى ســـوق عالمى واحد مفتوح بدون قيود وبدون حواجز أو عوائق جمركية أو إدارية أو مادية أو جنسية أو نزعات معنوية عرقية.
- اندماج المصالح والمنافع المشتركة بما يجعل من العالم وحده مندمجة ومتكتلة تهدف الى تحقيق الامن الجماعى .
- تقـليل الفوارق بين مستويات المعيشة أو فى الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة أو فى حقوق الانسان لتحقيق تجانس عالمى انسانى .
- الاتجـــاه نحـــو ايجاد لغة اصطلاحية موحدة تتحول بالتدريج الى لغة وحيـــدة للعالم بحيث يتم استخدامها وتبادلها بين البشر او بين أجهزة الحاسبات الآلية .
- تحقيـــق وحدة الهوية الإنسانية لسياق الكرة الأرضية من خلال إزالة كافة أشكال التعصب والتمييز العنصرى والنوعى .
- تعـــدد مواقع صنع القرار الواحد والمشاركة فى اتخاذه بحيث تصبح الاستفادة شاملة .
- تنمية الإحساس بوحدة البشر فيما يتعلق بحق الحياة والوجود والاستمرار.

وهـــناك عديـــد من العوامل التى قد ساعدت فى الإسراع بظاهرة عولمة الاقتصـــاد Globalization of Economics ولعل أبرز تلك العوامل المساهمة الرئيسية تتمثل فى الآتى :-

1- معيارية ونمطية Standardization المنتجات والعمليات .

2- التطورات المتقدمة فى التكنولوجيا **Technology** .

3- التحسينات فى البنية الأساسية **Infrastructure** .

4- الأصلاحات الاقتصادية .

5- خصخصة **Privatization** شركات القطاع العام .

ان عملية الخصخصة قد مكنت عديد من الشركات التى كانت سابقا مملوكة بالكامل للدولة على إعادة هيكلتها وتصبح منافسين دوليين هائلين . على سبيل المثال كان شركة رينو لديها خسارة تبلغ 502 بليون فرانك فى عام 1996 عندما كانت مملوكة بالكامل بنسبة 100% للحكومة ، وبعد أن تم خصخصة نسبة 55.8% من الشركة وإعادة هيكلتها حققت الشركة صافى ارباح عام 1998 بمبلغ 8.8 بليون فرانك ، أما فى مارس عام 1999 فقد أستحوذت شركة رينو عام 36.8% من حقوق ملكية شركة نيسان التى تحتل المرتبة الثانية فى انتاج السيارات فى اليابان . ولاشك أن فريق عمل المديرين التنفيذيين السابقين لشركة رينو وراء مجهودات إعادة هيكل شركة نيسان الآن.

وفى عصر الأسواق الدولية والأعمال العالمية الحالى ، أحيانا ما يصبح من المستحيل أن يتم تحديد البلد الاصيل للمنتج ، فشركة مثل كونيكانت الامريكية تبيع الرقائق المسطحة الى شركة أريكسون بالسويد وشركة نوكيا بفنلندا ، وتم صنع تلك الرقائق فى تايوان وتم فحصها فى المكسيك .

### 1/2/4 مظاهر الاعتماد على التجارة الدولية

**Dependencies on International Trade**

ان اعتماد كثير من الشركات المعروفة على التجارة الدولية يمكن تحديدها عن طريق تتبع عديد من الحقائق . حيث أن 80% من مبيعات شركة

كوكـــاكولا و 70% من مبيعات شركة جيليت تأتى من التجارة الدولية ، وفى عـــام 1998 بلغت الايرادات المحققة من الأعمال الدولية لشركات رينو وباير وأى ســـى أى كانت 61% ، 69% ، 82% على التوالى . إن ذلك الاعتماد عـــلى الـــتجارة الدولية لم يقتصر فقط على الشركات الضخمة ، وإنما هناك عشـــرات الآلاف مـــن المشروعات الصغيرة ترتبط بانشطة دولية للأستيراد والتصـــدير ، ففى عام 1999 تمثلت 97% من المصدرين فى شركات اعمال صغيرة .

### 1/2/5 أبعاد ظاهرة العولمة The Dimensions of Globalization

هـــناك عديد من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للعولمة هى :-

**الابعاد السياسية :**

وتتمـــثل الأبعـــاد السياسية فى الجوانب المرتبطة بالحرية والديمقراطية ، حيـــث أثـــارت العولمة من التساؤلات حول السيادة الوطنية فى مقابل السيادة العالمية ، والدولة الوطنية أمام المجتمع العالمى ، والهوية المحلية الوطنية أمام الهوية العالمية . ويمكن القول بأن العولمة قد أثبتت أن التغيرات فى العلاقات والنظم السياسية ماهى إلا دالة للمتغيرات فى الأنماط الاقتصادية للانتاج .

**الابعاد الاقتصادية :**

اتخـــذت العولمـــة فى بعدها الاقتصادى شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض ، مستندة فى ذلك الى :-

- حركة اندماجات وتكتلات اقتصادية غير مسبوقة .
- تقديم منتجات جديدة واسعة الاستخدام يتم انتاجها بأحجام اقتصادية كبيرة.

- استخدام نظم تسويق فورية الاتاحة على جميع المستويات لاسيما مع انتشار نظم التجارة الالكترونية .
- استخدام وسائل دفع ونظم تمويلية قائمة على إيجاد انواع ابتكاريه من النقود تتسم بالاتاحة الفورية حيث السرعة الفائقة فى التحويل والقبول العالمى واسع الانتشار .
- استخدام نظم استثمار فى البشر تعتمد على استحواذ أصحاب المواهب والملكات القادرة على اكتشاف الفرص والاستفادة منها واستثمارها .

**الابعاد الاجتماعية :**

وتهدف الى تجريد المجتمعات من ذاتيتها حتى تصبح مؤهلة لاكتشاف هوية جديدة تكون أكثر اتساعا ، وبذلك تتجه القوى الاجتماعية من تجمعات قبلية وأسرية الى تجمعات دولية وعالمية ، مما ترتب عليه وجود خلخلة اجتماعية واضحة وواسعة .

**الابعاد الثقافية :**

تمثل العولمة تحديا ثقافيا يقوم على ثلاث آليات هى :-

- فقدان تدريجى للدول الصغيرة لثقافتها تحت ضغط الأجتياح الثقافى العالمى الذى يسلب الثقافات المتعددة لصالح الثقافة العالمية الواحدة .
- استغلال الأنقسامات والتفكك الداخلى ، وعجز بعض الثقافات الوطنية عن الظهور بشكل واضح فى الوقت الذى يتم فيه الترويج لثقافة العولمة .
- ظهور روابط وجسور وأدوات مهمتها الأساسية إيجاد معايير وقيم جديدة يتم العبور من خلالها الى الثقافة العالمية .

**الأبعاد الفنية التكنولوجية :**

تتبع النتيجة الاساسية للعولمة المتمثلة فى إلغاء الحدود بين الدول من التطور الهائل فى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، حيث ساعدت تكنولوجيا الاتصال المتقدمة على توحيد المكان والزمان فى وحدة واحدة بفضل سلسلة مترابطة من العمليات التكنولوجية التى حررت الاسواق وخفضت من سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى .

## 1/3 أسباب سعى الشركات نحو الدولية

**The Reason For Going International**

اهتمت أحد الدراسات المسحية والتى قدمتها أحد المنشآت الدولية **Deloitte Touch Tohmatsu International** ببحث أسباب سعى الشركات نحو أن تصبح دولية ، حيث قدمت الدراسة ملخص عن المعلومات المرتبطة بالاستراتيجية الدولية لعدد 400 من الشركات متوسطة الحجم فى 20 من البلدان الآخذة فى النمو ، حيث أوضحت الدراسة أسباب الارتباط المستمر بالأعمال الدولية على النحو التالى :-

1- فرص النمو ( بنسبة 84% ) .

2- الاعتماد الاقل على الاقتصاد المحلى ( بنسبة مئوية 39% ) .

3- طلب العميل ( بنسبة 34% ) .

4- تدنيه التكاليف ( بنسبة 24% ) .

وقد حددت الدراسة المسحية أيضا معظم المشاكل التى تواجهها غالبا الشركات التى قررت أن تصبح مشاركة فى الاقتصاد العالمى ، وفيما يلى المشاكل الرئيسية المذكورة عن طريق الشركات الامريكية والكندية :-

| المشكلة | أوروبا الغربية | باقى دول العالم |
|---|---|---|
| 1- التآلف الإدارى . | %25 | %34 |
| 2- بيئة التشريع والاعمال غير المؤكدة | %56 | %26 |
| 3- الحصول على المعلومات . | %33 | %24 |
| 4- الضرائب . | %11 | %24 |
| 5- التمويل . | %31 | 185 |
| 6- قيود العملة . | %28 | %16 |
| 7- حقوق الملكية الضعيفة . | %19 | %11 |

إن نتائج تلك الدراسة المسحية تتفق مع الاسباب المعترف بها بوجه عام لارتباط الشركات بالاعمال الدولية . وفيما يلى مناقشة لتلك الاسباب :-

### 1- نظرية الميزة أو الأفضلية المقارنة Theory of Comparative Advantage

طـبقا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية فإن كل بلد يجب أن ينتج فقط تلك المنـتجات والخدمات التى يمكن أن تنتجها بكفاءة نسبية ، مثل تلك المنتجات والخدمات يجب أن يتم تصديرها الى البلاد الأخرى ، وفى المقابل فإن أى بلد يجب أن يستورد البضائع والمنتجات التى يمكن أن تنتج بكفاءة نسبية فى البلاد الأخـرى . إن أخـذ ميزة الفرص الخاصة بالبيع على نطاق واسع يعتبر أحد الأسـباب الرئيسـية للتوسع فى التجارة الدولية حيث يتم تحقيق تلك الأفضلية نتيجة التخصص الذى ينتج من الميزة المقارنة .

أن المشروعات متعددة الجنسيـة Multinational Business قد تزايدت بصـفة عامة بمرور الوقت ، جزء من ذلك النمو يرجع الى الإدراك المتزايد بأن تخصص البلاد يمكن إن يزيد من كفاءة الإنتاج . فبعض البلدان على سبيل المـثال اليابـان والولايات المتحدة لديها أفضلية أو ميزة فى التكنولوجيا بينما

بلدان أخرى مثال جامايكا والمكسيك وكوريا الجنوبية لديها ميزة أو أفضلية فى تكـلفة العمالة الأساسية ، وحيث أن تلك المزايا لا يمكن أن يتم نقلها بسهولة فـإن البلدان تميل الى استخدام مزاياها فى التخصص فى إنتاج البضائع التى يمكـن أن تنـتج بكفاءة نسبية . وذلك يفسر لماذا بلاد مثل اليابان والولايات المتحدة تعتبر منتجين أكفاء فى إنتاج مكونات الكمبيوتر فى حين أن بلدان مثل جامايكـا والمكسـيك تعتبر منتجين كبار للمنتجات الزراعية أو تلك المنتجات المصنوعة يدويا .

وقد يترتب على التخصص فى بعض المنتجات عدم إنتاج منتجات أخرى لذلـك فإن التجارة بين البلدان تعتبر أساسية وجوهرية ، وتتأسس فكرة نظرية الميزة المقارنـة **Theory of Comparative Advantage** على تلك الفلسفة ، حيـث بسـبب المزايا المقارنة يكون مفهوما لماذا تعتبر المنشآت قادرة على اختراق الأسواق الأجنبية ، أن كثير من الجزر البكر تعتمد بشكل كامل على الـتجارة الدولية فى إستيراد الكثير من المنتجات بينما تتخصص فى صناعة السـياحة ، فبينما يمكن إنتاج بعض المنتجات عن طريق تلك الجزر إلا انها أكـثر كفـاءة فى التخصص فى السياحة ، وذلك يعنى أن تلك الجزر تستخدم بشـكل افضـل بعـض إيـراداتها المكتسبة عن طريق السياحة فى استيراد المنتجات بدلا من محاولة إنتاج كافة المنتجات التى تحتاجها .

إن مفهـوم الميزة المقارنة وإن كان يقوم على فلسفة منطقية إلا أنه يعانى مـن وجود انتقادات فى السنوات الحديثة بسبب انه يركز فقط أبعاد التصدير والاسـتيراد للأعمال الدولية . حيث أن الشركات متعددة الجنسية والشركات عالمية الأعمال لا ترتبط فقط بالأحجام الضخمة لعمليات التصدير والاستيراد، حيث تتضمن أعمالها الدولية عبر العالم أنشطة صناعية وتمويلية واستثمارية

بالإضافة الى كثير من الأنواع الأخرى للأنشطة ، كما تفترض نظرية الميزة المقارنة ان عوامل الإنتاج (على سبيل المثال العمل ورأس المال) تعتبر متسقة مـــع أحـــد البـــلدان ، وذلـــك الافتراض يواجه تحدى على أساس انه بسبب الـــتطورات في التكنولوجيا فان عوامل الإنتاج تعتبر غالبا ما تكون متحركة تمامـــا . حيـــث يمكن للشركة المرتبطة بالتجارة الدولية أن تعيد تخصيص أو توزيـــع أعمالهـــا بســـهولة نسبية عن طريق نقل عوامل الإنتاج الى الموقع المرغوب فيه .

أن نظرية الميزة المقارنة لها حدودها الواضحة كما أنها لايمكن أن تشرح كافـــة أبعاد التجارة والأعمال الدولية ، وهذا لا يؤدى بالضرورة الى التوصل الى استنتاج مؤداه أن النظرية غير صحيحة ، أن تلك النظرية يمكن أن تشرح من جانب عملية التوسع فى التجارة الدولية عندما تقترن بنظرية دورة المنتج Product Cycle Theory ومن جانب أخر فإن تلك النظرية تشرح أيضا لماذا تدخل الشركات فى الأسواق العالمية فى المقام الأول .

**2- نظرية دورة المنتج Product Cycle Theory**

طـــبقا لـــنظرية دورة المنتج تبدأ المنشأة فى البيع أولا فى السوق المحلى بسبب أن لها ميزة هامة حيث يتم الحصول على المعلومات الخاصة بعملائها وبيـــئة المنافســـة . وبعـــد ذلك فإن أى طلب على منتج الشركة فى الأسواق الأجنبية يتم إشباعه أولا عن طريق التصدير . لذلك فإن نشاط التصدير يعتبر نقطـــة الدخول النمطية فى التجارة الدولية لكافة المنشآت . وبعد ذلك قد تقرر الشركة تحديد موقع أجزاء أعمالها بالخارج .

وبمـــرور الوقت قد تدرك الشركة أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق ميزتها فى إنتاج منتجها بالأسواق الأجنبية من خلال المنافسة فى البلاد الأجنبية ، ومن ثم يمكن تخفيض تكاليف نقلها . ومن خلال الوقت قد تتزايد المنافسة فى الأسواق الأجنـــبية وفى نفس الوقت يصبح المنتجون الآخرون أكثر ألفه واعتياد بمنتج الشركة ، وهكذا فإن الشركة قد تطور استراتيجيتها فى الوفاء بالطلب الأجنبى على منتجاتها . ويتمثل المدخل الشائع فى محاولة تمييز المنتج بحيث لا يمكن للمنافســين الآخرين أن يقدموا نفس المنتج تماما . وطبقا لنظرية دورة المنتج هـــناك تقـــدم تدريـــجى يبدأ من الأسواق المحلية الى الأسواق الدولية بأنشطة التصدير كنقطة الدخول الأولى الى الأسواق الدولية .

### 3- نظرية السوق غير الكاملة Imperfect Market Theory

السـبب الثالث وراء التوسع فى الأعمال الدولية يتمثل فى الحصول على ميـــزة التوصـــل الى عوامـــل الانـــتاج . وقد تتضمن عوامل الانتاج العمالة الرخيصـــة ، والعمالـــة ذات مهارات متخصصة ، بالإضافة الى توافر المواد الخام .... الخ .

إن العـــالم الحقيـــقى يعانى من ظروف السوق غير الكامل **Imperfect Market** حيـــث تعتبر عوامل الإنتاج ثابتة وغير قابلة للنقل **Immobile** نوعا مـــا. كما أن هناك تكاليف وغالبا قيود مرتبطة بنقل العمالة والموارد الأخرى المستخدمة للإنتاج ، أيضا قد يكون هناك قيود على الأموال والموارد الأخرى المحولة بين البلاد . وحيث أن الأسواق الخاصة بالموارد المختلفة المستخدمة فى الإنـــتاج تعتـــبر غير كاملة ، غالباً ما تقوم الشركة بالحصول على رأس المـــال مـــن مـــوارد البلد الأجنبى ، وحيث تقدم الأسواق غير الكاملة حافزا

للشـــركات فى الــبحث عن فرص أجنبية . إن كثير من الشركات بالولايات المــتحدة الأمــريكية قــد نقــلت أعمالها التصنيعية الى المكسيك التى تتميز بإنخفـــاض الـــتكاليف عن طريق أخذ ميزة العمالة الرخيصة . وتتضمن تلك الشـــركات شـــركة نيســـون ، وكاتـــر بيللار وشركة أى بى أم ، وقد قامت الشـــركات الصناعية الأمريكية بتعيين 600000 من العاملين بالمكسيك أثناء الفـــترة مـــن 1994 – 1998 . أن التأكيد الخاص على أن بعض من عوامل الإنـــتاج لـــم تعد ثابتة للبلد يعتبر أمرا مغالا فيه نسبيا ، فهناك حقا قدرة أكثر على الحركة ولكن ذلك لا يعنى إمكانية التحرك الكامل لعوامل الإنتاج .

4- نقل وتحويل التكنولوجيا **Technology Transfers**

قدر ترتبط الشركة بنشاط دولى بسبب أنها ترغب فى الحصول على ميزة الحصول على تكنولوجيا متقدمة تم تطويرها فى أجزاء مختلفة من العالم ، أو على النقيض فقد تكون الشركة راغبة فى مشاركة تكنولوجيتها المتقدمة مع شركة أو حكومات فى أجزاء أخرى من العالم لاكتساب ميزة التوصل الى أسواقها ، وعلى الرغم أن ذلك ليس جديدا إلا أن تلك الظاهرة قد أصبحت هامة بشكل متزايد فى السنوات الحديثة ، فكثيرا من التحالفات التكنولوجيا **Technological Alliances** قد تم تكوينها لاقتسام المعرفة والخبرة بالميزة المتبادلة ، وفى الأسواق العالمية غالبا ما يكون الوقت أكثر أهمية من التكلفة ولأغراض المنافسة فى ظل الأسواق العالمية الديناميكية فإن المنظمة يتعين أن تكون قادرة على إنتاج وتوزيع المنتجات بشكل سريع ومرن للوفاء بالطلب . وذلك يعنى أن المنظمة يجب أن يكون لديها المرونة الضرورية للاستجابة بسرعة للتحديات المتنافسة .

### 5- الأحتفاظ بموقف إستراتيجي Preserving Strategic Position

عندما تصل الشركة الضخمة الى حد النمو المستهدف فمن الضروري لها أن تصبح أكثر كفاحا نحو الاحتفاظ بموقف إستراتيجي ، إن الاستحواذ على الشركات بشكل متزايد في البلدان الأخرى قد أصبح التكتيك المفضل إستخدامه للاحتفاظ بالمركز الإستراتيجي . حيث أن ذلك قد يوفر مجموعة من العوائد التي تعتبر هامة ومؤثرة في تحسين القدرة التنافسية بما فيها الحصول على أسواق جديدة وتكنولوجيا حديثة وخبرة ملائمة لتقوية مركز القيادة .

يوضح الشكل رقم (1/2) أكبر عمليات استحواذ **Acquisitions** للشركات الأمـــريكية عـــن طريق شركات من خارج الولايات المتحدة الأمريكية خلال الســـنة الأخيرة . فكثيرا من الشركات الضخمة تقوم بالاستحواذ على شركات في بـــلدان أخـــرى لتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ، ولقد تزايد معدل ذلك الاستحواذ بشكل كبير ، فأثناء التسعة شهور الأولى من عام 1999 بـــلغت قيمة الاستحواذ على الشركات الأمريكية عن طريق شركات في بلدان أخـــرى بـــنحو 256 بليون دولار وهو يمثل أربعة مرات حجم ما تم في عام 1997 ، أثناء نفس فترة التسعة شهور بلغت قيمة عمليات الاستحواذ للشركات الأمريكية في البلدان الأخرى نحو 121.9 بليون دولار .

وفي بعـــض الحالات يمكن ان توفر عملية الاستحواذ للشركة التي قامت بالاســـتحواذ مركـــز الســـيطرة على أحد الصناعات ، ومثال ذلك قيام شركة بيرتيـــلزمان الالمانية بالاستحواذ على شركة راندوم هاوس الامريكية في عام 1998 ، عمـــلية الشـــراء هذه جعلت شركة بيرتيلزمان الناشر الأكبر للكتب بالـــلغة الانجليزية ، ومن ثم فقد حصلت تلك الشركة على مركز السيطرة في دول العالم .

شكل رقم (1/2)

أضخم عمليات اقتناء للشركات الامريكية

خلال الفترة من مايو 1998 حتى ابريل 2000

| الطرف المشترى (البلد) | الشركة التى تم شرائها | التاريخ | القيمة بالبليون دولار |
|---|---|---|---|
| 1- جلاكسو ويلكوم (المملكة المتحدة) | سميسكلاين | يناير 2000 | 184 دولار |
| 2- فايزر (المملكه المتحدة) | وارنر-لامبرت | يناير 2000 | 74 |
| 3- فوداڤون (المملكة المتحدة) | ايرتوتيش كوم | يونيو 1999 | 69 |
| 4- بريطانيا للبترول (المملكة المتحدة) | اموكو | اغسطس 1998 | 55 |
| 5- دايملر نيز (المانيا) | كريسلر | مايو 1998 | 40.5 |
| 6- أموكو (المملكة المتحدة) | أيه ار سى أو | ابريل 1999 | 33.7 |
| 7- سكوتيش للطاقة (المملكة المتحدة) | باسيفيكورب | ديسمبر 1998 | 12.6 |
| 8- أيجون (هولندا) | ترانس أميريكا | فبراير 1999 | 10.8 |
| 9- بنك دويتشن (المانيا) | مانكرز تراست | نوفمبر 1998 | 9 |
| 10- نورنيل للشبكات (كندا) | باى للشبكات | يونيو 1998 | 9 |

## 1/4 أنواع الأعمال والارتباطات الدولية Types of International involvement

عادة ما يتم تنفيذ الأعمال الدولية من قبل شركات دولية International Companies ، وتقوم تلك الشركات بأى نشاط أو مجموعة من الأنشطة الدوليـة التى تبدأ من التصدير والاستيراد واستخدام العلاقات التجارية والاسم التجارى وبراءات الاختراع إلى التصنيع على نطاق واسع فى عدد من الأقطار ، وتختلف درجة دولية النشاط لتلك الشركات باختلاف زيادة أهمية مبيعاتها الدولية والأرباح الناتجة من تلك العملية وبدء توجيه اهتمام خاص إليها من قبل الإدارة العليا الى المرحلة التى تتجه فيها عمليات الشركة

التسويقية والإنتاجية والاستثمارات وقراراتها الإستراتيجية الأخرى الى العالم بأجمعه آخذة فى الاعتبار الفرص البديلة حول العالم .

ويمكـن القول بأن الشركة الدولية هى أى شركة من الشركات التى لديها أنشـطة أعمال بشكل مباشر فى دولتين أو اكثر ، وبهذا فإن خاصية الشركة الدوليـة تعـتمد على وجهة نظر تلك الشركة وهدفها تجاه الأسواق الخارجية المختـلفة بغرض حصولها على واحد او أكثر من المزايا التكنولوجية والفنية والصناعية والتسويقية والتمويلية وغيرها .

ويمكن لأحد تلك الشركات أداء نشاط دولى من بين عدة أنواع مختلفة من الانشـطة أو مستويات متباينة من الارتباط ، وفيما يلى مناقشة لتلك الأنشطة والارتباطات الدولية .

### 1/4/1 الشركات الدولية – المصدرين Exporter

يـتم تـبويب الشركة التى تقوم بتصدير منتجاتها او خدماتها عبر البحار كشـركة دوليـة . واحد افضل الشركات الدولية المعروفة هى شركة بوينج ، حيث يكون لها خطوطها الجوية فى الولايات المتحدة الأمريكية والتى تعتبر بلدها المحلى وهى تبيع خدماتها من خلال كافة دول العالم . وقد تكون الشركة مصدر مباشر وقد تكون مصدر غير مباشر او كلاهما . ويتطلب حتى تكون الشـركة مصدر مباشر أن يكون لديها عملياتها التسويقية الخاصة عند مواقع مـتعددة عـبر دول العـالم . ويتضمن ذلك أن يكون لديها فريق عمل خاص بالمبيعات ، وقنوات للتوزيع والمتحصلات ... الخ ، يتحمل المصدر المباشر مخاطـر وتكـاليف أكبر من نظيره للمصدر غير المباشر إلا أن تلك الشركة لديهـا رقابة أكثر على تسويق منتجاتها خلال دول العالم . فمع استراتيجيات

التسويق الناجحة قد يتمتع المصدر المباشر ببيع منتجاته الى مشتركين محليين الذيـن يبيعونها بشكل لاحق فى الأسواق الدولية ، وبشكل بديل فإن المصدر غير المباشر قد يحتفظ بوسيط لتحديد المشتريين المرتقبين فى البلاد الاخرى ، ويتسم التصدير غير المباشر بأنه أقل تكلفة من البديلين على الاقل فى البداية . وقد تكون الشركة مصدر مباشر فى بعض البلدان فى حين تكون مصدر غير مباشر فى بلدان أخرى .

### 1/4/2 الاتحادات أو التحالفات الاستراتيجية Strategic Alliances

قـد تـتعاون الشركة مع أحد الشركات فى البلدان الأخرى للمشاركة فى الحقوق والمسئوليات بالإضافة الى الإيرادات والمصروفات . ويطلق على تلك المشاركات بالاتحادات **Collaborations** أو التحالفات الاستراتيجية **Strategic Alliances** ، أن الـتحالف الاستراتيجى الذى يرتكز على شبكة من الشركات من السهل أن يتم تكوينه ويتسم بان له مخاطر مشتركة ضئيلة . فعادة ما تقوم خطـوط الطيـران بتكوين مثل تلك الاتحادات فى السنوات الأخيرة القليلة ، وكأمثلة على ذلك نموذج اتحاد الخطوط الجوية الأمريكية مع الخطوط الجوية الـبريطانية ، والخطوط الجوية المتحدة مع شركة لوفتهانزا الالمانية ، وفى بعض البلـدان قد توفر الاتحادات والتحالفات الإجابة على سيادة أو انتشار التحيزات السياسـية والثقافية ضد الشركات الأجنبية . يوضح الشكل رقم (1/3) بعض من الأنواع الشائعة للتحالفات الاستراتيجية .

**شكل رقم (1/3)**

**الأنواع الشائعة للتحالفات الاستراتيجية**

يـتم تحديـد شـروط التحالف الاستراتيجى فى اتفاق مكتوب بين الأطراف ، ويمكن تكويـن الـتحالفات الاسـتراتيجية لمجموعة من الاسباب ، وفيمايلى بعض من أكثر تلك الاسباب شيوعا وانتشارا .

1- التعاون فى الأبحاث Research Collaboration

تقوم شركتين أو أكثر بالاشتراك فى برنامج بحثى محدد أو فى عائد يتولد من نتائج المشـاركة . يمكـن أن يـتم تمويل تكاليف البحوث كلية عن طريق أحد الاطراف أو قد يقومـوا بالتشـارك سـويا بشكل متكافئ أو قد تتم المشاركة بينهم وفقا لبعض الانصبة المتفق عليها .

2- برنامج الترخيص أو الاجازة Licensing Program

تمثل معلومات الملكية Proprietary على سبيل المثال حقوق الاختراع أو الخبرة التى يتم الترخيص بها أو إجازتها عن طريق المالك (المرخص) الى طرف آخر (المرخص لـه) ، وعـادة مـا يتم سداد تعويض الى المرخص يتضمن رسوم إصدار الترخيص أو مدفوعات هامة أو أتاوات .

3- اتفاقية التسويق المشتركة Comarketing Agreement

بمعـنى أن تتشارك شركتين أو أكثر فى المخاطر أو مكافآت برامج تسويقية طويلة الأجل .

4- اتفاقية التنشيط المشتركة Copromotion Agreement

حيـث يتم عمل حملة تنشيطية للمنتج بشكل مشترك عن طريق شركتين فى ظل أسم مميز أو خطة تسويقية . وبصفة عامة فإن الشركة الصناعية تتعامل مع حسابات مدينين ومخـزون ومـا الى ذلـك بالاضـافة الى أنها تقوم بدفع عمولة الى المنشط المشترك ، وتتأسس المكافآت أو التعويض دائما على مستوى مبيعات المنتج .

وهـناك أنواع أخرى من الاتحادات الاستراتيجية تتضمن المشروعات المشتركة والاتحادات الانتاجية واستثمارات الملكية بالاضافة الى الاتفاقيات المشتركة .

### 1/4/3 الشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations

بوجـــه عـــام تعتــبر الشــركة متعددة الجنسية تنظيم أعمال يباشر نشاط إقتصـــادى فى أكـــثر مـــن دولـــة عن طريق شبكة من الفروع أو الشركات المســتثمر فيهـــا ، أو الشركات التابعة ، وتنتشر الشركة المتعددة الجنسية فى أكـــثر من دولة بحيث تستفيد من المزايا النسبية لوفرة الموارد فى مكان دون أخر ، فتلك الشركات تحصل على المواد الأولية وراس المال من الدول التى تتوفر فيها مثل تلك الموارد بكثرة ، وتصنع منتجاتها فى الدول التى يكون فيها مســتوى الأجـــور وتكاليف العمليات الأخرى منخفضة ، ثم تبيع منتجاتها فى الأسواق الأكثر ربحية .

عـــادة ما تصبح الشركة متعددة القومية أو الجنسية نتيجة الرؤية العالمية للإدارة ، فالشركة التى تعتبر العالم كله مكان سوقى واحد تعتبر شركة متعددة الجنسية . ولأغراض استثمار الفرص فى مجال الأعمال والأنشطة الدولية فإن الشـــركة متعددة الجنسية تقوم بتطوير وشراء وصناعة وتسويق منتج عالمى بالإضافة الى القيام بالأعمال الدولية ، مثل تلك الشركات تلعب دورا نشيطا فى التجارة الدولية والأستثمارات بصفة عامة يتم استخدام مصطلحين آخرين بشكل أكثر شيوعا لوصف الشركة متعددة الجنسية **Multinational Corporation** هى الشركة متعددة القوميات **Multinational Enterprise ( MNE )** والشركة عابرة الأقطار والقوميات **Transnational Corporation ( TNC )** .

حيـــث يشـــير المصطلح الأول الى أن يكون للمنشأة شركة أم واحدة من جنســـية معيـــنة ( أو اثنان أو اكثر من الشركات الأم المسيطرة من جنسيات متعددة ) ، فى حين يشير المصطلح الثانى الى مجموعة من الشركات أنشأت

كل منها فى الدولة التى بها عملياتها وتقع جميعها تحت سيطرة ورفاهية مركز رئيسـى واحد ، وتسمى مجموعة متعددة الجنسية ، حيث تعرف بأنها الشركة الـتى تـتحكم فى المجموعة السابقة من الشركات المتعددة الجنسية ، وتعتبر المجموعـة كـلها متعددة الجنسية ، أما اصطلاح شركة متعددة الجنسية فهو يطلق على المركز الرئيسى فقط لتلك المجموعة ، وعدد تلك المجموعة يجب ان يكـون على الأقل خمس شركات فى خمسين دولة مستقلة ، أو بمعنى آخر يجب أن يكون العدد كبير للدرجة التى تصبح بها الشركة الأم متعددة الجنسية ذات عمـليات دولية ضخمة وتفضل الأمم المتحدة استخدام مصطلح شركات عابرة الأقطار . وربما افضل مثال مقبول معروف للشركات متعددة الجنسية فى شركة كوكاكولا Coca-Cola ، وغالبا كثير من الشركات الأمريكية تعتبر متعددة الجنسيات فى الواقع ، حيث تتولد أكثر من نصف ايراداتها من مبيعات خـارج الولايـات المـتحدة الأمريكية ، وتتضمن الأمثلة على ذلك شركات كولجيت وبالموليف وشركة أى بى أم وجيليت وبالطبع شركة كوكاكولا .

عموما توجد عديد من الخصائص التى تتسم بها الشركات متعددة الجنسية بالإضافة لما تضمنته التعاريف السابقة هى :-

- تصدير منتجاتها للدول غير الأم .
- إقامة شركات فرعية للبيع خارج شركة الأصل .
- عقد اتفاقات لاستخدام علاماتها التجارية ومعرفتها الفنية مع الشركات الأجنبية لانتاجها السلعة وبيعها الى الأسواق الخارجية .
- اقامة تسهيلات صناعية خارجية .
- تعدد جنسية المنشأة لإدارتها ومستوياتها الإدارية .

- تعدد جنسية ملكية الشركة الأم .

وهناك عديد من القوى الدافعة الى انشاء الشركات متعددة الجنسية هى :-

1- العوامل الذاتية للشركة متعددة الجنسية داخل شركة الأم وهى الرغبة فى استخدام الموارد البشرية الى أقصى حد ممكن ، وعدم تركز المخاطر عن طريق وجود نظام عالمى للإنتاج والتوزيع ، الحاجة الى تعيين أفراد مختارين على اساس عالمى ، والحاجة الى نظام عالمى للمعلومات ، وجود جذب عالمى للمنتجات .

2- العوامل النسبية خارج شركة الأم متعددة الجنسية وتتمثل فى ازدياد المعرفة الفنية والإدارية فى الدول المختلفة، ظهور المستهلك العالمى، طلب المستهلك المحلى الحصول على افضل المنتجات بأسعار معقولة، ورغبة الدول المضيفة فى تحسين ميزان مدفوعاتها نحو الأسواق العالمية ، والمنافسة بين المنشآت الدولية على الموارد البشرية والمادية النادرة، اتفاقات التكامل الاقتصادى والسياسى والاقليمى بالإضافة الى التقدم الجوهرى فى تكامل نظم الاتصالات ووسائل الانتقال العالمية .

ويمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات ذات قوة دافعة مؤثرة فى مجال تطوير المحاسبة الدولية **International Accounting** ، حيث تمتد اهتماماتها فى المحاسبة الدولية الى ابعد من القضايا النظرية أو المقصورة على فئة أو مجال محدد . إن تعقيد عملياتها وانتشار عملياتها تتطلب حلول لكثير من مشاكل التسجيل والتقرير غير المتعلقة بالشركات المحلية البحتة .

وتتضمن استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات بشكل متزايد نماذج أكثر تعقيداً من التكامل الاقتصادى العالمى ، وقد سهل من أتاحه استخدام ذلك

المدخل الجديد التطويرات المتقدمة فى مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات . والــتى تتيح لتلك الشركات متعددة القوميات التنسيق فيما بين عدد متنامى من الأنشطة والتى تتميز بتعدد المواقع خلال الكرة الجغرافية .

### 1/5 فلسفة ووظائف منظمة التجارة العالمية والمشكلات الرئيسية التى تواجهها

**The Philosophy and Function of the World Trade Organization (WTO) and the Major Issues Facing the (WTO)**

هــناك عديد من المنظمات والمؤسسات الدولية الكبرى التى تقوم بإرساء قواعــد وهيكل العولمة لعل أبرزها (1) صندوق النقد الدولى **International Monetary Fund (IMF)** (والذى أنشئ وفقا لاتفاقية بريتون وودز عام 1944 ثم بدا عمله فى مارس 1947 والهدف الأساسى هو تحقيق التعاون الدولى فى الحقــل الخاص بالنقود حتى يمكن التخلص من القيود على الصرف الاجنبى وحتى يمكن أن تستقر أسعار الصرف) ، (2) البنك الدولى **World Bank (WB)** (وقــد بــدأ نشاطه فى يونيو 1946 بهدف تقديم المعونات الفنية للدولة النامية أقتصاديا كجزء من الأعمال التحضيرية لعمليات الأقتراض وتشجيع الاستثمار وتوســيع قــاعدة الملكية الخاصة وفض المنازعات بين الدول الأعضاء)،(3) منظمة التجارة الدولية **International Trade Organization (ITO)** (وقد اتفق عــلى تكوينها فى اجتماع هيئة الأمم المنعقد فى عام 1947 بعد أن وقع على الاتفــاق 50 دولــة فى العام التالى فى هافانا ، إلا أنه لم يحظى بتوقيع العدد الكــافى مــن الــدول حتى تبدأ المنظمة فى عملها ، وتتمثل أهدافها فى تنظيم وتطويــر الــتجارة الدولية والاتفاقات الدولية الخاصة بتبادل السلع ، وتشكل منظمة جات (GATT) الوظائف المقترحة فى الاتفاق الخاص بتلك المنظمة) .

وقـــد تم تأسيس منظمة التجارة العالمية فى 1 يناير عام 1995 فى جنيف بسويسرا ، وتمثل تلك المنظمة الهيئة الحاكمة للتجارة الدولية . وحتى نوفمبر عـــام 2000 أصـــبح عدد أعضاءها 140 دولة ، حيث يقوم البلاد والأعضاء بالمحاسبة عن حوالى 90% من التجارة الدولية ، إن أكثر من 30 من البلدان بما فيها روسيا والصين قدما طلب للانضمام الى المنظمة ، حيث كانا من بين البلاد الكبيرة روسيا والصين التى تعتبر من البلدان الوحيدة من غير الأعضاء .

**الفلسفة Philosophy**

أن مـــنظمة الـــتجارة العالمية تأسست على الفلسفة المؤداة بحتمية التجارة الحرة بين البلدان وبدون رسوم جمركية على الاستيراد أو أى مقاييس أخرى لحماية الإنتاج الوطنى Protectionist Measures ( لحماية الشركات المحلية أو الصـــناعات المحـــلية مـــن المنافسة ) الأمر الذى من شأنه المساهمة فى نمو الأقتصـــاد العـــالمى ولمصالح كل فرد . إن معايير الحياة الفعالة تبرز بسبب انخفـــاض تكاليف البضائع المستوردة والتى تساعد على التحكم فى التضخم ، وان كـــل بلد يؤدى ما يتعين أداءه بشكل كفء وفعال . لذلك فعلى الرغم من الحـــدود الجغرافية والسياسية فإن التجارة الدولية الحرة تجعل كل فرد يعيش بشكل اكثر ازدهارا أقتصاديا .

**الوظائف Functions**

ان مـــنظمة التجارة العالمية لها عديد من الوظائف ، ولأداء تلك الوظائف فانهـــا تتمتع بقوة على الالزام بما تقرره من قواعد ، وفيما يلى بعض من تلك الوظائف الرئيسية :-

1- إدارة الاتفاقيات التجارية لمنظمة التجارة العالمية .

2- الخدمة كسوق لإبرام المفاوضات التجارية .

3- التعامل مع المنازعات التجارية .

4- متابعة السياسات التجارية الوطنية .

5- توفير المساعدة الفنية والتدريب للبلاد الآخذة فى النمو .

6- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى .

ان منظمة التجارة العالمية بمجرد أن اصبحت هيئة تنظيمية أضحى لها قانون تجارى واجب التطبيق ، حيث وضعت وسنت القواعد الخاصة بالتجارة الدولية فى المنتجات والخدمات وحقوق الملكية بشكل إلزامى . واية منازعات بين أو فيما بين البلدان الأعضاء يتم تسويتها عن طريق منظمة التجارة العالمية وقد بلغ عدد المنازعات التى وصلت للمنظمة 183 منازعة حتى نوفمبر عام 1999 .

**المشكلات الرئيسية التى تواجه منظمة التجارة العالمية**

تتعرض منظمة التجارة العالمية الآن الى عديد من الانتقادات الشديدة والصريحة ، وقد ألقى الضوء على تلك الجوانب فى المظاهرات التى تم القيام بها فى سياتيل عام 1999 بواشنطون فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى استهدفت منع منظمة التجارة العالمية من عقد مؤتمر قمتها ، وتتمثل أبرز القضايا الحرجة والرئيسية التى تواجه منظمة التجارة العالمية بين عديد من القضايا فى قضايا البيئة وحقوق العمالة والحقوق الانسانية .

تم النظر الى القوة الدافعة لمنظمة التجارة العالمية ووراء التجارة الحرة من وجهة نظر المنتقدين على أنها تشجع استغلال العامل فى البلاد النامية

الناشئة وحيث يعتقدون أن أغلب العاملين فى تلك البلدان يقبلون ظروف العمل فى مؤسسات صغيرة تستخدمهم بأجور منخفضة وأحوال غير صحية وذلك بسبب حرمانهم الاقتصادى وعدم مقدرتهم على ممارسة أى تأثير غير جوهرى على بيئتهم الاقتصادية والاجتماعية . إن المدافعين عن حقوق الإنسان يرفضون القول بأن الحقوق الأساسية بما فيها حقوق العمال تختلف باختلاف الثقافات ، حيث يؤكدون على أن حقوق الإنسان هى حقوق عالمية واحدة .

أن بلاد جنوب شرق آسيا تحدت القانون الأمريكي الذى استثنى أجهزة صيد السلاحف على قوارب صيد الاربيان يبيع تلك الاربيان الى الولايات المتحدة الأمريكية . إن قسم المنازعات بمنظمة التجارة العالمية قد حكم لصالح تلك الأقطار الاسيوية ، ان حكم منظمة التجارة العالمية قد أبطل القانون الأمريكى من أجل حماية البيئة ، ولذلك رغما عن ذلك فإن البعض قد ذكر بأن منظمة التجارة العالمية تمثل تهديدا للديمقراطية حيث أنها يمكن أن تنتهك القوانين الأمريكية التى تحمى المستهلك ، ويمكن القول بأن تلك المنظمة قد أصبحت حكومة عالمية يمكن أن تحدد القوانين الفيدرالية ، ومن العدل القول بأنه يوجد القليل الذى علم بالحقيقة الخاصة بأن منظمة التجارة العالمية لها السلطة على إحباط قوانين البلد العضو . ففى البلدان التى تتميز بوجود نظم ديمقراطية مقررة بها فإن الكثير لديه صعوبة فى قبول قوة منظمة التجارة العالمية لصالح التجارة الحرة . وقد تم التعبير عن ذلك الشعور بالقول أن القواعد لن تعكس قيم تلك البلدان . حيث تقصر الحقوق فى البلاد على التشريع فى مواجهة مفاسد العمالة أو التعسف البيئى ، ولذلك فإنها تعترض بصفة أساسية على الحق فى استخدام مؤسسات تستخدم العمالة بأجور منخفضة أو العمالة التى بالسجون وتشغيل الأطفال فى العمل أو قتل الدولفين

كثيرا من المعلقين ذوى المعرفة قد عبروا مع ذلك عن وجهة نظرهم الخاصة بأن السبب الحقيقى للأنتقادات الموجهة ضد منظمة التجارة العالمية يتمثل فى القلق العالمى من الفجوة المتزايدة بين الغنى والفقر .

إن المظاهـرات الـتى تمت فى سياتيل قد سلطت الأضواء على مشكلة التـباين الاقتصـادى المـتزايد فى العالم . فمنذ عام 1995 عندما تم تأسيس منظمة التجارة العالمية تزايدت التجارة الدولية بنسبة 37% وقد تم إضافة 1.5 مـليون وظيفة عمل جديدة خلال دول العالم ، ومع ذلك فإن التجارة الحرة قد وضعت عديد من العمال والصناعات والشعوب وراء سباق نحو النمو والتقدم. وهـناك إدراك مـتزايد بأن التجارة الحرة والأسواق العالمية خلقت عديد من المشـاكل الجديدة . ولعل ابرز تلك المشكلات تتمثل فى أن العوائد المرتبطة بالتجارة لم يتم أقتسامها بين البلاد على نحو متكافئ وأيضا داخل البلدان ذاتها.

وفى البـلدان النامية هناك تخوف متزايد من أن العولمة سوف توسع من نطاق الفجوة الاقتصادية بين شعوبهم كما أن الحكومات فى تلك الدول النامية قلقة أيضا من منظمة التجارة العالمية لأن الكثير من قراراتها يتم اتخاذها فى اجتماعات داخل أبواب مغلقة . حيث أن تلك الاجتماعات يتم إعلانها فقط الى بضعة بلدان أعضاء ذوى قوة ونفوذ اقتصادى ، حيث ترى هذه الحكومات أن منظمة التجارة العالمية هى مجرد نادى خاص للبلاد الأغنياء . وقد قدمت بلد مـثل المكسيك دراسة ميدانية جيدة ، حيث قدرت صادرات المكسيك فى عام 1999 بمبـلغ 135 بليون دولار وهى تماثل ضعف صادراتها خلال الخمس سـنوات السابقة ، وحاليا فإن للمكسيك 3000 مصنع انتاجى مخصص لإنتاج المنـتجات التصديرية ، توظف تلك المصانع حوالى مليون عامل مكسيكى .

وتقوم تلك المصانع المتخصصة فى إنتاج البضائع التصديرية بدفع أجور أعلى بنسـبة 20% تلك التى تقوم بدفعها المصانع غير المتخصصة للتصدير . أن المكسـيكيين الذيـن تعتمد حياتهم المعيشية على الاقتصاد المحلى لا يعيشون بشكل أفضل حيث أن الأجور وأسواق العمل فى الصناعات كثيفة العمالة مثل المطـاعم والفنادق والبنوك ومحلات التجزئة وشركات المقاولات قد هبطت . أن أكثر من 3 مليون مكسيكى فقدوا أعمالهم فى كساد عام 1995 . وقد أصبح معظمهم جزء من الاقتصاد السرى **Underground Economy** .

وطـبقا للبـنك الدولى فإن حوالى مليون من الأفراد فى تايلاند قد اندفعوا نحـو خـط الفقر من عام 1996 حتى عام 1998 . وقد تمثلت أكثر المناطق زيادة في الفقر فى منطقة الجنوب الشرقى من تايلاند .

باختصار فإن هناك تباين اقتصادى نسبى ومتزايد عند مستويين هما :-

1- بين البلاد الآخذة فى النمو **Developing** والبلدان النامية **Developed**.

2- داخل مجتمعات كل من البلاد الأخذة فى النمو والبلدان النامية .

وقـد لخـص الموقـف والقضايا المرتبطة رئيس تحرير مجلة الأعمال الاسبوعيـة **Business Week** بشكل بليغ بقوله أنه ربما الدرس الأكثر أهمية الـذى يمكن أشتقاقه من المفاجأة أو كسر الجليد فى سيانيل يتمثل فى أنه بدون عولمة الرخاء والازدهار الاقتصادى الشامل الذى يتم توليده من خلال العالم ، فـإن هناك قلق وخوف وغضب ، ان العولمة ذاتها هى عملية تغير سريعة قد تـؤدى الى احـداث عدم تأكد بالإضافة الى أنها توفر فرص وتحرك تنازلى بالإضافة الى تقدم تصاعدى ، وخاسرين أو رابحين اقتصاديا .

بافتراض أخذ الاقتصاد الامريكى ذو الوجهين مثالا يتضح أنه بكل المقاييس فقد صنع الاقتصاد الجديد ثروة ضخمة ، إلا أن تلك الثروة لم يتم توفيرها لكل شخص ، حيث لم يتم إتاحة معدل النمو فى الأجور ومتوسط الدخول لكل ساعة ومعدل تكلفة التوظيف والتعويض أو التحفيز لكل ساعة عمل بين الأفراد بشكل متكافئ ، إن الاقتصاد الثنائى هذا موجود أيضا فى الصين وفى اغلب البلاد الأخرى والآخذة فى النمو ، ولذلك ففى كل مكان فى تلك البلدان تمثل العولمة مشكلة وليس مجرد وعد ، فهى تمثل تهديد وليس فرصة معينة . وبالتالى يتعين وجود ضوابط أو ارتجاعية وحرص بالغ حتى يتمتع العالم أجمعه بالعوائد التى تمكن أن تسببها التجارة الدولية والنمو الاقتصادى .

ان الحلول المقترحة عن طريق المراقبين ذوى المعرفة ليس بإرجاع الساعة والابتعاد عن العولمة واستئناف السياسات المؤيدة لمذهب حماية الانتاج الوطنى . فبدلا من ذلك تقع الحلول فى تعليم وإعادة تدريب العمال المعزولين من مناصبهم . حيث ذكر البعض بأن مذهب حماية الصناعة الوطنية دائما ما يفشل فى إيقاف التقدم التكنولوجى مما يعنى أن الوظائف فى الصناعات غير المتنافسة سوف تفقد فى الواقع على أية حالة . وجهة النظر هذه يمكن أن تصبح نقطة جديرة بالملاحظة حيث أنه إذا كانت العولمة تتأثر بسياسات التجارة الدولية للمجتمعات فإنها تتأثر أيضا بالتقدم التكنولوجى ، ولاشك أنه سيكون مأساة كبيرة أن يتم إيقاف عربات التقدم بسبب عدم وجود قدرة على مقاومة ضحايا ذلك التقدم . فبدلا من وضع عوائق لحماية الانتاج الوطنى لمصلحة صناعات معينة ، يعتقد بان أفضل تصرف يمكن للحكومات اتخاذه يتمثل فى عرض برامج إعادة تدريب وتأهيل لكثير من العاملين .

ولاشك أن المحاسبة توفر المعلومات الملائمة لمتخذى القرار عن الانشطة والأحداث الاقتصادية ، ان المعلومات والتحليلات المحاسبية يمكن استخدامها فى وضـــع السياسات واتخاذ قرارات تخصيص الموارد . ومن الاهمية بمكان للعامـــلين فى مهنة المحاسبة أن يكون على دراية بالقضايا والتحديات القائمة والمشـــكلات الاقتصـــادية . وذلك يمثل تحديا يتعين مواجهة باهتمام بالغ من جانب المحاسبين. حيث أن الاقتصاد العالمى والاقتصاد المحلى له تأثير مباشر على تلك التحديات التى يواجهها هؤلاء المحاسبين مهنيا وشخصيا أيضا.

## 1/6 الإطار الفكرى لتنظيم التطبيقات المحاسبية المقارنة

**The Conceptual Framework of Comparative Accounting Practices**

لاشـــك أنـــه توجـــد إختلافات فكرية فى التطبيقات المحاسبية بين الدول المختلفة ، والأمر الذى إنعكس على الخصائص النوعية المميزة لكل منها فى مجالات القياس المحاسبى والإفصاح وإنعكاساتها العملية على التقارير المالية . ولإبـــراز أوجه تلك الخلافات يتعين الإشارة الموجزة للتطبيقات المقارنة من خلال التركيز على المحاسبة الانجلوساكسونيه والمحاسبة فى المملكة المتحدة، والمحاســـبة فى الـــدول الإسكندنافيه والمحاسبة فى ألمانيا والمحاسبة اللاتينية والمحاسبة فى فرنسا ، والمحاسبة الآسيوية .

### 1/6/1 إطار تنظيم المحاسبة الانجلوساكسونيه ( الولايات المتحدة الأمريكية )

تعتبر الأسواق المالية المؤثر الأكبر فى عملية تنظيم المحاسبة فى الولايات المـــتحدة الأمـــريكية ، حيـــث تأســـست هيـــئة تنظيم تداول الأوراق المالية Securities and Exchange Commission (SEC) ولها السلطة القانونية لتنفيذ قوانيـــن الأوراق المالية وكذلك الإعداد والإلزام بتطبيق المعايير المحاسبية ،

لكـــن بعد ذلك إعترفت لجنة تنظيم تداول الأوراق المالية بالمبادئ المحاسبية المـــتعارف عـــليها GAAP . شـــاملة المعاييـــر الصادرة عن مجلس معايير المحاســـبة الماليـــة FASB الـــتى تأسســـت عام 1973 بعد النقد الذى وجه للإجـــراءات المتبعة لإصدار المعايير عن طريق مجمع المحاسبين القانونيين الأمـــريكى AICPA ، وبذلك إنتقلت سلطة إصدار المعايير الى مجلس معايير المحاسبة المالية مع بقاء هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية كجهة مشرفة فقط .

ويســـتخدم مجـــلس معاييـــر المحاسبة المالية مدخلاً مفتوحاً عند إصداره المعايير المحاسبية ، وقد أعد المجلس إطاراً فكرياً واضحاً لأهداف وخصائص التقارير المالية فى سلسلة من البيانات عن مبادئ المحاسبة المالية هى :-

(1) الإطار الفكرى :

يـــتكون ذلـــك الإطار من ستة إيضاحات لمبادئ المحاسبة المالية ، ركز الإيضاح الأول الذى صدر عام 1978 على ثلاثة أهداف للتقارير المالية :-

- الهدف الأول :-

ينـــبغى أن تقدم التقارير المالية معلومات مفيدة لإتخاذ قرارات الإستثمار الرشيدة وغيرها من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم ، وينـــبغى أن تكون المعلومات شاملة بحيث يستفيد منها الذين لديهم فهم مناسب للأنشطة الإقتصادية والتجارية .

- الهدف الثانى :-

ينـــبغى أن تقدم التقارير المالية معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين وغيرهم لإستخدامها لتقييم كمية ووقت ودرجة التأكد للنقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو العوائد من بيع الأوراق المالية .

- **الهدف الثالث :-**

ينبغى أن تقدم التقارير المالية معلومات حول الموارد الإقتصادية للمنشآت والإلتزامات وتأثير العمليات والأحداث على هذه الموارد والإلتزامات .

وقــد إعتمد الإيضاح الثانى الصادر عام 80 على الإيضاح الأول ويقوم بتفصيل الخصائص الوصفية للمعلومات المالية والتى تجعلها مفيدة ، وقد أشار بشكل رئيسى الى أن الخصائص الأساسية هى الملائمة وإمكانية الإعتماد ، أما الخصائص الثانوية هى القابلية للمقارنة والثبات .

أمــا الإيضــاح الثالث الصادر عام 1980 والمستبدل بالإيضاح السادس الصــادر عام 1985 فقد غطى عناصر القوائم المالية ، حيث تضمن تعريفات للأصول والإلتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات .

أما الإيضاح الرابع الصادر عام 1980 فقد غطى أهداف التقارير للمنشآت غير الإقتصادية .

فى حيــن غــطى الإيضــاح الخــامس الصادر عام 1984 أسس القياس والإعتراف فى القوائم المالية للمنشآت الإقتصادية .

بشــكل عام تصدر الأنظمة والمعايير المحاسبية من خلال نظام ينقسم من حيث القوة الى نصفين متوازنين تقريباً ، القسم الأول يملكه القطاع العام مثل هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية ( **SEC** ) ومصلحة الإيراد الداخلى **IRS** أما القسم الثانى بيد القطاع الخاص ممثلاً بمجلس معايير المحاسبة المالية وبعض الهيــئات المهــنية كمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى **AICPA** والجمعية الأمريكية للمحاسبة **AAA** وغيرها .

**(2) إطار تنظيم المحاسبة فى المملكة المتحدة :**

تأثـــرت التطبيقات المحاسبية فى المملكة المتحدة بأسواق الأوراق المالية أيضـــاً كما فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن الفرق بينهما يكمن فى أن الأســـواق الماليـــة لـــم تكن المسيطرة على عملية تنظيم وتقنين المحاسبة فى الممـــلكة المـــتحدة ، حيـــث كان لقوانين الشركات دور وتأثير أكبر من تأثير قوانيـــن الأوراق المالية كما فى الولايات المتحدة . حيث أن قانون الشركات الصـــادر عـــام 1985 المعدل بالقانون الصادر عام 1989 يحتوى على كافة المتطلبات المحاسبية ، وقد تعرضت قوانين الشركات لتغيرات كبيرة وخاصة تـــلك الـــتى حدثـــت لتتوافق مع التوجيهات الصادرة عن الجماعة الأوروبية (كالـــتوجيه الـــرابع حول حسابات الشركات والتوجيه السابع الخاص بالقوائم المالية الموحدة) .

وقـــد أنشئت فى المملكة المتحدة مجلس المعايير المحاسبية **Accounting Standards Board** وهو شبيه بمجلس معايير المحاسبة الأمريكى حيث يكون لديـــه ســـلطات إصـــدار معايير التقارير المالية ، وقد أصدر المجلس الإطار الفكـــرى لإصدار المعايير يتضمن سبعة فصول تغطى أهداف القوائم المالية ، والخصـــائص الوصـــفية للمعـــلومات المحاســـبية ، عناصر القوائم المالية ، الإعتراف بالبنود فى القوائم المالية ، القياس فى القوائم المالية ، عرض القوائم المالية ، المبادئ التى تحكم إجراءات الإندماج والتوحيد .

**(3) إطار تنظيم المحاسبة فى الدول الاسكندنافيه :**

**أ – هولندا :-**

تشـــبه المحاسبة فى هولندا المحاسبة فى المملكة المتحدة والمدخل الانجلو ســـاكونى ، حيث أن قانون الشركات ومهنة المحاسبة هما المؤثران الرئيسيان

فى تطـــور المحاســـبة فى هولـــندا . وعلى الرغم من أن قانون الشركات فى هولندا يقع ضمن القانون المدنى ، إلا أن الحكومة تطبق مبدأ عدم التدخل فى الشئون الإقتصادية ، ومع هذا فتأثير قانون الشركات ينمو بشكل مضطرد منذ عام 1870 عندما صدر المرسوم الخاص بالتقارير المالية للشركات ، وكذلك تبنى توجيهات الإتحاد الأوروبى فى عامى 83 ، 88 .

ويمكن القول بأنه لا يوجد فى هولندا معايير للمحاسبة كما هو موجود فى الو لايـــات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ، وإنما الشئ الوحيد الملزم هو القواعـــد المحاســـبية المحـــددة فى فقرات القانون المدنى المتعلقة بالمحاسبة والتقارير المالية .

ب- السويد :

يمكـــن إرجـــاع تطـــور المحاســـبة فى السويد الى تأثير النظام القانونى والضـــريبى ، بالإضافة الى التدخل المهنى وخاصة من خلال عملية إصدار المعاييـــر كما أن تأثير سوق الأوراق المالية واضح وخاصة بالنسبة للمحاسبة والإفصـــاح مـــن قـــبل الشركات الكبيرة . لكن العامل المؤثر فى السويد هو الحكومة بخلاف هولندا التى كانت اشتراكية الى وقت قريب ، وبالتالى كانت معـــتادة عـــلى اســـتخدام المعـــلومات المحاسبية لأغراض التخطيط ووضع السياسات الإقتصادية على المستوى القومى .

فقوانيـــــن الشـــركات الصادرة فى عام 1975 ، 1976 . وكذلك قانون 1981 المتعـــلق بالتقارير السنوية الخاصة ببعض الشركات هى التى نظمت مهـــنة المحاســـبة . وبالـــرغم من أن تلك القوانين تنص على اتباع المبادئ المحاســـبية المـــتعارف عليها الا أنها لم تقم بتعريفها ، لكنها وفرت ما يمكن

تسـميته بالإطـار العـام وليس تفصيلاً للمتطلبات التى يلزم اتباعها . وهذه المـرونة ساعدت مهنة المحاسبة التى يمكن ارجاعها الى 1923 لتلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً فى إصدار التوصيات المتعلقة ببعض القضايا المحاسبية ، إلا أن الحكومـة قـامت بإنشاء مجمع المعايير المحاسبية عام 1976 ليقوم بإصدار التوصيات المتعلقة بالأمور المحاسبية ضمن إطار قانون الشركات . كما قامت أيضـا بإنشـاء مجـلس المحاسـبة فى عام 1991 ليتـولى إصدار المعايير المحاسبية .

إلا أنـه ينـبغى الـتذكير بـأن التوصيات الصادرة عن مجمع المعايير المحاسـبية ومجلس المحاسبة ليست إلزامية وإنما إرشادية ضمن نطاق قانون الشركات . ولهذا يمكن القول أن مدخل إصدار المعايير المحاسبية فى السويد يميـل بإتجاه الإتفاق الجماعى ويتميز بالمرونة بالرغم من التأثيرات القانونية والضريبية .

**(4) إطار تنظيم المحاسبة فى ألمانيا :**

تختـلف دول المجموعـة الألمانيـة عـن المجموعات الإنجلوساكسونية والإسكندنافية من عدة وجوه فقانون الشركات والضرائب هما المسيطران على التـنظيم المحاسبى . والمجموعة الألمانية تضم عدة دول منها ألمانيا والنمسا وسويسـرا ، بالإضافة الى أن للمحاسبة الألمانية تأثيراً واضحاً على المحاسبة فى كل من اليابان وفرنسا وبعض المستعمرات الإفريقية .

يمكن القول بأن المحاسبة المالية فى ألمانيا تتميز بثلاث خصائص تميزها عـن غيـرها مـن الأنظمة وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة .

1- بيـئة المحاسـبة تغيرت بشكل مستمر وملحوظ منذ الحرب العالمية الـثانية ، فالتركيز فى ذلك الوقت كان على جداول الحسابات القومية والجـزئية . وفى عـام 1965 دعى قانون الشركات الى الإتجاه فى الـتقارير المالية الى وجهة النظر الأمريكية البريطانية ومن ثم زادت متطلـبات الإفصـاح على الشركات . وبعد حوالى عشرين سنة حان الوقت للإتجاه نحو أوروبا حيث أن ألمانيا من الأعضاء فى الجماعة الأوروبية . فالتوجيهات الصادرة عن الجماعة الأوروبية ومنها الرابع والسـابع والثامن كلها أدخلت ضمن القانون الألمانى من خلال قانون المحاسـبة الشامل الصادر عام 1985 . وهذا يعد تحولاً واضحاً فى مسار تطور المحاسبة فى ألمانيا .

2- خضـوع المحاسـبة الـتام لقانون الضرائب ، فمبدأ إحتساب الدخل الضريبى ينص على أن الدخل الضريبى يتحدد بناء على ما يسجل فى الدفاتـر المحاسـبية . وهـذا يعنى أنه لا يوجد إختلاف بين التقارير الماليـة المقدمة لأغراض الضريبة وبين التقارير المالية المنشورة . ولهـذا فمـا يسـمى بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو المعايير المحاسـبية الموجودة فى الأنظمة الإنجليزية – الأمريكية لا توجد فى ألمانيـا . فالتقارير المالية تعكس القانون الضريبى وإحتياجاته وليس إحتياجات المستثمرين أو الأسواق المالية .

3- الخاصـية الثالـثة الأساسـية للمحاسـبة الألمانية هى الإعتماد التام والمتصـلب عـلى القانون وقرارات المحكمة فقط وليس لغيرها أى سـلطة أو تأثير . فكما ذكر سابقاً لا يوجد فى ألمانيا معايير محاسبية

أو مبادئ محاسبية متعارف عليها . فبالغرم من أن التوجيهات الصادرة عن الجماعة الأوروبية تلزم بمبادئ الصحة والعدالة الأنجلوساكسونية إلا أن تطبيقها فى ألمانيا إذا طبقت فهى بشكل روتينى فى أحسن الأحوال . فلو كان هذا قانوناً لطبق والزم فى تطبيقه أما إذا كان صادراً من جهة خاصة أو مهنية فلن يصبح إلزامياً أبداً وإنما سوف يستخدم بشكل غير مباشر .

وباختصار يمكن القول بأنه لا يوجد فى ألمانيا إصدار للمعايير المحاسبية كما هو متعارف عليه فى الدول الناطقة بالإنجليزية ، وإنما الموجود هو إهتمام بإصدار معايير المراجعة وبعض التوصيات المتعلقة ببعض القضايا المحاسبية . وبالرغم من أن هذه التوصيات ليست ملزمة ، إلا أنه يتم إستشارة الجهات المهنية حيث يتم إستشارتها عند إصدار القوانين التى لها تأثير على المحاسبة القومى فى ألمانيا ، إلا أن النظام الألمانى ما زال مختلفاً بشكل كبير عن مثيلاته فى المجموعة الإنجليزية الأمريكية .

(5) إطار تنظيم المحاسبة اللاتينية :

تشبه المحاسبة فى دول هذه المجموعة المحاسبة فى المجموعة الألمانية من عدة أوجه مثل تأثير قانون الشركات والضرائب ، ومع هذا فلديها بعض الخصائص التى تميزها . ويمكن تقسيم دول هذه المجموعة الى مجموعتين فرعيتين : مجموعة الدول الأكثر نمواً وتشمل بلجيكا وفرنسا والأرجنتين وأسبانيا والبرازيل وايطاليا ، ومجموعة الدول الأقل نمواً وتشمل دولاً مثل تشيلى وكولومبيا وبيرو والمكسيك والأرجواى . وتميل المحاسبة اللاتينية الى التحفظ والسرية الى حد ما مقارنة بالمحاسبة فى الدول الأنجلوساكسونية .

**أ – فرنسا :**

تعتـبر الجمهوريـة الفرنسية ذات دور قيادى فى مجال تطوير المحاسبة القوميـة المتماثلة ، ولهذا فقد صدرت عدة خطط رسمية فى هذا المجال عام 1947 ، 1957 . ولكنها عدلت فى عامى 1982 ، 1986 لتعكس التوجيهات الصـادرة عـن الجماعـة الأوروبية وخاصة الرابع والسابع المتعلقة بالقوائم الماليـة الموحدة . هذا فيما يتعلق بقانون الشركات أما فيما يتعلق بتأثير قانون الضرائب فان قانون الضريبة هو المسيطر على القواعد المحاسبية الى حد أن المصروفات التى تخص الأغراض الضريبية يجب تسجيلها فى الحسابات عند الرغبة فى الحصول على الإعفاء من هذه الضريبة .

أمـا مهـنة المحاسبة فى فرنسا فهى صغيرة الى حد ما وتفتقد الى التقنية مقارنـة بمـا هو موجود فى الدول الأنجلوساكسونية . وكذلك سوق الأوراق المالية تعد صغيرة كما هو الحال فى ألمانيا وأغلب التمويل يأتى من البنوك أو الدولـة . ولهذا ليس مستغرباً أن لا توجد جهة تصدر المعايير المحاسبية فى فرنسـا مقارنة بالدول التى تتحدث الإنجليزية . فالقانون التجارى يمتد ليشمل القوانيـن والمراسـيم المحاسبية ، وكل هذه القواعد والتشريعات مضافاً اليها القانون الضريبى يمكن وصفها بما يكافئ المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . أما التوصيات الصادرة عن القطاع المهنى الخاص فليس لها صيغة رسمية ، إلا أن الجهات المصدرة للقوانين تأخذ هذه التوصيات فى الإعتبار .

ولهـذا فالتقليد المحاسبى فى فرنسا يعطى الأولوية فى إصدار المعلومات المحاسـبية التى تخدم الدائنين والسلطات الضريبية كما هو الحال فى ألمانيا . لكـن هـذا التقـليد بدأ مؤخراً فى التغير الى حد ما خاصة بالنسبة للشركات

الكـــبيرة وبالذات المتعددة الجنسية . وكذلك ضغوط السوق العالمية التى تدعم مدخل الإتجاه نحو المساهمين وخاصة بالنسبة للحسابات الموحدة .

**(6) إطار تنظيم المحاسبة الآسيوية :**

لاشك فى أن ثقافات دول المجموع الآسيوية مختلفة بشكل كبير عن ثقافات دول المجموعة الأنجلوساكسونية والإسكندنافية ، الألمانية واللاتينية . وبالرغم من هذا الإختلاف الا أنه يوجد تأثير واضح للإستعمار على الأنظمة المحاسبية، فأندونيســيا كـــانت مستعمرة من قبل هولندا ، والهند وباكستان وهونج كونج وســنغافورة وماليزيا كانت مستعمرة من قبل المملكة المتحدة ، كما أن اليابان وبالـــرغم من ثقافتها المتميزة الا أنها قد تأثرت بالنظم الألمانية والأمريكية . وبشـــكل عـــام يمكن القول بأن المحاسبة الآسيوية تميل الى التحفظ والسرية بشـــكل واضـــح مقارنـــة بـــالدول الإنجلوساكسونية ، وفيما يلى إطار تنظيم المحاسبة فى اليابان .

**أ – اليابان :-**

تعتبر الحكومة المؤثر الرئيسى على جميع مجالات المحاسبة فى اليابان . فالقانون التجارى صدر عام 1899 بهدف حماية الدائنين ، وبعد ذلك وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية عدل هذا القانون بغرض حماية المستثمرين أيضاً . وفى عـــام 1948 صدر قانون تداول الأوراق المالية على غرار تلك القوانين الـــتى صدرت فى الولايات المتحدة الأمريكية عامى 1933، 1934 والمتعلقة بتداول الأوراق المالية فى سوق الأوراق المالية .

أمـــا المؤثر الآخر فهو قانون ضرائب الشركات والذى يتركز تأثيره على التطـــبيقات المتعلقة بقياس الدخل . كما أن المؤسسات الحكومية تتدخل بشكل

مباشـــر فى عمـــلية إصـــدار المعايير المحاسبية . فالمجلس الذى يعد معايير المحاســـبة الماليـــة للمنشـــآت التجارية يعتبر هيئة إستشارية خاضعة لوزارة الماليـــة. ووزارة المالية مسئولة عن قانون الأوراق المالية وتداولها والقوانين المحاســـبية ذات العلاقة . ومن جهة أخرى فوزارة العدل مسئولة عن تطبيق القـــانون الـــتجارى . ولهذا فإن خضوع الأنظمة المحاسبية لجهتين حكوميتين أدى الى إنعـــدام المدخـــل الموحـــد عند إصدار القوانين . ولهذا توجد بعض الشـــركات اليابانية التى تقوم بإصدار مجموعتين من القوائم المالية . أحدهما معـــدة بناء على متطلبات القانون التجارى والأخرى معدة على أساس قانون الأوراق المالية .

أما فيما يتعلق بمهنة المحاسبة فى اليابان فهى صغيرة ينقصها التأثير على عمـــلية إصدار المعايير المحاسبية ، لكنها تقدم التوصيات والإيضاحات حول التطبيقات العملية للقوانين المحاسبية الصادرة .

## 1/7 التحديات والقضايا النظرية والعملية للمحاسبة الدولية

**International Accounting Challenges and Conceptual and Operational Issues**

فى بداية ذلك الفصل تم مناقشة الاسباب الخاصة بأهمية دراسة موضوع المحاســـبة الدولية ، كما تم تعريف مفهوم المحاسبة الدولية بطريقة معينة من شـــأنها أن تأخذ فى الاعتبار القضايا الناشئة من الاقتصاد العالمى . وفيما يلى مناقشـــة موجزة للتحديات التى تواجه المحاسبة الدولية والتى ينتج عنها عديد من القضايا الفكرية النظرية والعملية .

تـــنامت وتـــزايدت الـــتجارة و الأعمـــال الدولية بسبب أنشطة التصدير والاســـتيراد وبســـبب طـــبيعة الاقتصاد العالمى ، حيث ان كثير من مظاهر

الاعتماد الاقتصادى المتبادل أصبح الآن موجودا بين البلدان أكثر مما مضى ، وهناك تطوران موجودان يتعين الإشارة اليهما هما :-

1- ان الانشطة العالمية للشركات عابرة القوميات (أو متعددة الجنسيات) تغطى مدى واسع من العالم وتتضمن تلك الأنشطة تطوير وتصنيع وتسويق المنتجات وتوزيعها . وتعتبر تبادل التكنولوجيا عامل هاما للغاية فى تلك الأعمال الدولية .

2- ان أسواق رأس المال العالمية توفر فرص للمستثمرين والمقترضين للارتباط فى أنشطة تمويلية عبر العالم . وقد مكنت التطورات التكنولوجية المستثمرين والمقترضين من الارتباط بمعاملات مالية فى الوقت الملائم فى أسواق رأس المال العالمية ، ومايزال الاتجاه يتزايد فى الاستمرار فى هذا الاتجاه .

ففى يونيو عام 1999 كون المعهد الوطنى للمتعاملين فى الاوراق المالية مشروع مشترك مع شركة سوفت بنك يهدف الى تطوير نسخة من نفس سوق الأسهم الالكترونية ناسداك بالولايات المتحدة فى اليابان . ويتوقع أن تكون السوق المعروفة بناسداك اليابان مفتوحة فى الجزء الاخير من عام 2000 ، وفى الواقع فإن بورصة ناسداك الامريكية والسوق المخططة معا سوف تقدم للمستثمرين المقدرة على التداول لمدة 21 ساعة فى اليوم ، وتتضمن الأسهم المحددة فى سوق الأوراق المالية بناسداك فى الولايات المتحدة أسهم شركة أنتيل وميكروسوفت .

ولاشك أن التطويرين التى سبق الإشارة اليها قد ساعدا على توسيع نطاق المحاسبة الدولية لتتعدى الموضوعات التقليدية بحيث تتضمن مايلى :-

1- المعاملات بالعملة الأجنبية Foreign Currency Transactions .

2- إدارة مخاطر سعر الصرف الأجنبى Foreign Exchange Risk Management .

3- الضرائب والأعمال الدولية Taxation and International Operations .

4- توحيد القوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة الأجنبية Consolidation of Financial Statements of Foreign Subsidiaries and Affiliates .

5- تعديــلات القوائم المالية بالقوى الشرائية العامة General Purchasing Power Adjustments .

6- تسعير تحويلات الشركات متعددة القوميات International Transfer Pricing .

7- متطلبات الافصاح المقارنة Comparative Disclosure Requirements.

وهذا لا يوحى بأن الموضوعات التقليدية للمحاسبة لم تعد هامة ، وانما فى الواقع فانه بسبب أهمية حجم التجارة والاستثمارات الدولية ، فانها قد اكتسبت أهميـــة جوهــرية متزايدة ، ومع ذلك فإن كثير من القضايا الجديدة والواسعة تعتــبر جــزء جوهــرى من المحاسبة الدولية ، بمعنى أنها ذات متطلب هام للمعلومات الملائمة وذات المصداقية لمتخذى القرارات عبر العالم . وفيما يلى مناقشة لبعض من التحديات التى تواجه المحاسبة الدولية .

**البعد الثقافى Cultural Dimension**

ألقت العمولة أو التعولم Globalization الضوء على أهمية واتساع نطاق مهارات الأفراد المتعلقة بالمحاسبين المهنيين الحديثين . حيث أن فهمهم للثقافات المختلفة والحساسية الثقافية كما أن تقديرهم للتباين الثقافى أصبح مطلوبا الآن حتى يكونوا مهنيين ناجحين . فيجب أن يمتلك المهنيين الجدد انطباعات عالمية ومثالية الأمر الذى يتعين معه أن يكون لديهم خبرات متعددة الثقافات .

**فهم الروابط الوظيفية المتداخلة**

**Understanding the Cross-Functional Linkages**

لم يعد الأمر كافيا أن يكون المحاسبين مجرد مؤهلين وأكفاء فى الأساليب والإجــراءات المحاســبية وتطبيق المعايير المرتبطة بها ، حيث يتطلب الأمر اليــوم أن يطور المحاسبين صلاحيتهم التى تمكنهم من رؤية الأعمال العالمية فى صــورة وظائف متكاملة . ان القيمة الحقيقية للمحاسبة تتمثل فى توفيرها المعلومات التى تتعامل مع كيفية تأثير مسارات التصرفات البديلة على اجزاء المشــروع الــتى تعــتمد على بعضها بشكل متبادل وبشكل متزايد فى أجزاء مختــلفة مــن العالم . وتتمثل الاعتبارات التى يجب أن يأخذها المحاسبين فى اعتبارهم فى الوقت الراهن فى جودة المنتج والمرونة التصنيعية والمقدرة على الانــتاج والتسويق والتوزيع بشكل سريع فى مواجهة حصول المنافسين على نصــيب الأســد من السوق . وأخذ تلك الأمور فى الحسبان تمتد الى أبعد من الدور التقليدى الذى يلعبه المحاسبون حيث أضحى للحكم الشخصى دورا كبير فى هذا المجال مثل الدور الذى تقوم به الارقام .

ان عــدد وتــنوع تلك العوامل الذاتية قد زادت بشكل كبير الآن أكثر من الماضى وما زالت تستمر فى الزيادة .

**التحليل المالى والقابلية للمقارنة Financial Analysis and Comparability**

ان هــناك تحدى آخر رئيسى يواجه المحاسبة الدولية يتمثل فى أن القوائم الماليــة فى البلدان المختلفة يتم إعدادها وفقا لمعايير محاسبية مختلفة . وهذا يــؤدى الى مشــاكل كــثيرة عند أداء التحليل المالى ، على الأقل توجد ثلاثة عوامل تساهم فى تلك المشكلة هى :-

1- يــتم قياس المعاملات المحاسبية والتقرير عنها على نحو مختلف فى البــلدان المختــلفة ، وبالتالى فان المؤشرات المالية التى تعتمد على اســتخدام الارقــام المرتبطة بتلك التقارير تصبح غير قابلة للمقارنة بشكل حتمى .

2- تتــباين ثقافـــة الأعمال وتطبيقات الأعمال من بلد الى بلد آخر ، ففى بعض البلدان مثل اليابان يتم التمويل بشكل كبير من خلال القروض ، فى حيــن فى بلدان أخرى مثل المملكة المتحدة فإن المصدر الرئيسى للــتمويل يتم عن طريق حملة أسهم الملكية . والسؤال الذى يثار هنا هــو كيف يمكن إجراء مقارنة نسبة القروض الى حقوق الملكية على الأعمـــال ببلد مثل اليابان مقارنة بنظيره فى بريطانيا للحصول على استنتاجات مفيدة .

3- تمثل المصطلحات مشكلة واضحة للمحاسبة الدولية ، حيث فى بعض الــلغات لا توجد مصطلحات لوصف بنود معينة ، فقد لا يوجد حتى مصـــطلح موحد للمحاسبة حتى بين البلدان التى تتحدث بنفس اللغة ، فـــإن نفس المصطلح قد يحمل معانى مختلفة ، على سبيل المثال فإن مصطلـــح **Turnover** قد يكــون له معنى مختلف كلية فى الولايات المــتحدة الأمريكية عن نظيره فى المملكة المتحدة رغما عن كونهما من البلدان الناطقة باللغة الانجليزية .

**تطوير نظام المعلومات العالمى Global Information System Development**

تتطــلب الأعمال عالمية النطاق وجود نظام معلومات عالمى شامل بحيث يجــب أن يكــون قــادرا على الوفاء باحتياجات الإدارة المرتبطة بالتخطيط الاســتراتيجى والــتخطيط قصــير الأجل والتنظيم والرقابة واتخاذ القرارات

والـــتقرير المـــالى . ويعتـــبر نلك النظام أحد التحديات الرئيسية التى تواجه المحاســـبة الدوليـــة . ان الاصطلاح بتطوير مثل نلك النظام ليخدم احتياجات الإدارة المتعددة والمتنوعة المتعلقة بإدارة الأعمال الدولية والمرتبطة بالتقرير المـــالى يعتبر أمرا معقدا ، بالإضافة الى التعقيدات العادية التى يتم مواجهتها عند تطوير نظام المعلومات هذا فإن هناك عديد من العوامل ينبغى أخذها فى الحســـبان عـــلى ســـبيل المثال الاختلافات الوطنية فى المعايير المحاسبية ، والوحدات النقدية ، والقوانين الضريبية والقيود على تحركات العملة بالإضافة الى التغيرات فى المستوى العام للأسعار ، وربما يعتبر المستوى المتباين لعدم التأكد عبر العالم هو العامل الأكثر صعوبة من بين كافة تلك العوامل .



# الفصل الثانى

## المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية



# الفصل الثانى

# المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية

# Accounting for Foreign Currency Transactions

2/1 مفهوم أسعار الصرف والعوامل التى تؤثر فيها .

2/2 التمييز بين مكاسب أو خسائر أسعار الصرف المحققة وغير المحققة .

2/3 إستخدام مدخل المعاملة الواحدة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية .

2/4 إستخدام مدخل المعاملة المزدوجة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية.

2/5 أسواق الصرف الأجنبى ومحاسبة التغطية .

2/6 عقود الصرف الآجلة والمستقبلية .

2/7 المشكلات المحاسبية للعقود الآجلة لتغطية المعاملات بالعملة الأجنبية .

2/8 المحاسبة عن عقود تغطية صافى الإستثمارات الأجنبية .

## 2/1 مفهوم أسعار الصرف والعوامل التى تؤثر فيها

**The Concept of Exchange Rates and Factors Affect it**

إن الشـــركات الـــتى تقــوم بالــتعامل فى الأنشطة الدولية ترتبط بأعمال وإستثمارات دولية ، ولاشك أن ذلك يزيد من تعقد أعمالها ، ونتيجة لذلك فإن نظام إعداد التقارير المالية لتلك الشركات والمرتبط بتلك الأنشطة الدولية يعتبر أكــثر تعقيــداً حــتماً . حيــث يجب أن يتميز بالقدرة على الوفاء بإحتياجات المستخدمين المتعددين من المعلومات فى الأجزاء المختلفة من العالم .

ولاشـــك فـــإن أحد أكثر العوامل المساهمة فى تعقد عملية إعداد التقارير المالية هو الإرتباط بالتعامل بعملات مختلفة لتنفيذ الأنشطة الدولية . حيث أن لكل بلد عملتها الخاصة ، وقوانينها ولوائحها التنفيذية الخاصة بالنقد الأجنبى . وكافـــة عمليات تلك الشركات الدولية يتم تسجيلها عن طريق الشركات التابعة بعمـــلة البـــلد الـــذى تقع وتعمل فيه . وهنا تثار مشكلة هامة هى كيفية تحديد إجمـــالى القيم الخاصة بالشركة متعددة الجنسية سواء فى فترة زمنية معينة أو عـــند تاريخ معين عنده يتم الإرتباط بعديد من العملات ، ويتطلب ذلك أن يتم تحويـــل العمـــلات المختلفة الى عملة واحدة ، وللتوضيح يفترض أن المركز الرئيســـى لإحـــدى الشـــركات مـــتعددة الجنسية فى هولندا وأن لها عديد من الشـــركات الـــتابعة فى الولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا وتايلاند وجنوب أفـــريقيا ، ويتطلب ذلك قبل أن يتم إعداد القوائم المالية الموحدة أن يتم تحويل كافة أرصدة الحسابات الظاهرة بالعملة المحلية ( الدولار فى الولايات المتحدة الأمريكية ، البيسيتا فى أسبانيا ، الباهت فى تايلاند، والراند فى جنوب أفريقيا) الى عمـــلة دولـــة هولندا بالجيليدرز حيث مكان تأسيس الشركة الأم ( المركز الرئيسى للشركة متعددة الجنسية ) .

وقــد يــبدو أن حل تلك المشكلة من السهولة بمكان حيث يتم تحويل القيم بأرصــدة الحسابات من العملة المحلية لكل بلد الى عملة الجيليدرز بإستخدام سعر صرف خاص بالعملة . يعبر سعر الصرف أو معدل التبادل **Exchange Rate** عن ذلك المقدار من أحد العملات المطلوب للحصول على وحدة واحدة مــن العمــلة الأخرى . بعبارة أخرى يمكن تعريف سعر الصرف للعملة بأنه سعر مبادلة إحدى العملات مقابل عملة أخرى ، وغالباً ما يوجد سعر للصرف فى حالة البيع وسعر أخر للصرف فى حالة الشراء للعملة ( ويلاحظ أن الفرق فى ســعر الصــرف لــلدولار مثلاً فى حالتى البيع والشراء من أحد البنوك المصــرية يــرجع الى العمولــة التى يتقاضاها ذلك البنك نظير قيامه بخدمة تحويــل العملة ) . إلا أن المشكلة تعتبر أكثر تعقيداً مع ذلك ، حيث أن أسعار الصرف نادراً ما تكون ثابتة أو مستقرة .

أن قيمة تحويل **Conversion Value** عملة معينة هو المقدار المكافئ للعملة الأخرى عند سعر صرف معين . فبينما يتغير سعر الصرف فإن قيمة تحويل أحد القيم بالعملة الأجنبية تتغير هى الأخرى ، لذلك فإن تغيرات معدل التبادل أو سعر الصرف لها تأثير مباشر على قيمة التحويل فى التقارير المالية الموحدة أو المدمجة **Consolidated Financial Reports** ، بوجه عام كلما زادت تقلبات وتغيرات سعر الصرف كلما زاد الأثر على القوائم المالية الموحدة .

إن الــتغيرات فى قيــم العمــلات المختــلفة التى يتم عكسها عن طريق التغيرات فى أسعار أو معدلات التبادل تنتج من عوامل عديدة ولعل أحد أكثر تلك العوامل أهمية فى معدل التضخم **Rate of Inflation** فى أحد البلدان ، حيث أن عملة أحد البلاد ذات معدل التضخم المرتفع سوف تنخفض فى القيمة عند مقارنتها بعملة أحد البلدان الذى له معدل تضخم منخفض . فمع إستخدام معدل

تضــخم مــرتفع فإن عملة ذلك البلد يكون لها قوة شرائية منخفضة لشراء أى شئ بما فيها عملة البلد الآخر .

كما أن معدلات الفائــدة Interest Rates فى أحد البلدان تلعب دوراً هاماً فى معدل تبادل عملتها . حيث يقوم المستثمرون من بلدان أخرى بشراء عملة أحد البــلدان ذات معــدلات الفــائدة المرتفعة . حيث يستخدمون العملة المشتراة لإستثمارها فى الأوراق المالية الخاصة بالقروض ذات معدلات فائدة مرتفعة . ولاشــك أن ذلــك يزيد من الطلب على العملة ما يترتب عليه زيادة قيمتها ، وبصفة عامة يمكن القول بأن البلدان ذات معدلات الفائدة المرتفعة تكون قادرة عــلى جــذب مزيد من رأس المال أكثر من غيرها من البلدان ذات معدلات الفائدة المنخفضة .

ويعتبر ميزان المدفوعات Balance of Payments الخاص بأحد البلاد أحد الأســباب الهامــة الأخرى وراء التغيرات والتقلبات فى معدل التبادل أو سعر الصــرف ، فالبلد التى لها صادرات مجمعة تزيد عن وارداتها المجمعة سوف تحقــق فائض Surplus فى ميزان مدفوعاتها ، وهذا الفائض سوف يزيد من قيمــة عملــتها ، وبالطــبع فإن البلد التى تعانى من عجز Deficit فى ميزان مدفوعاتها سوف تعانى من هبوط قيمة عملتها .

ولاشــك أن هناك الكثير من التأثيرات البيئية التى سيكون لها أثر مباشر على تغيرات سعر الصرف أو معدل التبادل فى أحد البلدان ، ولعل أكثر تلك المؤثرات أهمية فى النظام الإقتصادى Economic System والنظام السياسى Political System والإستقرار السياسى Political Stability .

## 2/2 التمييز بين مكاسب أو خسائر تغيرات أسعار الصرف المحققة أو غير المحققة

**Realized and Unrealized Exchange Gains or Losses**

لقـد شـهد العقـد الأخر من القرن الحالى الكثير من التقلبات فى أسواق العملات التى أدت الى سريان حالة من عدم الإستقرار ظلت سائدة حتى الوقت الـراهن فى أسـعار صرف العملات الأجنبية مما إنعكس بدوره على طبيعة المشـكلات المحاسـبية الـتى تواجه المحاسبة الدولية فى الشركات المتعددة الجنسـية خاصـة إذا مـا تعددت أنشطة تلك الشركات فى المعاملات الدولية الآجـلة الخاصـة بعمليات التصدير والإستيراد للسلع أو الخدمات ، حيث يتم إبـرام الصـفقات والتعاقدات فى تاريخ معين على أن يتم السداد أو التحصيل الـنقدى لقيمتها فى تاريخ لاحق ، وهنا تبرز مشكلة فروق العملة الناتجة عن إختلاف أسعار الصرف للعملات الأجنبية بين تاريخ نشأة الصفقة وتاريخ سداد الإلتزامات أو تحصيل الحقوق المترتبة عليها .

وقد إنتشر مفهوم المعاملات بالعملة الأجنبية **Foreign Transactions** فى مجـال المحاسبة الدولية للعديد من المشكلات المحاسبية المرتبطة بإبرام تلك المعاملات لعل أبرزها ما يلى :-

1- التسجيل المحاسبى الأول للعملية وقت حدوثها .

2- تسـجيل أرصدة العملات الأجنبية فى التواريخ اللاحقة لتاريخ إعداد قائمة المركز المالى .

3- معالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة من التغيرات فى أسعار الصرف سـواء عـند إعـداد القوائم المالية أو عند إنتهاء عملية التحصيل أو السداد النقدى للعملية .

4- تسـجيل التسـويات الخاصـة بحسابات المدينين أو الدائنين بالعملة الأجنبية فى تواريخ إستحقاقها .

تمـــارس الشركات المتعددة الجنسية أنشطتها الإقتصادية من خلال العديد من المعاملات التى تستخدم العملات الأجنبية فى قياسها محاسبياً وتتأثر قيمتها بالـــتغيرات التى قد تحدث فى أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة فى التســـجيل والقيـــاس ، ولذلـــك فإن المحاسبة الدولية تهتم بمعالجة المشكلات الـــناجمة عـــن تلك التغيرات التى تطرأ على كل من قيمة المعاملات بالعملة الأجنـــبية ومقدار الحقوق أو الإلتزامات المالية المترتبة عليها نتيجة للتغيرات فى أســـعار الصرف بين تاريخ نشأة المعاملة وتاريخ إنتهاء الفترة المحاسبية وتاريخ السداد والتحصيل للقيم المالية للمعاملة .

وتتضـــمن المعـــاملات بالعمـــلة الأجنـــبية عمليات الشراء والبيع للسلع والخدمات أو الإقراض والإقتراض أو تحصيل وسداد توزيعات الأرباح . على ســـبيل المـــثال قيـــام أحد الشركات المصرية بإبرام معاملة مع أحد الشركات الأمريكية لإستيراد منتجات السلع على أن يتم سداد قيمتها بالدولار الأمريكى أو قيـــام تلك الشركة بالحصول على قرض من أحد المؤسسات المالية اليابانية والحصول على القرض والإلتزام بسداده بالين اليابانى ، إن مثل تلك العمليات تدخل فى إطار مفهوم المعاملات بالعملة الأجنبية .

وهكذا فإن الشركات المتعددة الجنسية والشركات الدولية تواجه العديد من المشـــكلات المحاسبية المتعلقة بأنشطتها ومعاملاتها الدولية من خلال فروعها الخارجية أو شركاتها التابعة وبصفة خاصة فيما يتعلق بكل من :-

1- المعـــاملات التى تتم بالعملة الأجنبية مع الموردين والعملاء الأجانب مع تقلبات أسعار صرف العملة خلال الفترة الزمنية التى تمتد خلالها تلك المعاملات الأجنبية – وهو ما يعرف بمشكلات المعاملات التى تنطوى على العملات الأجنبية Transactions Involving Foreign Currencies .

2- القوائم المالية لتلك الفروع والشركات التابعة الخارجية والتى بدورها تفــرز خــليط مــن القيم المالية غير المتجانسة التى يتم التعبير عنها بعمـــلات أجنبية مختلفة ، مما يتطلب ضرورة ترجمة **Translation** تــلك القوائـــم الى عملة الدولة الأم التى يقع داخل حدودها الإقليمية المركز الرئيسى للشركة متعددة الجنسية حتى يمكن دمجها مع بعضها البعض فى قوائم مالية موحدة **Consolidation** للمجموعة ككل ، وهو ما يعرف بمشكلات ترجمة **Translation** القوائم المالية .

ويترتب على التغيرات فى أسعار الصرف بالعملة الأجنبية مكاسب أو خسائر فى التبادل **Exchange Gains or Losses** ، وتكون تلك المكاسب أو الخسائر محققة أو غير محققة ، حيث تتمثل مكاسب أو خسائر العملة الأجنبية المحققة **Realized** فى المكاســـب أو الخسائر التى حدثت بالفعل والتى تنتج من تبادل العملات مقابل عملة أخرى ، فتلك المكاسب أو الخسائر تنتج من وجود معاملات بالعملة الأجنبية **Foreign Currency Transactions** تتمثل فى معاملات مخصصة بعملة بخلاف العملة المستخدمة فى إعداد التقارير المالية للوحدة الإقتصادية .

أمـــا فى حالة المكاسب أو الخسائر غير المحققة **Unrealized Gains or Losses** فــليس هناك وجود أو حدوث لأى تبادل فى العملة ، حيث تنتج تلك المكاسب أو الخسائر غير المحققة من مجرد ترجمة للعملة الأجنبية **Foreign Currency Translation** والتى تتمثل فى تحويل **Conversion** القيم فى أرصدة حســابات الشركات التابعة والمسجلة بالعملات الأجنبية الى العملة المستخدمة فى إعداد القوائم المالية المدمجة أو الموحدة .

وحـــتى وقـــت قـــريب لـــم تكن المعالجة المحاسبية للنوع الأول من تلك المشـــكلات موحدة حتى صدور إيضاح معايير المحاسبة المالية رقم (52) فى

ديسـمبر 1982 بعـنوان ترجمة العملات الأجنبية الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى وطبقته الشركات المتعددة الجنسية ، تم صدور معيار المحاسـبة الـدولى رقـم (21) والذى أصبح سارى المفعول من يناير 1985 بعنوان آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية ، ولذلك فقد أصبحت الشـركات الدوليـة ملتزمة بتطبيقه على معاملاتها الدولية الخاصة بالإستيراد والتصـدير المؤجـل السـداد وعـلى تحويل البضاعة بين الفروع الخارجية والشـركات الـتابعة ، بحيث يتم التعاقد حتى تاريخ شحن وإستلام البضاعة فى تاريخ أخر تم السداد فى تاريخ ثالث فى الفترة القادمة ، وبلا شك سيكون سعر الصـرف مختـلفا فى كـل تاريخ عن الأخر ، ومن ثم تحدث فروق العملة أو مكاسب أو خسائر تلك المعاملات الأمر الذى يتطلب ضرورة معالجتها محاسبيا، يوضح الشكل رقم (2/1) مكاسب وخسائر العملة للمعاملات بالعملة الأجنبية .

**شكل رقم (2/1)**

**مكاسب أو خسائر العملة للعملات بالعملة الأجنبية**

تاريخ التعاقد | تاريخ إعداد القوائم المالية | تاريخ السداد والتحصيل

سعر صرف | سعر صرف | سعر صرف

معالجة مكاسب أو خسائر العملة عند إعداد القوائم المالية ( غير محققة )

معالجة مكاسب أو خسائر العملة بعد إنتهاء السداد أو التحصيل ( محققة )

### 2/3 إستخدام مدخل العملية الواحدة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية

**One – Transaction Approach**

تنــتج مكاســب أو خسائر سعر العملة المحققة من معاملات تتم بالعملة الأجنبية ، وتتطلب تلك المعاملات إجراء تسويات مستقبلية بسبب تغير وتذبذب أســعار الصــرف ، حيــث يــترتب على ذلك وجود مكاسب أو خسائر لتلك العمــليات نــتيجة تغير تلك الأسعار من تاريخ التعاقد وتاريخ تسوية النتائج ، حيث يمثل تاريخ التسوية Settlement Date التاريخ الذى عنده يتم سداد الأموال بالعملة الأجنبية ، وهناك مدخلان لمعالجة فروق العملة المرتبطة بالمعاملات بالعملة الأجنبية هما: مدخل العملية الواحدة One-Transaction Approach، ومدخل العمليتين أو الطريقة المزدوجة Tow-Transaction Approach .

ويعتبر مدخل العملية الواحدة المدخل التقليدى الذى سارت عليه الشركات الدوليــة فى معالجة مكاسب أو خسائر العملة حتى صدور المعيار الدولى رقم (21) بعنوان آثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية والذى أصبح سارى المفعول من يناير 1985 . حيث فى ظل ذلك المدخل يتم إعتبار المعاملة غير منتهية حتى تاريخ التسوية النهائية ، وأى مكاسب أو خسائر فرق عملة للعملية ســوف يــتم عكســها فى تاريخ التسوية كأحد التعديلات على القيمة المسجلة للمورد الذى تم حيازته وإقتناءه .

ويتأسس ذلك المدخل على النظر الى المعاملات بالعملة الأجنبية بإعتبارها وحــدة واحدة فيما يتعلق بكل من إبرام المعاملة وواقعة سداد الدين بالنظر الى كل من العملية ونشأة الدين والسداد النقدى لذلك الدين بإعتبارها حدثاً واحداً لا يــتجزأ . مــع الأخذ فى الإعتبار أنه بمجرد إتمام العملية تظهر الإحتمالات التالية للسداد وطبقاً للإتفاق المبرم بين المستورد والمصدر :-

1- أن يتم السداد بالعملة المحلية لبلد المستورد ، وفى تلك الحالة لا يتأثر المستورد ويتأثر المصدر .

2- أن يــتم السداد بالعملة المحلية لبلد المصدر ، وفى تلك الحالة لا يتأثر المصدر ويتأثر المستورد .

3- أن يــتم الســداد بالعمــلة الأجنبية ( دولة ثالثة ) لكل من المستورد والمصدر ، وفى تلك الحالة يتأثر كل من المستورد والمصدر .

ويــتميز ذلك المدخل بسهولة تطبيقية ، كما أنه لا يتطلب إدخال إجراءات أو تســويات محاســبية عند نهاية السنة المالية ، فضلاً عن إعتراف مصلحة الضرائب بذلك المدخل .

إلا أن ذلك المدخل يعانى من بعض الإنتقادات لعل أهمها :-

1- مخالفــة ذلــك المدخــل للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ( مبادئ إســتقلال الفــترات المحاســبية وتحقــق الإيراد أو مقابلة الإيرادات بالمصروفات ) ، حيث يتم تسوية فروق العملة عن طريق تعديل قيم حســابات المشــتريات والمــبيعات الخارجية سواء بالنسبة للعمليات المنــتهية أو الممــتدة ، وقــد تكون تلك الحسابات قد أقفلت فى قائمة الدخل للسنة أو السنوات التالية .

2- لا يتم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن العملة حيث تهمل التسوية الجردية الخاصة بتلك الفروق فى نهاية السنة المالية للشركة ، عــلى إعتــبار إدخــال التعديلات المترتبة على التغيرات فى أسعار الصرف على حسابات المشتريات والمبيعات ذاتها .

3- عدم ملائمة المدخل لواقع وطبيعة الحسابات ، حيث يتم جعل حساب المبيعات مديناً ( وهو بطبيعته دائناً ) أو جعل حساب المشتريات دائناً ( وهو بطبيعته مديناً ) .

**أمثلة :-**

**مثال (1) :**

1- قامت إحدى الشركات المصرية فى 2003/1/15 بشراء بضائع من أحد الموردين بالولايات المتحدة الأمريكية مقابل 100000 دولار (عر صرف الدولار 5.5 جنيه مصرى) على أن يتم السداد بعد شهرين من تاريخه 2003/3/15 ( سعر الصرف فى ذلك التاريخ 5.7 جنيه مصرى ) .

والسؤال الذى يثار هنا هو ما هى المكاسب أو الخسائر المترتبة عن تلك العملية .

**الحل :**

يتطلب الأمر إستخدام المعادلة التالية :-

مكاسب أو خسائر المعاملة = المبلغ المستحق بوحدات العملة الأجنبية × ( الفرق فى معدلات الصرف فى تاريخ العملية وتاريخ التسوية ) .

1- قيمة العملية فى 2003/1/15 بالجنيه المصرى = 100000 دولار × 5.5 جنيه.
= 550000 جنيه .

2- قيمة العملية فى 2003/3/15 بالجنيه المصرى = 100000 دولار × 5.7 جنيه.
= 570000 جنيه .

3- المكاسب أو الخسائر المترتبة على التعاقد = 570000 – 550000
= 20000 جنيه .

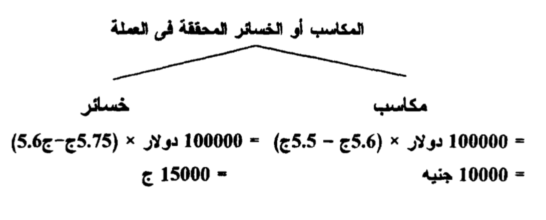
ويمكن الحصول على خسائر فرق العملة بإستخدام المعادلة السابقة على النحو التالى:-

الخسائر المترتبة على التعاقد = 100000 دولار × ( 5.7 ج – 5.5 ج )
= 20000 جنيه .

**مثال (2) :-**

فى 2002/6/30 قامت أحد الشركات المصرية تعمل فى مجال الإستيراد والتصدير بالإقتراض من أحد البنوك الأمريكية لتمويل صفقة تجارية لمدة 6 شهور قيمتها 100000 دولار وكان سعر الصرف فى ذلك التاريخ 5.6 جنيه ، والمطلوب تحديد المكاسب أو الخسائر المحققة فى العملة فى 2002/12/31 بفرض أن سعر الصرف كان 5.75 جنيه مصرى مرة ، ومرة أخرى بفرض أن سعر الصرف كان 5.5 جنيه مصرى .

**الحل :**




**مثال (3) السداد بعملة المستورد :**

فى 2002/10/30 تعاقدت أحد الشركات المصرية مع إحدى الشركات الأمريكية على إستيراد بضائع قيمتها مليون جنيه مصرى ، وقد قامت الشركة الأمريكية فى 2002/11/30 من نفس العام بشحن البضائع المتعاقد عليها وتم الإتفاق على أن تقوم الشركة المصرية بالسداد يوم 2002/12/20 بالجنيه المصرى عن طريق البنك المصرى الأمريكى بالقاهرة.

**المطلوب :**

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة فى دفاتر كل من المستورد والمصدر علما بأن سعر صرف الدولار الأمريكى كان على النحو التالى :-

| | |
|---|---|
| 2002/10/30 | 5.4 جنيه مصرى |
| 11/30 | 5.5 جنيه مصرى |
| 12/20 | 5.6 جنيه مصرى |

( وبافتراض أن سعر الصرف قد بلغ 5.45 جنيه للدولار الأمريكى )

**الحل :**

فى حالـــة الســـداد بعملة المستورد فإن تسجيل قيد إتمام المعاملة وإثبات قيد السداد الـــنقدى لهـــا بـــنفس العملة المحلية لبلد المستورد ، ومن ثم لا تظهر مكاسب أو خسائر فروق سعر العملة بالنسبة له فى حين يتأثر المصدر بتلك الفروق .

| دفاتر الشركة الأمريكية ( المصدر ) | | | دفاتر الشركة المصرية ( المستورد ) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 181818 | 181818 | من حـ/ العملاء<br>الى حـ/ المبيعات الخارجية<br>بيــع بضـــائع بمبلغ مليون جنيه بسعر 5.5 ج للدولار<br>بتاريخ 2002/11/30 | 1000000 | 1000000 | من حـ/ المشتريات الخارجية<br>الى حـ/ الموردين<br>شراء بضائع من شركة أمريكية والسداد بالجنيه المصرى بتاريخ<br>2002/12/20 |
| 178571<br>3247 | 181818 | من مذكورين<br>حـ/ البنك<br>حـ/ المبيعات الخارجية<br>الى حـ/ العملاء<br>تحصيل مبلغ مليون جنيه مصرى بسعر صرف 5.6 دولار بتاريخ<br>2002/12/20 | 1000000 | 1000000 | من حـ/ الموردين<br>الى حـ/ البنك<br>سداد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ مليون جنيه مصرى بتاريخ<br>2002/12/20 |
| | | | | | أو ليـس هناك تأثير ولن تتغير القيود |
| 183486 | 1668<br>181818 | من حـ/ البنك<br>الى مذكورين<br>حـ/ المبيعات الخارجية<br>حـ/ العملاء<br>تحصيل مبلغ مليون جنيه مصرى بسعر صرف 5.45 للدولار<br>بتاريخ 2002/12/20 | 1000000 | 1000000 | من حـ/ الموردين<br>الى حـ/ البنك<br>سداد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ مليون جنيه مصرى بتاريخ<br>2002/12/20 |

**مثال (4) السداد بعملة المصدر :**

قامت أحد الشركات المصرية فى 10 يناير 2003 بالتعاقد مع أحد الشركات الأمريكية على توريد آلات ومعدات قيمتها 5 مليون دولار ، وفى 20 يناير تم شحن تلك الآلات الى المـــوانى المصـــرية عـــلى أن يتم السداد بعد شهرين من تاريخ الشحن ، وقد كان سعر صرف الدولار الأمريكى على النحو التالى :-

**10 يناير 2003     5.5**

**20 يناير     5.45**

**20 مارس     5.6**

**( وبافتراض أن سعر الصرف فى ذلك اليوم كان 5.4 جنيه للدولار الأمريكى )**

**<u>المطلوب</u> :-**

**إثبات قيود اليومية فى دفاتر كل من البائع والمشترى .**

**<u>الحل</u> :**

| دفاتر الشركة الأمريكية البائعة بالدولار ( المصدر) | | | دفاتر الشركة المصرية المشترية بالجنيه المصرى (المستورد) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 5000000 | 5000000 | من حـ/ العملاء<br>الى حـ/ المبيعات الخارجية<br>بيع بضاعة الى الشركة المصرية مقابل 5 مليون دولار بتاريخ 20 يناير تسدد بعد شهرين | 27250000 | 27250000 | من حـ/ المعدات والآلات<br>الى حـ/ الموردين<br>شراء معدات من الشركة الأمريكية بمبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 يناير 2003 بسعر صرف 5.45 |
| 5000000 | 5000000 | من حـ/ البنك<br>الى حـ/ العملاء<br>تحصيل مبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 مارس 2003 | 27250000<br>750000 | | من مذكورين<br>حـ/ الموردين<br>حـ/ المعدات<br>الى حـ/ البنك<br>سداد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 مارس 2003 بسعر صرف 5.6 للدولار |
| | | (أو) لن تتغير القيود وليس هناك تأثير | | | (يلاحظ أن الخسارة مدينة وتزيد من قيمة المشتريات والأرباح دائنة وتخفض من قيمة المشتريات) |
| 5000000 | 5000000 | من حـ/ البنك<br>الى حـ/ العملاء<br>تحصيل مبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 مارس 2003 | 27250000 | 2700000<br>250000 | من حـ/ الموردين<br>الى مذكورين<br>حـ/ البنك<br>حـ/ المعدات والآلات<br>سداد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ 5 مليون دولار بتاريخ 20 مارس 2003 بسعر صرف 5.4 ج للدولار . |

**مثال (5) السداد بعملة دولة ثالثة :**

قامت إحدى الشركات الأمريكية 2003/1/5 بالتعاقد مع أحد الشركات المصرية على توريد ( تصدير ) أحد المنتجات بمبلغ مليون يورو ، على أن يتم السداد باليورو بعد شهرين من تاريخ شحن البضاعة الذى تم فى يوم 2003/1/31 . علماً بأن أسعار صرف اليورو مقابل كل جنيه مصرى ودولار أمريكي على النحو التالى :-

| | جنيه مصرى | دولار أمريكي |
|---|---|---|
| 2003/1/5 | 6.5 | 1.2 |
| 2003/1/31 | 6.3 | 1.5 |
| 2003/2/28 | 6.6 | 1.7 |
| 2003/3/31 | 6.7 | 1.9 |

**والمطلوب :-**

إجراء قيود اليومية لدى كل من المصدر والمستورد .

| دفاتر الشركة الأمريكية ( المصدر ) | | | دفاتر الشركة المصرية ( المستورد ) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 6300000 | 6300000 | من حـ/ العملاء<br>الى حـ/ المبيعات الخارجية<br>تصدير منتجات للشركة المصرية بمبلغ مليون يورو بتاريخ 2003/1/31 | 1500000 | 1500000 | من حـ/ المشتريات الخارجية<br>الى حـ/ الموردين<br>إستيراد منتجات من الشركة الأمريكية قيمتها مليون يورو بتاريخ 2003/1/31 تسدد بعد شهرين . |
| 6700000 | 400000<br>6300000 | من حـ/ البنك<br>الى مذكورين<br>حـ/ المبيعات الخارجية<br>حـ/ العملاء<br>تحصيل المستحق على الشركة المصرية وقدره مليون يورو بتاريخ 2003/3/31 | 1500000<br>400000 | 1900000 | من مذكورين<br>حـ/ الموردين<br>حـ/ المشتريات الخارجية<br>الى حـ/ البنك<br>سداد المستحق للشركة الأمريكية بمبلغ مليون يورو بتاريخ 2003/3/31 |

**مثال (6) السداد على أقساط :**

بإستخدام نفس بيانات المثال السابق فيما عدا إفتراض أن السداد سوف يتم على أربعة أقساط متساوية كل شهرين من تاريخ سداد القسط الأول الذى يبدأ فى 2003/3/31 ، وكانت أسعار الصرف على النحو التالى :-

| | جنيه مصرى | دولار أمريكى |
|---|---|---|
| 2003/5/31 | 6.8 | 2.00 |
| 2003/7/31 | 6.9 | 2.1 |
| 2003/9/30 | 6.2 | 1.95 |

**والمطلوب** :-

إجراء قيود اليومية لدى كل من المصدر والمستورد .

| دفاتر الشركة الأمريكية ( المصدر ) | | | دفاتر الشركة المصرية ( المستورد ) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 6300000 | 6300000 | من حـ/ العملاء<br>الى حـ/ المبيعات الخارجية<br>تصدير منتجات للشركة المصرية بمبلغ مليون يورو بتاريخ 2003/1/31 والسداد بعد شهرين | 1500000 | 1500000 | من حـ/ المشتريات الخارجية<br>الى حـ/ الموردين<br>إستيراد منتجات من الشركة الأمريكية بمبلغ مليون يورو بتاريخ 2003/1/31 تسدد بعد شهرين . |
| 1675000 | <br><br>1575000<br>100000 | من حـ/ البنك<br>الى مذكورين<br>حـ/ العملاء<br>حـ/ المبيعات الخارجية<br>تحصيل القسط الأول وقدره ربع مليون يورو بتاريخ 2003/3/31 | <br>375000<br>400000 | <br><br><br>475000 | من مذكورين<br>حـ/ الموردين<br>حـ/ المشتريات الخارجية<br>الى حـ/ البنك<br>سداد القسط الأول وقدره ربع مليون يورو بتاريخ2003/3/31 |
| 1700000 | <br><br>1575000<br>150000 | من حـ/ البنك<br>الى مذكورين<br>حـ/ العملاء<br>حـ/ المبيعات الخارجية<br>تحصيل القسط الثانى بتاريخ 5/31 | <br>375000<br>125000 | <br><br><br>500000 | من مذكورين<br>حـ/ الموردين<br>حـ/ المشتريات الخارجية<br>الى حـ/ البنك<br>سداد القسط الثانى بتاريخ 5/31 |
| 1725000 | <br><br>1575000<br>150000 | من حـ/ البنك<br>الى مذكورين<br>حـ/ العملاء<br>حـ/ المبيعات الخارجية<br>تحصيل القسط الثالث بتاريخ 7/31 | <br>375000<br>150000 | <br><br><br>525000 | من مذكورين<br>حـ/ الموردين<br>حـ/ المشتريات الخارجية<br>الى حـ/ البنك<br>سداد القسط الثالث بتاريخ 7/31 |
| <br>1550000<br>25000 | <br><br><br>1575000 | من مذكورين<br>حـ/ البنك<br>حـ/ المبيعات الخارجية<br>الى حـ/ العملاء<br>تحصيل القسط الرابع بتاريخ 2003/9/30 | <br>375000<br>112500 | <br><br><br>487500 | من مذكورين<br>حـ/ الموردين<br>حـ/ المشتريات الخارجية<br>الى حـ/ البنك<br>سداد القسط الرابع بتاريخ 2003/9/30 |

**2/4 إستخدام مدخل العمليتين أو المعاملة المزدوجة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية Tow – Transaction Approach**

فى عام 1981 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية معيار المحاسبة رقم (52) والذى أصبح سارى المفعول عام 1982 ، حيث يحث ذلك المعيار على إتباع الشركات متعددة الجنسية مدخل المعاملة المزدوجة فى تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية ، وقد إعتمد المعيار المحاسبى الدولى رقم (21) على نفس الأسس المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للمعاملات الدولية الأجل فى الشركات الدولية ، حيث يتم فى ضوئه تحديد سعر الصرف الجارى أثناء إجراء المعاملة أساساً للقيد والترجمة عند التعاقد أو عند السداد أو عند سداد الأقساط، وتسمى عملة الدولة التى يتم التعاقد بها والسداد بموجبها بالعملة الوظيفية **Functional Currency** أو ما يعرف بالعملة الرسمية والتى تعبر عن عملة المجتمع الذى تتولد فيه التدفقات النقدية سواء متحصلات أو مدفوعات .

يتأسس مدخل المعاملة المزدوجة على أن مكاسب أو خسائر العملة (فروق العملة) تعتبر بمثابة مكاسب أو خسائر فعلية محققة **Actually Realized** يجب إظهارها بشكل منفصل ولا تقفل فى حسابات المشتريات أو المبيعات الخارجية، ثم تنقل فى قيد أخر مستقل الى صافى الربح أو الى حساب الإحتياطى الخاص، ومن هنا يرجع سبب التسمية بالمدخل الثنائى أو المزدوج للمعاملة .

فتلك الطريقة تعتمد على أن هناك دائماً قرارين أو واقعتين منفصلتين هما واقعة قرار الشراء أو البيع ( الإستيراد أو التصدير ) والثانى واقعة قرار السداد أو التحصيل ونتائج كل واقعة من مكاسب أو خسائر يجب ألا تتأثر بأى قرارات أخرى ، لذلك فإن نتائج عمليات المشتريات والمبيعات الخارجية تقفل فى الجزء الخاص من حـ/ المتاجرة بقائمة الدخل ، وبشكل مستقل من عملية

السداد أو التحصيل النقدى المترتبة عليها والتى بدورها تتولد عنها مكاسب أو خســائر فروق عملة حقيقية ، ومن ثم يتعين قفلها بالجزء المخصص بحساب الأرباح والخسائر فور عملية السداد أو التحصيل .

**أمثلة :-**

**1- أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة من عمليات المشتريات الخارجية (الإستيراد):**

**مثال(1)**

**قــامت إحدى الشركات المصرية بالتعاقد على إستيراد بضائع ومنتجات فى 2003/3/1 من أحد الشركات الأمريكية مقابل مليون دولار تسدد بعد شهرين من تاريخه ، حيث كان سعر الصرف للدولار فى ذلك اليوم 5.7 جنيه . علماً بأن السنة المالية للشركة تنتهى فى 31 ديسمبر من كل عام .**

**المطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر المستورد بفرض أن :-**

**أ - سعر الصرف فى تاريخ السداد كان 5.6 جنيه مصرى .**

**ب- سعر الصرف فى تاريخ السداد [illegible] 5.8 جنيه مصرى .**

**القاعدة :-**

---

**تتحقق الأرباح فى حالة إنخفاض سعر الصرف فى تاريخ السداد عما كان عند إتمام التعاقد ، حيث يقوم المستورد بدفع مبلغ أقل من الرصيد الدفترى للمورد ، ويرحل الفرق الى حســاب الأرباح والخسائر بإعتبارها أرباحاً حقيقية بالفعل ( والعكس صحيح فى حالة الخسائر ) ويلاحظ أنه بالنسبة للمصدر فلن تحدث لديه أرباح أو خسائر فروق عملة حيث تــم التعاقد والسداد بالدولار ومن ثم تكون قيمة الرصيد الدفترى المستحق له مساوية تماماً لقيمة التحويل الوارد من البنك .**

| البيان | | |
|---|---|---|
| (1) قيد عملية الشراء : | | |
| من حـــ/ المشتريات الخارجية | | 5700000 |
| الى حـــ/ الموردين | 5700000 | |
| - إثبات شراء بضائع بمبلغ مليون دولار بسعر صرف 5.7 فى 2003/3/1 - | | |

| | | |
|---|---|---|
| | | (2) قيد عملية السداد بإفتراق أن سعر الصرف 5.6 جنيه : |
| 5700000 | | من حـ/ الموردين |
| | | الى مذكورين |
| | 5600000 | حـ/ البنك |
| | 100000 | حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة ( مكاسب ) |
| | | ـــــــ إثبات سداد قيمة البضاعة للموردين بتاريخ 2003/5/1 ـــــــ |
| 100000 | | من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | 100000 | الى حـ/ الأرباح والخسائر |
| | | ـــــــ إثبات فروق العملة فى 2003/5/1 ـــــــ |
| | | (3) قيد عملية السداد بإفتراض أن سعر الصرف 5.8 : |
| | | من مذكورين |
| 5700000 | | حـ/ الموردين |
| 100000 | | حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة ( خسائر ) |
| | 5800000 | الى حـ/ البنك |
| | | ـــــــ إثبات قيد سداد البضاعة بتاريخ 2003/5/1 ـــــــ |
| 100000 | | من حـ/ الأرباح والخسائر |
| | 100000 | الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | | ـــــــ إثبات فروق العملة بتاريخ 2003/5/1 ـــــــ |

## 2- أرباح وخسائر فروق العملة الناتجة عن المبيعات الخارجية ( التصدير ) :

**مثال (2)**

تعاقدت إحدى الشركات الأمريكية على تصدير أحد المنتجات لأحد الشركات المصرية بتاريخ 2003/3/23 بمبلغ مليون جنيه ، وبتاريخ 2003/3/31 تم شحن البضائع المطلوبة للشركة وكان سعر الصرف فى ذلك اليوم للجنيه المصرى هو 5.7 للدولار وقد تم الإتفاق على أن يكون السداد بعد شهرين من تاريخ الشحن .

**والمطلوب :**

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة بدفاتر المصدر بإفتراض ما إذا كان سعر الصرف للجنيه المصرى على النحو التالى :-

(أ) 5.8 للدولار .            (ب) 5.65 للدولار .

**الحل :**

**القاعدة :**

تتحقق أرباح العملة للمصدر إذا إرتفع سعر الصرف وقت السداد عما كان عليه وقت التعاقد حيث يتسلم مبلغاً يتم تحويله الى عملته الوطنية أكبر مما هو مسجل فى حساب العملاء عند التعاقد ( وذلك فى حالة الإتفاق بين الطرفين على السداد بعملة المستورد ) ، ويتم تحديد حجم التغير فى أسعار الصرف ويعالج محاسبياً فى حساب الأرباح والخسائر بإعتباره أرباح فروق عملة محققة ( والعكس صحيح حيث تتحقق خسائر فروق العملة إذا إنخفضت أسعار الصرف عند التحصيل عنها عند التعاقد ) .

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 5700000 | 5700000 | من حـ/ العملاء<br>الى حـ/ المبيعات الخارجية<br>ــــ إثبات عمليات المبيعات التصديرية بتاريخ 2003/3/31 ـــــــ | | | |
| 5800000 | <br><br><br>5700000<br>100000 | سعر الصرف 5.8 :<br>من حـ/ البنك<br>الى مذكورين<br>حـ/ العملاء<br>حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكاسب) | <br><br>5650000<br>50000 | <br><br><br><br><br>5700000 | سعر الصرف 5.65 :<br>من مذكورين<br>حـ/ البنك<br>حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر)<br>الى حـ/ العملاء |
| 100000 | 100000 | من حـ/ فروق العملة (مكاسب)<br>الى حـ/ الأرباح والخسائر | 50000 | 50000 | من حـ/ الأرباح والخسائر<br>الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر) |

### 3- عمليات التصدير والإستيراد فى سنة مالية والسداد فى السنة المالية التالية :

**مثال (3)**

قامت أحد الشركات المصرية بشحن بضائع قيمتها مليون ريال سعودى لإحدى الشركات السعودية بتاريخ 2003/10/10 على أن يتم السداد بعد شهرين من ذلك التاريخ، وبفرض أن أسعار الصرف للجنيه المصرى مقابل الريال السعودى كانت على النحو التالى :-

| 2004/1/11 | 2003/12/11 | 2003/10/10 |
|---|---|---|
| 0.85 جنيه مصرى | 0.95 جنيه مصرى | 0.90 جنيه مصرى |

**المطلوب** :- إثبات العمليات السابقة بدفاتر المصدر .

**القاعدة** :-

عندما يتم التعاقد فى سنة مالية ويتم السداد فى السنة التالية ، يتم أخذ الأرباح والخسائر المتوقعة عند إقفال الحسابات فى 12/31 من كل عام طبقاً للمعيار الدولى رقم (21) ، وذلك بإفتراض أن عملية السداد أو التحصيل قد تمت فى ذلك التاريخ وبأسعار الصرف الجارية فى ذلك اليوم ، ويعالج الفرق بإعتباره ربحاً أو خسارة فى حساب الأرباح والخسائر الخاص بنفس العام ، وذلك كإعادة تقويم للحسابات بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة فى تاريخ نهاية السنة المالية للشركة .

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| | | القيد عند التعاقد 2003/10/10 |
| 900000 | | من حـ/ العملاء |
| | 900000 | الى حـ/ المبيعات الخارجية |
| | | القيد عند الإقفال 2003/12/31 |
| 50000 | | من حـ/ العملاء |
| | 50000 | الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة ( مكاسب ) |
| 50000 | | من حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة ( مكاسب ) |
| | 50000 | الى حـ/ الأرباح والخسائر |
| | | القيد عند السداد 2004/10/10 |
| | | من مذكورين |
| 850000 | | حـ/ البنك |
| 100000 | | حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة ( خسائر ) |
| | 950000 | الى حـ/ العملاء |
| | | القيد فى نهاية السنة المالية 2004/12/31 |
| 100000 | | من حـ/ الأرباح والخسائر |
| | 100000 | الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة ( خسائر ) |

## 4- عمليات الإستيراد والتصدير بعملة دولة ثالثة :

**مثال (4)**

تم التعاقد بين أحد الشركات المصرية وأحد الشركات السعودية على أن تقوم الشركة السعودية أحد المنتجات مقابل 100000 جنيه استرلينى ، وتم شحن الكميات المتعاقد عليها فى يوم 2003/8/10 وتحصيل القيمة بعد شهر من تاريخه .

**والمطلوب :**

إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات العمليات السابقة بدفاتر كل من المصدر والمستورد بفرض أن سعر صرف الجنيه الإسترلينى كان على النحو التالى :-

| | 2003/8/10 | | 2003/10/10 |
|---|---|---|---|
| الريال | الجنيه | الريال | الجنيه |
| 6.5 | 7 | 6 | 6.5 |

| دفاتر الشركة السعودية ( المصدر) | | | دفاتر الشركة المصرية ( المستورد) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 650000 | | من حـ/ العملاء | 700000 | | من حـ/ المشتريات الخارجية |
| | 650000 | الى حـ/ المبيعات الخارجية | | 700000 | الى حـ/ الموردين |
| | | 2003/8/10 | | | 2003/8/10 |
| 600000 | | من حـ/ البنك | 700000 | | من حـ/ الموردين |
| 50000 | | مـن حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (خسائر) | | | الى مذكورين |
| | | | | 650000 | حـ/ البنك |
| | 650000 | الى حـ/ العملاء | | 50000 | حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب) |
| | | 12/10 | | | 2003/10/10 |
| 50000 | | من حـ/ الأرباح والخسائر | 50000 | | من حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب) |
| | 50000 | الى حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (خسائر) | | 50000 | الى حـ/ الأرباح والخسائر |
| | | 2003/12/31 | | | |

## 5- عمليات الإستيراد والتصدير والسداد على أقساط خلال سنة مالية واحدة :

**مثال (5)**

تم التعاقد بين أحد الشركات السعودية وأحد الشركات الفرنسية على أن تقوم الشركة السعودية بتصدير منتجات تبلغ قيمتها مليون دولار على أن تسدد على دفعتين متساويتين تبدأ الأولى بعد شحن البضاعة بشهرين والثانية بعدها بشهرين . وقد تم شحن البضائع بالفعل فى يوم 2003/8/20 وقد تم سداد الدفعات فى موعدها حيث يتم تحويل العملة الأجنبية للمصدر الى عملته الوطنية فى نفس اليوم ، وكان سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل كل من الريال السعودى والفرنك الفرنسى على النحو التالى :-

| التاريخ | الريال السعودى | الفرنك الفرنسى |
|---|---|---|
| 2003/8/20 | 3.7 | 1.85 |
| 2003/10/20 | 3.75 | 1.9 |
| 2003/12/20 | 3.65 | 1.95 |

**المطلوب** : إثبات العمليات السابقة فى دفاتر كل من المصدر والمستورد :

**القاعدة :**

---

تعد عملية سداد الأقساط فى مواعيد إستحقاقها بمثابة عمليات مستقلة عن بعضها البعض ، حيث يتم حساب القسط بسعر الصرف الجارى فى ميعاد إستحقاقه ومن ثم حساب فروق العملة الناتجة عن سداد وتحصيل كل قسط على حدة .

| دفاتر الشركة السعودية ( المصدر ) | | | دفاتر الشركة الفرنسية ( المستورد ) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 3700000 | | من حـ/ العملاء | 1850000 | | من حـ/ المشتريات الخارجية |
| | 3700000 | الى حـ/ المبيعات الخارجية | | 1850000 | الى حـ/ الموردين |
| | | 2003/8/20 | | | 2003/8/20 |
| 3750000 | | من حـ/ البنك | | | من مذكورين |
| | | الى مذكورين | 1850000 | | حـ/ الموردين |
| | 3700000 | حـ/ العملاء | 50000 | | حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر) |
| | 5000 | حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب) | | 1900000 | الى حـ/ البنك |
| | | 10/20 | | | 10/20 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 3650000<br>50000 | 3700000 | من مذكورين<br>حـ/ البنك<br>حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة<br>الى حـ/ العملاء<br>12/20 | 50000 | 50000 | من حـ/ الأرباح والخسائر<br>الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | | | 1850000<br>100000 | 1950000 | من مذكورين<br>حـ/ الموردين<br>حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (خسائر)<br>الى حـ/ البنك |
| | | | 100000 | 100000 | من حـ/ الأرباح والخسائر<br>الى حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (خسائر) |

## 6- عمليات الإستيراد والتصدير والسداد على أقساط أكثر من فترة :

**مثال (6)**

قامت شركة سعودية بالتعاقد مع شركة روسية على إستيراد مواد غذائية بمبلغ مليون جنيه إسترليني ، وتم شحن البضائع بالفعل فى أول أكتوبر ، وكان الإتفاق ينص على سداد المبلغ المستحق على دفعتين متساويتين الأولى بعد شهرين من تاريخ الشحن والأخرى بعد شهرين من تاريخ الدفعة الأولى ، وقد تم تنفيذ بنود الإتفاق وكانت أسعار الجنيه الإسترلينى مقابل كل من الريال السعودى والروبل الروسى كما يلى :-

| التاريخ | الريال | الروبل |
|---|---|---|
| 2003/10/1 | 6.70 | 4.5 |
| 2003/12/1 | 6.65 | 4.7 |
| 2003/12/31 | 6.85 | 4.8 |
| 2004/2/1 | 6.60 | 4.9 |

**والمطلوب** : إجراء قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة بدفاتر كل من المصدر والمستورد :

| دفاتر الشركة الروسية ( المصدر ) | | | دفاتر الشركة السعودية ( المستورد ) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 4500000 | | من حـ/ العملاء | 6700000 | | من حـ/ المشتريات الخارجية |
| | 4500000 | الى حـ/ المبيعات الخارجية | | 6700000 | الى حـ/ الموردين |
| | | 2003/10/1 | | | 2003/10/1 |
| 2350000 | | من حـ/ البنك | 3350000 | | من حـ/ الموردين |
| | | الى مذكورين | | | الى مذكورين |
| | 2250000 | حـ/ العملاء | | 3325000 | حـ/ البنك |
| | 100000 | حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب) | | 25000 | حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكاسب) |
| | | 12/1 | | | 12/1 |
| 100000 | | من حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب) | 25000 | | من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | 100000 | الى حـ/ الأرباح والخسائر | | 25000 | الى حـ/ الأرباح والخسائر |
| | | 12/1 | | | |
| 150000 | | من حـ/ العملاء | 75000 | | من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (خسائر) |
| | 150000 | الى حـ/ أرباح وخسائر فروق عملة (مكاسب) | | 75000 | الى حـ/ الموردين |
| | | 12/31 | | | 12/31 |
| 150000 | | من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكاسب) | 75000 | | من حـ/ الأرباح والخسائر |
| | 150000 | الى حـ/ الأرباح والخسائر | | 75000 | الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | | 12/31 | | | |
| 2450000 | | من حـ/ البنك | 3425000 | | من حـ/ الموردين |
| | | الى مذكورين | | | الى مذكورين |
| | 2400000 | حـ/ العملاء | | 3300000 | حـ/ البنك |
| | 50000 | حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكاسب) | | 125000 | حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | | 2/1 | | | 2/1 |
| 50000 | | من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة | 125000 | | من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة (مكاسب) |
| | 50000 | الى حـ/ الأرباح والخسائر | | 125000 | الى حـ/ الأرباح والخسائر |

## 2/5 أسواق الصرف الأجنبى ومحاسبة تغطية مخاطر سعر الصرف

**Foreign Exchange Markets and Hedging Accounting**

### 2/5/1 طبيعة محاسبة التغطية

إنعكست حالة عدم الإستقرار فى أسواق الصرف الأجنبى نتيجة للتقلبات والتذبذبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية على نتائج الشركات الدولية ، الأمـــر الذى ترتب عليه ضرورة قيامها بإجراء عديد من التسويات المحاسبية لـــتحديد حجم مكاسبها وخسائرها سواء المحققة أو غير المحققة من عملياتها الدولية سواء الخاصة بمعاملات الإستيراد والتصدير أو الإقراض والإقتراض أو الإستثمارات الأجنبية أو المضاربة .

تقوم تلك الشركات الدولية بمحاولة حماية نفسها من الخسائر المتوقعة فى المســـتقبل نـــتيجة للتقلبات والتغيرات فى أسعار صرف العملات الدولية عن طـــريق الدخـــول والإرتباط بعقود صرف مؤجلة فى توقيت يتزامن مع إبرام عقود المعاملات بالعملة الأجنبية حتى تتجنب تلك التقلبات فى أسعار الصرف خـــلال الفـــترة الزمنية التى تقع فى الفترة ما بين تاريخ نشأة المعاملة وتاريخ التســـوية النقدية لها ، وتعرف تلك العملية بتعبير محاسبة التغطية أو التحوط **Hedging Accounting** . وتهدف تلك العملية بتغطية العديد من العمليات التى تقوم بها تلك الشركات الدولية ، والتى تتطلب بصفة أساسية معالجة محاسبية واحدة لتغطية الخسائر المتوقعة فى المستقبل فى مقابل مصروفات وعمولات وفوائـــد تدفع الى سماسرة العملات الأجنبية والمنشآت المالية التى ترتبط بتلك المعاملات والتى قد تتضمن ما يلى :-

- عمليات التغطية ضد مدفوعات أو مقبوضات مستقبلية بعملات أجنبية.

- عمليات التغطية عن عقود ومقاولات بعملات أجنبية .
- عمليات التغطية عن مشتريات مستقبلية وبعملات أجنبية .
- عمليات التغطية عن صافى الإستثمارات الأجنبية سواء فروع أو شركات تابعة أجنبية .
- عمليات التغطية ضد المضاربات على الأوراق المالية ( بورصة الأوراق المالية ) أو على العملات الأجنبية ( سوق العملات ) .

يترتب على تلك العمليات عادة أرباح أو خسائر فروق العملة سواء المحققة ( عند التسوية المالية للعملية ) أو غير المحققة ( عند إنتهاء السنة المالية قبل التسوية المالية للعملية ) مما قد يعكس حجم المخاطر والتعقيدات المرتبطة بالوظائف المالية والرقابية فى الشركات الدولية أو متعددة الجنسية .

### 2/5/2 أسواق الصرف الأجنبى Foreign Exchange Markets

يعبر مفهوم سعر الصرف عن معدل التبادل بين العملة النقدية لدولتين مختلفتين حيث يشير الى كمية النقد التى يجب التضحية بها من عملة دولة معينة فى مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة دولة أخرى .

وإذا ما إستخدم سعر الصرف فى المعاملات الجارية التى يتم تسليمها خلال يومين من أيام العمل فإن ذلك السعر يعرف بالسعر الجارى أو الفورى للصرف **Spot Exchange Rate** لحظة إبرام المعاملة ، أما إذا إستخدم فى المعاملات الآجلة التى سوف تتم فى تاريخ لاحق فى المستقبل والتى عادة ما تكون بين 30 يوم – 180 يوم فإن ذلك السعر يعرف بالسعر الآجل **Forward Rate** .

ويمكن تقسيم أسواق الصرف الأجنبى تأسيساً على ذلك عموماً الى سوقين هما الأسواق الجارية والأسواق الآجلة .

**الأسواق الجارية Spot Markets**

عـادة مـا تقـوم البـنوك التجارية بتقديم الضمانات اللازمة للمصدرين الأجانب الذين يرتبطون بعقود جارية مع المستوردين المحليين لتنفيذ معاملات فورية بالعملة الأجنبية ، وتقوم تلك البنوك بتحديد أسعار الصرف عن طريق عـرض سعرين للصرف أولهما سعر الشراء ، وثانيهما سعر البيع ، ويعكس الفرق بين السعرين مقدار هامش الربح الذى يحققه البنك .

**الأسواق الآجلة Forward Markets**

ترتبط بصفة رئيسية بإتفاق بين طرفين لتنفيذ عمليات معبر عنها بعملة أجنبية يتم تنفيذها فى تاريخ محدد مستقبلاً .

وإذا كانت تسود أسواق الصرف الأجنبية حالة من الإستقرار النسبى فإن حجـم الفرق بين سعر الصرف الفورى فى تاريخ التعاقد وبين سعر الصرف الآجـل فى تاريخ التنفيذ المستقبلى يكون صغيراً يعرف فى تلك الحالة بمعدل الإنتشار Spread Rate ، وإذا كان سعر الصرف المؤجل أكبر من السعـر الفورى فيكون بمثابة علاوة صرف Exchange Premium ، فى حين إذا كان السـعر الفـورى أكـبر مـن السعر الآجل فإن الفرق يمثل خصم الصرف Exchange Discount ، وعادة ما يشار الى تلك العلاوة أو الخصـم بالنقـاط أسـفل أو أعلى من سعر الصرف الجارى ، كما يمكن التعبير عنهما فى شكل نسبة مئوية من خلال المعادلة التالية :-

$$\text{نسبة العلاوة أو الخصم} = \frac{\text{سعر الصرف الآجل} - \text{سعر الصرف الجارى}}{\text{سعر الصرف الجارى}} \times \frac{12}{\text{عدد الشهور}} \times 100$$

وقد أصبحت عملية مقايضة العملة الأجنبية **Foreign Currency Swap** تشكل أحد المظاهر الأساسية المتعلقة بأسعار الصرف الأجنبية ، وتشير تلك العملية الى قيام الشركة المتعددة الجنسية بابرام معاملتين متزامنتين فى نفس الوقت الأولى فورية والثانية آجلة ، فإذا ما قامت أحد تلك الشركات بالحصول على توزيعات أرباح من إحدى شركاتها التابعة فى الولايات المتحدة الأمريكية مقدارها مليون دولار وهى فى نفس الوقت ليست فى حاجة الى تلك الدولارات خلال الثلاثة شهور القادمة فإن الشركة تكون أمام إتخاذ أحد قرارين أولهما تحصيل تلك الدولارات وإيداعها بأحد البنوك التجارية للحصول على عائد خلال تلك الشهور الثلاثة ، وثانيهما الدخل فى صفقة مقايضة **Swap Transaction** عن طريق أحد المؤسسات المالية ، حيث تقوم بموجبها بتحويل تلك الدولارات الى عملة أخرى وليكن اليورو لتشغيلها فى أعمالها التجارية فى أوروبا خلال ثلاثة شهور وفى نفس الوقت تقوم بابرام عقد آجل ينفذ بعد ثلاثة شهور مع أحد البنوك التجارية التى تتعامل معها يتم بموجبه إستبدال اليورو بدولارات بسعر صرف آجل متفق عليه بين الطرفين .

### 2/6 عقود الصرف الآجلة والمستقبلية

**Forward and Futures Exchange Contracts**

تستخدم عقود الصرف الآجلة **Forward Exchange Contract** فى تغطية التقلبات المستمرة فى أسعار الصرف الأجنبية خلال الفترة من تاريخ إبرام المعاملات وتاريخ التسوية المالية لها ، كما تستخدم أيضاً فى تغطية

الإلتزامات المتوقعة بالإضافة الى تغطية عمليات المضاربة فى أسواق الأوراق المالية والعملات الأجنبية .

وتعرف عقود الصرف الأجلة بأنها عبارة عن إتفاقات لشراء أو بيع كمية معينة من عملة أجنبية فى تاريخ محدد مستقبلاً بسعر صرف متفق عليه – يشار اليه بالسعر الأجل Forward Rate – وبموجب تلك الإتفاقيات يتم تحديد نوع ومقدار العملة الأجنبية وسعر الصرف الأجل المتفق عليه وتاريخ تنفيذ المعاملة .

ويمثل الفرق بين السعر الجارى وقت إبرام العقد والسعر الأجل بمثابة علاوة صرف Exchange Premium إذا ما كان سعر الصرف الآجل أكبر من سعر الصرف الجارى ، وقد يكون الفرق خصم صرف إذا ما كان السعر الأجل أقل من السعر الجارى ، وينتج عنهما بعد ضربهما فى كمية العملة الأجنبية المستلمة أو المدفوعة ما يشار اليه بالمكاسب أو الخسائر المحققة Realized Gains and Losses من عقود الصرف الآجلة .

بعبارة أخرى يعتبر عقد الصرف الآجل بمثابة عقد قانونى بين طرفين لشراء وبيع كمية معينة من عملة أجنبية وفقاً لمجموعة من الترتيبات الخاصة بالتسليم والوفاء بالإلتزامات فى تاريخ محدد مستقبلاً وبسعر تعاقدى مؤجل .

ويمكن عقد الصرف الآجل الشركات الدولية أو متعددة الجنسية من تغطية مخاطر تقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية عند وقت السداد أو التحصيل النقدى – تخفيض درجة عدم التأكد لأسعار الصرف الجارية وقت السداد أو التحصيل النقدى بالنظر فقط الى سعر الصرف الأجل المتعاقد عليه . فإذا ما كان أقل أو أكثر من المتوقع بالنسبة لسعر الصرف الجارى وقت التسوية

الماليـــة وإنتهاء مدة العقود فإن عملية التغطية سوف تسفر إما عن زيادة حجم التكاليف فى بعض الفترات وإنخفاضها فى فترات زمنية أخرى .

وعادة ما تكون عملية أو عقد التغطيـــة **Hedging Contract** مطلوبة من الشركات الدولية أو متعددة الجنسية عند :

( أ ) حالـــة وجـــود إلتزامات مستقبلية ومؤشرات تدل على إرتفاع قيمة العملة التى سوف تتم بها عملية السداد .

أو (ب) حالـــة وجـــود حقوق مستقبلية ودلائل على إنخفاض قيمة العملة الأجنبية التى سوف تتم بها المقبوضات .

بصـــفة عامـــة هناك أربعة أنواع مختلفة من أسعار الصرف عند تحديد تكاليف عقد الصرف الآجل هى :-

1- ســـعر الصـــرف الجارى فى تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل **Spot Rate** .

2- سعر الصرف التعاقدى الآجل **Forward Rate** .

3- ســـعر الصـــرف الجارى فى التاريخ المتوقع لتنفيذ العقد **Expected Spot Rate** .

4- سعر الصرف الجارى فى تاريخ تنفيذ العقد **Actual Spot Rate** .

تشكل معرفة تلك الأنواع من الأسعار أهمية خاصة فى تحديد مدى جدوى إبرام عقد صرف آجل ( أو ما يعرف بإتخاذ قرار إبرام العقد ) بالإضافة الى مجـــال تقييم القرار الذى إتخذ بشأن إبرام العقد ( أو تقييم العقد بعد تنفيذه ) . وعند دراسة جدوى الدخول فى عقد صرف آجل عادة ما يتم النظر الى ثلاثة أنواع من التكاليف هى :-

1- الأعباء المالية المرتبطة بعملية الحصول على عقد صرف آجل سواء أكانت فى شكل مصروفات أو عمولات .

2- علاوة أو خصم الصرف الناتجة من الفرق بين سعر الصرف الجارى فى تاريخ ابرام العقد وسعر الصرف الآجل .

3- تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة فى الفرق بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف المستقبلى وقت التنفيذ الفعلى . وعندها يمكن تقييم ما قد يحدث إذا لم يكن هناك عقد صرف آجل .

تتشابه عقود الصرف المستقبلية **Futures** مع عقود الصرف الآجلة **Forward** فى كثير من الخصائص إلا أنها يتم التعامل بها فى مقابل المعاملات المباشرة بالعملات الأجنبية التى يتم الإتجار فيها وفقاً لأحد السقوف التجارية **Trading Floors** فى السوق الدولى للأموال **International Monetary Market ( IMM )** عن طريق بعض السماسرة المتخصصين ، وتتمثل أكثر العملات التجارية تداولاً فى ذلك السوق هى الدولار الأمريكى ( مائة ألف وحدة لكل عقد ) ، الجنيه الإسترلينى ( 62500 وحدة لكل عقد ) ، الدولار الكندى (مائة وحدة لكل عقد) ، الفرنك الفرنسى (250000 وحدة لكل عقد) ، المارك الألمانى ( 125000 وحدة لكل عقد ) ، الين اليابانى ( 12500000 وحدة لكل عقد ) .

وهناك عديد من الإختلافات الجوهرية فيما بين كل عقود الصرف الآجلة والمستقبلية على النحو التالى :-

| | عقود الصرف الآجلة | عقود الصرف المستقبلية |
|---|---|---|
| 1- حجم العقد . | - يتحدد وفقاً للإحتياجات الخاصة . | - معيارى . |
| 2- تاريخ التسليم. | - يتفق عليه حسب المتطلبات الخاصة بكل عقد . | - معيارى . |
| 3- أطراف العقد . | - الشركات المتعددة الجنسية والبنوك التجارية والسماسرة . | - الشركات المتعددة الجنسية، والجمهور المؤهل ، البنوك التجارية والسماسرة . |
| 4- لضمنات لبنكية. | - لا تتطلب ودائع بنكية كضمانات إلا أنها تحتاج بعض المصروفات البنكية . | - تتطلب أحجاماً متوسطة من الودائع الضامنة للعقود المستقبلية . |
| 5- موقع السوق. | كافة وسائل الإتصال المنتشرة دولياً. | - البورصات المركزية مع إستخدام تسهيلات تكنولوجيا الإتصالات العالمية . |
| 6- الإجراءات المنظمة. | - القواعد المتفق عليها بين أطراف العقد . | - تتحدد عن طريق كل من الإتحاد الدولى ولجنة السلع التجارية للعقود المستقبلية. |
| 7- السيولة . | - يتم الوفاء بمعظم الإلتزامات عن طريق السداد الفعلى للعملة وبعضها يتم عن طريق المقاصة . | - يتم الوفاء بمعظم الإلتزامات عن طريق المقاصة والقليل جداً منها عن طريق السداد الفعلى . |
| 8- تكاليف العقد . | - تتحدد بالإتفاق بين البائع والمشترى . | - يتم إجراء مفاوضات بين أطراف العقد لتحديد مصروفات وعمولة السماسرة. |

## 2/7 المشكلات المحاسبية للعقود الآجلة لتغطية المعاملات بالعملة الأجنبية

## Accounting Problems of Forward Contracts for Hedging Foreign Currency Transactions

سبق القول بان عقود الصرف الآجل تمثل تغطية أو حماية ضد الخسائر الــتى قد تنشأ مستقبلاً نتيجة للتغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية ، كما أنها تعــد بمــثابة عقود قانونية تنفيذية بين طرفين إحداهما شركة متعددة الجنسية والأخــرى بنك تجارى للقيام بإجراء فى تاريخ محدد مستقبلاً وليس فى تاريخ إبــرام ذلك العقد ، ونتيجة لطبيعة ذلك العقد فقد إتجه المحاسبون فى الماضى الى عــدم إجراء قيود محاسبية فى تاريخ إبرام العقد والإكتفاء بمجرد تسجيل قيد تذكيرى بالدفاتر فى ذلك التاريخ بحيث لا يكون له آثار تنعكس على القوائم المالية .

إلا أنــه فى الوقــت الحالى أصبحت الشركات متعددة الجنسية فى نطاق محاســبة التغطية تقوم بتسجيل عقود الصرف الآجلة محاسبياً فى الدفاتر فى تاريخ إبرام العقد على أساس أنها تمثل إلتزامات مستقبلية على الشركة ، حيث يــتم إســتخدام العقــد بغرض تغطية مخاطر تغيرات أسعار صرف كل من المقبوضــات والمدفوعات المستقبلية بالعملة الأجنبية وليس مجرد الوقاية من إبرام المعاملات بالعملة الأجنبية .

وعــادة ما يلجأ المستورد والمصدر الى إبرام عقود الصرف الآجلة عند توقيــع عقود معاملات شراء أو بيع السلع والخدمات مع أطراف أجنبية وفى توقيــت متزامن مع واقعة الشراء أو البيع بالعملة الأجنبية بهدف الحماية من مخاطــر التقلبات فى أسعار الصرف خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين نشأة المعاملة بالعملة الأجنبية وتاريخ التسوية النقدية لها .

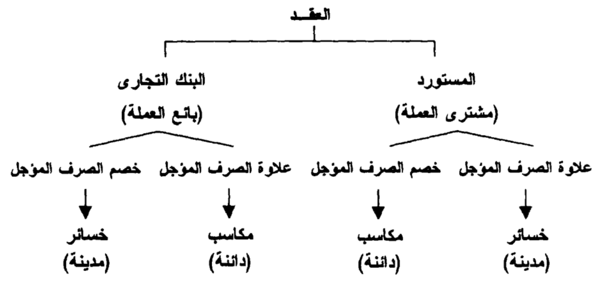
**مثال (1)**

فى 2002/12/1 قامت إحدى الشركات السعودية بالتعاقد مع أحد الموردين الإنجليز علـى توريد منتجات قيمتها 100000 جنيه استرلينـى على أن يتم السداد النقـدى فى 2003/3/31 ، ولتجـنب مخاطر التقلبات فى أسعار صرف الجنيه الإسترلينى مقابل الريال السـعودى قامت الشركة بإبرام عقد صرف مؤجل مع أحد البنوك التجارية لشراء 1000000 جنيه إسترلينى فى يوم 2003/3/31 بسعر صرف مؤجل مقداره 5.8 ريال سعودى . وقد كانت أسعار الصرف للجنيه الإسترلينى مقابل الريال السعودى على النحو التالى :-

| التاريخ | سعر الصرف للجنيه الإسترليني |
|---|---|
| 2002/12/1 | 5.6 ريال |
| 2002/12/31 | 5.7 ريال |
| 2003/3/31 | 5.9 ريال |

فى ضـوء عقـد الصرف الآجل تكون الشركة السعودية قد تأكدت من إمكانية سداد قيمة المعاملة للمورد الإنجليزى مبلغ 5800000 ريال ( 1000000 × 5.8 ) مهما تغير سعر الصرف فى المستقبل ، وفى المقابل تتحمل الشركة تكلفة عقد الصرف الآجل وقدره 200000 ريـال { ( 5.8 – 5.6 ) × 1000000 } مقابل فرق السعر بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف الفورى فى تاريخ إبرام عقد الصرف الآجل .

وتطبيقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (21) يترتب على هذه العقود الآجلة اما علاوة صـرف مؤجـل فى حالة زيادة سعر الصرف المؤجل عن السعر الفورى أو خصم صرف مؤجـل فى حالة إنخفاض سعر الصرف المؤجل عن السعر الفورى وقت التعاقد ، ويجب إستنفاذ علاوة أو خصم الصرف المؤجل على مدار فترة العقد على النحو التالى :-



وفى ضـوء بيانات المثال السابق يتم تسجيل قيمة العملية وعقد الصرف الآجل فى دفاتر الشركة السعودية على النحو التالى :-

<table>
<tr><td>5600000</td><td></td><td>من حـ/ المشتريات الخارجية<br>الى حـ/ الدائنين<br>ـــــــ شراء بضاعة بمبلغ 1000000 جنيه إسترلينى بتاريخ 2002/12/1 بسعر صرف 5.6 ريال والسداد فى 2003/3/31 ـــــــ<br>ـــــــ توضيح رقم (1) ـــــــ<br>بناء على إبرام عقد الصرف المؤجل أصبح البنك التجارى مديناً للشركة بمبلغ 1000000 جـنيه اسـترلينى وفى نفس الوقت أصبحت الشركة السعودية مدينة للبـنك بمبـلغ 5800000 ريال بإستخدام سعر الصرف المؤجل (5.8 ريال) فى تحويل قيمة العقد من الجنيهات الإسترلينية الى الريالات السعودية .</td></tr>
<tr><td></td><td>5600000</td><td></td></tr>
<tr><td><br>5600000<br>200000</td><td><br><br><br>5800000</td><td>من مذكورين<br>حـ/ عقود صرف آجلة<br>حـ/ علاوة سعر الصرف المؤجل<br>الى حـ/ دائنين عقود صرف مؤجلة<br>ـــــــ إبرام عقد صرف آجل لشراء مبلغ 1000000 جنيه إسترلينى بتاريـخ 2002/12/1 بسعر صرف مؤجل 5.8 ريال ـــــــ<br>ـــــــ توضيح رقم (2) ـــــــ<br>تحمـلت الشركة تكلفة حقيقية لتغطية مدفوعاتها بالجنيهات الإسترلينية قدرها 200000 ريـال تـم تحديدهـا فى القيد الثانى فى حـ/ علاوة الصرف المؤجل نتيجة إرتفاع سعر الصرف المؤجل عن سعر الصرف الفورى وقـت التعـاقـد . 1000000 × (5.6−5.8)</td></tr>
<tr><td>100000</td><td><br>100000</td><td>من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة<br>الى حـ/ الدائنين<br>تسوية الدائنين بالجنيهات الإسترلينية فى 2002/12/31 بقيمة الخسائر الناتجة عن تغير سعر الصرف بالزيادة { ( 5.6−5.7 ) × 1000000 }<br>ـــــــ توضيح رقم (3) ـــــــ<br>يظهر من القيد الأول والقيد الثانى أن الشركة السعودية قد أصبحت بعد توقيع عقد صفقة الشراء بالعملة الأجنبية وإبرام عقد الصرف المؤجل مدينة ودائنة فى نفـس الوقت بمبلغ 1000000 جنيه استرلينى فى حين تعكس أرصدة الحسابات الأخرى قيمة نقدية معبراً عنها بالريال السعودى .</td></tr>
</table>

| | | |
|---|---|---|
| 100000 | | من حــ/ عقود صرف مؤجلة |
| | 100000 | الى حــ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة |
| | | تسـوية حسـاب عقود الصرف المؤجلة بتاريخ 2002/12/31 بقيمة المكاسب الناتجة عن التغير بالزيادة فى أسعار الصرف (5.7 – 5.6) × 1000000 |
| | | ـــــــ توضيح رقم (4) ـــــــ |
| | | أظهـر القيد الثانى أن الشركة السعودية أصبحت تمتلك أصلاً ( عقد الصرف المؤجل ) قيمته 5600000 ريال ( سعر الصرف 5.6 ) وطالما أن سعر الصرف قـد إرتفع فى نهاية العام (5.7) عما كان عليه وقت نشأة الأصل فإن الشركة قد حققت مكاسب بإحتفاظها بأصول معبر عنها بعملة أجنبية . |
| 50000 | | من حــ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل |
| | 50000 | الى حــ/ علاوة سعر الصرف المؤجل |
| | | ـــــــ تخصيص الجزء المستنفذ من علاوة سعر الصرف المؤجل المرتبط بعام 2002 ( 200000 × 4/1 ) ـــــــ |
| | | ـــــــ توضيح رقم (5) ـــــــ |
| | | أنشـأ القيد الأول إلتزامات على الشركة بالعملة الأجنبية مقدارها 1000000 جـنيه استرلينى ( سعر الصرف 5.6 ) وفى نهاية العام ما زال هذا الإلتزام قائماً مـع تغيـر سعر الصرف بالزيادة (5.7) مما يترتب عليه تحميل الشركة خسائر مقدارها 100000 ريال { ( 5.7 – 5.6 ) × 1000000 } . |
| | | من مذكورين |
| 100000 | | حــ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة |
| 50000 | | حــ/ الأرباح والخسائر |
| | | الى مذكورين |
| | 100000 | حــ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | 50000 | حــ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل |
| | | ـــــــ إقفال الحسابات الإسمية فى قائمة الدخل فى 2002/12/31 ـــــــ |
| | | ـــــــ توضيح رقم (6) ـــــــ |
| | | تم إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل على مدار أربعة أشهر منها شهر فى عام 2002 وثلاثة فى عام 2003 ولذلك تم توزيعها على النحو التالى :- |
| | | (أ) الجزء المستنفذ من العلاوة خلال عام 2002 =200000×4/1=50000 ريال. |
| | | (ب) الجزء المستنفذ من العلاوة خلال عام 2003 =200000×4/3=150000 ريال. |

| | | |
|---|---|---|
| 5800000 | | من حـ/ دائنين عقود صرف مؤجلة |
| | 5800000 | الى حـ/ النقدية |
| | | ـــــــ سداد المستحق للبنك التجارى بالريال السعودى فى 2003/3/31 وفقاً لسعر الصرف المؤجل (5.8) ــــــــ |
| | | ـــــــ توضيح رقم (7) ـــــــ<br>تعكس القيود رقم (3) ، رقم (4) ، رقم (6) بوضوح أن الشركة السعودية قد تحملت خسائر مقدارها 100000 ريال نتيجة إرتباطها بإلتزامات بالعملة الأجنبية وفى نفس الوقت تمكنت الشركة من تحقيق مكاسب مساوية تماماً لتلك الخسائر نتيجة إبرامها لعقد الصرف المؤجل بحيث تكون المحصلة النهائية هى تحمل الشركة خلال عام 2002 مبلغ 50000 ريال فقط كمصروفات إستنفاذ للتكلفة لتغطية مخاطر التقلبات في أسعار الصرف . |
| 5900000 | | من حـ/ النقدية – عملة أجنبية |
| | | الى مذكورين |
| | 5700000 | حـ/ عقود صرف مؤجلة |
| | 200000 | حـ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة |
| | | ـــــــ إستلام مبلغ 1000000 جنيه إسترلينى من البنك التجارى مقابل عقد الصرف المؤجل وتقييمها وفقاً لسعر الصرف الجارى فى تاريخ الإستلام 2003/3/31 (5.9) ــــــــ |
| | | ـــــــ توضيح رقم (8) ـــــــ<br>تم إعادة تقييم عقد الصرف المؤجل وفقاً لسعر الصرف الجارى فى تاريخ إستلام العملة الأجنبية (5.9) ومقارنته بقيمته الدفترية فى القوائم المالية فى 2002/12/31 ( 1000000 × 5.7 ) لتحديد مكاسب عقود الصرف الآجلة ( 5.9 – 5.7 ) × 1000000 . |
| | | من مذكورين |
| | | حـ/ الدائنين |
| | | حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | | الى حـ/ النقدية – عملة أجنبية |
| | | ـــــــ سداد مبلغ 1000000 جنيه إسترلينى للدائنين بتاريخ 2003/3/31 وتقييمها بسعر الصرف الجارى (5.9) ــــــــ |
| | | ـــــــ توضيح رقم (9) ـــــــ<br>يعكس ذلك القيد عملية إعادة تقييم إلتزامات بالعملة الأجنبية وتحديد حجم خسائر فروق العملة الناتجة عن تغيير أسعار الصرف بالزيادة بين تاريخ إعداد القوائم المالية فى 2002/12/31 وتاريخ السداد النقدى لتلك الإلتزامات فى 2003/3/31 (5.9 – 5.7) × 1000000 . |

| | | |
|---|---|---|
| 150000 | | من حـ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل |
| | 150000 | الى حـ/ علاوة سعر الصرف المؤجل |
| | | ـــــــ تخصيص الجزء المستنفذ من علاوة سعر الصرف المؤجل المرتبط لعام 2003 ( 1000000 × 4/3 ) ـــــــ |
| | | ـــــــ توضيح رقم (10) ـــــــ<br>أظهــر قيــد الإقفال فى 2002/12/31 أن الشركة السعودية قد تحملت عام 2003 مبــلغ 150000 ريــال فقــط كمصــروفات إستنفاذ لعلاوة عقد الصرف المؤجــل عــلى الرغم من أن هناك خسائر أخرى مقدارها 200000 ريال نتيجة إرتباطها بإلتزامات بالعملة الأجنبية نظراً لأنها تمكنت فى نفس الوقت من تحقيق مكاسب مقدارها 200000 ريال نتيجة إبرامها لعقد الصرف المؤجل . |
| | | من مذكورين |
| 200000 | | حـ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة |
| 15000 | | حـ/ الأرباح والخسائر |
| | | الى مذكورين |
| | 200000 | حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | 150000 | حـ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل |
| | | ـــــــ إقفال الحسابات الإسمية فى قائمة الدخل فى 2003/12/31 ـــــــ |
| | | ـــــــ توضيح رقم (11) ـــــــ<br>لا تــتحمل قائمة الدخل كافة أنواع أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة عن التقلــبات فى أســعار الصــرف طالمــا كان هناك عقد صرف مؤجل حيث يمكن للشــركة من تغطية الخسائر أو تحقيق أرباح تعادل تماماً خسائر أو أرباح فروق العملة للمعاملات بالعملة الأجنبية . |

**مثال (2)**

فى 2002/9/30 قامت إحدى الشركات السعودية بالتعاقد مع أحد الشركات الأمريكية عــلى شراء أحد الآلات بمبلغ 1000000 دولار أمريكى تسدد بعد ستة شهور وفى نفس التاريخ أبرمت الشركة عقد صرف آجل مع إحدى المؤسسات المالية لشراء مليون دولار أمــريكى على أن يستحق التنفيذ فى 2003/4/1 مقابل سعر صرف مؤجل مقداره 3.85 ريــال ســعودى ، ولقــد بــلغت أسعار صرف الدولار الأمريكى مقابل الريال على النحو التالى:-

| التاريخ | 2002/9/30 | 2002/12/31 | 2003/4/1 |
|---|---|---|---|
| سعر الصرف | 3.80 | 3.75 | 3.7 |

**المطلوب** : إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما تقدم فى دفاتر الشركة السعودية .

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| 3800000 | | من حـ/ الآلات والمعدات |
| | 3800000 | الى حـ/ الموردين |
| | | ـــــــ شراء معدات بمبلغ مليون دولار أمريكى فى 2002/5/30 بسعر صرف 3.7 ريال والسداد بعد 6 شهور ـــــــ |
| | | ـــــــ توضيح رقم (1) ـــــــ |
| | | أصبح لدى الشركة إلتزامات وأصول بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكى) وتم تقسيمها وفقاً لأسعار الصرف السارية فى 2002/9/30 (3.8 ريال ) . |
| | | من مذكورين |
| 3800000 | | حـ/ عقود صرف مؤجلة |
| 50000 | | حـ/ علاوة سعر الصرف المؤجل |
| | 3850000 | الى حـ/ دائنين عقود صرف مؤجلة |
| | | ـــــــ إبرام عقد صرف آجل لشراء مبلغ مليون دولار بتاريخ 2002/9/30 بسعر صرف مؤجل بمبلغ 3.85 ريال ـــــــ |
| | | ـــــــ توضيح رقم (2) ـــــــ |
| | | بلغت التكاليف الحقيقية لعقد الصرف الآجل 50000 ريال ، ظهرت فى القيد الثانى تحت بند علاوة سعر الصرف المؤجل وهى عبارة عن الفرق بين سعر الصرف المؤجل (3.85) وسعر الصرف القدرى فى تاريخ إبرام العقد (3.8) مضروباً فى عدد الوحدات النقدية من العملة الأجنبية (3.85-3.8) × مليون دولار . |
| 50000 | | من حـ/ الموردين |
| | 50000 | الى حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | | ـــــــ تسوية حساب الموردين بالدولار بقيمة المكاسب الناتجة عن تغير سعر الصرف بالنقص فى 2002/12/31 (3.80 - 3.75) × مليون دولار . |
| 50000 | | من حـ/ خسائر عقود صرف مؤجلة |
| | 50000 | الى حـ/ عقود صرف مؤجلة |
| | | ـ تسوية حساب عقود صرف مؤجلة بقيمة الخسائر الناتجة عن التغير فى النقص فى أسعار الصرف (3.8 - 3.65) × مليون دولار بتاريخ 2002/12/31ـــ |

| | | |
|---|---|---|
| من حـــ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل<br>الى حـــ/ علاوة سعر الصرف المؤجل<br>ـــــــ تحميل عام 2002 بنصيبه من مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل ( 50000 × 6/3 ) ــــــــ<br>ــــــــ توضيح رقم (3) ــــــــ<br>تم إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل على مدار ستة شهور منها ثلاثة فى عام 2002 وثلاثة أخرى فى عام 2002 ولذلك تم تخصيصها على النحو التالى:<br>أ- الجزء المستنفذ من العلاوة خلال عام 2002 =50000×6/3=25000 ريال .<br>ب-الجزء المستنفذ من العلاوة خلال عام 2003 =50000×6/3=25000 ريال. | 25000 | 25000 |
| من مذكورين<br>حـــ/ أرباح وخسائر فروق العملة<br>حـــ/ الأرباح والخسائر<br>الى مذكورين<br>حـــ/ خسائر عقود صرف مؤجلة<br>حـــ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل<br>ــــــــ إقفـــال الحسابات الإسمية فى قائمة الدخل فى نهاية السنة المالية للشركة فى 2002/12/31 ــــــــ<br>ــــــــ توضيح رقم (4) ــــــــ<br>أظهـــر قيـــد الإقفـــال فى 2002/12/31 أنه قد تم تحميل قائمة الدخل بمبلغ 25000 ريـــال فقط كمصروفات إستنفاذ علاوة عقد الصرف المؤجل دون أن تتأثر القائمـــة بكل من خسائر عقود الصرف المؤجلة وأرباح فروق العملة الناتجة عن تسوية الموردين وعقد الصرف المؤجل وفقاً لأسعار الصرف الجارية فى نهاية السنة المالية حيث بلغت قيمة كل منها 50000 ريال كمبالغ معوضة بعضها البعض . | <br><br><br><br>50000<br>25000 | <br>50000<br>25000 |
| من حـــ/ دائنين عقود صرف مؤجلة<br>الى حـــ/ النقدية<br>ــــــــ سداد المبلغ المستحق للمؤسسة المالية بالريال السعودى بتاريخ 2003/4/1 وفقاً لشروط عقد الصرف الؤجل (3.٨٥) ريال ــــــــ | 3850000 | 3850000 |
| من مذكورين<br>حـــ/ النقدية – عملة أجنبية<br>حـــ/ خسائر عقود صرف آجلة<br>الى حـــ/ عقود صرف مؤجلة<br>ــــــــ إســـتلام مبـــلغ مـــليون دولار من المؤسسة المالية وتقييمها بسعر الصرف الجارى فى تاريخ الإستلام (3.7) بتاريخ 2003/4/1 ــــــــ | <br><br><br>3750000 | <br>3700000<br>50000 |

| | | |
|---|---|---|
| 3750000 | | من حـــ/ الموردين<br>الى مذكورين |
| | 3700000 | حـــ/ النقدية – عملة أجنبية |
| | 50000 | حـــ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | | ـــــــــــ سداد مبلغ مليون دولار للشركة الأمريكية وتقييمها وفقاً لسعر الصرف الجارى (3.7) فى 2003/4/1 ـــــــــــ |
| 25000 | | من حـــ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر صرف مؤجل |
| | 25000 | الى حـــ/ علاوة سعر الصرف المؤجل |
| | | ـــــــــــ تحميـــل عام 2003 بنصيبه من مصروفات إستنفاذ علاوة سعر الصرف المؤجل ( 50000 × 6/3 ) ـــــــــــ |
| | | من مذكورين |
| 50000 | | حـــ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| 25000 | | حـــ/ الأرباح والخسائر<br>الى مذكورين |
| | 50000 | حـــ/ خسائر عقود صرف مؤجلة |
| | 25000 | حـــ/ مصروفات إستنفاذ علاوة سعر صرف مؤجل |
| | | ـــــــــــ إقفـــال الحسابات الإسمية فى قائمة الدخل فى نهاية السنة المالية للشركة فى 2003/12/31 ـــــــــــ |
| | | ـــــــــــ توضيح رقم (5) ـــــــــــ<br>(يتم تطبيق نفس ما جاء فى التوضيح رقم (4) قيد الإقفال فى 2002/12/31) |

**مثال (3)**

فى 2002/11/30 قـــامت إحـــدى الشـــركات المصـــرية بتصـــدير منتجات قيمتها 1000000 ريال سعودى لإحدى الشركات السعودية على أن يتم السداد بعد خمس شهور، وفى ذلك التاريخ أبرمت الشركة المصرية عقد صرف آجل لبيع قيمة الصفقة من الريالات مقـــابل ســـعر صرف مؤجل قدره 0.93 جنيه مصرى للريال السعودى ، ولقد كانت حركة أسعار الصرف بين الريال السعودى والجنيه المصرى خلال الفترة الزمنية التى إستغرقتها الصفقة على التالى :-

| التاريخ | 2002/11/30 | 2002/12/31 | 2003/5/1 |
|---|---|---|---|
| سعر الصرف | 0.95 جنيه مصرى | 0.91 جنيه مصرى | 0.92 جنيه مصرى |

**المطلوب** : إجراء قيود اليومية اللازمة فى دفاتر الشركة المصرية .

| مدين | دائن | البيان |
|---|---|---|
| 950000 | | من حـ/ العملاء |
| | 950000 | الى حـ/ المبيعات الخارجية |
| | | ــــ بيع الشركة المصرية منتجات بمبلغ مليون ريال سعودى الى شركة سعودية بسعر صرف 0.95 جنيه بتاريخ 2002/11/30 والسداد بعد 5 شهور ــــ |
| | | ــــــ توضيح رقم (1) ــــــ |
| | | بموجب عقد بيع المنتجات للمستورد السعودى أصبحت الشركة المصرية تمتلك أصلاً عملاء بالعملة الأجنبية مقدارها مليون ريال سعودى . |
| | | من مذكورين |
| 930000 | | حـ/ مدينين عقود صرف مؤجلة |
| 20000 | | حـ/ خصم سعر الصرف المؤجل |
| | 950000 | الى حـ/ عقود صرف مؤجلة |
| | | ــــ إبرام عقد صرف آجل لبيع مليون ريال سعودى بتاريخ 2002/11/30 بسعر صرف مؤجل مقداره 0.93 جنيه مصرى ــــ |
| | | ــــــ توضيح رقم (2) ــــــ |
| | | ترتب على إبرام عقد الصرف المؤجل أن نشأ إلتزام بالعملة الأجنبية مقداره مليون ريال سعودى ، وفى نفس الوقت أصبح الطرف الآخر من العقد مديناً بمبلغ 930000 جنيه مصرى مهما تغير سعر الصرف فى المستقبل . |
| 40000 | | من حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | 40000 | الى حـ/ العملاء |
| | | ــــ تسوية المدينين بالريال السعودى بقيمة الخسائر الناتجة من التغير فى النقص فى أسعار الصرف (0.95 − 0.91) × مليون بتاريخ 2002/12/31 ــــ |
| 40000 | | من حـ/ عقود صرف مؤجلة |
| | 40000 | الى حـ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة |
| | | ــــ تسوية عقد الصرف المؤجل بقيمة المكاسب الناتجة عن التغير بالنقص فى أسعار الصرف (0.95−0.91) × مليون بتاريخ 2002/12/31 ــــ |

| | | |
|---|---|---|
| من حـ/ مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل<br>الى حـ/ خصم سعر الصرف المؤجل<br>ـــــــ تخصيص الجزء المستنفذ من خصم سعر الصرف المؤجل لعام 2002 (40000 × 5/1) بتاريخ 2002/12/31 ــــــ<br>ــــــ توضيح رقم (3) ــــــ<br>يـتم إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل على مدار مدة العقد وقدرها خمسة أشـــهر مـــنها شـــهر واحـــد فى عام 2002 وأربعة شهور فى عام 2003 ويتم توزيعها على النحو التالى :-<br>أ- الجزء المستنفذ من الخصم خلال عام 2002 =40000×5/1=8000 ريال .<br>ب-الجزء المستنفذ من الخصم خلال عام 2003 =40000×5/4=32000 ريال. | <br>8000 | 8000 |
| من مذكورين<br>حـ/ مكاسب عقود صرف مؤجلة<br>حـ/ الأرباح والخسائر<br>الى مذكورين<br>حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة<br>حـ/ مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل<br>ـــــــ إقفال الحسابات الإسمية فى قائمة الدخل فى نهاية السنة المالية فى 2002/12/31 ــــــ<br>ــــــ توضيح رقم (4) ــــــ<br>حيــث أن ســعر الصرف قد إنخفض فى نهاية عام 2002 (0.91) عما كان عليه وقت نشأة الأصل بالعملة الأجنبية (العملاء) فقد تحققت خسائر فروق عملة مقدارهــا { ( 0.95 – 0.91 ) × مليون } 40000 جنيه ، ومن جهة أخرى فقد أدى ذلك التغير بالنقص فى أسعار الصرف الى تحقيق مكاسب قدرها 40000 ج فى عقــود الصرف المؤجلة التى تمثل إلتزامات قائمة بالعملة الأجنبية فى نهاية السنة المالية . | <br><br><br><br>40000<br>8000 | <br>40000<br>8000 |
| من حـ/ النقدية بالعملة الأجنبية<br>الى مذكورين<br>حـ/ العملاء<br>حـ/ أرباح وخسائر فروق العملة<br>ــــ تحصــيل مبــلغ مليون ريال سعودى من العملاء وتقييمها بسعر الصرف الجارى فى تاريخ الإستلام (0.92) بتاريخ 2003/5/1 ــــ<br>ــــــ توضيح رقم (5) ــــــ<br>حــدث تغير بالزيادة فى أسعار الصرف فى تاريخ التسوية النقدية للصفقة فى 1/ 5 / 2003 بالمقارنـــــة عما كانت عليه فى تاريخ إعداد أخر قوائم ماليـــة 2002/12/31 ، ممـــا أدى الى تحقيـــق أرباح فروق عملة مقدارها فى الأصول بالعمـــلة الأجنـــبية ، وفى نفـــس الوقـــت تحققت خسائر بنفس القيمة فى عقود الصرف المؤجلة التى تمثل إلتزامات بالعملة الأجنبية . | <br><br>910000<br>10000 | 920000 |

| | | |
|---|---|---|
| 930000 | | من حـــ/ النقدية |
| | 930000 | الى حـــ/ مدينى عقود صرف مؤجلة |
| | | ــــــــــ تحصيل المستحق على مدينى عقود الصرف المؤجلة بالجنية المصرى وبسعر صرف مؤجل (0.93) فى 2003/5/1 ــــــــــ |
| | | من مذكورين |
| 910000 | | حـــ/ عقد صرف مؤجل |
| 10000 | | حـــ/ خسائر عقود صرف مؤجلة |
| | 920000 | الى حـــ/ النقدية – عملة أجنبية |
| | | ــــــــ تسليم مبلغ مليون ريال سعودى مقابل عقد الصرف المؤجل وتقييمها وفقاً لسعر الصرف الجارى فى ذلك التاريخ (0.92) بتاريخ 2003/5/1 ــــــ |
| 32000 | | من حـــ/ مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل |
| | 32000 | الى حـــ/ خصم سعر الصرف المؤجل |
| | | ــــــــ تخصيص الجزء المستنفذ من خصم سعر الصرف المؤجل لعام 2003 ( 40000 × 5/4 ) بتاريخ 2003/5/1 ــــــــ |
| | | ــــــــ توضيح رقم (6) ــــــــ |
| | | أظهر قيد الإقفال فى نهاية عام 2002 تحميل قائمة الدخل بمبلغ 8000 ريال مقابل مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل مع عدم تأثير كل من خسائر فروق العملة ومكاسب عقود الصرف المؤجلة على قائمة الدخل بإعتبارها بنود مدينة ودائنة متكافئة القيمة ( 40000 ريال ) ، وفى نفس الوقت أظهر قيد الإقفال فى نهاية عام 2003 تحميل قائمة الدخل بأعباء مقدارها 32000 ريال مقابل نصيب العام من مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل . |
| | | من مذكورين |
| | | حـــ/ أرباح وخسائر فروق العملة |
| | | حـــ/ الأرباح والخسائر |
| | | الى مذكورين |
| | | حـــ/ خسائر عقود صرف مؤجلة |
| | | حـــ/ مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل |
| | | ـــــ إقفال الحسابات الإسمية فى قائمة الدخل فى 2003/12/31 ـــــ |
| | | ــــــــ توضيح رقم (7) ــــــــ |
| | | أظهر قيد الإقفال فى نهاية عام 2003 تحميل قائمة الدخل بأعباء قدرها 32000 ريال مقابل نصيب العام من مصروفات إستنفاذ خصم سعر الصرف المؤجل مع عدم تأثيرها بكل من أرباح فروق العملة وخسائر عقود الصرف المؤجلة بإعتبارها بنود دائنة ومدينة متكافئة القيمة ( 10000 ريال ) . |

## 2/8 المحاسبة عن عقود تغطية صافى الإستثمارات الأجنبية

**Forward Contracts for Hedging Foreign Net Investments**

قد تتعرض الشركات الدولية والمتعددة الجنسية الى مواجهة خسائر نتيجة تغير سعر صرف العملات الأجنبية لبعض الدول فى حالة إستثمارها لأموالها فى فروع خارجية أو شركات تابعة فى تلك الدول مما يدفعها الى حمايه استثماراتها الخارجية عن طريق إبرام عقود صرف آجلة لتغطية صافى الإستثمارات ، حيث تشير التغطية الى محاولة مقابلة الخسائر المتوقعة نتيجة تغيير سعر صرف العملة الأجنبية المستثمرة فى تلك الفروع أو الشركات التابعة فى الدول المضيفة لها .

ومن أجل الحماية من تلك المخاطر توجد عديد من الطرق والأساليب التى تلجأ اليها تلك الشركات ولعل أكثرها إنتشاراً عملياً هو إبرام عقد صرف آجل يترتب عليه نشأة إلتزامات بالعملة الأجنبية نتيجة الحصول على قروض من احدى المؤسسات المالية وموافقتها على إستلام دولارات فى مقابل تسليم جنيهات مصرية على سبيل المثال ، ويمكن ذلك الأسلوب من مقابلة الخسائر الناجمة عن إنخفاض سعر العملة الأجنبية فى تقييم صافى إستثماراتها الخارجية بالمكاسب المحققة من الإلتزامات المالية التى نشأت بنفس العملة الأجنبية .

ويجب التمييز بين نوعين من البنود التى ترتبط بعقود الصرف الآجلة من أجل حماية صافى الإستثمارات الأجنبية هما :-

1- مكاسب أو خسائر فروق العملة الناتجة عن التغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية لعمليات حماية صافى الإستثمارات الأجنبية.

2- الأعــباء الماليــة التى تتحملها الشركات الدولية مقابل الحصول على قــروض بــالعملات الأجنــبية سواء أكانت فى شكل مصروفات أو عمولات بنكية أو فى صورة فوائد مدينة للإقتراض .

وتــتحدد طبيعة المعالجة المحاسبية لهذه المكاسب أو الخسائر وإنعكاساتها العمــلية على القوائم المالية للشركة متعددة الجنسية فى ضوء المعيار الدولى رقم (21) والذى نص فى هذا الصدد على ما يلى :-

" تظهــر فــروق أسعار الصرف الناشئة عن الإلتزامات بالعملة الأجنبية بغــرض حماية صافى إستثمارات المنشأة فى وحدة أجنبية ضمن بنود حقوق المــلكية فى القوائــم المالية للمنشأة حتى يتم التخلص من صافى الإستثمارات الأجنبية ، وعند ذلك يتم معالجتها كدخل أو مصروفات فى قائمة الدخل " .

وفيما يلى مثالاً إفتراضياً يوضح المعالجة المحاسبية لعقود تغطية صافى الإستثمارات الأجنبية .

<u>**مثال**</u> :

**تمتــلك شركة سعودية متعددة الجنسية فرعاً خارجياً يعمل باندونيسيا وقد بلغت قيمة صــافى الإستثمارات فى هذا الفرع 3 مليون دولار ، وقد توقعت الشركة السعودية حدوث إنخفــاض وشــيك فى قيمة العملة الأندونيسية مقابل العملات الأخرى ، ولذلك فقد قامت الشركة فى 2002/7/1 بعملية تغطية لحماية صافى تلك الإستثمارات عن طريق الإقتراض لمــدة 6 شــهور لمبلغ 10 مليون من البنك الوطنى بسعر صرف 1.10 عملة اندونيسية لــلريال الواحــد ثم قامت بتحويل المبلغ المقترض الى ريالات سعودية وايداعه لدى بنك الســعودية فى حســاب إيــداع لمــدة 6 شــهور ، وفى نهاية مدة القرض بلغت العملة الأندونيســية 0.95 للريال الواحد مافقامت الشركة بسحب قيمة الوديعة من بنك السعودية وتحويلها الى العملة الأندونيسية وسداد مبلغ القرض للبنك الوطنى .**

**المطلوب** : إثبات المعالجة المحاسبية لتلك التغطية فى دفاتر الشركة السعودية الأم بإفتراض أن مصروفات وفوائد القرض بالعملة الأندونيسية مع العائد المحقق من حساب الإيداع بالريال السعودى .

| | | |
|---|---|---|
| 9090909 | | من حـ/ النقدية – بالعملة الأندونيسية |
| | 9090909 | الى حـ/ القروض الخارجية – البنك الوطنى |
| | | ـــــ إقتراض مبلغ 10 مليون عملة اندونيسية بسعر صرف (1.10) للريال الواحد بتاريخ 2002/7/1 ـــــ<br>ـــــ توضيح رقم (1) ـــــ<br>عند الحصول على القرض ومقداره 10 مليون وحدة بالعملة الأندونيسية لتغطية مخاطر الإستثمار فى الفروع الخارجية تم تحويله الى دولارات أمريكية بسعر صرف 1.10 وفى معيار الإستحقاق تم تحويل الدولارات الى ما يعادلها من وحدات عملة اندونيسية وفقاً لسعر الصرف فى 2002/12/31 وقدره 0.9 جنيه للريال الواحد . |
| 9090909 | | من حـ/ النقدية |
| | 9090909 | الى حـ/ النقدية – بالجنيه المصرى |
| | | ـــــ تحويل مبلغ القرض من العملة الأندونيسية الى ريالات سعودية بسعر صرف (1.1) بتاريخ 2002/7/1 ـــــ |
| 9090909 | | من حـ/ الودائع لأجل – بنك السعودية |
| | 9090909 | الى حـ/ النقدية |
| | | ـــ فتح حساب إيداع لمدة 6 شهور لدى بنك السعودية بتاريخ 2002/7/1 ـــ |
| 9090909 | | من حـ/ النقدية |
| | 9090909 | الى حـ/ الودائع لأجل – بنك السعودية |
| | | ـــــ تصفية حساب الودائع لأجل لدى بنك السعودية عند إنتهاء مدة الستة شهور بتاريخ 2002/12/31 ـــــ<br>ـــــ توضيح رقم (2) ـــــ<br>عند سحب قيمة الوديعة فى 2002/12/31 تم إستلام وحدات نقدية من الريالات السعودية قدرها 9090909 وهى نفس رقم الوحدات المودعة فى 2002/7/1 نظراً لأن عمليات الإيداع والسحب تمت بالريالات السعودية ولذلك لا تظهر مشاكل فروق أسعار الصرف وفى 2002/7/1 كان من الممكن إستخدام مبلغ الوديعة بالريالات فى شراء عملات أجنبية قدرها 10 مليون وحدة من العملة الأندونيسية وفقاً لسعر الصرف فى ذلك التاريخ (1.10) ، وفى 2002/12/31 كان يمكن إستخدام نفس مبلغ الوديعة فى شراء عملات أجنبية قدرها 10526315 جنيه مصرى وفقاً لسعر الصرف فى ذلك التاريخ (1.95). |

| | | |
|---|---|---|
| 10526315 | | من حـــ/ النقدية – عملة أندونيسية<br>الى مذكورين<br>حـــ/ النقدية<br>حـــ/ أرباح وخسائر فروق العملة<br>ـــــــ تحويل مبلغ الوديعة بالريالات السعودية ما يعادلها من عملات أندونيسية بسعر صرف 0.95 بتاريخ 2002/12/31 ــــــــ<br>ــــــــ توضيح رقم (3) ــــــــ<br>يمكن إستخدام مبلغ 5128205 ريال سعودى فقط فى سداد قيمة القرض وقدره 10 مليون وحدة من العملة الأندونيسية وفقاً لأسعار الصرف فى 2002/12/31 (1.95) . |
| | 9090909<br>1435406 | |
| 9090909<br>1435406 | 10526315 | من مذكورين<br>حـــ/ القروض الخارجية – البنك الوطنى<br>حـــ/ الفروع الخارجية – اندونيسيا<br>الى حـــ/ النقدية – بوحدات العملة الأندونيسية<br>ــــــــ سداد قيمة القرض المستحق للبنك الوطنى وتحويل الفائض بوحدات العملة الأندونيسية الى الفرع بأندونيسيا بتاريخ 2002/12/31 ــــــــ |
| 1435406 | 1435406 | من حـــ/ أرباح وخسائر فروق العملة<br>الى حـــ/ إحتياطى فروق العملة<br>ـ إقفال حساب أرباح وخسائر فروق العملة فى حساب الإحتياطى ليظهر فى قائمة المركز المالى كأحد بنود حقوق الملكية فى 2002/12/31 ــ<br>ــــــــ توضيح رقم (4) ــــــــ<br>يتضح من خلال الإجراء المحاسبى فى القيد الأخير أن أرباح فروق العملة الناشئة عن عملية التغطية ( الإلتزامات بالعملة الأجنبية والودائع بالعملة الوظيفية ) تعادل الخسائر فى صافى الإستثمارات الأجنبية الناتجة عن التخفيض الرسمى لعملة الدولة المضيفة وبذلك لا يحدث تأثير يذكر على حجم الإستثمارات الأجنبية فى الفروع الخارجية للشركة السعودية المتعددة الجنسية وبذلك تكون عملية التغطية قد حققت الغرض منها فى حماية تلك الإستثمارات الأجنبية . |

# الفصل الثالث

## ترجمة القوائم المالية
## بالعملة الأجنبية



# الفصل الثالث

# ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية

# Foreign Currency Financial Statements Translation

3/1 أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية .

3/2 التمييز بين عمليتى تحويل وترجمة العملة الأجنبية .

3/3 إختيار العملة الوظيفية ( العملة الرسمية ) .

3/4 الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية .

3/5 الموازنة بين طرق ترجمة القوائم المالية – حالة إيضاحية .

3/6 ملخص المعيار المحاسبى الدولى رقم (21) بعنوان آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية .

## 3/1 أهمية ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية

**The Importance of Translation the Foreign Currency Financial Statements**

إهـــتمت الأدبيات المحاسبية بالأنشطة الدولية للشركات المتعددة الجنسية وإنعكاساتها على القوائم المالية التى تعكس كل من :-

(1) نـــتائج الأعمال سواء أكانت التى حدثت داخل حدود الدولة الأم حيث المقر الرئيسى للشركة الأم أو فى الدول المضيفة التى تقوم بالإستثمار فيها فى شكل فروع خارجية أو فى شركات تابعة .

(2) المركز المالى فى نهاية الفترة المحاسبية فى صورة أصول وإلتزامات وحقـــوق ملكية فى أراضى الدول الأم أو فى أراضى الدول المضيفة لإستثماراتها الخارجية .

وفى واقـــع الأمر فإن إعداد تلك الفروع والشركات التابعة للقوائم المالية الخاصـــة بهـــا لأغراض الوفاء بإلتزاماتها فى الدول التى تعمل بها أو لتمكين إدارتهـــا مـــن تقييم نتائج عملياتها لا تفى بمتطلبات مستخدمى القوائم المالية الخارجية الممثلة فى السلطات الحكومية أو المقرضين أو المستثمرين الحاليين والمرتقـــبين أو الموردين وكذلك العاملين فى الشركة الأم أو فروعها ، ولذلك فقد نشأت الحاجة الى توحيد تلك القوائم المالية والتى سبق وأن تم إعدادها وفقاً لسياســـات محاسبية محلية مختلفة وبعملات مختلفة حتى يمكن عكس المركز المالى ونتائج الأعمال للشركة المتعددة الجنسية ككل ، ويتم ذلك بإدخال عديد مـــن التعديلات على تلك القوائم وترجمتها الى عملة ولغة الدولة التى يقع بها

المركز الرئيسى للشركة الأم فى سبيل إعداد القوائم المالية الموحدة Consolidated Financial Statements للمجموعة ككل تطبيقاً للمعايير المحاسبية الدولية [1].

ولاشـك أن العصـر الحالى يشهد عديد من المظاهر المألوفة لعل أهمها إنتشـار ظاهـرة إندماج Combinations وسيطرة Control الشركات على بعضها البعض بهدف تكوين المجموعات الإقتصادية الضخمة ، ويترتب على ذلك عديد من المشاكل المحاسبية عند إعداد القوائم المالية الموحدة [2] .

وتسـتخدم القوائـم الماليـة الموحدة فى الإفصاح المحاسبى عن الموارد والإلتزامات ونتائج العمليات لوحدة محاسبية واحدة تمارس في نطاق مجموعة مـن الشـركات المرتبطة ببعضها البعض أنشطتها الإقتصادية بغرض تحقيق عـدة أهـداف هى : (1) إدمـاج أرصـدة حسـابات الأصول والإلتزامات

---

[1] يطلق مصطلح الشركة الأم Parent Company على الشركة التى تدير أو تسيطر على شركة تابعة أو أكثر ، فى حين يشار الى الشركة التابعة Subsidiary بأنها تلك التى تقوم شركة أخرى (الشركة الأم) بإدارتها أو السيطرة عليها ، فى حين يشار الى المجموعة Group بأنها الشركة الأم وجميع الشركات التابعة لها .

[2] يترتب على الإندماجات إختفاء الشخصية الإعتبارية المستقلة أو الصفة القانونية للشركة المندمجة سواء أكان ذلك عن طريق الإندماج فى شركة قائمة بالفعل Statutory Merger أو الإندماج مع شركة قائمة ليكونا معاً شركة جديدة Statutory Consolidation بحيث يتم المزج الكامل بينهما . بينما يقصد بالسيطرة العملية التى من خلالها يتم قيام أحد الشركات بالسيطرة على الأنشطة الإقتصادية لشركة أخرى قائمة بالفعل ، بحيث تصبح الأولى الشركة المستثمرة أو القابضة Holding والثانية الشركة المستثمر فيها أو التابعة Subsidiary ، ودون زوال الصفة القانونية لأياً من الشركتين ، حيث تحتفظ كل منهما بالإستقلال الإقتصادى والإدارى والمالى والمحاسبى بإعتبارها وحدة قانونية مستقلة ، ورغماً عن ذلك فإنهما يكونا معاً وحدة إقتصادية تتطلب إعداد قوائم مالية موحدة بإعتبار أن الشركة التابعة والشركة القابضة تشكل فى مجموعها وحدة محاسبية مستقلة .

والإيرادات والمصروفات الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركات التابعة، (2) إستبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن العمليات المتبادلة بينها ، (3) تسوية أرصدة الحسابات المقابلة بينها ، (4) بالإضافة الى الإفصاح المحاسبى عن الأرصدة المجمعة فى قوائم مالية موحدة .

تضفى الصفة القانونية المستقلة لكل من الشركة القابضة والشركات التابعة على عملية الإستبعادات والتسويات التى يتم إجراؤها فى أوراق العمل بعيداً عن السجلات المحاسبية بتلك الشركات لتسهيل عملية إعداد القوائم المالية عديد من الصعوبات والتعقيدات المحاسبية ، فضلاً عن صعوبة إستخدام تلك القوائم فى مجالات الدراسات المقارنة بين الشركات العاملة داخل نفس القطاعات أو الأنشطة .

وإذا كانت الأعراف المحاسبية قد جرت على أن تقوم الشركات المختلفة بإعداد سجلاتها وحساباتها وقوائمها باللغة الرسمية المحلية للدولة التى تمارس أنشطتها الإقتصادية داخل حدودها الإقليمية للوفاء بمتطلبات كافة مستخدمى المعلومات المحاسبية فى تلك الدولة ، فإن التقارير والقوائم المالية التى ترد الى المركز الرئيسى للشركة المتعددة الجنسية من فروعها وشركاتها التابعة الأجنبية ستكون معدة بالعديد من اللغات والعملات الأجنبية المختلفة مما يتطلب معه ضرورة إعادة صياغتها لغوياً وترجمتها نقدياً لتصبح جاهزة لعملية التجميع تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة للشركة الدولية ككل .

وتعرف عملية توحيد وحدة القياس النقدى دفترياً عن طريق تحويل أرصدة حسابات الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات فى القوائم المالية المعبر عنها بعملة دولة ما الى ما يعادلها من عملة دولة أخرى بعملية ترجمة **Translation** القوائم المالية المعدة بالعملة الأجنبية ، مع ضرورة

الأخـــذ فى الإعتــبار أن عمـــلية الترجمة لا تعنى محاولة إيجاد القيم الجارية للأصـــول والإلتزامات المعبر عنها بالعملات الأجنبية وتوحيدها ، وكذلك لا يفترض فيها إجراء عملية تحويل **Conversion** فعلية بين العملات الأجنبية ، فهى عملية تهدف الى التغيير الدفترى لوحدة القياس النقدى من العملة الأجنبية المحـــلية أو المســـتخدمة فى إعـــداد القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية الى عملة التقرير المستخدمة فى إعداد القوائم المالية للمركز الرئيسى فى الدولة الأم .

ولاشـــك أن عالم اليوم يشهد عدم إستقرار وثبات أسعار صرف العملات الأجنـــبية سواء بشكل متوقع أو غير متوقع الأمر الذى يؤدى الى عدم إمكانية القيـــام بعمـــلية ترجمة القوائم المالية بسهولة ويسر ، الأمر الذى ينعكس على حجم المشاكل المحاسبية التى تواجه عملية ترجمة تلك القوائم المالية .

## 3/2 التمييز بين عمليتى تحويل وترجمة العملة الأجنبية

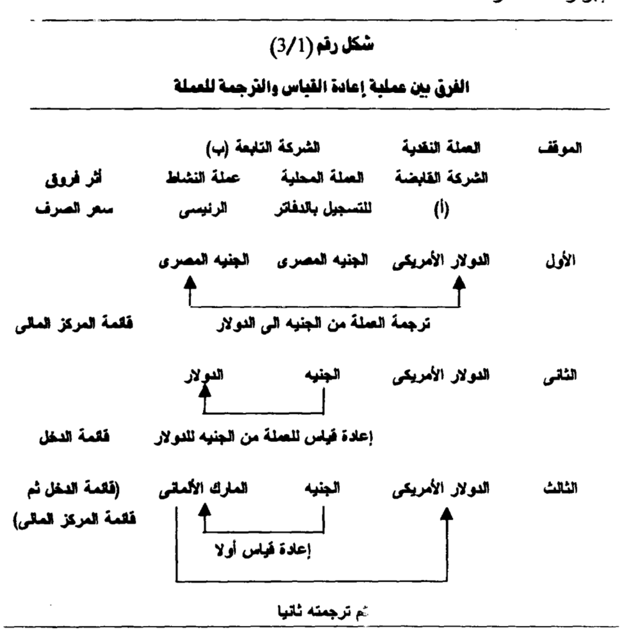
**Differentiates Between the Processes of Foreign Currency Conversion and Translation**

تعتبر مشكلتى إختيار سعر الصرف الواجب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية ومعالجة فروق أسعار الصرف من أبرز المشاكل التى تثار عند إعادة إعـــداد القوائم المالية للشركات الأجنبية ، حيث محاسبياً قد يتم إستخدام سعر الصرف الجارى أو التاريخى لإعادة إعداد القوائم المالية **Restatement** ، كما يكون فيصل التفرقة فى المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الناتجة من إستخدام سعر الصرف الجارى تتوقف على ما إذا كانت تلك الفروق ناتجة من عمـــلية إعادة القياس للعملة **Remeasurement** أو كانت تلك الفروق فى سعر الصرف ناتجة من عملية ترجمة للعملة **Translation** ، ولتوضيح التفرقة بين

عمليــتى إعــادة القيــاس وبين الترجمة للعملة يمكن إعداد الشكل رقم (3/1) لإبراز تلك التفرقة .

**شكل رقم (3/1)**

**الفرق بين عملية إعادة القياس والترجمة للعملة**




وفى الفصـــل الثانى تم مناقشة كيف يتم المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية Account for Foreign Currency Transactions ، وما إذا كان يتم تخصـــيص عمـــلية مبيعات أو مشتريات بالعملة الأجنبية أو إقتراض الأموال بالعمـــلة الأجنبية . فى هذا الفصل يتم الإنتقال الى أبعد من مجرد المعاملات

بالعملة الأجنبية حيث يتم دراسة التعقيدات المحاسبية التى تواجه الشركات المتعددة الجنسيات والتى تقوم بإستثمار أموالها عبر العالم ، حيث يتعين أن يتم التقرير عن نتائج تلك الإستثمارات فى قوائمها المالية الموحدة . ويتمثل ذلك التعقيد فى أن القوائم المالية للشركة التابعة الأجنبية والتى يتم التعبير عنها بعملة البلد الذى تعمل فيه يتعين أن يتم ترجمتها الى عملة البلد الأم Parent Company محل التقرير أو بالدولار الأمريكى . إن عملية الترجمة Process of Translation هذه توحى بأن العملة يتم التعبير عنها وإعادة قياسها وإعادة عرضها فى صورة عملة أخرى . والسؤال الهام هو لماذا يجب أن تحدث عملية الترجمة فى المقام الأول ؟ أحياناً ما يتم إعادة تصوير وعرض القوائم المالية أو ترجمتها من أحد العملات الى عملة أخرى لمساعدة قارئ القوائم المالية . على سبيل المثال فإن المستثمر الفرنسى الراغب فى الإستثمار فى أحد الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية قد يرغب فى رؤية القوائم المالية باليورو وليس بالدولارات . وقد ترغب الشركة المتعددة الجنسية فى رؤية عرض نتائج أعمالها الأجنبية بعملة البلد الأم من أجل تسهيل إجراءات المقارنات مع الشركات الوطنية Cross - National Comparison ، فإذا ما قامت أحد الشركات المتعددة الجنسية بإعداد القوائم المالية الموحدة ، فإنه يجب أن تقوم بالتعبير عن القوائم الخاصة بأعمالها المختلفة بعملة شائعة متعارف عليها قبل أن تحدث عملية الدمج أو التوحيد Combinations or Consolidation .

بخلاف المعاملات بالعملة الأجنبية فإن عملية ترجمة العملة الأجنبية Foreign Currency Translation لن تتضمن تبادل فعلى بالعملة ، وتنتج من الترجمة بالعملة الأجنبية مكاسب وخسائر ناشئة عن ترجمة كافة حسابات الشركة التابعة الأجنبية بعملة دولة الشركة الأم ، ولاشك أن عملية الترجمة

هــذه مطــلوبة لإعــداد القوائــم المالية الموحدة والتى تعتبر أن الشركة الأم وشركاتها التابعة هى وحدة تقرير واحدة **One Reporting Entity** وعادة ما تقــوم الشــركات ذات الأعمــال الدولية بإعداد قوائم مالية موحدة لمجموعة متــنوعة مــن الإســتخدامات والمستخدمين ، حيث ستعبر إجمالى القيم غير المــترجمة بالعملات المختلفة غير ذات جدوى لأغراض إعداد القوائم المالية الموحدة .

فــإذا كــانت معدلات وأسعار صرف العملات الأجنبية ثابتة وساكنة فإن عملية ترجمة العملة لن تكون أكثر من مجرد عملية تطبيقية رياضية بسيطة ، إلا أنه بسبب أنه نادراً ما ستكون أسعار الصرف ثابتة وذلك بسبب أن عوامل العــرض والطــلب فى الأسواق المالية تتسم بالتغيرات والتذبذبات فى أسعار الصــرف الأمــر الــذى إنعكس معه ذلك التغير المستمر فى أسعار الصرف الأجنبية على الأدبيات المحاسبية والتى أسفرت عن أن هناك عديد من المداخل المحاســبية الــتى يتعين إتباعها عند ترجمة وتسجيل التقارير والقوائم المالية لــلفروع والشركات التابعة الأجنبية – لعل أبرزها :- طريقة البنود المتداولة وغير المتداولــة **The Current - Non Current Method** ، وطريقة البنود النقدية وغير النقدية **The Monetary - Non Monetary Method** ، وطريقة سعر الصرف المؤقت (أو الطريقة الزمنية) **The Temporal Method** بالإضافة الى طريقة سعر الصرف الجارى **The Current Exchange Rate Method**.

وقــبل الــتعرض الى تلك الطرق بالمناقشة يتعين الإشارة الى عديد من المصطلحات الهامة بعملية ترجمة العملة الأجنبية هى :-

1- عملة التقرير Reporting Currency

وهى تعرف بأنها العملة التى تستخدم فى عملية القياس النقدى للبنود التى تتضمنها القوائم المالية للوحدة المحاسبية ، بعبارة أخرى العملة التى تقوم على أساسها الشركة الأم بإعداد قوائمها المالية .

2- العملة الأجنبية Foreign Currency

وهى تعنى جميع العملات الأخرى بخلاف العملة التى إستخدمت فى إعداد القوائم المالية للشركة .

3- العملة الوطنية أو المحلية Local Currency

وهى تعــرف بأنهــا العمــلة المســتخدمة فى الدولة التى تتخذها الوحدة المحاسبية موطناً لها .

4- العملة الوظيفية ( أو العملة الرسمية ) Functional Currency

وهى تشــير الى العملة التى تستخدمها الوحدة المحاسبية فى التعبير عن أنشطتها الإقتصادية . بعبارة أخرى تمثل عملة البيئة الإقتصادية الرئيسية التى تعمــل الشــركة خلالهــا فالعملة الرسمية هى العملة الخاصة بأحد الوحدات الإقتصـــادية التى تعبر عن عملة المجتمع الإقتصادى الذى تتولد فيه التدفقات الــنقدية سواء متحصلات أو مدفوعات . وقد تكون العملة الوظيفية اما عملة التقرير أو العملة الأجنبية .

ولتوضــيح تــلك المصــطلحات يفترض أن هناك أحد الشركات المتعددة الجنســية فى الولايــات المتحدة الأمريكية والتى لديها شركة تابعة فى فرنسا والــتى تقــوم ببعض عمليات الإستيراد من ألمانيا . فى تلك الحالة فإن العملة الوظيفيــة Functional Currency للشركة التابعة ستكون الفرنك الفرنسى .

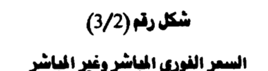
وبإفتراض أن تلك الشركة ذات إستقلال ذاتى نسبى عن الشركة الأم وأن معظم تدفقاتها النقدية تتم بالفرنك الفرنسى ، فإن العملة الوطنيـــة Local Currency لتـــلك الشـــركة الـــتابعة ستكون أيضاً بالفرنك الفرنسى ، بينما يعتبر المارك الألمانى هو العملة الأجنبية Foreign Currency للشركة التابعة الفرنسية فى حين يعتبر الدولار الأمريكى هو عملة التقرير Reporting Currency للقوائم الموحـــدة للشركة ، وكل من الفرنك الفرنسى والمارك الألمانى بمثابة عملات أجنـــبية للشـــركة الأم فى الولايات المتحدة الأمريكية . فإذا ما كانت الأعمال الفرنســـية مجـــرد إمتداد للشركة الأم وتعتمد نسبياً على الشركة الأم بالنسبة لـــلمخزون والـــتدفقات النقدية وما الى ذلك فإن العملة الوظيفية أو الرسمية قد تعتبر هى عملة التقرير ذاتها ( بالدولار الأمريكى ) .

وحيث أن الشركة التابعة الفرنسية تقوم بالإستيراد من ألمانيا ، من ثم قد يكون لها إلتزامات وحسابات دائنين يتم تخصيصها وتقييمها بالمارك الألمانى، وهذا يوحى بأن قيمة ذلك الإلتزام محدد بالفعل بالمارك حيث أنها تمثل العملة الـــتى يجـــب أن يـــتم تسوية الإلتزام بها ، ومع ذلك ولأغراض إعداد القوائم المالية فإن الإلتزام بالمارك الألمانى يجب أن يتم قياسه بالفرنك الفرنسى أو لا يمكـــن أن يتم تضمين الإلتزامات بالفرنك فى الميزانية العمومية . إن الإلتزام بالفـــرنك الفرنسى سيتم قياسه وتقييمه معاً بالفرنك الفرنسى ، تتضمن عملية الترجمة إذن إعادة عرض أو إعادة تصوير الحساب من عملة معينة الى عملة أخـــرى . فـــإذا مـــا كـــان سعر الصرف المستخدم لترجمة الحساب من أحد العمـــلات الى عمـــلة أخرى كان السعر الفعال عندما حدثت الصفقة الأصلية (على سبيل المثال عملية شراء آلات أو معدات ) فإنه يطلق على ذلك المعدل مصطلح سعر الصرف التاريخـــى Historical Exchange Rate وهو يعرف

بأن السعر الجارى لحظة نشأة الصفقة أو العملية التجارية . أما إذا كان سعر الصرف المستخدم كان هو ذلك المعدل الفعال فى تاريخ الميزانية العمومية فإنه ينظر اليه بأن سعر الجارى أو سعر صرف الإقفال The Current or Closing Rate، حيث يشير سعر الصرف الجارى Current Exchange Rate الى السعر الــذى تحدده قوى العرض والطلب فى سوق العملات ، فى حين يقصد بسعر الصرف فى تاريخ الإقفال Closing Exchange Rate بأنه ذلك السعر الجارى فى تاريخ إعداد القوائم المالية الختامية فى نهاية السنة المالية للشركة .

بصـــفة عامة تتعدد أسعار صرف العملات بسبب عديد من التغيرات التى تنشـــأ من التدخل الحكومى فى فرض الرقابة على العملات الأجنبية ، وتدخل البـــنك المركـــزى لحماية العملة الوطنية ، ودرجة الإستقرار السياسى داخل الـــدول وحجـــم الـــتطورات الإقتصادية بها بالإضافة الى درجة الإرتباط من عمـــلات الدول المختلفة مع بعضها البعض ، وهناك عديد من أسعار الصرف الأخرى بخلاف المصطلحات السالف الإشارة اليها لعل أبرزها سعر الصرف الرسمى أو المقيد Official Exchange Rate ( fixed Rate ) وهو السعر الذى يحدده البنك المركزى للشراء أو البيع ، سعر الصرف بالسوق السوداء Black Market Exchange Rate وهـــو ذلك السعر الذى يحدد عن طريق الوسطاء غيـــر الرسميين فى الدول التى لا تتوافر بها الأسواق الحرة للعملات ، سعر الصرف للشراء Buying Exchange Rate ويعرف بأنه السعر الذى توقعه البـــنوك والمؤسســـات المالية الأخرى مقابل شراء العملة الأجنبية من الغير ، سعر الصرف للبيع Selling Exchange Rate وهو السعر الذى تبيع به البنوك والمؤسســـات المالية الأخرى بعملة أجنبية للغير ، سعر الصرف الحر Free Exchange Rate ( Floating Rate ) وهـــو سعر مبادلة وحدة نقدية لعملة ما

مقابل عملة أخرى فى ضوء سوق العملات والعرض والطلب على تلك العملة، سعر الصرف فى المستقبل Forward Exchange Rate وهو سعر مبادلة وحدة نقدية لعملة ما مقابل عملة أخرى فى المستقبل ، سعر الصرف الفورى Spot Rate وهـو سـعر شـراء أو بيـع العملة فورا أو فى الحال Immediate Delivery ، وهـو السـعر الـذى يتم الإعلان عنه فى البنوك أو فى الجرائد الرسـمية ، حيث يمثل سعر التحويلات وسعر البنكنوت كما فى حالتى الشراء أو البيع ، ويمكن تقسيم السعر الفورى الى سعر مباشر . يوضح الشكل التالى رقم (3/2) ذلك .


شكل رقم (3/2)

السعر الفورى المباشر وغير المباشر




**مباشر:** هـو سـعر كل وحدة واحدة من العمـلة الأجنـبية مقـابل العملة المحلية ومثال ذلك :

1 دولار أمريكى = 5.6 جنيه

1 ريال سعودى = 1.2 جنيه

**غير مباشر:** هـو سعر كل وحدة واحدة من العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية . ومثال ذلك :

1 جـنيه مصـرى = 5.6/1 = 0.178 من الدولار .

1 جـنيه مصـرى = 1.2/1 = 0.833 من الريال السعودى .

وتجـــدر الإشـــارة الى أن عملية الترجمة للقوائم المالية بالعملة الأجنبية تتضمن التعامل مع قضيتين أساسيتين هما :-

1- أسعار الصرف التى يتم ترجمة حسابات القوائم المالية العديدة بها من أحـــد العمـــلات الى عملة أخرى ( وهو ما يشار اليه بطرق الترجمة Translation Methods ) .

2- المعالجـــة اللاحقة للمكاسب والخسائر Subsequent Treatment of Gains and Losses .

## 3/3 إختيار العملة الوظيفية أو الرسمية Selection of the Functional Currency

لقد تم إستخدام مصطلح العملة الوظيفية Functional Currency لأول مرة فى أدبيـــات ترجمة العملة الأجنبية بالإرتباط بمعيار المحاسبة المالية الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى رقم (52) بعنوان ترجمة العملة الأجنبية Foreign Currency Translation . ولاشك أن ذلك المعيار قد تبنى أهداف جديدة للترجمة على النحو التالى :-

1- توفير معلومات تعتبر متوافقة بصفة عامة مع الآثار الإقتصادية المتوقعة للتغير فى سعر الصرف على التدفقات النقدية وحقوق الملكية للمنشأة.

2- عكـــس النتائج المالية وعلاقات الوحدات الموحدة الفردية فى القوائم الموحـــدة . كمـــا يتم قياسها بعملاتها الوظيفية طبقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها الأمريكية .

يوضح الشكل التالى رقم (3/3) بعض المعلومات التى قدمها معيار المحاسبة المالية الأمريكى رقم (52) عن كيف يمكن للشركة أن تختار العملة الوظيفية- وهى العملة التى تستخدمها الوحدة فى التعبير عن أنشطتها الإقتصادية .

## شكل رقم (3/3)

## العوامل المؤثرة على تحديد العملة الوظيفية

### (أ) مؤشرات التدفقات النقدية Cash Flow Indicators

1- العملة الأجنبية Foreign Currency

حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والإلتزامات الخاصة بالوحدة الأجنبية تتم بصفة اساسية بعملة أجنبية بحيث لا يكون لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية للشركة الأم .

2- عملة الشركة الأم Parent's Currency

تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إذا ما كانت التدفقات النقدية المرتبطة بالأصول والإلتزامات الخاصة بالوحدة النقدية ذات تأثير مباشر فى الأجل القصير على التدفقات النقدية للشركة الأم بالإضافة الى إمكانية تحويلها اليها .

### (ب) مؤشرات أسعار المبيعات Sales Price Indicators

1- العملة الأجنبية Foreign Currency

حيث تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية لا تتأثر بالتغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية فى الأجل القصير وأن يتم تحديدها فى ضوء متطلبات المنافسة المحلية أو اللوائح الحكومية المحلية .

2- عملة التقرير للشركة الأم Parent's Currency

حيث تستخدم عملة التقرير إذا كانت أسعار بيع منتجات الوحدة الأجنبية تتأثر بالتغيرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية فى الأجل القصير ، وذلك عندما تتحدد أسعارها عن طريق المنافسة العالمية أو عن طريق الأسعار الدولية .

### (جـ) مؤشرات أسواق المبيعات Sales Market Indicators

1- العملة الأجنبية

تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت هناك أسواق محلية تسمح ببيع منتجات الوحدة الأجنبية ، على الرغم من إمكانية نجاح الوحدة فى تصدير كمية ضخمة من منتجاتها للأسواق العالمية .

2- عملة الشركة الأم

تستخدم عملة التقرير للشركة الأم إذا كانت معظم المبيعات تقع داخل الأسواق المحلية للدولة التى بها مقر الشركة الأم ، وكذلك إذا تم إبرام عقود البيع بعملة دولة الشركة الأم .

### (د) مؤشرات المصروف Expense Indicators

1- العملة الأجنبية

تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت تكلفة المنتج أو الخدمة التى تقدمها الوحدة الأجنبية هى من التكاليف المحلية سواء أكانت تتمثل عناصرها الرئيسية فى المواد الأولية أو تكلفة العمالة أو تكاليف جميع التسهيلات الأخرى . ويسرى ذلك المفهوم حتى لو تم إستيراد بعض هذه العناصر من الخارج .

2- عملة التقرير

تستخدم عملة التقرير إذا كانت الوحدة الأجنبية تحصل على معظم عناصر التكاليف من الدولة التى يقع بها مقر الشركة الأم وسواء أكانت مواد أولية أو عمالة أو تسهيلات أخرى .

### (هـ) مؤشرات التمويل Financing Indicators

1- العملة الأجنبية

تستخدم العملة الأجنبية إذا كانت عملية التمويل بالعملة الأجنبية تتم محلياً بصفة أساسية وبحيث تكفى الأموال الناتجة عن عمليات الوحدة الأجنبية لسداد جميع الإلتزامات سواء القائمة أو المتوقعة بشكل عادى .

2- عملة الشركة الأم

تســتخدم عملة التقرير إذا كانت عملية التمويل تتم بصورة أساسية من الشركة الأم أو مــن أحد المصادر التى تتعامل بعملة التقرير ، أو عندما لا تكفى الأموال المتولدة من عمــليات الوحــدة الأجنبية لسداد جميع الإلتزامات القائمة أو المتوقعة بشكل عادى دون الحاجة الى أموال إضافية من الشركة الأم ، وإذا تم تقديم أموال إضافية من الشركة الأم لــلوحدة الأجنبية بغرض التوسع ، فإن ذلك لا يعد أحد العوامل طالما أن الأموال المتولدة من عمليات الوحدة الأجنبية تكون كافية لسداد ذلك التمويل الإضافى .

## (و) مؤشرات المعاملات والإتفاقيات المتبادلة داخل الشركة

## Intercompany Transactions and Arrangements Indicators

1- العملة الأجنبية

تســتخدم العمــلة الأجنبية إذا كانت حجم المعاملات داخل الشركة ضعيفاً وعندما لا تــتوافر علاقــات داخلية متبادلة قوية بين معاملات الوحدة الأجنبية والشركة الأم ، وذلك بالــرغم من إمكانية إعتماد معاملات الوحدة الأجنبية على بعض المزايا التنافسية للشركة الأم مثل حقوق براءات الإختراع والعلامات التجارية .

2- عملة التقرير

حيــث تســتخدم عمــلة التقرير إذا كان حجم المعاملات الداخلية والمتبادلة كبيراً ، وعــندما تــتوافر علاقات متداخلة ومتبادلة قوية بين معاملات الوحدة الأجنبية والشركة الأم. بالإضــافة لذلك فإن عملة الشركة الأم قد تكون عملة وظيفية بوجه عام إذا ما كانت الوحدة الأجنبية شركة تمثل خلية أو وسيلة للإحتفاظ بالإستثمارات والإلتزامات والأصول غيــر الملموســة وكــل مــا شابه ذلك ، والتى يمكن أن يتم تحميلها بسهولة على دفاتر وسجلات الشركة الأم أو الشركة الشقيقة .

إن تحديـــد العملة الوظيفية للوحدة الأجنبية تحتل أهمية خاصة فى مجال أدبيات المحاسبة الدولية بإعتبارها تمثل نقطة الإنطلاق لعملية الترجمة للبنود الـــتى تتضـــمنها القوائم المالية للتعبير عنها بعملة التقرير ، وهناك عديد من المؤشرات التى يسترشد بها فى تحديد العملة الوظيفية للوحدة الأجنبية ولاسيما إذا تعددت العملات التى تتعامل معها .

## 3/4 الطرق المحاسبية لترجمة القوائم المالية

**Accounting Methods for Foreign Currency Translation**

تـــثار عـــادة عـــند إعادة إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية عدد من المشـــاكل المحاسبية أهمها مشكلة إختلاف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مـــن دول لأخرى ، حيث تتأثر تلك المبادئ بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياســـية للمجتمع الذى تعدله تلك المبادئ المحاسبية ، مشكلة إختيار سعر الصـــرف الواجـــب التطبيق لإعادة إعداد القوائم المالية للشركات الأجنبية ، مشكلة معالجة فروق سعر الصرف سواء فى قائمة الدخل ضمن الإيرادات أو المصـــروفات الأخـــرى أم فى قائمة المركز المالى بالإضافة الى الخصم من حقـــوق المساهمين ، حيث أشار ايضاح معيار المحاسبة الأمريكى رقم (52) الى أن معالجة فروق أسعار الصرف سيتم فى قائمة الدخل إذا كانت ناتجة من عمـــلية إعـــادة قياس العملة المحلية للشركة التابعة الى عملة النشاط الرئيسى للشركة التابعة وهو ما يسمى بإعادة قياس العملة **Remeasurement** ، كما تتم معالجة فروق أسعار الصرف فى قائمة المركز المالى ضمن حقوق المساهمين إذا كـــانت ناتجـــة من عملية ترجمة عملة النشاط الرئيسى للشركة التابعة الى عملة الشركة القابضة وهو ما يطلق عليه بالترجمة **Translation** .

ولأغــراض تــرجمة حسابات القوائم المالية يتم إعادة تصوير وعرض Restating كافــة حســابات قائمة المركز المالى والدخل بالعملة الأجنبية الى عملة التقرير Reporting Currency عن طريق ضرب القيم بالعملة الأجنبية فى سعر الصرف الملائم . وفيما يلى الطرق الأربعة المحاسبية الرئيسية المستخدمة بشكل متعارف عليه وتاريخياً فى عملية الترجمة :- (1) طريقة البنود المتداولة وغيــر المتداولة ، (2) طريقة البنود النقدية وغير النقدية ، (3) طريقة سعر الصرف المؤقت ، (4) طريقة سعر الصرف الجارى .

### 3/4/1 طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة Current/Non Current Method

فى ظــل طــريقة البــنود المتداولة وغير المتداولة الموضحة فى الشكل الــبيانى رقــم (3/4) يــتم ترجمة الأصول والإلتزامات المتداولة عند أسعار صــرف جارية ، كما يتم ترجمة الأصول والإلتزامات غير المتداولة وحقوق المســاهمين عــند أســعار الصرف التاريخية . وتعتبر تلك الطريقة من أقدم الطرق المستخدمة فى ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأكثرها قبولاً بوجه عــام عــن الفترة من بداية عام 1930 حتى صدور إيضاح معايير المحاسبة المالية من مجلس معايير المحاسبة المالية رقم (8) فى أكتوبر 1975 .

شكل رقم (3/4)

أسعار الصرف المستخدمة فى ترجمة بعض حسابات مختارة للأصول والإلتزامات

| | متداولة وغير متداولة | نقدى وغير نقدى | معدل جارى | معدل مؤقت |
|---|---|---|---|---|
| - النقدية وحسابات المدينين والدائنين المتداولة . | C | C | C | C |
| - المخزون . | C | H | C | C or H |
| - الأصول الثابتة . | H | H | C | H |
| - حسابات المدينين والدائنين طويلة الأجل . | H | C | C | C |

سعر صرف جارى = C　　　　سعر صرف تاريخى = H

تستند طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة The Current/Non Current Method على إفتراض مؤداه أن العرف المحاسبى يصنف الحسابات الى مجموعات حسب إستحقاقها Maturity ، حيث يتم التمييز عادة بين البنود المتداولة والبنود طويلة الأجل أو غير المتداولة عند إعداد قائمة المركز المالى. فأى حساب يستحق خلال سنة مالية واحدة أو أقل أو خلال دورة التشغيل العادية يتعين أن يتم ترجمته عند سعر الصرف الجارى . فى حين أن أى حساب آخر يستحق فى فترة أكثر من سنة مالية يتعين أن يتم تحديده دفترياً عند سعر صرف تاريخى يتحدد بتاريخ تسجيل العملية أصليا . وتطبيقا لذلك يتم إتخاذ الإجراءات المحاسبية التالية لترجمة بنود الحسابات فى القوائم المالية:-

1- يـــتم تـــرجمة حسابات الأصول والإلتزامات المتداولة ( أو القصيرة الأجل ) بإستخدام سعر الصرف الجارى أو سعر الإقفـــال Closing Rate فى تاريخ إعداد قائمة المركز المالى أو تاريخ الإقفال .

2- يتم ترجمة حسابات الأصول والإلتزامات غير المتداولة ( أو الطويلة الأجل ) وبنود حقوق الملكية بإستخدام أسعار الصرف التاريخية التى كـــانت ســـائدة وقت الحصول على الأصل أو زمن نشأة الإلتزام أو الحقوق .

3- يـــتم إســـتخراج فـــروق تـــرجمة قائمة المركز المالى Resulting Exchange Differences for Balance Sheet أو الفروق الناتجة من عملية الترجمة لبنود القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية بيـــن مجموع قيم الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية الناشئة كنتيجة طبيعية لإختلاف أسعار الصرف المستخدمة فى عملية الترجمة .

4- يـــتم ترجمة جميع بنود قائمة الدخل سواء الإيرادات أو المصروفات بإستخدام متوسط سعر الصرف الجارى خلال السنة المالية Average Current Exchange Rate ( وهو عبارة عن متوسط سعر الصرف أو معـــدل التـــبادل بيـــن عملتين مختلفتين خلال فترة زمنية محدودة مرجحا بالمبالغ النقدية ) ويتم حسابه بإستخدام المتوسط المرجح خلال كل شهر خلال السنة المالية ككل فيما عدا البنود ذات العلاقة المباشرة ببـــنود قائمـــة المركز المالى على سبيل المثال مصروفات إستهلاك الأصـــول الثابـــتة ، حيث تترجم بإستخدام أسعار الصرف التاريخية المستخدمة فى ترجمة الأصول المرتبطة بها .

5- يـــتم تـــرجمة رقم صافى الدخل الذى يظهر بقائمة الدخل عن طريق إستخدام سعر الصرف الجارى فى تاريخ إقفال أو إعداد القوائم المالية.

6- يتم إستنتاج مقدار الفرق بين جانبى قائمة الدخل نتيجة إستخدام أسعار صرف مختلفة أثناء عملية الترجمة ، ويطلق عليه فروق ترجمة قائمة الدخل **Exchange Differences for Income Statement** .

7- يـــتم ترحيل كل من فروق ترجمة قائمة المركز المالى وقائمة الدخل الى حســاب موحــد يعــرف بحســاب فروق ترجمة القوائم المالية للشــركات التابعة بحيث يتضمن جميع فروق الترجمة للقوائم المالية لجميــع الفــروق والشركات التابعة الأجنبية ، والذى يقفل فى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة المتعددة الجنسية .

وتتميز تلك الطريقة بالآتى :-

1- تستند الى العرف المحاسبى فى التمييز بين البنود المتداولة ( قصيرة الأجل ) والبنود غير المتداولة ( طويلة الأجل ) .

2- سهولة وبساطة تطبيقها .

3- مــنطقية الأســاس الــنظرى الذى تقوم عليه – وهو سيولة الأصول والإلتزامات المتداولة بإستخدام سعر الصرف الجارى فى تاريخ إعداد القوائم المالية .

4- أن سعر الصرف الجارى المستخدم فى الترجمة يعكس القيمة الفعلية لرأس المال العامل للوحدة الأجنبية فى تاريخ الإقفال .

وعلى الرغم من أن تلك الطريقة إستخدمت بشكل طويل وكانت متعارف عليها عموماً لفترة زمنية طويلة إلا أنها واجهت العديد من الإنتقادات أبرزها ما يلى:

1- يخرج منطق تلك الطريقة عن مبدأ التكلفة التاريخية Historical Cost Principle حيث يتم تقييم المخزون وفقاً لسعر الصرف الجارى فى تاريخ إعداد القوائم المالية بدلاً من سعر الصرف التاريخى السائد عند تاريخ حيازته .

2- لا يعبر إستخدام أسعار الصرف التاريخية عند ترجمة الإلتزامات طويلة الأجل بشكل دقيق عن الموارد الحالية التى يجب تخصيصها لسداد تلك الإلتزامات ، كما أنه يؤدى الى تأجيل الإعتراف المحاسبى بمكاسب أو خسائر التغير فى أسعار صرف العملات الأجنبية .

3- أن التركيز على التمييز بين الأصول والإلتزامات المتداولة وغير المتداولة يؤدى الى إهمال الغرض الأساسى من عملية ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات الأجنبية .

4- أن إستخدام متوسط سعر الصرف الجارى خلال السنة المالية فى ترجمة بنود قائمة الدخل يؤدى الى الإخلال بفرض ثبات وحدة القياس، رغماً عن إستخدام سعر الصرف التاريخى فى نفس الوقت عند ترجمة بنود إستهلاكات الأصول الثابتة .

5- أن إستخدام أسعار الصرف الجارية فى تاريخ إقفال القوائم المالية فى ترجمة المخزون فى حالة إنخفاض أسعار الصرف قد يؤدى الى تحميل السنة المالية التى تمت خلالها عملية الشراء بخسارة كبيرة ، بينما قد تؤدى الى زيادة غير عادية فى أرباح العمليات للسنة المالية التى يتم فيها التصرف من هذا المخزون بالبيع بدون تدخل من جانب إدارة الفرع أو الشركة التابعة الأجنبية فى تلك الخسائر أو المكاسب .

## 3/4/2 طريقة البنود النقدية وغير النقدية

**Monetary/Nonmonetary Method**

بدأ إتجاه مهنة المحاسبة فى الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص عملية الترجمة فى التغير فى الخمسينيات نتيجة للإنتقادات التى وجهت لطريقة البنود المـــتداولة وغيـــر المتداولة ، حيث إقترح أن يتم ترجمة الحسابات فى القوائم المالية للفروع والشركات التابعة للشركات متعددة الجنسية تبعاً لطبيعتها وليس حسب تواريخ إستحقاقها ، حيث يتم النظر الى ما إذا كانت الحسابات يتم تصنيفها الى حسابات نقدية أو غير نقدية بدلاً من أنها متداولة أو غير متداولة [1] .

تستند طريقة البنود النقدية وغير النقدية على فلسفة مؤداها أن الأصول النقدية أو الماليـــة **Monetary or Financial Assets** والإلتزامات لديها خصائص وصفات متشابهة ومتماثلة فى أن قيمتها تمثل مقدار ثابت من وحدات النقد وأن عملة التقرير لا تتغير بشكل مكافئ فى كل مرة يتغير فيها سعر الصرف ومن ثم فإن تلك الحسابات النقدية يجب أن يتم ترجمتها عند سعر الصرف الجارى.

تأسيســـاً على ذلك تقوم تلك الطريقة على التركيز على خصائص وطبيعة الأصول والإلتزامات كأساس لتحديد أسعار الصرف التى يجب إستخدامها فى عملية الترجمة بدلاً من مما يقضى به العرف المحاسبى فى تبويبها الى متداول وغيـــر متداول فى قائمة المركز المالى ، وفى ضوء ذلك يتم إستخدام أسعار الصـــرف الجاريـــة فى ترجمة البنود النقدية والإلتزامات ، فى حين تستخدم أسعار الصرف التاريخية فى ترجمة الأصول والإلتزامات غير النقدية وحقوق

---

[1] إقترح Samuel Hepworth طريقة البنود النقدية وغير النقدية ، وهو أحد أساتذة المحاسبة بجامعة ميتشيجان فى عام 1956 ، حيث قامت بنشر تلك الطيقة فى عام 1960 المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين .

الملكية . ويوضح الشكل البيانى رقم (3/5) بنود القوائم المالية وأسعار الصرف الواجبة الإتباع فى تلك الطريقة .

يتم تطبيق تلك الطريقة عن طريق إتباع الإجراءات المحاسبية التالية :-

1- يتم إستخدام أسعار الصرف الجارية **Current Rates** فى تاريخ إقفال أو إعداد القوائم المالية فى ترجمة البنود النقدية والتى تتمثل فى البنود النقدية السائلة بطبيعتها أو القابلة للتحول الى نقدية سائلة والمقومة بعدد ثابت من وحدات النقد على سبيل المثال :-

- النقدية بالخزينة والحساب الجارى بالبنك .
- الإستثمارات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل .
- أوراق القبض وحسابات المدينين .
- حسابات الدائنين والموردين .
- البنك سحب على المكشوف .
- الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى التى تنشأ فى نهاية السنة المالية كنتيجة للتسويات الجردية بإعتبارها بنود نقدية سيتم تحصيلها أو سدادها فى الأجل القصير بعدد ثابت من وحدات النقدية .

2- يتم إستخدام أسعار الصرف التاريخية **Historical Rates** التى كانت سائدة وقت الحصول على الأصول أو نشأة الإلتزامات فى ترجمة البنود غير النقدية **Non Monetary Items** غير السائلة بطبيعتها أو تحتاج الى المزيد من الوقت والجهد لتحويلها الى نقدية سائلة حيث قد تفقد جزءاً من قيمتها الحقيقية من جراء عملية التحويل وهى تتمثل فى:

## شكل رقم (3/5)
## أسعار الصرف المستخدمة لبنود القوائم المالية
## فى ظل طريقة البنود النقدية وغير النقدية

| | سعر الصرف الجارى (C) | سعر الصرف التاريخى (H) | المتوسط المرجح خلال العام (A) |
|---|---|---|---|
| نقدية بالخزينة والبنك . | (C) | | |
| الإستثمارات المالية :<br>بالتكلفة .<br>بالسوق .<br>فى الشركات التابعة . | <br><br>(C)<br>(C) | <br>(H) | |
| حسابات المدينين . | | (H) | |
| مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها . | (C) | | |
| المخزون السلعى .<br>المخزون بالتكلفة .<br>المخزون بسعر السوق . | <br><br>(C) | <br>(H) | (A) |
| أوراق القبض . | (C) | | |
| الأصول الثابتة . | | (H) | |
| استهلاك الأصول الثابتة . | | (H) | |
| الأصول غير الملموسة . | | (H) | |
| المصروفات المدفوعة مقدماً . | | (H) | |
| الإيرادات المستحقة . | (C) | | |
| حسابات الدائنين والموردين . | (C) | | |
| أوراق الدفع والسندات . | (C) | | |
| بنك سحب على المكشوف . | (C) | | |
| رأس المال المصدر والمدفوع . | | (H) | |
| الإحتياطيات والأرباح المرحلة . | | (H) | |
| المصروفات المستحقة . | (C) | | |
| الإيرادات المحصلة مقدماً . | | (H) | |
| مصروفات استهلاك الأصول الثابتة . | | (H) | |
| مصروفات تسويقية . | | | (A) |
| مصروفات ادارية وعمومية . | | | (A) |
| مشتريات . | | | (A) |
| مبيعات وايرادات متنوعة . | | | (A) |

- الأصـــول والإلـــتزامات الأخـــرى بخلاف البنود النقدية مثل الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والمخزون السلعى .
- حقـــوق المـــلكية مثل رأس المال الإسمى والمصدر والأرباح المجمعة والإحتياطيات .
- المصـــروفات المدفوعـــة مقدماً والإيرادات المقبوضة مقدما بخلاف البنود التى تتضمنها الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى، عـــلى إعتبار أنهما يعبران عن واقعة سداد أو تحصيل نقدى تمت بالفعل ومن ثم فلا مجال لهما للتأثر بالتغيرات المستقبلية فى أسعار الصرف .

3- يـــتم إستخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة المالية فى تـــرجمة المخزون السلعى والذى يعد من البنود غير النقدية والذى قد يتطـــلب ترجمـــته إستخدام أسعار الصرف التاريخية وقت الحصول عـــليه، إلا أنه بسبب وجود صعوبات عملية تكتنف عملية حصر تلك الـــتواريخ للعديد من صفقات الشركة وكثرة عمليات إستلام وصرف البضـــائع مـــن المخـــازن يتم إستخدام ذلك المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال السنة المالية .

4- إستخدام متوسط سعر الصرف **Average Exchange Rate** فى ترجمة بنود قائمة الدخل أو بنود الإيرادات والمصروفات وغيرها من البنود التى تتضمنها للسنة المالية بإستثناء البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالى ، حيث تستخدم نفس أسعار الصرف المستخدمة

فى ترجمة تلك البنود فى قائمة المركز المالى على سبيل المثال مصروفات إستهلاك الأصول الثابتة وتكلفة البضاعة المباعة .

5- يتم ترحيل رصيد فروق ترجمة بنود جانبى قائمة المركز المالى النقدية أو غير النقدية والتى تعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالى الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل ( الشركة المتعددة الجنسية وفروعها وشركاتها التابعة ) .

6- لا يتم ترجمة قيمة صافى الدخل بل يتم إستخراج المتمم الحسابى بين جانبى قائمة الدخل بعد ترجمة جميع بنودها ، ويعرف ذلك بصافى ربح العمليات المترجمة ، والذى يرحل بدوره الى قائمة الدخل الموحدة على مستوى المجموعة المتعددة الجنسية ككل .

وقد أيد إستخدام طريقة البنود النقدية وغير النقدية مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى ومجلس معايير المحاسبة المالية ( قبل صدور المعيار رقم (52) فى عام 1982 ) بغرض ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية للمجموعة المتعددة الجنسية ككل لعدة أسباب هى :-

1) تناسق وإتفاق الطريقة مع مبدأ التكلفة التاريخية .

2) يؤدى إستخدام أسعار الصرف الجارية فى ترجمة الإلتزامات النقدية طويلة الأجل فى تاريخ إقفال القوائم المالية الى التوصل الى القيم الحقيقية لها .

رغماً عن أن تلك الطريقة وفرت البيانات المحاسبية الملائمة فى مجال التخطيط المالى وإتخاذ القرارات إلا أنها قد تعرضت لعديد من الإنتقادات أبرزها ما يلى :-

1) أن إجراءاتها لا تعكس المركز المالى الحقيقى أو طبيعة العمليات فى الفـــروع والشركات التابعة الأجنبية ، حيث أن التغيرات فى أصولها والتزاماتها وكذا نتائج أعمالها تظهر كما لو كانت نفذت بعملة التقرير للمركز الرئيسى للمجموعة المتعددة الجنسية .

2) أن تـــلك الطـــريقة لا تعكس آثار التغير فى أسعار الصرف للعملات الأجنبية على البنود غير النقدية رغماً من ضخامة قيمتها أحياناً .

3) أن تـــلك الطريقة يترتب عليها ترجمة بعض البنود ذات الطبيعة غير الـــنقدية وفقاً لأسعار الصرف التاريخية رغماً عن تقويمها بالأسعار الجارية السوقية فى القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية (قبل عملية الترجمة ) .

4) قـــد يـــترتب على ترجمة المخزون فى ظل تلك الطريقة وفقا لسعر الصـــرف التاريخى إظهار نتائج ترجمة غير مقبولة عمليا فى حالة تقويمـــه وفقاً لأساس التكلفة أو السوق أيهما أقل فى دفاتر الفروع أو الشركات التابعة الأجنبية وفى ظل إنخفاض أسعار السوق عن التكلفة (حيث يتم تقويمه بسعر السوق فى تلك الحالة) .

### 3/4/3 طريقة سعر الصرف المؤقت **Temporal Method**

إقترحت الطريقة المؤقتة للترجمة **The Temporal Method of Translation** بصـــفة أصـــلية فى أحد الدراسات البحثية المحاسبية التى قام بعملها المجمع الأمـــريكى للمحاســـبين القـــانونيين ، وقد أصبحت مطلوبة بشكل رسمى فى إيضاح معايير المحاسبة رقم (8) عند ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية .

وطبقاً للطريقة المؤقتة يتم النظر الى عملية الترجمة على إعتبار أنها مجرد تحويل دفترى لوحدة القياس النقدى ، أو إعادة عرض وتصوير Restatement بنود القوائم المالية . فلا مجال لتغيير الأسس المحاسبية المستخدمة فى عملية تقويم البنود عند إعداد القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية ، حيث تتحدد الطرق المحاسبية المستخدمة فى تقديم بنود القوائم المالية وفى ضوئها تتم عملية إختيار أسعار الصرف المنافسة لترجمة البنود من العملة الأجنبية الى عملة التقرير ، بعبارة أخرى يتم المحافظة على طبيعة بنود تلك القوائم قبل وبعد القيام بعملية الترجمة من خلال الإلتزام بالأسس المحاسبية المستخدمة فى القياس المحاسبى لتلك البنود محل الترجمة .

وبمقتضى تلك الطريقة يتم المحافظة على الطبيعة الخاصة بكل بند من بنود القوائم المالية وتحديد ما إذا كان يعبر عن قيمة نقدية ثابتة أو حق قابل للتحصيل أو إلتزام يتطلب سداده مستقبلاً . ويترتب علي ذلك ما يلى :-

1- يتم إستخدام أسعار الصرف التاريخية **Historical Rate** فى ترجمة البنود التى تعكس قيم نقدية ثابتة مثل الأصول الثابتة أو الطويلة الأجل والإستثمارات المالية والمخزون السلعى والإلتزامات طويلة الأجل والمصروفات المدفوعة مقدماً والمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدماً والإيرادات المستحقة .

2- يتم إستخدام أسعار الصرف الجارية **Current Rate** فى تاريخ إعداد أو إقفال القوائم المالية فى ترجمة البنود التى تعبر عن حقوق أو إلتزامات قابلة للتحصيل أو السداد النقدى فى المستقبل مثل النقدية وحسابات المدينين والدائنين وأوراق القبض والدفع والإستثمارات المالية قصيرة الأجل والودائع والأسهم والسندات وجميع الإلتزامات الجارية .

3- يتم ترجمة الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى بإستخدام أسعار الصرف التاريخية وقت نشأتها وهو نهاية السنة المالية وإجراء التسويات الجردية وفقاً لأساس الإستحقاق ، ولذلك تتساوى بالنسبة لها أسعار الصرف الجارية فى نهاية السنة المالية وأسعار الصرف التاريخية .

4- يتم ترجمة بنود قائمة الدخل بإستخدام المتوسط المرجح **Weighted Average Rate** لأسعار الصرف خلال السنة المالية بإستثناء تلك البنود ذات العلاقة المباشرة ببنود قائمة المركز المالى حيث تستخدم فى ترجمتها نفس أسعار الصرف المستخدمة فى ترجمة تلك البنود فى قائمة المركز المالى - وهى أسعار الصرف التاريخية .

5- يترتب على إجراء عملية الترجمة لكافة بنود قائمة المركز المالى ظهور فروق بين الجانبين يعرف بفروق ترجمة قائمة المركز المالى والتى ترحل الى حساب فروق ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة بدفاتر المركز الرئيسى حيث يقفل فى حقوق الملكية للمجموعة ككل ضمن بنود الإحتياطيات .

6- لا يتم إجراء عملية ترجمة لرقم صافى الدخل ، حيث يستبدل برصيد قائمة الدخل بعد ترجمة جميع بنودها ويعرف بصافى ربح العمليات الذى يتضمن كل من ترجمة قيمة صافى الدخل بالإضافة الى فروق ترجمة قائمة الدخل ، ويتم ترحيل صافى ربح العمليات الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل .

وتتميز طريقة الترجمة المؤقتة بعديد من المزايا الهامة التى لعل أبرزها ما يلى :-

1) تتفق الطريقة المؤقتة مع المبادئ والأسس المحاسبية المستخدمة فى تقويم الأصول والإلتزامات التى تتضمنها القوائم المالية للفروع أو الشركات التابعة الأجنبية خلال عملية الترجمة لبنودها . فإذا كانت البنود مقومة وفقاً للتكلفة التاريخية كما فى حالة الأصول الثابتة فإن سعر الصرف التاريخى وقت شراء الأصل هو الذى يستخدم فى الترجمة ، أما إذا كان القياس قد تم بالقيمة الجارية **Current Value** كما فى حالة الإلتزامات فإن سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة المالية هو الذى يستخدم فى الترجمة .

2) تتلائم الطريقة المؤقتة مع البنود التى سيتم تسويتها نقداً خلال المستقبل القريب ، حيث يتم ترجمتها بإستخدام أسعار الصرف الجارية فى تاريخ نهاية السنة المالية والتى تقترب من الأسعار السائدة فى تاريخ السداد أو التحصيل النقدى لتلك البنود .

3) توفر الطريقة المؤقتة فى الترجمة نتائج جيدة فى فترات التغيرات الحارة فى أسعار الصرف الأجنبية ، فهى تتجنب إستخدام أسعار صرف غير مناسبة فى عملية الترجمة بإعتبارها تحويل دفترى لوحدة القياس النقدى .

4) أن الطريقة المؤقتة فى الترجمة لا تتطلب إجراء عمليات إعادة تبويب بنود قائمة المركز المالى سواء بنود متداولة أو غير متداولة أو بنود نقدية أو غير نقدية .

ولذلك فهى تتفادى درجة النقد الموجهة الى الطريقتين السابقتين ( طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة وطريقة البنود النقدية وغير النقدية ) .

ورغمـــاً عن ذلك فتلك الطريقة تتعرض لبعض الإنتقادات لعل أبرزها ما يلى :-

1- أن عمـــلية الترجمة تقتصر على القوائم المالية فقط ولا تتضمن جميع المعاملات والأنشطة الإقتصادية للفرع أو الشركة التابعة الأجنبية التى ينـــبغى التعبير عنها بعملة التقرير للمركز الرئيسى للشركة المتعددة الجنسية .

2- أن إســـتخدام أســـعار الصـــرف الـــتاريخية فى ترجمة بعض البنود كالأصـــول الثابتة والمخزون السلعى يؤدى الى العديد من الصعوبات فى مجالات المقارنة وإستخدام المؤشرات المالية .

3- أن إجـــراء عمـــليات الـــترجمة دون إعادة تبويب بنود قائمة المركز المـــالى لا توفر الضمانات اللازمة للحصول على نتائج دقيقة لعملية الترجمة ذاتها .

4- أن تلك الطريقة تتطلب ضرورة الإحتفاظ بسجل كامل لأسعار صرف جميـــع العمـــلات التى تستلزمها عملية الترجمة ولعديد من السنوات الماليـــة الســـابقة وبصفة مستمرة مما يؤدى الى الكثير من التعقيدات العملية والتكاليف الإضافية .

### 3/4/4 طريقة سعر الصرف الجارى Current Rate Method

تعتـــبر طـــريقة ســـعر الصرف الجارى هى الطريقة الوحيدة من طرق الـــترجمة الأربعة التى إقترحت أصلاً من خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، حيـــث أوصى بإستخدامها مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز فى عام 1968 كأساس لترجمة بنود القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية

مـــن خــــلال تقريـــر بعنوان المعالجة المحاسبية للتغيرات الرئيسية فى الجنيه الإســـترلينى مقـــابل عمــــلات ما وراء البحار . وقد أعلن مجمع المحاسبين القـــانونيين باسكتلندا فى عام 1970 أن الطريقة الجارية هى الطريقة الوحيدة المقبولة للترجمة على إعتبار أنها من أسهل الطرق جميعاً وأبسطها من حيث التطبيق .

وبموجب تلك الطريقة يتم ترجمة كافة عناصر الأصول والإلتزامات عند سعر الصرف الجارى وهو يعبر عن سعر الصرف فى تاريخ إعداد الميزانية العموميـــة ، فطريقة سعر الصرف الجارى تعتمد فقط على مجرد إعادة تحديد وعرض القوائم المالية بالعملة الأجنبية بعملة التقرير **Reporting Currency**، وحيـــث لا يتم تغيير المبادئ المحاسبية المستخدمة عن طريق الشركة التابعة الأجنبية لأغراض الترجمة ، وهذا يعطى إعتراف بالحقيقة الكاملة بأن الشركة الـــتابعة الدوليـــة تعمـــل فى بيئة معينة مختلفة عن بيئة تشغيل الشركة الأم . بعبارة أخرى تسمح تلك الطريقة بالإحتفاظ بالأسس المحاسبية التى إستخدمت فى تقويـــم بـــنود القوائم المالية مع الأخذ فى الحسبان أن التغيرات فى أسعار الصـــرف والتقلب السريع فى العوامل المحيطة ببيئة الدولة الأجنبية للفرع أو للشـــركة التابعة لا تعرض الأصول والإلتزامات للمخاطر وإنما التعرض لتلك المخاطر قد يمتد ليشمل الأنشطة الإقتصادية الجارية فى محيط البيئة الأجنبية ككـــل ، ومن هنا يمكن القول بأن إستخدام أسعار الصرف الجارية فى ترجمة كـــل من بنود قائمة المركز المالى وقائمة الدخل يعد بمثابة الطريقة المنطقية واليســـيرة للتطبيق على الشركات المتعددة الجنسية والتى تتميز بأن لها فروع وشركات تابعة عديدة فى دول العالم .

ويتطلب إستخدام تلك الطريقة إتباع الإجراءات المحاسبية التالية :-

1) إســتخدام ســعر الصــرف الجارى فى تاريخ نهاية السنة المالية فى ترجمة جميع بنود قائمة الدخل بما فيها مصروفات إستهلاك الأصول الثابتة ورقم صافى الدخل بما فيها ترجمة قيمة المخزون السلعى أول المدة كما يظهر فى قائمة الدخل .

2) إســتخدام ســعر الصــرف الجارى ذاته فى ترجمة جميع بنود قائمة المركز المالى بإستثناء حقوق الملكية ( راس المال المصدر والمدفوع والإحــتياطيات والأربــاح المحــتجزة ) ، حيث يستخدم فى ترجمتها أســعار الصــرف التاريخية التى كانت سائدة وقت نشأة أو تكوين أو إضافة كل بند أو دفعة منها .

3) يــتم إقفــال فروق ترجمة كل من قائمة الدخل ( نتيجة لإستخدام سعر الصــرف الجارى فى نهاية السنة السابقة فى ترجمة المخزون السلعى أول المــدة ) وقائمة المركز المالى ( نتيجة لإستخدام أسعار الصرف الــتاريخية فى تــرجمة حقــوق الملكية ) ، فى بند حقوق الملكية – الإحتياطى العام سواء بالإضافة أو الخصم طبقاً لنتيجة فروق الترجمة سواء الدائنة أو المدينة .

ولاشك أن طريقة سعر الصرف الجارى فى ترجمة القوائم المالية للفروع والشركات التابعة الأجنبية تتميز بعديد من المزايا التى لعل أبرزها ما يلى :-

1) ســهولة تطبيق الطريقة فى الشركات المتعددة الجنسية ذات الشركات الــتابعة والفــروع ، لأنها لا تتطلب تبويباً أو تمييزاً معيناً بين بنود القوائــم المالية ( سواء بنود متداولة أو غير متداولة أو بنود نقدية أو غير نقدية ) .

2) أن تـــلك الطريقة تحتفظ بطبيعة البنود التى تخضع للترجمة والأسس المحاســـبية المســـتخدمة فى تصوير وعرض بنود القوائم المالية دون محاولة إعادة تصويرها مرة أخرى .

3) أن تـــلك الطـــريقة توفر الكثير من الجهود المبذولة فى تسجيل وتتبع التغيرات فى أسعار الصرف والإحتفاظ بها للعديد من السنوات والكثير من البلدان .

4) أن تلك الطريقة تحافظ على العلاقات بين المتغيرات المحاسبية سواء قبل عملية الترجمة أو بعدها ( ولاسيما نسب السيولة أو الربحية ) مما يخدم متطلبات متخذى قرارات الإستثمار مقارنة بالطرق الأخرى فى الترجمة والتى يترتب على إستخدامها إختلاف تلك النسب بعد الترجمة عما كانت عليه قبلها .

ورغماً عن الخصائص المميزة لتلك الطريقة ، إلا أنها تتعرض الى عديد من أوجه النقد لعل أبرزها ما يلى :-

1) إستخدام تلك الطريقة أسعار الصرف الجارية فى ترجمة بنود المصروفات المدفوعـــة مقدماً والإيرادات المحصلة مقدماً ضمن الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى ، على الرغم من أنها تمثل أحداث مالية تمت بالفعل ويتطلب ترجمتها مستقبلاً إستخدام أسعار الصرف التاريخية لها .

2) عـــدم تصـــدى تلك الطريقة للمشكلات العملية لترجمة القوائم المالية بتحديد سعر الصرف الملائم لطبيعة وخصائص بنود القوائم المالية ، حيـــث لا يجب أن تطغى ميزة سهولة التطبيق على ضرورة الإلتزام بالأسس العلمية المنطقية مهما كان درجة صعوبتها .

3) أن إعــتماد تــلك الطــريقة فى ترجمة البنود غير النقدية على أساس أســعار الصرف الجارية قد يترتب عليه وجود تخفيضات أو زيادات غير حقيقية فى قيمتها فى حالة إنخفاض أو إرتفاع أسعار الصرف .

### 3/5 الموازنة بين طرق ترجمة القوائم المالية – حالة إيضاحية

**Comparison Foreign Currency Translation - Illustrative Example**

بصــفة عامــة توجــد أربعة طرق محاسبية يمكن إستخدامها فى ترجمة القوائــم الماليــة للفروع والشركات التابعة من العملة الأجنبية الى عملة دولة المركــز الرئيســى ( الشركة الأم ) للشركة المتعددة الجنسية ككل ، ويتطلب الأمر ضرورة الإختيار فيما بين تلك الطرق ، حيث قد تستخدم أسعار صرف معينة فى ترجمة بنود القوائم المالية فى ظل كل طريقة على النحو التالى :-

1- أن هناك بعض بنود القوائم المالية يتم ترجمتها بإستخدام سعر صرف واحــد هو سعر الصرف الجارى فى تاريخ إعداد القوائم المالية فى ظــل طرق الترجمة الأربعة مثل حسابات النقدية والمدينين والدائنين والإستثمارات المالية والإلتزامات قصيرة الأجل .

2- أن هــناك بــنود يختلف سعر الصرف المستخدم فى ترجمتها حسب طريقة الترجمة المستخدمة ، على سبيل المثال المخزون السلعى .

يوضــح الجــدول رقم (3/6) أسعار الصرف المستخدمة فى ظل طرق الترجمة الأربعة .

جدول رقم (3/6)

أسعار الصرف المستخدمة فى ظل طرق الترجمة الأربعة

| | طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة | طريقة البنود النقدية وغير النقدية | طريقة أسعار الصرف المؤقتة | طريقة أسعار الصرف الجارية |
|---|---|---|---|---|
| النقدية . | (C) | (C) | (C) | (C) |
| حسابات المدينين . | (C) | (C) | (C) | (C) |
| الإستثمارات المالية قصيرة الأجل . | (C) | (C) | (C) | (C) |
| الإستثمارات المالية طويلة الأجل . | (H) | (C) | (H) | (C) |
| المخزون السلعى . | (C) | (A) | (H) | (C) |
| الأصول الثابتة . | (H) | (H) | (H) | (C) |
| الإلتزامات قصيرة الأجل . | (C) | (C) | (C) | (C) |
| الإلتزامات طويلة الأجل . | (H) | (C) | (H) | (C) |
| حقوق الملكية . | (H) | (H) | (H) | (H) |
| مصروفات مدفوعة مقدماً . | (C) | (H) | (C) | (C) |
| إيرادات مستحقة . | (C) | (C) | (C) | (C) |
| مصروفات مستحقة . | (C) | (C) | (C) | (C) |
| ايرادات محصلة مقدماً . | (C) | (H) | (C) | (C) |

C = سعر الصرف الجارى .　　　　H = سعر الصرف التاريخى .

A = متوسط مرجح لأسعار الصرف خلال العام .

وفيمـــا يلى حالة تطبيقية تساعد على تحديد أوجه التشابه والإختلاف بين طـــرق الـــترجمة الأربعة وإنعكاساتها على قائمة المركز المالى وقائمة الدخل للفروع والشركات التابعة الأجنبية .

**مثال :**

تسلمت شركة النصر المصرية متعددة الجنسية ومقرها الرئيسى القاهرة القوائم المالية بفرعها الخارجى بالولايات المتحدة الأمريكية فى 2002/12/31 ، وفيما يلى المعلومات التى تضمنتها تلك القوائم بالدولار الأمريكى :-

**قائمة المركز المالى**

**فى 2002/12/31**

**الأرقام بالألف دولار**

| | | |
|---|---|---|
| **أصول ثابتة** (1) | | |
| أراضى | 18000 | |
| مبانى | 6000 | |
| أثاث ومعدات مكتبية | 3000 | |
| سيارات ووسائل نقل | 4000 | |
| أصول طويلة الأجل | | 31000 |
| **أصول متداولة** | | |
| نقدية | 75000 | |
| حسابات مدينين | 25000 | |
| إستثمارات مالية (2) | 7000 | |
| مخزون سلعى | 5000 | |
| مصروفات مقدمة | 2000 | |
| إيرادات مستحقة | 1000 | |
| | | 115000 |
| **إلتزامات متداولة** | | |
| حسابات دائنين | 10000 | |
| أوراق دفع | 5000 | |
| بنك سحب على المكشوف | 2000 | |
| مصروفات مستحقة | 1000 | |
| إيرادات محصلة مقدماً | 2000 | |
| | | 20000 |

| | | |
|---|---|---|
| رأس المال العامل | | 95000 |
| | | |
| إجمالى الإستثمار | | 126000 |
| مصادر تمويل الإستثمار | | |
| حقوق الملكية | | |
| راس المال المصدر والمدفوع (3) | 60000 | |
| احتياطيات (4) | 10000 | |
| أرباح محتجزة (5) | 10000 | |
| إلتزامات طويلة الأجل | | 80000 |
| قروض طويلة الأجل (6) | | 46000 |
| | | 126000 |

**قائمة الدخل**

**عن الفترة من 2002/1/1 الى 2002/12/31**

**الأرقام بالألف دولار**

| | | |
|---|---|---|
| ايراد المبيعات | | 50000 |
| (-) تكلفة المبيعات | | |
| مخزون أول المدة | 2000 | |
| (+) صافى المشتريات | 25000 | |
| (-) مخزون أخر المدة | (5000) | |
| | | (22000) |
| مجمل الربح | | 28000 |
| (-) مصروفات التشغيل | | |
| مصروفات تسويقية (7) | 6000 | |
| مصروفات إدارية (8) | 10000 | |
| مصروفات تمويلية | 7000 | |
| | | (23000) |
| صافى ربح التشغيل | | 5000 |
| ايرادات إستثمارات مالية | | 3000 |
| صافى الدخل | | 8000 |

وفيما يلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة :-

1- تظهر الأصول الثابتة بصافى قيمتها الدفترية ( التكلفة التاريخية مطروحاً منها مجمع مخصص الإهلاك ، وقد تم شراء الأراضى فى 1 يناير عام 1997 ، كما تم إقامة المبانى فى 1998/12/31، وتم شراء الأثاث فى 20 ابريل عام 1999، وقد تم شراء السيارات فى 1 يناير عام 1999 .

2- تتضمن الإستثمارات المالية 50% إستثمارات فى شركات تابعة تم الحصول عليها فى يناير عام 2001 .

3- تم إصدار الأسهم العادية والممتازة فى أول يناير 1995 .

4- تم تكوين الإحتياطيات على مدار الأعوام الخمسة الأخيرة بالتساوى .

5- تتضمن الأرباح المحتجزة 50% من أرباح عام 2000 والباقى من أرباح عام 2001 .

6- تم إبرام عقد قرض بمبلغ 46 مليون دولار لمدة 10 سنوات مع أحد البنوك بتاريخ 2001/6/30 بمعدل فائدة 10% سنوياً .

7- يتضمن بند المصروفات التسويقية 600000 دولار إستهلاك مبانى معارض البيع.

8- يتضمن بند المصروفات الإدارية 300000 دولار إستهلاك أثاث ، 400000 دولار إستهلاك سيارات .

9- وقد كانت حركة أسعار صرف الدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى على النحو التالى :-

| التاريخ | سعر الصرف |
|---|---|
| 1995/1/1 | 3.99 جنيه |
| 1997/1/10 | 3.96 جنيه |
| 1998/12/31 | 3.91 جنيه |
| 1999/1/1 | 3.93 جنيه |
| 1999/4/20 | 3.89 جنيه |
| 1999/12/31 | 3.86 جنيه |
| 2000/1/1 | 3.85 جنيه |
| 2000/12/31 | 3.83 جنيه |

| | |
|---|---|
| 2001/1/1 | 3.84 جنيه |
| 2001/6/30 | 3.83 جنيه |
| 2001/12/31 | 3.80 جنيه |
| 2002/12/31 | 3.76 جنيه |
| متوسط مرجح عام 2001 | 3.81 جنيه |
| متوسط مرجح عام 2002 | 3.78 جنيه |

**المطلوب :**

ترجمة القوائم المالية للفروع بطرق الترجمة الأربعة مع إبراز تحليل النتائج المختلفة فى ضوء المعلومات السابقة .

**1) طريقة البنود المتداولة وغير المتداولة Current / Non Current Method**

تطبيقاً لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة يتم ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبى تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة المتعددة الجنسية وفقاً للإجراءات التالية :-

1- يستخدم المتوسط المرجح لسعر الصرف لعام 2002 (3.78) فى ترجمة كل من المبيعات والمشتريات والمصروفات التمويلية والعمومية وإيرادات الإستثمارات المالية .

2- تستخدم أسعار الصرف التاريخية فى ترجمة مصروفات إستهلاك الأصول الثابتة التى تتضمنها كل من المصروفات التسويقية والإدارية ، بينما يستخدم المتوسط المرجح لعام 2002 (3.78) فى ترجمة البنود الأخرى من تلك المصروفات التشغيلية .

3- يستخدم سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة المالية الحالية 2002 (3.76) فى ترجمة كل من المخزون السلعى فى نهاية السنة المالية وصافى الدخل ، بينما يستخدم السعر الجارى فى نهاية السنة السابقة 2001 (3.8) فى ترجمة المخزون السلعى فى أول المدة .

4- تتطلب ترجمة قائمة المركز المالى وفقاً لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة إعادة تبويب القائمة ليتضمن جانب الأصول كل من الأصول المتداولة وغير المتداولة فقط وجانب الإلتزامات كل من الإلتزامات المتداولة وغير المتداولة فقط .

5- يتم ترجمة كافة البنود المتداولة فى قائمة المركز المالى سواء أكانت أصول أو إلتزامات بإستخدام سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة المالية 2002 – سعر الإقفال (3.76) .

6- تم إستخدام أسعار الصرف التاريخية وقت الحصول على الأصول غير المتداولة أو نشـــأة الإلتزامات غير المتداولة فى ترجمتها مع الأخذ فى الإعتبار أن نفس المعالجة تمت لكل من الإستثمارات المالية طويلة الأجل والقروض طويلة الأجل.

7- يـــتم تـــرحيل فـــروق الترجمة للقوائم المالية لجميع الفروع والشركات التابعة الأجنـــبية فى حســـاب موحد ضمن القوائم المالية الموحدة للمجموعة المتعددة الجنسية ويرصد ويرحل بعد ذلك الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل .

وفيمـــا يلى ترجمة قائمة الدخل وقائمة المركز المالى وحساب فروق ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبى .

1- قائمة الدخل للفرع بعد ترجمته من الدولار الى الجنيه المصرى .

(القيمة بالألف جنيه)

| البيان | | | |
|---|---|---|---|
| إيراد المبيعات (50000 $ × 3.78 ) | | 189000 | |
| (–) تكلفة المبيعات | | | |
| مخزون أول المدة ( 2000 $ × 3.8 ) | 7600 | | |
| (+) مشتريات ( 25000 $ × 3.78 ) | 94500 | | |
| تكلفة السلع المتاحة للبيع | 102100 | | |
| (–) مخزون أخر المدة ( 5000 $ × 3.76 ) | 18800 | 83300 | |
| مجمل الربح | | | 105700 |
| مصروفات التشغيل | | | |
| مصروفات تسويقية {5400(6000−600)×3.78}+(600×3.91) { 22758 = 2346 + 20412 } | 22758 | | |
| مصروفات إدارية 10000−(500 + 300) =9200×3.78=34776 +300×3.89=1167 +500×3.93=1965 37908 | 37908 | | |
| مصروفات تمويلية ( 7000 $ × 3.78 ) | 26460 | | 87126 |
| صافى دخل التشغيل | | | 18574 |
| ايرادات الإستثمارات المالية ( 3000 $ × 3.78 ) | | | 11340 |
| صافى دخل الترجمة | | | 29914 |
| صافى الدخل ( 8000 $ × 3.76 ) | | | 30080 |
| فروق ترجمة قائمة الدخل ( خسارة ) | | | (166) |

**2- قائمة المركز المالي للفرع بعد ترجمتها طبقاً لطريقة البنود المتداولة وغير المتداولة .**

| البيان | | | البيان | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **أصول متداولة** | | | **التزامات متداولة** | | |
| نقدية (75000×3.76) | 282000 | | حسابات دائنين (10000×3.76) | 37600 | |
| حسابات مدينين (25000×3.76) | 94000 | | أوراق دفع (5000×3.76) | 18800 | |
| إستثمارات مالية قصيرة الأجل (7000×50%× 3.76) | 13160 | | بنك سحب على المكشوف (2000×3.76) | 7520 | |
| مخزون سلعي (5000$×3.76) | 18800 | | مصروفات مستحقة (1000×3.76) | 3760 | |
| إيرادات مستحقة (1000×3.76) | 3760 | | إيرادات مقدمة (2000×3.76) | 7520 | |
| مصروفات مقدمة (2000×3.76) | 7520 | | | | 75200 |
| | | 419240 | | | |
| **أصول غير متداولة** | | | **التزامات غير متداولة** | | |
| أراضي (18000 × 3.96) | 71280 | | راس المال المصدر والمدفوع (60000 × 3.99) | 239400 | |
| مباني (6000 × 3.91) | 23460 | | احتياطيات (2000×3.76 + 2000×3.83 + 2000×3.8 + 2000×3.91 + 2000×3.86) | 38320 | |
| أثاث (3000 × 3.89) | 11670 | | | | |
| سيارات (4000 × 3.93) | 15720 | | الأرباح المحتجزة (5000×3.83 + 5000×3.8) | 38150 | |
| إستثمارات مالية طويلة الأجل (7000 × 50% × 3.84) | 13440 | 135570 | قروض طويلة الأجل (46000 × 3.83) | 176180 | 492050 |
| فروق ترجمة قائمة المركز المالي | | 12440 | | | |
| | | 567250 | | | 567250 |

**حـ/ فروق ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبي**

| | | | |
|---|---|---|---|
| 12440 | حـ/ فروق ترجمة قائمة المركز المالي | | |
| 166 | حـ/ فروق ترجمة قائمة الدخل | | |
| 12606 | | | |

## 2) طريقة البنود النقدية وغير النقدية Monetary / Non Monetary Method

تطبيقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية يتم ترجمة القوائم المالية للفرع الأجنبى تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً للإجراءات المحاسبية التالية :-

1- يستخدم المتوسط المرجح لسعر الصرف للعام الحالى 2002 (3.78) فى ترجمة جميع بنود الإيرادات والمصروفات الجارية فيما عدا مصروفات الإستهلاك والمخزون السلعى فى نهاية العام .

2- يستخدم المتوسط المرجح لسعر الصرف للسنة السابقة 2001 (3.81) فى ترجمة المخزون السلعى فى أول المدة بإعتباره يمثل مخزون أخر المدة فى العام السابق للسنة الجارية ومن ثم يستخدم هذا السعر فى ترجمته العام السابق .

3- تستخدم أسعار الصرف التاريخية للأصول الثابتة فى ترجمة بعض بنود المصروفات التسويقية والإدارية التى تمثل مصروفات الإستهلاكات الخاصة بتلك الأصول .

4- لم يتم ترجمة رقم صافى الدخل ( كما فى الطريقة السابقة ) بل تم إستخراج المتمم الحسابى بين جانبى قائمة الدخل ( ويطلق عليه صافى ربح العمليات ) والذى يتضمن كل من صافى الدخل المترجم مضافاً أو مطروحاً فروق ترجمة قائمة الدخل ، حيث يرحل ذلك الرصيد الى قائمة الدخل الموحدة للمجموعة ككل.

5- يتم إعادة تبويب الأصول والإلتزامات فى قائمة المركز المالى لأغراض الترجمة عن طريق تضمين كل جانب مجموعتين فقط من البنود النقدية والبنود غير النقدية .

6- يستخدم سعر الصرف الجارى فى تاريخ نهاية السنة المالية 2002 أو سعر الإقفال (3.76) فى ترجمة كافة الأصول والإلتزامات النقدية بما فيها الإستثمارات المالية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل على حد سواء بإعتبارها بنود نقدية .

7- يمثل المخزون السلعى فى نهاية العام أحد البنود غير النقدية التى يتطلب ترجمتها إستخدام أسعار الصرف التاريخية لحظة الحصول عليها ، إلا أنه نظراً لتعدد عمليات الإضافة والخصم على رصيد المخزون فى أول العام وصعوبة

حصرها كمياً وتحديد أسعارها التاريخية ، يتم إستخدام المتوسط المرجح لأسعار الصـــرف لعـــام 2002 (3.78) فى تـــرجمة ذلك البند لمراعاة متطلبات الناحية العملية .

8- تســتخدم أسعار الصرف التاريخية فى ترجمة البنود غير النقدية لحظة الحصول عليها أو وقت نشأة الإلتزامات .

9- تعتـــبر بنود المصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المحصلة مقدماً من البنود غيـــر النقدية ، من ثم تتطلب عملية ترجمتها إستخدام أسعار الصرف التاريخية وقت نشأتها عند إجراء التسويات الجردية فى تاريخ نهاية السنة المالية تطبيقاً لأســـاس الإستحقاق ولذلك يتساوى بالنسبة لهذه البنود سعر الصرف التاريخى والجارى فى نهاية السنة المالية لأنهما فى تلك الحالة فقط وجهان للحظة زمنية واحدة .

10- يـــتم إســـتخراج المـــتمم الحســـابى بين جانبى قائمة المركز المالى بعد عملية الترجمة وإستخدام سعر الصرف الجارى والعديد من أسعار الصرف التاريخية ، ويشار الى ذلك المتمم بفروق ترجمة قائمة المركز المالى ، والذى يرحل بدوره الى حســـاب فروق قوائم المركز المالى للمجموعة ، حيث يتم ترصيده وترحيله الى قائمة الدخل الموحدة على النحو التالى :-

| | ح/ فروق ترجمة قوائم المركز المالى للفرع الأجنبى | |
|---|---|---|
| 9400 | حـــ/ فروق ترجمة المركز المالى للفرع الأجنبى | |

تأسيســـاً عـــلى ما تقدم يمكن إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالى بعد ترجمتها بالجنيه المصرى طبقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية على النحو التالى :-

**1- قائمــة الدخــل لــلفرع الأجنــبى بعد ترجمته طبقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية.**

| البيان | | | |
|---|---|---|---|
| إيراد المبيعات (50000 × 3.78 ) | | 189000 | |
| **تكلفة السلع المباعة** | | | |
| مخزون أول المدة ( 2000 × 3.81 ) | 7620 | | |
| (+) مشتريات ( 25000 × 3.78 ) | 94500 | | |
| (-) مخزون أخر المدة ( 5000 × 3.78 ) | 18900 | | |
| | | 83220 | |
| مجمل الربح | | 105780 | |
| **مصروفات التشغيل** | | | |
| مصروفات تسويقية { (6000−600)×3.78}+(600×3.91) | 22770 | | |
| مصــروفات إداريــة { 10000 − ( 300 + 500 ) × 3.78 } + ( 3.93×500+ 3.89× 300) | 37908 | | |
| مصروفات تمويلية ( 7000 × 3.78 ) | 26460 | | |
| | | 87138 | |
| صافى ربح التشغيل | | | 18642 |
| ايرادات الإستثمارات المالية ( 3000 $ × 3.78 ) | | | 11340 |
| صافى ربح العمليات | | | 29982 |

**2- قائمـــة المركـــز المالى للفرع الأجنبى بعد ترجمتها طبقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية .**

| التزامات نقدية | | | الأصول النقدية | | |
|---|---|---|---|---|---|
| حسابات دائنين (3.76×10000) | 37600 | | نقدية (3.76×75000) | 282000 | |
| أوراق دفع (3.76×5000) | 18800 | | حسابات مدينين (3.76×25000) | 94000 | |
| بنك سحب على المكشوف | 7520 | | إستثمارات مالية | | |
| (3.76×2000) | | | قصيرة الأجل (3.76 × 3500) | 13160 | |
| قروض طويلة الأجل | 172960 | | طويلة الأجل (3.76 × 3500) | 13160 | |
| (3.76×46000) | | | | | |
| مصروفات مستحقة | 3760 | | إيرادات مستحقة (3.76×1000) | 3760 | |
| (3.76×2000) | | | | | |
| | | 240640 | | | 406080 |
| **التزامات غير نقدية** | | | **أصول غير نقدية** | | |
| راس المال المصدر والمدفوع | 239400 | | أراضى (3.96 × 18000) | 71280 | |
| (3.99 × 60000) | | | مبانى (3.91 × 6000) | 23460 | |
| احتياطيات (3.76×2000 + | 38320 | | أثاث (3.89 × 3000) | 11670 | |
| + 3.83×2000 + 3.8×2000 | | | مخزون سلعى (3.78×5000) | 18900 | |
| (3.91×2000 + 3.86×2000 | | | سيارات (3.93 × 4000) | 15720 | |
| الأرباح المحتجزة | | | مصروفات مقدمة | | |
| (3.83×5000 + 3.8×5000) | 38150 | | (3.76×2000) | 7520 | |
| إيرادات مقدمة(3.83 × 46000) | 7520 | | | | 148550 |
| | | 323390 | | | |
| | | | فروق ترجمة قائمة المركز المالى | | 9400 |
| | | 564030 | | | 564030 |

### 3) طريقة سعر الصرف المؤقت Temporal Method

تطـبيقاً لطـريقة سـعر الصرف المؤقت ( أو الطريقة الزمنية ) يتم ترجمة القوائم الماليـة للفرع الأجنبى تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للإجراءات التالية :-

1- تستخدم نفس أسعار الصرف التى سبق إستخدامها عند ترجمة قائمة الدخل وفقاً لطريقة البنود النقدية وغير النقدية ، ومن ثم فإن قائمة الدخل بعد ترجمتها وفقاً للطريقة المؤقتة تعطى نفس رقم صافى ربح العمليات وهو 29982000 جنيه.
2- لا تتطلب طريقة سعر الصرف المؤقت إعادة تبويب قائمة المركز المالى كما هو الأمـر بالنسـبة للطريقـتين السابقتين ، حيث يتم المحافظة على نفس الأسس المحاسـبية المسـتخدمة التـبويب والعرض للأصول والإلتزامات خلال عملية الترجمة .
3- تستخدم أسعار الصرف التاريخية فى ترجمة بنود الأصول الثابتة وقت الحصول عليها وترجمة الإلتزامات طويلة الأجل وقت نشأتها .
4- يستخدم سعر الصرف الجارى فى نهاية السنة المالية 2002 (3.76) فى ترجمة جميـع بـنود الأصـول المـتداولة والإلتزامات قصيرة الأجل والأرصدة المدينة والدائـنة الأخـرى بإسـتثناء بـند المخزون السلعى الذى يستخدم فى ترجمته المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال عام 2002 (3.78) .
5- يـتم تـرجمة الإستثمارات المالية قصيرة الأجل وفقاً لسعر الصرف الجارى فى نهايـة عام 2002 (3.76) ، بينما تترجم الإستثمارات المالية طويلة الأجل وفقاً لسعر الصرف التاريخى فى وقت الحصول عليها 1 يناير 2001 (3.84) .
6- يتم ترحيل الفرق بين جانبى قائمة المركز المالى بعد ترجمتها 12340 ألف جنيه والـذى يشار اليه بحساب فروق ترجمة قائمة المركز المالى الى حساب فروق ترجمة قوائم المركز المالى للفروع الأجنبية والذى يقفل بدوره ويتم ترصيده فى حقـوق الملكية للمجموعة المتعددة الجنسية ككل من من خلال حساب إحتياطى فروق الترجمة ( أو قد يتم إضافته أو خصمه من حساب الإحتياطى العام ) .

تأسيساً على ما تقدم يمكن فيما يلى تصوير قائمة الدخل وقائمة المركز المالى بعد ترجمتها طبقاً لطريقة سعر الصرف المؤقت .

1- قائمة الدخل للفرع المترجمة طبقاً لطريقة سعر الصرف المؤقت .

| البيان | | | |
|---|---|---|---|
| إيراد المبيعات (50000 × 3.78) | | 189000 | |
| **تكلفة السلع المباعة** | | | |
| مخزون أول المدة ( 2000 × 3.81 ) | 7620 | | |
| (+) مشتريات ( 25000 × 3.78 ) | 94500 | | |
| (-) مخزون آخر المدة ( 5000 × 3.78 ) | 18900 | | |
| | | 83220 | |
| مجمل الربح | | 105780 | |
| **مصروفات التشغيل** | | | |
| مصروفات تسويقية { (6000-600)×3.78}+(600×3.91) | 22770 | | |
| مصروفات إدارية { 10000 - ( 300 + 500 ) × 3.78 } + ( 3.93×500+ 3.89× 300) | 37908 | | |
| مصروفات تمويلية ( 7000 × 3.78 ) | 26460 | | |
| | | 87138 | |
| صافى ربح التشغيل | | | 18642 |
| ايرادات الإستثمارات المالية ( 3000 $ × 3.78 ) | | | 11340 |
| صافى ربح العمليات | | | 29982 |

2- قائمــة المركــز المــالى للفرع الأجنبى بعد ترجمتها طبقاً لطريقة سعر الصـ
المؤقت .

| البيان | | | |
|---|---|---|---|
| **أصول طويلة الأجل** | | | |
| أراضى (18000 × 3.96) | 71280 | | |
| مبانى (6000 × 3.91) | 23460 | | |
| أثاث (3000 × 3.89) | 11670 | | |
| سيارات (4000 × 3.93) | 15720 | | |
| اجمالى الأصول الثابتة | | 122130 | |
| إستثمارات مالية طويلة الأجل (3500 × 3.84) | | 13440 | |
| | | | 135570 |
| **أصول متداولة** | | | |
| نقدية (75000 × 3.76) | 282000 | | |
| حسابات مدينين (25000 × 3.76) | 94000 | | |
| إستثمارات مالية قصيرة الأجل (3500 × 3.76) | 13160 | | |
| مخزون سلعى (5000 × 3.78) | 18900 | | |
| مصروفات مقدمة (2000 × 3.76) | 7520 | | |
| إيرادات مستحقة (1000 × 3.76) | 3760 | | |
| | | 419340 | |
| **إلتزامات متداولة** | | | |
| بنوك سحب على المكشوف (2000 × 3.76) | 7520 | | |
| حسابات دائنين (10000 × 3.76) | 37600 | | |
| أوراق دفع (5000 × 3.76) | 18800 | | |
| مصروفات مستحقة (1000 × 3.76) | 3760 | | |
| إيرادات مقدمة (2000 × 3.76) | 7520 | 75200 | |
| رأس المال العامل | | | 344140 |
| إجمالى الإستثمار | | | 479710 |
| فروق ترجمة قائمة المركز المالى | | | 12340 |
| إجمالى الإستثمار | | | 492050 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **مصادر تمويل الإستثمار** | | | |
| **حقوق الملكية** | | | |
| راس المال المصدر والمدفوع (60000 × 3.99) | 239400 | | |
| احتياطيات (2000×3.76+2000×3.8+2000×3.83<br>+2000×3.86+2000×3.91) | 38320 | | |
| أرباح محتجزة (5000 × 3.80 + 5000 × 3.83) | 38150 | | |
| | | 315870 | |
| **إلتزامات طويلة الأجل** | | | |
| قروض طويلة الأجل (46000 × 3.83) | | 176180 | |
| | | | 488830 |
| | | | 492050 |

## 3/6 ملخص المعيار المحاسبى الدولى رقم (21) بعنوان آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية

## The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates IAS (21)

### 3/6/1 المشاكل محل إهتمام المعيار Problems Addressed

يهـــتم ذلك المعيار رقم (21) بدراسة المعالجة المحاسبية للمعاملات التى تـــتم بالعمـــلة الأجنـــبية والعمليات الأجنبية . إن الجوانب الأساسية التى يتم دراستها فى هذا المعيار هى :-

( أ ) مـــا هو سعر الصرف ( أو الأسعار ) الذى يجب أن يتم إستخدامه لأغراض التسجيل والترجمة .

(ب) كيفية الإعتراف فى القوائم المالية بأثر التغيرات فى أسعار الصرف.

### 3/6/2 نطاق المعيار Scope of the Standard

يجب أن يطبق المعيار المحاسبى الدولى للمحاسبة عن :-

1- المعاملات بالعملة الأجنبية .

2- ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية .

### 3/6/3 المعالجة المحاسبية Accounting Treatment

#### 3/6/3/1 المعاملات بالعملة الأجنبية Foreign Currency Transactions

إن المعـــاملات بالعمـــلة الأجنـــبية هى المعاملات التى يتم تحديدها بأحد العملات الأجنبية بما فى ذلك :-

- شراء أو بيع البضائع أو الخدمات .
- الإقتراض أو إقراض الأموال .
- أن تصبح طرفاً فى عقود تبادل عملة أجنبية غير مؤداه .
- شراء أو بيع الأصول .
- تكبد أو تسوية إلتزامات .

**3/6/3/2 يجب أن يتم تطبيق القواعد التالية لأغراض الإعتراف وقياس المعاملات بالعملة الأجنبية :-**

1- إستخدام سعر الصرف الفورى **Spot Rate** فى تاريخ المعاملة .

2- إذا لم يتم تسوية المعاملة فى نفس الفترة المحاسبية التى تمت فيها ، فإن البنود النقدية الناتجة **Resulting Monetary Items** ( بمعنى القيم التى يتم إستلامها أو المدفوعة نقداً ) يتم ترجمتها عند سعر الإقفال **Closing Rate** (سعر الصرف الفورى فى تاريخ قائمة المركز المالى).

3- يتم الإعتراف بفروقات الصرف **Exchange Differences** عند تسوية البنود النقدية كدخل .

4- يتم التقرير عن البنود غير النقدية **Non-Monetary Items** (على سبيل المثال المخزون السلعى ، والآلات والمعدات وباقى بنود الأصول الثابتة) والمسجلة عند تكلفتها التاريخية **Historical Cost** بإستخدام سعر الصرف الفورى فى تاريخ المعاملة .

5- يتم التقرير عن البنود غير النقدية المسجلة عند القيم العادلة **Fair Values** بإستخدام سعر الصرف الفورى فى تاريخ التقويم .

6- يـــتم الإعـــتراف بفروقات الصرف الناتجة من ترجمة Translation البنود النقدية فى تاريخ الميزانية العمومية كدخل .

7- تطبيقاً للمعالجة البديلة المسموح بها Allowed Alternative Treatment قد يتم تضمين فروقات الصرف الناتجة من تخفيض أو هبوط حاد فى أحد العملات فى القيمة الدفترية المرحلة للأصل Caring Amount of Asset المرتبط بها .

8- يـــتم تضـــمين فروقات الصرف الناشئة من أحد البنود النقدية داخل المجموعة Intra group Monetary Item الذى يكون جزء من أحد صافى إستثمارات المنشأة فى المنشأة الأجنبية فى حقوق الملكية حتى يتم التصرف فيه .

9- يـــتم تضـــمين فروقات الصرف الناشئة عن أحد الإلتزامات الأجنبية والتى تخدم كأحد بنود تغطية أحد صافى إستثمارات المنشأة فى منشأة أجنبية فى حقوق الملكية حتى يتم التصرف فيه .

### 3/6/3/3 العمليات الأجنبية Foreign Operations

تتمـــثل العمـــلية الأجنبية فى أحد الشركات التابعة أو الشقيقة أو مشروع مشـــترك أو أحد الفروع أو الأنشطة التى يتم مزاولتها فى أحد البلدان بخلاف البلد الذى تعمل فيه المنشأة . ويتم التمييز بين نوعين من تلك العمليات هما :-

#### 1- منشأة أجنبية Foreign Entity

هى العملية الأجنبية والأنشطة التى لا تعد جزء مكمل لعمليات المشروع بعد التقرير .

**2- العملية الأجنبية المتكاملة Integrated Foreign Operation**

وهى عبارة عن العملية الأجنبية التى تعد جزء مكمل لأعمال المنشأة بعد التقرير .

ولأغـراض التـبويب فإن هناك عديد من المؤشرات تؤخذ فى الإعتبار تأسيســاً على كيف يتم تمويل وتشغيل العملية الأجنبية بالإرتباط بالمنشأة بعد التقرير . وتتأسس الطريقة المستخدمة لترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية على ذلك التبويب .

**3/6/3/4 تستخدم طريقة سعر الإقفال The Closing Rate Method لترجمة القوائم المالية للمنشآت الأجنبية . وفيما يلى قواعد وأسس الترجمة :**

أ - يجب أن يتم ترجمة كافة عناصر الأصول والإلتزامات بسعر الإقفال أو عند تاريخ إعداد الميزانية العمومية .

ب- يجـب أن يـتم تـرجمة الدخل والمصروفات عند التواريخ الفعلية للمعاملة ، وقد يتم السماح بإستخدام متوسط أسعار الصرف أو سعر صرف فعلى تقريبى لأسباب عملية .

جـ- يتم تطبيق قواعد خاصة على المنشآت الأجنبية فى البلاد عالية التضخم.

ء- يتم أخذ كافة فروق الصرف الناتجة مباشرة الى حقوق الملكية (بمعنى إحتياطى ترجمة العملة الأجنبية **Foreign Currency Translation Reserve (FCTR)** ) .

هـ- عند التصرف فى صافى أحد الإستثمارات يتم الإعتراف باحتياطى ترجمة العملة الأجنبية كدخل .

**3/6/3/5 تســتخدم الطريقة المؤقتة The Temporal Method لأغراض ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية المتكاملــة Integrate Foreign Operations ، حيــث يــتم ترجمة البنود فى القوائم المالية كما لو كانت كافة معاملات العملية الأجنبية قد أدخلت عن طريق المنشأة بعد التقرير بنفسها . وتتمثل قواعد الترجمة فى الآتى :-**

أ – يجب أن يتم ترجمة كافة البنود النقدية عند سعر الإقفال .

ب- يــتم ترجمة البنود غير النقدية المسجلة بالتكلفة عند أسعار الصرف التاريخية .

جــــ- يــتم تــرجمة البنود غير النقدية المحتفظ بها عن طريق العملية الأجنبية عند الإستحواذ على الإستثمار فى تلك العملية بسعر صرف فى تاريخ الإستحواذ .

ء – يتم ترجمة مكونات حصة الملاك عند معدلات الصرف التاريخية .

ل – يــتم ترجمة بنود قائمة الدخل عند أسعار فى تواريخ العملية أو عند أى متوسط مرجح ملائم لسعر الصرف الخاص بالفترة .

و – يتم أخذ فروق الصرف فى الدخل .

ى- قــد يكون إجراء التعديلات أو التسويات فى قوائم المجموعة مطلوباً فى ضــوء معيار المحاسبة الدولى رقم (21) من أجل تخفيض القيمة الدفــترية المرحــلة لأحد الأصول الى قيمة يمكن إستردادها أو الى صافى القيمة القابلة للتحقق أو الإسترداد .

**3/6/3/6 قــد تحدث أحد التغيرات فى تبويب العمليات الأجنبية إعتماداً على الظــروف المحيطــة . ويجب أن يتم تطبيق إجراء الترجمة التالية المرتبطة بالتبويب المعدل من تاريخ التغير :**

أ – العملية المتكاملة للمنشأة الأجنبية Integrated Operation to a Foreign Entity يــتم تــرحيل فــروق الصرف من الترجمة فى تاريخ إعادة التبويب الى حساب إحتياطى ترجمة العملة الأجنبية .

ب– المنشأة الأجنبية الى العملية المتكاملة Foreign Entity to Integrated Operation يظــل إحتياطى ترجمة العملة الأجنبية بدون تغيير حتى يــتم بيع العملية . يتم تسجيل البنود غير النقدية عند سعر صرف فى تاريخ إعادة التبويب والتى يصبح بعد ذلك تاريخ الشراء .

## 3/6/4 الإفصاح Disclosure

### السياسات المحاسبية Accounting Policies

أ – الطريقة الخاصة بترجمة الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة عن تملك المنشأة الأجنبية .

ب– الطريقة الخاصة بترجمة القوائم المالية .

جـــ– عندما تختلف عملة التقرير عن عملة البلد الذى يقام فيه المشروع يتم تحديد السبب وراء ذلك .

ء – التقرير عن أى تغير فى عملة التقرير .

### قائمة الدخل Income Statement

قيمة فروق الصرف الأجنبية المتضمنة فى صافى أرباح أو خسارة الفترة.

### قائمة المركز المالى Balance Sheet

رصيد حساب إحتياطى ترجمة العملة الأجنبية .

## الإيضاحات المتممة للقوائم المالية Notes

أ – يـــتم عمل مطابقة لرصيد بداية ونهاية الفترة لإحتياطى ترجمة العملة الأجنبية .

ب- يتم تحديد طبيعة وسبب وأثر أى تغير فى التبويب على حقوق الملكية بالإضافة الى التأثير على صافى أرباح أو خسائر كل فترة تم عرضها.

جـــــ- الأثـــر عـــلى البنود النقدية الأجنبية وعلى القوائم المالية للعملية الأجنـــبية للـــتغيرات الجوهـــرية فى أسعار الصرف التى تحدث بعد الميزانية العمومية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولى رقم (10) .

### 5/6/3 دراسة حالة Case Study

### أثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبية

قـــامت احـــد الشـــركات المساهمة الأمريكية بشراء معدات صناعية من المملكة المتحدة وقد تم تمويل العملية عن طريق الحصول على أحد القروض مـــن أحـــد البنوك بانجلترا ، وقد تم شراء تلك المعدات بمبلغ 400000 جنيه استرلينى بتاريخ 2002/1/2 ، حيث تم الحصول على أحد القروض من أحد البنوك بنفس القيمة لسداد قيمة تلك المعدات للمورد فى نفس التاريخ .

وفيما يلى أسعار الصرف السائدة ( الدولار فى مقابل الجنيه الإسترلينى ):

| التاريخ | 2002/1/2 | 2002/6/30 | 2002/12/31 | 2003/6/30 | 2003/12/31 |
|---|---|---|---|---|---|
| ســـعر الصرف | 1.67 | 1.71 | 1.75 | 1.73 | 1.7 |

وسوف يتم تسجيل مدفوعات الفائدة عند أسعار الصرف الفورية الواجبة التطبيق فى تواريخ السداد بالطريقة التالية :-

| | بالدولار |
|---|---|
| 2002/6/30 ( 20000 جنيه استرلينى × 1.71 ) | 34200 |
| 2002/12/31 ( 20000 جنيه استرلينى × 1.75 ) | 35000 |
| اجمالى الفائدة عن عام 2002 | 69200 |
| 2002/6/30 ( 20000 جنيه استرلينى × 1.73 ) | 34600 |
| 2003/12/31 ( 20000 جنيه استرلينى × 1.7 ) | 34000 |
| إجمالى الفائدة عن عام 2002 | 68600 |

وقــد تم تسجيل القرض بصفة أصلية فى 2 يناير 2002 وتم إعادة تحديده وتقييمه عــند ســعر صرف فورى فى 2003/12/31 بالإضافة الى 2003/12/31 والذى بعده تم إعــادة دفعــه بإســتخدام سعر فورى . ويتم عكس تلك التحركات فى رصيد القرض على النحو التالى :-

| | بالدولار |
|---|---|
| تسجيل / القرض فى 2002/1/2 (400000 جنيه استرلينى×1.67) | 668000 |
| خسارة العملة الأجنبية عند إعادة تحديد قيمة القرض | 32000 |
| إعادة تحديد قيمة القرض فى 2002/12/31 ( 400000 جنيه استرلينى × 1.75 ) | 700000 |
| ربح العملة الأجنبية نتيجة إعادة تحديد قيمة القرض | (20000) |
| إعادة تقييم قيمة القرض والسداد فى 2003/12/31 ( 400000 جنيه استرلينى × 1.٧ ) | 680000 |

وســوف يتم إعادة تقييم القرض عند قيمة 700000 دولار فى قائمة المركز المالى فى 2002/12/31 .

وسوف يتم الإعتراف بالقيم التالية فى قوائم الدخل :-

| | 2002 | 2003 |
|---|---|---|
| الفائدة | 69200 دولار | 68600 دولار |
| خسارة ( أو ربح ) العملة الأجنبية | | |

# الفصل الرابع

## المحاسبة الدولية
## عن تغيرات الأسعار

# الفصل الرابع

# المحاسبة الدولية عن تغيرات الأسعار

# International Accounting for Changing Prices

4/1 طبيعة تغيرات الاسعار والتمييز بين الارقام القياسية العامة والخاصة .

4/2 أسباب حدة مشكلة التغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد فى الشركات المتعددة الجنسية .

4/3 الانعكاسات المالية للتضخم على القياس والتقييم والتقرير المحاسبى .

4/4 المحاسبة عن القوة الشرائية العامة أو الوحدة النقدية الثابتة .

4/5 محاسبة التكلفة أو القيمة الجارية .

4/6 موازنة بين مدخلى المحاسبة عن تغيرات الأسعار وموقف المهنة .

4/7 موقف لجنة معايير المحاسبة الدولية ومشكلة محاسبة التضخم .

## 4/1 طبيعة تغيرات الأسعار والتمييز بين الأرقام القياسية للأسعار العامة والخاصة

## The Nature of Changing Prices and General VS. Specified Price Indexes

تعتمد المحاسبة بوجه عام على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد ، أو ثبات القــوة الشـــرائية لوحدة النقد المستخدمة فى عملية القياس المحاسبى ، تتأسس عمـــلية القيـــاس المحاســـبى بصفة أساسية على مبدأ التكلفة التاريخية ، ومن الطبيعى ان يعمل النظام المحاسبى المعتمد على مبدأ التكلفة بشكل جيد ومقبول الى حـــد بعيد أثناء فترات استقرار الاسعار ، كما يعمل بطريقة معقولة إذا ما كـــان التضـــخم معقولا ، ولكن إذا ما كان التضخم حادا فإن مثل ذلك النظام المحاســـبى يفقد معناه . ويمكن القول بأن التحدى الكبير الذى يواجه المحاسبة هو البحث عن اساليب محاسبية جديدة من شانها جعل القوائم المالية متفقة مع الواقع الاقتصادى المعاصر وما ينطوى عليه من بيئة تضخمية .

وإذا كان العالم قد شهد فى بداية هذا القرن فترة انكماش أدت الى انخفاض المســـتوى العام للأسعار وزيادة القوة الشرائية لوحدة النقد ، إلا أنه منذ بداية الحـــرب العالميـــة الـــثانية بـــدأت جميع دول العالم تعانى من انخفاض القوة الشـــرائية لوحـــدات الـــنقد حيـــث اتجهت مستويات الأسعار نحو الارتفاع ، وأصبحت تلك الدول تشهد فترات كثيرة من التضخم **Inflation**، من هنا يمكن القول بأن التقلبات فى المستوى العام للاسعار تعكس حجم الآثار الانكماشية أو التضخمية على اقتصاديات دول العالم وأن تفاوتت أثارها من دولة الى أخرى وفقا لمعدلات ووسائل السيطرة عليها .

ويشير مفهوم المستوى العام للاسعار الى المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمـــات فى الدولـــة خـــلال سنة مالية معينة ، حيث تستخدم عادة الارقام القياسية للاسعار **Price Indexes** لقياس المستوى العام للاسعار والقوة الشرائية

لوحـــدة الـــنقد ، عمومـــا فإن التضخم يؤدى الى إحداث تغيرات فى كل من المستوى العام للاسعار بالإضافة الى الأسعار الخاصة للسلع والخدمات ، وقد اصبحت ظاهرة التغيرات فى القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة فى عملية القيـــاس المحاسبى محل أهتمام من جانب الممارسين بالإضافة الى الأكاديمية فى أدبيات الفكر المحاسبى ، حيث أصبحت قيم البنود المختلفة بالقوائم المالية والـــتى يتم إعدادها وفقا للمعايير المحاسبية المقبولة تعكس وحدات قياس ذات قـــوى شـــرائية مختلفة ومن ثم أصبحت القوائم المالية غير صالحة فى مجال المقارنات الزمنية عند استخراج مؤشرات الاتجاه العام لأداء الشركة ، وبالتالى أصـــبحت تفتقد الكثير من دقتها وموضوعيتها نتيجة الى أن نظرية المحاسبة **Accounting Theory** تفتـــرض أن وحدة النقد تعتبر ثابتة خلال الزمن وأن التضخم غير موجودا بمعنى أن قيمة الدولار الأمريكى أو الجنيه المصرى فى الوقـــت الحـــالى هى نفس قيمته فى فترات سابقة ، وذلك الفرض يرتكز عليه بصـــفة اساسية نموذج التكلفة التاريخية **Historical Cost Model**، ولاشك أن ذلـــك الفرض فى الواقع يعتبر غير حقيقياً ولاسيما فى كثير من البلدان الآخذة فى الـــنمو ، فـــفى عام 1996 بلغ معدل التضخم فى بلغاريا 40% فى حين انخفض اجمالى انتاجها المحلى بنسبة 11% .

وقد انتقد نموذج التكلفة التاريخية الذى يعتمد عليه القياس المحاسبى لفشله فى أخذ تلك الحقائق الاقتصادية فى إعتباره ، حيث أكد المنتقدون أن الفشل فى مراعاة التغيرات العامة والخاصة للأسعار **general or Specific Price** قـــد جعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة بين القوائم المالية . وهكذا أصبحت الـــتغيرات فى المســـتويات العامة للاسعار والتقلبات فى القوة الشرائية لوحدة الـــنقد تمـــثل أحـــد أبـــرز المشاكل البارزة التى تواجهها الأدبيات المحاسبية

لأنعكاساتها الواضحة على نتائج القياس والتقييم المحاسبى فى منشآت الأعمال بصفة عامة ، والشركات الدولية والمتعددة الجنسية بوجه خاص ، نظرا لوجود اســتثمارات أجنبية ضخمة لها فى دول تتباين فيها مستويات التضخم بدرجة متفاوتة ، وهنا قد تنتقد القوائم المالية الموحدة التاريخية للمجموعة ككل (شركة أم وشركات تابعة وفروع اجنبية) لافتقادها الكثير من دقتها ومغزاها .

ويمكن التفرقة بين الرقم القياسى للاسعار العام أو للأسعار الخاصة على النحو التالى :-

**1- الرقم القياسى العام للأسعار General Price Index (GPI)**

يمثل المستوى العام للاسعار المتوسط المرجح لأسعار كل السلع والخدمات فى مجــتمع معين ، ويتم قياس التغيرات فى المستوى العام للأسعار عن طريق مقيــاس عام للأسعار ، ويتم تطوير ذلك الرقم القياسى للاسعار عن طريق أخذ مجموعة من السلع وعمل متوسط مرجح لها فى نقطة معينة من الزمن ، وبعد ذلــك يــتم مقارنة ذلك المتوسط بمتوسط أسعار نفس تلك السلع عن فترة أساس معينة ، وبناء على ذلك يمكن تقرير مقدار التضخم أو الأنكماش . بعبارة أخرى يــتم قياس التغيرات فى المستوى العام للأسعار عن طريق مقياس عام للاسعار ينســب لسنة أساس يخصص لها قيمة مقدارها 100 ويتم مقارنة الرقم القياسى لمستوى الأسعار الجارية مع تلك التى كانت سائدة فى سنة الأساس . وللتوضيح يفترض أن عام 2000 هى سنة الأساس وأن الأسعار ارتفعت خلال عام 2001 بمعدل 10% فعندئذ يكون الرقم القياسى للاسعار فى نهاية عام 2001 هو 110 ، وربمــا يرتفع مستوى الأسعار فى عام 2010 ليصبح 200 وفى تلك الحالة يمكن القول عندئذ بأن المستوى العام للأسعار قد تضاعف من عام 2001 .

ويتمـــثل المقياس الأكثر أستخداما وشيوعا فى الولايات المتحدة الامريكية فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين **Consumer Price Index (CPI)** والذى يعـــلن عادة شهريا كمقياس للتغيرات فى المستوى العام للاسعار ، ويعتبر عام 1967 هـــو سنة الأساس لذلك الرقم القياسى لأسعار المستهلكين وقد تضاعف ذلك الرقم فى عام 1978 ليصل الى 200 ، الأمر الذى يشير الى أن مستوى الأسعار قد تضاعفت فى الولايات المتحدة الأمريكية من عام 1967 .

يوضـــح الجـــدول رقم (4/1) مثال يوضح كيفية بناء الرقم القياسى العام للأســـعار ، ويتكون الجدول من خمسة سلع فقط مصحوبة بأسعارها المرتبطة فى السنوات من عام 1995 حتى عام 2000 ، وقد ارتفعت أسعار المستهلك لتلك المجموعة من السلع بنحو 13% فى المتوسط ، ومع ذلك فبينما ارتفعت اســـعار اربعة من تلك السلع ، إلا أن سعر أحد السلع قد انخفض بنسبة 8% ، وقـــد تـــم تضمين الرقم القياسى العام للاسعار التغير المتجمع **Collective** فى الأسعار لمجموعة السلع بدلا من التغير فى أسعار أحد البنود المحددة .

**شكل رقم (4/1)**

**تطوير الرقم القياسي العام للأسعار**

| البيان | عام 2000 | عام 1995 | التغير بالجنيه | التغير ٪ |
|---|---|---|---|---|
| الاولى | 1.13 | 0.95 | 0.18+ | 19+ |
| الثانية | 1.7 | 1.85 | 0.15- | 8- |
| الثالثة | 1.8 | 1.50 | 0.30+ | 20+ |
| الرابعة | 0.9 | 0.7 | 0.20+ | 29+ |
| الخامسة | 1.25 | 1.0 | 0.25+ | 25+ |
| | 6.78 ج | 6 ج | 0.78 ج | |
| | 113* | 100 | | |

* الرقم القياسى للأسعار سنة 1995 كاساس 113* 100

[113 = (6.00 ج ÷ 6.78 ج×100)]

### 2- الرقم القياسى الخاص للأسعار Specific Price Index

قـد يـتأثر أو لا يتأثر سعر أحد السلع الخاصة عن طريق التغيرات فى المسـتويات العامة للاسعار ، وقد يعتمد ذلك فى معظم الاحوال على عرضها أو الطلب عليها ، ففى حين قد ترتفع أسعار معظم السلع فى السنوات الاخيرة، فإن أسعار كثير من المنتجات الأخرى قد تنخفض بفعل التطورات التكنولوجية وتعتـبر أسعار أجهزة الحاسبات الالكترونية الشخصية والطابعات والحاسبات الالكترونية امثلة جيدة على ذلك. عموما يوضح الرقم القياسى المحدد للاسعار تغيرات الأسعار الخاصة بأحد السلع أو الخدمات المحددة خلال الزمن. وتتمثل أحـد الطـرق المرتبطة بتحديد السعر المحدد لاحد المنتجات فى التحقق من التكـلفة الجارية أو الحالية لذلك المنتج . ويقصد بذلك ما هى التكلفة الخاصة باسـتبدال ذلك البند ، على سبيل المثال قد يتطلب تحديد تكلفة المبانى استخدام رقـم قياسى للبناء ، وعادة ما يتم نشر كثير من الأرقام القياسية المحددة عن طـريق الاتحـادات أو المجموعات الصناعية ، وبشكل آخر يمكن القول بان الـرقم القياسى المحدد قد يتمثل فى صافى القيمة الاستردادية أو القابلة للتحقق لاحـد المنتجات والتى يقصد بها صافى القيمة التى Net Realizable Value سيتم استلامها إذا ما تم بيع ذلك البند .

## 4/2 أسباب حدة مشكلة التغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد فى الشركات المتعددة الجنسية

**The Reasons of Monetary Purchasing Power Changes for Multinationals**

أصبحت ظاهرة التضخم الحاد وما يصاحبها من ارتفاع فى المستوى العام للأسـعار بالإضـافة الى الإنخفـاض فى القوة الشرائية لوحدة النقد من أبرز

المشـــاكل المحاسبية فى العقد الحالى لأنعكاساتها السلبية على مصداقية وملائمة المعلومات المحاسبية لمختلف الطوائف المستخدمة ، ولقد زادت حدة تلك المشكلة وانعكاســـاتها فى الشركات الدولية والشركات المتعددة الجنسية وما تملكه من فـــروع خارجية وشركات تابعة أجنبية والتى تعمل فى عديد من البلدان التى تعـــانى مـــن التضـــخم بمعدلات متفاوتة وتبعا للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المؤثرة .

ان مشكلة التغيرات فى القوة الشرائية لوحدة العملة المستخدمة فى التعبير عـــن الانشـــطة الاقتصادية للفروع الخارجية والشركات التابعة الاجنبية وبما تمتـــلكه مـــن أصـــول وما تتعهد به من التزامات يتم التعبير عنها جميعا فى قوائمهـــا المالية معبرا عنها بوحدات العملة الوطنية للدولة المضيفة لها ومن أجـــل إعداد القوائم المالية للمجموعة المتعددة الجنسية ككل وما يتطلبه الأمر مـــن تـــرجمة وأرباح البنود المتماثلة فى القوائم الخاصة بمختلف تلك الفروع والشـــركات التابعة المملوكة للمجموعة تطرح وتعكس أهمية إجراءات القياس المحاســـبى الدولى لمعالجة آثار التضخم وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد ولا سيما فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة ككل ، ولاشك أن هـــناك عديـــد مـــن الأسباب المؤثرة على أبراز حدة مشكلة التغير فى القوة الشرائية لوحدة العملة فى الشركات المتعددة الجنسية لعل أهمها مايلى :-

1- مـــدى وجود فائض أو عجز تجارى فى ميزان المدفوعات لكل دولة ، حيـــث قد يترتب على زيادة حجم الصادرات عن الواردات الى تكوين فـــائض وزيادة حجم الطلب على انتاج الدولة من السلع والخدمات مما يؤدى الى زيادة الطلب على عملتها الوطنية وتدعيم أسعار صرفها فى مواجهة العملات الأخرى .

2- طـــبيعة وحجـــم الاستثمارات الرأسمالية الخارجية لكل دولة ، وطبيعة وحجـــم التجارة الخارجية وعلاقات التبادل التجارى الدولى فضلا عن طبيعة وآثار التكتلات الاقتصادية الاقليمية .

3- طبيعة المداخل المحاسبية المستخدمة فى علاج مشكلات القياس المحاسبى الـــتى تعالج آثار التضخم على القوائم المالية ، ومدى اختلاف تطبيق تلك المداخـــل من دولة لأخرى حسب درجة وعيها المحاسبى ومستوى الأداء المهنى المحاسبى والظروف البيئية المختلفة المرتبطة بكل دولة .

4- مدى اختلاف معدلات التغير فى القوة الشرائية للعملات النقدية من دولة الأخـــرى ، وبصـــفة خاصـــة بيـــن الدولة الأم التى يوجد بها المركز الرئيســـى للشركة المتعددة الجنسية وبين الدولة المضيفة التى يوجد بها الفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية نتيجة لوجود اختلاف فى معدلات التضخم بين تلك الدول .

5- اختلاف أسعار ومعدلات الفوائد من دولة لأخرى حسب طبيعة توجهاتها الاقتصادية ولا سيما أنها أحد أهم أدوات السياسات المالية .

6- طـــبيعة وحجـــم السلطات الممنوحة للبنوك المركزية العاملة داخل كل دولة فى توجيه ورقابة الجهاز المركزى بجميع توسعاته المالية .

ولاشـــك أن تـــلك الأسباب تضيف حدة لمشكلة التضخم وما تصاحبه من تغيـــر فى القوة الشرائية لوحدة النقد فى الشركات المتعددة الجنسية وفروعها وشـــركاتها التابعة الاجنبية وأنعكاساتها على القوائم المالية لها ، ويترتب على ذلك أهمية مراعاة إجراء التقييم السليم فى الفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنـــبية ، وأهميـــة اتخاذ القرارات الملائمة لتوزيع الأرباح ودون المساس

بــرأس المـــال المستثمر فى تلك الفروع أو الشركات بجانب ضرورة إجراء المقارنات الزمنية السليمة لنتائج الأعمال فى القوائم المالية للفروع والشركات الـــتابعة الأجنبية نتيجة لأختلاف معدلات التضخم من دولة لأخرى ومن فترة زمـــنية لأخـــرى داخل الدولة الواحدة ، بالإضافة الى ضرورة التحديد السليم لـــلعبء الضريبى الذى يجب أن يتحمله المركز الرئيسى او الفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية .

من هنا يمكن القول بأن التغيرات فى القوة الشرائية لوحدة النقد تمثل أحد أبـــرز المشاكل البارزة فى أدبيات الفكر المحاسبى الدولى لانعكاساتها الملحوظة عـــلى نـــتائج القياس والتقييم المحاسبى والإفصاح فى القوائم المالية ولا سيما الشـــركات المتعددة الجنسية نظرا لحجم استثماراتها الأجنبية فى دول مختلفة تعـــانى من التضخم بدرجة متفاوتة ، ومن هنا فقد تفقد القوائم المالية الموحدة للمجموعة ككل الكثير من دقتها ودلالتها .

### 4/3 الأنعكاسات المالية للتضخم على القياس والتقييم والتقرير المحاسبى

**The Financial Impact of Inflation on Accounting Measurement, Evaluation and Reporting**

اكتسبت مشكلة التغير فى القوة الشرائية لوحدة النقد بعدا دوليا هاما يخرج بها على نطاق الاقتصاد المحلى لدول بعينها بسبب تباين معدلات التضخم بين دول العـــالم فضلا عن الانعكاسات التضخمية على القوة الشرائية لوحدة النقد للدول وتأثيرها على اقتصاديات الدول الأخرى التى تتعامل معها بشكل مباشر أو غيـــر مباشر . ورغما عن ذلك فمازال نموذج التكلفة التاريخية الذى يعتمد عـــليه القياس المحاسبى للمعاملات الدولية يفترض ثبات الأسعار وعدم تغير وحدات النقد ، فلاشك أن نقطة الضعف الرئيسية **Central Flaw** لذلك النموذج

تكمـــن فى أنـــه يدمج الوحدات النقدية لقوة شرائية مختلفة معا فى النموذج ، ويترتب على وجود وحدات نقدية ذات قوة شرائية متباينة مدمجة معا فى قوائم مالية خلال نقاط مختلفة من الزمن تشويه واضح وتحريف فى المعلومات التى تتضـــمنها . وتجدر الإشارة الى الأجهزة الحكومية والضريبية فى الكثير من الـــدول تتمســـك بالتعامل مع نموذج التكلفة التاريخية الذى يعتمد على فرض ثـــبات القـــوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة فى عملية قياس نتائج الأعمال والمراكـــز المالية التى تعكسها التقارير المحاسبية رغما عن الاعتراف الدولى بالـــتغيرات فى كـــل مـــنْ المستوى العام للأسعار على التغيرات فى الأسعار الخاصـــة بالسلع والخدمات الذى تعانى منه جميع دول العالم بشكل أو بآخر . ولا شك أن درجة القصور فى القياس المحاسبى تزداد بشكل جوهرى فى ظل الارتفاع المستمر فى المستوى نتيجة لأرتفاع معدلات التضخم ، ويمكن ابراز ذلك على النحو التالى :-

(1) ان الأربـــاح التى تفصح عنها شركات الاعمال خلال فترات التضخم تعتبر أرباحا وهمية نتيجة التمسك بمبدأ ثبات وحدة النقد رغما عن تقلبها نتيجة التغيرات فى المستوى العام للأسعار .

وتفسير ذلك انه عند قياس دخل الوحدات الاقتصادية يتعين التمييز بين الربح واسترداد التكلفـــة Cost Recovery ويحدث الربح عادة عندما تزيد الإيرادات (قيـــم الســـلع المبيعة أو الخدمات المؤداه) عن قيمة التكاليف والمصروفات (قيم المـــوارد المســـتخدمة فى إنتاج تلك السلع أو الخدمات) ، وعادة ما يخصص المحاســـبون قيـــم لتـــلك الموارد المستخدمة عن طريق إستخدام مبالغ نقدية تاريخيـــة ومـــثال ذلك مصروف الاستهلاك الذى يحسب على أساس الأسعار السابق دفعها للحصول على الأصول الثابتة من سنوات ماضية ، إلا أنه عندما

يــرتفع المســتوى العام للأسعار غالبا ما تصبح التكاليف التاريخية منخفضة بدرجــة ملحوظة عن القيمة الاقتصادية الجارية للموارد المستخدمة ، ومن ثم تظهر التكاليف والمصروفات أقل من قيمتها ، ويتبع ذلك ظهور الأرباح بأكثر مــن قيمتها الحقيقية (أرباح مبالغ فيها) وعلى ذلك فإن قدرا كبيرا من صافى دخل الوحدات الاقتصادية قد يكون تكاليف مستردة ، وإذا ماكان الربح الوهمى فى واقــع الأمر تكاليف مستردة عندئذ تصبح ضريبة الدخل على ذلك الربح بمثابة ضريبة على رأس المال . كما أن توريعات الأرباح لا تخرج عن كونها مدفوعات من رأس المال

(2) عدم دقة وحقيقة المراكز المالية التى تظهرها قائمة المركز المالى فى ظــل الــتقييم وارتفاع المستوى العام للأسعار كنتيجة حتمية للتمسك بالقياس التاريخى للأحداث الاقتصادية

وللتوضــيح يفترض أن أحد الوحدات قامت بشراء احد الالات من خمسة أعوام سابقة كما قامت بشراء آلة ثانية الآن . وبلغ ثمن شراء كل منهما بمبلغ 100000 مــارك ألمــانى ، وبذلك تصبح ارصدة حسابات الالات والمعدات بالســجلات مبلغ **D.M** 200000 ، رغما عن أن المارك الالمانى الواحد الان يشــترى أقل مما كان يشتريه من خمسة أعوام مضت . على ذلك فإن رصيد الآلات الظاهــر بمبلغ **D.M** 200000 يعتبر مضللا لأنه لا يعبر عن القيمة الدقيقــة أو الحقيقية له ، فإذا كان معدل استهلاك الآلات 10% سنويا ، يصبح الاهــلاك الســنوى مبلغ 20000 مارك حيث يخصص مبلغ 10000 مارك كإهلاك لكل من الآلة الأولى والآلة الثانية ، على الرغم من أن تلك الوحدات الــنقدية (**DM**) ذات قيمة شرائية مختلفة ، ومن ثم يصبح مقدار تكلفة الالات

غير ذى معنى . حيث عند القيام بمقابلة ايرادات الفترة بتكاليفها تظهر المشكلة بوضوح حيث يتم تخصيص مبلغ 10000 مارك كاستهلاك لكل آلة رغما عن اختلاف القوة الشرائية المستخدمة فى الحصول على كل منها .

وقد كافحت مهنة المحاسبة فى مواجهة مشكلة تغير الأسعار لعقود كثيرة ، فقد عانى الأقتصاد الألمانى من وجود معدلات مرتفعة للغاية من التضخم فى العشـــرينات ، وبعد الحرب العالمية الثانية ترتب على تزايد مستوى الأسعار مشـــاكل مـــلحوظة فى إعداد التقارير المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى السنوات الأخيرة أصبحت معدلات التضخم معتدلة فى معظم الاقتصاديات الصناعية ، إلا أنها مازالت مرتفعة تماما فى كثير من البلدان الآخذة فى النمو، يوضح الشكل رقم (4/2) التغيرات بالنسب المئوية فى الرقم القياسى للمستهلك لعدة أقطار مختارة .

**شكل رقم (4/2)**

**التغيرات بالنسب المئوية للرقم القياسي لأسعار المستهلك**

| البلد | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|
| البرازيل | %1.8(-) | %8.9 | %6.5 |
| كندا | 0.9 | 1.8 | 2.4 |
| منطقة أوروبا (النمسا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبرج، النرويج، البرتغال، اسبانيا) | 1.1 | 1.1 | 1.6 |
| اليابان | 0.9(-) | 0.6(-) | 0.8 |
| المكسيك | 15 | 12.9 | 10.9 |
| كوريا الجنوبية | 7.5 | 0.8 | 3.2 |
| المملكة المتحدة | 3.4 | 1.5 | 2.9 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 1.6 | 2.7 | 1.9 |

(3) عدم دقة المؤشرات المستخدمة فى تقييم الأداء .

نـتيجة لعـدم دقـة القوائم المالية التقليدية المعدة على أساس مبدأ التكلفة الـتاريخية وفرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد سواء بالنسبة لرقم صافى دخـل التشـغيل (الذى يظهر بأكثر من قيمته الحقيقية) أو بالنسبة لرقم رأس المـال المسـتثمر (الذى يظهر بأقل من قيمته الحقيقية) فإن معدل العائد على الاسـتثمار Return on Investment (صافى دخل التشغيل / قيمة الأصول المتاحة للاسـتغلال) سـوف يـثمر عن نتيجة أو قيمة مبالغ فيها وبالتالى يفتقد الدقة والموضـوعية المطـلوبة لتقييم أداء ومدى نجاح الأداء فى استغلال الموارد المالية المتاحة بالإضافة الى عدم فعالية القابلية للمقارنة لنتائج الأعوام المختلفة.

(4) اتخاذ جميع الأطراف التى تمثل بيئة الاستثمار (المستثمرون الحاليون المرتقبون، والدائنون، والعملاء، الإدارة، الجهات الحكومية ، والعاملون .... الخ) قـرارات غيـر سليمة نتيجة استنادها الى قوائم مالية مضللة بسبب ارتكازها على فرض ثبات وحدة النقد فى ظل فترات التضخم وما يصاحبها من ارتفاع فى المستوى العام للأسعار .

ولتوضيح أهم تلك القرارات التى تتخذها الإدارة التى قد تكون غير سليمة حـتما تأسيسـا عـلى مـا تقدم قرارات توزيعات الأرباح ، قرارات تسعير المنتجات ، تحديد وزيادة مرتبات أجور العاملين ، أحتساب ضرائب الدخل ، اتخاذ مزيد من القرارات الاستثمارية التى من شأنها زيادة الأنفاق طويل الأجل بهـدف تحقيق مزيد من الأرباح . الأمر الذى قد يترتب عليه فى النهاية الى عـدم قدرتهـا عـلى المحافظـة على رأس مال الوحدة مما يهدد بأحتمالات اسـتمرار وبقاءها فى ظل الاتجاهات التضخمية الحادة Hyperinflation التى تواجـه عـالم اليوم ، ولعل ذلك ما يفسر الى حد بعيد وجود عدد متزايد من

الوحـــدات الاقتصادية التى يتم تصفيتها وانسحابها من دنيا الأعمال فى العديد من دول العالم .

وتشـــير أدبيات المحاسبة الى اقتراح عديد من الإجراءات المحاسبية كمحاولة عــلاج الآثار السلبية للقياس المحاسبى التاريخى فى ظل فترات التضخم لعل ابرزها ما يلى :-

1- استخدام طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا فى تقويم المخزون باعتباره مـــن أكـــثر البنود تأثيرا على كل من صافى دخل التشغيل (فى قائمة الدخـــل) وإجمـــالى قيمة الأصول المتداولة ورأس المال العامل (فى قائمة المركز المالى) . فتأسيسا على تلك الطريقة يمكن إجراء المقابلة الملائمـــة بيـــن الإيرادات والتكاليف المرتبطة بالحصول عليها وفقا لأحـــدث أســـعار المشتريات مما يؤدى الى الحصول على رقم دخل أقرب للواقع فضلا عن إمكانية توفير الأموال اللازمة لأستبدال السلع والخدمات المستنفذة من المخزون (سواء بالبيع أو الإنتاج) .

2- قيـــاس تكـــلفة الاستهلاك السنوية للأصول الثابتة على أساس التكلفة الاستبدالية الجارية بدلا من التكلفة التاريخية **Current Replacement Cost** حيـــث تعكس التكلفة الاستبدالية الجارية للأصل الرأسمالى فى تـــاريخ إعداد القوائم المالية تكلفة جارية لشراء الاصل الجديد المماثل للأصل القديم محل الاستهلاك ، وتعرف تلك التكلفة بأنها سعر الشراء للأصل فى حالة جديدة من السوق بعد تعديل القيمة بنسبة الاهلاك عن الفـــترة الـــتى تم استخدام الأصل فيها فى العملية الانتاجية ، ويضمن ذلك إظهار نتائج الأعمال الحقيقية للشركة وتحديد المراكز المالية لها بشكل عادل وصادق .

3- تكوين احتياطيات مقابل التضخم عن طريق احتجاز جزء من الارباح المحققة القابلة للتوزيع لمواجهة التكاليف المالية التضخمية المطلوبة لتمويل عملية استبدال واحلال الأصول الرأسمالية .

رغما عن تلك المحاولات إلا أنها تقدم مجرد علاج جزئى للمشاكل المترتبة على التمسك بنموذج التكلفة التاريخى الذى يرتكز على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة فى القياس المحاسبى فى ظل فترات التضخم . بالإضافة لذلك فإنها قد تجاهلت وجود نوعين من التغيرات فى الأسعار هما التغيرات فى المستوى العام للأسعار بالإضافة الى التغيرات فى الأسعار الخاصة أو المحددة للسلع والخدمات .

ويتطلب النوع الأول من التغيرات ( التغيرات فى المستوى العام للأسعار General Price Level Changing ) أن يتم القياس المحاسبى باستخدام القوة الشرائية التى تم التضحية بها وليس عدد الوحدات النقدية المستخدمة ، ويعرف ذلك المدخل بالمحاسبة عن المستوى العام للأسعار أو المحاسبة عن القوة الشرائية الجارية ، كما يتطلب النوع الثانى ( التغيرات فى الأسعار الخاصة أو المحددة Specified Price Change ) أن يتم القياس المحاسبى باستخدام التكلفة الجارية Current Cost Measurement .

ومن هنا فقد اقترحت الأدبيات المحاسبية مدخلين من أكثر المداخل المحاسبية انتشارا وشيوعا فى معالجة آثار التضخم وما يصاحبه من تغيرات فى مستوى الأسعار وانخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد هما المحاسبة على أساس وحدة النقد الثابتة أو المتجانسة Constant Dollar Accounting ، والمحاسبة على أساس التكلفة الجارية Current Cost Accounting .

ففى ظل المدخل الأول يتم تعديل التكاليف الموجودة فى القوائم المالية الى عـــدد من وحدات النقد الجارية التى تعكس قيم متجانسة فى قوتها الشرائية ، وطبقا لذلك يعبر عن كل المبالغ فى شكل وحدات نقدية (جنيهات أو دولارات جاريـــة) متساوية فى قوتها الشرائية . وطالما أن الرقم القياسى العام للأسعار يســتخدم فى تعديــل التكاليف التاريخية ، فإن المحاسبة باستخدام وحدة النقد المتجانســة ســوف تفصــح عن تأثير التغيرات فى المستوى العام للاسعار ، ولذلــك يطــلق على ذلك المدخل المحاسبة على أساس التغيرات فى المستوى العام للأسعار **General Purchasing Power Approach** .

أمــا المدخل الثانى فهو يختلف عن الأول فى أن الأصول والمصروفات تظهــر فى القوائم المالية بالتكلفة الجارية اللازمة لاحلال هذه الموارد ، وقد تــرتفع أو تــنخفض تكــلفة الإحلال الجارية لأصل معين بمعدل يختلف عن المســتوى العــام للأســعار ، وطبقا لذلك تفصح المحاسبة على أساس التكلفة الجارية عن أثر التغيرات فى الأسعار الخاصة **Specific Price Changes** بدلا من أثر التغيرات فى المستوى العام للأسعار .

## 4/4 مدخل محاسبة القوة الشرائية العامة لوحدة النقدية الثابتة

## General Purchasing Power or Constant Monetary Unit Accounting Approach

عــادة مــا يطــلق عــلى القيمة الحقيقية لوحدة النقد والتى تتحدد بالسلع والخدمات التى يمكن مبادلتها بها بمصطلح القوة الشرائية **Purchasing Power**، وتتغير الشرائية لوحدة النقد من فترة الى أخرى فى ظل وجود حالات التضخم أو الكســاد ، وتــبعا لذلــك يتغير مقدار السلع والخدمات التى يمكن مبادلتها بالوحدة النقدية .

وتعــتمد طريقة محاسبة وحدة النقد الثابتة على تعديل بنود القوائم المالية الى وحـــدات نقديـــة ذات قوة شرائية متماثلة ، فتلك الطريقة تقوم على تعديل المعــلومات التقــليدية الى وحدة قياس عامة ، تتأسس طريقة محاسبة الوحدة النقدية الثابتة على :-

- تغيير وحدة القياس .
- عدم تغيير المبادئ المحاسبية الأساسية المستخدمة فى التقرير عن القيم أو التكلفة التاريخية .

ونتيجة لطريقة التعديل بالوحدة النقدية الثابتة تصبح المعلومات المالية قابلة للمقارنة ، ويمكن اكتشاف الاتجاهات الهامة لها وبالتالى التعرف على الزيادة أو الانخفاض الحقيقى فى تلك المعلومات .

## تعديل المعلومات الى وحدات نقدية ثابتة باستخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار

**Revising Historical Cost**

من الضرورى قياس التغير فى أسعار مجموعة من السلع من فترة لأخرى، ويعتبر تكوين تلك المجموعة أمرا معقدا حيث يتطلب ممارسة قدر كبير الحكم الشخصى لتحديد البنود الأكثر ملائمة للدخول فى تلك المجموعة .

وعـــادة مـــا يتم تحديد عدد من تلك المجموعات المختلفة للسلع وحساب الأرقـــام القياســـية لها عن طريق الجهات الحكومية ، ولعل أكثر تلك الأرقام شيوعا ما يعرف بالرقم القياسى لأسعار المستهلكين **Consumer Prices Level Index** والـــذى يعكس متوسط التغير فى أسعار التجزئة لمجموعة واسعة من ســـلع المســـتهلكين ، ومن السهولة بمكان القيام بإجراءات تعديل أرقام التكلفة التاريخية المقرر عنها والتى تختلف فى قوتها الشرائية الى وحدات نقدية ذات قـــوة شرائية ثابتة ، حيث يتم ذلك التعديل عن طريق ضرب المقدار الذى يتم

تعديلـــه فى كســـر يتمثل بسطه فى الرقم القياسى للأسعار الجارية بينما يتمثل مقامه فى الرقم القياسى للأسعار التى كانت سائدة فى تاريخ نشأة ذلك المقدار الـــذى يـــتم تعديلـــه ويعرف عادة ذلك المقام بسنة الأساس . ويمكن استخدام المعادلة التالية للقيام بذلك التعديل :

القيمة المطلوبة إلى وحدات نقدية ثابتة =

$$\text{المقدار المطلوب تعديله} \times \frac{\text{الرقم القياسى فى السنة الحالية}}{\text{الرقم القياسى فى سنة الأساس}}$$

وللتوضـــيح يفـــترض أن هـــناك أرض تـــم شـــرائها عام 1996 بتكلفة 1000000 جـــنيه ، وأنـــه تـــم شراء قطعة ارض أخرى عام 2000 بتكلفة 800000 جـــنيه ، فـــإذا كـــان الرقم القياسى لمستوى الأسعار 100 فى عام 1996 ، 120 فى عـــام 2000 ، 180 فى عام 2003 . فى ظل تلك المعلومات سيتم تعديل قيمة الأراضى الى مستوى أسعار عام 2003 على النحو التالى:-

| | | | |
|---|---|---|---|
| شراء أراضى عام 1996 | 1000000 × | $\frac{180}{100}$ = | 1800000 جنيه |
| شراء أراضى عام 2000 | 800000 × | $\frac{180}{120}$ = | 1200000 جنيه |
| القيمة المعدلة للأرض | | | 3000000 جنيه |

حيث يتم تعديل قيمة الأراضى الى 3000000 جنيه على أساس الوحدات الـــنقدية عام 2003 باستخدام الرقم القياسى لعام 2003 وهو 180 كبسط فى الحالـــتين والأرقـــام القياسية لسنة الأساس وهى 100 ، 120 كمقام ، وإذا لم تعدل أرقام التكلفة التاريخية ، فسوف ينتج عن ذلك إضافة وحدات نقدية ذات قـــوة شـــرائية مختـــلفة الى بعضها البعض ، وبالتالى سيكون المقدار النقدى الإجمالى بلا مغزى معين .

**التفرقة بين البنود النقدية وغير النقدية :**

عند إعداد القوائم المالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة من الضرورى التفرقة بين البنود النقدية والبنود غير النقدية ، حيث تتضمن البنود النقدية Monetary Inters أما فى بنود أصول أو التزامات نقدية أو بنود حقوق تعاقدية ممثلة فى أصول التزامات أخرى سوف يتم تحصيلها أو سدادها فى صورة عدد ثابت من الوحدات النقدية ، وكأمثلة على الأصول النقدية كل من حساب النقدية وحسابات المدينين وأوراق القبض والاستثمارات التى تدر معدل فائدة ثابت وينتظر استردادها بمقدار ثابت وينتظر استردادها بمقدار ثابت فى المستقبل، بينما تتمثل الالتزامات النقدية حسابات الدائنين واوراق الدفع والمستحقات كالأجور المستحقة والتعهدات طويلة الأجل الواجبة السداد بمقدار ثابت ، ويتم إظهار البنود النقدية عند قيمته الجارية (الأسمية) فى الميزانية العمومية التى يتم إعادة عرضها لمراعاة التغيرات فى القوة الشرائية العامة للوحدة النقدية .

ويتم تصنيف الأصول والالتزامات التى يتم تبويبها كبنود نقدية على أنها تمثل بنود غير نقدية Nonmonetary Items لأغراض المحاسبة بالوحدة النقدية الثابتة ، ويشار الى البنود غير النقدية بأنها عبارة عن البنود التى تتغير أسعارها مع التغيرات فى المستوى العام للأسعار ومن أمثلة تلك البنود غير النقدية المخزون ، الأصول الثابتة ، الأصول غير الملموسة ، وتعتبر أغلب الالتزامات بنود نقدية ، فى حين أن حقوق ملكية رأس المال عادة ما تعتبر بنود غير نقدية .

عادة ما يخسر ملاك الأصول النقدية خلال فترة التضخم نتيجة للتناقص المستمر فى مقدار ما يشتريه هذا المبلغ النقدى الثابت من سلع وخدمات ، وعلى النقيض من ذلك فإن الالتزامات كحسابات الدائنين واوراق الدفع التى

تحـتفظ بهـا الشركة خلال فترة التضخم يقل عبئها على الشركة لأنها سوف تسـدد بوحـدات نقدية ذات قوة شرائية عامة أقل ، ويطلق على المكاسب أو الخسائر التى تنتج عن الاحتفاظ ببنود نقدية خلال فترات تغير الأسعار تعبير مكاسب وخسائر القوة الشرائيـة **Purchasing Power Gains or Losses** ، فعـندما تستثمر حقوق الملكية بالشركة فى أصول نقدية ، فإن القوة الشرائية لتلك الحقوق تتآكل بصورة منتظمة وبمعدل مساوى لمعدل التضخم .

ولتوضيح آثار الاحتفاظ ببنود نقدية وغير نقدية **Effects of Holding Monetary and Nonmonetary Items** فى فترة التضخم ، يفترض أن أحد الشركات كان لديها الميزانية التالية فى بداية العام (الرقم القياسى للأسعار = 100) .

| | | | |
|---|---|---|---|
| 100.000 | النقدية | 400.000 | رأس المال المصدر والمدفوع |
| 300.000 | المخزون | | |
| 400.000 | جملة الأصول | 400.000 | جملة حقوق المساهمين |

فـإذا تضاعف المستوى العام للأسعار خلال العام ولم تقم الشركة بإجراء أية معاملات ، وحتى تكون الشركة فى نهاية العام فى نفس الوضع الاقتصادى الـذى كـانت عـليه فى بداية العام ، فإن الميزانية العمومية يجب أن تكون بالصورة التالية :-

| | | | |
|---|---|---|---|
| 200.000 | النقدية | 800.000 | رأس المال المصدر والمدفوع |
| 600.000 | المخزون | | |
| 800.000 | جملة الأصول | 800.000 | جملة حقوق المساهمين |

حيـث يجـب مضـاعفة كافة البنود لكى تظل الشركة على نفس الحالة الأقتصـادية ومـع ذلـك فـإن المخزون ورأس مال الأسهم هى التى يمكن مضـاعفتها فقـط ، حيث ما زالت الشركة تحوز نقدية قدرها 100000 جنيه

فقط ، وبالتالى فإنها قد تحملت خسارة قوة شرائية نتيجة للأحتفاظ بنقدية خلال فــترة التضخم ، وسوف تظهر الميزانية العمومية للشركة على اساس محاسبة الوحدة النقدية الثابتة على النحو التالى :-

| 100.000 | النقدية | 800.000 | رأس المال المصدر والمدفوع |
|---|---|---|---|
| 600.000 | المخزون | (100.000) | ارباح محتجزة |
| 700.000 | جملة الأصول | 700.000 | جملة حقوق المساهمين |

ممـــا ســـبق يتضـــح أن الشـــركة قد حققت خسارة قوة شرائية مقدارها 100000 جنيه وتظهر كتخفيض للأرباح المحتجزة .

وحيـــث أن الأصـــول والالتزامات النقدية محددة بالفعل على اساس القوة الشـــرائية الجاريـــة فى الميـــزانية المعدة على أساس التكلفة التاريخية ، فإنها ســـتظل بـــنفس مقدارهـــا فى القوائـــم المالية المعدلة بتغيرات المستوى العام للاسعار ، وعلى الرغم من الاتفاق على حقيقة أن تلك البنود النقدية تظل بنفس مقدارهـــا فى القوائـــم المالية التاريخية وفى القوائم المعدلة بتغيرات المستوى العام للاسعار ، فإن ذلك لا ينفى حقيقة أن هناك مكاسب أو خسائر قوة شرائية تنـــتج عـــن الاحتفاظ بتلك البنود خلال تغير المستوى العام للأسعار ، وعلى الـــنقيض من ذلك فإن البنود غير النقدية يقرر عنها فى القوائم المالية المعدلة بقيم تختلف عن قيمتها المقرر عنها فى القوائم التاريخية عندما يحدث تغير فى المســـتوى العام للأسعار ، ونتيجة لذلك فقد تم تعديل كل من المخزون ورأس المـــال المصـــدر والمدفـــوع فى المثال السابق للاعتراف بالتغيرات فى القوة الشرائية لوحدة النقد .

**مثال تطبيقي على استخدام مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة**

يفترض أن أحد الشركات قد بدأت أعمالها فى 31 ديسمبر 2001 برأس مال أسهم نقدى بمبلغ 2000000 جنيه ، وقد قامت بشراء أرض تكلفتها 800000 جنيه ، وخلال عام 2001 بلغت مبيعات الشركة 2000000 جنيه، وتكلفة البضاعة المباعة مبلغ 1000000 جنيه ، وبلغت مصروفات التشغيل 300000 جنيه ، وقد تم إعداد قائمة دخل الشركة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية من عام 2003 على النحو التالى :-

| | |
|---|---|
| 2000000 | ايرادات المبيعات |
| 1000000 | (-) تكلفة البضاعة المباعة |
| 1000000 | **مجمل الربح** |
| 300000 | (-) مصروفات التشغيل |
| 700000 | **صافى الدخل** |

**كما تم إعداد قائمة المركز المالى على أساس التكلفة التاريخية فى 2002/12/31 على النحو التالى :-**

| 2002 | الاصول | 2001 |
|---|---|---|
| 1500000 | النقدية | 1200000 |
| 400000 | المخزون | – |
| 800000 | الأراضى | 800000 |
| 2700000 | **جملة الأصول** | 2000000 |
| 2000000 | رأس مال الأسهم | 2000000 |
| 700000 | الأرباح المحتجزة | – |
| 2700000 | **جملة المساهمين** | 2000000 |

وفيما يلى الأرقام القياسية للأسعار المستخدمة فى إعداد القوائم المالية على أساس وحدة النقد الثابتة .

| الارقام القياسية للأسعار | 100 | 160 | 200 |
|---|---|---|---|
| التاريخ | 2001/12/31 | المتوسط خلال عام 2002 | 2002/12/31 |

**المطلوب** : إعداد القوائم المالية على أساس مدخل المحاسبة عن الوحدة النقدية الثابتة.

**الحل :**

**أولا : إعداد قائمة الدخل المعدلة :**

| | |
|---|---|
| 2500000 | إيرادات المبيعات ($2000000 \times \frac{200}{160}$) |
| 1250000 | (-) تكلفة البضاعة المباعة ($1000000 \times \frac{200}{160}$) |
| 1250000 | **مجمل الربح** |
| 375000 | (-) مصروفات التشغيل ($300000 \times \frac{200}{160}$) |
| 875000 | الدخل قبل خسارة القوة الشرائية |
| 1275000 | (-) خسارة القوة الشرائية (يتم حسابها عن طريق مجمع القيم التاريخية حسب الأسعار القياسية) |
| (400000) | **صافى الخسارة على أساس الوحدة النقدية الثابتة** |

تجـــدر الإشارة الى أنه عند إعداد قائمة الدخل على أساس الوحدة النقدية الثابـــتة يتم تعديل الإيرادات والمصروفات على أساس الوحدة النقدية فى نهاية الســـنة الماليـــة ، حيث يتم تحديد الفرق بين الإيرادات والمصروفات المعدلة والـــتقرير عـــنها عـــلى أنه الدخل (الخسارة) قبل مكاسب أو (خسارة) القوة الشـــرائية ، وعـــندئذ يتم إضافة أو (طرح) مكاسب أو خسارة القوة الشرائية للوصول الى صافى الدخل (الخسارة) بالوحدة النقدية الثابتة .

وعادة ما يفترض أن الإيرادات والمصروفات تحدث بصورة منتظمة على مـــدار العام ، وبالتالى يتم ضرب القيم التاريخية لها فى نسبة التعديل ، والتى تضـــم فى بســـطها الـــرقم القياسى فى نهاية العام وفى مقامها متوسط الرقم القياسى عن العام .

وباســـتقراء قائمـــة الدخل المعدلة على أساس وحدة النقدية الثابتة للشركة يتضح مايلى :-

**1- ايرادات المبيعات**

حيث أن ايرادات المبيعات موزعة بانتظام على مدار العام ، يتم استخدام الرقم القياسى المتوسط فى الحساب عند تعديل المبيعات الى وحدات نقدية فى نهاية العام .

**2- تكلفة البضاعة المباعة**

تـــتكون تكلفة البضاعة المباعة ومقدارها 100000 جنيه من المشتريات وتبـــلغ قيمتها 1400000 جنيه ناقص مخزون آخر المدة ومقداره 400000 جنيه ، ولأن تكاليف المشتريات ومخزون آخر المدة موزعة على مدار العام ، مـــن ثم يستخدم الرقم القياسى المتوسط فى الحساب عند تعديل تكلفة البضاعة المباعة الى الوحدات النقدية لنهاية العام .

**مصروفات التشغيل :**

حيث أن مصروفات التشغيل موزعة بصورة منتظمة على مدار العام يتم اســـتخدام الرقم القياسى المتوسط فى الحساب عند تعديل مصروفات التشغيل الى الوحدات النقدية لنهاية العام .

**خسارة القوة الشرائية :**

يتطلب حساب مكاسب أو خسارة القوة الشرائية للبنود النقدية أن يتم إجراء مطابقة بين أرصدة كل بند نقدى فى بداية ونهاية الفترة ويتم ضرب رصيد أول المدة وكل مقدار داخل فى تلك المطابقة فى نسبة التعديل المناسبة لـه ، ويوجد لدى الشركة محل المثال الأفتراضى بند نقدى واحد هو النقدية ، وحيث أن الاسعار فى حالة تزايد فسوف تواجه الشركة خسارة قوة شرائية عن عام 2002 ويتم حساب تلك الخسارة عن طريق ضرب الأرقام التاريخية لعام 2002 فى نسبة التعديل للوصول الى القيم المعدلة حسب الوحدات النقدية فى عام 2002 .

ويمكن التوصل الى خسارة القوة الشرائية فى الشركة محل المثال الأفتراضى على النحو التالى :-

| | القيم التاريخية فى عام 2002 | نسبة التعديل | القيم المعدلة الى وحدات فى 2000/12/31 |
|---|---|---|---|
| رصيد النقدية أول المدة | 1200000 | 100/200 | 2400000 |
| يضاف : ايرادات المبيعات | 2000000 | 160/200 | 2500000 |
| يطرح : المشتريات | (1400000) | 160/200 | (1750000) |
| مصروفات التشغيل | (300000) | 160/200 | (375000) |
| جملة الوحدات النقدية المعدلة | | | 2775000 |
| رصيد النقدية أخر المدة | 1500000 | | 1500000 |
| خسارة القوة الشرائية | | | 1275000 |

وتجدر الإشارة الى ان العمود الأول فى الجدول السابق يستند على مطابقة أرصدة النقدية أول المدة وآخر المدة على أساس تاريخى ، ويتم تحديد المشتريات بإضافة مخزون آخر المدة بمبلغ 400000جنيه الى تكلفة البضاعة

المــباعة ومقدارهــا 1000000 جنيه ، وتعتمد نسبة التعديل الخاصة برصيد الــنقدية أول الفترة على الرقم القياسى للأسعار فى بداية تلك السنة (100) ، وتعتمد النسب الأخرى على اساس الرقم القياسى المتوسط خلال العام (160)، وتشير جملة الوحدات النقدية المعدلة فى نهاية العام وقدرها 2775000 جنيه الى مقــدار الــنقدية الــذى كان يلزم وجوده بالشركة حتى مع تلك الزيادات السعرية ، ويتم مقارنة ذلك المقدار برصيد النقدية الفعلى فى نهاية السنة على اســاس التكلفة التاريخية لتحديد مقدار مكاسب أو خسائر القوة الشرائية ، وفى تــلك الحالــة يجــب أن يكــون لــدى الشركة نقدية فى نهاية العام مقدارها 2775000 جنيه ، إلا أنه بلغ بالفعل فى نهاية العام 1500000 جنيه ، ومن ثم فإن الشركة قد حققت خسائر قوة شرائية مقدارها 1275000 جنيه .

**(ب) قائمة المركز المالى على اساس الوحدة النقدية الثابتة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1500000 | النقدية (بنفس التكلفة التاريخية) | 4000000 | رأس المال المصدر والمدفوع |
| 500000 | المخزون $(400000\times\frac{200}{160})$ | (400000) | الأرباح المحتجزة (من قائمة الدخل المعدلة) |
| 1600000 | الأراضى $(80000\times\frac{200}{100})$ | | |
| 3600000 | **جملة الأصول** | 3600000 | **جملة الالتزامات وحقوق المساهمين** |

جدير بالذكر أنه عند إعداد قائمة المركز المالى على أساس الوحدة النقدية الثابــتة ، فإن كل البنود النقدية تكون محددة على أساس وحدات نهاية العام ، ومــن ثــم فإنها لا تحتاج الى تعديل ، ومع ذلك فإن البنود غير النقدية يجب تعديــلها الى وحــدات نهايــة العام . وباستقراء الميزانية المعدلة على أساس

الوحــدات النقدية الثابتة تتضح التعديلات التى طرأت على البنود المكونة لها على النحو التالى :-

1- **النقدية** : وهى أحد البنود النقدية ومن ثم تظل بدون تعديل .

2- **المخــزون** : وهــو أحــد البنود غير النقدية وبالتالى يتعين تعديلها ، وحيــث أن ذلك البند قد تم اقتناؤه بصورة منتظمة على مدار العام ، فإنــه يجــب ضــرب قيمته (400000 جنيه) فى النسبة بين الرقم القياســى للأسعار فى نهاية العام (200) والرقم القياسى وقت شراؤه وهو الرقم القياسى المتوسط عن العام (160) .

3- **الأراضى** : وهو أحد البنود غير النقدية ومن ثم يتعين تعديله ، وحيث أنــه قد تم شراء الأراضى فى نهاية السنة السابقة ، فإنه يجب أن يتم ضرب قيمتها (800000 جنيه) فى نسبة الرقم القياسى فى نهاية العام الى الرقم القياسى فى تاريخ اقتناء الارض وهو (100) .

4- **رأس مــال الأســهم** : وهو أحد البنود غير النقدية ومن يلزم تعديلها وحيــث أن رأس مــال الأسهم قد أصدر فى نهاية السنة السابقة فإنه يجب أن تضرب قيمته (2000000 جنيه) فى نسبة الرقم القياسى فى نهاية العام الى الرقم القياسى فى تاريخ إصدار الأسهم .

5- **الأرباح المحتجزة** : حيث لم يكن هناك أى رصيد للأرباح المحتجزة فى بدايــة الســنة ، فــإن الأرباح المحتجزة بالوحدات النقدية الثابتة تتضمن فقط خسارة الفترة الجارية على اساس الوحدات النقدية الثابتة ومقدارهــا 400000 جــنيه ، وعلى ذلك فإنه على أساس الوحدات

النقدية الثابتة تقرر الشركة محل المثال الأفتراض عن أرباح محتجزة سالبة فى نهاية السنة الأولى للعمليات .

## 4/5 محاسبة التكلفة أو القيمة الجارية

**Current Cost or Value Accounting Approach**

قد لا يتأثر سعر بند معين بالتضخم العام فقط ، حيث قد يتأثر أيضا بقوى سوقية فردية ذات صلة بها ، مثال ذلك تغير أسعار بنود معينة خلال الأعوام الماضـــية بنســـبة أكبر أو أقل من التغير فى المستوى العام للأسعار ، بعبارة أخرى قد تختلف التغيرات فى الأسعار الخاصة **Specific Prices** ببنود معينة تماما عن التغير فى الأسعار للأسعار **General Price - Level** .

وأحد المداخل الشائعة فى قياس التغير فى تلك الأسعار الخاصة مدخل التكلفة الجاريـــة وتعـــرف التكلفة الجارية بأنها عبارة عن تكلفة الأستبدال لنفس الأصل المملـــوك للشـــركة ، ويمكـــن الحصول على تقديرات التكلفة الجارية عن طريق الـــرجوع الى قوائم الأسعار الجارية لذلك الأصل ، أو عن طريق ضرب القيمة الدفـــترية للأصـــل فى الرقم القياسى الخاص بذلك الأصل ، ويعتمد مدخل التكلفة الجاريـــة عـــلى تغيـــر أساس القياس ذاته من التكلفة التاريخية الى اساس القيمة الجارية ، على عكس مدخل الوحدة النقدية الثابتـــة **Constant Monetary Unit** الذى يعتمد على مجرد تعديل الوحدات النقدية التاريخية الى قوة شرائية ثابتة .

وتطـــبيقا لمدخـــل المحاسبة عن التكلفة الجارية يتعين التفرقة بين البنود الـــنقدية والبنود غير النقدية عند إعداد القوائم المالية ، وحيث أن البنود النقدية تكـــون محددة على أساس تكلفتها الجارية فى القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية ، فانه لا يلزم إجراء أى تعديلات على تلك البنود النقدية مثل الـــنقدية وحسابات المدينين واوراق القبض أو حسابات الدائنين وأوراق الدفع

عند إعداد قائمة المركز المالى على اساس التكلفة الجارية ومن ثم لايتم حساب مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية فى ظل محاسبة التكلفة الجارية لأن وحـــدة القياس – على سبيل المثال الجنيه أو الدولار ، وعلى النقيض من ذلك فإنه يجب تعديل البنود غير النقدية Nonmonetary Items فى نهاية العام، حيـــث تمثل التكلفة الجارية للبنود غير النقدية للتغير مع مرور الزمن ، على سبيل المثال سوف نتعرض الاراضى التى تحتفظ بها الشركة لفترة زمنية عادة لأحـــد أشـــكال تغير الأسعار ، ونفس الوضع ينطبق على البنود غير النقدية الاخرى مثال ذلك المخزون ، الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة ، وعند إجـــراء تعديـــلات عـــلى البـــنود غير النقدية تنشأ مكاسب أو خسائر حيازة Holding Gains or Losses يجب التقرير عنها فى القوائم المالية .

وتمثل مكاسب (أو خسائر) الحيازة فى الزيادة أو الانخفاض فى قيمة بند معيـــن أثناء حيازة الشركة له ، ومثال ذلك إذا كانت التكلفة الجارية للأرض مبـــلغ 800000 جـــنيه فى أول يناير 2002 ومبلغ 1000000 جنيه فى 31 ديسمبر 2002 ، من ثم تكون الشركة قد حققت مكاسب حيازة لتلك الأراضى تبلغ 200000 جنيه .

وغـــنى عن الذكر فإن الإيرادات والمصروفات التى تظهر فى قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية ستظل بنفس مقدارها على أساس التكلفة التاريخية ، لأنه فى تاريخ اكتسابها أو تحملها فإنها تمثل التكلفة الجارية ، إلا أنه على الرغم من ذلك قد تكون تكلفة البضاعة المباعة من الأستثناءات الأساسية لتلك القاعدة ، فعـــلى الرغم من اختلاف ذلك المدخل مع المدخل التقليدى فى القياس المحاسبى عـــلى اســـاس التكلفة التاريخية ، إلا أنه يتفق معه من حيث استخدام وحدة النقد كـــأداة لـــلقياس ، ولذلك تظهر بنود قائمة المركز المالى بقيمتها الفعلية دون أن

تترتب على حيازتها خسائر حيازة فى القوة الشرائية كما ظهرت فى مدخل القوة الشرائية العامة ، فى حين تظهر بنود قائمة الدخل وفقا لقيمتها الجارية وليست وفقا لتكلفتها التاريخية وطبقا لذلك المدخل يعرف مفهوم الربح بأنه المبالغ التى يمكن توزيعها على المساهمين والعاملين بعد المحافظة على الطاقة التشغيلية المتاحة ، فى حين يعرف مفهوم الربح فى ظل مدخل الوحدة النقدية الثابتة على أنه المبالغ التى يمكن توزيعها على المساهمين والعاملين بعد المحافظة على القوة الشرائية لحقوق المساهمين بما فيها رأس المال المستثمر .

**مثال تطبيقى : على استخدام مدخل المحاسبة على أساس التكلفة الجارية فى إعداد القوائم المالية :**

يفترض أن أحد الشركات قد بدأت نشاطها فى 31 ديسمبر عام 2002 وقد بلغت قيمة أسهم رأس مال الشركة المصدرة مبلغ 1000000 جنيه ، وقامت بشراء أراضى تكلفتها 500000 جنيه ، وخلال العام التالى حققت الشركة ايرادات مبيعات بمقدار 1500000 جنيه ، وبلغت تكلفة البضاعة المباعة 750000 جنيه ، كما بلغت مصروفات التشغيل 250000 جنيه .

تأسيسا على ذلك تم إعداد قائمة المركز المالى وقائمة الدخل على أساس التكلفة التاريخية على النحو التالى :-

**أ- قائمة الدخل على أساس التكلفة التاريخية :**

| البند | المبلغ |
|---|---|
| ايرادات المبيعات | 1500000 |
| (-) تكلفة البضاعة المباعة | 750000 |
| **مجمل الربح** | 750000 |
| (-) مصروفات التشغيل | 250000 |
| **صافى الدخل** | 500000 |

**ب- قائمة المركز المالى على أساس التكلفة التاريخية :**

| 2001 | الاصول | 2002 |
|---|---|---|
| 500000 | نقدية | 300000 |
| | مخزون | 700000 |
| 500000 | أراضى | 500000 |
| 1000000 | **جملة الأصول** | 1500000 |
| | الالتزامات وحقوق المساهمين | |
| 1000000 | رأس مال الأسهم | 1000000 |
| – | الأرباح المحتجزة | 500000 |
| 1000000 | **جملة المساهمين** | 1500000 |

كمـــا أن أرقام التكلفة الجارية لبنود قائمة الدخل والمركز المالى للشركة عن عام 2002 تظهر كما يلى :-

| قائمة الدخل | قائمة المركز المالى | | |
|---|---|---|---|
| تكلفة البضاعة المباعة | المخزون | الأراضى | رأس مال الأسهم |
| 950000 جنيه | 10000000 جنيه | 600000 | 1000000 |

فى الـــبيانات السابقة يمكن إعداد قائمة الدخل وقائمة المركز المالى على أساس التكلفة الجارية على النحو التالى :-

| | |
|---|---|
| 1500000 | ايرادات المبيعات (نفس مقدار التكلفة التاريخية) |
| 950000 | (-) تكلفة البضاعة المباعة (معدلة الى التكلفة الجارية) |
| 550000 | **مجمل الربح** |
| 250000 | (-) مصروفات التشغيل (نفس مقدار التكلفة التاريخية) |
| 300000 | دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية |
| 600000 | (-) مكاسب الحيازة (الزيادة فى التكلفة الجارية) |
| 900000 | **صافى الدخل على اساس التكلفة الجارية** |

تجدر الإشارة إلى أنه تم التقرير فى قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية Current Cost Income Statement عن رقمين للدخل أولهما دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية (وهو يساوى إيراد المبيعات مطروحا منها التكلفة الجاريـــة للبضاعة المباعة ومصروفات التشغيل) ، ويمثل ذلك المقدار الدخل الـــذى قامت الشركة باكتسابه بعد مراعاة التكاليف اللازمة لأستبدال الأصول المســـتخدمة فى العمليات ، وثانيهما صافى الدخل على أساس التكلفة الجارية وهو يقيس إجمالى دخل الشركة من فترة لأخرى ، حيث يتم إضافة (أو طرح) مكاســـب (خســـائر) الحيـــازة إلى دخل العمليات على أساس التكلفة الجارية للوصول الى ذلك الرقم ، وفيما يلى إيضاح للبنود المكونة لقائمة الدخل المعدة على أساس التكلفة الجارية :-

**1- إيراد المبيعات**

يـــتم تحديد إيرادات المبيعات بالفعل على أساس تكلفتها الجارية كما هى موضـــحة فى قوائم التكلفة التاريخية ، من ثم لا يلزم إجراء أى تعديلات على ذلك البند .

**2- تكلفة البضاعة المباعة**

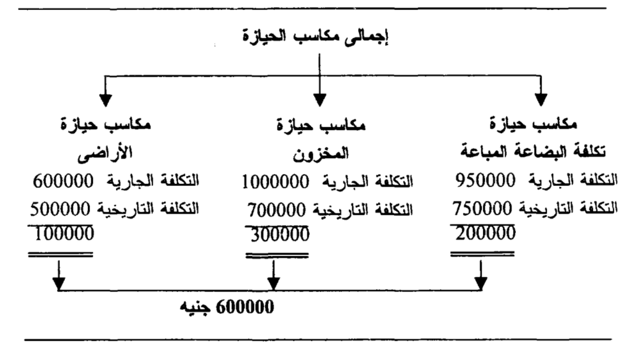
يتم بيع البضاعة فى أوقات مختلفة خلال العام ، وفى أوقات مختلفة خلال العـــام ، وفى تـــاريخ بيع تلك البضاعة يجب تحديد التكلفة الجارية للمخزون المباع ، وعادة ما تختلف التكلفة التاريخية للبضاعة عن التكلفة الجارية لها .

**3- مصروفات التشغيل**

تعتـــبر مصروفات التشغيل محددة بالفعل على أساس تكلفتها الجارية فى قوائم التكلفة التاريخية ، ومن ثم لا ضرورة لإجراء أى تعديلات على ذلك البند.

**4- إجمالى مكاسب الحيازة**

تتكون مكاسب الحيازة من ثلاثة بنود هى مكاسب حيازة البضاعة المباعة، ومكاسب حيازة المخزون بالإضافة الى مكاسب حيازة الأرض، وتمثل مكاسب الحيازة عموما قيمة الزيادة فى مقدار بند معين من فترة لأخرى ، ولكن إذا ما تم بيع هذا البند خلال الفترة ، فإن مكاسب (أو خسائر) الحيازة يتم حسابها حتى نقطة البيع فقط ، حيث أن المخزون المباع كما تم التقرير عنه ضمن مقدار التكلفة الجارية للبضاعة قد زاد بمقدار 200000 جنيه ، كما تحققت مكاسب حيازة عن المخزون والأرض بالشركة بمبلغ 300000 جنيه ، 100000 جنيه على التوالى ، وتعتبر مكاسب (أو خسائر) الحيازة مؤشرا على كفاءة الإدارة فى أقتناء الأصول .



**قائمة المركز المالي على أساس التكلفة الجارية**

| | |
|---|---|
| **الأصول** | |
| النقدية (نفس مقدار التكلفة التاريخية) | 300000 |
| المخزون (معدل الى التكلفة الجارية) | 1000000 |
| الأراضى (معدل الى التكلفة الجارية) | 600000 |
| **جملة الأصول** | 1900000 |
| **الالتزامات وحقوق المساهمين** | |
| رأس مال الأسهم (نفس مقدار التكلفة التاريخية) | 1000000 |
| الارباح المحتجزة (قائمة الدخل على أساس التكلفة الجارية) | 900000 |
| **إجمالى الالتزامات وحقوق المساهمين** | 1900000 |

وتجـــدر الإشارة الى أن سهولة وبساطة عملية إعداد قائمة المركز المالى على أساس التكلفة الجارية **Current Cost Balance Sheet** ، حيث لايتم تعديل البـــنود الـــنقدية عادة لأنها محددة على أساس تكلفتها الجارية بالفعل ، كما أن رأس مال الأسهم لاتعدل أيضا لأن رصيدها يمثل التكلفة الجارية لها فى حين ينبغى تعديل كافة البنود غير النقدية الأخرى الى تكلفتها الجارية .

وقـــد تحددت الأرباح المحتجزة بإضافة صافى الدخل على أساس التكلفة الجارية الى رصيد الأرباح المحتجزة فى بداية السنة .

## 4/6 موازنة بين مداخل المحاسبة عن تغيرات الأسعار وموقف المهنة

**The Trade-off of Accounting Approaches for Changing Price and Profession Position**

يعتـــبر كـــل مـــن مدخل إعادة عرض الوحدة النقدية الثابتة **Constant Monetary Unit Restatement** وهو المصطلح العام لإعادة عرض القوائـــم

المالية لمواجهة التغيرات فى القوة الشرائية لوحدة النقدية ( ويعرف ذلك المدخل فى المملكة المتحدة بتغير المحاسبة عن القوة الشرائية الجارية Current Purchasing Power Accounting ، في حين يشار اليها بتعبير المحاسبة عن المستوى العام للأسعار أو المحاسبة عن وحدة النقد الثابتة - General Price Level Accounting or Constant Dollar Accounting فى الولايات المتحدة الأمريكية ) ، ومدخل محاسبة التكلفة أو القيمة الجارية والذى يتضمن كافة نظم التقييم المصممة للتعبير عن أسعار خاصة أو محددة Current Cost or Value Accounting ، هما أكثر المداخل شيوعا للتغلب على مشاكل التقرير المالى خلال فترات التغيرات فى مستوى الأسعار بسبب التضخم أو الانكماش.

فاستجابة من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB للحاجة الى معلومات عن آثار التغيرات فى مستويات الأسعار على القوائم المالية تم مطالبة الشركات الكبرى والتى طرحت أوراقا مالية فى اكتتاب عام بالإفصاح عن بعض المعلومات المالية المعدلة بالمستوى العام للأسعار، حيث قدمت تلك المعلومات المعدلة بالمستوى العام للاسعار فى القوائم المالية الأساسية لتعكس مستويات الأسعار العامة (توفير بيانات على أساس وحدة نقدية ثابتة) ، ومستويات الأسعار الخاصة (توفير بيانات على أساس التكلفة الجارية) .

وفيما يلى مناقشة نقدية موجزة لمزايا وانتقادات كل من المدخلين .

### أ- مزايا وانتقادات مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة

**Advantages and Disadvantages of Constant Monetary Unit Accounting**

تعرضت القوائم بوحدات نقدية ثابتة الى جدل واسع داخل مهنة المحاسبة بالإضافة الى مجتمع الأعمال والمال ، حيث أعتبر ذلك المدخل وسيلة ملائمة

للتغلب على مشاكل التقرير المالى خلال فترات التضخم أو الإنكماش ، وقد أيد الكثيرين استخدام ذلك المدخل فى التقرير المالى للأسباب التالية :-

1- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة يوفر تقدير كمى للإدارة محدد بصورة موضوعية لأثر التضخم على أنشطة وأعمال المنشأة ، حيث أنه يوفر معلومات مقارنة عن اثر التضخم وانعكاساته على المنشأة .

2- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية يستبعد آثار التضخم من المعلومات المالية عن طريق مطالبة كل منظمة أعمال باتباع نفس الإجراءات المنهجية الموضوعية مع استخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار وبالتالى فإن ذلك المدخل يحافظ على قابلية القوائم المالية للمقارنة فيما بين منظمات الأعمال وبعضها البعض .

3- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة يعزز من إمكانية وقابلية المقارنة للقوائم المالية لنفس منظمات الأعمال عن طريق استبعاد الفروق التى ترجع لتغيرات المستوى العام للأسعار ، ومن ثم فإنها تقوى من تحسين إجراءات تحليل الاتجاه .

4- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة تقوم على استبعاد آثار تغيرات مستوى الأسعار دون إيجاد وخلق هيكل جديد فى المحاسبة ، بعبارة أخرى أن ذلك الإجراء لا يخرج عن نظام المحاسبة المستند الى التكلفة التاريخية المستخدم فى الوقت الحالى .

5- ان مدخل المحاسبة على أساس الوحدة النقدية الثابتة يقوم على استبعاد ضرورة وجاذبية المداخل الفرعية والجزئية المستخدمة فى مواجهة آثار التضخم على القوائم المالية ، على سبيل المثال استخدام طريقة الوارد

أخيــرا يصرف أولا عند تحديد وتقييم تكلفة المخزون أو استخدام طريقة الإهلاك المعجل فى استهلاك وتخصيص الأصول الثابتة .

6- يــتميز ذلك المدخل بمحاولة التعبير عن جميع بنود القوائم المالية بوحدة نقد ذات قوة شرائية ثابتة دون التخلى عن التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية المــتعارف عليه محاسبيا ، ويعرف مفهوم الربح فى ضوء ذلك بالمبالغ التى يمكن توزيعها على المساهمين بما فيها رأس المال المستثمر .

رغما عن ذلك التأييد الرسمي الواسع لمدخل المحاسبة على أساس الوحدة النقدية الثابتة سواء داخل أم خارج مهنة المحاسبة ، فما زال هناك تجاهل تام حــتى تــلك الــلحظة لإعــداد قوائــم مالية على أساس الوحدة النقدية الثابتة وإصــدارها بصورة عامة ، وربما يرجع ذلك الى عدة عيوب يعانى منها ذلك المدخل المحاسبى لعل أبرزها ما يلى :-

1- قــد يســبب إعــداد القوائم المالية على اساس الوحدة النقدية الثابتة خلط وارتــباك لدى مستخدمى تلك القوائم ، كما قد يساء فهم المعلومات التى يتضــمنها أيضا فى كثير من الأحيان ، كما قد يترتب على استخدام ذلك المدخــل زيادة التكاليف الإضافية اللازمة لإعداد القوائم المالية - تأسيسا عــلى مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة - عن منافع وعوائد الحصول على معلومات ملائمة كافية .

2- ان إجراء تعديل قيمة البنود غير النقدية على أساس التكلفة التاريخية المعدلة بتغيرات المستوى العام للاسعار لاتزيد منفعته عن التكلفة التاريخية وحدها، بعــبارة أخــرى فــإن ذلك المدخل يعانى من كافة جوانب القصور التى تلتصق بمدخل التكلفة التاريخية .

3- ان مكاســب القــوة الشرائية للبنود النقدية التى تم التقرير عنها فى ظل مدخــل المحاسبة عن الوحدة النقدية الثابتة مضلل للمستخدمين ، لأنه لا يعنى بالضرورة وجود إدارة ناجحة ، كما أنه لا يوفر للشركة أى اموال بـــالفعل يمكـــن اســـتخدامها كـــتوزيعات أرباح أو فى التوسع فى حيازة الأصول الثابتة أو غيرها من الأغراض .

4- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة يفترض أن التضخم يؤثر بصورة متســاوية على كل المنشآت وعلى كافة أنواع الأصول والتكاليف ، وهو يعتبر أفتراض غير صحيح وغير واقعى ، حيث أن التضخم يؤثر بشكل مختــلف عــلى المنشآت المختلفة ، فأثر التضخم على المنشأة يعتبر دالة لتركيبة أصولها والتزاماتها .

5- ان مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة لا يمثل معنى محدد ، فهو مدخل محاســبى وليــس إجراءاً محاسبيا على أساس القيمة الحالية كما أنه ليس إجــراءا محاسبيا على اساس صافى القيمة البيعية أو على اساس التكلفة الــتاريخية ، وهــنا تكمن أغلب الحجج المعارضة لاستخدام ذلك المدخل المحاسبى والتى تقوم على أن الوحدات النقدية تقيس عمليات مالية تعكس فى بعضـــها مقبوضـــات وفى البعض الآخر مدفوعات تتم خلال فترات زمـــنية مختلفة ومن ثم فإنها تمثل مجموعة مختلفة من القوى الشرائية ، وكذلك فان إعداد القوائم المالية يتم باستخدام وحدة قياس ليست موحدة أو ثابتة القوة الشرائية ، مما يجعل عملية التجميع **Gearing** والمقارنة واستخدام الأرصدة والنتائج غير ذات معنى من وجهة النظر الموضوعية.

6- ان إعـــداد القوائم المالية المعدلة على أساسه الوحدة النقدية الثابتة ليست مؤهلة لتوفير معلومات عن الأسعار الجارية للسلع والخدمات المحددة أو الخاصة ، فهذا النوع من المعلومات يتم توفيره عن طريق المحاسبة على اساس القيمة الجارية .

7- ان تحديـــد الـــتاريخ الزمـــنى الـــذى يتم على أساس قياس التغيرات فى المستوى العام للأسعار وتعديل القوة الشرائية لوحدة النقد المستخدمة فى عمـــلية القيـــاس المحاســـبى يعد من أهم الصعوبات التى تواجه التطبيق العملى لهذا المدخل المحاسبى ، فقد يتم التعديل على اساس القوة الشرائية الســـائدة فى أحـــد الأعوام السابقة – وتعرف حينئذ بسنة الأساس Base Year ، أو أن يتم استخدام متوسط القوة الشرائية خلال عام محدد بالنسبة لبـــنود قائمـــة الدخـــل مع استخدام القوة الشرائية فى نهاية العام الجارى لـــتعديل بنود قائمة المركز المالى أو تعديل جميع بنود القائمتين باستخدام القـــوة الشـــرائية لوحـــدة النقد فى نهاية العام الجارى وهى سنة القياس Measure Year .

8- ان المحاســـبة على اساس الوحدة النقدية الثابتة قد استخدمت بشكل شائع فى أمـــريكا الجنوبية لسنوات عديدة . ومع ذلك فإن الاتجاه الحالى يبدو موجها نحو تبنى مدخل القيمة الجارية على سبيل المثال فإن الأرجنتين قد استخدمت مدخل وحدة النقد الثابتة للحصول على تعديلات المستوى العام للأســـعار إلا أنهـــا الآن قد استخدمت مدخل المحاسبة على اساس القيمة الجارية فى الفترات الزمنية التى بدأت من بعد اول يناير عام 1993 .

### ب- مزايا مدخل المحاسبة على اساس التكلفة الجارية

**Advantages and Disadvantages of Current Cost Accounting**

يتفوق مدخل محاسبة التكلفة الجارية عن مدخل المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية ومدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة بسبب خصائصها المميزة التى تقوم على مراعاة تغيرات الأسعار الخاصة سواء بالزيادة أو بالنقصان فى البنود الفردية ، تأسيسا على ذلك فقد قدمت عديد من المبررات لاستخدام ذلك المدخل لعل أبرزها ما يلى :-

1- أن مدخل محاسبة التكلفة الجارية المدخل الوحيد الذى يأخذ فى اعتباره تغيرات الأسعار الخاصة فى البنود الفردية ، حيث قد يكون المستوى العام للاسعار فى تزايد ، فى حين قد تكون الأسعار الخاصة ببعض البنود فى تناقص (على سبيل المثال حدوث انخفاض فى أسعار الحاسبات الآلية والأجهزة الإلكترونية فى وقت تزايد المستوى العام للأسعار) ، وفى الواقع فإن مدخل محاسبة الوحدة النقدية الثابتة التى تقوم على استخدام الرقم القياسى العام للاسعار لا يسمح بمثل تلك التغيرات فى الأسعار بنفس الكفاءة مقارنة بمدخل محاسبة التكلفة الجارية .

2- يوفر مدخل محاسبة التكلفة الجارية مقياسا أفضل للكفاءة ، حيث أن تخصيص حساب الإهلاك على اساس التكاليف الجارية وليس التاريخية يمكن من الحصول على مقياس أفضل لكفاءة التشغيل . وللتوضيح إذا قامت إحدى الشركات باقتناء عدد من الأصول الثابتة (على سبيل المثال الآلات والمعدات) بأسعار جارية ويتم مقارنة أداءها بشركة أخرى تستخدم أصول مماثلة إلا أنها مشتراه من عدة سنوات سابقة وبأسعار تقل عن نظيرها فى الشركة الأولى، يتطلب الأمر ضرورة إعادة تقييم تلك

الآلات والمعـــدات القديمـــة ، حيث عدم القيام بذلك سيترتب عليه إظهار أعباء إهلاك أقل وصافى دخل أعلى، الأمر الذى قد يفقد إمكانية المقارنة وتقييم الكفاءة النسبية بين الشركتين .

3- ان محاسبة التكلفة الجارية توفر تقريب للخدمات المحتملة للأصل ، حيث من الصعوبة – إن لم يكن من المستحيل – تحديد القيم الحالية المخصومة للــتدفقات الــنقدية الـــتى سوف تنتج من استخدام أصول معينة ، ولكن محاســبة التكــلفة الجارية عادة ما تمثل تقدير معقول لتلك القيمة ، ومع زيادة استخدام التكلفة الجارية فإن ذلك يشير الى تحقيق الشركة لمكاسب حيـــازة (زيـــادة فى التكـــلفة الجارية لبند معين من فترة لأخرى) نتيجة للزيادة فى القيمة المجمعة للخدمات المحتملة من الأصل .

4- يسهم مدخل محاسبة التكلفة الجارية فى المحافظة على رأس المال المادى، وللتوضـــيح يفترض أن هناك أحد الأصول التى تم اقتناؤها بدولار واحد وتم بيعه بدولارين ، كما تم استبداله بمبلغ دولارين أيضا ، والسؤال الذى قد يثار هو ما هو مقدار الدخل الذى يجب التقرير عنه وما هو مقدار الضريبة التى يتعين سدادها. ففى ظل إجراءات المحاسبة التقليدية سوف يتم تسجيل تحقيق دخل مقداره دولار واحد (حيث قد يتم تعرض ذلك الدخل للضريبة بالإضـــافة الى احتمال سداد توزيعات أرباح عليه) ، إلا أنه مع استخدام مدخـــل محاســبة التكـــلفة الجارية فلن يكون هناك دخل يمكن خضوعه للضريبة ، كما ستكون المطالبة بإجراء توزيعات الأرباح أقل فى الغالب.

5- توفر محاسبة التكلفة الجارية تقديرا للتدفقات النقدية المستقبلية حيث يوفر ذلـــك المدخل معلومات خاصة بالتكلفة الجارية قد تكون مفيدة فى تقدير الـــتدفقات النقدية فى المستقبل ولاسيما عندما يكون سعر بيع منتج معين

مرتبط بصورة واضحة بتكلفته الجارية ، فضلا عن ان التقرير عن مكاسب أو خسائر الحيازة قد يساعد على تقدير تلك التدفقات النقدية المستقبلية .

ورغما عن أهمية تلك المبررات ، إلا أن هناك عديد من الأنتقادات المرتبطة بـتعديلات القوائـم المالية تأسيسا على مدخل المحاسبة بالتكلفة الجارية لعل أهمها ما يلى :-

1- ان استخدام مدخل التكلفة الجارية يخضع للحكم الشخصى لحد كبير ، حيث يكـون مـن الصعب تحديد التكلفة الجارية لكافة البنود عن لحظة معينة بصورة دقيقة .

2- من الصعوبة بمكان أو من المستحيل الحصول على التكاليف الجارية لاسيما فى ظـل الحالات المتضمنة منتجات لاتباع بشكل شائع ، لا يوجد عادة سـوق جيد لكل الأصول المستخدمة بالشركة ، كما انه فى أغلب الأحيان قد لا يستبدل بالأصل أصل آخر مماثل له تماما ، وإنما قد يستبدل به أصل أفضـل أو اسـرع منه أو أصل مختلف عنه تماما قد لايتم استبداله على الإطلاق .

3- ان التكـلفة الجارية الذى يقوم عليها ذلك المدخل ليست دائما ممثلة للقيمة السـوقية العادلـة ، حيث أن قيمة الأصل تعتبر دالة فى التدفقات النقدية المسـتقبلة المـتولدة عـنه ، ومع ذلك فإن تلك التكلفة الجارية لا تقيس بالضرورة الزيادة فى الخدمات المحتملة لذلك الأصل .

4- غالـبا ما لا يتم الأعتراف بمكاسب أو خسائر القوى الشرائية فى نماذج القيمة الجارية .

5- ان المعالجة المختارة لمكاسب أو خسائر الحيازة قد يكون لها أثر جوهرى على مكاسب الشركة التى يتم التقرير عنها . فالسؤال الذى يمكن أن يثار فى هذا الخصوص هو كيف ينبغى أن يتم معالجة مكاسب أو خسائر الحيازة ، فهل يتعين أن تظهر فى قائمة الدخل أو أنه يجب أن يتم إدخالها مباشرة ضمن حقوق المساهمين فى قائمة المركز المالى ، وفى واقع الأمر ليس هناك إجماع فى أدبيات المحاسبة على معالجة مكاسب أو خسائر الحيازة .

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية بعمل دراسة تجريبية مسحية على كل من مستخدمى **Users** ومعدى **Prepares** ومراجعى **Auditors** القوائم المالية بخصوص مدى استخدام المعلومات المعدلة من القوائم المالية التى تعكس التغيرات فى مستويات الأسعار سواء العامة أو الخاصة ، وسواء باستخدام مدخل الوحدة النقدية الثابتة أو مدخل التكلفة أو القيمة الجارية ، وقد أظهرت تلك الدراسة المسحية نتائج هامة فى هذا الشأن لعل أبرزها أن العديد من الردود التى تم تلقيها من عينة الدراسة قد اشارت الى ان عدد المستخدمين ومدى استخدام تلك المعلومات كان محدودا ، حيث أوصت العديد من الردود الى أن البيانات المعدلة بالمستوى العام للاسعار لا تستخدم عن طريق مؤسسات الاستثمار أو البنوك أو المستثمرين عموما .

ومن هنا اقتنعت مهنة المحاسبة فى الولايات المتحدة الأمريكية بتقليل المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الإضافية الخاصة بآثار التغيرات فى مستويات الأسعار العامة أو الخاصة وذلك ربما بسبب عدم شيوع استخدام تلك المعلومات من جهة ، ومن جهة أخرى بسبب انخفاض معدلات التضخم نسبيا فى السنوات الأخيرة ، ويقتصر الأمر فى الوقت الحالى الى تشجيع الشركات

علــى الإفصـــاح عن المعلومات المعدلة بالمستوى العام للأسعار مع إطلاق الحرية فى استخدام المداخل المحاسبية المختلفة للإفصاح .

## 4/7 موقف لجنة معايير المحاسبة الدولية ومشكلة محاسبة التضخم

**IASC and Inflation Accounting**

### 4/7/1 استجابة لجنة معايير المحاسبة الدولية تجاه مشكلة تغيرات الاسعار

تبنت لجنة معايير المحاسبة الدولية الحقيقة القائلة بأن هناك مدارس فكرية مختـلفة للمحاسـبة عن التضخم وأثر انعكاساتها على القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسية وبصفة خاصة انخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد فى الدول الـتى تعمل بها الفروع والشركات التابعة الأجنبية ، حيث أصدرت فى يونيو عـام 1977 المعيار الدولى رقم (6) بعنوان التفاعل المحاسبى مع التغير فى الأسعار **Accounting Responses to Changing Prices** ثم ألغى ذلك المعيار واسـتبدل فى نوفمبر عام 1981 بالمعيار المحاسبى الدولى رقم (15) بعنوان المعـلومات الـتى تعكس آثار تغير الأسعار **Information Reflecting the Effects of Changing Prices** واصبح سارى المفعول اعتبارا من أول يناير عام 1983 ، وأدخلت عليه بعض التعديلات فى عام 1991 ، وأخيرا تم إعادة صـياغته بدون تغيرات أساسية فى فقراته فى عام 1994 ، ومن خلال النظر فى فقرات ذلك المعيار المحاسبى الدولى رقم (15) يتضح أنه سمح للشركات المتعددة الجنسية فى ظل ظروف تغير الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد فى دولة معينة بوجوب الإفصاح عن المعلومات التالية :-

- قيم التعديلات أو القيمة المعدلة لإهلاك الأصول الثابتة .
- قيم التعديلات أو القيمة المعدلة لتكلفة المبيعات .

- التعديلات على البنود النقدية .
- الاثر الشامل على الدخل .
- التكلفة الجارية للممتلكات والمصنع والمعدات وبنود المخزون إذا ما تم استخدام مدخل القيمة الجارية .
- الطـــرق المستخدمة فى حساب المعلومات السابقة بالإضافة الى نوع الأرقام القياسية المستخدمة .

وفى يوليـــو عـــام 1983 أصـــدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار المحاســبة الـــدولى رقم (21) بعنوان المحاسبة عن آثار التغيرات فى أسعار الصـــرف الأجنبية **Accounting For the Effects of Changes In Foreign Exchange Rates** ، وقـــد تم تعديله فى عام 1993 ليصبح آثار التغيرات فى أســـعار الصـــرف الأجنـــبية ، وأصبح سارى المفعول أعتبارا من يناير عام 1995 ، حيث أشار فى الفقرة رقم (36) الى أنه فى حالة تغيير القوة الشرائية للعملات الأجنبية نتيجة التضخم الحاد فإن الشركة المتعددة الجنسية أو المركز الرئيســـى يجب أن تقوم بتطبيق ما ورد فى المعيار الذى أصدرته اللجنة فى يونيـــو عام 1989 والذى أصبح سارى المفعول من يناير عام 1990 بعنوان التقارير المالية فى الاقتصاديات ذات التضخم الحاد **Financial Reporting in Hyperinflation Economics** والذى أعيد صياغته فى عام 1994 ، وقد أستلزم ذلك المعيار أن يتم إعادة إعداد عرض القوائم المالية للشركة التى تقوم بإعداد التقرير بعملة اقتصاد ذى تضخم حاد فى تاريخ قائمة المركز المالى لمواجهة الـــتغيرات العامة فى القوة الشرائية . ويتم تطبيق ذلك سواء إذا كانت القوائم

الماليـــة قد تأسست على مدخل التكلفة التاريخية أو مدخل القيمة الجارية، وقد وفر ذلك المعيار بعض الإرشادات لعل أبرزها ما يلى :-

- يفضل المجتمع الأصول غير النقدية أو العملة الأجنبية الثابتة المستقرة نسبيا عن العملة المحلية .
- تتضمن المبيعات والمشتريات بالأجل قيم مقابل الخسائر المتوقعة فى القوة الشرائية حتى بالنسبة لفترات الائتمان القصيرة الاجل نسبيا .
- يتم ربط معدلات الفائدة والأسعار والأجور برقم قياسى معين للأسعار.
- ان معدل التضخم المتجمع لسنوات ثلاثة يقترب أو يزيد عن نسبة 100%.

ويتم تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم (29) على القوائم المالية الرئيسية، كمـــا يجب أن يتم تضمين مكاسب أو خسائر صافى المركز النقدى فى صافى الدخل كما يتم الإفصاح عنه بشكل مستقل .

## 4/7/2 المعلومات التى تعكس آثار تغيرات الأسعار - المعيار المحاسبى الدولى رقم (15)

**Information Reflecting the Effects of Changing Prices (IAS-15)**

**أولا : المشاكل التى يقوم المعيار بدراستها Problems Addressed**

عادة ما يتم إعداد القوائم المالية على اساس التكلفة التاريخية بدون عكس آثـــار تغيـــرات الأســـعار ، تم تقييم المعلومات المطلوبة عن طريق المعيار المحاســبى الدولى رقم (15) لجعل مستخدمى القوائم المالية على علم ودراية بآثـــار تغيـــرات الأســـعار على نتائج الاعمال . وقد تم تشجيع الألتزام بذلك المعيار إلا أنه لم يصبح ملزما ، وأن عدم الألتزام بذلك المعيار لن يؤدى الى إصدار تقرير مراجعة متحفظ .

**ثانيا : نطاق المعيار Scope of the Standard**

يعتــبر المعيار واجب التطبيق على المنشآت التى تعتبر ذات أهمية نسبية فى البيئة الأقتصادية التى تعمل بها .

**ثالثا : المعالجة المحاسبية Accounting Treatment**

(1) يتم إعداد المعلومات المالية عن تغيرات الأسعار بطرق ووسائل عديدة هى :-

أ- فى صورة قوة شرائية عامة .

ب-التكلفة الجارية **Current Cost** بدلا من التكلفة التاريخية .

ج- طريقة مختلطة .

(2) فى ظل مدخل القوة الشرائية العامة **General Purchasing Power Approach** يــتم الاعــتراف بالدخل بعد أن يتم الحفاظ على القوى الشرائية لحقوق المساهمين ( مفهوم الصيانة الماليــة لرأس المــال **The Concept of Financial Capital Maintenance** ) .

أ- يتم إعادة إعداد وعرض بعض أو كافة البنود فى القوائم المالية مقابل التغيرات فى المستوى العام للأسعار باستخدام رقم قياسى ملائم .

ب-عــادة مــا يعكــس الدخل آثار تغيرات المستوى العام للأسعار على الإهلاك وتكلفة المبيعات وصافى البنود النقدية .

(3) فى ظل مدخل التكلفة الجارية **The Current Cost Approach** يتم استخدام تكلفة احلال الأصول كأساس القياس الرئيسى، ويتم الاعتراف بالدخل بعد أن يتم المحافظة على الطاقة التشغيلية (مفهوم الصيانة لرأس المال المادى **The Concept of Physical Capital Maintenance** ) .

أ- تتطلب طرق التكلفة الجارية عادة الاعتراف بآثار التغيرات فى الأسعار على الإهلاك وتكلفة المبيعات .

ب-عادة ما تتطلب تلك الطرق أيضا تطبيق بعض النوع من التعديلات التى لها عادة اعتراف عام بالتفاعل بين الأسعار المتغيرة وتمويل المنشأة .

(4) أحيانا ما يتم توفير معلومات مالية باستخدام الطرق المختلفة الموضحة بعاليـــه سواء فى القوائم المالية الرئيسية أو المكملة ، ومع ذلك فلا يوجد حتى الآن إجماع دولى على ذلك الموضوع .

**رابعا : الإفصاح Disclosure**

يجب أن يتم توفير المعلومات التالية على اساس متمم للقوائم المالية ما لم تكن بعض من تلك المعلومات تشكل جزء أساسى فى القوائم المالية الرئيسية .

أ- الطرق المختارة .

ب-طبيعة الأرقام القياسية المستخدمة .

ج- مبلغ التعديل على أو القيمة المعدلة لأهلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات.

د- مبلغ التعديل على أو القيمة المعدلة لتكلفة المبيعات .

هـ- التعديلات المرتبطة بالبنود النقدية وتأثير الأقتراض أو حقوق الملكية عـــندما يـــتم أخذ تلك التعديلات فى الأعتبار عند تحديد الدخل تحت طريقة المحاسبة المستخدمة .

و- الأثـــر الشـــامل على نتائج التعديلات الثلاثة الاخيرة الموضحة بعاليه بالإضـــافة الى أى بنود أخرى تعكس آثار الاسعار المتغيرة التى يتم التقرير عنها .

ى- عـــندما يـــتم تبنى طريقة التكلفة الجارية يجب أن يتم الإفصاح عن التكلفة الجارية للأصول الثابتة بالإضافة الى المخزون السلعى .

**خامسا : دراسة حالة عن المعلومات التى تعكس آثار الأسعار المتغيرة**

**Case Study - Information Reflecting the Effect of Changing Prices**

تساءل أحد المديرين التنفيذيين لأحد الشركات الصناعية عن عوائد إعداد وعـــرض المعلومات فى القوائم المالية التى تعكس آثار الأسعار المتغيرة على نتائج الأعمال والمركز المالى للشركة وقد طرح الأسئلة التالية :-

أ- ما هى قيود المحاسبة عن التكلفة التاريخية ؟

ب-ما هى البنود الرئيسية التى يتعين تعديلها فى القوائم المالية من أجل أن يتم عكس آثار الأسعار المتغيرة ، وما هو الغرض من تلك التعديلات ؟

**أ- قيود وحدود المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية**

**Limitation of Historical Cost Accounting**

لا تؤدى القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية بالضرورة الى عرض صادق وعادل عن أداء المنشأة الحالى أو المستقبلى إذا لم يتم المحافظة على رأس المال وصيانته. علاوة على ذلك فإن التقويم الفعلى للأداء من خلال مؤشـــرات مثل العائد على رأس المال يعتبر غير ذى معنى إذا تم المبالغة فى تحديـــد الأرباح او تم تقييم رأس المال أو تم تقييم الأصول فى ظل خليط من الأعراف المحاسبية .

وتتضمن حدود مدخل المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية ما يلى :-

1- أن عبء الاهلاك المحتسب على أساس التكلفة التاريخية للأصول يعتبر مجرد مقدار حكمى تأسيسا على قيم وأعمار اقتصادية متوقعة .

2- لا تـــأخذ أعـــباء الإهـــلاك فى الحسبان التكلفة الفعلية لاستبدال الأصول بأسعار جارية .

3- لـــن تعكـــس الأرباح التكاليف الفعلية والتى تتضمن إحلال الأصول عند نقطة معينة من الأمن .

4- بـــدون المحاسبة عن التضخم ليس هناك أية تأكيد على ان المنشأة تحافظ على أساس رأس مالها .

5- أن المغالاة فى تحديد الربح عن طريق تدنية تحميل عبء الإهلاك تأسيسا عـــلى التكلفة التاريخية وتحميل تكلفة المبيعات عند التكلفة التاريخية للمخزون. (وليس على أساس التكلفة الجارية) يمكن أن يؤدى الى استنفاد رأس مال الشركة من خلال وجود أعباء مرتفعة للضرائب وتوزيعات الأرباح .

6- فى حيـــن توفـــر المحاسبة على التكلفة التاريخية أساس متسق للمنشآت لإعداد الحسابات فإن التضخم يؤثر على المنتجات والأسواق ومن ثم على المنشآت بدرجات متفاوتة ومتباينة .

7- أن المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية تجعل من الصعوبة على حملة الأســـهم أو المحلـــلين المـــاليين من تقييم الأداء الحقيقى للشركة وكفاءة الإدارة حيـــث لـــم يتم المحاسبة عن ظروف السوق الحالية عند استخدام أساس التقييم التاريخى .

8- مـــن الصعوبة بمكان أن يتم تقدير التقييم الحقيقى للمنشآت فى ظل قواعد التكلفة التاريخية .

9- من الصعوبة بمكان تفسير الحسابات خلال فترة معينة من الزمن حيث أن كل سنة ترتبط بقوة شرائية مختلفة .

10- يـــتم تضخم المؤشرات الرئيسية (على سبيل المثال العائد على إجمالى الأصـــول) فى ظـــل القواعد التاريخية حيث أن الربح يتم المبالغة فى

تحديده وعرضه (كما تم توضيحه بعاليه) ، كما يتم تدنية تحديد إجمالى الأصول حيث أن الأصول يتم تدنية قيمتها مقارنة بالتكاليف الجارية لها ولذلك فإن المنشآت التى تقوم بالأستثمار فى أصول جديدة (والتى تؤدى الى عيوب وأوجه قصور وأرباح متزايدة) سوف تتعرض لعقوبات عند اســتخدامها تحليل المؤشر ذلك بسبب وجود إجمالى الأصول المرتفعة وتحديدها عند التكاليف الجارية بصورة فعالة .

ب- التعديلات الرئيسية **Main Adjustments**

1- تكاليف المبيعات **Costs of Sales**

حيث يتمثل الهدف فى حساب التكلفة الجارية للبضاعة المبيعة أثناء الفترة عــند الــتاريخ الفعلى أو إحتمال بأن المبيعات قد حدثت ويتم تخفيض صافى الربح عن طريق ذلك التعديل .

2- الإهلاك **Depreciation**

يتمــثل محــور ذلك التعديل فى أن قيمة اهلاك الأصول الثابتة يتم تعديله عــلى اســاس القيمة الجارية ، من ثم يتأسس عبء الإهلاك الخاص بالفترة يتأسس من ثم على تلك القيمة ، ويتم تخفيض صافى الربح بذلك التعديل .

3- تعديلات الرافعة **Gearing Adjustments**

يعتــبر ذلك مجرد تعديل يتأسس على الطريقة التى من خلالها يتم تمويل الأصول غير النقدية داخل أحد المنشأة .

أ - يمكــن أن تستخدم المصادر الخارجية لتمويل تكلفة استبدال الأصول غيــر النقدية جزئيا (وهذا سيحدث عندما تزيد الالتزامات النقدية عن الأصول النقدية ولن يعانى الملاك من أى خسارة فى القوة الشرائية) . ان صافى مركز الالــتزام النقدى يمكن المنشأة من تمويل جزء من الأصول غير النقدية والذى

يعـادل جـزء من تكاليف استبدال المخزون بالإضافة الى الأصول الثابتة . وسوف يتزايد صافى الربح بمبلغ ذلك التعديل .

ب- إذا مـا زادت الأصـول النقدية عن الالتزامات النقدية ( ويحدث ذلك الموقف عندما يتم تمويل كافة تكاليف استبدال المخزون الأصول الثابتة بالإضافة الى جـزء من الأصول النقدية عن طريق حقوق الملكية ) ، وذلك قد يكون له أثر سالب على صافى الربح الخاص بالفترة بسبب الخسارة فى الفترة الشرائية للأصول النقدية المحملة على الملاك .

## 4/7/3 التقرير المالى فى اقتصاديات ذات تضخم حاد- معيار المحاسبة الدولى رقم 29

**Financial Reporting in Hyperinflationary Economics (IAS-29)**

**أولا: المشاكل محل اهتمام المعيار Problems Addressed**

ان الـتقرير عن نتائج الأعمال والمركز المالى فى ظل اقتصاد يعانى من تضخم حاد بدون إعادة عرضها وإعدادها يصبح أمرا غير مفيدا ويتطلب ذلك المعيـار أن يـتم إعادة إعداد عرض القوائم المالية للمنشآت التى تعمل داخل اقتصاد يعانى من آثار تضخمية حادة .

**ثانيا : نطاق المعيار Scope of The Standard**

يجـب أن يتم تطبيق ذلك المعيار عن طريق المنشآت التى تقوم بالتقرير عـن الأقتصـاديات ذات التضخم الحاد ، ويتضمن الأقتصاد الذى يعانى من تضخم حاد ما يلى :-

- يفضل المجتمع العام الأحتفاظ بثروته فى أصول غير نقدية أو فى عملة أجنبية مستقرة نسبيا .
- يتم تحديد الأسعار عادة فى عملة أجنبية مستقرة .

- تحــدث معاملات عند أسعار من شأنها تعويض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية .
- ان يقترب معدل التضخم المتجمع خلال ثلاثة سنوات أو يكون أكبر من نسبة 100% (بمتوسط أكثر من 26%) .

**ثالثا : المعالجة المحاسبية Accounting Treatment**

(1) يجب أن يتم إعادة إعداد عرض القوائم المالية لمنشآت الاعمال التى تقوم بإعداد تقاريرها بعملة فى اقتصاد ذى تضخم حاد فى وحدة القياس الحالية الجاريـــة فى تاريخ قائمة المركز المالى ، بعبارة أخرى يجب على المنشأة ان تقـــوم بتعديل القيم التى تظهر القوائم المالية كما لو كانت قد حدثت فى عملة التقرير فى تاريخ قائمة المركز المالى فقط .

(2) تحـــل القوائم المالية المعاد إعدادها محل القوائم المالية العادية ، ولن يتم استخدامها كقوائم مكملة أو ملخصة ، ولا يشجع المعيار العرض المنفصل للقوائم المالية العادية .

**إعادة إعداد وتصوير القوائم المالية التاريخية**

**Restatement of Historical Cost Financial Statements**

(3) تتضمن القواعد العامة لإعادة الاعداد مايلى :-

أ- يـــتم إعـــادة عـــرض الأرقام المقارنة بوحدة القياس فى تاريخ قائمة المركز المالية ، ويشير ذلك الى أن حتى القيم النقدية فى السنة السابقة يتم تعديلها عن طريق رقم قياس للتضخم للسنة الحالية .

ب-يجب أن يتم استخدام رقم قياس عام للأسعار يعكس التغيرات فى القوة الشرائية العامة، ويتم استخدام عملة أجنبية مستقرة نسبيا عندما لايكون ذلك متاحا .

ج- تبدأ عملية إعادة التصوير من بداية السنة المالية التى فيها ثم تحديد التضخم الحاد .

د- وعندما يتوقف التضخم الحاد يتم إيقاف عملية إعادة التصوير .

(4) تتمثل القواعد الواجبة التطبيق لإعادة تصوير قائمة المركز المالى فى الآتى :-

أ- لا يتم إعادة تصوير البنود النقدية .

ب-يتم إعادة تصوير الأصول والالتزامات المرتبطة بالرقم القياسى تطبيقا للاتفاق .

ج- يتم إعادة عرض البنود غير النقدية فى ضوء وحدة القياس الجارية عن طريق تطبيق التغيرات فى الرقم القياسى أو وحدة العملة على القيم الدفترية من تاريخ الحيازة (أو الفترة الأولى لإعادة التصوير) أو بالقيم العادلة فى تواريخ التقييم .

د- لا يتم إعادة تصوير الأصول غير النقدية إذا ما ظهرت بالقيمة القابلة للتحقق أو القيمة الأستردادية أو القيمة العادلة أو القيمة القابلة للاسترداد فى تاريخ قائمة المركز المالى .

هـ-عند بداية الفترة الأولى التى يتم خلالها تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم (29) يتم إعادة تصوير مكونات حقوق الملكية باستثناء الارباح المجمعة أو أى فائض ناتج من إعادة التقييم من تاريخ مساهمة المكونات.

و- فى نهاية الفترة الأولى وبشكل لاحق لها يتم إعادة تصوير كافة مكونات حقوق الملكية من تاريخ المساهمة .

ى- يتم تضمين التحركات فى حقوق الملاك فى بند حقوق الملكية .

(5) يتم إعادة تصوير كافة البنود فى قائمة الدخل **Income Statement** عن طريق تطبيق التغير فى الرقم القياسى العام للأسعار الموثوق فيه من التواريخ التى تم عندها تسجيل البنود بصفة أصلية .

(6) يتم تضمين أى مكاسب أو خسائر فى صافى المركز النقدى فى صافى الدخل ، وقد يتم تقدير ذلك المقدار عن طريق تطبيق التغير فى الرقم القياسى العام للأسعار على المتوسط المرجح لصافى الأصول والالتزامات النقدية .

**إعادة تصوير القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة الجارية**

**Restatement of Current Cost Financial Statements**

(7) تتمثل القواعد الواجبة التطبيق لإعادة تصوير قائمة المركز المالى فى الآتى :-

أ- لايتم إعادة تصوير البنود التى تظهر بالتكلفة الجارية .

ب-يتم إعادة تصوير البنود الأخرى فى ضوء القواعد الموضحة بعاليه .

(8) يتم إعادة تصوير كافة القيم المتضمنة فى قائمة الدخل فى ضوء وحدة القياس فى تاريخ قائمة المركز المالى عن طريق تطبيق رقم قياسى عام للأسعار .

(9) اذا تم حساب مكاسب أو خسائر فى صافى المركز النقدى فى ضوء معيار المحاسبة الدولى رقم (15) فإن مبلغ ذلك التعديل يشكل جزء من المكاسب أو الخسائر فى صافى المركز النقدى المحسوب طبقا لمعيار المحاسبة الدولى رقم (29) .

(10) يـــتم التعـــبير عن كافة التدفقات النقدية في ضوء وحدة القياس عند تاريخ قائمة المركز المالى .

(11) عـــندما تقوم أحد الشركات التابعة أو الشقيقة الأجنبية أو المشروع المشترك للشركة الأم بإعداد تقارير فى ظل اقتصاد ذو تضخم حاد فإن القوائم الماليـــة لمـــثل تـــلك المنشآت ينبغى أن يتم إعادة تصويرها أولا طبقا لمعيار المحاســـبة الـــدولى رقم (29) ويتم ترجمتها بعد ذلك عند سعر الاقفال كما لو كانت منشآت اجنبية طبقا لمعيار المحاسبة الدولى رقم (21) .

**رابعا : الإفصاح Disclosure**

يجب أن يتم الافصاح عن الجوانب التالية :-

- حقيقة إعادة التصوير .
- حقيقة أن الأرقام المقارنة قد تم إعادة تصويرها .
- مـــا إذا كانت القوائم المالية قد تأسست على مدخل التكلفة التاريخية أم مدخل التكلفة الجارية .
- تحديـــد طبيعة ومستوى الرقم القياسى للأسعار أو العملة المستقرة فى تاريخ قائمة المركز المالى .
- الـــتحرك فى الرقم القياسى للأسعار أو العملة المستقرة أثناء السنوات المالية الحالية والسابقة .

**خامسا : دراسة حالة**

تم تأسيس أحد الشركات فى أول يناير عام 2002 برأس مال مصدر يبلغ 40 مـــليون دولار ، وقـــد كانت قائمة المركز المالى للشركة فى بداية ونهاية السنة المالية الأولى على النحو التالى :-

| | بداية السنة المالية بالألف دولار | نهاية السنة المالية بالألف دولار |
|---|---|---|
| **الأصول** | | |
| المبانى والمصنع والآلات | $ 60000 | $ 50000 |
| المخزون | 30000 | 40000 |
| حسابات المدينين | 50000 | 60000 |
| | 140000 | 150000 |
| **الالتزامات وحقوق الملكية** | | |
| رأس مال الأسهم | 40000 | 40000 |
| الربح المتجمع | — | 10000 |
| القروض | 100000 | 100000 |
| | 140000 | 150000 |

وقد عكست قائمة الدخل للسنة الأولى القيم التالية :-

| | بالألف دولار |
|---|---|
| الايرادات | 800000 |
| مصروفات التشغيل | (750000) |
| اهلاك المصنع والآلات | (10000) |
| ربح التشغيل | 40000 |
| الفائدة المدفوعة | (20000) |
| الربح قبل الضرائب | 20000 |
| مصروف ضريبة الدخل | (10000) |
| الربح بعد الضرائب | 10000 |

**معلومات إضافية :**

1- بلغ معدل التضخم 120% عن السنة .

2- يمثل المخزون السلعي مشتريات شهرين وكافة بنود قائمة الدخل تستحق السداد فقط أثناء السنة .

**الحل :**

يمكن إعادة تصوير القوائم المالية عند وحدة القياس في تاريخ قائمة المركز المالي باستخدام رقم قياسي للاسعار يمكن الاعتماد عليه على النحو التالي :-

**قائمة المركز المالي :**

| | القيمة المسجلة بالألف دولار | القيمة المعاد عرضها بالألف دولار | العمليات الحسابية |
|---|---|---|---|
| الأصول | | | |
| المباني والمصنع والآلات | $ 50000 | $ 110000 | 1.00/2.20 |
| المخزون السلعي (العمليات الحسابية) | 40000 | 41905 | 2.10/2.20 |
| حسابات المدينين | 60000 | 60000 | |
| | 150000 | 211905 | |
| الالتزامات وحقوق الملكية | | | |
| رأس مال الأسهم | 40000 | 88000 | 1.00/2.20 |
| الأرباح المتجمعة | 10000 | 23905 | رصيد محسوب |
| القروض | 100000 | 100000 | |
| | 150000 | 211905 | |

## قائمة الدخل :

| | | | |
|---|---|---|---|
| الايراد (العمليات الحسابية رقم ب) | 800000 | 1100000 | 1.60/2.20 |
| مصروفات التشغيل | (750000) | (1031250) | 1.60/2.20 |
| الاهلاك (العملية الحسابية رقم ج) | (10000) | (22000) | 1.00/2.20 |
| الفائدة المدفوعة | (20000) | (27500) | 1.60/2.20 |
| مصروف ضريبة الدخل | (10000) | (13750) | 1.60/2.20 |
| صافى لربح قبل مكاسب إعادة لتصوير | 10000 | 5500 | |
| مكاسب ناتجة من لتحيل مقابل لتضخم | | 18405 | |
| صافى لربح بعد مكاسب إعادة لتصوير | | 23905 | رصيد محسوب |

## العمليات الحسابية

### (أ) الرقم القياسى للمخزون السلعى

المخزون السلعى المشترى فى المتوسط فى 30 نوفمبر

الرقم القياسى فى ذلك التاريخ = 1.00 + (1.20 × 11/12) = 2.10

### (ب) الرقم القياسى للدخل و المصروفات

المتوسط للسنة = 1.00 + (1.20 ÷ 2) = 1.60

### (ج) الرقم القياسى للإهلاك

تم ربطه بالرقم القياسى للمبانى و المصنع و الالات = 1.00

# الفصل الخامس

## الآثار الثقافية والبيئية
## على المحاسبة الدولية



# الفصل الخامس

# الآثار الثقافية والبيئية على المحاسبة الدولية

# Cultural and Environmental Influences on International Accounting

5/1 أنواع التأثيرات الثقافية والبيئية .

5/2 تأثيرات النظم الإقتصادية والسياسية على المحاسبة الدولية .

5/3 تأثيرات النظم القانونية والتعليمية والديانة على المحاسبة الدولية .

5/4 أثر الثقافة على إعداد التقارير المالية .

5/5 أثر الإعتبارات الثقافية فى التخطيط الإستراتيجى .

5/6 أثر الإعتبارات الثقافية فى نظم الرقابة والتحفيز .

5/7 وضع السياسة فى ظل الثقافات المختلفة .



## 5/1 أنواع التأثيرات الثقافية والبيئية

**Cultural and Environmental Influences**

أن أكثر من نصف شركات العالم سوف تعمل فى إطار دولى عالمى قرب عام 2010 ، إن الشركات التى تصبح ذات كيانات متعددة الثقافات **Multicultural Entities** سوف تحصل على إمتيازات وحوافز ملحوظة، تتطلب عولمة الإقتصاد **Globalization of the Economy** كثير من المهارات التى يتعين أن تتوافر لدى المحاسبين المهنيين ، وهى تتضمن إدراك وتقدير التباين الثقافى والحساسية الثقافية **Cultural Diversity and Sensitivity** ، وحتى يكون المحاسبين مهنيين ناجحين يتعين أن يكون لديهم بعد نظر ورؤية عالمية شاملة.

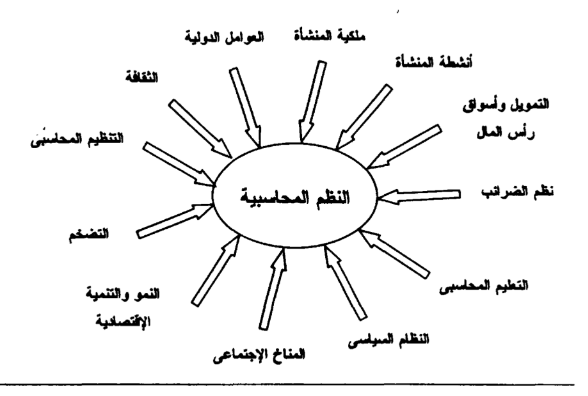
ولاشك أن الثقافات تتباين من بلد الى آخر ، كما أنها تمارس تأثير كبير على تطبيقات الأعمال . وفى بعض البلدان مثل اليابان يعتبر مصدر التمويل الأساسى والغالب فى الحصول على القروض ، فى حين أنه فى بلدان أخرى مثل المملكة المتحدة فإن مصدر التمويل يأتى من الإستثمار عن طريق حملة الأسهم ، والسؤال الذى قد يثار فى هذا الشأن هو كيف يمكن مقارنة نسبة القروض الى حقوق الملكية للأعمال فى اليابان مع نظيره فى بريطانيا ؟ وهل مثل تلك المقارنة يمكن أن توفر أى أبعاد نظر نافعة للمحلل ؟ ولاشك أن ذلك المثال يوفر فكرة معينة عن التحديات التى تواجهها المحاسبة فى الحلبة الدولية، تأسيساً على ذلك يجب أن تأخذ عملية إتخاذ القرارات فى حسبانها التأثيرات الثقافية على المحاسبة من أجل تبديد وحل عديد من القضايا العملية والفكرية .

وليس بخاف فإن أحد الأهداف الرئيسية للتقرير المالى يتمثل فى توفير معلومات للمستخدمين من أجل إتخاذ القرارات الإقتصادية ، وحيث أن البيئات تختلف من بلد الى آخر ، كما أن أنواع القرارات التى يتطلب الأمر إتخاذها ،

ومتطلبات المعلومات الملائمة لها تعتبر هى أيضا مختلفة ، فان هذا يفسر لماذا توجد نظم محاسبية مختلفة فى البلدان المختلفة . ولعل إختلاف الممارسات المحاسبية المهنية بين الدول المختلفة هى أحد أهم أسباب نشأة وتطور المحاسبة الدولية ، فإختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية من دولة الى أخرى نتيجة طبيعة الممارسة المحاسبية فى كل بلد وتباين معايير وأنظمة المحاسبة بها قد حتم ضرورة خلق الحاجة الى المحاسبة الدولية ويرجع ذلك الإختلاف الى عدة عوامل أطلق عليها الظروف البيئية والثقافية لتلك البلاد ، وتتضمن تلك الظروف البيئية مجموعة من المؤثرات الداخلية والخارجية التى تؤثر على بيئة المحاسبة الدولية ، يوضح شكل رقم (5/1) تلك المتغيرات الخارجية والداخلية المؤثرة فى نظم المحاسبة الدولية .

**شكل رقم (5/1)**

**التأثيرات البيئية والمتغيرات الداخلية والخارجية على النظام المحاسبى**



بصـــفة عامـــة فإن المحاسبة توفر معلومات ملائمة لأغراض القرارات الإقتصادية فى ظل بيئة فريدة لكل دولة ، ولذلك فإن من الضرورى وأن تتميز الـــنظم المحاســـبية بأنها نظم خاصة ومحددة ببيئة معينة ، بصفة عامة يوجد خمســـة تأثيـــرات بيـــئية رئيســـية تشـــكل إجمالى القيم الثقافية أو المجتمعية **Cultural or Societal Values** هى :-

1- النظام الإقتصادى .

2- النظام السياسى .

3- النظام القانونى والتشريعى .

4- النظام التعليمى .

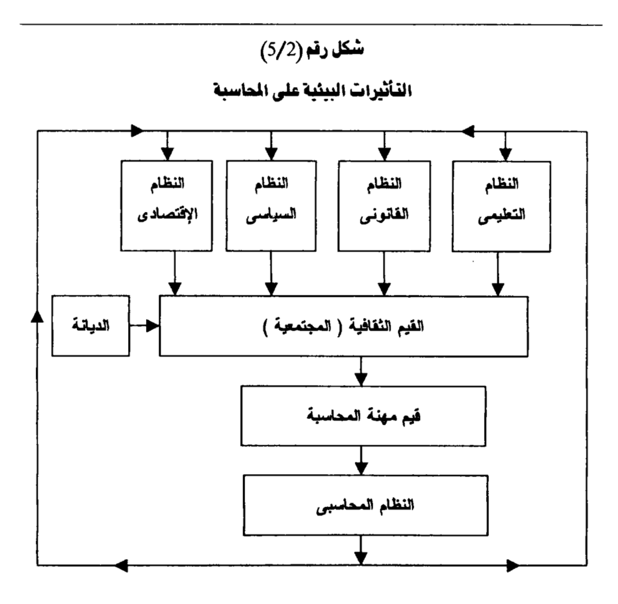
5- الديانة .

أن الـــنظم الإقتصــــادية والسياســـة والقانونية ذات إرتباط وثيق ببعضها الـــبعض ، إن الـــنظام التعـــليمى يمكن أن يكون مصدر قوة لمواجهة وتدعيم وتعديـــل تأثيـــرات النظم الإقتصادية والسياسية والقانونية – وحيث أن الديانة تعتبر مسألة إيمانية من ثم فإنها يتم إظهارها والتعامل معها بشكل منفصل عن التأثيرات الأخرى . إن درجة تأثير الديانة كأحد العوامل البيئية تتباين وتختلف من بلد الى آخر ، ففى عديد من أجزاء العالم لاسيما فى بعض البلاد الإسلامية ربمـــا تكـــون الديانة هى أكثر التأثيرات البيئية قوة من غيرها ، وتلعب تلك التأثيرات البيئية الرئيسية بشكل متجمع دوراً رئيسياً فى تكوين القيم الثقافية ، تؤثر القيم الثقافية **Cultural Values** من بين عديد من العوامل على قيم مهنة المحاســـبة **Accounting Profession's Values** ، حيث تؤثر القيم المشتركة للمهنيين المحاسبين على النظام المحاسبى للبلد ، وتؤثر المعلومات المتولدة من

النظام المحاسبى بدورها على النظم الإقتصادية والسياسية والقانونية والتعليمية، ويمكن توضيح تلك العلاقات المتداخلة والمترابطة فى الشكل رقم (5/2) ، وفيما يلى نظرة قريبة عن تلك التأثيرات البيئية ومناقشة لبعض القضايا الرئيسية المرتبطة بكل منها .

**شكل رقم (5/2)**

**التأثيرات البيئية على المحاسبة**



## 5/2 تأثيرات النظم الإقتصادية والسياسية على المحاسبة الدولية
**The Influences of Economical and Political Systems**

### 5/2/1 النظام الإقتصادي The Economic System

إن درجة التطور الإقتصادى ومستوى التكنولوجيا **Degree of Economic Development and the Level of Technology** فى أحد البلدان يحدد الى مدى كبير مستوى تعقيد نظامها المحاسبى ، إن النظام المحاسبى لأحد البلدان المتطورة إقتصادياً والذى يتسم بأنه ذو إقتصاد مرتفع التكنولوجيا سيكون مختلفاً عن النظام المحاسبى لأحد البلدان الأخرى التى تعتمد بصفة رئيسية على الإقتصاد الزراعى . إن البنود غير الملموسة **Intangibles** ( على سبيل المثال فإن براءات الإختراع وحقوق الطبع وحقوق الملكية الفكرية لها أهمية كبيرة بشكل جوهرى فى البلد الذى يتميز بأنه ذو إقتصاد تكنولوجى مرتفع مقارنة بذلك البلد الأقل أو ذو إقتصاد فى مستوى حد البقاء .

كما أن درجة تركيز ملكية **Concentration of Ownership** الأعمال فى أحد المجتمعات يؤثر على الحاجة الى الإفصاح ودرجة نطاقه ، فإذا ما كانت درجة ملكية المشروعات منتشرة فى أحد البلدان يكون من المحتمل أن تكون هناك إفصاحات متزايدة ومتنوعة للوفاء بإحتياجات الكثير من المستثمرين .

أيضاً فإن مصدر تمويل المشروع **Source of Business Financing** يعتبر محل إهتمام هام من أجل توجيه التقارير والإفصاحات المحاسبية . فإذا ما كان الإقتراض هو المصدر الرئيسى للتمويل من ثم فإن كثير من المعلومات يتم توفيرها بشكل مباشر الى المقرضين بدلاً من أن يتم الإفصاح عنها للجمهور على نطاق واسع ، ونتيجة لذلك فإن التقارير المالية ستكون

موجهـــة أساســـاً الى الدائـــنين كمـــا أن مضمونها سوف يهتم بشكل رئيسى بإحـــتياجات المقرضين من المعلومات ، وعندما يكون رأس المال الممثل فى حقـــوق المـــلكية هو المصدر الرئيسى للتمويل فى التقارير المالية سوف يتم توجيهها بشكل رئيسى إهتمامات حاملى الأسهم .

إن قوانين الضرائب **Tax Lows** فى أحد البلدان ذو تأثير عند قياس الدخل بدرجـــات متبايـــنة ، فـــفى كثير من البلدان على سبيل المثال اليابان وألمانيا وفرنسا فإن الدخل الخاضع للضريبة هو نفس الدخل المتضمن بالتقرير المالى، فى مـــثل تلك الحالات فإن النظام المحاسبى يتوافق بشكل متزامن مع القوانين الضريبية . أما فى البلاد الأخرى على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة يتم حساب الدخل الخاضع للضريبة بشكل مختلف عن الدخل المرتـــبط بالتقرير المالى . من ثم تعتبر النظم المحاسبية فى تلك البلاد مستقلة نسبياً عن متطلبات القوانين الضريبية .

وإذا مـــا كان أحد البلدان ذو إقتصاد متضخم بدرجة مرتفعة **Inflationary Economy** ، فإن النظام المحاسبى يستلزم إعادة تصوير **Restatement** القوائم المالية التى تتأسس على التكلفة التاريخية **Historical - Cost - Based** لتعكس تأثيـــر التضخم ، فى الحالات الأخرى قد يكون هناك خروج الى أساس أخر بخـــلاف التكـــلفة التاريخية – بعبارة أخرى القياس على أساس القيمة الجارية **Current -Value -Based Measurement** ولاسيما إذا كان التغير فى مستوى الأسعار إما مزيج من العامة أو الخاصة أو إذا كان التغير خاص ومحدد بشكل رئيسى على بنود معينة .

### الإستقرار الإقتصادى والتعرض للمخاطر الإقتصادية

### Economic Stability and Economic Risk Exposure

إن درجــة تعرض المستثمرين والدائنين للمخاطر الإقتصادية يرتبط فى أحـد البلدان مباشرة بدرجة عدم الإستقرار الإقتصادى لها ، إن الإقتصاد غير المستقر بدرجة مرتفعة يجعل من الصعوبة بمكان تكوين تنبؤات قابلة للإعتماد عليها بشكل معقول ، ويتطلب أيضاً تغيير فى الخطط بشكل متكرر وكبير .

إن الإســتقرار الإقتصــادى لأحـد البلاد من بين عدة عوامل يسهل من الناحية الفكرية من التطوير والتحسين المستمر لنظام محاسبى سليم وملائم .

### 5/2/2 النظام السياسى The Political System

يحــدد الــنظام السياسى للبلد وأهدافه والفلسفة التى يقوم عليها السياسات الإقتصــادية العريضــة لذلــك البلد ، ومثال ذلك ما إذا كان يتم تخطيط البلد مركزياً أو بنظام إقتصاديات السوق المفتوح ، وإتجاهات البلد بخصوص ملكية الشــركات عن طريق القطاع العام أو بنظام الخصخصة وملكيتها عن طريق القطاع الخاص .

### الإستقرار السياسى والإقتصادى Political and Economic Stability

هــناك إرتــباط وثيــق بين الإستقرار السياسى والإستقرار الإقتصادى ، ويعتــبر الإستقرار الإقتصادى ضرورياً من أجل التطوير والتحسين المستمر للــنظام المحاسبى ذو القدرة على الإقناع والإستجابة المرنة ، وبسبب تلك العلاقة بيــن الإستقرار السياسى والإقتصادى يمكن إستنتاج أن تطوير أى نظام محاسبى يمكــن تيسيره إذا ما كان لدى البلد موضوع النظام إستقرار سياسى ، وقد قام

مكتب Ernst &Young أحد مكاتب المراجعة الدولية بعملية دراسة مسحية على 1000 شركة من الشركات العالمية التى تعانى من عدم إستقرار سياسى إنعكس علـى وضع عوائق الإستثمار فى ذلك البلد ، وذكر 53% من المستجيبين للإستقصاء أن عدم وجود إستقرار سياسى يمثل العائق الرئيسى للإستثمار ، فى حين ذكر 36% من المستجيبين أنه يمثل عائق نوعاً ما وليس بدرجة رئيسية.

ويأتى بعد الإستقرار المخاطر المالية Financial Risk ، والبنية الأساسية والتشريعيـة Legal Infrastructure والبيروقراطية ونظم الرقابة على أسعار الصرف ، ولاشك أن تخوف الألف شركة العالمية المتعلقة بأن عدم الإستقرار السياسـى يمـثل العائق الرئيسى للإستثمار فى البلد يعتبر أمراً قابلاً للفهم ، وهـناك أدلـة إثبات أشارت الى أن الحكومة اللاحقة قد لا تحترم العقود التى قامت الحكومة السابقة بإبرامها ، ففى عام 1997 رفضت الحكومة الباكستانية الجديـدة أن توافق على شروط أحد العقود الذى بلغ مقداره 1.6 مليون دولار كان قد أبرمته الحكومة السابقة مع أحد شركات الطاقة الأجنبية ، وقد كان ذلك العقد أكبر مشروع إستثمارى مباشر فى البلد قام بتنفيذه أحد المستثمرين الأجانب.

وأثناء نفس العام قامت شركة L.G للإلكترونيات بكوريا الجنوبية بإلغاء أحـد الخطـط الخاصـة ببناء أحد مصانع إنتاج الإلكترونيات للمستهلكين فى روسـيا بسـبب عدم وجود إستقرار سياسى بها . فلاشك فإن عدم الإستقرار السياسـى فى أى بـلد من شأنه افزاع المستثمرين الأجانب واصابتهم بالهلع والذعر حيث أن مرد ذلك بوجه عام قد يرجع الى سوء إدارة إقتصاد البلد أو الفساد والرشاوى ونقص نظم المساءلة والمحاسبة والتباطؤ والتأخير الدائم فى إتخـاذ القـرار بالإضافة الى التدخل السياسى فى أمور الإقتصاد والأعمال .

بإيجــاز إن عــدم الإستقرار السياسى فى أى بلد غالباً ما يكون نتيجة لتدهور الأحــوال الإقتصادية ، وتأسيساً على ذلك يكون تطوير النظام المحاسبى الذى يتميز بالشمول والتقدم الصعوبة بمكان فى ظل مثل تلك الظروف .

**العوائق البيروقراطية Bureaucratic Hurdles**

غالــباً ما يؤدى النظام السياسى الذى يدعم بإجراءات بيروقراطية معقدة الى تأخيــرات طويــلة بسبب التردد فى إتخاذ القرارات وصدورها فى غير أوانهــا . وأحياناً ما يكون التأخير طويلاً جداً للمستثمرين الأمر الذى يترتب عــليه إنهــاء وتصفية المشروعات ، وفى ديسمبر عام 1999 قررت شركة Cogentrix الأمــريكية أن توقــف أحد مصانع الطاقة الخاصة بها فى الهند والــذى بــلغ إستثماراتها به 1.3 بليون دولار وكانت الهند فى عام 1992 قد دعت تلك الشركة للقيام بإستثماراتها وتنفيذ مشروعاتها ، إلا أن صبر الشركة الأمريكية قد نفذ وقررت تصفية مشروعها الإستثمارى فى عام 1999 بسبب التأخيرات الطويلة عند الحصول على الموافقات الحكومية فى تسيير أعمالها ، وبعــد سبع سنوات لم يصبح ذلك المشروع محل من الوجود وذلك بسبب بطأ الموافقــات الحكومية والتى غالباً ما نشأت من وجود قواعد وإجراءات معقدة بالإضافة الى وجود إلتزامات ومسئوليات مبالغ فيها بفضل البيروقراطية والتى تعد جميعها حصيلة ودالة فى النظام السياسى للبلد .

**الفساد السياسى Political Corruption**

يســاهم الــنظام السياســى الفاســد فى التدهور الإقتصادى Economic Deterioration للبــلد حيــث أن وضع السياسة وإتخاذ القرارات عن طريق

القائمين بالسلطة يؤدى الى تخصيص غير كفء للموارد الإقتصادية النادرة . حيث تتركز أهداف الحاكم فى تلك البلاد فى تكديس وجمع الثروات الشخصية وتوزيع المناصب على الأقارب والأصدقاء الحميمين بالإعتماد على العواطف وليس العقل ( أهل الثقة وليس الكفاءة ) ، والمحاباة السياسية وردود الفعل العنيفة بدلاً من التمسك بالقوانين والمبادئ وتخصيص الموارد على السلع العامة .

ومن الجدير بالذكر فإن الضغوط المجتمعية الحديثة فى بعض البلدان قد نجحت فى تقليص الفساد المنتشر ، وفى مارس عام 2000 إستقال وزير الداخلية ذو النفوذ السياسى الكبير فى تايلاند بعد تكوين منظمات محاربة الفساد فى عام 1997 ، حيث إتهمته بإخفاء ممتلكاته عن طريق الإدعاء الكاذب بأنه قد إقترض 1.21 مليون دولار من أحد الشركات الخاصة ، ولذلك فإن المجلس الوطنى لمقاومة الفساد والذى يعد أحد الهيئات المستقلة قد أسقطت وأطاحت بأحد أكثر المتحكمين من ذوى النفوذ فى تايلاند ، وهذا يعتبر مؤشراً الى أن الصورة الطبيعية للنظام السياسى الأكثر فساداً فى البلد قد بدأت فى التغير . حيث تم تحويل قضية الفساد المتورط فيها وزير الداخلية بعد ذلك للمحاكم الأمر الذى ترتب عليه بعد ذلك بناء بنية تشريعية ملائمة فى البلاد .

## 5/3 تأثيرات النظم القانونية والتعليمية والديانة على المحاسبة الدولية

## The Influences of Legal and Education Systems and Religion

### النظام القانونى The Legal System

فى كثير من البلاد بما فيها بلدان أوروبا الغربية للنظام القانونى تأثير مباشر على المحاسبة . يتضمن القانون عموماً تشريعات محاسبية تفصيلية

تحـــدد القواعد والإجراءات المحاسبية الشاملة ، فى بعض البلاد تتأسس قواعد المحاســـبة على متطلبات قانونية ، لذلك فإن الحكومة تحدد وتلزم بتطبيق تلك المتطلبات عن طريق القواعد المحاسبية .

أن الهيكـــل الشـــامل للتشريع والقانون فى القضاء كان مجرد فكرة عامة أخذهـــا الـــرومان من اليونانيين ، ويمكن القول بأن الرومان قد وضعوا تلك الأفكار محل التطبيق ، حيث قام كثير من بلاد دول العالم بتبنى مفهوم القانون المكتوب لحماية الأفراد من الأفراد الآخرين ومن سلطة الحكومة .

إن قواعد القانون ترجع بصورة أساسية ومحورية للحضارة الغربية والتى قـــامت معظـــم البـــلدان بإستقرائها ، وبالطبع فإنه من الطبيعى أن يكون كافة الأفراد محكومين بالقانون .

عـــلى وجـــه العموم فإن النظم القانونية لمعظم البلاد غير الغربية مختلفة تمامـــا عن النظم القانونية المتعارف عليها فى البلدان الغربية ، ومع ذلك ففى كثير من البلاد بما فيها الصين فإن مفهوم العقد المكتوب يعتبر أجنبياً حرفياً ، حيث أن الإقتصاد العالمى يتضمن معاملات وصفقات تتم بشكل متبادل ، لذلك فمـــن الضرورى أن تكون التعهدات العامة خاضعة لجزاءات العقود وقواعد القانون من قبل كافة الأطراف حتى يتم فهم كافة المعاملات والموافقة عليها . وفى عـــام 1999 أرسلت حكومة الصين 35 محامياً وقاضياً وموظف رسمى حكومى وأساتذة فى القانون الى برنامج بجامعة **Temple** فى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة القانون الأمريكى ، ومن المعروف أنه فى الصين من الشائع لـــلمحكمة أن تنظر فى محاكمة أحد المتهمين والذى لا يكون له محامياً ، أحد المشـــاركين فى الـــبرنامج ذكـــر بأنه حقيقى أن نظامنا القانونى ما زال محل

تطــور، ويمكــن أن نتعلم من النظام القانونى الأمريكى كيف يمكن أن نكتب نظامنا القانونى الصينى .

وبالإضــافة الى أهميــة تطوير النظام القانونى الذى يمكن أن يتعامل مع المعــاملات والصــفات فى الإقتصــاد العالمى ، فإن هناك قضيتين أخريتين جديــرينّ بالــبحث همــا طــول فترة المحاكمة أو النظر فى النزاع القضائى **Lengthy Trials** والفساد القضائى **Judicial Corruption** .

## طول فترة إجراءات المحاكمة **Lengthy Trials**

فى بعض البلاد قد يستغرق التقاضى المدنى أو النظر فى الدعاوى المدنية ســنوات عديدة ، على سبيل المثال فى الهند أو مصر فإن القضية القانونية قد تســتغرق أعوام قد تقترب من الخمس سنوات أو أكثر . على الرغم من ذلك فــإن هــناك بعــض العلاقات المشجعة على أن الموقف يمكن أن يتحسن فى المســتقبل ، حيث تقوم عديد من البلاد الآن بدراسة إختيارات مختلفة للتخفيف مــن مشكلة التأخيرات الطويلة فى النظر فى الدعاوى القضائية ، فمصر على سبيل المثال لديها أكثر من 30 مليون قضية فى العام والإختيار المطروح هو تبــنى الــنظم القانونية فى البلاد المتقدمة على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية التى قد تقوم على الإتفاق فى النظر فى الدعاوى ، ولذلك فإنه يتعين أن يكون الهدف هو الحد من تداول المحاكمة لفترات تقل عن السنة بحد أقصى.

## الفساد القضائى **Judicial Corruption**

فى بعض البلاد يعتبر الفساد القضائى أو التشريعى منتشر بشكل واضح ، إن الغالبية أو الأقلية الكبيرة من القضاة يقيلون وأحياناً قد يتم إستقالتهم وأحياناً

كــثيرة قد يتم إغواءهم بالرشاوى ، فى بعض القضايا قد يقوم أحد الأطراف بدفع رشوة للقاضى ، الأمر الذى يترتب عليه جعل القاضى غير صالح تماماً فى اصدار اتهام غير متحيز . للتوضيح أعلن المجلس التشريعى فى فنزويلا فى عــام 1999 حالة الطوارئ القضائية عند توجيه إتهام بخصوص وجود حالات فساد ومخالفات ضد حوالى نصف القضاة بها البالغين 4700 قاضى تقريباً .

**النظام التعليمى Educational System**

أن النظام التعليمى ومستوى المعرفة بالقراءة والكتابة فى أحد البلاد يؤثر على النظام المحاسبى لذلك البلد من زاويتين هما :-

أ - أن مستخدمى المعلومات المحاسبية ذو المستوى التعليمى الجيد يمكنهم فهم المعلومات المحاسبية الفنية المتقدمة

ب - أن المحاســبين الموجوديــن داخل البلد والذين لديهم معايير تعليمية مــتقدمة عــادة مــا يكونــوا مدربيــن بشكل جيد كما أنهم يمتلكون الصــلاحيات الضــرورية والمهــارات الكافيــة لــلوفاء بواجباتهم ومسئولياتهم المهنية بالكامل

بإيجــاز فــإن الخــلفيات التعليمية لكل من مستخدمى ومعدى المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير على درجة تطوير ومستوى تقدم النظام المحاسبى للبــلد وأحيانــاً مــا تجعل التغيرات فى بيئة أحد البلاد النظام المحاسبى بها مــتقادم ، وللتوضيح ما زالت بعض السلطات المحلية بروسيا تتطلب إستخدام النظام المحاسبى الذى تم وضعه وتطبيقه أثناء فترة الإقتصاد المخطط بالإتحاد الســوفيتى ، بوضوح يمكن القول بأن النظام المحاسبى القديم ليس لديه القدرة على الوفاء بمتطلبات الإقتصاد الحديث الذى لم يعد مخططاً مركزياً ، ونتيجة

لذلك فإن بعض المنشآت الغربية تحتفظ بمجموعتين من السجلات المحاسبية : أولهما للوفاء بمتطلبات السلطة المحلية ، وثانيهما للوفاء بالإحتياجات الخاصة من المعلومات .

**الديانة Religion**

إن الديانـــة بمفهومهـــا الواســـع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية ، للتوضـــيح فـــفى كثير من البلاد الإسلامية على سبيل باكستان والسعودية فإن فكرة الفائدة على القروض تعبر عن مفهوم معاكس للمعتقدات الدينية المنتشرة بهـــا ، ففى ديسمبر عام 1999 أعلنت المحكمة العليا بباكستان أن كل من قام بدفـــع وتحصيل الفائدة يعتبر أمراً غير مقبولاً فى الإسلام بإعتبارها تمثل ربا يمنعها الدين الإسلامى ، وكذا أقرت المحكمة الحكومة أن تضع نظام إقتصادى خالى من الفوائد بإعتبارها تمثل ربا وذلك إبتداء من عام 2000 . ولاشك أن النـــتيجة المحتمـــلة لذلـــك تتمـــثل فى إيجاد وسائل مختلفة لعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمعاملات الآجلة .

ويجب أن يكون مفهوماً أن بعض المتطلبات الدينية قد يتم تفسيرها بشكل مختـــلف فى البـــلدان المختلفة . وللتوضيح فإن القوانين فى المملكة السعودية تحظر الإختلاط بين الجنسين ، وهذا يتطلب أنه ينبغى على سيدات الأعمال أن يكون لديهم أحد الرعاة من الذكور لتمثيلهم عند التعامل مع الإدارات الحكومية ومنظمات الأعمال . وبموجب ذلك فإن مالك المنشأة من الأناث لا يمكنها أن تـــتعامل مباشـــرة حـــتى مـــع موظفى تلك المنشأة من الذكور ، وفى إحدى الدراســـات المسحية التى أجريت على سيدات الأعمال بالمملكة السعودية تبين نـــتيجة غير مفاجئة مفادها أن صعوبة التعامل مباشرة مع الأطراف الأخرى

كانت هى أكثر الشكاوى شيوعاً بين الصعوبات المحيطة ، وعلى النقيض من ذلــك فإن سيدات الأعمال والعاملين من الأثاث فى كثير من البلدان الإسلامية على سبيل المثال إندونيسيا ومصر وعمان يمكن أن يقومون بالتعامل مباشرة مع موظفيهم من الذكور والعاملين بدرجة متساوية والموظفين الحكوميين .

## 5/4 أثر الثقافة على إعداد التقارير المالية

**Culture's Impact on Financial Reporting**

يمكــن شــرح الأثر العميق للثقافة على عملية إعداد التقارير المالية عن طــريق مدخــل القوائــم الــثانوية ، يســتخدم مدخل القوائم المالية الثانوية **Secondary Statement Approach** المبــادئ المحاسبية لبلد أخر عند إعداد القوائــم الماليــة ، يــتم مــراجعة القوائم المالية القانونية أيضاً طبقاً لمعايير المراجعة لنفس البلد . ويتمثل الهدف فى تعزيز قابلية فهم ونفعية القوائم المالية للجمهور المستهدف أو بعبارة أخرى مستخدمى القوائم المالية فى ذلك البلد .

ومــع ذلك فإن المدخل لن يعرض الإختلافات الموجودة فيما بين البيئات الثقافية ، إن تفسير القوائم المالية القانونية يعتبر من الصعوبة بمكان حيث أن عادات وتقاليد الأعمال المبنية على ثقافة محلية تختلف بالطبع من بلد الى آخر، إن عــادات وتقاليد الأعمال المحلية تترك إنطباع على القوائم المالية القانونية والــتى لا يمكــن عكسها فى القوائم المالية القانونية ، ويمكن التعبير عن ذلك بــبلاغه عند الإشارة الى القوائم المالية اليابانية الموحدة والتى تستخدم مبادئ المحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية .

إن الفكرة العامة أو الإنطباع الشخصى عن الرقابة من خلال ملكية غالبية الأسهم المباشرة وغير المباشرة ووجود الشركات القابضة أو الشركة الأم تمثل مفــاهيم أجنــبية لدى المديرين التنفيذيين النموذجيين ، بصفة عامة ينظر الى

ملكية الأسهم على أنها ذات أهمية بشكل رئيسي عند وضع الإحتفاظ بمجموعات الشركات ، ونتيجة لذلك فإن التطبيقات الأمريكية للتوحيد تميل الى تصنيف الشركات اليابانية بطريقة عكسية للشكل الطبيعى لها ، تلك التطبيقات تميل الى كسر الحقيقة الديناميكية والمعقدة للمجموعات الطبيعية الى مجموعة شركات ذات نمط أمريكى محاولة تصوير المنظور الأمريكى على شئ ما يابانى فريد .

نتيجة لذلك فإن البيئة التنظيمية الفريدة للمشروعات اليابانية غالباً ما تجعل نفعية تقاريرها المالية الموحدة لمستخدميها قليلة وليست كثيرة ، وبلا شك فإن ذلك يؤكد على أن الإقتصاد العالمى يجعل من الأهمية بشكل متزايد أن تكون المعرفة بالثقافات الأخرى من شأنه أن يحسن أداء المهام بشكل أكثر فعالية .

## 5/5 الإعتبارات الثقافية فى التخطيط الإستراتيجى

**Cultural Consideration in Strategic planning**

تعتبر معظم المعلومات المرتبطة بالتخطيط الإستراتيجى خارجية بطبيعتها، تتباين درجة إستقرار وتعقيد البيئات من بلد الى آخر ، إن إقتصاديات دولة مثل السويد وألمانيا تتميز بأنها مستقرة نسبياً وأنها تظل ذات إقتصاديات سوق حرة قوية ، إن بيئات بعض البلدان تتميز بأنها ديناميكية تماماً ، فسياسات فرنسا عن الإشتراكية فى مواجهة المنشآت ذات القطاع الخاص تتأثر بشكل ملحوظ بإختيار كل منها ، وكلما زادت درجة عدم الإستقرار البيئى فى أحد البلدان كلما تزايدت الصعوبة فى التنبؤ بالظروف البيئية .

## التباين الثقافى Cultural Diversity

يمكن أن يعتبر التباين الثقافى مصدر من مصادر التعاون للتنظيمات المتعددة الجنسية ، فعن طريق تبنى إستراتيجية متعددة الجنسية يمكن لتلك التنظيمات أن تصبح أكثر من مجرد مجموع أجزائها ، فالمديرين فى اليابان والهند على سبيل المثال يتعرضون الى أعراف وقيم معينة تعد أكثر تعقيداً مقارنة بنظيرها لدى المديرين بالولايات المتحدة الأمريكية ، إن الشركة الدولية أحد البيئات الثقافية يمكن أن تستفيد من شركة دولية أخرى فى بيئات ثقافية أخرى عن طريق الحصول على فهم أفضل لكيف يمكن أن يعمل العالم .

وقد أوضحت الدراسات الحديثة التى أجريت عن طريق أحد مراكز الأبحاث الإقتصادية الأمريكية أن المهاجرين الشرعيين للولايات المتحدة الأمريكية ذو مستويات تعليمية مرتفعة وأكثر مهارات من الأمريكيين مولدى المنشأ .

## الحدود الوطنية والحدود الثقافية

## National Boundaries and Cultural Boundaries

عند تلك المرحلة يتطلب الأمر توضيح نقطة هامة وهى أن الحدود الوطنية والحدود الثقافية غالباً ما يتطابقا أو يتزامنا ، إن النماذج الثقافية فى كاليفورنيا تعتبر مختلفة تماماً عن تلك الموجودة فى الاباما ، إن الثقافة فى الجزء الشمالى من إيطاليا تعتبر أكثر تقارباً وتماثلاً مع نظيرتها بسويسرا مقارنة بالجزء الجنوبى من ايطاليا . فى كلمات أخرى فإنه فى كل بلد توجد كثيراً من الثقافات الفرعية .

## الثقافة والسلوك الفردى Culture and Individual Behavior

يتباين سلوك الأفراد حسب إختلاف الثقافات ، وقد حددت إحدى الدراسات التى أجريت على 116000 شخص يمثلون عينة من مجتمع العاملين فى 40 قطـــر مـــن الأقطار - أنه يمكن تصنيف الإختلافات الثقافية من خلال خمسة أبعاد ثقافية هى :-

### 1- مساحة السلطة الكبيرة فى مواجهة السلطة الصغيرة

### Large Power Distance Versus Small Power Distance

تعكس مساحة النفوذ والسلطة **Power Distance** القدرة على إحتمال التفاوت أو عدم التكافؤ بين الرؤساء والمرؤسين فى الثقافات ذات مساحة النفوذ الكبيرة، حيث يقوم الشخص عند مركز عالى فى الهرمية التنظيمية بإتخاذ القرارات فى حين أن العاملين عند المستويات الأدنى يقوموا بإتباع التعليمات ، أما فى ظل الثقافات ذات مساحة السلطة الصغيرة فإن العاملين يدركون ويلاحظون وجود بضعة إختلافات فى السلطة ويقومون بإتباع تعليمات الرئيس فقط عندما يتفقون عليها أو يشعرون بتهديد .

ويمكن توضيح الفرق والتناقض بين مساحة النفوذ الكبيرة ومساحة النفوذ الصغيرة من خلال مقارنة الوضع فى بعض البلاد المتقدمة فى أوروبا (المانيا عـــلى ســـبيل المثال) أو حتى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث لا يوجد شعور بأن هناك شخص مهم أو شخص مختار أو مميز النسل حيث أن وزير الخارجيـــة فى تلك البلاد إذا قام بوضع سيادته فى مكان إنتظار غير مرخص به يتم تغريمه وتعريضه للوقوع بجزاء يقوم بسداده طبقاً للقانون ، فى حين أنه فى الـــبلاد غيـــر المتقدمة لا يحدث ذلك بإعتبار أن ذلك الوزير مثلاً يعد من

كبار القوم الهامين ، تأسيساً على ذلك فإن شعب المانيا أو أى من الشعوب الأخرى بأوروبا فى هذا الصدد لا يعرفون كيف يقومون بتقديم إحترام صحيح لزعمائهم الحكوميين رغماً عن ادعاءاتهم المتزايدة فى مجال الخدمة العامة والديمقراطية العملية التى يتمتعون بها . وهذا الشئ قد لا يكون متوافر فى البلاد الآخذة فى النمو مثل مصر والهند حيث يوجد تمييز واضح بين المواطن العادى وما يقال عليه بأنه شخص مهم VIP .

ومن بين الدول التى توجد بها مساحات نفوذ واسعة مصر واليابان وباكستان وأسبانيا وسنغافورة والمكسيك والبرازيل وإندونيسيا ، وكأمثلة على الثقافات ذات مساحة النفوذ الضيقة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والنمسا والدينمارك والنرويج .

**المذهب الفردى فى مواجهة المذهب الجماعى**

**Individualism Versus Collectivism**

بموجب مذهب مصالح الفرد **Individualism** فإن صاحب العمل لديه أهمية وإمتياز على العامل كما أن مصالح الأسرة يتم تمييزها عن التنظيم فى مجموعة ، فى حين أن مذهب سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج **Collectivism** يتسم بخصائص ثقافية مؤداها أن مصالح التنظيم يجب أن يكون لها الأولوية الأكبر .

أن العاملين المرتبطين بالثقافات التى تتسم بمذهب الفردية عادة ما يقومون بتقييم المواقف فى ضوء كيف ستؤثر القرارات عليهم شخصياً ومهنياً . فى حين يقوم الأفراد فى الثقافات التى تتسم بالمذهب الجماعى ( القائم على المبدأ الإشتراكى القائم بسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج ) بوضع إحتياجات التنظيم

فوق كل شئ ، لذلك فإن المصالح التنظيمية تأخذ أولوية أعلى من مصالح الفرد أو الأسرة .

وربما أفضل مثال على تطبيق المذهب الفردى ما يحدث فى الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا والمملكة المتحدة وهولندا وكندا ونيوزيلاندا ، بينما أفضل نموذج لتطبيق الثقافات التى تتسم بدرجة مرتفعة من الجماعية مطبق فى كولمبيا وباكستان وبيرو وتايوان واليابان والمكسيك واليونان وهونج كونج وكوريا الجنوبية .

## تجنب عدم التأكد فى مواجهة قبول عدم التأكد

**Uncertainty Avoidance Versus Uncertainty Acceptance**

أن تجنب عدم التأكد **Uncertainty Avoidance** هو المدى الذى اليه يتم تجنب عدم التأكد فى أحد الثقافات ، إن المجتمع الذى يتميز بأنه ذو مستوى مرتفع من تجنب عدم التأكد يعطى أهمية للإستقرار الوظيفى ومستوى منخفض من الضغط . فى حين يتميز قبول عدم التأكد **Uncertainty Acceptance** بأنه يعتبر جزء طبيعى من الحياة وشعور بالراحة مع الغموض والمخاطر غير المألوفة . إن العاملين فى الدينمارك والولايات المتحدة وكندا والنرويج وسنغافورة وهونج كونج واستراليا قد أجازوا مستوى مرتفع مع عدم التأكد ، بينما يعتبر تجنب عدم التأكد مرتفعاً فيما بين العاملين فى اليابان وكوريا الجنوبية والمكسيك وإسرائيل والنمسا وإيطاليا والأرجنتين وبيرو وفرنسا والبلجيك .

## الرجولة فى مواجهة المرأة Masculinity Versus Femininity

تمثل الذكورة **Masculinity** خواص تعتبر ذات أهمية نسبية على سبيل المثال المذهب الدفاعى عن الحق والمذهب المادى ( المادة هى الحقيقة والوجود ومظاهره يمكن تفسيره ) ، فى حين يتميز مذهب **Assertiveness** بنوع الحياة والتنشئة أو التربية والعلاقات وصلات القرابة ، المجتمع المشجع للرجال يحدد أدوار الرجال والأناث بشكل أكثر صراماً مقارنة بما تنتجه المجتمعات ذات الدرجات المرتفعة من الأناث .

بخصوص ذلك البعد الثقافى يتعين التركيز على نقطتين أساسيتين ، أولهما أن ذلك البعد يتعامل مع الأهمية النسبية ذات الإرتباط بالخواص فى تلك الثقافة المذكورة آنفاً ، ويجب ألا يتم تسويتها مع التوجه الجنسى ، وثانيها أن ذلك قد لا يبدو فى المقام الأول أن يكون ملائماً مع المحاسبة ، وفى الواقع أن ذلك يعتبر ملائماً ويمكن توضيح ذلك بالتركيز على حوافز العاملين ، حيث أن شئ آخر قد يكون به تكافؤ ، فالعاملين فى الثقافات ذات الدرجات المرتفعة من الذكورة من المحتمل أن يتم تحفيزها ودفعها أكثر عن طريق سداد أجور الوقت الإضافى والمكافآت النقدية مقارنة بوقت الأجازة ، أما العاملين فى ظل المجتمعات ذات المستويات المرتفعة نسبياً من الأناث قد تصل بشكل أكثر إحتمالاً مزيد من الوقت مع الأسرة ، إن مجموعة التحفيز والمكافآت والمزايا الإضافية يمكن أن يتم عملها بشكل يتسق مع تلك الإحتياجات الثقافية .

وتعتبر ثقافة بلد مثل فنلندا تتميز بأنه تتجه لمذهب الأناث بشكل مرتفع ، حيث أن زوجة رئيس الوزراء الفنلندى وقد أنجبت ابنتها الأولى فى عام 1998 وأنجبت ابنتها الثانية فى مارس 2000 ، وكلا المرتين تم أخذ اجازة أو

اذن لـــلرعاية الأســـرية ، وذلـــك يتســـق بطبيعة الحال مع الخاصة الطبيعية المرتبطة بسمات البعد الأنثوى .

وكأمثــلة عــلى وجود الثقافة ذات البعد الذكرى فى البلد المختلفة اليابان والنمســا ، فى حيــن تتضــمن البلاد التى لديها ثقافة ذات بعد أنثوى السويد والنرويج والدينمارك وفنلندا .

## التوجه طويل الأجل فى مواجهة التوجه قصير الأجل

**Long – Term Orientation Versus Short – Term Orientation**

يطلق على ذلك البعد الثقافى أيضاً مذهب الدينامية ذو الصلة بكونفوشيوس، وتــرجع تــلك القيــم المتضــمنة ذلك البعد الى الفيلسوف الصينى المعروف كونفوشيوس الذى عاش خلال القرن السادس قبل الميلاد . يركز التوجه طويل الأجــل على تعديل التقاليد للوفاء بالإحتياجات الجارية ، حيث تعتمد القيم ذات التوجه طويل الأجل على المثابرة والكفاءة والجدوى الإقتصادية عند إستخدام المــوارد وإستغلالها والرغبة فى القيام بالتضحيات لإنجاز الأهداف ، أما القيم ذات الــتوجه قصــير الأجل فتعتمد على إحترام التقاليد والإستقرار الشخصى والحصول على النتائج السريعة من المجهودات المبذولة بالإضافة الى الإهتمام بالمظهــر الخــارجى ، وتعتبر دول مثل اليابان وتايوان وسنغافورة وكوريا الجــنوبية وهونج كونج دول ذات توجه طويل الأجل ، فى حين تتمثل الدول ذات الــتوجه قصــير الأجــل على سبيل المثال فى المانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسويد .

بوجـــه عام فإن الإعتبارات الثقافية المتضاده والمتداخلة ذات أهمية كبيرة فى عمــلية الــتخطيط الإســتراتيجى وأيضـــاً فى تعميم نظم الرقابة لمواجهة التحديات المفروضة عن طريق البيئات الثقافية فى الأجزاء المختلفة من العالم،

مـــن الضـــروري أن تكيف الشركات المتعددة الجنسية نفسها مع تلك الثقافات المـــتعددة في الأمـــاكن التى تعمل وتدير أنشطتها بها ، ولاشك أن التغيرات الثقافية لها أثر مباشر عن كيف يقوم المديرين والعاملين في الأجزاء المختلفة مـــن العالم بإتخاذ قرارات وقبولها ، وكيف ينظرون الى مستقبلهم المهنى عن طريق الموازنة بين مصالحهم الشخصية والأسرية بالإضافة الى تحديد ما هى الدوافع التى تحفزهم .

وقـــد أصـــبح مديروا الأعمال في الشركات المتعددة الجنسية على دراية مـــتزايدة بكافـــة الإنعكاســـات الثقافية . وقد أشارت إحدى الدراسات التى تم إجـــرائها عـــلى عـــدد 150 مديـــر تنفيذى في الشركات المختلفة عن طريق Deloitte & Touche الى أن هـــؤلاء المديرين يشعرون بأن العولمة أكبر من مجـــرد النشـــاط الدولى ، فهى تمثل تقدم وتحول مفاهيمى فكرى شامل ، وقد ذكـــر هـــؤلاء المديرين أن الشركات تتوسع وتمد أنشطتها عالمياً على نطاق شـــامل ، وأن التحدى الرئيسى الذى يواجهوه هو العوائق الثقافية والذى يتبعه حتماً عوائق إقتصادية بالإضافة الى العوائق التجارية والسياسية . وقد ذكروا أيضـــاً أنه عندما تتخذ الإدارة قراراتها الخاصة بمد أنشطتها عبر البحار فإن مفاتيح النجاح تتمثل في الآتى :-

- إقامة وجود محلى .
- تقديم المنتجات والخدمات التى تتناسب مع الثقافة المحلية .
- إستخدام التكنولوجيا بفعالية .

- توظيف العاملين المحليين لإدارة الأعمال والأنشطة الأجنبية وغالباً ما يعتبر المهاجرين الى البلد الأم للشركة المتعددة الجنسية مصادر ذات قيمة كبيرة لسد تلك الفجوات الثقافية وتعزيز التفهم الثقافى .

إن الوجود المحلى **Local Presence** غالباً ما يجعل من السهولة بمكان أن يـــتم الحصول على القبول من الثقافة المحلية ، ولاشك فإن الأدوات الضريبية قد قامت بإستخدام إستراتيجية الوجود المحلى بفعالية .

## 5/6 أثر الإعتبارات الثقافية على نظم الرقابة والتحفيز

## Cultural Considerations for Control Systems and Motivation

### 5/6/1 الإعتبارات الثقافية فى نظم الرقابة

### Cultural Considerations in Control Systems

فى الجزء السابق تم مناقشة دور الثقافة فى التخطيط الإستراتيجى ، وفى ذلك القسم يتم تقديم مفاهيم الرقابة والإعتبارات الخاصة بتقديم نظام رقابة فعال فى الأعمال المتعددة الجنسية .

يقارن نظام الرقابة **Control System** الأداء الفعلى ( النتائج ) مع الأداء المخطـــط ( الأهداف ) ، ونتيجة لذلك يمكن للإدارة إتخاذ الإجراء التصحيحى الملائـــم حينما يكون ذلك ضرورياً ، يتضمن أى نظام رقابى معلومات سواء أكانت داخلية أو خارجية أو مالية أو غير مالية .

بالإضافة الى نظم الرقابة الرسمية فإن وسائل الرقابة غير الرسمية تلعب دوراً هامـــاً فى الشركات المتعددة الجنسية ويتمثل مدخل الرقابة غير الرسمى الرئيســـى فى نقـــل المدير التنفيذى من أحد الشركات الدولية الى شركة دولية أخرى على أن يكون ذلك بتفهم صريح أو ضمنى بخصوص الأداء المتوقع . وتتمثل أحد الطرق الأخرى للرقابة غير الرسمية فى القيام بإجراء الإجتماعات

بيـــن مديـــرى الشركة الأم ومديرى الشركات التابعة عادة فى مقر الشركات التابعة . أيضاً توفر الإجتماعات السنوية للمدير التنفيذى فى الشركات الدولية الفرصة لتقييم الأداء بشكل غير رسمي ولتبادل المعلومات .

تتطـــلب الإختلافات الثقافية تعديل مقاييس الرقابة لكل بيئة ثقافية فى البلد كمـــا أن الـــلغات المختلفة ونماذج الإتصال المتعددة تمثل نوعين من المشاكل التى تواجه الشركات المتعددة الجنسية عند تصميم وتنفيذ مقاييس الرقابة عبر الحدود الوطنية .

إن الشـــركة الـــتابعة التى يتم تنظيمها فى أحد البلاد الجديدة قد تشير الى وجـــود لغـــة أخـــرى يـــتعين أن يتم على أساسها كتابة الخطط الإستراتيجية والموازنـــات والتقارير ، فى كثير من البلدان توجد لغات مختلفة ، كما أن كل لغة لها عديد من اللهجات (المتفرعة من نفس تلك اللغات – كاللغات العامية) ، وقـــد تكـــون تكون بعض المصطلحات الفنية من الصعوبة بمكان – بل ومن المستحيل – أن يتم ترجمتها الى اللغة المحلية .

## 5/6/2 الإعتبارات الثقافية اللازمة للتحفيز

**Cultural Considerations for Motivation**

يوفـــر نظـــام المعلومات مقاييس للرقابة تحاول أن تقدم الحوافز الملائمة اللازمـــة للتعامل مع السلوك البشرى ، وحيث أن الشركات فى ظل الإقتصاد العـــالمى تعمل فى مجتمعات متعددة ذات ثقافات محددة خاصة وتقوم بتصميم نظام من شأنه التأثير على السلوك البشرى بطريقة مستهدفة فإن الأمر يتطلب الإلمام بتلك الإعتبارات الثقافية ، حيث يعد ذلك أحد المتطلبات الخاصة بالنظام الناجح ، والا ستكون هناك حتماً نتائج غير مرغوب فيها .

فـــإذا مـــا كان الضرر بالقيم الثقافية جوهرياً ، فإن أعضاء أفراد الثقافة ســـوف يجـــدون وسائل للثأر مقابل ذلك الأذى بمثله ، حيث قد لا يقدمون أى تعاون أو يلجأون الى بذل أقصى ما عندهم للمقاومة ووضع العوائق بالإضافة الى إســـتخدام طـــرق ماكـــرة لإجراء تغيير لا يستحق ، أن الناحية المعنوية المـــتدنية الـــناتجة تعد بمثابة الأسعار التى يدفعها المديرون والذين يختارون موقف تجاهل العواقب الإجتماعية للتغيرات المستهدفة .

## 5/7 وضع السياسة في ظل الثقافات المختلفة

**Policy Formulation in Different Cultures**

يجب أن يتم مواجهة الحقائق الثقافية والقضايا المرتبطة من أجل التأكد من أن سياســـات الشركة قد تم التعرف عليها وإبرازها جيداً ، ويتطلب ذلك أن لا يؤخـــذ فى الإعتـــبار فقط الأهداف التنظيمية وإنما أيضاً الإختلافات الثقافية ، وتطـــبيقات الأعمال المختلفة بالإضافات الى قواعد أخلاقيات العمل . وبعض مـــن القضايا من السهل أن يتم حله ، حيث فى بعض البلدان مثل اسرائيل أو البلاد الإسلامية يجب ألا تكون وظيفة الشركة الإرتباط بتجارة لحم الخنزير ، إلا أن بعض من المشكلات قد تكون من الصعوبة بمكان ، حيث يمكن أن يتم دراســـتها أولاً بعـــد أن يتم تحليلها بشكل كامل وإستعراضها كسياسة واضحة للشـــركة ، ومن الأهمية بمكان الذكر بأن الشركات المتعددة الجنسية يجب ألا يقتصـــر نشاطها فى مكان واحد من العالم ، حيث أن لتلك الشركات مواطنين الشـــركة الأصـــليين من الشركة الأم بالإضافة الى مواطنين الشركة القائمين بدول العالم التى يعملون بها .

### أخلاقيات العمل Business Ethics

يؤكد البعض على أن الإختلافات الثقافية تعوق تطبيق المقاييس والمعايير الأخلاقية عبر العالم ، وقد أشارت نتائج الأبحاث مع ذلك الى أنه بالرغم من تلك الإختلافات الثقافية فإن مقاييس الحكم الأخلاقى لن تتباين بشكل جوهرى من البلاد ، لذلك فإن الإعتبارات الأخلاقية تصبح متغيرات هامة بشكل كبير فى عملية إتخاذ القرارات طويلة الأجل .

هناك مزايا جانبية أخرى ، حيث أن وضع السياسات الأخلاقية الرسمية فى أحد الشركات قد يؤدى الى تدنيه تكاليف الرقابة الداخلية للشركة ، وفى عام 1999 أوضحت أحد المؤتمرات فى دراسة مسحية على 124 شركة خلال 22 بلداً أن 78% من مجلس الإدارة يقومون بوضع معايير أخلاقية تراوحت من 41% فى عام 99 ونسبة 21% فى عام 1987 . وينظر رؤساء العمل أن التنظيم الذاتى هو الطريق الملائم لتجنب التعليمات التشريعية أو القانونية فى أنشطتهم ، أيضاً تساعد قواعد السلوك الأخلاقى على تشجيع التمسك بالتطبيقات والعادات المتعددة الأشكال عند أداء الأعمال والأنشطة بالخارج .

إن المناقشة السابقة لا توحى بأن كافة المسائل الأخلاقية يسهل حلها وأن المواقف التى تتضمن المشكلات الأخلاقية غير موجودة ، ومع ذلك فإن التركيز الصحيح يمكن أن يساعد فى تحقيق ذلك ، إن وضع سياسة المنشأة يجب أن تركز على نتائج طويلة المدى وليس على وسائل قصيرة الأجل ، إن القيادة واتجاه الإدارة العليا والمصحوب بنموذج إيجابى نشط للإدارة يمكن أن يوفر وسيلة طويلة تجاه رعاية ثقافة الشركة والتى فيها يتم قبول وتعضيد كافة

الأفكار البناءة وإعطاءها فرصة للإزدهار والنجاح . إن نظام تقييم الأداء الذى يـأخذ فى الإعتبار الأداء فى مجالات الحساسية الثقافية والنظرة طويلة الأجل يوفـر حوافـز مـن شأنها تحفيز المديرين والعاملين على التصرف بطريقة اخلاقية تتسق مع سياسات الشركة .

وبسـبب الـتآلف مع الثقافة المحلية وعادات الأعمال فان أعضاء العمل المحـليين يمكـن أن يكونوا ذو قيمة كبيرة أثناء عملية وضع سياسة الشركة للتأكد من أن تلك السياسة ستكون متسقة مع الثقافة المحلية بالإضافة الى أنها ستكون بمثابة دوافع للتصرف والسلوك الأخلاقى

# الفصل السادس

## الشفافية والإفصاح والقياس
## فى المحاسبة الدولية

# الفصل السادس

# الشفافية والإفصاح والقياس فى المحاسبة الدولية

# Transparency, Disclosure and Measurement in International Accounting

6/1 الشفافية فى التقارير المالية .

6/2 تطور وأسباب الحاجة للإفصاح فى التقارير المالية .

6/3 التمييز بين القياس والإفصاح والتباين عالمى النطاق فى القياس والتقرير.

6/4 مداخل التقرير ومشاكل الإفصاح فى الشركات المتعددة الجنسية .

6/5 الآثار الاجتماعية لتطبيقات الإفصاح .

6/6 قضـايا فـنية خاصة للإفصاح عن القوائم المالية الموحدة وشهرة المحل وعقود الاستئجار .

## 6/1 الشفافية فى التقارير المالية Transparency in Financial Reports

يتعين أن تتسم المعلومات التى يتم توفيرها للمشاركين بالسوق والمرتبطة بمعاملاتهم المتبادلة بالشفافية والنفعية Transparency and Usefulness حتى يتميز السوق بالكفاءة ، ولعل ذلك أحد أهم وأكثر الظروف المسبقة لوضع نظام للسوق بصفة عامة والسوق الدولى بصفة خاصة . ان الأسواق لاتولد مستويات كافية من الإفصاح ، ان قوة السوق عادة ما ستوازن بين العوائد الحدية والتكاليف الحدية للإفصاح عن المعلومات الإضافية وقد لاتكون النتيجة النهائية هى ما يحتاجه المشاركين بالسوق بالفعل .

لقد تعاظمت اتجاهات تحرير السوق المالى والرأسمالى فى الثمانينات والتى تولد عنها انتهاكات متزايدة فى الأسواق المالية وزادت من أهمية الحاجة الى المعلومات كوسيلة للتأكد من توافر الاستقرار المالى . وفى التسعينات بينما تزايدت أهمية تحرير السوق المالى والرأسمالى إلا أنه كانت هناك ضغوط هائلة لمتطلب أهمية المعلومات المقيدة فى كل من القطاع المالى والقطاع الخاص ، وقد عززت متطلبات الحد الادنى من الإفصاح الآن من نوعية وكمية المعلومات التى يجب ان يتم توفيرها للمشاركين بالسوق والى الجمهور العام . وبسبب أن متطلب المعلومات يعد جوهريا لتعزيز استقرار السوق فإن السلطات القانونية ترى أيضا أن نوعية المعلومات Quality of Information لها أولوية أكبر ، وبعد أن يتم تحسين نوعية المعلومات المطلوبة عن طريق المشاركين بالسوق والسلطات القانونية ، سوف تبذل المنشأة جهد أفضل فى تحسين نظم معلوماتها الداخلية وذلك بهدف الحصول على سمعة جيدة فى توفير معلومات ذات نوعية جيدة .

ان الإفصاح العام Public Disclosure للمعلومات يتم التنبؤ به فى ظل وجود معايير محاسبية جيدة ومنهجية كافية للإفصاح . عادة ما يتضمن ذلك الإفصاح العـــام نشــــر معلومات نوعية وكمية ملائمة فى التقارير المالية السنوية والتى غالبا ما يتم استكمالها عن طريق القوائم المالية الدورية ، وبالإضافة للمعلومات الملائمة الأخرى يتعين أن يأخذ متطلب المعلومات فى الإعتبار التكلفة ، لذلك فعــــندما يتم تحديد متطلبات الإفصاح فإن نفعيتها للجمهور يجب أن يتم تقييمها فى ضوء التكلفة التى ستتحملها المنشأة عند إفصاحها عن تلك المعلومات .

لذلـــك يعتـــبر توقيـــت الإفصــــاح متغيرا هاما أيضا ، ان الإفصاح عن المعـــلومات السلبية للجمهور لم يعد معقداً بعد بشكل كاف لتفسير معلومات قد تسبب أضرار للمنشأة ، وعندما تكون المعلومات غير ذات جودة كافية أو أن مســـتخدميها لايـــبدوا أنهم قادرين على تفسير المعلومات بشكل صحيح ، فإن متطلـــبات الإفصاح العام يجب أن يتم وضعها بشكل حريص كما يجب أن يتم التخفيف والتقليل منها تدريجيا بشكل تصاعدى فى الأجل الطويل ، يعتبر نظام الإفصــــاح الكـــامل ذو فـــائدة حـــتى إذا كانت هناك بعض المشاكل التى يتم مواجهتها فى الأجل القصير بسبب أن التكلفة الخاصة بعدم كون النظام المالى لا يتميز بالشفافية تعتبر أعلى كلية من تكلفة أن يكون النظام شفافا .

## الشفافية والمساءلة المحاسبية Transparency and Accountability

تشير الشفافية Transparency الى مبدأ خلق بيئة معينة خلالها يتعين أن تكون المعلومات المرتبطة بها فى ظل الظروف القائمة والقرارات والتصرفات الـــتى يتم اتخاذها من الممكن الوصول اليها Accessible وأن تتميز بالمرئية Visible والقابلية للفهم Understandable من كل الأطراف المشاركة بالسوق.

فى حيـــن يشـــير الإفصـــاح **Disclosure** الى العملية والمنهجية الخاصة بـــتوفير المعـــلومات ووضع قرارات السياسة المعروفة والتى من خلالها يتم توفيرها فى وقت مناسب وبطريقة واضحة ظاهرة للعيان .

فى حين تشير المساءلة المحاسبية **Accountability** الى حاجة المشاركين بالســـوق بما فيها السلطات الى تبرير تصرفاتهم وسياساتهم وقبول المسئولين عن قراراتها ونتائجها .

تعتبر الشفافية ضرورية لمفهوم المساءلة المحاسبية التى يتعين تحملها بين المجموعـــة الثلاثة للأطراف المشاركة بالسوق وهم المقرضين والمقترضين **Borrowers and Lenders** والمستثمرين **Investors** بالإضافة الى السلطات المحلية والمؤسسات المالية الدولية .

لقد أصبحت الشفافية والمساءلة المحاسبية من الموضوعات التى خضعت لجدل ومناقشة كبيرة عند دراسة السياسة الاقتصادية خلال العقود السابقة ، ان متخذى السياسة قد أصبحوا معتادين على السرية **Secrecy** ، وينظر للسرية أو الخصوصـــية على أنها متطلب ضرورى لممارسة السلطة مع الحصول على عـــائد إضافى من إخفاء عدم صلاحية متخذى السياسة ، ومع ذلك فان السرية تمـــنع أيضـــا السياسات من أن يكون لها آثارها المرغوبة ، ان أقتصاد العالم المـــتغير والـــتدفقات المالية التى تتميز بالتدويل المتزايد وظاهر الأعتماد قد وضعت قضية الأنفتاح **Openness** فى مقدمة عملية اتخاذ السياسة الاقتصادية، هناك اعتراف متزايد من الحكومات الوطنية بما فيها البنوك المركزية على ان الشفافية ( بمعنى وضوح السياسة **Openness of Policy** ) تساعد على تحسين عمـــلية القابـــلية للتنبؤ ومن ثم تسفر عن كفاءة قرارات السياسة ، أن الشفافية تـــرغم المؤسسات على مواجهة حقيقة الموقف وجعل المديرين أكثر مسئولية

لاســيما إذا عــرفوا كيــف يــبررون وجهات نظرهم وقراراتهم وتصرفاتهم وتأسيساً على ذلك يمكن تشجيع إجراء تعديلات السياسة فى الوقت المناسب .

ولاشــك فــإن الشــفافية الكبيرة والمساءلة المحاسبية تظل مطلب خاص لممثلى القطاع الخاص من أجل تفهم وتقبل قرارات السياسة التى ستؤثر على ســلوكهم ، أن الشفافية الأكبر سوف تحسن من القرارات الاقتصادية التى يتم اتخاذها عن طريق الوكلاء الآخرين فى الاقتصاد ، أيضا تعتبر الشفافية وسيلة للإســراع بالمســاءلة المحاســبية والتنظيم الداخلى والحوكمة **Governance** الأفضل . أن الشفافية والمساءلة المحاسبية تحسن من جودة اتخاذه القرار فى مؤسســات اتخــاذ القــرارات (والتى تتطلب أن تكون أنشطتها ذات شفافية) بالإضــافة الى المؤسســات الــتى تعــتمد قراراتها الخاصة على فهم والتنبؤ بالقــرارات المســتقبلية لمؤسســات اتخاذ السياسة . فإذا ما كانت التصرفات والقرارات مرئية وقابلة للفهم من ثم يمكن تخفيض تكاليف المتابعة والرقابة ، وسيكون الجمهور العام على قدرة أفضل على متابعة مؤسسات القطاع العام ، وكذلــك المســاهمين والعامــلين حيث يمكنهم متابعة ومراقبة إدارة الشركة ، وكذلك الدائنين عند متابعة المقترضين والمودعين عند متابعة البنوك ، ولذلك فإن القرارات الفقيرة لن تذهب بدون ملاحظة أو مساءلة .

ان الشــفافية والمســاءلة يتم تعزيزها وتقويتها بشكل متبادل حيث تعزز الشــفافية مــن المســاءلة المحاسبية عن طريق تسهيل عملية المتابعة كما أن المســاءلة المحاســبية تزيد من الشفافية عن طريق توفير حافز للوكلاء على ضمان أن الاسباب الخاصة بتصرفاتهم قد تم توضيحها وفهمها بشكل صحيح.

مــن هــنا يمكن القول بأن الشفافية والمساءلة المحاسبية معا سوف تحقق الآتى:-

- فرض نظام من شأنه تحسين جودة اتخاذ القرارات فى القطاع العام .
- توفيـر مـزيد مـن السياسات الكفئة عن طريق تحسين فهم القطاع الخاص للكيف يمكن أن يقوم واضعوا السياسة بالاستجابة وعمل ردود الفعل تجاه الاحداث المتعددة فى المستقبل .

**ما الذى لا يمكن للشفافية أن تضمنه What Transparency Cannot Ensure**

ان الشفافية والمساءلة المحاسبية لاتعتبر نهاية فى حد ذاتها فهما مصممان للمسـاعدة فى زيادة تحسين الأداء الأقتصادى وقد يحسن من تشغيل الأسواق الماليـة والدولية عن طريق تعزيز جودة عملية اتخاذ القرار وإدارة المخاطر لكافة الأطراف المشاركة فى السوق بما فيها السلطات الرسمية ، إلا أنهما ليس الدواء العام لجميع الامراض **Panacea** ، وعلى وجه الخصوص فإن الشفافية لـن تغيـر من طبيعة أو المخاطر الحتمية فى النظم المالية ، فهى قد لا تمنع الأزمـات المالية من الحدوث إلا أنها قد تلطف وتهدأ من استجابات الأطراف المشـاركة بالسـوق تجاه الأخبار السيئة. لذلك فإن الشفافية تساعد الأطراف المشاركة بالسوق فى التوقع والتحفظ من الأخبار السيئة ومن ثم يمكن التخفيف من أحتمال الذعر والعدوى **Contagion** .

**محددات الشفافية Constraints on Transparency**

جديـر بالذكر أيضا فإن هناك تفرعين ثنائيين **Dichotomy** بين الشفافية والسرية **Confidentiality** ، فإن التخفيف من خصوصية المعلومات قد تعطى للمنافسـين ميـزة غيـر عادلة ، وهى تلك الحقيقة التى تعوق المشاركين فى الاسواق من الحصول على الإفصاح الكامـل **Full Disclosure** ، وبالمثل فإن الجهـات الـرقابية كـثيرا ما تحصل على معلومات سرية من المنشأة ، ان التخفيف من مثل تلك المعلومات قد يكون له مضامين جوهرية هامة للسوق ،

فى ظـــل تلك الظروف فإن المنشأة قد ترفض أن توفر معلومات حساسة بدون شـــروط لســرية العميل ، ومع ذلك فإن الشفافية والإفصاح الكامل من جانب واحد تساهم فى تحديد نظام للشفافية والتى سوف يفيد كافة الأطراف المشاركة فى الســوق تماما ، حتى لو كان ذلك فى الاجل القصير فان التحول لمثل ذلك النظام يخلق عدم راحة للوحدات على المستوى الفردى .

**الشفافية فى القوائم المالية Transparency in Financial Statements**

يتمـــثل الهـــدف من إعداد القوائم المالية فى توفير معلومات عن المركز المـــالى (قائمـــة المركز المالى) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات فى المركز المالى (قائمة التدفقات النقدية) للمنشأة ، يتم تأمين وضمان وجود الشفافية فى القوائـــم المالية من خلال الإفصاح الكامل وعن طريق توفير العرض العادل للمعـــلومات المفيدة الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية الى مدى واسع من المستخدمين . فى ضوء الافصاح العام يجب أن يكون من السهل تفسير القوائم الماليـــة ، وفى حيـــن أن مزيد من المعلومات يكون أفضل حالا من أن تكون قليلة ، إلا أنه من جهة أخرى فإن تقديم تلك المعلومات يعتبر مكلفا ، لذلك فان صافى عوائد تقديم مزيد من الشفافية يجب أن يتم تقييمه بحرص .

ان تبـــنى المعايير المحاسبية المقبولة دوليا تعتبر مقياسا ضروريا لتسهيل الشـــفافية والتفســـير الملائم للقوائم المالية ، وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدوليـــة IASC بتطوير إطار عام لإعداد وعرض القوائم المالية تم نشره فى عام 1989 ، ويتضمن ذلك الإطار ما يلى :-

1- تحديد المفاهيم Concepts المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية الى المستخدمين الخارجيين .

2- ارشاد واضعى المعايير Guiding Standards - Setters عند تطوير المعايير المحاسبية .

3- مساعدة المعدين والمراجعين والمستخدمين Prepares, Auditors and Users فى تفسير المعايير المحاسبية الدولية (IAS) والتعامل مع القضايا التى لم يتم تغطيتها بعد عن طريق تلك المعايير .

وطبقا للمعايير الدولية يتم إعداد القوائم المالية عادة بافتراض ان المنشأة سوف تستمر فى مزاولة أعمالها ( فرض الاستمرارية Going Concern) وأن الأحداث يتم تسجيلها على أساس الأستحقاق Accrual Basis وأن أثار المعاملات والأحداث الأخرى يتم الأعتراف بها عندما تحدث ، ويتم بعد ذلك التقرير عنها فى القوائم المالية عن الفترات التى ترتبط بها .

وتتمثل الخصائص النوعية فى الصفات التى تجعل المعلومات المقدمة فى القوائم المالية ذات فائدة ونفعية Useful لمستخدميها ، فإذا كانت المعلومات الشاملة المفيدة غائبة فإن المديرين قد لايكون على دراية وعلم بالموقف المالى الحقيقى لمنشآتهم ، كما أن الأطراف الرئيسين الآخرين قد يتم تضليلهم وذلك قد يمنع نظم السوق من العمل بفعالية، ان تطبيق الخصائص الوصفية الرئيسية واتباع المعايير المحاسبية الملائمة سيترتب عليه بالطبيعة توفير قوائم مالية تعطى العرض الصادق والعادل ، وتتمثل تلك الخصائص النوعية مايلى :-

**الملائمة Relevancy**

تعتبر المعلومات ملائمة حينما تؤثر فى القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم فى تقييم الأحداث السابقة والحالية والمستقبلة أو للتصديق على أو تصحيح تقييماتهم السابقة . تتأثر ملائمة المعلومات حسب طبيعتها وأهميتها النسبية (والتى تعتبر دائما نقطة البداية للملائمة) . ان زيادة

عــبء المعــلومات من الجانب المقابل وتفسيرها يمكن أن تشوش المعلومات وتجعل من الصعب فحصها وفهمها وتفسيرها .

**المصداقية Reliability**

يجب أن تكون المعلومات خالية من أية أخطاء جوهرية أو أى تحيز ، أن المظاهر الرئيسية للمصداقية تتمثل فى التمثيل الصادق **Faithful Representation** وأولويــة الجوهر على الشكل **Priority of Substance Over Form** والحياد **Neutrality** والحيطة والحذر **Prudence** والاكتمال **Completeness** .

**القابلية للمقارنة Comparability**

يجــب أن يتم عرض المعلومات بطريقة متسقة وثابتة خلال الزمن ، كما يجــب أن تكون متسقة بين المنشآت لتمكن المستخدمين من إجراء المقارنات الهامة والملائمة .

**القابلية للفهم Understandability**

يجب أن تكون المعلومات قابلة للفهم بسهولة عن طريق المستخدمين الذين يــتوقع ان يكون لديهم معرفة معقولة بالعمل واقتصادياته والمحاسبة والرغبة فى دراسة المعلومات بعناية واجبة ومعقولة .

ان عمــلية انــتاج معلومات مفيدة تتضمن عدد من النقاط القرارية والتى يمكن ان تحدد مقدار المعلومات المقدمة على النحو التالى :-

**التوقيت السليم Timeliness**

ان التأخير فى إعداد التقرير قد يحسن من المصداقية عند تكلفة الملائمة .

**العائد فى مواجهة التكلفة Benefit Vs. Cost**

ان العوائــد المشتقة من المعلومات يجب أن تزيد بطبيعة الحال عن تكلفة تقديمها .

**الموازنة بين الخصائص النوعية Balancing of Qualitative Characteristics**

للوفاء بأهداف القوائم المالية وجعلها كافية لبيئة محددة ، يجب على مقدمى المعلومات أن يحققوا التوازن الملائم بين الخصائص النوعية .

فى ضوء أهمية العرض العادل من الأفضل يتم الإفصاح عن المعلومات التى من شأنها أن تفصح عن معلومات مضللة لذلك فليس من المستغرب عدم قيام بعض المنشآت من الالتزام ببعض متطلبات الافصاح لذلك الغرض .

وعـادة مـا تتطلب المعايير المحاسبية ان يتم الافصاح الكامل عن حقيقة وأسـباب عـدم الالـتزام ، يوضح الشكل رقم (6/1) كيف يتم تامين عملية الشفافية من خلال إطار عام معايير المحاسبة الدولية .

## 6/2 تطور واسباب الحاجة الى الافصاح فى التقارير المالية

## The Evolution and the Need to Disclosure for Financial Reporting

### 6/2/1 تطور عملية الافصاح فى التقرير المالية

### The Evolving of Financial Reporting Disclosure Process

يـتعين الاعـتراف بشكل كبير بأن عملية المحاسبة والمساءلة لمنظمات الأعمال تمتد لأبعد من مستثمريها ودائنيها ، ويرجع ذلك الى سببين :-

أولا : ان المجـتمع قد عهد الى الشركة بإدارة مواردها النادرة ، وذلك يجعل الشركة مسئولة أمام المجتمع . وتحتاج الشركة الى توفير معلومات الى أعضاء المجتمع بشكل يمكنهم من تقييم ما إذا كانت الموارد النادرة قد استخدمت بشكل كفء وفعال .

ثانيـا : تؤثر أنشطة الشركة على نوعية الحياة وأنماط معيشة الأفراد بخلاف المستثمرين أو الدائنين ، ويحتاج هؤلاء الأفراد المعلومات حتى يتمكنون من تكوين الرأى بخصوص أداء الشركة فى مجالات اهتمامهم.

## شكل رقم (6/1)
## الشفافية فى القوائم المالية

**أهداف القوائم المالية Objectives of Financial Statements**

يتعين توفير عرض عادل :

- للمركز المالى .
- للأداء المالى .
- للتدفقات النقدية .

**الشفافية والعرض العادل Transparency and Fair Presentation**

- يـتحقق العرض العادل من خلال توفير معلومات مفيدة (الافصاح الكامل) والتى تضمن تحقيق الشفافية .
- ان العرض العادل يتكافأ مع الشفافية .

**الهدف الثانوى للقوائم المالية Secondary Objective of Financial Statement**

- ان يـتم ضـمان وجـود الشـفافية من خلال العرض العادل للمعلومات المفيدة والإفصاح الكامل لأغراض عملية اتخاذ القرار .

**خواص المعلومات المفيدة Attributes of Useful Information**

- **الملائمة Relevance**
  - الطبيعة .
  - الأهمية النسبية .
- **المصداقية Reliability**
  - التمثيل الصادق .
  - الجوهرية قبل الشكل .
  - الحياد .
  - الحذر .
  - الأكتمال .
- **القابلية للمقارنة Comparability**
- **القابلية للفهم Understandability**

القيود:
- الوقتية
- العائد مقابل التكلفة
- الموازنة بين الخصائص النوعية

**الافتراضات القائمة**
**Underlying Assumptions**

| أساس الاستحقاق | الاستمرارية |
|---|---|
| Accrual Basis | Going Concern |

أعـــتمادا عـــلى ادراكهـــم فـــإنهم قـــد يرغبون فى اتخاذ بعض الإجراءات والتصرفات الملائمة للتأثير على أنشطة الشركة . هذا المفهوم الواسع لمسئولية الشركة عن الافصاح قد تم الأعتراف به وقبوله لعقود عديدة .

وقـــد تم إثبات ذلك بالإشارة الى أن تعظيم الشركة أسهم المساهمين خلال الأجـــل الطويـــل يـــتم عـــن طريق التوفيق بين مصالح كافة الأطراف ذات المصلحة **Stakeholders** والعملاء والموردين والعاملين وباقى أعضاء المجتمع بالإضافة الى حملة الأسهم . ان مستخدمى التقارير المالية تتضمن مجموعات مـــتعددة من الأفراد والذين يكونون معا ما يعرف بأصحاب المصلحة أو ذوى الشأن بالشركة **Stakeholders** .

إن مجال الأفصاحات المحاسبية مازال يتطور ، وعلى الأقل توجد هناك قضيتين لم يتم حلهما وحسمهما بعد هما :-

1- **القضية الأولى**: ليس هناك إطار عام مقبول بشكل متعارف عليه يقوم بتوفير المعلومات للمستخدمين بخلاف المستثمرين والدائنين . مثل هؤلاء المستخدمين من الصعوبة بمكان تحديدهم كما أن عددهم واحتياجاتهم للافصاح فى تزايد مستمر بشكل ملحوظ .
2- **القضية الثانية** : غالبا ما يكون من الصعوبة أو من المستحيل أن يتم تتبع عوائد وتكاليف الافصاحات ، حيث أن تنوع وتشتت مجموعات المســـتخدمين وكيـــف تقوم كل مجموعة من مجموعات المستخدمين الاســـتفادة من تلك الافصاحات يضع بلاشك مشاكل هامة عند تحديد العلاقة بين السبب (التكاليف) والأثر (العوائد) .

### 2/6/2 الأسباب المرتبطة بالافصاحات فى التقارير المالية

**Reasons for Financial Reporting Disclosure**

فكريا يوجد هناك سببين رئيسين مرتبطين بالناحية الأقتصادية والاجتماعية للافصاح فى التقارير المالية هما :-

1- تخفيــض عدم التأكد الى موردى رأس المال (المستثمرين والدائنين) بحيـث يمكنهم استخدام المعلومات لترجيح العوائد المتوقعة لكل بديل فى مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة .

2- توفير معلومات ملائمة للافراد والمجموعات الذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمنشآت فى نوعية حياتهم ومستوى معيشتهم .

بوجه عام يتم عمل الافصاحات لتوفير معلومات لتمكين متخذى القرار من اتخــاذ قــرارات رشيدة وللوفاء بالمتطلبات المفروضة خارجيا بالاضافة الى تحقيق بعض الأهداف ذات المصلحة الذاتية .

### دولية (تدويل) الأسواق المالية Internationalization of Financial Markets

ان الأســواق الماليــة تعتبر حقيقة وواقع ملموس ، حيث يمكن للشركات الآن أن تطرح رأس المال للاكتتاب من مصادر فى أجزاء مختلفة من العالم ، وقــد أصبحت الأسواق المالية العالمية تمثل مصادر قوية للحصول على رأس المــال حيــث يمكن لكثير من الشركة الآن أن تقوم بقيد أسهمها فى بورصة الأوراق المالية فى البلدان الأخرى .

وتقوم هيئة سوق المال أو غيرها من الهيئات الرقابية فى البلدان المختلفة بوضــع حــد أدنى مــن متطلبات الافصاح عند تسجيل أسهم الشركة بأسواق الأوراق المالية . ان عولمة الأسواق المالية قد خلقت إدراك عميق بين منظمى

الاوراق المالية فى كثير من البلاد الى ضرورة أن يتم تقوية وتدعيم المتطلبات الالزامية للافصاح .

**المتطلبات التشريعية والقانونية للافصاح Statutory and Legal Requirements**

فى بعض البلاد على سبيل المثال المانيا واليابان تحدد المتطلبات التشريعية والقانونية المعالجة المحاسبية للمعاملات الاقتصادية ، فى بعض البلاد يمثل قانون الشركات Company Law ونظم فرض الضريبة Taxation Systems أكثر المتطلبات أهمية عند التطبيق المحاسبى وإعداد التقارير المالية.

وقد ترتب على التأثير الجوهرى للشركات المتعددة الجنسية على البيئات الاجتماعية والاقتصادية والعلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها وضع وسن قوانين وكثير من التشريعات الجديدة التى تتطلب افصاحات إضافية فى السنوات الحديثة.

**مهنة المحاسبة Accounting Profession**

فى كثير من البلاد حيث تقدمت مهنة المحاسبة الى حالة نضج واضحة على سبيل المثال فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة قامت مهنة المحاسبة بتحديد متطلبات الافصاح فى التقارير المالية ، تعتبر مهنة المحاسبة فى تلك البلدان ذات تأثير قوى وملحوظ بشكل نموذجى ، تتضمن عملية إعداد المعايير التداول والتشاور المفتوح بين أعضاء المهنة حيث يتم اعطاء المجموعات المهتمة المتباينة الفرصة لتقديم مدخلاتهم قبل أن يتم نشر المعيار، ان الدولية أو التدويل قد فرضت بالقوة على مهنة المحاسبة فى بعض البلدان ضرورة دراسة القضايا المرتبطة بتلك الموضوعات والتى قد أصبحت أكثر أهمية بشكل واضح وملحوظ . على سبيل المثال موضوع التقارير القطاعية

Segment Reporting والتوحيد Consolidation والمعاملات بالعملة الأجنبية Foreign Currency Transactions وترجمة القوائم الماليه بالعملة الاجنبية Foreign Currency Translation والتى تعتبر مجرد أمثلة على تلك الموضوعات المرتبطة بالشركات المتعددة الجنسية والأنشطة الدولية .

أيضا هناك عديد من الأفصاحات الإضافية المطلوبة لتعزيز قابلية القوائم المالية للمقارنة والتى يتم إعدادها باستخدام معايير محاسبية لبلدان مختلفة .

**مجموعات المصلحة الخاصة ذات النفوذ Influential Special Interest Groups**

ان هناك بعض المجموعات ذات نفوذ قوى للدرجة التى معها تقوم بعض الشركات بعمل أفصاحات خاصة توجه لتحقيق احتياجات تلك المجموعات من المعلومات . على سبيل المثال فان بعض نقابات العمال قد تتفاوض بنجاح على أمور تتطلب افصاحات خاصة ملائمة لها على سبيل المثال ظروف أمن العمل ، عدد العمال المتضررين وتصنيف العاملين حسب عمرهم وأحتياجاتهم وما الى ذلك ، ولاشك أن طبيعة ودرجة التركيز على تلك الافصاحات ذات المصلحة الخاصة تتباين وتتنوع حسب البلاد المختلفة .

**الافصاحات الاختيارية Voluntary Disclosures**

تقوم الشركة بعمل الافصاحات الاختيارية لمجموعة من الاسباب هى :-

**1- اعلام مستخدمى التقارير المالية**

**Educating the Users of Financial Reports**

حيث قد يتم إعلام هؤلاء المستخدمين بمجموعة من الموضوعات على سبيل المثال الظروف التشغيلية والتوقعات المستقبلية وأسباب اتخاذ اجراءات أو تصرفات معينة للمنشأة .

**2- بناء انطباع ذهنى Image Building**

يتيح الافصاح الخاص بالتصرفات ذات المسئولية الاجتماعية شعور ورضا بالعوائد الاقتصادية المستقبلية . ويتضمن ذلك على سبيل المثال الافصاحات عن النفقات التى يتم القيام بها لأغراض الحماية البيئية **Environmental Protection** وتأمين ظروف العمل أو برامج التدريب لقطاعات من المجتمع .

**3- تجنب التنظيم أو الرقابة الحكومية المحتملة**

**Avoidance of Potential Governmental Regulation or Control**

قد تقوم الشركة بعمل أفصاحات أختيارية اذا كان هناك مخاطر بأن عدم القيام بتلك الافصاحات قد يؤدى الى التدخل أو الرقابة الحكومية . ويتمثل الهدف فى احباط أى تصرف محتمل سوف يكون له آثار عكسية . ويتطلب تحديد توقيت وطبيعة ونطاق مثل تلك الافصاحات حكم أو قرار إدارى .

**4- تدنية تكلفة رأس المال lower Cost of Capital**

تتميز الافصاحات الاختيارية بأنها تزيد عن أو تمتد الى أبعد ما هو مطلوب عن طريق المنظمين ، فقد تجد الشركات التى تتنافس مع غيرها من المنشآت الأخرى فى ظل اسواق رأس المالى العالمية أنه من الأهمية بمكان ان يتم إجراء أفصاحات إضافية اختياريا. حيث قد يختار موردى رأس المال أحد الشركات بدلا من أحد الشركات الأخرى إذا ما شعروا بأن الشركة الأولى ذات مخاطر أقل ، فلا شك أن الافصاحات تزيل أو تخفض من عدم التأكد المرتبط بالمستقبل ، من ثم فهى تقوم بتخفيض وتدنية مستوى المخاطر المحيطة والمدركة .

بصفة عامة تميل المنشآت التى تساهم فى أسواق رأس المال العالمية الى الافصاح أختياريا عن مزيد من المعلومات بدرجة أكثر ما هو مطلوب عن طريق المنظمين . ان التنافس على تمويل الاستثمار يتطلب ويعتمد على

الافصـــاحات الاختيارية . ان عدد من الافصاحات التى يتم عملها فى التقارير السنوية لذلك يتم القيام بها بفعل السوق وليس بفعل المتطلبات القانونية وعندما تقــوم الشــركات باتخـــاذ سياساتها الخاصة بالافصاح ، فإنها قد تجد أنه من الأفضل لمصلحتها أن تذهب الى أبعد من الحد الأدنى لمتطلبات الافصاح .

### 6/2/3 الموازنة بين التكاليف والعوائد عند اتخاذ قرارات الافصاح

**The Costs Versus Benefits Criterion to Disclosures Decisions**

ان تحديـــد المستخدمين واحتياجاتهم من المعلومات من الضرورى بمكان حـــتى يـــتم اتخـــاذ قرار بشأن أنواع الافصاحات التى يتعين القيام بها ومدى التفاصـــيل الـــذى يـــتعين توفيره . وتجدر الاشارة الى أن تحديد مجموعات المستخدمين ليس دائما أمرا واضحا، وبسبب وجود مستخدمين متعددين ولديهم احـــتياجات متنوعة من المعلومات ترتبط بتشكيلة من القرارات ، فهناك دائما مشـــكلة بخصـــوص تحديـــد الموازنة الملائمة المرتبطة بتوفير المعلومات . وبسبب تعددية المتغيرات المرتبطة بالمواقف فليس هناك غرابة ألا يكون هناك إجماع عن ما يشكل وجود الرصيد الصحيح من الافصاحات المطلوبة .

ان المعلومات المحاسبية ليست مجانية ، حيث أن النظم المحاسبية عادة ما تتكلف أموال ، وبالتالى فإن الأمر يتطلب استخدام معيار الموازنة بين التكلفة والعـــائد عـــند أختيار النظام المحاسبى ، بحيث يستلزم الأمر أن تزيد العوائد المـــتوقعة عن التكاليف المتوقعة لذلك النظام . ان صعوبة أو أستحالة تكوين علاقـــات السبب (تكاليف الافصاحات) والأثر (العوائد لمستخدمى المعلومات) فى ظـــل المواقف المتضمنة أطراف بخلاف المستثمرين والدائنين تضع تحديا كبيرا فى محاولة استخدام معيار الموازنة بين التكاليف والعوائد .

ومع ذلك فان تكاليف القيام بالإفصاح فى التقارير المالية غير محددة بالقيم النقدية لإنشاء أو الاحتفاظ بالنظام المحاسبى، فهى تتضمن أيضا تكاليف أخرى والتى تعتبر من الصعوبة وليس من المستحيل أن يتم تحديدها كميا ، حيث أن الصـــعوبة المرتبطة بتلك المجموعة من التكاليف تتمثل فى أن تلك المعلومات الـــتى يـــتم الحصول عليها من خلال الافصاحات قد تستخدم لأغراض تكوين أفضل مصلحة للشركة من توفير تلك المعلومات على سبيل المثال :-

1- قد يحصل المنافسون على ميزة تنافسية .
2- قد تقدم نقابات العمال مطالب أكثر تكلفة .
3- قد تزيد الجهات الرقابية القانونية من التنظيم والرقابة .
4- قـــد يجد المدعون (جانب الإدعاء فى المحكمة) المعلومات المفيدة فى رفع مطالباتهم القانونية ضد الشركة .

**الميزة التنافسية Competitive Advantage**

لاشـــك أن أحد تكاليف الافصاحات المحددة سابقا تستحق المناقشة ، حيث غالـــبا مـــا يقـــوم المديرين التنفيذيين للشركة بإبداء الشكوى بأن الافصاحات الموســـعة قد تقلل من مقدرتهم على المنافسة ، رغما عن أنه ليس هناك دليل اثـــبات محـــدد يدعم ذلك التأكيد ، ان التدفق الكفء للمعلومات يعتبر متطلب أساسى لاقتصاديات السوق الحرة ، ومن الصعوبة بمكان تصور وجود اقتصاد سوق حر كفء فى ظل غياب التدفق الموسع من المعلومات .

ان الافصاحات تحث على وتشجع على المنافسة والتى تؤدى الى انسيابية الأعمـــال ، وبدون تلك الانسيابية سيكون من المستحيل البقاء والنمو فى ظل بيئة الأعمال المتنافسة بشكل واسع . ان دولية التجارة والاستثمارات قد زادت من المنافسة بالاضافة الى الحاجة الملحة للمعلومات . ولعل المستفيدين الأكبر هم المستهلكين .

## 6/3 التمييز بين القياس والافصاح المحاسبى والتباين عالمى النطاق فى القياس والتقرير والافصاح

### 6/3/1 التمييز بين القياس والافصاح المحاسبى

**Distinguish Between Accounting Measurement and Disclosures**

يتعين التركيز على مناقشة مجموعة من القضايا المرتبطة بإفصاحات التقرير المالى وتطبيقات واتجاهات الافصاحات الحالية . لن تسجيل المعاملات والأحداث الاقتصادية فى النظام المحاسبى ( القياس **Measurement** ) تسبق عملية إعداد القوائم المالية ( الافصاح **Disclosure** ) ، فى زمن التسجيل يتم تخفيض القيم النقدية على المعاملات والأحداث الاقتصادية . توفر المعايير المحاسبية فى أحد البلدان القواعد والأسس الخاصة بتخصيص تلك القيم النقدية، وحيث أن المعايير المحاسبية تختلف من بلد الى آخر فان عملية تسجيل (قياس) نفس نوع تلك المعاملات والأحداث الاقتصادية ستختلف تبعا لذلك . من ثم فان التقارير المالية (الافصاحات) تتأثر مباشرة بالقياس المحاسبى وغنى عن الذكر فان عملية القياس والافصاح المحاسبى مرتبطان ومتداخلان مع بعضهما البعض.

يتضمن مصطلح إفصاحات التقارير المالية **Financial Reporting Disclosures** الافصاحات من النظام المحاسبى بالاضافة تلك الخارجة عن النظام المحاسبى .

على سبيل المثال فان الخسارة المحتملة أو العرضية **Contingent Loss** التى تعتبر محتملة ولكن لا يمكن تقديرها بشكل معقول يتم الافصاح عنها على الرغم من أنه لايمكن تسجيلها فى النظام المحاسبى . وهناك أنواع عديدة ومختلفة من أفصاحات التقارير المالية تتمثل فى الآتى :-

1- الافصاحات داخل القوائم المالية .

2- الافصاحات المتممة للقوائم المالية .

3- الافصاحات المطلوبة Required Disclosures .

4- الافصاحات الاختيارية Voluntary Disclosures .

5- الافصاحات فى صور نقدية Monetary Terms .

6- الافصاحات فى صورة غير نقدية .

7- الافصاحات الكمية Quantitative Disclosers .

8- الافصاحات الوصفية غير الكمية Nonquantitative Disclosures (Narrative) .

وقد تم التوسع فى كل من نطاق ومدى الافصاحات فى التقارير المالية بشكل ملحوظ فى السنوات الحديثة ، ويتوقع أن يستمر ذلك الاتجاه بسبب الخطوات السريعة للعولمة ، ولا شك ان البيئات الدولية المتباينة والمتنوعة التى تعمل فيها الشركات المتعددة الجنسية تشارك فى حتمية وجود أفصاحات متنوعة ، على سبيل المثال فان الاهتمامات البيئية المكثفة أو نقابات العمل القوية ذات تأثير مباشر على نطاق ومدى الافصاحات التى تقوم الشركة بعملها بخصوص أدائها فى تلك المجالات الدولية .

## 6/3/2 الاختلاف العالمى واسع النطاق فى القياس والتقرير

**Worldwide Diversity in Measurement and Reporting**

ينبغى التطلع الى عديد من الأمثلة التى تشير الى الاختلاف العالمى واسع النطاق فى القياس والتقرير وذلك بهدف تطوير تقدير كيف لنفس النوع من العملية أو الحدث الاقتصادى أن يتم تسجيله بشكل مختلف نتيجة لوجود مبادئ محاسبية مختلفة عبر دول العالم .

ان المعايير المحاسبية لأحد البلاد توفر ارشادات خاصة بتسجيل المعاملات والأحـداث الاقتصادية . فتلك المعايير داخل إطار عمل معين يمكن أن توفر الإجابـة على السؤال التالى : ما هى الحسابات التى يتعين أن تكون مدينة أو دائنة وبأى مقدار يتم ذلك ؟ لذلك يتعين أن يتم توضيح ذلك التباين والاختلاف عن طريق التركيز على بعض الجوانب المحاسبية للمخزون السلعى .

ويمكـن إبراز المعلومات الخاصة ببلاد مختارة فى الجدول رقم (6/2) ، وسوف يتم استخدام مثالين لتوضيح كيف يؤثر قياس المعلومات على الافصاحات فى التقارير المالية .

**مثال :**

تأسسـت أحـد الشركات فى استراليا ، وقد استخدمت طريقة الوارد أولا يصرف أولا (Fifo) فى تسعير تكلفة المخزون السلعى ، وفيما يلى المعلومات المرتبطة بذلك المخزون .

| | عدد الوحدات (بالألف وحدة) | تكلفة الوحدة | إجمالى التكلفة (بالألف جنيه) |
|---|---|---|---|
| رصيد المخزون أول المدة | 100 | 10 جنيه | 1000 جنيه |
| المشتريات | 1000 | 12 جنيه | 12000 جنيه |
| المنتجات المتاحة للبيع | 1100 | | 13000 جنيه |
| رصيد المخزون فى نهاية العام 50 وحدة | | | |
| صافى القيمة القابلة للتحقق | | 550 جنيه | |
| تكلفة الإحلال | | 560 جنيه | |

باستخدام مبادئ المحاسبة فى استراليا كما هو موضـح فى الجدول رقـم (6/2) فـان سعر السوق يتم النظر اليه بأنه صافى القيمة القابلة للتحقق عندما يتم تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل .

بينما يتم تحديد أساس تكلفة المخزون أخر المدة لأغراض التقرير المالى على النحو التالى :-

التكلفة التاريخية باستخدام الوارد أولا يصرف أولا = 50 × 12ج = 600ج

صافى القيمة القابلة للتحقق (معطيات) = 550ج

سوف يظهر مخزون أخر المدة فى قائمة المركز المالى بمبلغ 550ج الأقل من التكلفة التاريخية باستخدام طريقة الوارد أولا يصرف أولا (600ج) وصافى القيمة القابلة للتحقق (550) ، وسوف تعكس قائمة الدخل مصروف اضافى بمبلغ 50 ج ناتج من تخصيص وتحديد قيمة المخزون من 600 ج الى 550 ج . ناتج من شطب المخزون من 600ج الى 550ج .

**مثال :**

باستخدام نفس المعلومات الموضحة فى المثال السابق باستثناء أفتراض أن المعيار المحاسبى يعرف السوق كتكلفة الأحلال ،على ذلك ستكون قيمة المخزون السلعى فى نهاية المدة ما يلى :-

التكلفة التاريخية على أساس استخدام طريقة الوارد أولا يصرف أولا

50 × 12 ج = 600 ج

تكلفة الاحلال (معطيات) 650 ج

ان قيمة المخزون الذى سيظهر فى قائمة المركز المالى تبلغ 600ج وهى أقل من القيمتين . فى تلك الحالة فان تطبيق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل لن يكون له اثر على قائمة الدخل .

كما يوضح الشكل رقم (6/3) الاختلافات فيما بين دول العالم عند رسملة تكاليف البحوث والتطوير .

## جدول رقم (6/2)

## الاختلافات المحاسبية - المخزون السلعى

| البلد | السوق أو التكلفة أو السوق أيهما أقل | الوارد أخيرا يصرف أولا | |
|---|---|---|---|
| | | مسموح بها | شائعة الاستخدام |
| 1- استراليا | صافى القيمة القابلة للتحقق | لا. | غير قابلة للتطبيق |
| 2- النمسا | تكلفة الاحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق | نعم | لا |
| 3- البرازيل | تكلفة الاحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل | نعم | لا |
| 4- كندا | تكلفة الاحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق | نعم | لا |
| 5- التشيك | غير قابلة للتحقق | لا | غير قابلة للتطبيق |
| 6- الدنيمارك | صافى القيمة القابلة للتحقق | لا | غير قابلة للتطبيق |
| 7- فنلندا | تكلفة الاحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق | نعم | لا |
| 8- فرنسا | صافى القيمة القابلة للتحقق | لا | غير قابلة للتطبيق |
| 9- المانيا | تكلفة الاحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق مطروحة من الربح العادى | نعم | لا |
| 10- الهند | صافى القيمة القابلة للتحقق | نعم | لا |
| 11- اليابان | تكلفة الأحلال | نعم | نعم |
| 12-المكسيك | القيمة القابلة للتحقق | نعم | نعم |
| 13- هولندا | صافى القيمة القابلة للتحقق | نعم | نعم |
| 14-نيوزيلندا | صافى القيمة القابلة للتحقق | لا | غير قابلة للتطبيق |
| 15- اسبانيا | صافى القيمة القابلة للتحقق | نعم | لا |
| 16- السويد | صافى القيمة القابلة للتحقق | لا | غير قابلة للتطبيق |
| 17- سويسرا | صافى القيمة القابلة للتحقق | نعم | لا |
| 18-المملكة المتحدة | صافى القيمة القابلة للتحقق | نعم | لا |
| 19- الولايات المتحدة الأمريكية | القيمة المتوسطة من تكلفة الاحلال ، صافى القيمة القابلة للتحقق وصافى القيمة القابلة للتحقق مطروحة من الربح العادى . | نعم | نعم |

شكل رقم (6/3)

الاختلافات المحاسبية – رسملة تكاليف البحوث والتطوير

| البلد | تكاليف البحوث | تكاليف التطوير |
|---|---|---|
| 1- استراليا | لا | لا |
| 2- النمسا | لا | لا |
| 3- البرازيل | نعم | نعم |
| 4- كندا | لا | نعم |
| 5- جمهورية التشيك | نعم | نعم |
| 6- الدنيمارك | لا | نعم |
| 7- فنلندا | لا | نعم |
| 8- فرنسا | لا | نعم |
| 9- المانيا | لا | لا |
| 10- الهند | لا | لا |
| 11- ايطاليا | لا | نعم |
| 12- اليابان | لا | لا |
| 13- المكسيك | لا | لا |
| 14- هولندا | نعم | نعم |
| 15- نيوزلندا | لا | نعم |
| 16- اسبانيا | مسموح بها * | مسموح بها * |
| 17- كوريا الجنوبية | نعم | نعم |
| 18- السويد | لا | نعم |
| 19- سويسرا | لا | نعم |
| 20- المملكة المتحدة | لا | نعم |
| 21- الولايات المتحدة الأمريكية | لا | لا |

* مسموح به تشير الى أنها مجموعة من الظروف المحددة .

## دور الأحتياطيات Role of Reserves

تستخدم الاحتياطيات بشكل متعارف عليه فى كثير من البلدان لمجموعة من الأسباب، ففى كثير من البلاد على سبيل المثال فرنسا واليابان وإيطاليا تكون التقارير المالية موجهة للدائنين Creditor-Oriented ، حيث تعتبر البنوك والدائنين هم المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية حيث تعتبر المصدر الرئيسى لتوفير الأموال لمنشآت الأعمال بدلا من حملة الأسهم . وبطبيعة الحال فان المعايير المحاسبية فى تلك البلدان يتم تحديدها لضمان أن مصالح الدائنين قد تم حمايتها. وهذا يؤدى الى تطبيق محاسبى متحفظ يطلق عليه مفهوم الحيطة والحذر The Prudence Concept ، وتسمح القوانين فى كثير من البلدان تدنية تقييم الأصول والمغالاة فى تقييم المصروفات والالتزامات ، على سبيل المثال فى بلد مثل ألمانيا إذا ما كانت الخسارة محتملة الوقوع بشكل معقول يتعين أن يتم تسجيلها، ويحدث ذلك التناقض مع التطبيقات المحاسبية فى الولايات المتحدة الأمريكية عند الأعتراف بالخسارة المحتملة أو العرضية فقط إذا ما كانت محتملة أو من المحتمل أن تحدث Probable Likely to Occur وقابلة لتقديرها بشكل معقول .

وللتوضيح يتم مناقشة دور الأحتياطيات فى تحقيق أهداف عديدة ، وكافة تلك الأحتياطيات تتميز بأنها احتياطيات حقوق الملكية Equity Reserves وتظهر فى جانب حقوق المساهمين فى قائمة المركز المالى .

## أحتياطى مصروف الالتزام Expenses Liability Reserve

لعـل أحـد الاغراض وراء استخدام الاحتياطيات فى تحيقيق ما يعرف بتمهيد الدخل **Income Smoothing** بمعنى أن يتم إظهار نمو مضطرد فى الدخل مـن سنة الى الأخرى . أن الأحتياطيات المستخدمة لذلك الغرض يطلق عليها بوجه عام أحتياطيات مصروف الالتزام ، حيث فى السنوات المرتفعة الربحية تقـوم الشركة بتحويل جزء من دخلها الفعلى الى أحتياطى مصروف الالتزام وبالـتالى يتم تدنية الدخل المقرر عنه فى ذلك العام ، وتقوم الشركة بنقل ذلك المقدار من الأحتياطى الى الدخل المقرر عنه فى سنة تالية عندما يكون الربح الفعـلى منخفضـا ومن ثم يتم المغالاة فى تصوير الربح المقرر عنه فى تلك السنة ، تلك الظاهرة يطلق عليها بتمهيد الدخل **Income Smoothing** أو تسوية الدخل **Income Leveling** أو أداءه الأرباح **Managed Earnings** ، ان استخدام الاحتياطيات لتحويل الدخل بين الفترات يتم عمله عن طريق غالبية الشركات فى استراليا وأسبانيا وكوريا الجنوبية والنمسا وسويسرا .

بوضـوح ففى البلاد التى يتم فيها تطبيق ما يطلق عليه تمهيد الدخل بدرجة جوهرية فان قوائم الدخل لمنشآت الأعمال ستكون ذات مغزى منخفض لأغراض التحـليل المالى ولاسيما عندما لا يتم الإفصاح عن تحويل الأموال داخل وخارج الاحـتياطيات ، وفى واقـع الأمر ففى عدد من البلدان لا يتم الإفصاح حتى عن الوجـود الفعـلى للاحتياطيات ويطلق على تلك الاحتياطيات التى لم يتم الافصاح عنها مصطلح احتياطيات مخفاة أو سرية **Hidden or Silent Reserves** ، فى عام 1993 عـندما قامت شركة دايملر – بنز بقيد أسهمها فى بورصة نيويورك قامت بالافصاح عن 4 بليون مارك المانى (2.45 بليون دولار) فى الاحتياطيات السرية.

**مثال :**

فى عـــام 2002 بلغ الدخل الفعلى لأحد الشركات 56 مليون مارك المانى وهـــو يظهر بمتوسط زيادة أعلى من نظيره فى السنة السابقة ، وقد بلغ الدخل المقرر عنه فى سنة 2000 مبلغ 50 مليون مارك ألمانى . وتفضل الشركة أن تظهر 8% نمو سنوى فقط فى الدخل المقرر عنه .

يعتـــبر الدخـــل الفعلى (6 مليون مارك ألمانى) أكبر من الدخل فى السنة الســـابقة ، فإذا قامت الشركة بالتقرير عن زيادة بمعدل 6% فى الدخل ، فان الدخـــل المقـــرر عنه يجب أن يبلغ 50 مليون × 108% = 54 مليون مارك المـــانى ، ولـــتحقيق ذلك يتم جعل المقدار دائن فى أحتياطى مصروف التزام بمقـــدار 2 مليون مارك (56 مليون مارك للدخل الفعلى مطروحا 54 مليون مارك للدخل المقرر عنه) ، وفيما يلى ذلك توضيح لذلك القيد :-

| | | |
|---|---|---|
| 2000000 | | من حـــ/ مصروفات الفترة الحالية |
| | 2000000 | الى حـــ/ احتياطى للالتزام المستقبلى |

وعـــندما يكون الاحتياطى حقيقيا فى أحد السنوات ، فان قيد تحويل ذلك المقـــدار مـــن الاحتياطى سيتضمن إثبات مديونية بحساب الاحتياطى ودائنيه بحساب المصروف كما هو موضح فى المثال التالى :-

**مثال :**

بلغ الدخل الفعلى لأحد الشركات فى عام 2002 مبلغ 57 مليون مارك ، حيـــث أن الدخل المقرر عنه فى عام 2001 قد بلغ 54 مليون مارك وترغب الشـــركة فى التقرير عن مبلغ 58 مليون مارك (108% × 54 مليون) كدخل

فى عـام 2002 ، ويتطـلب ذلـك أن يـتم تحويل مليون مارك من حساب الاحتياطى الى الدخل المقرر عنه على النحو التالى :-

| | | |
|---|---|---|
| 1000000 | | من حـ/ احتياطى للالتزام المستقبلى |
| | 1000000 | الى حـ/ مصروفات الفترة الجارية |

يعتبر أحتياطى مصروف الالتزام مجرد واحد فقط من أنواع الاحتياطيات، وفيما يلى مناقشة لبعض من الاحتياطيات المستخدمة بشكل شائع .

**الاحتياطى القانونى Legal (Statutory) Reserve**

تتطـلب عديـد من البلاد قانونا أن تقوم الشركات بالاحتفاظ باحتياطيات قانونية ، ويتمثل الغرض تلك الاحتياطيات توفير حماية إضافية للدائنين ، ان القيم المحولة الى الاحتياطى القانونى لن يتم أتاحتها لتوزيعات الأرباح ، حيث عـادة مـا تحدد المتطلبات القانونية أن يتم حجز نسبة مئوية معينة من الدخل (أحيانا توزيعات الارباح) وجعلها دائنة كأحتياطى قانونى ، على سبيل المثال يتم تحويل 5% من صافى الربح السنوى الى الاحتياطى القانونى حتى يصبح رصيد الاحتياطى المتجمع نصف راس المال المصدر ، فى عمان يتم نقل 10 % مـن صـافى الارباح السنوية الى الاحتياطى القانونى حتى يصل رصيد الاحـتياطى $\frac{1}{3}$ رأس المـال المصـدر . أما فى فرنسا فان المتطلب القانونى يسـتلزم أستدعاء تحويل سنوى بنسبة مئوية بمبلغ 5% من صافى الدخل الى الاحـتياطى القـانونى حتى يساوى رصيد الاحتياطى 10% من رأس المال القانونى .

**مثال :**

بـــلغ دخـــل عـــام 2000 لأحد الشركات مبلغ 50 مليون مارك ويقتضى المتطلب القانونى أن يتم تحويل 5% من صافى الدخل السنوى الى الاحتياطى القانونى ، وفيما يلى كيفية إظهار القيد الخاص بالتحويل .

| | | |
|---|---|---|
| 50000000 | | من حـــ/ ملخص الدخل |
| | | الى منكورين |
| | 2500000 | حـــ/ احتياطى للالتزام المستقبلى |
| | 47500000 | حـــ/ ارباح محتجزة |

**الاحتياطى العام General Reserve**

أحد الانواع الأخرى الأكثر استخداما للأحتياطيات هو الأحتياطى العام ، ويخدم ذلك النوع من الأحتياطيات عادة نفس الغرض الذى يؤديه عملية تخفيض الارباح المحتجزة، بمعنى أنه يقيد من الحد الأقصى الذى يمكن أن يتم الإعلان عنه كتوزيعات للأرباح .

**مثال :**

تم التصويت على تحويل مبلغ 5 مليون مارك من الأرباح المحتجزة الى الاحـــتياطى العـــام فى أحد الشركات وكان الغرض وراء ذلك فى جعل ذلك المقـــدار غيـــر مـــتاح كأرباح موزعة . وفيما يلى القيد الخاص بتسجيل تلك العملية .

| | | |
|---|---|---|
| 5000000 | | من حـــ/ الارباح المحتجزة |
| | 5000000 | الى حـــ/ الاحتياطى العام |

فى بعض البلاد يتم استخدام الاحتياطى العام أيضا لأغراض تمهيد الدخل Income Smoothing ، إن الإجراءات المحاسبية لتحقيق ذلك تتماثل مع تلك السابق مناقشتها عند مناقشة أحتياطى مصروف الالتزام .

**أحتياطى إعادة التقييم Revaluation Reserves**

فى بعض البلاد وعلى وجه التحديد الدينمارك والبرتغال والسويد وهولندا والمملكة المتحدة يتم القيام بتقييم الأصول الثابتة عند قيمة حالية أعلى ويعتبر ذلــك أمــرا مقبولا ، ويتم تحقيق ذلك عن طريق تسجيل تعديل بالزيادة على الأصل وفى المقابل يتم جعل حساب أحتياطى إعادة التقييم دائنا بنفس المقدار، وفى الفترات اللاحقة يتم اهلاك الأصل عند قيمة معدلة ، ومن ثم يترتب على ذلــك مصروف اهلاك أعلى . ويتم تحميل الاهلاك الإضافى إما مباشرة الى احــتياطى إعادة التقييم أو الى الدخل أعتمادا على المعايير المحاسبية وقوانين الضريبة فى هذا البلد .

**مثال:**

قامت أحد الشركات بزيادة أصولها القابلة للاهلاك بمقدار 100000 وقد استخدمت الشركة طريقة القسط الثابت فى الاهلاك بافتراض عدم وجود قيمة متــبقية (تخــريدية) خلال عمر أفتراضى للأصل يبلغ عشر أعوام ، وقد تم تحميــل اهلاك إضافى ناشئ من استخدام الأصل مباشرة الى أحتياطى إعادة التقييم . وفيما يلى قيد تسجيل إعادة التقييم :-

| | | |
|---|---|---|
| 1000000 | | من حــ/ المعدات – بعد اعادة التقييم |
| | 1000000 | الى حــ/ احتياطى اعادة التقييم |

ويتم تسجيل الاهلاك السنوى عن جزء إعادة التقييم فقط على النحو التالى:-

| | | |
|---|---|---|
| 10000 | | **من حـــ/ احتياطى اعادة التقييم** |
| | 10000 | **الى حـــ/ الاهلاك المتجمع- بعد اعادة التقييم** |

**مثال :**

يتأســـس ذلـــك المثال على نفس الحقائق الموضحة فى المثال السابق مع اســـتثناء افـــتراض أن الاهلاك الإضافى قد حمل على الدخل . وسوف يكون القيـــد الخـــاص بتســـجيل إعادة التقييم مشابه للقيد الأول فى المثال السابق ، وسوف يكون القيد الخاص بتسجيل الاهلاك على جزء إعادة التقييم فقط على النحو التالى :-

| | | |
|---|---|---|
| 10000 | | **من حـــ/ مصروف الاهلاك - بعد اعادة التقييم** |
| | 10000 | **الى حـــ/ الاهلاك المتجمع- بعد اعادة التقييم** |

ويلاحـــظ فى المـــثال الســـابق أن مقدار مصروف الاهلاك المحمل على ايـــرادات الفترة قد تأسس على التكلفة التاريخية للأصل ولم يتأثر إعادة التقييم بالزيادة . فى المثال الحالى فإن مقدار مصروف الاهلاك المحمل على الدخل يتأســـس على قيمة الأصل المعلاة ، ولذلك فإن قائمة الدخل تعكس مصروف الاهلاك الاضافى من إعادة التقييم .

ويتمثل القيد الاضافى المطلوب لتلك الطريقة لتعديل إحتياطى إعادة التقييم على النحو التالى :-

| | | |
|---|---|---|
| 10000 | | **من حـــ/ احتياطى اعادة التقييم** |
| | 10000 | **الى حـــ/ الارباح المحتجزة** |

ويلاحظ أن القيد السابق يجعل الأرصدة الختامية فى حساب احتياطى إعادة الـــتقييم والأربـــاح المحتجزة كما هو الحال فى المثال السابق ، ومن منظور

التقرير المالى فان الفرق الوحيد فيما بين البديلين يتمثل فى الدخل المقرر عنه، حيث يتم تخفيضه عن طريق مقدار مصروف الاهلاك الإضافى على التعديل بالزيادة فى المثال السابق فى حين أنه لم يتأثر فى المثال الحالى . كما يلاحظ أيضا أن أثر التعديل بالزيادة فى الأصل والأرصدة الختامية لحساب احتياطى إعادة التقييم وحسابات الأرباح المحتجز سوف يكون مماثل فى ظل كل البديلين بعد أن يتم ترحيل القيدين السابقين .

## أختلاف مدارك المستخدمين تأسيسا على تباين طرق الافصاح

**Perceptions Based on the Method of Disclosure**

تشـــير الأبحاث الى أن طرق الإفصاح المختلفة تؤدى الى أدراك مختلف للمســـتخدم ، وقـــد قـــارنت إحدى الدراسات آثار طريقتين للإفصاح عن أحد حسابات الالتزام أولهما الاعتراف به فى قائمة المركز المالى **Balance Sheet Recognition** ، وثانيهمـــا الإفصـــاح فى الإيضـــاحات المتممة للقوائم المالية **Footnote Disclosure** ، وفى دراسة مسحية للمقرضين التجاريين بهدف تحديد مـــا إذا كـــانت طـــريقة الإفصاح قد أثرت على فهمهم للبند ، تم اكتشاف أن المقرضين التجاريين من المحتمل أن يفهموا الالتزام كنوع من القروض عندما يـــتم الاعتراف به كالتزام فى قائمة المركز المالى مقارنة عندما يتم الافصاح عـــنه فى الايضـــاحات المتممة للقوائم المالية. وقد استنتج الباحثين ان طريقة الافصاح تعتبر مسألة هامة يتعين مراعاتها عند تكوين المعايير المحاسبية .

من الخطأ أن يتم استنتاج أن المعايير المحاسبية الموحدة **Uniform Accounting Standards** تؤدى الى افصاحات موحدة **Uniform Disclosures** وعادة ما توفر المعاييـــر المحاســـبية مدى من الارشادات التى يمكن قبولها والتى تصف أحد طـــرق الافصـــاح الصـــحيحة . وقد اشار الدليل التجريبى الى أنه عندما يتم

استخدام المعايير المحاسبية لنفس البلد يمكن أن يكون هناك مجموعة من الطرق التى تستخدمها الشركات لعمل الافصاحات . وقد قامت أحد الدراسات بمقارنة الافصاح عن شهرة المحل عن طريق 621 شركة من المنشآت العام التى تطرح أسهمها للجمهور فى الولايات المتحدة ، وقد أوضحت تلك الدراسة أن تلك المنشآت قد أختلفت بشكل ملحوظ فى أفصاحاتها عن الأصل والمصروف المرتبط بالشهرة، وقد استنتجت الدراسة أنه بسبب ذلك السبب فان المستثمرين لا يمكنهم بسهولة تحديد آثار القوائم المالية على قواعد المحاسبة عن الشهرة القائمة لعدد من الشركات الرئيسية ذات الشهرة الجوهرية .

## 6/4 مداخل التقرير ومشاكل الافصاح فى الشركات المتعددة الجنسية

**Reporting Approaches and Disclosure Issues for Multinational Companies**

يتعين أن تقوم الشركة المتعددة الجنسية باتخاذ قرارها عن نوعية الافصاح الذى تستخدمه للتقرير فى البلاد المختلفة حيث أنه ليس هناك معايير دولية للتقرير والتى من شأنها توفير ارشادا فى ذلك الصدد ، وقد قامت الشركات المتعددة الجنسية بإستخدام مجموعة من المداخل بهدف توصيل المعلومات الى الجمهور المستهدف بالخارج ، وفيما يلى مناقشة لستة من تلك المداخل :-

### 1- الالتزام بمتطلبات بلد الأساس

**Compliance With Base Country's Requirements**

تقبل معظم بلاد العالم ( مع اعتبار الولايات المتحدة الامريكية استثناء ملحوظ) التقارير المالية المعدة طبقا للمبادئ المحاسبية فى البد الأصلى للمنشأة موضوع التقرير . وذلك المدخل يعتبر الوسيلة الأكثر ملائمة والأقل تكلفة للشركات المتعددة

الجنسـية لـلوفاء بمتطلبات التقرير القانونى فى ذلك البلد . ولن يتم بذل أى مجهود خاص لمساعدة المستخدمين فى البلاد الاخرى فى فهم وتفسير التقارير المالية .

**2- الترجمة الى اللغة المحلية Translation Into the Local Language**

كتحسـين طفيـف على المدخل الأول يتم ترجمة جزء من نص التقارير المالية الى اللغة المحلية ، فمن الشائع لكثير من الشركات المتعددة الجنسية أن يقومـوا بنشـر تقاريـرهم بلغات عديدة بالإضافة الى لغات بلدهم الام . وقد نشرت شركة باير كامل تقريرها السنوى باللغتين الانجليزية والالمانية، كما تم أيضـاً القيـام بعمـل ترجمة مختصرة باللغات الانجليزية والالمانية والفرنسية والإيطالية واليابانية والاسبانية .

**3- الترجمة الى كل من السلطة المحلية وبالعملة المحلية**

**Translation Into the Local Language and Currency**

بجانب ترجمة نص من جزء التقارير المالية الى اللغة المحلية ، فان كثير مـن الشـركات تـترجم أيضا القيم النقدية بالعملة المحلية ، وبشكل شائع يتم اسـتخدام سـعر الصـرف فى تاريخ قائمة المركز المالى لترجمة كافة القيم الـنقدية، عـلى سبيل المثال تستخدم شركة تويوتا ذلك المدخل لجمهورها فى الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام سعر صرف الين الأجنبى المقابل للدولار الامريكى طبقا لسوق طوكيو للصرف الاجنبى فى تاريخ قائمة المركز المالى.

**4- توفير معلومات عن المعايير المحاسبية المستخدمة فى بلد الأساس**

**Provision of Information on the Base Country's Accounting Standards Used**

توفر بعض الشركات المتعددة الجنسية معلومات عن المبادئ المحاسبية لبلدها الاساسـى والمسـتخدمة فى إعـداد التقارير المالية . يعترف ذلك المدخل بواقع

المعاييــر المحاســبية المختلفة فى العالم ويحاول مساعدة المستخدمين عن طريق مدهم بتفسير للمعايير المحاسبية التى يتم على اساسها إعداد التقارير المالية .

على سبيل المثال فقد قامت شركة فيليبس أحدى الشركات المنشأة فى هولندا بــتحديد كافــة الاخــتلافات الملائمة فيما بين مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامــريكية ومــبادئ المحاســبة المتعارف عليها الهولندية فى التقرير السنوى المســتهدف إعداده للجمهور الأمريكى ، ان ذلك التقرير وفر شرح وصفى لكل بــند مــن البــنود التى تمثل موضوع اختلاف بين مجموعتى مبادئ المحاسبة المــتعارف عليها بالإضافة الى الاختلافات النقدية الناتجة فى تقريرها السنوى . يتضــمن الشكل التالى رقــم (6/4) معلومات وصفية وفنية من التقرير السنوى لتلك الشركة الهولندية .

**5- إعادة تصوير قوائم مالية مختارة Selective Restatements**

بعــض الشــركات تقوم بإعادة تصوير جزء من القوائم المالية باستخدام مــبادئ المحاسبة المتعارف عليها لمستخدمى تلك القوائم المستهدفين فى ذلك البــلد على سبيل المثال تقوم أحد الشركات المتعددة الجنسية فى السويد بإعادة تصــوير قيــم قائمــة الدخــل طبقا لمبادئ المحاسبة باستراليا ، حيث يمكن للمستخدمين باستراليا بالافتراض على وجه صحيح بان قيم قائمة الدخل المعاد تصــويرها قابــلة لــلمقارنة بقيم قائمة الدخل فى الشركات الأخرى باستخدام المعايير المحاسبية باستراليا .

ان إعــادة تصوير بعض القوائم المالية المختارة يحل جزئيا المشاكل التى يخلقها التباين العالمى النطاق فى المعايير المحاسبية .

## شكل رقم (6/4)

## شركة فيليبس – الاختلافات بين مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بهولندا والولايات المتحدة الامريكية فى نموذج وصفى

ان السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد القوائم المالية الموحدة تختلف فى بعض النواحى عن تلك السياسات المقبولة بوجه عام فى الولايات المتحدة الأمريكية .

لتحديد صافى الدخل وحقوق حملة الأسهم طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموما فى الولايات المتحدة الأمريكية (U.S GAAP) ، قامت شركة فيليبس بتطبيق المبادئ المحاسبية التالية :-

- فى ظل المبادئ المتعارف عليها الهولندية فان شهرة المحل الناشئة من عمليات الاستحواذ السابقة لعام 1992 قد تم تحميلها مباشرة على حقوق المساهمين ، وطبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية فان شهرة المحل الناشئة من عمليات الاستحواذ بما فيها تلك السابقة لعام 1992 يتم رسملتها وأستنفاذها على العمر المفيد المقدر لفترة يبلغ حد أقصها 40عاما . ونتيجة لبيع شركة بالجرام ، فان شهرة المحل قد تم استنفادها بالكامل وتحميلها الى مكاسب التصرف والتخلص فى قائمة الدخل فى عام 1998 فى ظل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامريكية .
- أقرت شركة فيليبس عن أحد الأعباء على الدخل من العمليات بواقع 726 مليون جيليدر نتيجة إعادة البناء فى قوائمها المالية عن عام 1998 ، جزء من تلك العمليات بلغ مقداره 89 مليون جليدر لم يتم توصيله الى العاملين حتى أوائل عام 1999 ، وطبقا لذلك سوف يتم تسجيله طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية كأعباء فى عام 1999 .

تم تسجيل عبء مماثل لإعادة البناء الخاص بجروندج فى عام 1995 طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الهولندية بمقدار 262 مليون جيليدر والذى تم عكسه فى حسابات عام 1996طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامريكية ، وحتى عام 1997 كان لدى الشركة التزام فى ظل وجود عقود أختيار معينة للشراء تم اعطائها لحملة الأسهم فى جروندج . ولأغراض مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية فان ذلك الالتزام قد تم تسجيله فى عام 1995 ، وفى ظل مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامريكية فانه قد استحق فى عام 1996 وقامت شركة فيليبس بسداده وتسويته .

يوضح الشكلين رقمى (6/5)، (6/6) اعادة تصوير قائمة الدخل طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها فى بلدهما الأصلى والولايات الأمريكية على التوالى.

6- القوائم الثانوية Secondary Statements

تمثل القوائم الثانوية مجموعة كاملة من القوائم المالية (متضمنة الايضاحات المتممة للقوائم المالية) والمعدة طبقا للمعايير المحاسبية لبلد آخر .

بالإضافة الى ذلك فان المراجعين الحياديين يعبرون عن رأيهم عن القوائم المالية الثانوية باستخدام معايير مراجعة البلد الآخر . تلك القوائم المعدة على وجه التحديد لمستخدمين فى بلد آخر تحاول أن تعزز وتقوى فهمهم ونفعيتها للقرار المستهدفين . وعادة ما تقوم شركات هوندا وسوف ودايملر كريسلر قوائم مالية ثانوية للمستخدمين بالولايات المتحدة الأمريكية .

**تحليل مداخل التقرير فى الشركات المتعددة الجنسية :-**

لم يترتب على اتباع المدخل الاول – الالتزام بمتطلبات البلد الاساسى خلق أى عبء اضافى للافصاح للشركة المتعددة الجنسية ، ولن يتم بذل أى مجهودات خاصة لمساعدة المستخدمين بالخارج .

أما مدخلى الترجمة سواء أكان ينصب على نص التقارير المالية الى اللغة المحلية أو ينصب على كل من النص بالاضافة الى القيم النقدية قد يوفران مساعدة محدودة الى بعض المستخدمين ، وذلك قد يطرح تساؤلا رغما من هذا يتمثل فيما اذا ما كان هذين المدخلين ذوى أهمية ملحوظة أعتمادا على مقدرة المستخدم على فهم وتفسير التقارير . فالمستخدم البريطانى على سبيل المثال الذى لا يمكنه قراءة اللغة الألمانية لن يكون قادرا على قراءة التقارير المالية لأحد الشركات المتعددة الجنسية التى يقع مركزها الأصلى فى هولندا والمكتوبة باللغة الألمانية وبعملتها .

## شكل رقم (6/5)

## شركة فيليبس – إعادة تصوير صافى الدخل من مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الهولندية الى مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكيين

| | بالمليون جيلدر هولندى | |
|---|---|---|
| | 1998 | 1997 |
| دخل من الاعمال المستمرة من قائمة الدخل الموحدة | 1192 | 2712 |
| اعادة تبويب البنود غير العادية تطبيقا لمبادئ المحاسبة المتعارف الهولندية . | 1044 | 2538 |
| التعديلات الى مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية : | | |
| – استنفاذ شهرة المحل من عمليات الاستحواذ السابقة لعام 1992 . | – | (21) |
| – عكس المخصصات الخاصة بإعادة البناء . | 51 | – |
| – الحد الأدنى للالتزامات الإضافية . | 74 | 139 |
| – عكس المكاسب من عملية شركة يو بى سى . | – | 127 |
| – تكلفة المعاش المرتبطة بالاستحواذ على شركة PENAC . | – | (16) |
| – بنود أخرى . | (15) | (15) |
| دخل من الأعمال المستمرة طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامريكية . | 2346 | 5464 |
| – دخل من الأعمال غير المستمر . | 462 | 513 |
| – مكاسب من التصرف فى الأعمال غير المستمرة | 10616 | – |
| – بنود غير عادية . | (34) | (96) |
| صافى الدخل طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية | 13090 | 5881 |

## شكل رقم (6/6)

## شركة أموكو – اعادة تصدير صافى الدخل من مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الانجليزية الى مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الامريكية

الآتى ملخص التعديلات على ربح السنة ورأس مال حملة أسهم أموكو والتى ستنتج إذا تم تطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة عموما فى الولايات المتحدة الأمريكية بدلا من تلك المقبولة عموما فى المملكة المتحدة .

| | الأرقام بالمليون دولار | |
|---|---|---|
| | 1999 | 1998 |
| ربح السنة | 5008 | 3220 |
| تعديلات : | | |
| - عبء الاهلاك . | (81) | (76) |
| - مصروفات بيئية . | (165) | (131) |
| - تأجير ممتلكات . | 133 | – |
| - مصروف الفائدة . | 110 | 124 |
| - بيع وتأجير للأصول الثابتة . | (37) | (211) |
| - ضرائب مؤجلة . | (378) | (72) |
| - أخرى | 6 | (28) |
| | 4596 | 2826 |

فى ظل مبادئ المحاسبة الانجليزية المتعارف عليها فان مخصص الضرائب المؤجلة يـتم عمله عندما يتوقع وجود فروق توقيت للاحتياط لها فى المستقبل القريب المنظور ، أما فى ظل مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها فان الضرائب المؤجلة يتم الاحتياط لهـا عـلى أساس التزام كامل على كافة الفروق المؤقتة كما تعريفها فى إيضاح معايير المحاسـبة الماليـة رقـم (109) . وطبقا لذلك المعيار فان الاصول والالتزامات الخاصة بالمشروعات التى تم الاستحواذ عليها يتم تعديلها .

ولكن هل يمكن تحسين نفعية تلك التقارير المالية عندما يتم ترجمة نصها الى اللغة الانجليزية ، وهل يمكن تعزيز نفعية تلك التقارير المالية اذا ماتم ترجمة قيم العملة من الجيليدر وهل يمكن تعزيز نفعية تلك التقارير المالية اذا ما تم ترجمة قيمة العملة من الجيليدر الى الجنيهات الاسترلينى باستخدام سعر الصرف فى نهاية العام؟ وتلك الانواع من الترجمة تفشل فى عكس الاختلافات فى المعايير المحاسبية والمصطلحات وتقلبات أسعار صرف العملة وعادات الأعمال وأعرافها . وتكون هناك مشاكل معينة ترتبط بالترجمة الملائمة لقيم العملة باستخدام سعر الصرف فى نهاية العام حيث قد تكون تلك القيم محل الترجمة مضللة .

يتضمن المدخل التالى توفير معلومات عن المعايير المحاسبية المستخدمة لاعداد القوائم المالية ، وقد تكون تلك المعلومات مفيدة اذا ما تم الوفاء بكل من المعيارين التاليين :-

1- ان تقوم الشركة بالوصف الكامل والشرح الواضح لمبادئها ومعايير وطرق المحاسبة المستخدمة .
2- ان يكون لدى المستخدمين المعرفة الفنية الكافية لتسوية الاختلافات فى القيم الناتجة من مجموعتى المبادئ المحاسبية .

وتأسيسا على ذلك المعيار السابق من الأمانة القول بأن ذلك المدخل له نفعيته المحدودة اذا ما ترك للمستخدمين أن يطوروا خبرتهم المطلوبة لتسوية تلك الفروق فى القيم المقرر عنها ، ان نفعية ذلك المدخل يتم تقويتها فى حالات معينة عندما توفر الشركة القيم المطابقة كما تظهر فى الشكلين السابقين رقمى (6/5) ، (6/6) .

ويعتبر مدخل إعادة تصوير بعض قوائم مالية مختارة Selective Restatements تحسين على أى من المداخل السابقة حيث أن إعادة تصوير بعض القيم المختارة باستخدام المبادئ المحاسبية لبلد جمهور المستخدمين قابلة للمقارنة مع البنود المناظرة فى الشركات الأخرى . الا أن القيد الرئيسى لذلك المدخل يتمثل فى أنه يمكن أن يعطى نتائج مضللة اذا ما تم حساب المؤشرات المالية عن طريق الاستخدام الخاطئ لمزيج من القيم المعاد تصويرها والقيم التى لم يتم إعادة تصويرها .

**مثال :**

قامت أحد الشركات المتعددة الجنسية فى هولندا بإعادة تصوير مبيعاتها (التى تبلغ 1000000دولار) ودخلها (الذى يبلغ 120000دولار) لمستخدميها فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع ذلك لم يتم إعادة تصوير أى بند من بنود قائمة المركز المالى ، وقد بلغت قيمة الأصول التى لم يتم إعادة تصديرها فى قائمة المركز المالى 15000000 دولار ، فاذا أهتم المستخدم فى الولايات المتحدة الامريكية بحساب مجمل الربح ، فانه يمكنه اجراء ذلك حيث أن كل من قيمة الدخل وقيمة المبيعات قد تم إعادة تصويرهما ، ويتم ذلك على النحو التالى :-

مجمل الربح = 120000 دولار ÷ 1000000 دولار

= 12%

ومع ذلك فاذا اهتم المستخدم بحساب العائد على الاستثمار (الدخل ÷ اجمالى الاصول) ، فقد لا يكون ذلك من الممكن حيث أن إجمالى الأصول لم يتم إعادة تصويرها ، ومن ثم فإن القيم التى يتم إعادة تصويرها والتى لم يتم

إعـــادة تصـــويرها يجب ألا يتم مزجها معا لأداء تحليل المؤشرات المالية ، واخيرا يستخدم المدخل السادس مدخل القوائم المالية الثانوية المبادئ المحاسبية لبـــلد أخـــر لإعـــداد القوائم المالية بهدف أن يتم تعزيز إمكانية الفهم والمنفعة لجمهور المستخدمين المستهدفين، ذلك المدخل على الرغم من أنه يعتبر أفضل المداخل الخمسة السابقة بجلاء إلا أنه لديه عيبين هما :-

1- العيـــب الاول يتمثل فى تكلفة استخدامه . حيث يتضمن أساسا تكلفة اعـــداد القوائم المالية باستخدام مبادئى المحاسبة المقبولة والمتعارف عـــليها للبلد الأخرى بالاضافة الى تكلفة أداء المراجعة الحيادية طبقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها لنفس البلد .

2- العيـــب الثانى ان ذلك المدخل لا يمكن أن يعوض الاختلافات الثقافية فى البيـــئات التشغيلية لبلد مختلف . فقد يكون تفسير التقارير المالية الثانوية من الصعوبة بمكان بسبب أن عادات وتقاليد الاعمال تختلف من بلد الى آخر ، فكما ذكر سابقا فان عادات الأعمال الوطنية المبنية عـــلى الـــثقافة تترك انطباع معين عن القوائم المالية الثانوية التى لا يمكـــن أن يـــتم عكسها فى القوائم الثانوية . ويمكن التخفيف من تلك المشـــكلة عـــن طـــريق تقديم مناقشة للسمات الثقافية الهامة والفريد والمؤثرة على عادات أعمال ذلك البلد بجانب القوائم المالية الثانوية . وهذا يدعم ويعزز النقطة الخاصة بأنه من الضرورى أن يكون هناك إلمام ومعرفة بالثقافات الاخرى لأداء الأعمال فى الاقتصاد العالمى .

## مشاكل الافصاح فى الشركات المتعددة الجنسية

**Disclosure Issues for Multinationals**

فى ظـــل غيـــاب معايير الافصاح العالمية النطاق المطلوبة تتباين وتنوع نوعية الافصاحات المطلوبة عن طريق الشركات من بلد الى أخر ومن شركة الى أخرى . ولتقدير مدى تعقيد المشكلة التى يتم مواجهتها عن طريق الشركة المـــتعددة الجنسية فى تقرير طبيعة ومدى الافصاح يتعين تحديد تلك المشاكل على النحو التالى :-

1- هناك مستخدمين متعددين لديهم احتياجات متنوعة من المعلومات

2- ان المستخدمين فى البلاد المختلفة لديهم مستويات متباينة من التعليم ، ويؤثر ذلك مباشرة على مقدرتهم على فهم وتفسير المعلومات المالية الفـــنية ، ويـــتعين أن يـــتم بذل مجهودات ملموسة حتى يمكن تفسير المعلومات بشكل صحيح عن طريق المستخدمين .

3- يولد الحجم المطلق للشركة المتعددة الجنسية معلومات ذات حجم هائل ويتعين اتخاذ قرار بخصوص ما هى المعلومات التى يجب أن يفصح عنها وتكلفتها من بين مجموعة البيانات الضخمة .

4- تنشأ المعلومات من أجزاء مختلفة من العالم ذات ثقافات متعددة والتى تـــؤدى الى بيـــئات تشغيلية مختلفة ، بعض أنواع من الافصاحات قد تعوق وتربك أو حتى تغضب الحكومة المحلية أو المجتمع العام الأمر الـــذى يـــؤدى الى آثـــار عكسية على الشركة المتعددة الجنسية . ان الـــتوازن بين الحساسيات المحلية ضد الحاجة الى الافصاحات الكافية يعتبر أمرا ضروريا .

5- يجب أن يكون هناك توازن بين احتياجات المستخدمين من المعلومات الالزامية لأغراض اتخاذ القرار فى مقابل احتمال أن تلك الافصاحات قد يتم إساءة استخدامها عن طريق الآخرين لإلحاق الضرر بالشركة .

6- تتطــلب فعالية تكلفة الافصاح عندما لا يمكن أن يتم تحديد كثير من المجموعات المستخدمة وعندما لا يمكن تتبع العوائد الى المجموعات المستخدمة – أن يتم ممارسة درجة عالية من الحكم المهنى .

ويجــب أن يكون واضحا من المشاكل السابقة أن يتم اتخاذ قرار بشأن ما الذى يتم الافصاح عنه وما هى تكلفة الافصاح ، ولاشك فان تحديد وسائل الافصاح تعتبر من المشاكل المعقدة . ويتطلب الأمر أن يتم التوازن بين كثير من العوامل المتعارضـــة . وفى النهاية يمكن للمديرين أن يأملون فقط فى ان يخدم المزيج النهائى أحتياجات المستخدمين الملائمة فى ظل الموازنة بين التكلفة والفعالية .

## 6/5 الأثار الاجتماعية لتطبيقات الافصاح

**Social Impacts of Disclosure Practices**

الإفصاحات عن الآثار الإجتماعيـــة له عديد من الأنواع ، حيث قد تكون الافصـــاحات مطــلوبة لجعــل الإدارة مسئولة عن الاستخدام الفعال والكفء للموارد الاقتصادية النادرة ، وفى الجهة الأخرى فان كثير من الشركات تقوم بعمل افصاحات أختيارية عن المبررات التى سبق مناقشتها . ان توجيه الأثر الاجــتماعى للافصاحات يتأثر بشدة بالاهتمامات المجتمعة المحددة فى البلد . ويــتعين الــتركيز على آثار الافصاحات المرتبطة على ثلاثة أنواع هى أثر الافصـــاح عـــلى الموارد البشرية، والقوائم ذات القيمة المضافة بالاضافة الى الأداء البيئى.

## الافصاح عن الموارد البشرية human Resource Disclosure

حظيــت متطلبات الافصاح من الموارد البشرية على الانتباه الأعظم فى مجال التقرير عن الأثر الاجتماعى Social Impact Reporting Area ، حيث تتضـــمن التقارير السنوية للشركة فى معظم البلاد على معلومات نمطية عن العامـــلين أو الموارد البشرية . ومع ذلك فان مستوى التحديد والتفصيل يتباين بشـــكل مـــلحوظ ، كمـــا سبق ذكره فان ذلك يتم تفسيره عن طريق الظروف المجـــتمعية والضغوط البيئية المرتبطة بالبلد ، على سبيل المثال ففى الولايات المـــتحدة الأمـــريكية قد تتضمن الافصاحات عدة موضوعات مثل مدى وجود فـــرص متكافـــئة للـــتوظيف ، فى حين قد تؤكد الافصاحات فى الماتيا على ظـــروف العمل وتدريب العمين . وعلى الرغم من ان تلك المجال قد حصل عـــلى مزيد من الانتباه اكثر من اى مجال اخر من الاثر الاجتماعى للتقرير . فان متطلبات الإفصاح مازالت محدودة للغاية

عـــلى المستوى الدولى ربما تكون الأمم المتحدة فى طليعة الجهات التى اوصت بأفصاحات موسعه فى تلك المجال حيث اوصت الامم المتحدة بعمل أفصـــاحات عن عدد العاملين بالشركه وعن القطاعات الجغرافيه التى يعملون بهـــا (الموقع الجغرافى وخطوط الإنتاج) ، أيضا فقد اوصت بان يتم الافصاح عـــن سياسات الشركة بخصوص الأعتراف بنقابات العمال وعلاقات العمل ، وقـــد تطلـــبت التعـــليمات أو التوجيهات الرابعة والسابعة فى الأتحاد الأوروبى الافصـــاح عن معلومات عن متوسط عدد العاملين وتحديد عدد العاملين حسب مجموعـــاتهم وتحليل تكاليف العاملين ، الا أن تلك التعليمات لم تحدد ما الذى يشـــكل كـــل مجموعة أو فئة اما على المستوى الوطنى فربما أن الافصاحات

الأكـثر أنتشارا للاثر الاجتماعى هو ما يتم تطلبه فى فرنسا ، يتضمن التقرير الاجتماعى Social Report بصفة رئيسية معلومات مرتبطة بالعاملين تغطى موضـوعات مثل هيكل الأجور ، سياسات التعيين وظروف الصحة والأمان والتدريب والعلاقات الصناعية . ويعتبر الافصاح الاكثر شيوعا والموجود فى الواقـع التطبيقى على المستوى الوطنى يتمثل فى عدد العاملين ، وان التقرير فى هـذا المجال ما زال يعتبر فى مراحل التطور المبكرة والذى تم اثباته عن طريق التنوع والتباين القائم فى الممارسة العملية .

### قوائم القيمة المضافة Value - Added Statements

ان الهـدف مـن إعـداد قائمة القيمة المضافة للشركة يتمثل فى اظهار الاضـافات والاسهامات فى صور مالية والتى تقوم بعملها كافة المجموعات المساهمه فى مجال خلق الثروة . ان القوائم المعدة على اساس القيمة المضافة توضـح القيمـة المضافة على المواد والخدمات التى تم حيازتها عن طريق الشـركه والمستفيدين او أصحاب المصلحة الذين تورع عليهم القيمة التى تم خلقها ويتم تحديد القيمة المضافة على النحو التالى :-

القيمـه المضافة = اجمالى الايرادات – تكلفة البضاعة والمواد والخدمات التى تم شراؤها من مصادر خارجية

يوضـح الشـكلين رقـمى (6/7) ، (6/8) قوائم القيمة المضافة لكل من شركة باير وأى سى ال على التوالى .

## شكل رقم (6/7)

## قائمة القيمة المضافة لشركة باير

### القيمة المضافة :

فى عـام 1998 فـان القيمة المضافة لمجموعة شركات باير قد بلغت 22.9 بليون مارك المانى بزيادة مقدارها 3% مقارنة بالسنة السابقة .

ان موظـفى المجموعة يحصلون على أكبر نصيب من تلك القيمة وعلى وجه التحديد 69% أو بمبلغ 15.9 بليون مارك المانى ، وقد حصلت الحكومة على مبلغ 2.5بليون مارك المانى أو 11% ، كما فى السنة السابقة فانه قد تم المحاسبة عن مصروف الفائدة بواقع 6 % مـن القيمـة المضـافة ، وسوف يحصل المساهمون على 1.5 بليون مارك المانى. اما الباقى ويبلغ 1.7 بليون مارك المانى فسوف يتم احتجازه لتقوية النمو المحتمل للشركة .

قائمة القيمة المضافة

| (بالمليون مارك المانى) | 1998 | التغير بالنسبة المئوية | التوزيع (بالمليون مارك المانى) | 1998 | النصيب بالنسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| صافى المبيعات | 54884 | (-) 0.2 | حقوق المساهمين ومصالح الاقلية | 1463 | 6.4 |
| دخول أخرى | 2159 | (+) 19.7 | | | |
| اجمالى الأداء التشغيلى | 27043 | (+) 0.4 | العاملين | 15854 | 69.4 |
| تكلفة المواد | (18653) | (-) 0.8 | الحكومات | 2527 | 11.0 |
| الاهلاك | (2974) | (+) 2.8 | المقرضين | 1330 | 5.8 |
| المصروفات الأخرى | (12546) | (-) 2.9 | الارباح المحتجزة | 1696 | 7.4 |
| القيمة المضافة | 22870 | (+) 3.1 | القيمة المضافة الموزعة | 22870 | %100 |

## شكل رقم (6/8)

## قائمة القيمة المضافة لشركة أى سى ال

مصادر واستخدامات القيمة المضافة (غير المراجعة)

عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 1998

| | 1998 (بالمليون جنيه استرلينى) |
|---|---|
| مصادر الدخل Sources of Income | |
| اجمالى الايرادات | 9286 |
| الاتاوات ودخل الاعمال التجارية الاخرى | 91 |
| ناقصا : تكاليف المواد والخدمات | (6663) |
| القيمة المضافة عن طريق الأنشطة التصنيعية التجارية Value Added by Manufacturing and Trading Activities | 2714 |
| نصيب الارباح ناقصا خسائر التعهدات المرتبطة | 3 |
| القيمة المضافة المرتبطة بالبنود الاستثنائية | 159 |
| اجمالى القيمة المضافة | 2876 |
| استخدامات اجمالى القيمة المضافة | |
| العاملين Employees | |
| تكاليف العاملين المحملة عند الوصول الى الربح قبل الضرائب | 1867 |
| الحكومات Governments | |
| ضرائب على دخل الشركات | 112 |
| ناقصا : المنح | (2) |
| | 110 |
| موردى رأس المال Providers of Capital | |
| تكلفة فائدة صافى القروض | 332 |
| توزيعات ارباح الى المساهمين | 232 |
| حقوق أقلية المساهمين فى الشركات التابعة | (12) |
| | 552 |
| اعادة الاستثمار فى المشروع Re-Investment in the Business | |
| اهلاك واستنفاد شهرة المحل | 386 |
| الارباح المحتجزة (الخسائر) | (39) |
| | 347 |
| اجمالى استخدامات القيمة المضافة | 2876 |

يتأسس ذلك الجدول على حسابات تم مراجعتها ، وهو يوضح إجمالى القيمة المضافة الى تكلفة المواد والخدمات المقتناه من مصادر خارج المجموعة ، كما يشير الى الطرق التى خلالها يتم التصرف تلك الزيادة فى القيمة المضافة .

ويــتم اعداد قوائم القيمة المضافة بشكل رئيسى فى دول أوروبا الغربية ، ولا سيما فى ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا ( حيث تكون مطلوبة كجزء من التقرير الاجتماعى ) وهولندا والسويد ، ايضا فتلك القوائم موجودة فى جنوب أفريقيا واستراليا ونيوزلندا .

أمــا على المستوى الدولى فليست هناك متطلبات رسمية بخصوص قوائم القيمــة المضافة ، وفى ظل غياب أى من المتطلبات على المستوى الدولى أو المســتوى الوطــنى (فيما عدا فرنسا) هناك نقص فى توحيد الافصاحات عن القيمة المضافة .

### 3- الاداء البيئى Environmental Performance

حظى الاهتمام البيئى باهتمام كبير وملحوظ لكثير من الاسباب لعل أبررها الــوعى القــوى مــن الجمهور العام ، والقوانين واللوائح الحكومية الصارمة بالإضــافة الى الكــوارث البيئية الرئيسية التى تم الاعلان عنها فى السنوات الأخيرة ، على سبيل المثال فان التسرب الكيماوى لغاز الكربون فى الهند فى عام 1984 قد سبب حالات وفيات تقترب من 4000 حالة وعدد 200000 من الجــرحى . وقد اهتم المستثمرون بصفة خاصة بمجال الافصاح والمطالبات القضائية المدفوعة مقابل الاضرار والغرامات المفروضة على الشركات حيث أن عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية قد تكون لها آثار عكسية على الارباح الحاليــة والمســتقبلية على أرباح الشركة . وعلى الرغم من الاهمية المدركة لتــلك الافصاحات فى هذا المجال ، فان هناك مجرد بضعة متطلبات موجودة عبر العالم . فعندما يتم عمل الافصاحات فى ذلك المجال فانها تميل بوجه عام الى أن يــتم بصــورة وصفية ، وعلى المستوى الدولى فان الأمم المتحدة قد أوصــت بالافصاح عن المقاييس التى تعتمد عليها الشركة لتشجيع وجود بيئة

نظيفـــة ولـــتخفيض مخاطر الأضرار الى البيئة . ولا شك أن ارشادات الأمم المـــتحدة قـــد أوصت أيضا بإجراء عمليات مراجعة بيئية Environmental Audits Risk Assessments .

أمـــا على المستوى الأقليمى فان الاتحاد الأوروبى قد تبنى سياسة لحماية البيـــئة وتتضمن تلك السياسة تحديد متطلبات فى المستقبل عن افصاح الشركة عـــن الآثـــار البيئية ، وقد تضمنت أتفاقية التجارة الحرة فى امريكا الشمالية المبرمة بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك أتفاقيات جانبية تتعلق بالحمايـــة البيـــئية . وتتضـــمن الدول التى استلزمت عمل الافصاحات البيئية النرويج والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، حيث تطلبت النرويج أن يقوم مجـــلس الإدارة بالـــتقرير عـــن معلومات عن مستويات الانبعاث والمقاييس المخططـــة أو المتبعة لتطهير البيئة . كما استلزمت هيئة البورصة الأمريكية The Securities And Exchange Commission (SEC) الإفصاح عن الالتزامات البيـــئية المحتمـــلة أو العرَضية حيث بحث أعضاء مجلس البورصة عن مدى كفايـــة الإفصاحات البيئية فى السنوات العديدة السابقة ، وقد حصلت البورصة بشـــكل دورى على معلومات من وكالة الحماية البيئة الأمريكية عن الشركات التى لديها مشاكل سابقة أو حالية أو محتملة فى الالتزام بالقوانين البيئية ، وقد جعل قانون العقوبات الفرنسى المعدل فى أول مارس 1994 الشركات مسئولة عـــن تعـــريض غيرها من الشركة للخطر قانونا ، حيث يتضمن القانون بنود معينة تتعامل مع الإرهاب البيئى متضمنة أيضا التلوث البيئى المتعمد .

وقـــد عـــبر الـــرئيس المكسيكى فوكس بشكل متكرر عن تعهده بتضمين الاعتـــبارات البيـــئية فى كل مرحلة من مراحل حكومية ، وقد تبنى الموقف البيئى التالى :-

- التخفيض الحاد فى قطع الاستئجار للأغراض التجارية .
- تضمين التلوث كتكلفة معوضة (عامل سلبى) عندما يتم حساب النمو الاقتصادى .
- تخفيض ضريبى خاص للصناعات عند إقامة نظم رقابة بيئية
- زيـــادة أساســية فى التمويل وإضافة سلطة بوليسية للرقابة الحكومية التى تؤكد على فرض قوانين التلوث والتحرى عن أى انتهاكات لها .

ومــن أجل تقوية الالتزام بالقوانين البيئية ومن أجل غرس الحساسية نحو حمايــة البيــئة بيــن موظفى الشركة فأن الإدارة العليا يمكن أن تقوم باتباع الخطوات التالية :-

1- صياغة رسالة تتضمن تعهد الشركة عن مسئوليتها البيئية عن أعمالها وأنشطتها .
2- توثيــق السياســة التفضــيلية للشــركة والتى توفر للعاملين ارشادات وإجراءات عن كيفية منع وحماية وتصحيح المشاكل البيئية
3- عمليات مراجعة بيئية يتم أدائها دورياً لضمان الالتزام بسياسات الشركة
4- أن يــتم تضــمين معاييــر الأداء فى المجال البيئى بجانب المعايير المستخدمة لتقييم المديرين ، وهذا يمكن أن يعد حافز قوى للمديرين .
5- تدعيــم الشــركة للمنظمات المرتبطة بالتطهير البيئى وإعادة تجديد الموارد الطبيعية وتطوير تقنيات وتكنولوجيا وسائل التنظيف .

وقد قامت اعداد كبيرة ومتزايدة من الشركات على سبيل المثال شركات جنرال موتــورز وامبريال للصناعات الكيماوية بعمل افصاحات بيئية اختياريه موسعة وقد أصبحت الافصاحات المرتبطة بذلك المجال أكثر تفصيلا بشكل متزايد الان .

## 6/6 قضايا فنية خاصة بالافصاحات عن القوائم المالية الموحَدة وشهرة المحل وعقود الاستثمار

**Specific Technical Issues for Disclosures**

تتضــمن المحاسبة الدولية من الناحية النظرية والتطبيقية عدد من القضايا الفــنية الهامـــة ، وقــد تــم التعامل فيما سبق مع موضوعات العملة الاجنبية والمحاسبة عن تغيرات الاسعار على التوالى ، وحيث أنه ليس من الجدوى ان يتم تغطية كل قضية تؤثر على المحاسبة الدولية ، فسوف يتم تركيز المناقشة فى ذلــك الجزء بايجاز على ثلاثة موضوعات رئيسية تتعلق باعداد التقارير هى :-

1- اندماجات الشركة .

2- شهرة المحل .

3- عقود الايجار .

### 6/6/1 اندماج الشركات Business Combinations and Consolidations

يعتــبر اندمـــاج الشـــركات فى بعضها البعض أو سيطرة الشركات على بعضها البعض من المظاهر المألوفة فى هذا العصر، فقد تندمج شركة او اكثر فى شـــركة كـــبيرة ، او قد تندمج شركتين او اكثر ليكونا شركة جديدة ، وقد تســيطر ما على شركة أخرى عن طريق شراء كل او معظم اسهمها العادية المتداولة ، او عن طريق شراء اكبر قدر ممكن من اصولها المتاحة .

ويــتعين التمييز بين مظهرين هما الاندماج والسيطرة ، فالاندماج ينطوى بالضـــرورة عـــلى تلاشى الصفة القانونية للشركة المندمجة سواء اندمجت فى

شـــركة أخـــرى قائمة ، او اندمجت مع شركة اخرى ليكونا شركة جديدة ، ففى كلـــتا الحالـــتين يـــتم المزج الكامل بين الشركة او الشركات المندمجة والشركة الدامجة سواء أكانت شركة قائمة او مكونة حديثا لهذا الغرض ، اما السيطرة لا يترتب عليها إختفاء الصفة القانونية للشركة ، وبذلك تحتفظ كل شركة بإستقلالها المالى والإدارى والمحاسبى ، ولكن تكون هناك شركة مسيطرة واخرى مسيطر عـــليها ، او بمعـــنى اخر شركة مستثمرة واخرى مستثمر فيها ، ومن الناحية المحاســـبية يطـــلق عـــلى الشركة المسيطرة او المستثمرة الشركة القابضة اما الشـــركة او الشـــركات المسيطر عليها او المستثمر فيها يطلق عليها الشركة او الشـــركات التابعة ، ومن ذلك يتضح ان عملية السيطرة وان كانت تنطوى فى جوهرها على اندماج ، الا ان ذلك لا يتضمن مزجا كاملا بين الاطراف المعنية وعلى ضوء ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة انواع اساسية هى :-

**1 – الاندماج مع اختفاء الصفة القانونية للشركة او الشركات المندمجة**

ويتضمن ذلك الاسلوب نوعين اساسيين للاندماج بين الشركات هما:-

**أ- اندماج شركة او اكثر فى شركة اخرى قائمة Statutory Merger**

وتتضمن خطة الاندماج حصول الشركة الدامجة على الاسهم العادية التى يحمـــلها مساهموا الشركة او الشركات المندمجة مقابل منحهم اسهم تصدرها الشـــركة الدامجـــة او مقابل سداد القيمة نقدا ، وبناء على ذلك تحصل الشركة الدامجة على ضمان اصول الشركة او الشركات المندمجة ( الاصول مطروحة مـــنها الالتزامات ) ومن ثم ينتهى وجودها كشخصية اعتبارية مستقلة وتتحول الى قطاع فى الشركة الدامجة

ب- الاندماج لتكوين شركة جديدة Statutory Consolidation

يترتب على الاندماج زوال الصفة القانونية عن الشركات المندمجة واضفاء تلك الصفة على الشركة الجديدة ، وفى تلك الحالة تصدر الشركة الجديدة اسهما عادية مقابل الاسهم التى يحملها مساهمى الشركات التى اندمجت وانتهى وجودها ، وعندئذ يؤول صافى اصول هذه الشركات الى الشركة الجديدة . وتتحول الى قطاعات تعمل فى قطاع هذه الشركة .

**2- شراء كل او جزء من اصول شركة اخرى قائمة Acquisition of Assets**

وقد تحصل احد الشركات على كل او جزء من اصول شركة اخرى ، مقابل اصدار اسهم او سداد الثمن نقدا او التعهد بسند اذنى او اى خليط ، وقد تستمر الشركة البائعة فى نشاطها كوحدة مستقلة او قد يتم تصفيتها .

**3- الاندماج عن طريق السيطرة مع بقاء الصفة القانونية للشركة المندمجة**

وفى تلك الحالة يأخذ الاندماج شكل سيطرة عن طريق قيام احد الشركات المستثمرة بشراء كل او جرء من الاسهم العادية لشركة او شركات اخرى المستثمر فيها مقابل اصدار اسهم او سداد الثمن نقدا او التعهد بسند ازنى او خليط من ذلك ، واذا تمكنت الشركة المستثمرة من شراء اكثر من 50 % من الاسهم العادية لشركة اخرى ، فعندئذ تصبح شركة قابضة او شركة ام Parent or Holding ، بينما تصبح الشركة المستثمر فيها شركة تابعة Subsidiary. وتظل الشركة التابعة وحدة قانونية مستقلة .

## وجهات النظر الدولية فى طرق المحاسبة عن عمليات الاندماج

**International Perspectives of Accounting for Business Combinations**

هناك طريقتان للمحاسبة عن الاندماج هما المحاسبة وفقا لاسلوب الشراء **purchase Method** وطريقة المحاسبة وفقا لأسلوب اندماج الحقوق **Pooling of Interests Method** وفيما يلى الخصائص المميزة الرئيسية للطريقتين هما:

**أ- طريقة الشراء**

وفقـــا لتلك الطريقة يتم دمج اصول وحقوق الملكية المستحوذ عليها عند قيمـــتها السوقية العادلة ، ويتم خلق شهرة المحل للمدى الذى عنده تزيد تكلفة الاستحواذ على القيمة السوقية العادلة لاصول الشركة التابعة القابلة للتحديد .

**ب- طريقة اندماج الحقوق**

وفقا لهذه الطريقة يتم دمج اصول وحقوق الملكية بالمنشأة المستحوذ عليها عند قيمتها الدفترية ، ولا يتم خلق شهرة المحل فى ظل تلك الطريقة .

وفى كـــلا الطريقتين يتم تضمين الاصول الخاصة بالشركة الام وحقوق الملكية بها فى القوائم المالية الموحدة عند قيمتها الدفترية وتعتبر طريقة اندماج الحقوق نادرة الاستخدام نسبيا ، حيث تحظر استراليا استخدامها ، وتقوم فرنسا بتحديد اصولها والتزاماتها عند سعار متفق عليها طبقا لاتفاقية الشراء . وتقدم كل من كندا والبرازيل باستخدام طريقة اندماج الحقوق فقط عندما لا يمكن ان يـــتم تحديد الشركة التى قامت بالاستحواذ ، وفى اليابان تعتبر طريقة الشراء هى الاســـلوب المتـــبع فى اعـــداد القوائم المالية الموحدة اما المانيا والمملكة المـــتحدة فانهـــا تعتبر طريقة اندماج الحقوق مقبولة فقط اذا تم الوفاء بمعايير معينة ، اما فى هولندا فان طريقة الشراء تستخدم بشكل شائع على الرغم من أن طريقة اندماج الحقوق مسموح بها فى اندماجات المشروعات .

أمـــا فى الولايات المتحدة الأمريكية فأن كل من طريقتى أندماج الحقوق وطريقة الشراء حاليا من المبادئ المحاسبية المقبولة المتعارف عليها عموما، ومع دلك فأن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى قد أقترح معيار سوف يستبعد استخدام طريقة اندماج الحقوق .

**1- طريقة الشراء Purchase Method**

تنطوى أغلب عمليات الاندماج على شركة دامجة وشركة مندمجة أو أكثر، ولدلـــك من المنطقى أن تتم المحاسبة عن الاندماج كما لو كانت العملية مجرد عملية شراء اصول بغض النظر عن الطريقة التى يتم بها الاندماج ، و تأسيسا على دلك يجب أن يتم تسجيل الأصول التى يتم الحصول عليها بما فيها الشهرة وفقـــا لـــلقيمة المدفوعة ادا سدد الثمن نقدا ، أما اذا تم سداد الثمن عن طريق اصـــدار اســـهم فيجب أن تسجل الأصول وفقا لقيمتها العادلة الجارية أو وفقا للقيمة العادية الجارية للاسهم المصدره ايهما أكثر وضوحا.

وقـــد حـــدد الـــرأى المحاســـبى رقم (16) عن عمليات الأندماج مفهوم المحاسبة وفقا لاسلوب الشراء على النحو التالى :-

" عـــند المحاسبة عن عمليات الاندماج وفقا لطريقة الشراء تتبع المبادئ المحاســـبية التى تستخدم فى ظل المحاسبة وفقا للتكلفة التاريخية وذلك لتسجيل حيـــازة الأصول وإصدار الأسهم ثم المحاسبة عن الأصول و الألتزمات بعد الأندماج " .

وتتضمن تكلفة شراء الشركة المندمجة عند استخدام تلك الطريقة اجمالى القيمـــة المدفوعـــة بواسطة الشركة الدامجة ، والتكاليف المباشرة لتنفيذ عملية الأندمـــاج بالإضـــافة إلى الـــتكاليف المشروطة التى يمكن تحديدها فى تاريخ الاندماج .

ويشترط الرأى المحاسبى رقم (16) الصادر من مجلس المبادئ المحاسبية الالـــتزام بـــالقواعد الـــتالية عند تخصيص تكلفة الشراء على أصول الشركة المندمجة إذا تمت المحاسبة وفقاً لأسلوب الشراء :-

أ- تخصـــيص تكلفة شراء الشركة المندمجة على صافى الأصول القابلة للـــتحقق ذاتيـــاً وتكون هذه التكلفة عادة معادلة للقيمة العادلة الجارية لتلك الأصول فى تاريخ الاندماج .

ب- يجـــب أن تســـجل زيـــادة تكلفة شراء الشركة المندمجة عن المبلغ المخصـــص للأصـــول القابلة للتحقق ذاتياً مطروحاً منها الالتزامات كشهرة محل .

**2- طريقة الاندماج الحقوق Pooling of Interests Method**

تتميز طريقة اندماج الحقوق فى ملائمتها لبعض حالات الاندماج التى تتم عـــن طريق إصدار اسهم عملية الاندماج بطبيعتها تمثل عملية إدماج لحقوق المســـاهمين أكثر منها حصول على أصول ، وتحقيق إدماج حقوق المساهمين عـــن صـــريق تبادل اسهم راس المال بين شركات تكون متساوين فى الحجم تقريـــباً ، وفى مـــثل هـــذه الحالة تستمر الحقوق النسبية لمساهمى الشركات المكونـــة للاندمـــاج دون تغييـــر . وتســـتمر كذلك إدارات هذه الشركات فى أنشطتها كما لو كان الحال وهى شركات مستقلة .

وحيـــث أن أى مـــن الشركات الداخلة فى الاندماج يمكن أن تكون شركة دامجـــة ، فـــأن المحاسبة طبقاً لطريقة اندماج الحقوق تستلزم إظهار الأصول والالـــتزامات والاندمـــاج المحـــتجزة فى شركة الاندماج الجديدة وفقاً للقيمة الدفـــترية التى تظهر هذه العناصر فى السجلات المحاسبية للشركات المكونة

للاندمـــاج ، وفى ظل تلك الطريقة لا يؤخذ فى الاعتبار القيمة العادلة الجارية سواء لاسهم راس المال المصدر أو لصافى أصـول الشركة المندمجة .

**الإفصاح عن الاندماج Disclosure of Business Combinations**

نظراً للطبيعة المعقدة التى تنطوى عليها عمليات الاندماج ولتأثيرها الكبير على المركز المالى ونتائج عمليات شركة الاندماج فأن الأمر يتطلب أن يكون الإفصـــاح شـــاملا فى الفـــترة التى حدث فيها الاندماج ، وفيما يلى نموذجين لـــلملاحظات الـــتى وردت فى تقاريـــر سنوية نشرت حديثاً وترتبط بشركات مساهمة عامة على النحو التالى :-

**1- طريقة الشراء**

بـــتاريخ 2002/3/31 حصلت الشركة على كل أصول الشركة المندمجة متضـــمنة المخزون السلعى وقد سدد الثمن نقداً ومقداره 850000 دولار وقد تعهدت الشركة أيضا بمدفوعات مستقبلية حتى شهر سبتمبر 2005 مشروطة بالمبيعات التى قد تتم من إحدى العلامات التجارية التى تم الحصول عليها.

وقـــد تمت المحاسبة عن تلك الأصول وفقا لطريقة الشراء ، وهناك مبلغ مدفـــوع بالـــزيادة عـــن القيمة العادلة الجارية لصافى الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة قدرة 400000 دولار سوف تستنفذ على خمسة عشر عاما ، وقد تم تسجيل التكاليف المشروطة كأصول غير ملموسة قابل للاستنفاذ عـــلى مدى فترة الاستنفاذ ، هذا وتتضمن قائمة الدخل الموحدة نتائج عمليات الشـــركة المـــندمجة منذ تاريخ إدماجها ، هذا وقد تم تعديل البيانات المقارنة لتعكس تسوية الأصول غير الملموسة .

2- طريقة اندماج الحقوق Pooling Of Interests

فى شـــهر ديســـمبر 2002 أدمجــت الشركة شركة أخرى مقابل إصدار 6500000 سهم من الأسهم العادية للشركة ، وقد تمت المحاسبة وفقاً لطريقة اندمـــاج الحقوق ، وطبقاً لذلك تم تعديل كافة البيانات المالية الخاصة بالفترات المحاسبية السابقة قبل الاندماج حتى يمكن تجميع عمليات الشركة مع عمليات الشركة المندمجة .

6/6/2 شهرة المحل Good Will

تنشـــأ شـــهر المحل نتيجة لعملية شراء من نوع معين حيث تقوم الشركة المستحوذة بدفع مبلغ أكثر من القيمة العادلة لصافى الأصول القابلة للتحديد أو أكـــثر مـــن القيمة العادية للأسهم العادية للشركة التابعة مع مراعاة أنه يتعين الأخذ فى الحسبان القوة الكسبية فوق العادية للشركة محل الاستحواذ ، وهناك خلاف فى الرأى بين ماهى الفترات الزمنية التى تستفيد بها الشركة المستحوذة من تكلفة شهر المحل فهل يجب أن يتم استنفاذ شهرة المحل بالكامل فى حقوق المســاهمين فــورا أم هل يجب أن يتم استنفاذها خلال فترة زمنية معينة يتم تحديدهـــا ؟ ، ويتمثل المنطق وراء اعتبار شهرة المحل كأصل فى أن الشهرة سوف تستمر فى المشروعات الناجحة حيث أن العوائد الاقتصادية سوف تنشأ عـــن طريق نمو المنشأة خلال عمرها والذى يفترض أن يكون غير محدود ، أن الآراء الـــتى تنادى بأن شهرة المحل يجب أن يتم استنفاذها تعتمد على أن شـــهرة المحل المشتراة ذات عمر محدد وأن تكلفتها يجب أن يتم تحميلها على فترة زمنية معينة تطبيقاً لمفهوم المقابلة Matching Concept .

وتـنـادى مدرسة أخر من الفكر المحاسبى بأن شهرة المحل يجب أن يتم تحميـلها فـوراً ضـمن حقـوق المساهمين فشهرة المحل غير منفصلة عن المشروع ككل ، فى كلمات أخرى فأن الشهرة لا يمكن أن تكون قابلة للتحديد بشـكل منفصـل ولذلك يجب أن يتم شطبها فوراً ضمن حقوق المساهمين ، وهـناك جدل أخر فى هذا الشأن يتمثل فى أن المصروف الناشئ من استنفاذ شهرة المحل يعوق القابلية للمقارنة ولذلك يجب أن يتم حذفها من قائمة الدخل.

ولا شـك أن المحاسبة عن شهرة المحل تعتبر متباينة التطبيق خلال دول العالم يوضح الشكل رقم (6/9) كيف تتم المحاسبة عن شهرة المحل من خلال مجموعة مختارة من دول العالم .

وإذا مـا كانت تكلفة اندماج الشركة أقل من مجموع القيم العادلة لأصول القابلة للتحديد ذاتيا ، فأنه يمكن النظر إلى الفرق بأنه شهرة سالبة **Negative Goodwill** ، ولاشـك أن التطبيقات المحاسبية للشهرة السالبة تعتبر متباينة ، فـفى استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية يتطلب تخفيضها فى بعض الأصـول الـتى تم شرائها ، بينما تم جعل الشهرة السالبة دائنة ضمن حقوق المساهمين فى هولندا والمملكة المتحدة .

### 6/6/3 المحاسبة عن الاستئجار Accounting For Leases

الاستئجار هو اتفاق تعاقدى بين مؤجر **Lessor** ومستأجر **Lessee** يعطى للمسـتأجر الحـق فى استخدام أصل معين مملوك للمؤجر لفترة زمنية معينة مقابل مدفوعات نقدية دورية متفق عليها ( الإيجار **Rent** ) ، ومن العناصر المتفق عليها لأنفاق الاستئجار أن المؤجر لا ينقل الملكية الكامل للأصل .

## شكل رقم (6/9)

### الاختلافات المحاسبية - رسملة تكاليف البحوث والتطوير

| البلد | المصروف الفورى | الشطب الفورى فى مواجهة احتياطى الملكية | الحد الاقصى لسنوات الاستنفاد |
|---|---|---|---|
| 1- النمسا | لا | لا | عمر متوقع |
| 2- استراليا | لا | لا | 20 |
| 3- البرازيل | لا | لا | عمر متوقع |
| 4- كندا | لا | لا | 40 |
| 5- جمهورية التشيك | نعم | لا | 5 |
| 6- الدنيمارك | لا | نعم | 20 |
| 7- فنلندا | نعم | لا | 20 |
| 8- فرنسا | لا | لا | 40 |
| 9- المانيا | لا | نعم | 40 |
| 10- الهند | لا | لا | عمر متوقع |
| 11- ايطاليا | لا | نعم | عمر متوقع |
| 12- اليابان | نعم | لا | 5 |
| 13- المكسيك | لا | لا | 20 |
| 14- هولندا | نعم | نعم | عمر متوقع |
| 15- كوريا الجنوبية | لا | لا | 5 |
| 16- اسبانيا | لا | لا | 20 |
| 17- السويد | لا | نعم | عمر متوقع |
| 18- المملكة المتحدة | لا | نعم | 20 |
| 19- الولايات المتحدة الأمريكية | لا | لا | 40 |

وبسبب المزايا المالية والتشغيلية والمزايا الأخرى المتعلقة بالمخاطر التى توفرها اتفاق الاستئجار فأن العديد من المنشآت الأعمال تستأجر عدد كبير من الأصــول بــدلا مــن امتلاكها ، على سبيل المثال فأن عمليات الاستئجار قد استخدمت فى تمويل ما يزيد عن 140 بليون دولار من المعدات فى الولايات

المتحدة الأمريكية عام 1990 ، وهى توفر حالياً ما يقرب من نصف الأموال اللازمة لتمويل المعدات الرأسمالية المشتراة فى الولايات المتحدة ، وخلال السنوات الأخيرة زاد شيوع عمليات الاستئجار بصورة كبيرة وهى تمثل الان أكثر أشكال الاستثمارات الرأسمالية سرعة فى النمو ، وقد أدى تزايد وانتشار وأهمية اتفاقات الاستئجار فى السنوات الأخيرة إلى ظهور حاجة ملحة لتنظيم عمليات المحاسبة والتقرير المالى لتلك الصفقات ولا سيما فى ظل العولمة ودولية النشاط .

وبافتراض قيام أحد شركات الطيران باقتراض مبلغ 50 مليون دولار لمدة عشر سنوات من أحد البنوك لشراء طائرة معينة ، فمن الواضح أنه يتعين التقرير عن الأصل والالتزام المقابل فى ميزانية الشركة بذلك المقدار ، فاذا ما قامت الشركة بشراء الطائرة بذات المبلغ من الشركة المنتجة لها مباشرة مع تقسيط ثمن الشراء على مدار عشر أعوام فمن الواضح أيضا أنه سيتم التقرير عن أصل الالتزام المقابل له (يعنى أن عملية الشراء بالتقسيط يجب رسملتها)، ولكن إذا ما قامت الشركة باستئجار الطائرة لمدة عشر سنوات بموجب عقد استئجار مع سداد مدفوعات إيجار مساوية للأقساط فى صفقة الشراء فسوف يبدأ اختلاف الآراء فى الظهور حول كيفية التقرير عن تلك الصفقة .

وتتراوح عموما وجهات النظر المختلفة من عدم الرسملة إلى رسملة كافة الاستئجارات ، حيث يتفق مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية مع مدخل الرسملة حين يكون الاستئجار مماثلا للشراء بالتقسيط والذى يشير إلى أن الاستئجار الذى ينقل اغلب المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل يجب رسملته ، وتقود وجهة النظر هذه إلى ثلاثة نتائج هى :-

1- أنـــه يجب تحديد الخصائص التى تشير إلى أن اغلب منافع ومخاطر الملكية قد انتقلت للمستأجر .

2- أنـــه يجب تطبيق نفس هذه الخصائص بصورة على كل من المؤجر والمستأجر .

3- أن الاستئجارات التى لا تنقل اغلب منافع ومخاطر الملكية للمستأجر تمثل استئجارات تشغيلية Operating Leases ولا يجب رسملتها ولكن تتم المحاسبة عنها كمدفوعات ومتحصلات إيجار عادية .

وعــن طــريق رسملة القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية ، فان المستأجر يسجل أصل التزام بقيمة تمثل بصفة عامة القيمة السوقية للأصل أو سعر شرائه ، كما أن المؤجر وقد نقل اغلب منافع ومخاطر الملكية للمستأجر يعــترف بعمــلية بيع عن طريق استبعاد الأصل من الميزانية وإثبات حساب قــبض محلـــه ، وتكون قيود اليومية النمطية لدى كل من المؤجر والمستأجر بفرض استئجار ورسملة المعدات كما يلى :-

سجلات المستأجر :

| | | |
|---|---|---|
| ×× | | من حـــ/ معدات مستأجرة |
| | ×× | إلى حـــ/ تعهد ( التزام ) استئجار |

سجلات المؤجر :

| | | |
|---|---|---|
| ×× | | من حـــ/ حسابات قبض مستأجرة |
| | ×× | إلى حـــ/ المعدات استئجار |

ومع رسملة المستأجر للأصل فانه يسجل أهلاك له ، ويعالج كل من المؤجر والمســتأجر مدفوعات الإيجار الدورية على أنها تضم جزء يمثل فائدة وجزء من أصل الدين .

وإذا لم يرسمل الاستئجار فان المستأجر لا يثبت أى أصل كما أن المؤجر لا يستبعد الأصل من ميزانيته ، وعند سداد مدفوعات الإيجار يسجل المستأجر مصروف ايجار كما يعترف المؤجر بايراد ايجار .

**المحاسبة لدى المستأجرين Accounting By Lessees**

فى تــاريخ عقد اتفاقية الاستئجار يتم تصنيف الاستئجار والمحاسبة عنه كاستئجار رأسمالى **Capital Lease** على أن يستوفى واحد أو أكثر من معايير الاستئجار الأربعة :-

- أن ينقل الاستئجار ملكية الأصل للمستأجر .
- أن يتضمن الاستئجار حق اختيار **Option** للمستأجر فى الشراء .
- أن تساوى مدى الاستئجار 75% أو أكثر من العمر الاقتصادى المقدر للأصل المستأجر .
- أن تســاوى القيمــة الحالية لمدفوعات الاستئجار (باستثناء التكاليف التنفيذية) 90 % أو أكثر من القيمة العادلة للأصل المستأجر .

والاستئجارات التى لا تستوفى أى من هذه المعايير الأربعة يصنفها المستأجر ويقوم بالمحاسبة عنها كاستئجارات تشغيلية **Operating Leases** .

وتمشــيا مع رأى مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى فأن الجزء الأكبر مــن قيمة الأصل تستهلك فى فترة 75% الأولى من عمر الأصل ، وأنه لا يلزم اختيار المعيارين الثالث أو الرابع عندما يبدأ الاستئجار فى الربع الأخير من عمر

الأصـــل ، وعمومـــا فأن معايير الرسملة الأربعة المتعلقة بالاستئجارات مازالت محل خلاف وقد يكون من الصعب تطبيقها فى الممارسة العملية .

### المحاسبة عن الأصل والالتزام بصورة مختلفة

**Asset and Liability Accounted For Differently**

فى صـــفقات الاســـتئجار الرأسمالى يستخدم المستأجر عملية الاستئجار كمصدر للتمويل ، ويقوم المؤجر بتمويل الصفقة (تقديم رأس مال الاستئجار) بواســـطة الأصل المؤجرة ، ويقدم المستأجر مدفوعات الإيجار التى تمثل فى الواقـــع مدفوعات لأقساط ، وعلى ذلك فأنه على مدى عمر الأصل المؤجر ، فان مدفوعات الإيجار للمؤجر تشكل سدادا لكل من الأصل والفائدة .

### الأصل والالتزام المسجل

فى ظل طريقة الاستئجار الرأسمالى يعالج المستأجر صفقة الاستئجار كما لو كـــان يشـــترى أصـــل فى صفقة تمويل يقوم فيها باقتناء اصل والتحمل بالتزام ، ويقوم المستأجر بتسجيل الاستئجار الرأسمالى كأصل والتزام بالقيمة الأقل من :-

1- القيمة الحالية لمدفوعات الاستئجار الصافية (بعد استبعاد التكاليف التنفيذية).

2- القيمـــة الســـوقية العادلة للأصل المستأجر عند بدء الاستئجار ، ويبرر هذا المدخـــل بأن الأصل المؤجر لا يجب تسجيله بقيمة أكبر من قيمته السوقية العادلة.

### فترة الإهلاك

وتعتـــبر مـــن الجوانـــب المـــثيرة للجدل المحاسبة عن الإهلاك الأصول المستأجر المرسلة، على سبيل المثال إذا قام عقد الاستئجار بنقل ملكية الأصل

للمستأجر أو تضمن حق اختيار شراء بسعر مغرى فأن الأصل المستأجر يتم إهلاكه بصورة تتسق مع سياسة الإهلاك المعتادة التى يستخدمها المستأجر عند أهلاك أصول المملوكة وذلك باستخدام العمر الاقتصادى للأصل .

ومن ناحية أخرى إذا لم ينقل الاستئجار الملكية أو لم يتضمن حق اختيار شراء بسعر مغرى ، فانه يستهلك على مدى فترة الاستئجار ، ففى تلك الحالة يعود الأصل المستأجر إلى المؤجر بعد فترة زمنية معينة .

**طريقة الفائدة الفعالة**

تســتخدم طــريقة الفائدة الفعالة فى توزيع مدفوعات ايجار كل فترة بين الأصل والفائدة على مدار فترة الاستئجار ، حيث تنتج تلك الطريقة معدل فائدة ثــابت فى كل فترة كنسبة من رصيد الالتزام خلالها . ويجب على المستأجر استخدام معدل الحصة المستخدمة فى تحديد القيمة الحالية لمدفوعات الاستئجار الصافية عند تطبيق طريقة الفائدة الفعالة على الاستئجارات الرأسمالية .

**مفهوم الإهلاك**

رغماً عن ان المقدار المرسمل فى البداية كأصل والمسجل كالتزام يحسب عــلى أساس نفس القيمة الحالية ، فان عمليات إهلاك الأصل وتسوية الالتزام تمثل عمليات محاسبية مستقلة عن بعضها البعض على مدى فترة الاستئجار ، فالمستأجر يجب ان يستهلك الأصل المستأجر عن طريق تطبيق طرق الإهلاك المعتادة مثل القسط الثابت أو المتناقص .

ويســتخدم مجــلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى مصطلح الاستنفاذ **Amortization** اكــثر مــن استخدامه لمصطلح الإهلاك **Depreciation** فى

الاعتراف بحقوق الملكية المستأجرة غير الملموسة ووصف التخفيض المقابل للخدمات المستنفذة للأصل غير الملموس .

**طريقة الاستئجار التشغيلي لدى المستأجر Operating Method (Lessee)**

يستحق مصروف الإيجار في ظل الاستئجار التشغيلي يوماً بعد يوم مع استخدام المستأجر للأصل ، ويقوم المستأجر بتخصيص الإيجار على الفترات المستفيدة من استخدام الأصل و يتجاهل المحاسبة عن أية ارتباطات بسداد مدفوعات في المستقبل ، كما يقوم المستأجر بإجراء عمليات الاستحقاق والتأجيل المناسبة إذا كانت الفترة المحاسبية تنتهي بين تواريخ السداد النقدي للإيجار .

ومثل أي التزام طويل الأجل بسداد مدفوعات إيجار في المستقبل ، فأن الأصل المؤجر لا يقرر عنه في قائمة المركز المالي ، وسيتم التقرير عن مصروف الإيجار في قائمة الدخل ، كما يلزم الإفصاح ضمن الملاحظات عن أية استئجارات تشغيلية ذات مدة غير قابلة للإلغاء تزيد عن سنة .

**المحاسبة لدى المؤجرين Accounting By Lessors**

من وجهة نظر المؤجر يقدم الاستئجار ثلاث منافع هامة هي إيراد الفائدة والمنافع الضريبية بالإضافة إلى استعادته للقيمة المتبقية للأصل في نهاية مدة الاستئجار ، ومن وجهة نظر المؤجر يمكن تصنيف الاستئجار للأغراض المحاسبية إلى استئجارات تمويل مباشر بالإضافة إلى استئجارات مماثلة للبيع.

**طريقة التمويل المباشر لدى المؤجر Direct Financing Method Lessor**

أن الاستئجارات التي تمثل في جوهرها عملية تمويل لأصل مشترى بواسطة المستأجر تتطلب من المؤجر إحلال حساب قبض مدفوعات لاستئجار

محـل الأصل المؤجر ، وتكون المعلومات اللازمة لتسجيل استئجار التمويل المباشر كما يلى :-

- الاستئجار الاجمالى (حساب القبض مدفوعات الاستئجار) وهو مدفوعات الاستئجار علاوة على القيمة المتبقية غير المضمونة التى تؤدى للمؤجر فى نهاية مدة الاستئجار .
- إيراد الفائدة غير المكتسب – وهو الفرق بين الاستثمار الاجمالى (حساب القبض ) والقيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر .
- الاستئجار الصافى وهو الاستثمار الاجمالى (حساب القبض مطروحاً منه إيراد الفائدة غير المكتسب الذى يتضمنه .

**طريقة الاستئجار التشغيلى لدى المؤجر Operating Method – Lessor**

فى ظل طريقة الاستئجار التشغيلى تسجل مدفوعات الإيجار التى يحصلها المؤجر كإيراد عند استحقاقها ، كما يهلك الأصل المؤجر بصورة عادية ، مع مقابلة مصروف إهلاك الفترة بإيراد الإيجار خلالها ، ويكون مقدار الإيراد المعترف فى كل فترة محاسبية ثابتاً بغض النظر عن شروط الاستئجار إلا إذا كان هناك أساس أخر منتظم بصورة الصيغة الزمنية التى تكتسب المنافع المشتقة من الأصل المؤجر على أساسها بصورة أفضل من أساس القسط الثابت .



# الفصل السابع

## التباين والتوافق فى الإفصاحات عالمية النطاق

# الفصل السابع

# التباين والتوافق فى الإفصاحات عالمية النطاق

## Worldwide Disclosures Diversity and Harmonization

7/1 أثـــار درجـــة الإرتـــباط الحكومى بالإقتصاد على عملية وضع المعايير المحاسبية .

7/2 عمـــلية وضـــع المعيـــار المحاســـبى والتقرير المالى فى بعض البلدان المختارة.

7/3 طبيعة وأهمية ومعوقات التوافق والتنسيق بين المعايير المحاسبية الدولية.

7/4 إلقـــاء الضـــوء على مجهودات التنسيق على المستوى الدولى والإقليمى والمحلى .

## 7/1 آثار الإرتباط الحكومى بالإقتصاد على عملية وضع المعايير المحاسبية

**The Influences of Government's Involvement in the Economy on the Accounting Standards - Setting**

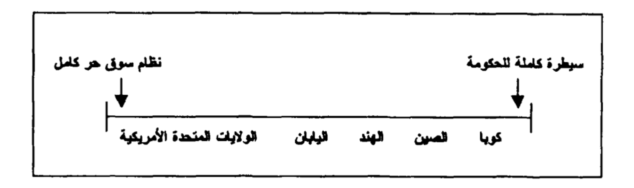
علـى الـرغم من أن المحاسبة يطلق عليها لغة الأعمال **Language of Business** إلا أن مغـزاها يتباين من بلد الى آخر ، تعكس المعايير المحاسبية دور المحاسـبة فى ثقافـة الأمة ولاسيما إقتصادها ، فاذا كانت المحاسبة القانونية **Public Accountant** فى مدينة المكسيك تعتبر أن حملة الأسهم هم المستخدمين الرئيسـيين للقوائم المالية ، فإن المحاسب فى ألمانيا يوجه القوائم المالية تجاه السـلطات الضريبية . والأسئلة التى يمكن أن تثار فى هذا الصدد هى : كيف تم تطوير المعايير المحاسبية فى البلاد المختلفة ؟ وما هى مضامين المعايير المحاسبية المختلفة ؟ وما هى المجهودات التى تم بذلها من أجل تحقيق التنسيق والتوافق ؟ .

### تباين الإفصاح **Disclosure Diversity**

وكما سبق قوله فإن المعايير المحاسبية قد تأثرت بشدة بثقافة الأمة ، ولاشك أن أحـد أهم العوامل الثقافية هى الإرتباط والتدخل الحكومى **Government Involvement** فى الإقتصـاد . بصـفة عامة تقع كافة النظم الإقتصادية بين نظامين يتراوحان ما بين الرقابة والسيطرة الكاملة من الحكومة ونظام السوق الحر تماماً ، يوضح الشكل رقم (7/1) إرتباط الحكومة بالإقتصاد فى عديد من البلدان .

شكل رقم (7/1)

الإرتباط الحكومى فى الإقتصاد




ففى البلاد ذات الشركات المملوكة ملكية عامة **Publicly Owned** وحيث تسيطر الحكومة على معظم الأسواق وتخضعها لرقابتها فعادة ما تأخذ الحكومة دوراً هاماً فى النشر والإعلان عن المعايير المحاسبية . وعلى النقيض من ذلك ففى البلاد ذات الشركات الضخمة والتى تنتشر ملكيتها بشكل واسع فإن مسئولية إصدار المعايير المحاسبية ووضعها غالباً ما يقع عبئها على المهنة ذاتها . وقد قدم الفصل السابق بعض أمثلة على ذلك التباين .

وحيث أن المداخل المختلفة لوضع المعيار تنشأ من المدارك المختلفة لما يشكل المعلومات المفيدة ، فإن تباين تلك المداخل قد أثمرت عن معايير محاسبية مختلفة بشكل كبير بين دول العالم .

## التركيز على الميزانية مقابل التركيز على قائمة الدخل

**The Balance Sheet Emphasis Versus the Income Statement Emphasis**

تميل المعايير المحاسبية عادة الى أنها موجهة نحو مستخدمى التقارير المالية . ومن بين كافة المستخدمين يمارس موردى رأس المال **Capital Provider** تأثير كبير على ذلك التوجيه . فإذا ما كان البنك أو المؤسسة

المالية هى المورد الرئيسى للأموال ، من ثم فإن المعايير تركز عادة على قائمة المركز المالى . حيث عادة ما تركز السلطات المصرفية على المعلومات التى تساعدهم على تقييم مركز السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل للمقترض، حيث يساعد المركز المالى للمنشأة البنك المقرض على تقييم قدرتها على إسترداد قروضها .

وعلى النقيض من ذلك فعندما يكون حملة الأسهم هم المصدر الرئيسى للأموال فإن أرباح الشركات ينظر إليها على أنها العامل الأساسى للتنبؤ بنجاح الشركة فى المستقبل . ولذلك فإن قائمة الدخل تحظى بإنتباه أكبر من قبل واضعى المعايير المحاسبية . حيث يؤثر أى تغير فى المبادئ المحاسبية على الدخل المقرر عنه وغالباً ما ينتج عنه فائدة ضخمة وأحياناً جدل هائل .

ومنذ بضعة سنوات مضت حاول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى **FASB** أن يصدر وينشر معياراً محاسبياً يتطلب أن تقوم الشركات بإظهار أسهم حقوق إختيار للعاملين **Employee Stock Options** كمصروف فى قائمة الدخل ، وقد كان رد الفعل الصادر من الشركات الكبيرة النفوذ ضد المعيار المقترح قويا لدرجة أن مجلس معايير المحاسبة المالية قد ترك وأجيز له إختيار قليل ولكن لم يتخلى عن الفكرة تماماً .

## 7/2 وضع المعيار المحاسبى والتقرير المالى فى بعض البلدان المختارة

## Accounting Standard Setting and Financial Reporting in Selected Countries

فى هذا القسم سوف يتم التركيز على كيفية وضع المعيار المحاسبى وإبراز تطبيقات التقرير المالى لخمس بلاد هى البرازيل والمانيا واليابان وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية . حيث يتم إستعراض الإختلافات

والتــباين فى المحاسبة والتقرير بين تلك البلدان الخمسة والتأثير الثقافى الذى يساهم فى أحداث تلك الإختلافات . وكما سبق ذكره فإن القيم الثقافية Cultural Values للبلاد ونظمها المحاسبية تؤثر فى بعضها البعض ، والنتيجة الطبيعية لذلك هو وجود تباين عالى النطاق فى الإختلافات المحاسبية وإعداد التقارير . وفى الفصـــل الخامس تم الحصول – من خلال التحليل المقارن – على نظرة عامـــة للتباين بين كثير من البلدان فى عديد من المجالات . أما فى ذلك القسم فســوف يـــتم إلقاء نظرة قريبة على كل من البلدان الخمسة والتى من شأنها تعزيز تلك العلاقة بين المحاسبة والبيئات المحيطة بها .

## 7/2/1 البرازيل

البرازيل هى أحد البلدان اللاتينية ، حيث يكون للحكومة وقانون الشركات وقوانيـــن وتشريعات الضرائب تأثير قوى على التطبيقات المحاسبية والتقرير المـــالى ، وعـــلى الـــرغم مـــن أن الحكومـــة قد تبنت سياسات تجارة حرة وخصخصة الصناعات التى تسيطر عليها الحكومة فى السنوات الحديثة إلا أن حجـــم أســـواق الأوراق الماليـــة البرازيلية تعتبر صغيرة نسبياً عند مقارنتها بـــنظيرها فى البلاد الصناعية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا والمحيط الهادى . وتعتبر إفصاحات القوائم المالية فى البرازيل موجهة بشكل غـــالب نحو الدائنين والذين يعدون المصدر الرئيسى لتقديم الأموال بالإضافة الى الســـلطات الضريبية . فى حين أن الإفصاحات الموجهة نحو المستثمرين أصحاب الملكية فى الشركة تعتبر ثانوية وأقل أهمية نسبياً .

1- عملية وضع المعيار :

يعتبر قانون الشركات عام 1976 المعدل فى عام 1997 هو المصدر الرئيسى للمبادئ والتطبيقات المحاسبية الواجبة التطبيق على الشركات البرازيلية ، وتعتبر جمعية المحاسبين البرازيلية Instituto Brasileiro de Cautadores (IBRACON) والمجلس الفيدرالى للمحاسبة Conselho Federal de Contabilidade هما التنظيمات المهنية للمحاسبة بالبرازيل . وهما يوفران أيضاً الإرشادات عن المبادئ المحاسبية وإعداد القوائم المالية ومعايير المراجعة ، وتعتبر هيئة تداول الأوراق المالية ( البورصة ) Commissao de Valores Mobiliarios - CVM المسئولة عن المعايير المحاسبية للشركات التى تعتبر أسهمها مقيدة فى البورصة ، فإذا ما تم الموافقة على معايير جمعية المحاسبين البرازيلية عن طريق هيئة تداول الأوراق المالية فإنها تعتبر ملزمة لكافة الشركات العامة التى تعتبر أسهمها مقيدة ومتداولة فى البورصة .

2- القوائم المالية :

يجب أن يتم إعداد قوائم مالية مقارنة سنوياً ، بحيث تتضمن :-

- قائمة المركز المالى .
- قائمة الدخل .
- قائمة التغيرات فى حقوق المساهمين .
- قائمة التغيرات فى المركز المالى .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

ويتم إرفاق تقرير معين مع القوائم المالية عن طريق مجلس المديرين ، وتعتبر التكلفة التاريخية Historical Cost هى أساس القياس ، ويتم إعداد القوائم

المالية على أساس الإستحقاق Accrual Basis ، وتعتبر مبادئ الحيطة والحذر Conservatism والأهميـــة النسبية Materiality والثبات Consistency هى المبادئ التى تعد هامة عند إعداد القوائم المالية .

3- إعادة تقييم الأصول :

يســمح قـــانون الشـــركات بإعادة تقييم الأصول بالزيادة إلا أن السلطات الضـــريبية تســمح بإعادة تقييم الأصول طويلة الأجل فقط . وفى التطبيقات العمـــلية يتم إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات والآلات فقط لكل من الأغراض المحاسبية والضريبية .

4- عقود الإستئجار التمويلية :

لا يتم رسملة عقود الإستئجار التمويلية فى الواقع التطبيقى ، على الرغم من أنه يسمح بالرسملة Capitalization .

5- رسملة الفائدة :

يجـــب أن يتم إستنفاذ كافة تكاليف الفوائد وإعتبارها مصروفات فى قائمة الدخل عادة فيما عدا حالة واحدة حيث يتم رسملتها فقط عندما تكون الشركات فى مرحلة النشوء .

6- تقييم المخزون :

يتم تقييم المخزون عند التكلفة أو السوق أيهما أقل Lower of Cost or Marke، وتعتـــبر القيمة السوقية هى تكلفة الإستبدال وصافى القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل . كما يتم إستخدام طريقتى الوارد أولاً يصرف أولاً FIFO أو متوسط التكلفة بشكل واسع الإنتشار عند تحديد تكلفة المخزون . أما طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً LIFO فهى تستخدم بشكل شائع حيث أنها غير مقبولة من الناحية الضريبية .

**7- تكاليف البحوث والتطوير :**

إن تكاليف البحوث والتطوير التى يتوقع أن تكون ذات عوائد فى السنوات المستقبلية يتم رسملتها وإستنفاذها خلال عمرها المفيد ، وللأغراض الضريبية فإن الحد الأدنى لفترة الإستنفاذ تبلغ خمس سنوات .

**8- التقرير القطاعى :**

إن التقرير على أساس القطاعات **Segment Reporting** غير مطلوباً .

**9- التوحيد والدمج :**

عادة ما تعتبر طريقة الشراء **Purchase Method** هى الطريقة المطلوبة، ويسمح فقط بإستخدام طريقة إندماج الحقوق **Pooling of Interests** عند توافر ظروف نادرة .

**7/2/2 هولندا**

**1- عملية وضع المعايير :**

يحدد القانون المدنى **Civil Code** فى المادة رقم (9) – والمعدلة فى عام 1997 متطلبات التقرير المحاسبى والمالى . أيضاً توفر تلك المادة المرونة للإلتزام بتعليمات المادة الرابعة والسابعة من قانون الشركات للإتحاد الأوروبى والتى تتعامل مع محتويات القوائم المالية والتوحيد على التوالى .

**2- القوائم المالية :**

تتمثل القوائم المالية المطلوبة فى الآتى :-

- قائمة المركز المالى .
- قائمة الدخل .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

يتضـــمن التقرير السنوى تقريراً يتم إعداده عن طريق مجلس الإشراف . ويســـتلزم القـــانون المـــدنى إســـتخدام أساس الإستحقاق ، وتتضمن المفاهيم المطلوبة مفاهيم المقابلة **Matching** والإستمرارية **Going Concern** والحيطة **Prudence** . ويتم السماح بإستخدام أساس التكلفة التاريخية لأغراض التقييم ، ومع ذلك يتم السماح بإستخدام القمية الحاليـــة **Current Value** بالنسبة لبنود المخـــزون والأصـــول الثابـــتة الملموسة والأصول المالية والأصول الثابتة . ويعتبر التقرير المالى والتقرير الضريبى مستقلان عن بعضهما البعض .

**3- إعادة تقييم الأصول :**

يســـمح القانون بإعادة تقييم الأصول بالزيادة بإستخدام العرف المحاسبى المعروف بالتكلفة الجارية **Current Cost** بإستثناء الأصول غير الملموسة ، ويـــتم تحديـــد مصـــروف الإستهلاك للأغراض الضريبية على أساس التكلفة الـــتاريخية فقط ، ولأغراض التقرير المالى يمكن أن يتم تحديد الإهلاك على أساس القيمة الحالية .

**4- عقود الإستئجارات التمويلية :**

يتعين أن يقوم المستأجر الذى يستخدم الأصول على أساس عقد الإستئجار التمويـــلى برســـملة تـــلك الأصول ، وحيث يتم تضمين التعهد المرتبط بعقد الإستئجار فى حسابات الإلتزامات .

**5- رسملة الفائدة :**

يمكن رسملة تكاليف الفائدة على الإقتراض والذى يعتبر قابل التحديد على الأصـــول الإنـــتاجية بشكل مباشر كجزء من إجمالى تكلفة الأصل أثناء فترة التصنيع أو البناء .

**6- تقييم المخزون :**

يتم تقييم المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة القابلة للتحقق أيهما أقــل ، وتتمــثل التكــلفة فى ظل تلك الأدبيات فى التكلفة التاريخية الفعلية أو التكــلفة الجارية ، وللتوصل الى التكلفة يتم إستخدام كل من طريقة المتوسط المــرجح أو طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً بشكل شائع .

**7- تكاليف البحوث والتطوير :**

عــادة مــا يتم إستغراق التكاليف الخاصة بالبحوث والتطوير كمصروف أثناء الفترة عندما يتم إنفاقها بالفعل ، ومع ذلك قد يتم رسملتها ، فإذا تم رسملة تــلك الــتكاليف فإنها يجب أن يتم الإفصاح عنها وبشكل منفصل كأصل غير ملموس .

**8- التقرير القطاعى :**

تعتــبر الإفصــاحات القطاعية مطلوبة إذا كانت مبيعات الشركة فى أحد قطاعاتها الجغرافية تزيد عن 10% من إجمالى صافى المبيعات .

**9- التوحيد :**

تســتلزم المادة (9) أن يتم توحيد كافة شركات المجموعة والشركة الأم ، ويتم تعريف شركات المجموعة بأنها الشركات التابعة بالإضافة الى الشركات الأخرى والتى تتضمن شركات التضامن والشركات التى تكون مملوكة بنسبة 50% أو أقل بشرط أن يتم السيطرة عليها ، وعادة ما لا يتم تشغيل الشركات الــتابعة عــن طــريق الشركة الأم حيث أنها مستقلة إقتصادياً ويتم إستبعادها لأغــراض الــتوحيد ، وعــادة ما تعتبر طريقة الشراء هى الطريقة الوحيدة

المســـموح بها لأغراض التوحيد ، ويتم السماح بتطبيق طريقة إندماج الحقوق فقــط إذا كــانت المنشـــأة غير قابلة للتحديد كمستحوذة ، ونتيجة لذلك لا يتم إستخدام طريقة إندماج الحقوق فى الممارسة التطبيقية .

## 7/2/3 ألمانيا

### 1- عملية وضع المعيار :

يعتبر القانون التجارى Commercial Code المعدل فى عام 1994 هو المصـــدر الرئيســى للمعايير الخاصة بالتقرير المالى . يعتبر قانون الشركات المســاهمة الألمانى عام 1965 المعدل فى عام 1993 وقانون الشركات ذات المسئولية المحدودة عام 1982 هى القوانين الأكثر تأثيراً على مبادئ المحاسبة المقــبولة والمتعارف عليها عموماً والتى تتضمن معايير محاسبية يتم تطبيقها بصفة محددة على تلك الشركات . وبصفة عامة يمكن المطالبة بعوائد ضريبية فقــط إذا تــم معالجة البنود بنفس الطريقة لأغراض التقرير المالى والتقرير الضـــريبى . ونـــتيجة لذلك تميل الشركات الألمانية الى تدنيه عرض أصولها والمغـــالاة فى عرض إلتزاماتها للمدى الممكن الذى من شأنه تدنيه إلتزاماتها الضريبية .

### 2- القوائم المالية :

من المطلوب أن تقدم الشركات القوائم التالية :-

- قائمة المركز المالى .
- قائمة الدخل .
- قائمة التدفقات النقدية .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

وهناك القليل جداً نسبياً من الشركات المقيدة بسوق تداول الأسهم ، ويعتبر التمويل عن طريق القروض هو الشكل المفضل من التمويل عن طريق أسهم الملكية وذلك بسبب القوانين واللوائح الضريبية ، ويتطلب القانون التجارى من الشـــركات أن تـــلحق بـــالقوائم المالية تقرير من الإدارة ، وتعتبر البنوك هى المصدر الرئيسى لتمويل المشروعات .

تتضـــمن المفاهيم المحاسبية كل من الإستمرارية والمقابلة وأساس التكلفة الـــتاريخية وأساس الإستحقاق ، بالإضافة الى ذلك يجب إتباع أساس الحيطة والحذر حيث أنه يشترط الإعتراف بكافة المخاطر المتوقعة والخسائر المتوقعة حـــتى تاريخ إعداد الميزانية العمومية . ويحظر الإعتراف بالأرباح غير المحققة، ولا يتم السماح بعمل المقاصة بين الأصول والإلتزامات أو الدخل والمصروفات، ويجب أن يتم تطبيق المبادئ المحاسبية بثبات خلال الفترات الزمنية .

**3- إعادة تقييم الأصول :**

يـــتم الإلتزام بأساس التكلفة بشكل دقيق ، حيث لا يسمح القانون التجارى بإعادة تقييم الأصول الفردية فوق التكلفة التاريخية لإقتناءها .

**4- عقود الإستئجار التمويلية :**

يتطلب الأمر رسملة عقود الإستئجار التمويلية عن طريق المؤجر والمستأجر.

**5- رسملة الفائدة :**

قد يتم رسملة تكلفة فائدة القرض المستخدم لتمويل إنتاج الأصل وتضمينها فى تكلفـــتها . ويـــتم قصر الفائدة التى يتم رسملتها بتلك الطريقة على المقدار المســـتنفذ أثناء فترة الإنتاج ، وفى حالة رسملة **Capitalization** الفائدة يتعين أن يتم الإفصاح عن ذلك فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

6- تقييم المخزون :

يتم تقييم المخزون السلعى عند التكلفة أو السوق أيهما أقل لأغراض تحديد التكـلفة ، يعتبر إستخدام طرق التحديد الخاص ومتوسط التكلفة والوارد أولا يصـــرف أولا ، والوارد أخيراً يصرف أولاً أمراً مقبولاً ، ولأغراض تطبيق مفهوم التكلفة أو السوق أيهما أقل على المخزون السلعى يمكن أن تتمثل التكلفة الســوقية فى تكلفة الإحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق . وعندما تكون كل من طريقة تكلفة الإحلال وصافى القيمة القابلة للتحقق متاح الحصول عليها يتم إستخدام أيهما أقل لتحديد القيمة السوقية ، وإذا لم تكن معلومات تكلفة الإحلال مـــتاح الحصـــول عليها يتم إعتبار صافى القيمة القابلة للتحقق بأنها تعبر عن القيمـــة السوقية ، وحيث أن القوانين الضريبية تسمح بتخفيض الأرباح العادية للوصـــول الى قيمـــة صافى القيمة القابلة للتحقق ، فانه يتم إتباع نفس أسس التطبيق لأغراض إعداد التقارير المالية ، ونتيجة لذلك فإن صافى القيمة القابلة للتحقق غالباً ما تعنى صافى القيمة القابلة للتحقق ناقصاً الربح العادى .

7- تكاليف البحوث والتطوير :

يجـــب أن يـــتم إستنفاذ النفقات المرتبطة بالبحوث والتطوير كمصروفات محملة على قائمة الدخل .

8- التقرير القطاعى :

يتطلب القانون التجارى القيام بعمل الإفصاح عن المبيعات حسب الصناعة وطبقاً للأسواق المحددة جغرافياً فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

9- التوحيد :

يـــتعين عـــلى الشركة إعداد قوائم مالية موحدة وتقرير من الإدارة على المجموعـــة ، تمثل المنشآت المتضمنة فى القوائم المالية الموحدة فى شركات

تابعـــة بالإضافة الى الشركات التى تكون تحت السيطرة رغماً عن أن أغلبية أســـهم التصـــويت غير مملوكة . بصفة عامة يتم إعداد القوائم الموحدة طبقاً لطريقة الشراء ، بينما يتم السماح بإستخدام طريقة إندماج الحقوق **Pooling of Interests** فقط فى ظل توافر ظروف معينة .

## 7/2/4 اليابان

**1- وضع المعيار :**

يتمـــثل المصـــدر الرئيســـى لإصـــدار معايير التقرير المالى فى القانون الـــتجارى لليابان ، بالإضافة لذلك فإن قانون ضرائب الدخل وقانون الأوراق الماليـــة وتداولهـــا تعتبر مؤثرات هامة على تطبيقات التقرير المالى للشركات اليابانية الرئيسية . ويعتبر قانون ضرائب الدخل مؤثر جداً بإعتبار أن كل من التقرير المالى والتقرير الضريبى فى اليابان هما نفس الشئ .

وفى الحقيقـــة فـــإن قـــانون ضـــريبة الدخـــل يحـــدد ما هى الإيرادات والمصـــروفات التى يمكن أن يتم الإعتراف بها ، وجدير بالذكر فإن القانون الـــتجارى موجـــه تجاه الدائنين ( أو قائمة المركز المالى ) فى حين أن قانون الأوراق المالية وتداولها موجهة الى المستثمرين ( أو قائمة الدخل ) .

**2- القوائم المالية :**

يستلزم القانون التجارى إعداد أربعة قوائم مالية هى :-

- قائمة المركز المالى .
- قائمة الدخل .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

- تقرير المشروع .
- مقترح مشروع توزيع الأرباح .

يتطلب أيضاً قانون الأوراق المالية وتداولها إعداد قوائم التدفق النقدى للشركة العامة المقيدة والمتداولة بالبورصة .

إن الهدف من إعداد القوائم المالية فى اليابان هو حماية مصالح كل من الدائنين والمستثمرين ، لذلك فإن الإفصاحات التى تتعامل مع إتاحة توزيعات الأرباح والجدارة الإئتمانية والأرباح لكل سهم ذات أهمية قصوى . وعادة ما يتم إستخدام أساس الإستحقاق المحاسبى .

يغطى تقرير المشروع **Business Report** كثير من الأمور الموجودة مثل مناقشات وتحليلات الإدارة التى يتضمنها التقرير السنوى للشركات فى أمريكا الشمالية. وكمثال على تلك الموضوعات وصف المشروع وملخص البيانات المالية عن السنة والسنوات الثلاثة السابقة والإفصاحات المتعلقة برأس المال والعاملين وأسماء حملة الأسهم الأساسيين وأسماء الدائنين الرئيسيين وأسماء المديرين والمراجعين القانونيين **Statutory Auditors** ، كما يتضمن أيضاً الأحداث الجوهرية التى تقع بعد تاريخ إعداد قائمة المركز المالى .

ويتم إعداد مقترح توزيع الأرباح المحتجزة للموافقة عليه فى إجتماع الجمعية العامة للمساهمين بهدف تحديد توزيعات الأرباح والمكافآت المدفوعة لمجلس إدارة الشركة وأتعاب المراجعين .

**3- إعادة تقييم الأصول :**

لا يسمح بإعادة تقييم الأصول فى اليابان .

**4- عقود الإستئجار التمويلية :**

تعــرض التشــريعات الضريبية الأحوال التى فى ظلها يمكن رسملة عقد الإســتئجار ، وتلــتزم القوائــم المالية بالمعالجة الضريبية لعقود الإستئجار ، ونادراً ما يتم رسملة عقود الإستئجار فى التطبيقات العملية .

**5- رسملة الفوائد :**

للشركة الخيار فى رسملة تكاليف الفائدة أثناء فترة الإنشاء المرتبطة بإقامة الأصول حتى تصبح صالحة للإستخدام .

**6- تقييم المخزون :**

تســمح التشريعات الضريبية للشركة بأن تقوم بتقييم المخزون عند التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل ، يتم تحديد القيمة السوقية بتكلفة الإحلال للمخزون، ويــتم عمل تحديد للتكلفة عن طريق إستخدام طريقة التحديد الخاص (طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو الوارد أخيراً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط أو طــريقة الشــراء الأكثر حداثة أو مخزون التجزئة ، ويمكن إحداث تغيير فى طريقة المخزون فقط بعد الحصول على موافقة من الإدارة الضريبية ، ويجب أن يتم إستخدام طريقة تقييم المخزون المختارة للأغراض الضريبية لأغراض إعداد التقارير المالية .

**7- تكاليف البحوث والتطوير :**

يتم إستنفاذ نفقات البحوث والتطوير كمصروف فى الفترة التى تم إنفاقها فيها.

**8- التقرير القطاعى :**

يجب أن توفر الشركات المقيدة بالبورصة التى تستوفى قوائم مالية موحدة معــلومات قطاعيــة عــن قطاعاتها الصناعية وقطاعاتها الجغرافية ، وتتمثل

الإفصاحات المطلوبة فى المبيعات وربح التشغيل حسب القطاع ، ويتمثل معيار أى قطاع صناعى فى مبيعات القطاع أو ربح تشغيله الذى يزيد عن 10% من إجمالى المبيعات أو 10% من إجمالى ربح التشغيل ، أما المعيار المستخدم فى القطـاع الجغـرافى فيتمثل فى مبيعات ذلك القطاع التى تزيد عن 20% من إجمالى المبيعات .

**9- التوحيد :**

يجـب عـلى الشركات المقيدة بالبورصة فقط أن تقوم بإعداد قوائم مالية موحـدة ، ويجـب على الشركة الأم أن تمتلك مباشرة أو غير مباشرة غالبية المـلكية فى الشـركات الأخرى لأغراض التوحيد . ويتم إعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً لطريقة الشراء ، ويتم السماح بإستخدام طريقة إندماج الحقوق إلا أنها نادراً ما يتم تطبيقها .

## 7/2/5 الولايات المتحدة الأمريكية

**1- وضع المعيار :**

أعطى الكونجرس الأمريكى لهيئة الأوراق المالية وتداولها (البورصة SEC) المسئولية لتحديد المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها (GAAP) للشركات الـتى تتداول أسهمها بها ، وقد فوضت البورصة بدورها مسئوليتها الى مهنة **Accounting Profession :**

**1- مجلس معايير المحاسبة المالية :**

**The Financial Accounting Standards Board ( FASB )**

وهو يمثل الكيان الرئيسى المسئول عن إصدار ونشر المعايير المحاسبية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أنشئ المجلس عام 1973 ، وهو يتكون

من سبعة أعضاء ، وتقوم جمعية المحاسبة المالية بالإشراف على أعمال FASB وتوفر التمويل اللازم له، ويتبع مجلس معايير المحاسبة المالية الإجراءات الواجبة لعملية إصدار المبادئ المحاسبية .

وتتضمن النشرات التى يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية ما يلى :

- إيضاحات مفاهيم المحاسبة المالية Statements of Financial Accounting Controls .
- إيضاحات معايير المحاسبة المالية Statements of Financial Accounting Standards .

حيث تمثل الأول المفاهيم الأساسية التى تتأسس عليها معايير المحاسبة والتقرير ، فى حين تعتبر الثانية هى النشرات الرئيسية التى يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية والأساس الرئيسى لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

**2- مجلس معايير المحاسبة الحكومية :**

**The Governmental Accounting Standards Board ( GASB )**

تم إنشاء ذلك المجلس فى عام 1984 ، وتتمثل مسئولية ذلك المجلس GASB فى تحديد المبادئ المحاسبية الخاصة بالمحليات والكيانات الحكومية والمستشفيات والجامعات وغيرها من المنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح ، وتقوم جمعية المحاسبة المالية بالإشراف على أعمال ذلك المجلس وتمويله .

**3- المجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين :**

**The American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)**

وهو يعتبر تنظيم للمحاسبين القانونيين ، وهو ذو تأثير كبير فى تطوير المبادئ المحاسبية وتطبيقاتها . وقد شكل المجلس للجنة التنفيذية للمعايير

The Accounting Standards Executive Committee (AcSEC) المحاسبية والــتى قــامت بإصدار إيضاحات بموقف عن القضايا المحاسبية التى لم يقم مجلس معايير المحاسبة المالية بتغطيتها .

**2- القوائم المالية :**

هناك مجموعة من القوائم المالية يتعين إعدادها هى :-

- قائمة المركز المالى .
- قائمة الدخل .
- قائمة التدفقات النقدية .
- قائمة التغيرات فى حقوق الملكية .
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

تتضــمن المفــاهيم المستخدمة فى القوائم المالية الإستمرارية ، والمقابلة والثــبات عــند تطبيق المبادئ المحاسبية خلال الفترات الزمنية بالإضافة الى أساس الإستحقاق .

**3- إعادة تقييم الأصول :**

يــتم إســتخدام أساس التكلفة التاريخية عند تقييم معظم الأصول ، هناك بعــض الأنواع من الإستثمارات وكافة المشتقات التى يتعين إعادة تقييمها عند قيمتها العادلة ( السوقية ) .

**4- عقود الإستئجار التمويلى :**

يتعين أن يتم رسملة عقود الإستئجار التمويلى .

**5- رسملة الفائدة :**

يجب أن يتم رسملة تكاليف الفائدة للممتلكات أو الآلات والمعدات التى تم تشييدها ذاتياً . وتتمثل القيمة التى يتعين رسملتها فى تكاليف الفائدة التى يمكن أن يتم تجنبها إذا لم يتم تضمين تكاليف التشييد الخاصة بالأصول .

**6- تقييم المخزون :**

أن تطبيق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل يعتبر إجراءاً مطلوباً ، وقد يتم تحديد التكلفة على أساس إستخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً ، أو طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً أو طريقة متوسط التكلفة أو طريقة التحديد الخاصة، وإذا مـــا تم إستخدام طريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً للأغراض الضريبية ، يـــتعين أن تســـتخدم أيضاً لأغراض إعداد التقارير المالية . وفى تطبيق مبدأ التكـــلفة أو الســـوق أيهما أقل ، فإن السوق يمثل متوسط القيمة من بين تكلفة الإحلال وصافى القيمة القابلة للتحقق بالإضافة الى صافى القيمة القابلة للتحقق ناقصاً الربح العادى .

**7- تكاليف البحوث والتطوير :**

يتم إستنفاذ تكاليف البحوث والتطوير كمصروفات فى الحال .

**8- المعلومات القطاعية :**

يعتبر التقرير القطاعى مطلوباً لكافة الشركات التى يتم تداول أسهمها فى البورصة ، ويعتبر القطاع واجب التقرير عنه إذا ما تم الوفاء بأى من المعايير الثلاثة التالية :

**1- الإيراد :**

أن يبلغ إجمالى إيراد القطاع 10% أو أكثر من إجمالى إيرادات الشركة .

2- الربح أو الخسارة :

أن يكون ربح التشغيل أكبر من 10% من إجمالى الأرباح التشغيلية لكافة القطاعـــات التى تقرر عن الأرباح التشغيلية ( أو أكبر من 10% من إجمالى خسائر التشغيل لكافة القطاعات التى تقرر عن خسائر تشغيلية ) .

3- الأصول :

تمـــثل الأصـــول 10% أو أكـــثر من الأصول المدمجة لكافة القطاعات التشـــغيلية . وفيمـــا يـــلى المعلومات المطلوب أن يتم الإفصاح عنها للقطاع الواجب التقرير عنه :-

1- ربح أو خسارة التشغيل .
2- بـــنود محـــددة فى قائمـــة الدخل على سبيل المثال إيرادات التشغيل والإهلاك والمصروفات غير النقدية .
3- إجمالى الأصول .
4- إجمالى النفقات الرأسمالية .
5- مطابقـــة مجمـــوع إجماليات القطاع بإجماليات الشركة لكل من البنود الثلاثة التالية :-

أ – الإيرادات .

ب- ربح التشغيل .

جـ- الأصول .

ويـــتعين عـــلى الشركة أن تفصح عن كيف يتم تحديد القطاعات الواجب الـــتقرير عنها ، ويجب أن تكون المعايير الخاصة بتحديد القطاعات لأغراض التقارير الخارجية هى نفس المعايير المستخدمة عن طريق الإدارة للتمييز بين قطاعات الأعمال لأغراض التقرير الداخلى .

9- التوحيد :

يـتعين إعداد القوائم المالية الموحدة عندما يكون للشركة الأم مصلحة فى السيطرة على أسهم التصويت فى الشركات الأخرى . وتحدث إستثناءات على متطلب إعداد القوائم الموحدة عندما تكون السيطرة مؤقتة أو عندما تؤدى قيود معينة الى شك على قدرة الشركة الأم فى السيطرة على الشركة التابعة ، على سـبيل المثال فى ظل موقف تعرض الشركة التابعة للإفلاس ، وحالياً فإن كل من طريقة الشراء أو طريقة إندماج الحقوق يتم إستخدامها تأسيساً على تطبيق المعايير المرتبطة بموقف إندماج المشروع . وقد نشر مجلس معايير المحاسبة المالية إيضاح مقترح عن معايير المحاسبة المالية ، وسوف يكون مقبولاً إذا ما تم تبنى طريقة الشراء فقط .

توضـح الأشـكال أرقـام (7/2) ، (7/3) ، (7/4) ملخص عن عناصر القوائـم المالية ومتطلبات الإفصاح القطاعى بالإضافة الى المفاهيم والأعراف المحاسبية الأساسية على التوالى الخاصة بالبلدان الخمسة التى سبق مناقشتها .

شكل رقم (7/2)

عناصر القوائم المالية

| البلد | قائمة المركز المالي | قائمة الدخل | قائمة الأموال/التدفقات النقدية |
|---|---|---|---|
| البرازيل | R | R | R |
| ألمانيا | R | R | O |
| اليابان | R | R | P |
| هولندا | R | R | O |
| الولايات المتحدة | R | R | R |

R = مطلوبا .　　P = مطلوب للشركات التى تتداول أسهمها بالبورصة .

O= إختياريا .

شكل رقم (7/3)

المفاهيم والأغراض المحاسبية الأساسية

| البلد | أساس التكلفة | أساس الإستحقاق | الإستمرارية | الشكل القانونى مقابل الجوهر |
|---|---|---|---|---|
| البرازيل | HP,HR | R | R | الشكل القانونى |
| ألمانيا | HC | R | R | الشكل القانونى |
| اليابان | HC | R | R | الشكل القانونى |
| هولندا | CC,HC,HR | R | R | الجوهر |
| الولايات المتحدة الأمريكية | MA | R | R | الجوهر |

CC = التكلفة الجارية . HR = التكلفة التاريخية مع خيار إعادة التقييم .

HC = التكلفة التاريخية . MA = خواص مختلطة (دمج التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية).

HP = التكلفة التاريخية مع تعديلات التغير فى مستوى الأسعار .

شكل رقم (7/4)

عناصر القوائم المالية

| البلد | الإفصاح القطاعى المطلوب | |
|---|---|---|
| | الجغرافى | الصناعى |
| البرازيل | O | O |
| ألمانيا | R | R |
| اليابان | R | R |
| هولندا | R | R |
| الولايات المتحدة | I | I |

R = مطلوبا . O = إختياريا .

I = يتم تحديد القطاعات عن طريق إستخدام معايير معينة يتم إستخدامها لأغراض التقرير الداخلى .

## 7/3 طبيعة وأهمية ومعوقات التوافق والتنسيق بين المعايير المحاسبية الدولية

## The Natures Importance and Obstacles of Harmonization

### 7/3/1 التمييز بين المعايير والتنسيق والتوحيد

### Harmonization Vs. Standardization Vs. Uniformity

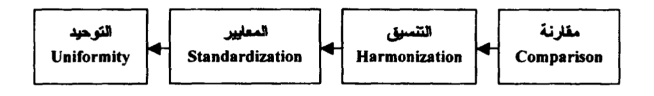
هـناك علاقة متداخلة ومتصلة ومتبادلة التأثير بين مفاهيم التنسيق المحاسبى الـدولى والمعاييـر المحاسبية الدولية والتوحيد المحاسبى . (أو النظام المحاسبى الموحـد) ، وقـد أكدت أدبيات المحاسبة على التمييز بين تلك المفاهيم، حيث تم الـتركيز على ضرورة وضع معايير المحاسبة **Standardization** بإعتبار أنه إذا كان فى الإمكان وضع معيار محاسبى متعارف عليه على مستوى البلد فلابد من إمكانية تطبيقه على البلد الآخر ومن هنا جاء مفهوم الرغبة فى المحاسبة الدولية . وإذا كـان هـناك صـعوبة فى التوصل الى إختلافات نتائج المحاسبة الدولية فى الدول المختلفة والتى قد تسفر على أخطاء نتيجة إختلاف التطبيقات المحاسبية فى دول العالم الأمر الذى دعىٰ الى أهمية مفهوم التنسيق **Harmonization** ، ولاشك أن تركيـز أدبيـات المحاسبة على النطاق الدولى على موضوع مقارنة الأنظمة المختـلفة لبـلد العـالم ومحاولة تقريب تلك الإختلافات وجعلها أنظمة تعمل مع الأنظمـة الأخـرى قد أدى الى توحيد **Uniformity** الأنظمة المحاسبية . يوضح الشكل رقم (7/5) علاقة مفاهيم التنسيق والمعايير والتوحيد .

### التنسيق المحاسبى Accounting Harmonization

يقصد بالتنسيق المحاسبى تقليل درجة الإختلافات بين الدول فى التعبير أو الممارسـة أو الأسس المحاسبية بهدف خدمة ومساعدة المستثمر أو الشركات محلية أم دولية لتوفير وتحليل تقارير الموقف المالى والأداء للشركة المحلية أو العالمية.

**شكل رقم (7/5)**

**علاقة مفاهيم التنسيق والمعايير والتوحيد**




وقد إهتمت التنظيمات المحاسبية المحلية والدولية الى التنسيق بين الأسس المحاسبية والتقليل من تباينها وتنوعها عن طريق محاولة جلب عدد من الأنظمة المختلفة والتنسيق بينها وبعضها البعض .

ولاشك أن التنسيق المحاسبى الدولى سوف يجعل من السهل قابلية مقارنة تلك الشركات مع بعضها البعض ، وليس بخاف فإن الشركات الدولية سوف تستفيد حتماً من التنسيق المحاسبى لعدة أسباب أهمها :-

- تشابه أنظمة الشركات المتعددة الجنسية سوف يكون أسهل فى حالة التنسيق بين معايير وأسس وقواعد المحاسبة عالمية النطاق .
- إن التنسيق المحاسبى سوف يمكن المحاسبين بالشركات الدولية التى تحول أموالها فى عديد من الأقطار وأسواق رأس المال العالمية الى فهم الإستثمارات الدولية فى تلك الدولة والمحاسبة عنها ، كما يمكن فهم المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية لها ، وإمكانية تقييم القوائم المالية لتلك الشركات العالمية حين الإندماج مع غيرها .

## المعايير المحاسبية Accounting Standardization

تميــل أدبيات المحاسبة الى إستخدام مفهوم المعيار المحاسبى ، والمعيار بوجه عام يمثل نموذج يوضح ليقاس على ضوئه وزن شئ أو طوله أو درجة جودتـــه ، ويقصـــد بالمعيار فى المحاسبة بأنه بمثابة المرشد الأساسى لقياس العمـــليات والأحداث والظروف التى تؤثر على المركز المالى للشركة ونتائج أعمالهـــا مع ايصال المعلومات للمستفيدين منها . وقد يقصد بالمعيار المقياس والقاعدة أو القانون العام الذى يسترشد به المحاسب عند أداء عمله فى تحضير الـــتقارير الماليـــة للمنشـــأة . حيـــث يتعين وجود قياسات محددة حتى يقوم المحاســـبون بإنجاز عملهم فى ضوئها ، والمعيار المحاسبى يشير الى القواعد المحاســـبية الإرشـــادية التى يرجع اليها المحاسبون المهنيون لدعم إجتهادهم وإســـتلهام أحكامهم وان كانت لا تكفى الحكم الشخصى أو الإجتهاد أبداً ، وقد يشار للمعيار بأنه وصف مهنى رفيع المستوى للمارسات المهنية المقبولة قبولاً عامـــاً بهـــدف تقـــليل درجـــة الإختلاف والتباين فى التعبير أو الممارسة فى الظـــروف المتشـــابهة ، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفنى ، ولـــتحديد طـــبيعة وعمق المسئولية المهنية . وتأتى أهمية المعايير المحاسبية عموماً من خلال :-

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة .
- إيصال نتائج القياس الى مستخدمى القوائم المالية .
- تحديد الطرق الملائمة للقياس .
- تمكيـــن المستخدمين من إتخاذ القرار المناسب عند إعتماد المعلومات الأساسية على المعيار الملائم .

ولاشك أن غياب المعايير المحاسبية قد يؤدى الى إستخدام طرق محاسبية قـد تكـون غير سليمة أو قد تؤدى الى إستخدام المنشأة طرق متباينة وغير موحدة مما يؤدى الى إعداد قوائم مالية كيفية ونوعية مما قد يصعب من فهمها والإستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين ، كما يؤدى غياب المعيـار الى إختلاف الأسس التى تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة أو المنشآت المختلفة ومن ثم يصعب تحقيق قابلية المقارنة .

**التوحيد المحاسبي Accounting Uniformity**

يشـير مفهـوم التوحيد الى فرض أسس وقواعد محاسبية لدولة ما على الدولـة الأخرى ، فالتوحيد يعتبر بمثابة حالة مشروطة تشير الى أنها نظام أو خطـة تتضمن مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات على مستوى الوحدة الإقتصادية وإعداد قوائم حسابات فى إطار محدد من الأسس والقواعد والإصـطلاحات والـتعاريف والحسابات والقوائم والموازنات لخدمة أهداف معينة.

وعـلى المستوى المحلى يشار الى التوحيد المحاسبى بأنه نظام محاسبى موحد وتتمثل أهدافه فى توفير البيانات اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة على كل من مستوى الوحدة الإقتصادية والمستوى القومى ، وربط حسابات الوحدة الإقتصـادية بالحسـابات القومية بالإضافة الى تسهيل عمليات جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها .

أما على المستوى الدولى يلاحظ وجود مجموعة دول تستخدم نفس أنظمة الـدول الأخـرى تماما ، ويتضح ذلك من خلال إدراك مدى تأثيرات أنظمة المحاسبة لأحد الدول على الدول الأخرى ، حيث تم تقسيم الأنظمة الى مجموعات،

تتأثر كل مجموعة بنظام معين أمريكى أو بريطانى حيث أطلق عليها الأنظمة الأم، والى تصنيف فرعى وتصنيف كلى وجزئى لغرض توفير التقرير المالى.

## 7/3/2 مداخل إصدار المعايير المحاسبية وأهمية التوافق والتنسيق المحاسبى

**The Standards–Setting Approaches and Accounting Harmonization**

تعتبر المعايير المحاسبية لبلد ما هى الا القواعد التى يتم تبنيها عن طريق منشـآت الأعمال عند إعداد قوائمها المالية وتشتمل تلك المعايير على قواعد وصفيه وتوجيهيه تتعلق بموضوعات القياس والتقييم والعرض والإفصاح .

تشمل المعايير المحاسبية أذن مجموعة من القواعد المحاسبية يتم الاتفاق عليها كمرشد أساسى لتحقيق التجانس فى قياس العمليات والأحداث التى تؤثر على قوائم المركز المالى والدخل والتدفقات النقدية وإيصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها .

أن المعايير لا يتم تصميمها لتقييد التطبيق بحدود صارمة بل بالعكس حتى يتم استخدامها كإرشادات لأغراض القياس والعرض العادل والإفصاح الكافى.

أن الاخـتلاف الواضـح فى القواعـد والإجراءات المحاسبية المتبعة فى البـلدان المختلفة ترجع بشكل عام إلى اختلاف العوامل البيئية المحيطة ، كما أن الاخـتلاف فى الممارسـات المحاسـبية الموجودة فى دول العالم المختلفة تعكس الاحتياجات المختلفة للمستخدمين بها .

### مداخل إصدار المعايير المحاسبية

تختلف البلاد فى طريقة إصدار المعايير المحاسبية وفيمن يقوم بإصدارها، وتعـتمد طريقة الإصدار أساساً على (1) شكل الطلب على المعلومات ، (2) وعملية تنظيم المحاسبة .

عموما توجد أربعة مداخل لإصدار معايير المحاسبة فى دول العالم هى :

**1-المدخل السياسى البحت :**

يعــتمد ذلك المدخل على التشريع فى إصدار المعايير المحاسبية ، وذلك المدخــل منتشــر فى القــارة الأوربية وعلى وجه التحديد فرنسا وفى أمريكا اللاتينية وينتقد استخدام ذلك المدخل لانه :-

- يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة ولذلك فأن ذلك المدخل يتسم بالبطىء.
- أن تغييــر القوانيــن استجابة للتطورات الجديدة فى بيئة الأعمال يستغرق وقتاً طويلاً .
- أن جعــل المعاييــر مواكبة للعصر يتطلب تغيير القوانين بشكل مستمر ، وهذا للأسف مستحيلا لعدم المرونة العملية فى إجراء ذلك .
- عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات أو المكونات.
- يتأثر التشريع بالاعتبارات السياسية .

**2-المدخل المهنى الخاص**

بمقتضى ذلك المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبين المهنيين أنفســهم ، وينتشر ذلك المدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيثيتميز ذلك المدخــل فى إصدار المعايير بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة فى التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة .

**3- المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص**

وفقــا لذلــك المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية منظمة من القطاع الخــاص تعمل كمنظم عام وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات .

**4- المدخل المختلط**

طـــبقاً لذلك المدخل يقوم بإصدار معايير المحاسبة خليط من القطاع العام والخـــاص بجانب مجموعات حكومية وغيرها وهذا النوع منتشر فى اليابان ، حيـــث تقـــوم الحكومة بتشكيل مجلس استشارى لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبين القانونيين .

يعنى أصدار المعايير **Standardization** تطبيق معيار واحد وقاعدة واحد فى كل المجالات ، فالتوحيد ينطوى على فرض مجموعة من القواعد الموحدة الصـــارمه الطبيعية ، أما التوفيق والتنسيق فهو يعنى تطبيق معايير محاسبية مختلفة فى بيئات معينة بدلا من معيار واحد للجميع .

فالـــتوافق هـــو عملية زيادة انسجام النظم المحاسبية الموجودة فى الدول المختلفة فى العالم عن طريق التخلص من العمليات غير الضرورية الموجودة بينها ، وهذه تعتبر خطوة جوهرية على طريق المحاسبة الدولية .

كمـــا أن هناك فرق بين التوحيد والتوافق ، فمصطلح التوافق على عكس مصـــطلح الـــتوحيد ، حيث يتضمن التوفيق بين وجهات النظر المختلفة . أما الـــتوحيد فهـــو بعـــنى أن الإجـــراءات المتبعة في بلد ما يجب تبنيها من قبل الأخرين .

وقـــد ذكـــر الـــبعض أن التوافق ما هو إلا عملية الابتعاد عن التطبيقات المختـــلفة تمامـــا ، أى أنه يمكن الإشارة إليه بمجموعة من الشركات مجتمعه حـــول طـــريقة واحدة أو مجموعة قليلة من الطرق المحاسبية المتبعة ، بينما ينظر إلى التوحيد على أنه عملية الاتجاه نحو التماثل الكامل .

والاتجاه الحالى يعتمد على أنه اتجاه نحو تحقيق التوافق وليس التوحيد ، حيث يتمثل الغرض منه فى تخصيص مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية.

## التمييز بين المعايير والتنسيق

أن التدفق الكفء للسلع وراس المال والموارد عبر الحدود الوطنية وموقع الأعمال المالية والمشروعات فى أكثر من بلد واحد تتطلب أن تكون المعايير المحاسبية غير محدده أو خاصة ببلد واحد . ولاشك أن هناك عديد من العوامل التى تعزز تشجيع عملية تدويل **Internationalization** المعايير المحاسبية على سبيل المثال المعاملات بالعملات الأجنبية وآثار معدلات التضخم المختلفة بالإضافة إلى الحاجة إلى وجود وقوائم مالية موحدة .

وقد نشأت أحد النداءات المبكرة لتدويل المعايير المحاسبة من أحد المديرين التنفيذيين الأوربيين البارزين وهو مدير الشركة الهولندية الملكية للبترول فى عام 1979 بقوله :-

أن المعلومات المالية تمثل شكل من أحد اللغات فأذا ما وضعت تلك اللغة محل استخدام من ثم يمكن اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان بشكل أكثر سرعة ، ويجب إلا تكون تلك اللغة واضحة للفهم فحسب وإنما أيضا يجب أن تكون قابلة للمقارنة ، عموماً يجب تضييق الاختلافات الدولية فى المعايير المحاسبية ، وعلى الرغم من أن ذلك قد يبدو أن يكون مستحيلا إلا أنه يمكن تحقيقيه إذا ما كانت هناك بلاد كافية ترغب فى وضع ذلك محل التطبيق .

أن المعالجـــة المحاسبية المختلفة لنفس نوع العمليات والأحداث يجعل من الصعوبة بمكان أن يتم تحليل ومقارنة القوائم المالية ، وهذا ويفسر لماذا يوجد تأييد متزايد لمعايير المحاسبة الدولية .

أن وجود مجموعة دولية من المعايير المحاسبة سوق يسمح بوجود مجال لتطـــبيق ، ذلك حيث أن مؤشرات قوائم الدخل والمركز المالى سوف تصبح أكـــثر إتســـاقاً بين الشركات المتنافسة أن العلاقة بين الأسواق المالية عالمية النطاق تمثل أحد القوة الدافعة وراء التحرك نحو مجموعة متناسقة من القواعد المحاسبية .

وتعتـــبر خاصـــية قابـــلية المقارنـــة للمعلومات المحاسبية أمراً حيوياً للتجارة والاســـتثمار الدولى ، ويتمثل السؤال الذى يثار فى هذا الصدد فى كيف يمكن الوفاء بالقابـــلية لـــلمقارنة . أن عمـــلية وضع المعايير **Standardization** تعنى ضرورة تطـــبيق نفس المعايير المحاسبية عالمية النطاق ، وتتضمن تلك العملية لتاحة القابلية للمقارنة بالكامل .

ومع ذلك فهناك شك فى جدوى إمكانية شمول المعايير تماثل عام للقواعد المحاســـبية ، أن الاحتياجات الخاصة للمستخدمين وربطها باحتياجات الثقافة الوطنية تجعل المعايير المحاسبية الوطنية أمراً ضرورياً ، وكأحد الحلول فأن مفهـــوم التنسيق والتوافق **Harmonization** بين تلك المعايير قد حظى بشعبية عالمى النظام ، ويعنى التنسيق بأن الاختلاف بين المعايير المحاسبية الوطنية يجب أن يتم الحفاظ عليه عند مستوى الحد الأدنى ، أن التنسيق يحد من توسيع الخـــلاف بيـــن وجود تلك القواعد وأداء التطبيقات المحاسبية البديلة فى البلاد المختـــلفة طالمـــاً أنهـــا تتميز بالتجانس مع بعضها البعض كما يمكن أن يتم المطابقة بينها .

عمومـــاً ينظر إلى التوافق على المستوى الدولى بأنه مجرد الحد من عدد التطبيقات المحاسبة الموجودة على المستوى المحلى . ويمكن القول بأن هناك عديد من المزايا للتوافق المحاسبى الدولى على النحو التالى :-

- تحسين عملية اتخاذ القرارات من المستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلادهم .
- زيادة المعلومات المقارنة لنتائج عمليات الشركات فى الدول المختلفة .
- زيادة الاطلاع على عمليات الشركات متعددة الجنسية .

فالفـــائدة الكـــبيرة للـــتوافق المحاســـبى الدولى هو إمكانية المقارنة بين المعـــلومات المالية والذى من شأنه القضاء على سوء الفهم السائد حاليا حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية مما يمكن معه إزالة واحد من أهم المعوقات لانتشار الاستثمار الدولى .

أن تحقيق التوافق الدولى فى المعايير المحاسبة والتقارير المالية ليس مهما فقـــط فى توفيـــر أساسا المقارنة بالنسبة للمستثمرين الدوليين بل فيتعداه نحو زيادة درجة الثقة فى التقارير المالية ، فالشركة تستفيد من إعداد القوائم المالية بطريقة مفهومة ، وبالتالى فأن الشركة الأم التى لها شركات تابعة فى الخارج ســوف توفر الكثير من الوقت والجهد لقلة عدد التسويات التى سيتم إجراؤها لحسابات الشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية .

كمـــا أن المقرضـــين التجاريين المستثمرين ستكون لديهم الثقة العالية فى المحاسبة والتقارير المالية المتوافقة ، حيث سيشعرون باطمئنان أكثر عن تقدم البنية الأساسية إذا ما كانوا واثقين من وجود حد أدنى للمساءلة .

وأيضـــا مـــن المنافع المتوقعة للتوافق الدولى أن التحليل المالى للشركات ســوف يكـــون أكثر سهولة ، فالتوافق الدولى سوف يزيد عدد المطلعين على

القوائــم المالية والمؤهلين لفحص القوائم المالية لبلد أجنبى ، الأمر الذى يمكن معــه زيادة درجة ثقة أفراد بالشركات الأجنبية ، وهذا حتما سيزيد من حجم الاستثمار الدولى .

مــن هناك يمكن للمستثمرين والمحللين الماليين أن يحصلون على تقارير يمكن الاعتماد عليها Reliability وفهمها والتى سوف تكون الأساس فى اتخاذ قــرارات الاســتثمار ، وبالتالى تزيد كفاءة أسواق راس المال ، فكافة هؤلاء المستثمرين لديهم مصالح شرعية وقوية جداً فالتأكيد على أن تكون المعلومات الماليــة المجمعــة فى البلدان المختلفة يمكن الاعتماد عليها وقابلة للمقارنة أو عــلى الأقــل الإفصاح عن اية اختلافات ، وكفائدة أخرى عن تحقيق التوافق الدولى هو توفير الوقت والمال الذى يبذل حالياً فى توحيد وتجميع المعلومات الماليــة المختلفة عندما يوجد أكثر من مجموعة من التقارير المطلوب إعدادها وفقــاً لقوانيــن أو ممارسات محلية ، كما أن التوافق الدولى سوف يجعل من الممكــن تعزيــز وجود المعايير المحاسبية عالمية النطاق إلى أقصى مستوى ممكــن وأن تكــون متســقة مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والقوانين المختــلفة ، وهــناك من لخص المنافع المحتملة من تحقيق التوافق الدولى فى المعايير المحاسبية على النحو التالى :-

- تخفيــض التكاليف الخاصة بالا نظمة وأدارتها عن طريق إزالة الازدواج فى البيانات والمعلومات المالية المنشورة .
- تسهيل عملية الاتصال وتدنيه درجة الغموض فى تفسير المعلومات المالية .
- توفير معلومات افضل لأغراض التحفظ الاقتصادى والموازنات .

من هنا يمكن القول بأن التوافق الدولى فى المعايير المحاسبــة له ميزتان رئيسيتان هما :-

- أن أكثر من الدولى سوف ييسر التجارة الدولية والنمو الاقتصادى .
- أن كفـــاءة أسواق رأس المال العالية سوف ترتفع من جراء تحقيق التوافق المحاسبى الدولى .

## 7/3/3 معوقات التوافق المحاسبى الدولى

لفهـــم المحاســـبة الدوليـــة يتعين التعرف على معوقات التوافق المحاسبى الـــدولى لانـــه يعطى تصور عن مدى تعقيد ذلك التوافق المشاكل التى تواجه المحاســـبين الذيـــن يعمـــلون فى البيئة الدولية ، ولعل أبرز تلك المعوقات ما يلى:-

**1-القومية Nationalization**

غالـــبا مـــا تحـــول القومية وتمنع بلدا من النظر بموضوعية إلى المزايا والأفكـــار والممارسات التى تنشأ وتتطور من بلد إلى أخر رغما عن ملائمتها الواضـــحة لذلـــك البـــلد . حيث قد توجد رغبة عامة موجودة ضمن ثقافات الكـــثيرين لتبنى المبادئ والممارسات الخاصة ببلد أخر ، فهذه قد تكون سمه ثقافية هامة لأنها تمثل خط دفاع ضد الأخذ بالطرق المحاسبية والتقارير المالية غير الملائمة للبيئة المحلية .

ومـــن صور القومية الرفض المحض للممارسات المختلفة السائدة فى بلد أخر بدون الأخذ فى الاعتبار المزايا النظرية والتطبيقية التى يمكن أن تقدمها تـــلك الممارسات ، وتظهر تلك الحالة عادة فى بعض الدول النامية عندما يتم النظر إلى المعايير المحاسبة الدولية المصدرة من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدوليـــة على أنها متحيزة للممارسات المطبقة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفى نفس الوقت فأن تلك المعايير المحاسبية الدولية ينظر إليها أنها

لا تعطى الاهتمام الكاف لاحتياجات البيئة المحلية للدول النامية وبالتالى فأنها تعتبر غير ملائمة وغير كافية لتلبية تلك الاحتياجات .

ويمكــن الــرد على تلك النظرة بالحقيقة الثابتة الخاصة أن بعض الدول الــنامية تفتقد إلى المحاسبة المتطورة وبالتالى فأنها ليس لديها إلا القليل الذى يمكن أن تقدمه لعملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية .

كمــا أن تحقيق التوافق الدولى لمعايير محاسبية سوف ينتج عنه تكاليف مختلفة للمهنيين وتكاليف سياديه كان يفقد الدول بعض سيادتها الوطنية عندما تعتمد فى حساب الضرائب النوعية على أرقام محاسبية مفروضة من الخارج، والكــلام ذاتــه ينطبق على المهنيين والذين يكون لديهم طرقهم التى تعارفوا عليها ولا يرغبون فى تغيير ممارساتهم .

ومــن صور القومية التى غالباً ما تظهر فى البلدان المتقدمة عندما تنفر تــلك الــدول مــن تغييــر المعايير المحلية الخاصة بها والتى أعدت بعناية واســتغرقت وقــتا طويــلا وكــانت نتيجة الطلب المتزايد عليها من قبل تلك المجــتمعات ، وفى هــذه الحالات قد تكون المعايير الوطنية أعلى درجة من المعاييــر المحاســبية الدوليــة مــن ناحية ملائمتها للبيئات المحلية وتحقيق المتطلــبات الخاصـــة ، وبالــتالى فأن تبنى المعايير الدولية بدلا من المعايير المحــلية يمكــن اعتــباره تخفيضــا فى درجة ومستوى جودة النظم المحاسبة المطــبقة بــالفعل محــليا - وهذا أمر غير مقبول ، ويمكن حل تلك المشكلة بتحقيق التوافق على المستوى الإقليمى مثل التوافق الأوروبى على سبيل المثال.

**2- مجموعة المستخدمين المعنيين Interested Useres**

يعتــبر المســتثمر فى الولايــات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هو المســتخدم الرئيسى لمخرجات المحاسبة ، فى حين فى ألمانيا تعتبر السلطات

الضريبية هى صاحب النصيب الأكبر ، وفى بعض البلدان تكون الحكومة هى الأساس على سبيل المثال فرنسا حيث لا يوجد اتفاق على احتياجات مجموعة المستخدمين أو وجود ترتيب لها ومن ثم فقد تكون هناك صعوبات فى تحقيق تقدم ملحوظ تجاه إنجاز التوافق الدولى .

إلا أنـــه فى حالة وجود أسواق رأس المال العالمية فأن المستثمر الدولى سوف يأخذ الترتيب الأعلى على كل مجموعات المستخدمين ، أن مجموعات المســتخدمين المختلفة تطلب عادة معلومات مختلفة ، فالمستثمرون يحتاجون معــلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات الاستثمار ، فى حين تطلب السلطات الضــريبية قوائــم مالية معده على أساس النظم والتشريعات الضريبية ، أما الحكومات فأنها تطلب وتحتاج قوائم مالية معده على أساس المعايير المحلية ، بينما العاملين وممثليهم يحتاجون معلومات تحمل الطابع الاجتماعى والعمالى ، ولذلــك فليس من المحتمل أن يوجد النموذج المحاسبى المحدد الذى يوفر ذلك الكم من المعلومات والتقارير المالية المختلفة ، فالأهداف المختلفة للمستخدمين الذيــن يــرون أن المعــلومات المحاســبية يجب أن تخدمها سوف ينتج عنها استمرار وجود تلك النماذج المختلفة التى يتم تطورها لتوفير تلك الاحتياجات من المعلومات .

### 3- النظم القانونية Legal Systems

فى الحالات التى يتم فيها اعتماد معايير المحاسبة على نظم قانونية رسمية يكــون تحقيق التوافق الدولى فى التقارير المالية المبنية عليها يستلزم تغييرات فى التشريعات ، وهذا مالا تريد فعله اغلب الحكومات ، أو أن تقوم الوحدات الاقتصادية بإصدار مجموعتين منفصلتين من التقارير المالية تكون واحدة منها لتلــبية الاحــتياجات والمتطلبات القانونية المحلية والأخرى معده على اساس

المعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها ، ولذلك فقد تصدر الشركات فى بعض الدول ( على سبيل المثال الدول الاسكندنافيه ) تقارير ثنائية إلا أنه من المستبعد أن تقوم الشركات فى اغلب الدول المتقدمة بمثل ذلك العمل المزدوج، أما فى البلاد النامية فأن المنافع الناتجة من استخدام الموارد المحدودة فى مثل ذلك العمل سوف تكون بلا شك أقل من التكاليف الباهظة .

4- اختلاف نقاط البدء

أن المستويات المختلفة لتأثير النظام القانونى لأحد البلدان على معايير المحاسبة تمثل واحد من العوامل التى تدل على أن الدول متجهة فى مسار تحقيق التوافق المحاسبى الدولى من نقاط بدء مختلفة ، وأنها ليست بالضرورة تسير فى الاتجاه نفسه أو السرعة نفسها .

فعملية تحقيق التوافق الدولى يجب أن تأخذ فى الحسبان التطور التاريخى للمحاسبة فى أى بلد إذا كانت تريد أن ينتج من الممارسات المحاسبة لذلك البلد توجه إلى تلك الممارسات فى البلدان الأخرى ، فالمحصلة النهائية لكل الدول يمكن أن تكون فى نفس التقاطع عن طريق التوافق الدولى لكافة الطرق والوسائل للوصول إلى تلك النقطة قد تكون مختلفة ، حيث أن البلدان التى لديها تاريخ طويل من استخدام المعايير المحاسبة الصادرة من قبل تنظيمات القطاع الخاص قد تجد مسار أستخدام تلك المعايير المحاسبة الدولية ملائما للأخذ به ، بينما الدول الأخرى التى تستخدم القوانين الصادرة من الحكومة تجد مثل هذا المسار غير ملائم لها مطلقاً ، فهم يحتاجون مساراً أخر قد يحتاج إلى إعداد تخطيط إذا كانوا يريدون تقارير مالية وتطبيقات محاسبة متوافقة مع تلك الدول التى تأخذ بمسار المعايير المحاسبية الدولية .

مـــن ثـــم فمـــن الأهمية أن يعرف أنصار التوافق المحاسبى الدولى أن الدول مختـــلفة الأوضاع جداً وأنه ليس من الصحيح أن تتم معاملتهم معاملة واحدة ، فعملية التطوير يجب أن تتم بعناية فائقة وان لا يكون المهم هو نقطة النهاية ، بـــل مـــن الضرورى مراعاة نقط البدء المختلفة ، فهذا أمرا هاما عند مقارنة الدول النامية والدول المتقدمة حيث أن استخدام الأنظمة ذاتها فى دول معينة لا يستلزم منه أن تكون تلك الدول فى نقطة البدء نفسها بل ولا معدل التقدم نفسه فى عملية التوافق الدولى .

5- الخلافات بين التنظيمات

توجـــد عديد من الاختلافات فى الأهداف والطموحات فيما بين التنظيمات العامة والخاصة التى لها علاقة بعملية تحقيق التوافق المحاسبى الدولى ، فمن الضـــرورى معرفة أنه ليس لتلك التنظيمات نفس الاتجاه أو القوة تجاه تحقيق التوافق الدولى ، فكل منها لها فكرتها الخاصة بها والتى بناء عليها يتم التركيز على تحقيق التوافق الدولى وتعمل لتحقيق منافعها وهذا يعنى أن لديهم توقعات مختلفة للممارسات المحاسبية المناسبة وكذلك بالنسبة للإفصاح المالى .

فهيـــئة الأمـــم المـــتحدة على سبيل المثال تريد زيادة متطلبات الإفصاح للشركات المتعددة الجنسية مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول النامية التى تعمـــل بها تلك الشركات ، أما منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فأنها تنظر للإفصـــاح من وجهة نظر الدول المتقدمة التى بها مقر تلك الشركات المتعددة الجنسية ، أى أنه من الوارد جداً أن تنظر كل من المنظمتين إلى الحالة نفسها بطريقة مختلفة .

ومثل تلك الخلافات ليس من الضرورى أن تمنع تحقيق التوافق الدولى أو أن تعـــوق محاولاتهم لكنها مجرد عوائق لابد من التغلب عليها ، ولهذا فهناك

جهـــود واضحة من خلال الاستشارات لتقليص مثل تلك الخلافات ، ومثل هذا التنسيق مهم للغاية إذا كانت تلك المنظمات لا تريد أن تنتهى بأنظمة محاسبية ودولية مرقعة مع فواصل ضعيفة .

**6- الهيئات المحاسبية المهنية**

ليس هناك فائدة كبيرة من تطوير ممارسات محاسبية متوافقة إلا إذا كان هناك هيئة محاسبية مهنية فعالة ومؤثرة سواء من القطاع الخاص أو مرتبطة بالحكومـــة ، فـــبعض الدول خاصة النامية والتى تفتقد لوجود مثل تلك الهيئة يكـــون مـــن الصـــعوبة بمكان أن يتم المضى قدماً فى عملية التوافق الدولى باســـتثناء التقدم البطىء جداً ، وهذا لابد من النظر إليه على أنه من العوائق ، وحجـــم تـــلك العوائق له علاقة عكسية مع حجم قوة هيئة المحاسبة المهنية ، وبالعكس فأن قوة تلك الهيئة قد تعمل بعكس عملية تحقيق التوافق الدولى لان تلك الهيئة هى التى يمكن أن تدعم العوائق القومية سالفة الذكر ، فالمهنة القوية ســـوف تشـــعر بأنها مؤهلة بشكل كافى لمعالجة المشاكل المحاسبية فى بلدها وسوف تقوم بحلها بدون النظر إلى التطورات الموجودة فى دول أخرى أو إلى التنظيمات الدولية .

**7- القصور فى تعريف أهداف القوائم المالية**

هناك قصور فى وجود تعريف متفق عليه لأهداف القوائم المالية ، فلجنة معاييـــر المحاســـبة الدوليـــة تقترح أن هدف تلك القوائم هو خدمة احتياجات المســـتثمرين ، كمـــا أن اللجـــنة تـــرى أن يمتد هذا المدى ليشمل اهتمامات المقرضـــين والعاملين ، ولكنها لم توفر احتياجات واهتمامات الحكومات بتلك القوائم سواء لأغراض فرض الضرائب أو غيرها من الأغراض ذات العلاقة.

وفى الـــدول الـــنامية تعتـــبر الـــبيانات الاقتصادية المستخدمة لأغراض التخطيط أو للأغراض الاجتماعية عاملا هاما فى التأثير على درجة الثقة فى المعايير المحاسبة ، وهذا ناتج من الانخفاض النسبى فى درجة التعقيد المحاسبى فى تلك الدول ، فقد توجد المحاسبـــة الإبداعية **Creative Accounting** بشكل واسع ، وقد توجه القوائم المالية لخدمة وتحقيق أهداف الإدارة التى ينظر إليها على أنها تخدم اقتصاد ذلك البلد .

تهـــدف القوائـــم المالية فى المملكة المتحدة واستراليا إلى إعطاء صورة صـــحيحة وعادلـــة لـــلمركز المالى ونتيجة أعمال المنشأة ، أما فى الولايات المـــتحدة الأمـــريكية تمـــثل أهدافها فى العرض العادل للوضع المالى ونتائج الأعمال والتغيرات فى المركز المالى تطبيقا للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها. وفى بعـــض الدول الأخرى فالهدف من تلك القوائم هو تقديم المعلومات التى يتطلبها قانون الشركات .

لذلـــك فتـــلك الاختلافات فى تحديد أهداف القوائم المالية يعتبر من أسباب الاخـــتلاف الواســـع فى الممارســـات المحاسبية الوطنية بل ومن العوائق فى تحقيق التوافق المحاسبى الدولى ، فإذا لم يتم الاتفاق على هدف القوائم المالية فـــليس من الممكن تطوير معايير محاسبية متفق عليها ومقبوله من قبل جميع المستخدمين للقوائم المالية .

**8- القوانين المحلية المتعارضة**

أن التعارضـــات بيـــن قوانين الضرائب وقوانين الشركات المحلية تعوق تحقيق التوافق المحاسبى الدولى ، ففى دول قارة أوروبا يعتبر قانون المحاسبة أكثر تطوراً منه فى المملكة المتحدة وبالتالى يكون من الصعوبة بمكان إدخال تعديلات وتغيرات جذرية عليه .

كما أن متطلبات قوانين الشركات فى بعض الدول تعوق تطوير أداء فعال لمعاييـــر محاســـبة جديـــدة ، فبعض القوانين مثلا تحظر استخدام ممارسات محاســبية معيـــنة وبعضها يحظر استخدام تلك الممارسات التى لا تتمشى مع الحقـــائق الاقتصادية الأساسية ، على سبيل المثال المحاسبة عن الاستثمارات طويـــلة الأجـــل يمـــنع القانون الألمانى استخدام طريقة الملكية بينما أن تلك الطريقة مستخدمة بشكل واسع فى دول كثيرة مثل الولايات الأمريكية وكندا ، وكذلك فأن القوانين فى سويسرا تسمح باستخدام الاحتياطيات الخاصة التى قد تغير من الحقائق الاقتصادية .

أن تأثير هذا العائق قد يكون مضاعفاً عندما تكون تلك القوانين متعارضة فى نفـــس البـــلد ، وتوجد هذه الحالات عندما ينعدم إصدار القوانين المحلية ، حيث تنتج اتجاهات متعارضة لقضايا التقارير المالية ، فقوانين الضرائب فى دول كـــثير تعوق تطوير المعايير المحاسبة الجيدة لان نظم تحصيل الضرائب مختـــلفة دوليـــا ، وهذا بلا شك سوف يعود إلى وجود اختلافات فى المبادئ والأنظمة المستخدمة دولياً ، فطالما أن نظم تحصيل الضرائب مختلفة جداً بين الـــدول وطالمـــا أن الحكومـــات لـــم تظهر منها علامات تجاه توحيد أنظمة الضـــرائب ، فـــليس هناك سبب قوى يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا الحاجز أمام تحقيق التوافق المحاسبى الدولى سوف يتلاشى .

**9- القصور فى الالتزام بالتنفيذ**

لاشـــك أنه بدون وجود قانون دولى قوى يدعم تحقيق التوافق المحاسبى الـــدولى فأن أى هيئة دولية مصدرة للأنظمة سوف تواجه صعوبات ضخمة ، فلجنه معايير المحاسبة الدولية والتى تعتبر المساهم الأقوى فى عملية التوافق الـــدولى تفتقد لمثل هذه القوة القانونية ، فتلك اللجنة سوف تفشل ما لم تضمن

الهيئات والمؤسسات المشاركة فيها التنفيذ والالتزام بتلك المعايير الصادرة فى دولها التى تقوم بتمثيلها .

باختصــار ليـس لـدى لجـنة المعاييـر الدولية أيه سلطة أو قوة تلتزم باســتخدامها وتتبنى ما يصدر عنها من معايير أو تعليمات فالاعتماد الاساسى فى ذلك يرتكز على جهود واستعداد الأعضاء فيها عن طريق الدعوة عنها فى دولهـم ، ولهـذا فانه من الضرورى أن يؤخذ فى الاعتبار وجود سلطة تلتزم بتنفيذ تلك المعايير والتعليمات ، وكذلك ضرورة تنسيق وتعاون من الحكومات والهيئات المهنية .

**10- الاختلافات البيئية والثقافية بين الدول**

تمـثل الاخـتلافات البيـئية الثقافية بين الدول عائقاً أمام تطوير معايير محاسـبة دوليـة ، فجهود تحقيق التوافق المحاسبى الدولى لن يحالفها النجاح بـدون الأخـذ فى الاعتبار المعايير المحاسبية الوطنية التى أصدرت استجابة لظـروف واحـتياجات معيـنة ، ولهذا ينبغى لعملية تطور المعايير المحاسبة الدوليـة أن تـأخذ فى إعتبارها تلك الاختلافات ، وأن تعطى الاهتمام الكافى لتأثير البيئة الثقافية على الافصاحات المالية .

ويعتبر الدين من أهم العوامل المؤثرة ، فتحريم الربا مثلا له تأثير واضح عـلى تحقيـق التوافق الدولى فى الإجراءات المحاسبة ، ومع ذلك فأن عملية تحقيق التوافق الدولى مستمرة فى تبنى معايير وإجراءات محاسبية غريبة تقوم على أخذ الربا فى حسبانها .

فتحريم الربا يعتبر عنصرا يزيد من تعقيد تحقيق التوافق المحاسبى الدولى القـائم على أسس ومصطلحات غريبة ، ولهذا فالتأثير المحتمل للإسلام على السياسات والتطبيقات المحاسبية سوف يزيد من دراسة وتحليل الاختلافات فى

المحاسبة المحلية ، فالديانات عموماً والدين الاسلامى خصوصاً لديها الفرص لزيادة التأثير الثقافى فى سبيل تحقيق التوافق المحاسبى الدولى .

كذلـــك اللغة تعتبر عائقاً من عوائق المحاسبة الدولية ، لكنها من العوائق التى يمكن التغلب عليها وذلك عن طريق الترجمة والنشر بلغات مختلفة .

بشـــكل عـــام تتمثل المشكلة الأساسية فى أن كل الدول لها بيئة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية مختلفة ، وأنه من الصعب الحكم على بعد أو قرب تحقيـــق التوافق الدولى ، وأنه ينبغى المضى فى عملية تحقيق التوافق الدولى فى كـــل مـــن هذه البيئات المختلفة ، وحتى تنجح عملية التوافق الدولى لاى درجـــة عـــلى المستوى العالمى فأنه لابد من الاتفاق على المستوى المطلوب للإفصاح المالى للشركات والمعلومات الملائمة للمستخدمين ، وكذلك المستوى المطـــلوب للـــتقارير واســـعة النطاق التى تساعد فى التخطيط على المستوى الوطـــنى ، ومعاييـــر المحاســـبة والمراجعة المطلوبة التى تعطى الحسابات المستوى المطلوب من إمكانية الاعتماد عليها فى البيئات التى توجد فيها .

## 7/4 إلقاء الضوء على مجهودات التنسيق على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية

**Highlight the Harmonization Efforts at the international, Regional and National Levels**

يتطـــلب التنسيق الناجح للمعايير المحاسبية بين دول العالم بذل مجهودات نحـــو وضـــع أساس دولي يهدف إلى ضمان وجود قبول وتطبيق واسع لتلك المعاييـــر ، ولاشـــك أن مـــثل تلك المجهودات تستلزم أن يؤخذ في الأعتبار وجهات نظر الهيئات الوطنية المختصة بوضع المعايير المحاسبية ، وفي ظل وجـــود تـــباين ناتج بين المعايير الوطنية المختلفة يتضح بجلاء التحدي الذي تواجهـــه مهمة التنسيق **Harmonization** . ويمكن تقسيم المجهودات الدولية

للتنسيق بين الجهات التي تمثل الحكومات وجهات أخرى تمثل مهنة المحاسبة أو مجموعـــات أخــرى معينة . وفي هذا القسم يتم مناقشة مجهودات التنسيق الخاصة بالجهات التالية .

1- لجنة معايير المحاسبة الدولية – وهي تمثل مهنة المحاسبة .

2- مـــنظمة الـــتعاون الإقتصادى والتنمية . وهي ممثلة لحكومات الدول الأعضاء .

3- مجهودات دولية أخرى .

هـــناك مجموعـــة دوليـــة نشيطة أخرى ممثلة لمهنة المحاسبة مثل الأتحاد الدولي للمحاسبين **The International Federation of Accountants (IFAC).** الـــتي قامت بتشجيع عملية التنسيق بنشاط لعديد من السنوات ، ومع ذلك فإن أتحـــاد المحاســبين الدولـــي ركز انتباهه على تحديد معايير المراجعة الدولية والتعامل مع قضايا مرتبطة بالتعليم والأخلاقيات والسلوك والمحاسبة الإدارية.

## 7/4/1/1 لجنة معايير المحاسبة الدولية

**International Accounting Standards Committee (IASC)**

تعتـــبر لجـــنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) من أكثر الجهات الدولية نشـــاطاً وبروزاً في تحمل المسئولية المرتبطة بنشر معايير المحاسبة الدولية . والغـــرض مـــن تلك المعايير أن يتم تطبيقها على كافة بيئات الأعمال بغض الـــنظر عن حجم ونوع نشاط المنشأة . وتعتبر تلك اللجنة هي الواضع الوحيد لمعايير المحاسبة الدولية وقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) فـــي عـــام 1973 بموجب اتفاقية بين المنظمات المهنية للمحاسبة لعشرة بلاد

(أستراليا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، أيرلندا ، اليابان ، المكسيك ، هولندا ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية).

تتكون عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية من 138 منظمة مهنية للمحاسبة تمثل 112 بلد ، وتتضمن المنظمات الأعضاء من 2 مليون محاسب عبر دول العالم ، وهناك الكثير من المنظمات الأخرى المهتمة الآن بعمل معايير المحاسبة الدولية ، والكثير من البلدان غير الأعضاء في تلك اللجنة تستخدم معايير المحاسبة الدولية .

وتتمثل الأهداف المحددة للجنة معايير المحاسبة الدولية كما جاءت في دستورها ما يلي :

1- وضع ونشر المعايير المحاسبية بغرض استخدامها عند إعداد القوائم المالية ولتشجيع درجة قبولها والعمل بموجبها عالمياً بشكل واسع النطاق .

2- العمل على تحسين والتنسيق بين المعايير المحاسبية والاجراءات المرتبطة بعرض القوائم المالية .

ويتم تمويل أنشطة لجنة معايير المحاسبة الدولية عن طريق المساهمة والدعم المالي من التنظيمات المهنية والمنظمات الأخرى العضو في مجلسها ، والشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية ومكاتب المحاسبة والتنظيمات الأخرى ، بالإضافة إلى إيرادات من نشرات إصدارات لجنة الأتحاد الدولي للمحاسبين .

وقد تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية حالياً . حيث أصبحت تضم 14 من الأعضاء منهم 12 عضو يعملون طوال الوقت ، وبموجب

التوصيات المقدمة من فريق العمل الأستراتيجي للجنة معايير المحاسبة الدولية في نوفمبر 1999 سوف يتم الأعتراف بتلك اللجنة كهيئة مستقلة مثل مؤسسة يتم توجيهها من قبل أمناء .

فـــي ديسمبر 1999 عين المجلس لجنة الترشيح والتي مسئوليتها الوحيدة هو تعيين الأمناء الابتدائيين وفقاً للتركيبة الجديدة .

ســوف يقــوم الأمـــناء بتعيين أعضاء المجلس ولجنة التفسيرات الدائمة والمجلس الاستشاري . وسوف يقوم الأمناء أيضاً بمراقبة فعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية ويوفر الأموال للجنة معايير المحاسبة الدولية ويقر الميزانية الــتقديرية للجـــنة معاييـــر المحاســبة الدولية ولديه مسئولية إجراء التغيرات الدستورية . يتألف الأمناء من تسعة عشر فرداً من مناطق جغرافية وخلفيات وظيفيـــة مختـــلفة . ويتم تعيين الأمناء بحيث يكون أولياً هناك ستة من شمال أمـــريكا وســـتة من أوروبا وأربعة من آسيا الباسيفكية وثلاثة أخرين من أي مـــنطقة مـــا دام الـــتوازن قد تم الإحتفاظ به حسب المناطق . و يقوم الإتحاد الدولي للمحاسبين بإقتراح المرشحين لشغل خمسة من مقاعد التسعة عشر أميناً وتقـــوم كـــل من منظمات الإعداد العالمية والمستخدمين والأكاديمين بإقتراح مرشـــح واحـــد لكل منها . وبقية الأمناء الأحد عشر سوف يكونوا "مطلقين" بحيـــث لن يتم إنتخابهم من خلال عملية الترشيح من جمهور الناخبين . سوف يتبع الأمناء الحاليين إجراءات مشابهة عند إختيار الأمناء لاحقاً لشغل الأماكن الخالية .

وقد تم إستبدال المجلس الحالي بمجلس جديد من أربعة عشر فرداً ( إثنى عشـــر عضـــواً بدوام كامل وإثنين من الأعضاء بدوام جزئي ) حيث ينفرد المجـــلس بمسئولية وضع معايير المحاسبة . وسوف تكون المؤهلات لعضوية

المجــلس في المقام الأول الخبرة الفنية وسوف يمارس الأمناء أفضل ما لديهم مــن أراء للــتأكد مــن أن المجلس لا يقع تحت سيطرة أي جماعة معينة أو مصــلحة إقليمية ، وعلى الأقل سيكون هناك خمسة أعضاء في المجلس لديهم خلفية مدققين ممارسين وثلاثة على الأقل لديهم خلفية في إعداد البيانات وثلاثة على الأقل لديهم خلفية مستخدمي البيانات المالية وواحد على الأقل لديه خلفية أكاديميــة . والعديد (ولكن ليس بأكثر من سبعة) من الأربعة عشر عضواً في المجــلس يتوقع أن يكون لديهم المباشرة فى علاقة الأتصال المتبادلة مع واحد أو أكثر من واضعي المعايير الوطنية . ويتطلب نشر معيار - مسودة معيار أو تفســير نهــائي من لجنة التفسير الدائمة موافقة ثمانية من أعضاء المجلس الأربعة عشر .

ســوف يوفــر المركــز الإستشاري للمعايير الجديدة أداة نقل رسمية إلى الجماعات والأفراد الأخرين والذين لديهم خلفيات جغرافية أو وظيفية متنوعة لتقديم النصيحة للمجلس وفي أوقات تقديم النصيحة للمجلس .

## المجلس

يــدار عمــل لجــنة معايير المحاسبة الدولية من قبل مجلس يضم ممثلي الهيــئات المحاسبية من ثلاثة عشر بلداً (أو مجموعات من البلدان) معينين من قــبل مجــلس الأتحاد الدولي للمحاسبين ، ومن أربع منظمات مهتمة بالتقرير المــالي . يمكن لكل عضو مجلس أن يرشح بحد أعلى ممثلان ومستشار فني لحضــور اجتماعات المجلس . تشجع لجنة معايير المحاسبة الدولية كل عضو مجــلس أن يضــم وفــده المفــوض على الأقل أحد الأشخاص العاملين في الصــناعة وشخص واحد من المنهمكين مباشرة في عمل هيئة وطنية لوضع

المعاييـــر لفـــترة السنتين والنصف التي تبدأ في 1 يناير 1998 ، أن أعضاء المجلس هم أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا والهند واليابان وماليزيا والمكسيك وهولندا وأتحاد نوردك للمحاسبين القانونيين وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايـــات المـــتحدة الأمـــريكية ، بالإضافة إلى ممثلين عن المجلس العالمي لجمعيـــات الإستثمار ، واتحاد الشركات القابضة الصناعية السويدية والجمعية الدوليـــة لمعاهد المدراء الماليين (IAFEI) يضم وفد الهند المفوض ممثلاً من سريلانكا ويضم وفد جنوب أفريقيا ممثلاً من زيمبابوي . ويحضر إجتماعات المجـــلس كمراقبين ممثلين من المفوضية الأوروبية ومجلس معايير المحاسبة الماليـــة فـــي الولايـــات المتحدة الأمريكية (FASB) والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) وجمهورية الصين الشعبية .

## المجموعة الأستشارية للجنة معايير المحاسبة الدولية

## IASC Consultative Group

فـــي عام 1981 أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية مجموعة استشارية دوليـــة تضم ممثلين عن منظمات دولية لمعدي ومستخدمي البيانات المالية ، والأســـواق الماليـــة ومنظموا الأوراق المالية . كما تضم المجموعة ممثين أو مراقـــبين مـــن وكالات التطوير ، وهيئات وضع المعايير ومنظمات حكومية متداخلة . يتألف أعضاء المجموعة الإستشارية حالياً من :

- لجنة بازل للإشراف البنكي .
- الهيئة الأوروبية – مراقب .
- اتحاد البنوك للأتحاد الأوروبي .
- الأتحاد الدولي لأسواق الأوراق المالية (FIBV) .

- مجلس معايير المحاسبة (FASB) – مراقب .
- جمعية الإكتواريين الدولية (IAA) .
- الجمعية الدولية للتعليم المحاسبي والبحث (IAAER) .
- الجمعية الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) .
- الجمعية البنكية الدولية .
- جمعية الحقوقيين الدولية (IBA) .
- غرفة التجارة الدولية (ICC) .
- الكونفدرالية الدولية للأتحادات التجارية الحرة (ICFTU) والكونفدرالية الدولية للعمل .
- مؤسسة التمويل الدولية (IFC) .
- المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) .
- لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) .
- البنك الدولي .
- منظمة التعاون والتنمية (OECD) – مراقب .
- قسم الأمم المتحدة للشركات عبر الدول والاستثمار (UNCTAD) .

تلتقي المجموعة الاستشارية دورياً لمناقشة المسائل الفنية في مشاريع وبرنامج العمل واستراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية . تلعب هذه المجموعة دوراً هاماً في الإجراءات الواجبة الإتباع الخاصة بلجنة معايير المحاسبة الدولية لوضع معايير المحاسبة الدولية والحصول على قبول للمعايير الصادرة .

## المجلس الاستشاري Consutative Board

أنشـــأت لجـــنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1995 مجلس استشاري دولـــي عـــلى مستوى عالي من أشخاص قائمين حاليين في مراكز متقدمة في مهـــنة المحاســـبة ، وفي الأعمال ومستخدمين أخرين للبيانات المالية . دور المجلس الاستشاري هو تشجيع قبول معايير المحاسبة الدولية وتعزيز مصداقية عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ومن بين الأشياء الأخرى القيام بـــ :

أ- المراجعة والتعليق على استراتيجية المجلس وخططه لتكون على قناعة بأن حاجات جمهور لجنة معايير المحاسبة الدولية يجري تلبيتها .

ب- إعـــداد تقريـــر سنوي حول فعالية المجلس في تحقيق أهدافه والقيام بالإجراءات الواجبة الإتباع .

ج- تشـــجيع المشاركة في ، وقبول ، عمل اللجنة من قبل مهنة المحاسبة ومجـــتمع الأعمـــال ، ومستخدمي البيانات المالية والأطراف المهتمة الأخرى.

د- البحث عن ، والحصول على تمويل لعمل اللجنة بطريقة لا تضعف من استقلاليتها .

هـــــ- راجعة الميزانية التقديرية للجنة معايير المحاسبة الدولية وبياناتها المالية .

يســـتهدف المجلس الاستشاري ضمان عدم ضعف استقلالية وموضوعية المجـــلس في صنع القرارات الفنية حول معايير المحاسبة الدولية المقترحة . ولا يشارك المجلس الإستشاري في أو يسعى للتأثير على هذه القرارات .

## موظفو لجنة معايير المحاسبة الدولية

يدعم عمل المجلس موظفين قلائل مركزهم لندن ويرأسهم السكرتير العام. ويضـم الموظفون الفنيون ومدراء المشاريع الآخرين حالياً أناساً من برمودا وكندا والدانمارك واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة .

يتضـمن الموظفـون الفنيون وإستشاريو المشاريع المستخدمين أناساً من الصين وفرنسا وألمانيا وماليزيا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا .

## تطوير معايير المحاسبة الدولية

**Development of International Accounting Standards**

إن ممثـلي المجـلس والهيـئات المهـنية الأعضاء وأعضاء المجموعة الإستشـارية ومنظمات أخرى وأفراد وموظفي لجنة معايير المحاسبة الدولية يشـجعون على تقديم اقتراحات لمواضيع جديدة والتي يمكن أن يتم بحثها في معايير محاسبة دولية .

وتضمن الإجراءات الواجبة الإتباع الخاصة بلجنة معايير المحاسبة الدولية نوعيـة عاليـة مـن معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب ممارسات محاسبة ملائمـة في ظروف اقتصادية محددة . إن إجراء تطوير معيار محاسبي دولي هي كما يلي:

1- يؤلف المجلس لجنة قيادية يرأس كل واحدة منها ممثل في المجلس وتضم عـادة ممثـلين من هيئات محاسبية في ثلاث بلدان على الأقل ويمكن أن تضـم الـلجان القيادية ممثلين عن منظمات أخرى ممثلة في المجلس أو المجموعة الإستشارية أو من لديهم معرفة في موضوع معين .

2- تقوم اللجنة القيادية بتحديد المسائل المحاسبية المتعلقة بالموضوع ، وتأخذ في الأعتبار الإطار الذي وضعته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض البيانات المالية بالنسبة لتلك المسائل المحاسبية. وتدرس اللجنة القيادية كذلك المتطلبات والممارسات المحاسبية الوطنية والإقليمية ، وبعد الأخذ في الأعتبار كافة المسائل المشمولة يمكن أن تتقدم اللجنة بموجز من نقاط للمجلس .

3- بعد استلام تعليقات المجلس على موجز النقاط إن وجدت تقوم عادة اللجنة القيادية بإعداد ونشر بيان بمسودة المبادئ **Draft Statement of Principles** أو وثيقة نقاش أخرى ، أن الغرض من هذا البيان أو الوثيقة هو تحديد المبادئ المحاسبية الأساسية التي تشكل الأساس في إعداد مسودة المعيار كما تصف الحلول البديلة المأخوذة في الإعتبار وأسباب إقتراح قبولها أو رفضها .

4- يطلب التعليقات من كافة الأطراف المهتمة خلال فترة عرض المسودة والتي تكون في العادة ثلاثة أشهر . أما في حالة التعديلات لمعيار محاسبي دولي موجود فيمكن للمجلس أن يعطي تعليمات للجنة القيادة بإعداد مسودة للعرض دون نشر أولي لمسودة مبادئ أو وثيقة أخرى .

5- تقوم اللجنة القيادية بمراجعة التعليقات على مسودة المبادئ أو وثيقة أخرى وتضع في العادة البيان النهائي للمبادئ الذي يقدم للمجلس الموافقة عليه ويستخدم كأساس لإعداد مسودة عرض المعيار المحاسبي الدولي المقترح، ويكون بيان المبادئ النهائي متوفراً للعامة عند الطلب إلا أنه لا ينشر رسمياً .

6- تعد اللجنة القيادية مسودة عرض معيار للموافقة عليها من قبل المجلس ، وتنشـــر بعـــدّ إدخال أية تعديلات ضرورية وحصولها على موافقة ثلثي المجـــلس على الأقل . تدعى التعليقات من جميع الأطراف المهتمة خلال فـــترة العـــرض والـــتي حدها الأدنى شهر ولكنها عادة ثلاث أشهر على الأقل.

7- تـــراجع اللجنة القيادية التعليقات على مسودة العرض وتعد مسودة معيار محاســـبي دولـــي لمراجعـــته من قبل المجلس ، وبعد إدخال أية تعديلات ضرورية يصدر المعيار بموافقة ثلاثة أرباع المجلس على الأقل .

خـــلال هذه العملية ، قد يقرر المجلس أن الموضوع تحت الدراسة يبرر إستشـــاره إضـــافية أو يؤدي على نحو أفضل بإصدار ورقة قضايا أو ورقة للمناقشـــة للتعـــليق عليها ، كما قد يرى بأن من الضروري إصدار أكثر من مسودة معيار واحدة قبل تطوير معيار محاسبي دولي ، وفي ظروف استثنائية فمن الممكن أن يشرع المجلس وبدون تشكيل لجنة قيادية في المسائل الثانوية نسبياً ولكن في العادة تنشر مسودة للعرض قبل إنهاء المعيار .

يصور شكل رقم (7/6) كيفية تطوير معايير المحاسبة الدولية عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية .

### إطار لجنة المعايير المحاسبة الدولية

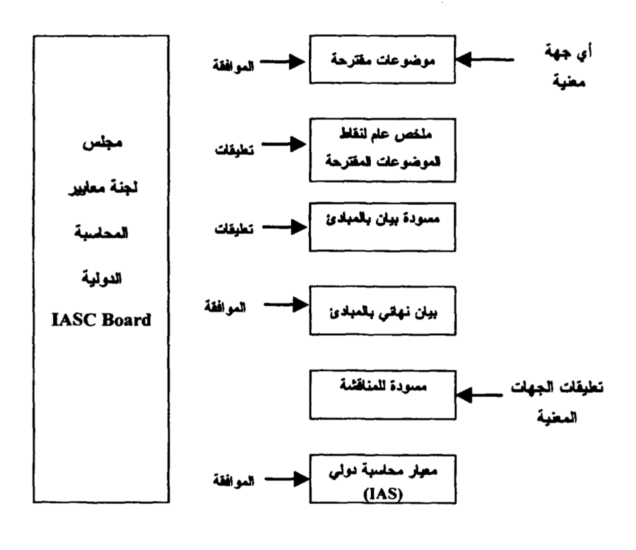
لدى المجلس إطار لإعداد وعرض القوائم المالية ، يساعد الإطار المجلس في:

أ – فـــي تطويـــر معاييـــر محاســـبة دولية مستقبلية وفي مراجعة معايير المحاسبة الدولية الموجودة .

شكل رقم (7/6)

تطوير معايير المحاسبة الدولية (IAC)

الصادرة عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)




ب-تشجيع التوفيق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعـــرض القوائم المالية بتوفير قواعد لتقليل عدد المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها في معايير المحاسبة الدولية .

## معالجة علاقة المرجعية والمعالجة البديلة المسموح بها

فـــي بعــض الحالات عندما تسمح المعايير المحاسبية الدولية بمعالجتين محاســبيتين لعمــليات وأحــداث متشابهة فإن إحدى المعالجات تسمى معالجة علاقة المرجعية أو المعالجة القياسيـــة Benchmark Treatment والأخرى المعالجة البديلة المسموح بهـــا Alternative Treatment . لقد قدم بيان نوايا المجلس في عام 1990 الخاصة بقابلية المقارنة للقوائم المالية التوضيح التالي: لقــد توصل المجلس إلى أنه يجب استخدام مصطلح علاقة المرجعية بدلاً من المصــطلح المفضـــل (وهــو مصطلح استخدم في مسودة العرض 32 قابلية مقارنة القوائم المالية) المقترح في تلك الحالات القليلة التي استمر السماح فيها بالاختيار لمعالجة محاسبية لعمليات وأحداث متشابهة .

إن مصـــطلح علاقـــة المرجعية يعكس بشكل أدق نية المجلس في تحديد المرجعية عندما يتم الإختيار من بين البدائل .

## حضور إجتماعات المجلس

اجــتماعات لجـــنة معايير المحاسبة الدولية هي مفتوحة للجمهور ، تعلن لجنة معايير المحاسبة الدولية التفاصيل الإدارية والمعلومات الأخرى المتعلقة بالإجتماعات على موقعها بشبة الأنترنيت . (www.iasc.org.uk) .

## التفسيرات

قـــام مجـــلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1997 بتشكيل لجنة تفسيرات دائمة (SIC) لتأخذ في الأعتبار ، وفي حينه ، مسائل محاسبية يمكن أن تستخدم فيها معالجات متباينة أو غير مقبولة في غياب إرشادات رسمية ،

وتكـــون مراجعـــتها ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية الحالية وإطار لجنة معاييـــر المحاســـبة الدولية . تقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية أثناء تطوير التفســـيرات بالتشـــاور مع لجان وطنية مشابهة رشحت لهذا الغرض من قبل الهيئات الأعضاء.

تتعامل لجنة معايير المحاسبة الدولية على نحو معقول مع مسائل محاسبية ذات إهـــتمام واســـع وليـــس مسائل مهمة لعدد صغير من المنشآت ، وتغطي التفسيرات كل من :

- مســـائل قائمة مستحقة البحث (هناك ممارسة غير مقنعة ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية الموجودة) .
- مســـائل عارضـــة (مواضـــيع جيدة تعود إلى معيار محاسبي دولي موجود ، ولكن لم تؤخذ في الأعتبار عند تطوير المعيار) .

تضـــم لجنة التفسيرات الدائمة حتى اثنى عشر عضواً لهم حق التصويت من بلدان مختلفة ، بما في ذلك أفراد من مهنة المحاسبة ، ومجموعات معدي القوائـــم المالية ومجموعات مستخدميها ، أما المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية والمفوضية الأوروبية فهم مراقبين بدون حق تصويت . لضمان التنسيق المناســـب مـــع المجلس فإن عضوين من أعضاءه يحضران إجتماعات لجنة التفسيرات .

تصـــدر لجـــنة التفســـيرات الدائمة التفسير المقترح للتعليق عليه من قبل الجمهـــور عندما لا يصوت ضد التفسير أكثر من ثلاث أعضاء من أصحاب حق التصويت . وتكون فترة التعليق عموماً لمدة شهرين .

إذا لـم يصـوت ضد التفسير أكثر من ثلاث من أعضاءها أصحاب حق التصويت، فإن لجنة التفسيرات الدائمة تطلب من المجلس الموافقة على إصدار التفسير النهائي ، وكما هو بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية ، فإن ذلك يتطلب أصـوات ثلاثـة أرباع المجلس لصالح التفسير وتنشر التفسيرات رسمياً بعد موافقة المجلس عليها .

تنشـر لجـنة معايير المحاسبة الدولية تقريراً حول قرارات لجنة التفسيرات الدائمة فوراً بعد كل إجتماع للجنة التفسيرات الدائمة في رسالتها الإخبارية "أخبار من لجنة التفسيرات الدائمة"

لا تسمح إجراءات العمل في لجنة معايير المحاسبة الدولية لموظفيها بإعطاء نصيحة حول معنى معايير المحاسبة الدولية .

## استخدام معايير المحاسبة الدولية

لقد أدت معايير المحاسبة الدولية جهداً عظيماً لتحسين وتوفيق التقارير المالية حول العالم وتستخدم معايير المحاسبة الدولية في :

أ – أساس للمتطلبات المحاسبية الوطنية في العديد من البلدان .

ب– علاقـة لمرجعية دولية من قبل بلدان معينة التي تقوم بتطوير متطلباتها (متضـمنة الـدول الصـناعية الكبرى بالإضافة إلى أعداد متزايدة من الأسـواق الناشئة مثل الصين والكثير من الدول الأخرى في آسيا ووسط أوروبا والأتحاد السوفيتي السابق) .

جـ– من قبل اسواق تداول الأسهم والسلطات المنظمة التي تسمح للشركات الأجنبية أو المحلية بعرض قوائمها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

د – من قبل الهيئات فوق القومية مثل المفوضية الأوروبية والتي أعلنت أنها تعتمد بشكل كبير على لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق نتائج تلبي حاجات الأسواق المالية .

هـــ– من قبل عدد متنامي من الشركات .

**المشروعات الحالية والمستقبلية للجنة معايير المحاسبة الدولية**

**Current and Future IASC Projects**

يحاول مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) أن يحظى بتدعيم أكبر مـــن معـــدي ومستخدمي القوائم المالية على المستوى الوطني والدولي ،وقد حظى من قبل على تأييد من المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية ، كثير مـــن البلاد تتبنى معايير المحاسبة الدولية (IAC) كمعايير محلية أو استخدامها كأساس لتطوير المتطلبات المحلية . ويتمثل الأتجاه في الدول الأخذة في النمو إلى الميل نحو تبني معايير المحاسبة الدولية أو تعديلها . وهذا يعتبر حقيقياً لا سـيما فـــي البلاد التي تعد دول أعضاء في الكومنولث البريطاني ، بالإضافة لذلـــك فـــإن كثير من الدول الأوروبية ولندن ودول أخرى على سبيل المثال هونـــج كونج وبورصات الأسهم تتيح للمصدرين الأجانب بالألتزام بالمتطلب المحدد عن طريق تقديم قوائم مالية معدة باستخدام معايير المحاسبة الدولية .

**7/4/1/2 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**

**Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD)**

تأسســـت مـــنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام 1961 وتضم تلك المـــنظمة عـــدد 30 مـــن الأعضاء الحكوميين ، وعلى الرغم من أن منظمة الـــتعاون والتنمية الاقتصادية لديها عضوية دولية محدودة ، إلا أن الشركات

المـتعددة الجنسـية الضخمة بالعالم تأسست في البلدان الأعضاء بالمنظمة . وتقوم دول تلك المنظمة بإنتاج ثلثي المخرجات الاقتصادية للعالم .

تتمثل أهداف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تعزيز النمو والتنمية الاقتصـادية فـي الـبلاد الأعضـاء ، وتنشيط التجارة الدولية بين الأعضاء بالإضـافة إلى كونها بمثابة بيئة تبادل للمعلومات لأعضائها . تخدم المنظمة كمنتدى للبلاد والأعضاء للمشاركة في المعلومات الاقتصادية الهامة ، ومناقشة القضايا ذات المصالح المتبادلة بالإضافة إلى محاولة توفير الحلول للمشكلات الشـائعة . وتمـثل مجهودات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تجاه تنسيق وتوفيـق معاييـر المحاسبة الدولية مجرد جزء من تركيز المنظمة تجاه النمو والتنمية الاقتصادية ، ويمكن القول بأن المساهمة القيمة لتلك المنظمة تتمثل في دراسـاتها المحلية عن التطبيقات المحاسبية في البلاد الأعضاء وتقييماتها عن التباين والأتساق لمثل تلك التطبيقات المحاسبية .

### 7/4/1/3 المجهودات الدولية الأخرى Other International Efforts

هـناك الكثير من التنظيمات والكيانات الدولية الأخرى التي ترتبط بعملية التنسيق والتوفيق بين المعايير المحاسبية والتي لعل أبرزها ما يلي:-

**أ - المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية :**

**International Organization of Securities Commissions (IOSCO)**

تهتم تلك المنظمة بالأسهم الأجنبية المقيدة ببورصات الأسهم الوطنية ، إن آثار مجهودات تلك المنظمة تجاه تنسيق معايير المحاسبة والمراجعة تحمل ثقل كبير في أسواق رأس المال العالمية .

تتطلع المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية لتقديم معايير محاسبة دولية ذات قبول متبادل لإستخدامها في طروحات الأوراق المالية متعددة الجنسية والطروحات العالمية الأخرى . والآن فإن هناك الكثير من أسواق تداول الأوراق المالية تتطلب أو تسمح للمصدرين الأجانب لعرض البيانات وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية . وكنتيجة لذلك فإن عدداً متنامياً من الشركات تفصح عن حقيقة أن بياناتها المالية تتطابق مع معايير المحاسبة الدولية .

في عام 1995 أتفقت لجنة معايير المحاسبة الدولية مع المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية لتطوير مجموعة من "جوهر صلب معايير" كما تم تعريفها بلائحة طورتها المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية فسوف تأخذ في الإعتبار المصادقة على معايير المحاسبة الدولية لأهداف الحصول على أموال عبر الحدود والإدارج في جميع الأسواق المالية .

وبحلول عام 1999 أكملت لجنة معايير المحاسبة الدولية العمل في المشاريع الكبيرة ضمن خطة العمل المتفق عليها مع المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية . يوفر قواعد كصلب المعايير أسساً شاملة للمحاسبة وهي بنوعية عالية ، أي أنها سوف تؤدي إلى الشفافية وقابلية المقارنة وتؤدي إلى الإفصاح التام جنباً إلى جنب مع المعلقين الآخرين فإن المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية قد قدمت تعليقاتها للجنة معايير المحاسبة الدولية على كل من هذه المشاريع حال التقدم في إنجازها .

وقد صرحت المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية أنها سوف تجند كافة المصادر الضرورية لتأكيد أن التقييم قواعد لصلب المعايير تسير إلى الأمام بطريقة آلية . إنه من المتأمل أن تؤدي هذه المراجعة إلى أن تقوم المنظمة

العالمية لهيئات الأوراق المالية بالمصادقة على مجموعة جوهر صلب المعايير ككل . في أكتوبر عام 1998 دعى الإعلان الصادر عن وزراء المالية ومحافظي البنوك في الدول الصناعية السبعة الكبرى المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية "للقيام بمراجعة وقتية" لصلب المعايير .

وفي يوليو عام 1995 توصلت كل من تلك المنظمة (IOSCO) ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) إلى أتفاق للعمل معاً من أجل تحقيق التنسيق بين المعايير المحاسبية. وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بتعديل معاييرها من أجل إرضاء المنظمة الدولية لبورصات الأوراق المالية ، كما أن الشركات التي تعمل في البلاد الأعضاء بتلك المنظمة والذين يتبنون معايير المحاسبة الدولية سيكونوا قادرين على قيد أوراقهم المالية في أسواق رأس المال العالمية.

**ب- منظمة مجموعة الأربعة بالإضافة إلى واحد (G4 + 1)**

تضمنت تلك المنظمة اساساً منظمات لوضع معايير المحاسبة من أربعة أقطار هي أستراليا ، كندا ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم دعوة لجنة معايير المحاسبة الدولية للمشاركة في مناقشات تلك المجموعة ، وهذا يوضح كيفية تم تحديد اسم تلك المنظمة على أساس أنها مجموعة تتكون من أربعة دول بالإضافة إلى واحد ، وعلى الرغم من أن نيوزلندا قد انضمت إلى المجموعة مؤخراً فمازال يطلق عليها ذلك المسمى G4 + 1، وربما تعتبر واحد من أكثر المجموعات تأثيرا في العمل تجاه تنسيق المعايير المحاسبية ، وقد كانت البلاد الخمسة في المجموعة من المؤيدين لمجهودات لجنة معايير المحاسبة الدولية في السابق ، إلا أنه في السنوات الأخيرة ناقشت المجموعة اللجنة بضرورة العمل بالتعاون مع واضعي المعايير الوطنية .

## 7/4/2 المجهودات على المستوى الإقليمي Regional Efforts

تتمثل أبرز المجهودات الإقليمية الرائدة لتنسيق معايير المحاسبة في المنظمات والأتحادات التالية :-

- الأتحاد الأوروبي .
- اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية .
- مجهودات إقليمية أخرى .

ويتوقع أن تتزايد انعكاسات المجهودات على المستوى الإقليمي لتلك المنظمات على وضع معايير Standardization القوانين واللوائح الرئيسية كلما تزايدت أنشطة الأعمال بين البلاد داخل تلك الأقاليم المختلفة .

### 7/4/2/1 الأتحاد الأوروبي European Union

أصبح المجتمع الأوروبي الأتحاد الأوروبي EU في أول يناير 1994 والذي يمثل مجموعة تجارية يتكون من 15 دولة ، حيث أدركت بلاد الأتحاد الأوروبي أن أنشطة الأعمال يجب ألا يتم حصرها حتى حدودها الوطنية ، إن أصحاب المصالح سوف يستفيدون من تناسق والتوافق بين القوانين واللوائح التي تحكم التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال والموارد داخل البلاد الأعضاء ، ترتبط تلك العملية بالآتي :-

- إزالة الرسوم الجمركية والعوائق الأخرى الوطنية على حركة السلع والخدمات .
- توحيد ونمطية Standardization التعريفات الجمركية وقيود التجارة داخل الأقطار غير الأعضاء .

- توحيد السياسات الاقتصادية عن طريق خلق بيئة اقتصادية موحدة في الأتحـــاد الأوروبي ، يتضمن ذلك التنسيق بين القوانين المالية والنقدية والضـــريبية وقوانين الشركات . ويتضمن أيضاً التنسيق بين المعايير المحاسبية .

## تطوير معايير الأتحاد الأوروبي Development of EU Standards

يعمل الأتحاد الأوروبي من خلال أنشطة المفوضية الأوروبية والتي تحدد الـــتوحيد القياســـي **Standardization** والتنسيق بين قواعد الشركة والقواعد المحاســـبية مـــن خلال إصدار التوجيهات والتشريعات ، يجب أن يتم إدخال توجيهات الأتحاد الأوروبي داخل قوانين البلاد الأعضاء ، وتمثل التشريعات فـــي القوانيـــن الواجبة التطبيق على كافة الأعضاء بدون الحاجة إلى التشريع الوطـــني عـــن طـــريق البلاد الأعضاء ، يحدد الشكل رقم (7/7) التوجيهات والتشـــريعات للأتحـــاد الأوروبي ، تتعامل التوجيهات الرابعة والخامسة على وجه الحصر مع المشاكل والمعايير المحاسبية والتي سيتم مناقشتها تفصيلاً في ذلك الفصل .

إن عمـــلية وضـــع توجيهات الأتحاد الأوروبي مماثلة لحد ما مع العملية المســـتخدمة عن طريق هيئات واضعي المعايير الأخرى – على سبيل المثال لجنة معايير المحاسبة الدولية . إن اختيار التوجيه أو اللوائح المقترحة تتطلب التصويت بالإجماع من مجلس وزراء الأتحاد الأوروبي .

وكمـــا ســـبق ذكره من قبل فإن البلاد الأعضاء يتعين أن يقوموا بإدخال التوجيه داخل قوانينهم ولوائحهم .

**شكل رقم (7/7)**

**التوجيهات واللوائح الملائمة لمحاسبة الشركات**

| موضوع التوجيهات | | |
|---|---|---|
| **رقم التوجيه** | | **تاريخ الأختيار** |
| الأول | نشر الحسابات . | 1968 |
| الثاني | الفصـــل بين الشركات الخاصة والعامة والحد الأدنى لراس المال والقيد على التوزيع . | 1976 |
| الرابع | نماذج الحسابات السنوية وقواعد العرض . | 1978 |
| السابع | الحسابات الموحدة متضمنة الشركة المرتبطة . | 1983 |
| الثامن | تأهيل وعمل المراجعين . | 1984 |
| الحادي عشر | الإفصاحات عن الفروع . | 1989 |

| اللوائح | | | |
|---|---|---|---|
| **البند** | **الموضوع** | **تاريخ المسودة** | **تاريخ الأختيار** |
| تجميـــع المصــــالح الاقتصــــــــــادية الأوروبية . | نمـــوذج المشـــروع الخـــاص بالمشـــروعات المشتركة المتعددة الجنسية . | 1973 ، 1978 | 1985 |

إن الأتحـــاد الأوروبـــي يعمـــل مع الجهات الأخرى المسئولة عن وضع المعايير ، والمفوضية الأوروبية هي أحد أعضاء المجموعة الاستشارية للجنة معاييــر المحاسبة الدولية . إن المنتدى الاستشاري المحاسبي الذي يتكون من معــدي ومســتخدمي المعــلومات المالية تخدم كمجموعة استشارية لمفوضية الأتحاد الأوروبي تجاه التنسيق بين المعايير .

## التوجيه الرابع لقانون الشركات The Fourth Company Law Directive

يتكون التوجيه الرابع للأتحاد الأوروبي من قواعد محاسبية شاملة ، حيث يغطـي القوائم المالية ومحتواها وطرق عرضها وطرق التقييم والإفصاح عن المعـلومات . وقد تم تبني ذلك التوجيه في عام 1978 وطبق في التشريعات المحاسبية الوطنية عن طريق أعضاء الأتحاد الأوروبي في عام 1999 . إن البلاد الأعضاء في الأتحاد الأوروبي لديهم بعض المرونة في تطبيق وتضمين ذلك التوجيه في لوائحهم المحاسبية الوطنية ، وعلى هذا الأساس فإن التوجيه يعتـبر كنموذج لكافة البلاد الأعضاء . وقد تتطلب البلاد الأعضاء مزيد من المعـلومات أكـثر ممـا يـتم تطلبه في ظل التوجيه . فقد تتطلب مزيد من افصـاحات التقرير وقواعد القياس تأسيساً على حجم الشركات وخصائصها . ولذلك فإن تطبيق التوجيه قد يختلف عبر البلاد الأعضاء .

يوفر التوجيه هيكل محدد بشكل عريض لتبويب وعرض القوائم المالية ، والذي يتطلب قائمة مركز مالي ، قائمة دخل وايضاحات متممة للقوائم المالية ، ويـتعين أن تعرض القوائم المالية بشكل حقيقي وعادل نتائج أعمال الشركة وموقفها المالي.

يسمح التوجيه بالعرض الأفقـي أو الرأسـي Horizontal or Vertical Presentation لقائمـة المركـز المالي وقائمة الدخل ، وتعتبر قائمة المركز المـالي مماثلة للشكل المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك يتم عـرض البـنود لعكـس تـرتيب السيولة ، حيث يتم تحديد الأصول الثابتة والمجموعـة الـتي تتضـمن الأصـول غير الملموسة والأصول الملموسة والاستثمارات طويلة الأجل بجانب الأصول المتداولة . أما النموذج الأفقي فهو

يعرض إجمالي جانبين هما (1) إجمالي الأصول الثابتة مطروحاً منه الألتزامات المتداولة ، (2) والألتزامات طويلة الأجل ورأس المال والاحتياطيات . يوضح الشكلين رقمي (7/8) ، (7/9) ملخصي قائمتي المركز المالي الرأسية والأفقية على التوالي .

**شكل رقم (7/8)**

**قائمة المركز المالي الأفقية للتوجيه الرابع للأتحاد الأوروبي**

| شركة ــــــــــ<br>قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر عام 2002 | |
|---|---|
| **الأصول** | **حقوق المساهمين والألتزامات** |
| راس المال الذي يتم استدعاؤه وغير المدفوع . | **رأس المال والاحتياطيات :** |
| **الأصول الثابتة :** | رأس المال الذي تم استدعاؤه |
| الأصول غير الملموسة | حساب أقساط الأسهم |
| الأصول الملموسة | احتياطيات إعادة التقييم |
| الاستثمارات طويلة الأجل | إحتياطيات أخرى |
| **الأصول المتداولة :** | حساب الأرباح والخسائر (أرباح محتجزة) |
| المخزون السلعي | مخصصات مقابل الألتزامات والمصروفات |
| حسابات المدينين | حسابات الدائنين |
| الاستثمارات قصيرة الأجل | المستحقات والإيرادات المؤجلة |
| النقدية | |
| مصروفات مقدمة وإيرادات مستحقة | |
| **إجمالي الأصول** | **إجمالي حقوق المساهمين والألتزامات** |

**شكل رقم (7/9)**

**قائمة المركز المالي الراسية**

**للتوجيه الرابع للأتحاد الأوروبي**

| **شركة ______**<br>**قائمة المركز المالي الرأسية**<br>**في 31 ديسمبر 2002** |
|---|
| رأس مال الأسهم الذي تم استدعاؤها<br>**الأصول الثابتة :**<br>الأصول غير الملموسة<br>الأصول الملموسة<br>الاستثمارات طويلة الأجل<br>أ- الأصول المتداولة :<br>المخزون السلعي<br>حسابات المدينين<br>الاستثمارات قصيرة الأجل<br>النقدية<br>ب- المصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة<br>ج- حسابات الدائنين التي تستحق خلال سنة واحدة (ألتزامات متداولة)<br>صافي الأصول المتداولة (الألتزامات) أ + ب - ج |
| **إجمالي الأصول ناقصا منها الألتزامات المتداولة** |
| حسابات الدائنين التي تستحق خلال فترة أكثر من سنة واحدة<br>مخصصات عن الألتزامات والمصروفات<br>المستحقات والإيرادات المؤجلة<br>رأس المال والاحتياطيات |
| **الألتزامات طويلة الأجل وحقوق المساهمين** |

يـــتم عرض قوائم الدخل على أساس نماذج أفقية أو رأسية كما يتم تبويب المصـــروفات على أساس الوظيفة أو حسب طبيعتها . يوضح الشكل الأفقي إجمالي الإيرادات Turnover ( Sales Revenue ) مضافاً إلى كافة مصادر الإيرادات الأخـــرى في الجانب الأيسر ، في حين يتم عرض المصروفات العادية وغير العاديـــة في الجانب الأيمن من القائمة . بينما يعرض الشكل الرأسي الربح أو الخسارة على الأنشطة العادية بعد طرح كافة المصروفات من الإيرادات . يتم إظهـــار الـــربح أو الخســـارة غير العادية بعد المقاصة بين المصروفات غير العاديـــة والإيرادات غير العادية . تنتهي القائمة بصافي ربح أو خسارة السنة الماليـــة ، يظهر الشكل رقم (7/10) والشكل رقم (7/11) نماذج قائمة الدخل الأفقيـــة والرأســـية على التوالي ، وكما سبق ذكره فإن التوجيه الرابع يسمح باربعـــة أشـــكال لقائمة الدخل الافقي أو الرأسي وحسب تبويب المصروفات حسب طبيعتها أو وظيفتها.

### الصورة الحقيقية أو العادلة True and Fair view

تتمثل أحد الملامح الهامة للتوجيه الرابع في تبني مفهوم مصطلح عرض بشكل عادل وصادق ، وهو يعتبر مفهوم بريطاني لما يتعين أن تحمله القوائم المالية ، إن ذلك المفهوم لم يتم تطبيقه بشكل واسع في قارة أوروبا قبل إدخاله فـــي الـــتوجيه الـــرابع ، إن تطبيق مفهوم العرض الحقيقي والعادل يعني أن الشـــركة مطـــلوب منها أن تفصح عن معلومات إضافية أو محتملة ، كل بلد تأسيساً على ظروفها المحيطة بحيث تحدد كيف يتعين على الشركات أن تلتزم بمفهوم العرض الصادق والعادل .

## شكل رقم (7/10)

## حساب الأرباح والخسائر الأفقية

## طبقا للتوجيه الرابع للأتحاد الأوروبي

| شركة ______ | |
|---|---|
| قائمة الدخل عن الفترة من ___ إلى _____ | |
| **المصروفات** | **الإيرادات** |
| تكلفة المبيعات | إجمالي المبيعات |
| تكاليف التوزيع | إيرادات التشغيل الأخرى |
| مصروفات إدارية | الدخل من الأسهم في شركات المجموعة |
| شطب الاستثمار | الدخل من الاستثمارات الأخرى في الأصول الثابتة |
| مصروفات الفائدة | إيرادات فوائد أو أخرى |
| الضريبة على الدخل أو الخسارة عن الأنشطة العادية | |
| الربح أو الخسارة على الأنشطة العادية : | الربح أو الخسارة على الأنشطة العادية : |
| مصروفات غير عادية | الإيرادات غير العادية |
| الضريبة على الربح أو الخسارة غير العادية | |
| ربح أو خسارة السنة المالية | ربح أو خسارة السنة المالية |

### شكل رقم (7/11)

### حساب الربح أو الخسارة الافقي

### طبقا للتوجيه الرابع للأتحاد الأوروبي

| شركة ________ |
|---|
| قائمة الدخل عن الفترة من ______ إلى _______ |
| إيرادات المبيعات<br>تكلفة المبيعات<br>**مجمل الربح أو الخسارة**<br>تكلفة التوزيع<br>مصروفات إدارية<br>إيرادات تشغيل أخرى<br>دخل من أسهم في شركات المجموعة<br>دخل من أسهم في شركة مرتبطة<br>دخل من استثمارات أخرى في أصول ثابتة<br>إيرادات فوائد وأخرى<br>شطب الاستثمار<br>مصروفات فوائد وأخرى<br>ضريبة على ربح أو خسارة الأنشطة العادية<br>**الربح أو الخسارة على الأنشطة العادية**<br>إيرادات غير عادية<br>مصروفات غير عادية<br>ضريبة على الربح أو الخسارة غير العادية |
| **الربح أو الخسارة الخاصة بالسنة المالية** |

## التوجيه السابع لقانون الشركات The Seventh Company Law Directive

تم تبني التوجيه السابع عن طريق مفوضية الأتحاد الأوروبي في عام 1983 ، اهتم ذلك التوجيه بدراسة مشاكل القوائم المالية الموحدة ، وقد أعطى للبلاد الأعضاء كثير من الاختيارات عن كيفية إدخال متطلباتها داخل قانون الشركات .

يمثل العنصر الرئيسي لذلك التوجيه في تعريف المجموعة والتي يكون التوحيد مطلوبا لها ، تركز وجهة النظر الألمانية على السيطرة الإدارية الفعالة وملكية الأسهم والسيطرة القانونية ، وقد تبنى التوجيه السابع وجهة النظر البريطانية الا أنه يسمح ايضاً للمعايير الاخرى للسيطرة التي يتعين تطبيقها على اساس اختياري عن طريق البلاد الأعضاء . إن السيطرة القانونية توجد عندما يكون لدى الشركة الأم ما يلي :-

- اغلبية حقوق التصويت أو السيطرة على أغلبية حقوق التصويت تأسيساً على الأتفاق مع حملة اسهمها .
- اتفاق عقد السيطرة بأعطائها الحق التأثير المؤثر على الشركة الأخرى.
- الحق في تعيين أغلبية مجلس إدارة الشركة .

يوفر التوجيه السابع تلك الإرشادات لإعداد الحسابات أو القوائم المالية الموحدة على النحو التالي :-

- تتضمن الحسابات الموحدة قائمة المركزالمالي الموحدة ، وقائمة الدخل الموحدة (حساب الأرباح او الخسائر) والإيضاحات على تلك الحسابات (القوائم المالية) .
- يجب أن يتم العرض الواضح للحسابات الموحدة طبقاً للتوجيه .

- تكــون المعــلومات الاضافية مطلوبة إذا لم يكن التوجيه كافياً لتوفير صورة حقيقية وعادلة .
- إذا كــان تطــبيق متطلبات محددة في حالات استثنائية غير متوافق مع توفير الصورة الصادقة والعادلة يسمح بالخروج عن ذلك المتطلب من أجل أعطاء صورة صادقة وعادلة .
- قــد تتطلب الدول الأعضاء أو تسمح بإفصاحات أخرى للمعلومات في الحســابات الموحــدة بالإضــافة إلى الإفصاح المطلوب في ظل ذلك التوجيه.

إن الــتوجيه الســابع يعتــبر تطــور رئيسي تجاه التنسيق بين التطبيقات المحاســبية في دول الأتحاد الأوروبي . وكما سبق القول فإن كثير من البلاد الأوروبية لم يكن لديها أي متطلبات قانونية للقوائم المالية الموحدة ، فقبل ذلك التوجيه تطلبت ألمانيا التوحيد في الشركات التابعة المحلية فقط ، بينما لم يكن لــدى فرنســا أي متطلب للقوائم المالية الموحدة . وقد تطلب التوجيه السابع الــتوحيد عالمي النطاق بغض النظر عن أين يوجد موقع الشركة الأم . أيضاً تطلب أن يتم قياس الأصول المشتراه من خلال الأستحواذ عند قيمتها العادلة ، ويتضــمن متطــلب الإفصــاح القطاعي أن يتم الإفصاح عن المبيعات حسب خطوط الأعمال والموقع الجغرافي .

## الأتحاد النقدي الأوروبي European Monetary Union (EMU)

فــي أول يناير عام 1999 طرح الأتحاد الأوروبي عملة جديدة هي عملة اليــورو ، وقد تشكل الأتحاد النقدي الأوروبي (EMU) حالياً من 12 دولة من

الـدول الأعضـاء بالأتحاد الأوروبي هي النمسا ، بلجيكا ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، أيرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورج ، هولندا ، البرتغال وأسبانيا. عـادة ما يشار إلى دول الاتحاد النقدي الأوروبي بمصطلح أرض اليورو أو منطقة اليورو **Euroland or Euro Zone** .

وقـد أضـحت عملة اليورو من العملات الفعلية اعتباراً من 31 ديسمبر 2001 وأثـناء مرحلة التحول هذه استمرت البلاد الأعضاء في الأتحاد النقدي الأوروبـي فـي اسـتخدام عملاتهم الوطنية ، ومع ذلك فإن قيمتها النسبية قد تأسسـت على اليورو ، على سبيل المثال فإن كل يورو يعادل تقريبا 40.34 فـرنك بلجيكي أو 1.96 مارك ألماني ، وأثناء عملية التحول استخدم اليورو لـلمعاملات غيـر النقدية ، وقد أصبح اليورو متاح الحصول عليها في الواقع ابتداء من أول يناير عام 2002 بعد إدخال العملات المعدنية والورقية لليورو، وحـتى ذلك الوقت فإن العملات الوطنية لدول أوروبا العضو بالأتحاد النقدي الأوروبي تم سحبها من التداول حيث تم التوقف عن استخدام العملات الوطنية لهـا فـي إبرام أي معاملات ، حيث تم استخدام اليورو كعملة متعارف عليها ابتداء من التاريخ الفعال لتلك العملة ابتداء من 30 يونيو 2002 .

إن اسـتخدام عملة متعارف عليها من دول الأتحاد النقدي الأوروبي يعني تكاليف صفقات أرخص وعدم وجود أي مخاطر لسعر الصرف الأجنبي عندما يـتم التعامل بين البلاد بعضها البعض ، وهذا من شأنه تيسير وتسهيل التبادل التجاري بين تلك الدول .

### 7/4/2/2 اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

**North American free Trade Agreement (NAFTA)**

ركــزت المناقشة في القسم السابق على مجهودات الأتحاد الأوروبي في التنسيق بين المعايير المحاسبية بين الدول الأعضاء . في هذا الجزء يتم إبراز دور اتفاقيــة التجارة الحرة بأمريكا الشمالية والتي تم توقيعها في عام 1992 بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية لخلق سوق مشتركة .

والســؤال الــذي يمكــن أن يــثار هنا هو هل اتبعت تلك الاتفاقية نفس الخطــوات المــناظرة في الأتحاد الأوروبي وهل حققت نفس التقدم في توحيد اقتصاديات دول أعضائها ؟ ، ولا شك أنه من المبكر جداً الإجابة ، ومع ذلك فــإن تــلك الاتفاقية يمكن أن يترتب عليها تحقيق ما الذي قامت بلاد الاتحاد الأوروبي بتحقيقه .

كــثير من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية ساهمت فــي الــتجارة والتعاون الاقتصادية المتزايد بين تلك البلدان الثلاثة. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الاقتراح الأصلي نحو التفاوض في وجود اتفاقيــة تجــارة حرة في عام 1989 ، في أواخر عام 1992 تم التوقيع على وثيقــة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مع اتفاقيتين مصاحبتين لها عن طــريق ممثلي الحكومة وقد حصلت على الموافقات القانونية ، وفي نهاية عام 1993 حظيت الاتفاقية بموافقة تشريعية في كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية ،وقد تمثلت أهداف تلك الأتفاقية في الآتي :-

- إزالة الحواجز على التجارة وتسهيل نقل البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء بشكل متبادل .

- تنشيط ظروف المنافسة العادلة في مناطق التجارة الحرة .
- زيادة فرص الاستثمار في البلدان الثلاثة .
- توفيـــر حماية كافية وفعالة والتأكيد على حقوق الملكية الفكرية في كل بلد من البلاد الاعضاء .
- تحديد إطار عام للتوسع في التعاون الاضافي وتعزيز فوائد الاتفاقية .

إن تلك الاتفاقية ستحسن من القدرة على التوصل إلى اسواق السلع المنتجة فـــي البـــلدان الثلاثة ، حيث تم إلغاء كافة التعريفات الجمركية على البضائع المنشأة في كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية من اول يناير 1994 ، ويـــتم إدارة تلك الأتفاقية عن طريق لجنة مماثلة للأتحاد الأوروبي ، حيث يتم تحديد لجان في كل مجال على سبيل المثال يوجد لجنة للخدمات المالية .

وقد اشترطت الاتفاقية أنه خلال سنتين من تاريخ التوقيع سوف يتم إلغاء متطلـــبات المواطـــنة أو الإقامة الدائمة الخاصة بالتراخيص أو تأهيل موردي الخدمـــات المهنية ، ومع ذلك فلم يحدث ذلك بعد ، وعندما يحدث ذلك بالفعل فســـوف تكـــون بمـــثابة خطـــوة هامـــة نحو التنسيق بين تطبيقات المحاسبة والمـــراجعة فـــي البلاد الثلاثة وسوف يكون لذلك ايضاً تأثير جوهري على التعليم المحاسبي .

وفـــي اجتماع القمة لدول أمريكا المنعقد في ديسمبر 1994 اتفق زعماء 34 بلد من بلدان أمريكا الشمالية والجنوبية على العمل معاً تجاه اتفاقية تجارة حـــرة وهذا سوف يخلق أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تتسم بأنها تتضمن أكـــثر مـــن 850 مليون نسمة وتبلغ جملة الإنتاج المحلي 13 تريليون دولار ويتوقع أن تتحقق فعالية تلك الأتفاقية في عام 2005 .

## 7/4/2/3 المجهودات الأقليمية الأخرى Other Regional Efforts

هناك مجهودات اقتصادية أقليمية أخرى عديدة ، بعض منها يعد جديداً في حين الأخر يعتبر قائم مدة طويلة ، وإذا كانت تلك الأتفاقيات تتحرك تجاه التكامل الأقتصادي ، فإن الحاجة إلى التنسيق بين المعايير المحاسبية تعتبر من الأمور الحتمية التي لا يمكن تجنبها . يتضمن الشكل رقم (7/12) أمثلة على بعض من الأتفاقيات التجارية والاقتصادية الأخرى ، وبعض من تلك المجهودات قد تجاوز التركيز الاقليمي وبدأ في التركيز على التجارة الدولية المتزايدة .

**شكل رقم (7/12)**

**مجموعات اقتصادية اقليمية مختارة**

- **اتحاد شعوب جنوب شرق آسيا (بروني ، أندونيسيا ، لاوس ، ماليزيا ، ماينمار ، الفلبين سنغافورة ، تايلاند وفيتنام) .**
- **السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (جواتيمالا ، هندراوس ، السلفادور ، نيكاراجوا وكوستاريكا) .**
- **مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية ، الكويت ، دولة الإمارات العربية ، عمان ، البحرين وقطر) .**

## التطورات الحديثة في المجهودات على المستوى الوطني

**Recent Development of National Level Effort**

لاشك أن المجهودات الوطنية في التنسيق بين المعايير المحاسبية عبر الحدود الوطنية تعتبر ذات أهمية كبيرة مثل تلك المتعلقة بالمجهودات الإقليمية والدولية . ففي كثير من الحالات فإن هيئات واضعي المعايير المحاسبية

الوطنية تلعب دوراً رئيسياً في التنسيق بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية، علـى سـبيل المثال معايير المحاسبة الدولية التي تم نشرها عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB والتي ليست لديها أي سلطة في فرض تطبيق معاييـرها ، حيث تعتمد على المنظمات والأعضاء في تطبيق مجهوداتها نحو التنسيق على المستوى الوطني .

وتتضمن المجهودات الوطنية المبذولة تجاه التنسيق بين المعايير المحاسبية ما يلي :-

- في كثير من البلاد قامت الجهات الوطنية القائمة على وضع المعايير المحاسـبية بتبـني معايير المحاسبة الدولية وقامت بنشرها بأعتبارها معاييرها المحاسبية الخاصة ، وكأمثلة على ذلك ما تم في سنغافورة ، والكويت وتايلاند والمكسيك .
- فـي كثير من الحالات فإن المعايير الوطنية قد تم وضعها عن طريق اسـتخدام معاييـر المحاسـبة الدوليـة ، وكأمثلة على ذلك ما تم في البرازيل ، الهند ، البرتغال ، تايوان ومصر.

وعندما يكون لتنظيمات مهنة المحاسبة المسئولية الرئيسية لوضع المعايير المحاسـبية الوطـنية ، سوف تكون المحصلة المشاركة في الأفكار ومناقشة القضـايا والعمـل في مشروعات مشتركة لإيجاد الحلول التي تواجه المشاكل المشـتركة ، وهذا سوف يقود حتماً نحو إيجاد آلية تحقق التنسيق في المعايير المحاسبية بين البلاد المختلفة وفيما بين بعضها البعض .



# الفصل الثامن

## لجنة معايير المحاسبة الدولية



# الفصل الثامن

# لجنة معايير المحاسبة الدولية

**International Accounting Standards Committee (IASC)**

8/1 التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية .

8/2 دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية .

8/3 إطار معايير إعداد وعرض القوائم المالية .

8/4 عرض القوائم المالية (معيار المحاسبة الدولي رقم 1) .

8/5 اللجنة الدائمة لتفسيرات معايير المحاسبة الدولية .

8/6 نشأة معايير المحاسبة الدولية في مصر .



## 8/1 التطور التاريخي لمعايير المحاسبة بين المنشآت الدولية

لقـد أصـبحت الحاجـة ماسـة بعد النمو الهائل للتجارة الدولية وانتشار الشـركات مـتعددة الجنسية العملاقة بالإضافة إلى تزايد الطلب العالمى على السـلع والخدمـات بل لا بديل عن ضرورة إعداد معايير محاسبة تتعامل بها كافـة الشركات الدولية عند إعداد قوائمها المالية ، ولأهمية المحاسبة الدولية وحـتمية تطبيقها فى المنشآت المتعددة الجنسية المختلفة سواء في تعاملاتها أو عـرض قوائمها المالية كان من الأهمية المناقشة الموجزة للتطور التاريخى لمعايير المحاسبة فى تلك الشركات الدولية .

فقـد بـدأ المحاسـبون ومنذ زمن بعيد التفكير فى توحيد **Uniformity** أو التوفيق والتنسيق **Harmonization** بين معايير المحاسبة التى تطبقها الشركات فـي تعاملاتهـا مع منشآت أخرى فى دول أخري وبالتالى فى عرض قوائمها الماليـة ، والفكـرة بطـبيعة الحال ليست جديدة حيث تنشأ عادة وكامر طبيعى وتلقائى متعارف عليه يكون لكل متعامل أو مهتم مصلحة فى معرفة حقيقة التقارير الماليـة عن منشأت أجنبية لها معاملات فى وطنه وفى خارجه وفى التحقق من القواعد المحاسبية التى أعدت بناء عليها تلك التقارير ، وتكون لديه رغبة جادة وحقيقة إلى تلك المعرفة وهذا التحقق ، وتزداد تلك الرغبة إلحاحا كلما ازدادت الأسـتفادة ، وهذه الفكرة هى ذاتها فكرة وجود معايير محاسبية تطبقها المنشأت الدولية فى تعاملها المالي مع بعضها البعض فى ذات الدولة فى وطنها.

وعمومـا ترجع فكرة توافق وتنسيق معايير المحاسبة إلى المؤتمر الدولى الأول للمحاسبين الذى عقد فى عام 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا حيث تم الموافقة على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات ، وهو المنتدى والإجتماع

العام الذى خصص لمناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبين والممارسات المحاسبية فى الــدول الكبرى فى العالم ، ورغما عن ذلك - فإن فكرة معايير المحاسبة الدولية قد نشأت قبل ذلك بكثير ، فتلك الفكرة كأمر طبيعى وليدة الحاجة، وتلك الحاجــة تــتولد ونــتواكب كــلما وجدت زيادة ملموسة فى المعاملات المالية للمنشآت مع منشآت أخرى فى دول أخرى ، ولا يكفى معرفة التقارير المالية للمنشــأة والتى توضح مركزها المالى ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية، وإنما يــتعين أيضا معرفة القوائم التى أعدت بناء عليها تلك التقارير ، فالحاجة إلى معــرفة القواعــد الأساســية لا تقل أهمية عن معرفة التقارير ذاتها ، وكلما تضــخمت العمــليات الماليــة واتسعت بين الدول ومنشأتها كلما ازدادت تلك الحاجــة ، وقــد بــلغت تلك الحاجة فى الوقت الحالى مقارنة بسنوات سابقة ذورتهــا وأعــلى درجــة لهــا منذ عقود طويلة ، ولا يرجع ذلك إلى زيادة المعــاملات الماليــة دوليــا فحسب وإنما يرجع أيضاً إلى ازدياد اندماج هذه المنشآت ذاتها والتى تضخمت عملياتها المالية خارج حدود أوطانها في منشآت بدول أخرى ، أى أن معدلات بيع تلك المنشآت والاستحواذ عليها قد زاد وليس فقــط زيادة معدلات بيع منتجاتها أو خدماتها ، ومنطقياً وعملياً فقد ترتب على ذلــك زيــادة الحاجة إلى إيجاد معايير محاسبة دولية متفق عليها تطبقها تلك المنشآت بتلك الدول .

فالقــاعدة أذن تعتمد على إن وجود معاملات مالية للمنشآت خاصة عندما تتضــخم وتمتد لتشمل المعاملات مع منشآت أخرى فى دول أجنبية يؤدى إلى نشــأة معايير المحاسبة الدولية التى يتعين أن يتم الاتفاق والتنسيق بينها حتى تطــبقها جميــع المنشآت ، ومن ثم فإن المعاملات المالية الدولية والمحاسبة الدوليــة يرتــبطان ببعضها تماماً ، وعموماً فإن فكرة إيجاد توافق فى معايير

المحاسبة الدولية بالمنشآت الدولية والشركات المتعددة الجنسية قد نشأت رسمياً في ذلــك المؤتمر الدولي للمحاسبة الذى عقد عام 1904 ، وقد تميزت الفترة مــنذ أوائــل القرن العشرين وحتى عام 1972 بأجتماعات ومؤتمرات وأيضا بمجموعــات مناقشة وسيمنارات بين محاسبى الدول المهتمة بتنمية المحاسبة وأدائها ومناقشة المشكلات وتبادل الخبرات ووجهات النظر ، ورغماً عن ذلك فــإن تلك المجهودات فى حد ذاتها تعد من الجهود الهامة فى تقليل الاختلافات بيــن معايير المحاسبة التى تطبقها منشات صناعية وتجارية فى دولُ ما بين معايير المحاسبة التى تطبقها منشآت أخرى فى دول أخرى ، إلا إنه لم تتخذ خطــوات وإجراءات أكثر فاعلية كإنشاء لجان مهمتها تضيق تلك الفوارق فى معايير المحاسبة التى تستخدمها المنشأت فى الدول المختلفة .

ولم يكن النشاط المهنى فى تلك الحقبة قاصر على أنشطة متفرقة لمكاتب المحاســبة أو تلك المؤتمرات والاجتماعات الدولية وإنما كانت هناك جمعيات مهنية منشأة فى أرجاء العالم كان لها جهود التنمية المحاسبية ، ومن الحافز أن تكــون لهــا جهود أيضا في تقريب معايير المحاسبة التى تطبقها المنشآت فى الدول المختلفة ، ولكن تلك الجهود لم تسجل آنذاك أو لم تنشر ، ومن الجمعيات والمعاهد المهنية في تلك الحقبة المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)** والذي تأسس في القرن التاسع عشر (عام 1887) ومعهد المحاسبين القانونيين في أيرلندا **(ICAI)** الذي تأسس في عام 1888 ، والمعهد الهولندي للمحاسبين القــانونيين **(NIVR)** ، وغنى عن القول فإن هناك مؤتمرات أخري كان لها أهمية بجانب المؤتمر الذى عقد عام 1904 ، فهناك مثلا المؤتمر الأول لمحاسبى دول أسيا والباسيفيك والذي عقد فى مانيلا عام 1957 واتفق على عقده كل ثلاث سنوات.

وفى عـــام 1972 أنعقـــد المؤتمر الدولي للمحاسبين فى سيدنى باستراليا حيث أتخذ فيه خطوات رئيسية لكى يتم إنشاء منظمتين يمكن أن تكون لديهما المقـــدرة علي التعامل مع مشكلات المحاسبة الدولية والأختلاف بين المحاسبة الـــتى تستخدمها الدول المتعددة ، وبالفعل فقد تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IFAC عام 1973 والاتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC)، وقد خلف ذلك الاتحاد لجنة كانت تسمى لجنة التنسيق الدولية لمهنة المحاسبة **International Coordination Committee for the Accountancy Profession (ICCAP)** وللاتحـــاد مجلس يتكون من دات الكيانات المحاسبية التى يتكون منها مجلس لجـــنة معايير المحاسبة الدولية IASC ، ومهمة الاتحاد وضع إرشادات دوليه لـــلمراجعة مـــن خـــلال لجـــنة ممارسات المراجعة الدوليه **International Auditing Practices Committee** وللأخلاقيـــات وللتعليم وللمحاسبه الإداريه ويتم تنظيم المؤتمرات الدولية علي خمس سنوات ، علاوة علي إعداد إرشادات دولية فنية وأخلاقية وتعليمية لمهنة المحاسبة ، وايضا تنميه مهنه المحاسبه في العالم مع إيجاد معايير دولية متفق عليها . وللاتحاد خمس لجان دائمة مهمتها دراســـة الموضـــوعات والمشـــكلات المحاسبية الدولية بما فى ذلك المراجعه والتعليم والأخلاقيات والقطاع العام والإدارة والمحاسبة المالية .

وقـــد اتفقـــت فـــي يونيو عام 1973 تسع دول على تاسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية هي الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وايرلندا ، واليابان ، واستراليا ، والمانيا ، والمكسيك ، وفرنسا ، وهولندا ، وكندا ، وتلك اللجـــنة مســـتقلة في عملها تماما ولا تتبع أي كيان مهني أو كيان من سلطته وضـــع معاييـــر المحاسبة ، كما لا تتلقى من أي جهة حكومية أو مهنية أي تعـــليمات أو أوامـــر ، غير أنه اعتبارا من عام 1983 أصبح اللجنة والاتحاد

الدولى للمحاسبين ارتباط وثيق الصلة كما أن العضوية في كل منهما متشابهة، وإذا كان الاتحاد الدولي للمحاسبيـــن له عدة وظائف سبق الإشارة إليها ، فإن لجـــنة معايير المحاسبة الدولية تختص فقط بوضع وإصدار معايير المحاسبة الدولية ، وفي عام 1978 تشكلت من اللجنة والاتحاد لجنة عمل لإيجاد علاقة علم بينهما ، وفى عام 1981 أعدت لجنة العمل هذه تقريرها ومقترحاتها على أن تســتمر العلاقـــة الدائمة بين اللجنة والاتحاد وأن يضمن الاتحاد أن يكون للجـــنة ســلطة تامة فى أعدادها للمعايير ويتعاون الاتحاد واللجنة على زيادة معـــدلات قـــبول وتبـــنى الدول معايير المحاسبة التى تطبقها اللجنة ، ويرشح الاتحـــاد الكيانات المحاسبية لعضوية مجلس إدارة اللجنة ويساهم الاتحاد فى ميـــزانية اللجـــنة ، وتلى ذلك فى عام 1982 توقيع اتفاقية التزامات مشتركة مستقبلة **Future Mutual Commitments** بين الاثنين وبموجبها يعترف الاتحاد بـــأن اللجـــنة هي المصدر الوحيد في العالم لوضع معايير المحاسبة الدولية ، ويســاعد الاتحاد اللجنة في جهودها لكي يتبنى تلك المعايير واضعوا التقارير الماليـــة والمستفيدين منها ، وقد بلغت مساهمة الاتحاد في ميزانية اللجنة طبقا لتلك الاتفاقية ما يوازي 10 % من قيمتها .

بوجـــه عام اتجهت كثير من الدول طواعية لتوفيق معايير المحاسبة التي تســتخدمها المنشآت بها مع معايير المحاسبة الدولية التي أعدتها لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ومن تلك الدول إنجلترا ، ومن جهة أخري فقد أعدت بعض الـــدول معايير محاسبية تتفق إلي حد معين مع تلك المعايير الدولية ثم تفصح عن أي فروق تنتج من اتباع معاييرها بدلا من معايير اللجنة مثل مصر .

وكما سبق القول فأن لجنة معايير المحاسبة الدولية التي أنشئت عام 1973 بهدف اساسى هو إعداد معايير محاسبة دولية تطبقها المنشآت المختلفة في دول العالم ، وقد قامت بإصدار أول معيار محا ي في يوليو 1975 ( والذي الغي عام 1998 ليسرى بدلا منه معيار عرض قوائم المالية . ولا توجد فترة لإصدار اللجنة معايير محاسبية دولية أو تواريخ محددة لذلك ، ومن ثم فإن إعداد المعايير يتم وكأمر طبيعي طبقا للضرورة والحاجة ، وبعد الدراسات والمناقشات والتعليقات والاقتراحات ثم المراجعة والاعتماد يتم تحديد بدء سريان المعيار، وقد ترتب علي نمو المحاسبة وتطويرها وتزايد العوامل المختلفة المؤثرة علي البيئة المحاسبية أن تجد اللجنة ضرورة في إلغاء أو تغيير واحد أو أكثر من معايير المحاسبة الدولية .

وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية أضافة إلي تلك المعايير ملخصات لها حيث لكل معيار ملخص يوضح به بعضا من أهم ما تناوله المعيار ، كما تصدر أيضا نشرات وكتيبات ومطبوعات تساعد المهتمين بأعمال اللجنة وبالمعايير المحاسبية التي تصدرها علي فهم وتتبع الموضوعات.

وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (41) معيار محاسبي دولي ، كما أصدرت أكثر من 18 تفسير لتلك المعايير ، ويوضح الشكل وقم (8/1) عناوين وموضوعات تلك المعايير والتفسيرات ، كما يوضح الشكل رقم (8/2) معايير المحاسبة الدولية وتاريخ سريانها وأية تعديلات أو تغييرات عليها .

## شكل رقم (8/1)

## معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها

| | |
|---|---|
| معيار المحاسبة الدولي رقم 1 :- | عرض القوائم المالية . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 2 :- | المخزون . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 3 :- | حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 27 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 4 :- | محاسبة الاستهلاك . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 5 :- | حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 1 . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 6 :- | حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 15 . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 7 :- | قوائم التدفق النقدي . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 8 :- | صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 9 :- | حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 38 . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 10 :- | الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية (ساري المفعول بدءا من 1 يناير 2000). |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 11 :- | عقود الإنشاء . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 12 :- | ضرائب الدخل . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 13 :- | حل محله معيار المحاسبة الدولي رقم 1 . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 14 :- | التقارير عن القطاعات . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 15 :- | المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 16 :- | الممتلكات والمباني والمعدات . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 17 :- | عقود الاستئجار . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 18 :- | الإيراد . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 19 :- | منافع الموظفين . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 20 :- | محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 21 :- | آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 22 :- | اندماج الأعمال . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 23 :- | تكاليف الأقتراض . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 24 :- | إفصاحات الأطراف ذات العلاقة . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 25 :- | محاسبة الاستثمارات . |

| | |
|---|---|
| معيار المحاسبة الدولي رقم 26 :- | المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 27 :- | البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 28 :- | المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 29 :- | التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 30 :- | الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 31 :- | التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 32 :- | الأدوات المالية : الإفصاح والعرض . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 33 :- | حصة السهم من الأرباح . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 34 :- | التقارير المالية المرحلية . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 35 :- | العمليات المتوقفة . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 36 :- | انخفاض قيمة الأصول . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 37 :- | المخصصات والالتزامات الطارئة . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 38 :- | الأصول غير الملموسة . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 39 :- | الأدوات المالية : الاعتراف والقياس . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 40 :- | ملكية الاستثمار . |
| معيار المحاسبة الدولي رقم 41 :- | الزراعة . |

## اللجنة الدائمة لتفسيرات معايير المحاسبة الدولية :

## تفسيرات معايير المحاسبة الدولية :

### مقدمة

| | |
|---|---|
| التفسير رقم 1 :- | الإتساق – صيغ تكلفة مختلفة للمخزون (معيار المحاسبة الدولي رقم 2 ) |
| التفسير رقم 2 :- | الإتساق – رسملة تكاليف الاقتراض ( معيار المحاسبة الدولي رقم 23 ) |
| التفسير رقم 3 :- | استبعاد الأرباح أو الخسائر غير المحققة في العمليات مع الشركات الزميلة ( معيار المحاسبة الدولي رقم 28 ) |
| التفسير رقم 5 :- | تصنيف الأدوات المالية- أحكام التسديد المحتملة (معيار المحاسبة الدولى رقم 32). |
| التفسير رقم 6 :- | تكاليف تعديل برامج الحاسب الآلي القائمة – (الإطار ) . |
| التفسير رقم 7 :- | طرح عملة اليورو ( معيار المحاسبة الدولي 21 ) . |
| التفسير رقم 8 :- | تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة كأساس رئيسي للمحاسبة(معيار المحاسبة الدولي رقم1). |

| | |
|---|---|
| التفسير رقم 9 :- | اندماج الأعمال – التصنيف إما كإمتلاك أو توحيد المصالح (معيار المحاسبة الدولى رقم 22). |
| التفسير رقم 10 :- | المساعدات الحكومية–عدم وجود علاقة محددة مع الأنشطة التشغيلية(معيار المحاسبة الدولي رقم 21) . |
| التفسير رقم 11:- | الصرف الأجنبي – رسملة الخسائر الناجمة عن الانخفاضات الحاد في سعر العملات ( معيار المحاسبة الدولي رقم 21 ) . |
| التفسير رقم 12 :- | توحيد القوائم المالية للوحدات ذات الغرض الخاص ( معيار المحاسبة الدولي رقم 27 ) . |
| التفسير رقم 13 :- | الوحدات تحت السيطرة المشتركة – المساهمات غير النقدية لمضاربي المشاريع (معيار المحاسبة الدولي رقم 31 ) . |
| التفسير رقم 14 :- | الممتلكات والمصانع والمعدات – التعويض عن إنخفاض قيمة البنود أو خسارتها (معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ) |
| التفسير رقم 15 :- | عقود الاستئجار التشغيلية – الحوافز ( معيار المحاسبة الدولي 17 ) . |
| التفسير رقم 16 :- | أسهم رأس المال – أدوات حقوق الملكية الذاتية المستعادة – أسهم رأس المال في الخزينة – (معيار المحاسبة الدولي رقم 32 ) . |
| التفسير رقم 17 :- | الحقوق – تكلفة عملية الحقوق ( معيار المحاسبة الدولي رقم 32 ) . |
| التفسير رقم 18 التماثل:- | الطرق البديلة (معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ) . |

## الشكل رقم (8/2)
## معايير المحاسبة الدولية وتعديلاتها

**المعايير التي لم تعد سارية المفعول تم تظليلها**

| معيار المحاسبة الدولي النهائي | تاريخ سريان معيار المحاسبة الدولي | مسودة العرض | ملاحظات |
|---|---|---|---|
| معيار المحاسبة الدولي 1 (1975) الإفصاح عن السياسات المحاسبية يناير 1997 | 1-1-1975 | مسودة العرض 1 الإفصاح عن السياسات المحاسبية مارس 1974 | أعيد صياغته في 1994 حل محله معيار المحاسبة الدولي (1) ( المعدل في 1997 ) . |
| معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 1997) عرض القوائم المالية أغسطس 1997 | 1-7-1998 | مسودة العرض 53 عرض القوائم المالية يوليو 1996 | حل محل معيار المحاسبة الدولي 1(1975) ومعيار المحاسبة الدولي5 (1976) معيار المحاسبة الدولي 13( 1979). راجع تفسير لجنة التفسيرات الدائمة-8. |
| معيار المحاسبة الدولي 2 (1975) تقييم وعرض المخزون في إطار نظام التكلفة التاريخية أكتوبر 1975 | 1-1-1976 | مسودة العرض 2 تقيم وعرض المخزون في إطار نظام التكلفة التاريخية سبتمبر 1994 | حل محله معيار المحاسبة الدولي 2 (المعدل فى1993 ) |
| معيار المحاسبة الدولي 2 (المعدل فى 1976) القوائم المالية الموحدة يونيو 1976. | 1-1 –1995 | مسودة العرض 38 لمخزون أغسطس 1991 | يحل محله معيار المحاسبة الدولي 2 (1975) تم تعديله بموجب بيان الهدف –قابلية المقارنة للبيانات المالية انظر ايضا تفسير لجنة التفسيرات الدائمة 1. |
| معيار المحاسبة الدولي 3 (1976) القوائم المالية الموحده يونيو 1976. | 1-1-1977 | مسودة العرض 3 القوائم لمالية الموحدة وطريقة حقوق الملكية فى المحاسبة ديسمبر 1974 | حلة محلة معيار المحاسبة الدولى 27 (1989) ومعيار المحاسبة الدولى 28 (1989) . |
| معيار المحاسبة الدولى 4 (1976) محاسبة الاستهلاك أكتوبر 1976 | 1-1-1997 | مسودة العرض 4 محاسبة الاستهلاك يوليو1975 | اعيد صياغته فى 1994 فيما يتعلق باستهلاك الممتلكات والمصانع والمعدات فقد حل محله معيار المحاسبة الدولى 16 (المعدل فى 1993) فيما يتعلق بالإطفاء للأصول غير الملموسة فقد حل محله معيرا المحاسبة الدولى 38 (1998) . |

| معيار المحاسبة الدولي 5 (1976) المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية أكتوبر 1976. | 1-1-1977 | مسودة العرض 5 المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية يونيو 1975 . | أعيد صياغته في 1994 حل محله معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 1997) . |
|---|---|---|---|
| معيار المحاسبة الدولي 6 (1977) الاستجابة المحاسبة للأسعار المتغيرة يونيو 1977 . | 1-1-1978 | مسودة العرض 6 القوائم التدفقات النقدية يناير 1976 | حل محله معيار المحاسبة الدولي 15 (1981) . |
| معيار المحاسبة الدولي 7 (1977) الوائم التغيرات فى المركز المالى اكتوبر 1977 . | 1-1-1979 | مسودة العرض 7 بيان مصادر استخدامات الأموال يونيو 1976. | حل محله معيار المحاسبة الدولي 7 (المعدل 1992) . |
| معيار المحاسبة الدولي 7 (المعدل في 1992 ) قوائم التدفقات النقدية ديسمبر 1992 . | 1-1-1994 | مسودة العرض 36 بيان مصادر استخدامات الأموال يونيو 1991. | حل محله معيار المحاسبة الدولي 7 (1977) . |
| معيار المحاسبة الدولي 8 (1978) العناصر غير العادية وعناصر الفترة السابقة والتغيرات في السياسات المحاسبية يناير 1978 . | 1-1- 1979 | مسودة العرض 8 المعالجة في قائمة الدخل للعناصر غير العادية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والسياسات المحاسبية أكتوبر 1976. | حل محله معيار المحاسبة الدولي 8 ( المعدل في 1993) . |
| معيار المحاسبة الدولي 8(المعدل في 1993 ) صافي الربح أو الخسارة للفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية ديسمبر 1993. | 1-1-1995 | مسودة العرض 46 البنود غير العادية والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية يوليو 1992 . | يحل محله معيار المحاسبة الدولي 8 (1978) . عدل بموجب بيان الهدف – قابلية المقارنة للقوائم المالية .الفقرات 19- 22 من معيار المحاسبة الدولي 8 ( المعدل في 1993 ) والتي عالجت العمليات المتوقعة قد حل محلها معيار المحاسبة الدولي 35 (1998). |
| معيار المحاسبة الدولي 9 (1987) المحاسبة عن أنشطة البحث والتطوير يوليو 1978. | 1-1-1980 | مسودة العرض 9 المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير فبراير 1977 . | حل محله معيار المحاسبة الدولي 9 ( المعدل في 1993) . |
| معيار المحاسبة الدولى 9 (المعدل فى 1993) تكاليف البحث والتطوير ديسمبر 1993 | 1-1-1995 | مسودة العرض37 أنشطة البحث والتطوير أغسطس 1991 | حل محل معيار المحاسبة الدولى 9 ( 1978 ) عدل بموجل بيان الهدف-قابلية المقارنة للقوائم المالية حل محله معيار المحاسبة الدولى 38 (1998) . |

| | | | |
|---|---|---|---|
| معيار المحاسبة الدولي 10(1978) الأمور الطارئة والأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية أكتوبر 1978. | 1-1-1980 | مسودة العرض 10 الأمور الطارئة والأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية يوليو 1977 . | أعيد صياغته في 1994 حل معيار المحاسبة الدولي 37 محل الأجزاء التي تعالج الأمور الطارئة حل محله معيار المحاسبة الدولي10 (المعدل في 1999). |
| معيار المحاسبة الدولي 10 (المعدل في 1999) الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية مايو 1999 . | 1-1-2000 | مسودة العرض 63 الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية نوفمبر 1998 . | يحل محل معيار المحاسبة الدولي 10 (1978) . |
| معيار المحاسبة الدولي 11 (1979) المحاسبة عن عقود الإنشاء مارس 1979. | 1-1-1980 | مسودة العرض 12 المحاسبة عن عقود الإنشاء ديسمبر 1977 . | حل محله معيار المحاسبة الدولى 11 ( المعدل فى 1993).. |
| معيار المحاسبة الدولي 11 (المعدل في 1993) عقود الإنشاء ديسمبر 1993 . | 1-1- 1985 | مسودة العرض 42 عقود الإنشاء مايو 1992 . | يحل محله معيار المحاسبة الدولى 11 (1979) عدل بموجب بيان الهدف – قابلية المقارنة للبيانات المالية . |
| معيار المحاسبة الدولي 12 (1979) المحاسبة عند الضرائب علي الدخل يوليو 1979 . | 1-1-1981 | مسودة العرض 13 المحاسبة عن الضرائب علي الدخل 1987 . | أعيد صياغته في 1994 حل محله معيار المحاسبة الدولي 12 (المعدل في 1996 ). |
| معيار المحاسبة الدولي 12 (المعدل في 1996 ) ضرائب الدخل أكتوبر 1996 | 1-1- 1998 | مسودة العرض 33 لمحاسبة عن الضرائب علي الدخل يناير 1989 مسودة العرض 49 ضرائب الدخل أكتوبر 1994 . | تم إعادة كتابته وإعادة عرضه بموجب مسودة العرض 49 يحل محل معيار المحاسبة الدولي 12 (1979) . |
| معيار المحاسبة الدولي 13 (1979)عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة نوفمبر 1979 . | 1-1-1981 | مسودة العرض 14 الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة يوليو 1978 . | أعيد صياغته في 1994 حل محله معيار المحاسبة الدولي 1 (المعدل في 1997) . |
| معيار المحاسبة الدولي 14 (المعدل في 1997 ) التقرير عن القطاع أغسطس 1997 . | 1-7-1998 | مسودة العرض 51 تقرير المعلومات المالية حسب القطاعات ديسمبر 1995 . | يحل محل معيار المحاسبة الدولي 14 (1981) . |
| معيار المحاسبة الدولي 15 (1981) المعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار نوفمبر 1981 . | 1-1-1983 | مسودة العرض 17 المعلومات التي تعكس آثار التغير في أسعار أغسطس 1980 . | أعيد صياغته في 1994 في أكتوبر 1989 أضاف المجلس فقرة إلي معيار المحاسبة الدولي 15 جعلت من الافصاحات ليست إجبارية . |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ( المعدل فبراير 1993 ) تكاليف الأقتراض ديسمبر 1993 . | | رسملة تكاليف الاقتراض أغسطس 1991 . | 23 (1984) عدل بموجب بيان الهدف قابلية المقارنة للبيانات المالية أنظر أيضا تفسير لجنة التفسيرات الدائمة – 2. |
| معيار المحاسبة الدولي 24 (1984) أفصاحات أطراف ذات العلاقة يوليو 1984 . | 1-1-1986 | مسودة العرض 25 الإفصاح عن عمليات الأطراف ذات العلاقة . | أعيد صياغته في 1994 . |
| معيار المحاسبة الدولي 25 (1986) محاسبة الاستثمارات مارس 1986 . | 1-1-1987 | مسودة العرض 26 محاسبة الاستثمارات أكتوبر 1984 . | أعيد صياغته 1994 – أجزاء من معيار المحاسبة الدولي 25 (1986) ذات العلاقة بالاستثمارات في الأصول المالية قد حل محلها معيار المحاسبة الدولي 39 الذي يسري مفعوله في 1-1-2000 . |
| | | مسودة العرض 64 استثمار الممتلكات . | |
| معيار المحاسبة الدولي26 (1987) لمحاسبة والتقرير لخطط منافع الموظفين يناير 1987 | 1-1-1988 | مسودة العرض 27 المحاسبة والتقرير منافع الموظفين يوليو 1985 | أعيد صياغته في 1994 . |
| معيار المحاسبة الدولي 27 (1989) القوائم المالية الموحدة المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة إبريل 1989 . | 1-1-1990 | مسودة العرض 30 القوائم المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة سبتمبر 1987. | أعيد صياغته في 1994 عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) الذي يسري مفعوله من 1-1-02001أنظر أيضا تفسير لجنة التفسيرات الدائمة – 12 . |
| معيار المحاسبة الدولي 28 (المعدل في 1998)المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة أبريل 1989 . | 1-1-1990 | مسودة العرض 28 المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة يوليو 1986 . | أعيد صياغته في 1994 عدل بمعيار المحاسبة الدولي 36 (1998) . عدل معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) الذي يسري مفعوله من 1-1-2001 أنظر أيضا تفسير لجنة التغيرات الدائمة 3. |
| معيار المحاسبة الدولي29(1989) لتقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع يوليو 1989 . | 1-1- 1990 | مسودة العرض 31 التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع نوفمبر 1987. | أعيد صياغته في 1994 . |

| معيار المحاسبة الدولي 30 (1990) الافصاحات في القوائم المالي للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة أغسطس 1990 . | 1-1-1991 | مسودة العرض 29 الافصاحات في القوائم المالية للبنوك أبريل 1987 مسودة العرض 34 الافصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة يوليو 1989 . | أعيد كتابته وأعيد عرضه في مسودة العرض 34 أعيد صياغته في 1994 .عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 ( 1998) الذي يسري مفعوله في 1-1-2001 . |
|---|---|---|---|
| معيار المحاسبة الدولي 30 (المعدل في 1998 ) التقارير المالية حول المصالح في المشاريع المشتركة ديسمبر . | 1-1-1992 | مسودة العرض 35 التقارير المالية حول المصالح في المشاريع المشتركة ديسمبر 1989 . | أعيد صياغته في 1994 عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 36 (1998) عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) والذي يسري مفعوله في 1-1- 2001 أنظر تفسير لجنة التفسيرات الدائمة — 13 . |
| معيار المحاسبة الدولي 32 (المعدل في 1998) الأدوات المالية : الإفصاح والعرض . يونيو 1995 . | 1-1-1996 | مسودة العرض 40 الأدوات المالية سبتمبر 1991 مسودة العرض 48 الأدوات المالية يناير 1994 . | أعيد كتابته أعيد عرضه فمسودة اعرض 48 ومرة أخري في مسودة العرض 62 ( أنظر معيار المحاسبة الدولي 39 ) لن الأجزاء الخاصة بمسودة العرض 48 المتعلقة بالإفصاح والعرض 48 المتعلقة بالإفصاح والعرض قد تم إنهاءها في معيار المحاسبة الدولي 32 (1995) عدل بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) الذي يسري مفعوله في 1-1-2001 .أنظر أيضا تفسير لجنة التفسيرات الدائمة —5 و 16 . |
| معيار المحاسبة الدولي 33 (1997) الربح للسهم فبراير 1997 | 1-1-1998 | مسودة العرض 52 الربح للسهم يناير 1996 . | |
| معيار المحاسبة الدولي 34(1998) التقارير المالية المرحلية فبراير 1998 . | 1-1-1999 | مسودة العرض 57 التقارير المالية المرحلية أغسطس 1997. | |
| معيار المحاسبة الدولي 35(1998) العمليات المتوقعة يونيو 1998 | 1-1-1999 | مسودة العرض 58 العمليات المتوقعة أغسطس 1997 . | يحل محل الفترات من 19 —22 في معيار المحاسبة الدولي 8 المعدل في (1993) . |
| معيار المحاسبة الدولي 36 (1998) انخفاض قيمة الأصل يونيو 1998 | 1-1-1999 | مسودة العرض 55 انخفاض قيمة الأصول مايو 1997 . | يستبدل متطلبات استردادية الأصل كما هى بمعيار المحاسبة الدولى 9 (المعدل فى 1993) ومعيار المحاسبة الدولى 16(المعدل فى 1993) ومعيار المحاسبة الدولى 22 (المعدل فى 1993) . |

| | | | |
|---|---|---|---|
| معيار المحاسبة الدولي 37 (1998) المخصصات الالتزامات الطارئة والأصول الطارئة سبتمبر 1998 . | 1-7-1999 | مسودة العرض 50 الأصول غير الملموسة يونيو 1995 مسودة العرض 60 والأصول غير الملموسة أغسطس 1997 . | يحل محل تلك الأجزاء معيار المحاسبة الدولي 10 ( 1978) التي تعالج الطوارئ . |
| معيار المحاسبة الدولي 38 (1998) والأصول غير الملموسة سبتمبر 1998 . | 1-7 – 1999 | مسودة العرض 50 الأصول غير الملموسة يونيو 1995 مسودة العرض 60 الأصول غير الملموسة أغسطس 1997 . | أعيد كتابته وأعيد عرضه في مسودة العرض 60 يحل محل معيار المحاسبة الدولي 9 (المعدل في 1993) . |
| معيار المحاسبة الدولي 39 (1998) الأدوات المالية الاعتراف والقياس ديسمبر 1998 . | 2001-1-1 | مسودة العرض 62 الأدوات المالية الاعتراف والقياس يونيو 1998 . | يحل محل تلك الأجزاء من معيار المحاسبة الدولي 25 (1998) التي تنصب على الاستثمارات في الأدوات المالية أدي إلي تغيرات استتاجيه لمعيار المحاسبة الدولي 18 ( المعدل في 1993 ) ومعيار 27 (1989) ومعيار المحاسبة الدولي 28 (1989) ومعيار المحاسبة الدولي 31 (1990) ومعيار المحاسبة الدولي 32 (1995). |
| المعيار رقم (40) (2000) استثمارات الممتلكات | 2000-1-1 | مسودة العرض (64) استثمارات الممتلكات | ويحل محل أجزاء من المعيار رقم (25) لعام 89 بعنوان استثمارات الممتلكات وقد تم سحب المعيار رقم ( 25) من التداول . |
| المعيار رقم (41) (2001) الزراعة | 2000-1-1 | مسودة العرض65 الزراعة يوليو 1999 | الأراء حولها حتي 31- 1-2001 نقترح طرح معايير محاسبية حول إدارة التحويل البيولوجية التي يحصل منها منتوج زراعي لمعالجة استثمارية أو للبيع أو الاستهلاك . |

| الوثيقة النهائية | مسودة العرض | الآراء |
|---|---|---|
| إطار أعداد وعرض القوائم المالية يوليو 1989 . | إطار إعداد وعرض القوائم المالية مايو 1988 | أنظر تفسير لجنة التفسيرات الدائمة |
| بيان هدف – قابلية المقارنة للقوائم المالية يوليو 1990. | مسودة العرض 32 قابلية المقارنة للقوائم المالية يناير 1989 . | عشرة معايير محاسبية دولية معدلة تم نشرها في ديسمبر 1993 وهي معايير المحاسبة الدولية 2 8 و 9 و 11 و 16 و 18 و 19 و 21 و 22 و 23. |

## 8/2 دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC Constitution

دستور لجنة معايير المحاسبة الدولية

(مصادق عليه من قبل أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية فى 11 أكتوبر1992)

**تعاريف :-**

تستخدم المصطلحات التالية في هذا الدستور بالمعاني المحددة لها :

أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية : هم الأعضاء المعرفين في مادة 3 .

أعضاء المجلس : هم البلدان والمنظمات المعرفين في مادة 4 ، ليس بالضرورة أن يكون أعضاء المجلس أعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية .

ممثلي المجس : هم الأفراد المعنيين لتمثيل أعضاء المجلس بموجب المادة 6 .

البلد : تشمل أثنين أو أكثر من البلدان التي يمكن تعينهما بشكل مشترك كعضو مجلس .

**الاسم والأهداف Name and objectives**

(1) أسم المنظمة سيكون لجنة معايير المحاسبة الدولية ( IASC )

(2) أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية هي :

**أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية هي :**

( أ ) صياغة ونشر ، لأجل الصالح العام معايير محاسبة تراعي عند عرض القوائم المالية وتشجيع القبول بها والعمل بها على نطاق العالم .

( ب ) العمل بشكل عام على تطوير وتوافق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية .

**العضوية Membership**

(3) يتألف أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية من جميع الهيئات المهنية المحاسبية التي هي أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين ( IFAC ) .

**المجلس The Board**

(4) يتولى أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية مجلس إدارة مؤلف من :

( أ ) ما لا يزيد عن ثلاثة عشر بلداً يرشحها ويعينها مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين بحيث يمثلها أعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية .

(ب) ما لا يزيد عن أربع منظمات مهتمة في التقرير المالي يختارهم أعضاء اللجنة بموجب المادة 12 (أ) .

(5) ( أ ) تكون مدة التعيين لعضو المجلس المنتخب بموجب المادة 4 (أ) ليس أكثر من 5 سنوات ، ويحق للعضو المتقاعد أن يعاد تعيينه .

(ب) تتحدد مدة التعيين لعضو المجلس الذي يختاره أعضاء اللجنة بموجب المادة 4 (ب) من قبل المجلس في وقت التعيين .

(6) لأعضاء المجلس أن لا يرشحوا أكثر من أثنين من الممثلين من بلدهم أو منظمتهم ليخدموا في المجلس ، ويمكن للممثلين في المجلس من كل بلد أو منظمة أن يصطحب معه إلى اجتماعات المجلس مستشار فني .

(7) ممثلي المجلس والأفراد المرشحين للقيام بمهمات محددة أو للانضمام إلى اللجان التوجيهية / الأطراف العامة / المجموعات يجب أن لا يعتبروا أنفسهم ممثلين لمصالح إقليمية ولكن عليهم أن يسترشدوا بحاجة العمل للصالح العام .

(8) يحق لرئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين أو ممثله ، مصحوباً ليس بأكثر من مستشار فني واحد ، حضور اجتماعات مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ويحق له ميزة الجلوس ولا يحق له التصويت .

(9) يعد المجلس تقريراً عن عمله كل سنة ويرسله لأعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ولمجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين وللأفراد والمنظمات الأخرى المهتمة .

**الرئيس Chairman**

(10) يرأس المجلس رئيساً لمدة سنتين ونصف السنة ينتخب من قبل ممثلي المجلس من بين أعضاءه ، لا يحق للرئيس إعادة الانتخاب ولكن للجهة التي يأتي منها الرئيس الاستمرار في حق التمثيل في المجلس .

**التصويت واجتماعات المجلس Voting**

(11) يحق لكل عضو صوت واحد يؤديه برفع اليد أو بالاقتراع الخطي . تؤخذ قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة ما لم يرد استثناء في الدستور أو في إجراءات العمل .

**المسؤولية والصلاحيات Responsibilities and Powers**

(12) يملك المجلس سلطة للقيام بما يلي :

(أ) دعوة ولحد أربع منظمات مهتمة في التقرير المالي ليجري انتخابهم في المجلس من قبل أعضاء المجلس .

(ب) نــزع عضــوية المجــلس مــن عضو مجلس يتأخر في دفع المساهمة المالية المحــددة بموجــب المادة 14 (د) لأكثر من سنة ، أو يفشل في حضور جلسات المجلس لإجتماعين متتاليين .

(ج) نشــر وثائق تتعلق بمسائل المحاسبة الدولية للنقاش والتعليق شريطة تصويت أغلبية مجلس الإدارة لصالح النشر .

(د) نشــر وثائق على صيغة مسودات عرض للتعليق عليها ، ( بما في ذلك تعديلات لــلمعايير الموجودة ) باسم لجنة معايير المحاسبة الدولية شريطة تصويت ثلثي المجلس على الأقل لصالح النشر .

(هـــ) إصدار معايير محاسبة دولية شريطة تصويت ثلاث أرباع المجلس على الأقل لصالح الإصدار .

(و) وضع إجراءات عمل طالما أنها لا تتعارض مع أحكام هذا الدستور .

(ز) الدخــول فـــي المناقشـــات ، والمفاوضات أو الارتباطات مع الهيئات الخارجية، والعمل بشكل علم على تشجيع التقدم العالمي والتوافق بين معايير المحاسبة .

(ح) الســعي والحصــول على الأموال من أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية ومن غيــر الأعضـــاء من المهتمين بدعم أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية شريطة تــنظيم هــذه الأموال بطريقة لا تضعف الاستقلال الظاهري للجنة معايير المحاسبة الدولية .

**إصدار وثائق مناقشة ومسودات العرض ومعايير محاسبة دولية**

**Issues of Discussion Exposure Drafts and Standards**

(13) عــلى المجــلس أن يوزع وثائق النقاش ومسودات العرض على كافة أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ويسمح بفترة مناسبة للمستجيبين لتقديم التعليق .

(ب) لــن تشــتمل أي مــن مسودات العرض أو معايير المحاسبة الدولية المعلنة من قبل المجلس على الآراء المعارضة .

(جـ) يمكن توزيع مسودات العرض والمعايير المحاسبية الدولية لتلك الحكومات وهيئات وضـــع المعايير القائمة ، وبورصات الأسهم والهيئات المنظمة وغيرها من الوكالات والأفراد كما يقرر ذلك المجلس .

(د) إن الـــنص المصادق عليه لأي مسودة عرض أو معيار محاسبة دولي هو ذلك النص المنشـــور ، مـــن قـــبل لجـــنة معايير المحاسبة الدولية باللغة الإنجليزية ، ويمكن للمجلس أن يعطي الصلاحية للأعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية أو لآخرين لأعـــداد ترجمات للنص المصادق عليه ونشر النص الموافق عليه لمسودات العرض ومعايير المحاسبة الدولية .

الترتيبات المالية Financial arrangements

(14) ( أ ) على المجلس أن يعد كل سنة موازنة تقديرية للسنة التالية ويرسلها لأعضاء المجلس وإلى مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين .

(ب) عـــلى المجـــلس أن يحـــدد المبلغ الإجمالي لصافي النفقات المقدرة التي يجب على أعضاء المجلس والاتحاد الدولي للمحاسبين تحملها .

(ج) يقدم الاتحاد الدولي للمحاسبين 5% من إجمالي المبلغ المحدد بموجب الفقرة (ب) في يناير و5% في يوليو من كل سنة . أما بقية إجمالي المبلغ المحدد بموجب الفقرة (ب) فيـــتحمله أعضاء المجلس ، إلا إذا قرر الاتحاد الدولي للمحاسبين إعادة دفع النصيب المحمل لواحد أو أكثر من أعضاء المجلس كلياً أو جزئياً .

(د) عـــلى أعضاء المجلس أن يساهموا في الأول من يناير والأول من يوليو من كل عام بمبلغ متناســـب كما يتقرر بالتصويت من قبل ثلاث أرباع المجلس . وما لم يتفق على خلاف ذلـــك ، يســـاهم أعضاء المجلس بشكل متساوي في الموازنة التقديرية السنوية . أما بالنســـبة لأعضاء المجلس الممثلين في المجلس لجزء من السنة الشمسية فقط فعليهم أن يســـاهموا بحصة متناسبة محسوبة بالإستناد على فترة تمثيلهم في المجلس في تلك السنة.

(هـ) على اللجنة أن تعيد دفع نفقات السفر والإقامة والنفقات الطارئة لحضور إجتماعات المجلس لممثل واحد لكل عضو مجلس . بالإضافة لذلك ، على اللجنة أن تعيد دفع

المصـــروفات التي يتكبدها الرئيس في حضوره إجتماعات أو بطرية أخرى بالنيابة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية .

(و) عـــلى المجـــلس أن يحـــدد فـــي إجراءاته التشغيلية لية مصاريف أخرى تحمل على دخل اللجنة.

(ز) عـــلى المجـــلس أن يعـــد سنوياً قوائم مالية ويقدمها للتدقيق ويرسل نسخاً منها إلى أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين .

**إجتماعات المجلس Meetings**

(15) تعقـــد إجـــتماعات المجلس في تلك الأوقات وتلك الأماكن التي يتفق عليها أعضاء المجلس جماعياً .

**المكتب الإداري Administrative Office**

(16) يتحدد موقع المكتب الإداري للجنة من قبل المجلس .

**تعديلات الدستور Amendments to Constitution**

(17) تناقش التعديلات لهذا الدستور مع مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين وتتطلب أغلبية ثلاثـــة أربـــاع أصـــوات المجلس وموافقة أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية بأغلبية بسيطة في التصويت .

تمـــت المصـــادقة عـــلى هذا الدستور المعدل من قبل أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدوليـــة فـــي اجتماعها في واشنطن مقاطعة كولمبيا ، الولايات الأمريكية في 11 أكتوبر 1992 .

---

## 8/3 إطار معايير إعداد وعرض القوائم المالية

## The Framework for Preparation and Presentation of Financial Statements

### 8/3/1 مقدمة معايير المحاسبة الدولية :

أصـــدرت هـــذه المقدمـــة لعـــرض أهداف وإجراءات عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية وشرح نطاق وسلطة إيضاحات معايير المحاسبة الدولية . تم

إقـــرار المقدمة في نوفمبر 1982 لتنشر في يناير 1983 وتحل محل المقدمة المنشورة في يناير 1975 (والمعدلة في مارس 1978 ) . إن النص الموافق عـــليه لهـــذه المقدمـــة هو ذلك النص المنشور من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية باللغة الإنجليزية .

1- ظهـــرت لجـــنة معايير المحاسبة الدولية إلى الوجود بتاريخ 29 يونيو 1973 كنـــتيجة لإتفـــاق الهيـــئات المحاسبية في أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابـــان والمكســـيك وهولـــندا والممـــلكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمـــريكية . وقد وقعت إتفاقيتها المعدلة ودستورها في نوفمبر 1982 . يتولى إدارة أعمـــال لجنة معايير المحاسبة الدولية مجلس مؤلف من ممثلين أحد ثلاث عشرة دولة وأحد أربع منظمات مهتمة في التقارير المالية .

**الأهداف :**

2- إن أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية كما جاءت في دستورها هي:

( أ ) صياغة ونشر ، لأجل الصالح العام ، معايير محاسبة تراعي عند عرض القوائم المالية ، وتشجيع القبول بها والعلم بموجبها على نطاق العالم .

(ب) العمـــل بشـــكل عام على تطوير وتوفيق الأنظمة ، ومعايير المحاسبة ، والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية .

3- إن العلاقـــة بيـــن لجـــنة معاييـــر المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاســـبيـــن (IFAC) مؤكـــدة بموجـــب الإلتزامات المتبادلة التي دخل بها الطـــرفان . إن عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية ( والتي تماثل عضوية الاتحـــاد الدولـــي للمحاسبين ) تعترف بموجب الإتفاقية المعدلة ، تتمتع لجنة

معاييـــر المحاســبة الدولية بإستقلالية تامة وكاملة في وضع وإصدار معايير المحاسبة الدولية .

4- إتفــق الأعضـــاء على دعم أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية من خلال تعهدهم بالإلتزامات التالية :

دعـــم عمـــل لجـــنة معايير المحاسبة الدولية ، من خلال نشر كل معيار محاســـبي دولـــي في بلدانهم يوافق مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية على إصداره وبإستخدام أفضل الجهود في :

( أ ) الـــتأكد من أن القوائم المالية المنشورة تستجيب لمعايير المحاسبة الدولية من كافة النواحي المادية مع الإفصاح عن واقعة هذه الإستجابة .

(ب) إقناع الحكومات والهيئات المختصة بوضع المعايير بضرورة إستجابة القوائم المالية المنشورة لمعايير المحاسبة الدولية في كافة النواحي المادية.

(جـ) إقناع السلطات التي تضبط الأسواق المالية ومجتمع الصناعة والأعمال بضــــرورة استجابة القوائم المالية المنشورة لمعايير المحاسبة الدولية في كافة النواحي المادية مع الإفصاح عن واقعة هذه الإستجابة .

(د) الـــتأكد من إقتناع مدققي الحسابات من أن القوائم المالية تستجيب لمعايير المحاسبة الدولية في كافة النواحي المادية .

(هـ) العمل على تشجيع القبول والتقييد بمعايير المحاسبة الدولية عالمياً .

**القوائم المالية المنشورة**

5- يشـــمل مصطلح القوائم المالية ، المستخدم في الفقرتين 2 و 4 على الميـــزانيات العموميـــة وبيانات الدخل أو حسابات الأرباح والخسائر وبيانات الـــتغيرات فـــي المركـــز المـــالي والإيضاحات والإقرارات الأخرى والمواد

التوضيحية التي حددت على أنها جزء من القوائم المالية . وتعد القوائم المالية وتنشر عادة مرة في السنة وتكون موضع تقرير مدقق الحسابات . إن معايير المحاسبة الدولية تطبق على تلك القوائم المالية لأية منشأة تجارية أو صناعية أو منشأة أعمال .

6- يمكـــن أن تعد إدارة تلك المنشأة لنفسها قوائم مالية لإستخدامها الذاتي بعدد من الطرق المختلفة تتلاءم بشكل أفضل مع حاجاتها الداخلية إلا أنه عند إعـــداد القوائـــم المالية لحاجات الأفراد الآخرين مثل المساهمين ، والدائنين ، والموظفين والجمهور عموماً فإنها يجب أن تتقيد بمعايير المحاسبة الدولية .

7- إن إعداد القوائم المالية والإفصاح الملائم هما من مسؤولية إدارة المنشأة، أما مسئولية مدقق الحسابات فهي تكوين رأي وإصدار تقرير حول القوائم المالية .

## معايير المحاسبة

8- تحكـــم الأنظمة المحلية في كل بلد بدرجة كبيرة أو صغيرة ، إصدار القوائم المالية ، وتشتمل هذه الأنظمة المحلية على معايير المحاسبة التي تعلنها الهيئات والمنظمة و/ أو الهيئات المهنية المحاسبية في البلدان ذات الإهتمام.

9- قبل تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية كان غالباً هناك إختلافات في الشكل والمحتوى بين معايير المحاسبة المنشورة في معظم البلدان . لذلك تأخذ اللجـــنة عـــلماً بمسودات العرض أو معايير المحاسبة الصادرة الآن على كل موضـــوع وفـــي ضوء هذه المعرفة يضع معيار محاسبي دولي يحوز القبول عـــلى النطاق الدولي . ذلك لأن أحد أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية هو الـــتوفيق بقدر الإمكان بين المعايير والسياسات المحاسبية المختلفة في مختلف البلدان .

10- تركـــز اللجنة على الأمور الجوهرية في تنفيذ مهمة تكيف المعايير الموجودة حالياً وعند صياغة معايير محاسبة دولية لموضوعات جديدة . وعليه فإنهـــا تحاول تجنب وضع معايير محاسبة دولية معقدة يصعب تطبيقها بشكل فعـــال على أسس نطاق العالم . كما أن معايير المحاسبة الدولية التي تصدرها لجـــنة معاييـــر المحاســـبة الدوليـــة يجري مراجعتها باستمرار لكي تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي والحاجة للتحديث .

11- لا تطغى معايير المحاسبة الدولية التي تعلنها لجنة معايير المحاسبة الدوليـــة على الأنظمة المحلية ، المشار إليها في الفقرة 8 أعلاه ، والتي تحكم إصـــدار القوائم المالية في بلد ما ، إن الإلتزامات التي تعهد بها أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية من كافة النواحي المادية فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة . أما إذا تطلبت الأنظمة المحلية الخروج عن معايير المحاسبة الدولية فـــإن عـــلى أعضـــاء لجـــنة معايير المحاسبة الدولية المحليين محاولة إقناع السلطات ذات العلاقة بفوائد التوافق مع معايير المحاسبة الدولية .

## نطاق تطبيق المعايير

12- إن أي تحديـــد عـــلى تطـــبيق معاييـــر محاسبية دولية معينة قد تم توضـــيحه فـــي نصوص تلك المعايير ليس المقصود تطبيق معايير المحاسبة الدوليـــة عـــلى البـــنود الغير مادية ، يسرى مفعول المعيار المحاسبي الدولي إعتـــباراً من التاريخ المحدد فيه ، وما لم يذكر خلاف ذلك فإنه لا يطبق بأثر رجعي .

**إجراءات العمل- مسودات العرض والمعايير**

13- بموجب أسلوب العمل المتفق عليه يتم إختيار موضوعات محددة لدراسات بشكل تفصيلي من قبل لجان التوجيه . وبناءاً على نتيجة هذا العمل يتم إعداد مسودة عرض لموضوع معين خاضعة لدراستها من قبل المجلس . وإذا تم إقرارها من ثلثي المجلس على الأقل فإن مسودة العرض يتم إرسالها إلى الهيئات المحاسبية والحكومات وأسواق الأوراق المالية والهيئات المنظمة والوكالات الأخرى وغيرهم من الأطراف المهتمة ، ويعطي وقت كاف للدراسة والتعليق على كل مسودة عرض .

14- منذ إنشاء المجموعة الاستشارية في عام 1981 فإنه يجري الأخذ بوجهة نظرها في كل مرحلة هامة من مراحل صنع القرار .

15- يقوم المجلس بتفحص التعليقات والإقتراحات التي ترد على مسودة العرض ويتم تعديل مسودة العرض حسب الضرورة ، وإذا وافق ما لا يقل عن ثلاثة أرباع المجلس على مسودة العرض المعدلة يجري إصدارها كمعيار محاسبي دولي ويصبح نافذ المفعول من التاريخ الذي يجري تحديده في المعيار.

16- في مرحلة ما ، من العملية المشار إليها أعلاه ومن أجل تشجيع النقاش حول الموضوع وإعطاء وقت كاف لبيان وجهات النظر ، قد يرى مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية وجوب إصدار ورقة مناقشة ، ويتطلب إصدار ورقة المناقشة موافقة المجلس بأغلبية بسيطة .

**التصويت**

17- لأغراض التصويت المشار إليه في الفقرات 13-16 أعلاه ، لكل دولة أو منظمة ممثلة في المجلس صوت واحد .

## اللغة

18- إن الـــنص الموافق عليه لأي مسودة عرض أو معيار هو ذلك النص المنشـــور مـــن قـــبل لجـــنة معايير المحاسبة الدولية باللغة الإنجليزية ويكون الأعضـــاء تحت سلطة المجلس مسؤولين عن إعداد ترجمات لمسودات العرض والمعايير بحيث ، وإن كان ذلك مناسباً ، يتم إصدار هذه الترجمات باللغات في بـــلدانهم ، تشـــير هذه الترجمات إلى إسم الهيئة المحاسبية التي أعدت الترجمة وأنها ترجمة للنص الموافق عليه .

## السلطات الملازمة للمعايير

19- بصـــفة مـــنفردة لا تمـــلك لجـــنة معايير المحاسبة الدولية أو مهنة المحاســـبة ســـلطة فـــرض إتفاقية دولية أو إلزام الإستجابة لمعايير المحاسبة الدولية. ويعتمد نجاح جهود لجنة معايير المحاسبة الدولية على مدى الإعتراف والدعـــم الذي تلقاه من جماعات مختلفة مهتمة تعمل ضمن حدود صلاحياتها. وفـــي معظم أقطار العالم ، تتمتع مهنة المحاسبة باحترام ونفوذ له كبير الأثر في هذه الجهود .

## الخلاصة

20- يعـــتقد أعضـــاء اللجـــنة أن تبـــنيهم لمعايير المحاسبة في بلدانهم والإفصـــاح عن هذا التبـــني سيكـــون له على مدى السنين أثر هام . وسوف تتحســـن نوعية البيانات المالية وتصبح قابليتها للمقارنة أكبر . وسوف تزداد مصداقية القوائم المالية وبالتالي ستتعزز فائدتها في كافة أنحاء العالم .

## 8/3/2 الغرض والنطاق

تعد القوائم المالية وتقدم للمستخدمين الخارجين من قبل العديد من المنشآت حـول العالم ، ومع أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر ، إلا أن هـناك فروقاً بينها تتسبب فيها ، ربما ، ظروفاً اجتماعية واقتصادية وقانونية مختـلفة ، وبسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من حاجات للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تضع المتطلبات الوطنية .

إن هـذه الظروف المختلفة قد قادت إلى استخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية ، على سبيل المثال : الأصول ، الالتزامات ، وحقوق الملكية ، والدخـل والمصـروفات . ونـتج عن ذلك أيضا إستخدام لمعايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي تفضيل أسس مختلفة للقياس . كما يتأثر كذلك نطاق القوائم المالية والإفصاحات المدرجة فيها .

إن لجنة معايير المحاسبة الدولية ( IASC ) ملتزمة بتضييق هذه الفروق مـن خـلال السعي لزيادة توافق التشريعات ، ومعايير المحاسبة والإجراءات المتعـلقة بـإعداد وعرض القوائم المالية . وتعتقد أن المزيد من هذا التوافق يمكـن أن يسعى إليه بشكل أفضل من خلال التركيز على القوائم المالية التي تعد بهدف توفير المعلومات المفيدة في صنع القرارات الاقتصادية .

ويعـتقد مجـلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية أن القوائم المالية المعدة لهـذا الغرض تلبي الحاجات المشتركة لمعظم المستخدمين . وهذا بسبب أن كافة المستخدمين تقريباً يتخذون القرارات الاقتصادية على سبيل المثال ، من أجل :

( أ ) تحديد متى يتم الشراء ، أو الاحتفاظ أو بيع استثمار في حقوق الملكية .

(ب) تقييم تصرفات الإدارة ومسؤولياتها .

(جـ) تقييم قدرة المشروع على سداد وتوفير منافع أخرى لموظفيه .

(د) تقييم الضمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمشروع .

(هـ) تحديد السياسات الضريبية .

(و) تحديد الأرباح القابلة للتوزيع وتوزيعات الأرباح .

(ز) تحضير واستخدام إحصاءات الدخل القومي

(ح) تنظيم نشاطات المشروع .

تــدرك اللجــنة بأن الحكومات بشكل خاص قد تحدد متطلبات مختلفة أو إضافية لأغراضها الخاصة . إن هذه المتطلبات يجب أن لا تؤثر على القوائم الماليــة المنشــورة لمــنفعة المستخدمين الآخرين ما لم تحقق حاجات هؤلاء المستخدمين الآخرين .

تعــد القوائــم المالية عادة على ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعل مفهوم الحفاظ على رأس المال الأسمى ويمكن أن يكــون هناك نماذج أخرى ومفاهيم أكثر ملاءمة لأجل تحقيق هدف توفير المعــلومات المفيــدة لاتخــاذ القرارات الاقتصادية إلا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر اتفاق عام على التغيير . لقد تم تطوير هذا الإطار ليكون ملائماً لمدى من النماذج المحاسبة ومفاهيم رأس المال والحفاظ عليه .

**الغرض :**

1- يضع هذا الإطار المفاهيم التي تبني عليها عملية إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين ، والغرض من هذا الإطار هو :

( أ ) مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في تطوير معايير محاســبة دولية مستقبلية وفي أعاده مراجعة معايير المحاسبة الدولية الموجودة .

(ب) مساعدة مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية في تحقيق التوافق بين الأنظمة ، والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال وضع أسس لتقليل عدد المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها من قبل معايير المحاسبة الدولية .

(ج) مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية في تطوير معايير وطنية .

(د) مساعدة معدي القوائم المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وفي التعامل مع مواضيع ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبي دولي .

(هـ) مساعدة مدققي الحسابات في تشكيل رأي حول ما إذا كانت القوائم المالية متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية .

(و) مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تفسير المعلومات المدرجة في القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

(ز) تزويد أولئك المهتمين بعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية بمعلومات عن طريقتها في صياغة معايير المحاسبة الدولية .

2- إن هذا الإطار ليس معيار محاسبي دولي ، وعليه فإنه لا يعرف معايير لأي قياس معين أو إفصاح عن أي أمر ، لا شئ في هذا الإطار يتقدم على أي معيار محاسبي محدد .

3- يقر مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية بأنه في عدد حالات محدودة قد يكون هناك تعارض بين هذا الإطار وبين معيار محاسبي دولي ما ، وفي مثل هذه الحالات عندما يكون هناك تعارض ، فإن متطلبات المعيار المحاسبي الدولي تسود على تلك التي في الإطار . ومهما كان فإنه طالما أن مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية سوف يسترشد بهذا الإطار في تطوير معايير مستقبلية

وفي مراجعته للمعايير الموجودة فإن عدد حالات التعارض بين الإطار ومعايير المحاسبة الدولية سوف تتلاشى مع مرور الزمن .

4- سيتم مراجعة هذا الإطار من وقت لآخر على ضوء خبرة المجلس في العمل بموجبه .

**النطاق :**

5- يتناول هذا الإطار ما يلي :

( أ ) هدف القوائم المالية .

(ب) الخصائص النوعية التي تحدد صلاحية المعلومات في القوائم المالية.

(جـ) التعريف والاعتراف والقياس للعناصر التي تبنى منها القوائم المالية.

(د) مفاهيم راس المال والحفاظ عليه .

6- يعتني هذا الإطار بالقوائم القوائم المالية الموحدة . إن مثل هذه القوائم تعد وتقدم على الأقل سنوياً ، وهي موجهة لخدمة الحاجات العامة من المعلومات لمدى واسع من المستخدمين . ومع أن بعض هؤلاء المستخدمين، قد يطلبوا وتكون لديهم القدرة للحصول على معلومات بالإضافة إلى تلك القوائم المالية كمصدرهم الرئيسي للمعلومات المالية ، وعليه يجب إعداد وعرض هذه القوائم المالية في ضوء احتياجات هؤلاء المستخدمين . إن التقارير المالية ذات الأغراض الخاصة ، على سبيل المثال النشرات التعريفية للمساهمين والعمليات الحسابية للاغراض الضريبية، هي خارج نطاق هذا الإطار ، ومع هذا فإنه يمكن استخدام هذا الإطار لأعداد هذه التقارير الخاصة إن كانت متطلباتها تسمح بذلك .

7- تمثل القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي . وتشمل المجموعة الكاملـة مـن هذه القوائم المالية عادة فى الميزانية العمومية ، وقائمة الدخل، وقائمـة التغيرات في المركز المالي ( والتي يمكن أن تقدم بأكثر من طريقة، وعلى سبيل المثال ، كقائمة للتدفقات النقدية أو كقائمة لتدفق الأموال ) ، والإيضاحات والإفصاحات الأخرى والمواد التفسيرية التي تمثل جزء مكملاً للقوائم الماليـة . كما يمكن أن تشتمل على جداول ملاحق، ومعلومات مبنية على ، أو مشتقة من تلك البيانات ، ومن المتوقع أن تقرأ مع تلك القوائم . هذه الجداول والمعلومات الإضافية يمكن أن تتناول ، على سبيل المثال المعلومات المالية للقطاعات والجغرافية أو إيضاحات حول أثار تغيرات الأسعار . إلا أن القوائـم المالية لا تحتوى على بنود مثل تقارير المديريين وكلمة رئيس مجلس الإدارة والتحليل والنقاش الذي تطرحه الإدارة ، وأية بنود أخرى مماثلة يمكن أن يحويها التقرير المالي أو السنوي .

8- يطـبق هـذا الإطـار على القوائم المالية لكافة المشاريع التجارية ، والصناعية ومنشآت الأعمال المصدرة للتقارير سواء أكانت في القطاع العام أم الخـاص. ويمـثل المشروع المصدر للتقارير أية منشأة يوجد لها مستخدمين يعتمدون على بياناتها كمصدر رئيسي للمعلومات المالية حولها.

**المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات :**

9- يشـمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين والمحتملين ، والموظفين والمقرضـين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين ، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور ، يستخدم هؤلاء القوائم المالية لتلبية بعض من احتياجاتهم المختلفة من المعلومات ، وتشمل هذه الإحتياجات ما يلي :

( أ ) المستثمرون . إن مقدمي راس المال المضارب ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها ، إنهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء ، أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع ، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح .

(ب) الموظفون والمجموعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم . كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروع على دفع مكافآتهم . ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل .

(ج) المقرضون . المقرضون مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عليها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق .

(د) الموردون والدائنون التجاريون الآخرون : الموردون والدائنون الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق . الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمشروع على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المشروع كعميل رئيسي لهم .

(هـ) العملاء . العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها.

(و) الحكومات ووكالاتها . تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المشاريع . كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم

نشاطات المشاريع وتحديد السياسات الضريبية ، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة .

(ز) الجمهور . تؤثر المشاريع على أفراد الجمهور بطرق متنوعة وعلى سبيل المثال قد تقدم المشاريع مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ورعايتها للموردين المحليين . ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المشروع وتنوع مدى نشاطاته .

10- بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تلبي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فإن هناك احتياجات مشتركة لهم جميعاً . وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي راس المال المضروب للمشروع . فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تلبيها القوائم المالية .

11- يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمشروع ، والإدارة كذلك مهتمة بالمعلومات التي تحتويها القوائم المالية ولو أنها قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط ، واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة . والإدارة لديها الإمكانية في تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي احتياجاتها الذاتية . إن التقارير حول هذه المعلومات هي ،على كل حال ، خارج نطاق هذا الإطار وعلى الرغم من ذلك فإن القوائم المالية المنشورة مبنية على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي ، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع .

### 8/3/3 هدف القوائم المالية :

12- تهـدف القوائـم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي ، والأداء والـتغيرات في المركز المالي لمشروع تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

13- أن القوائـم الماليـة المعدة لهذا الغرض تلبي الاحتياجات المشتركة لغالـبية المسـتخدمين ولكـن القوائـم المالية ، على كل حال ، لا توفر كافة المعـلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم وإلى حد كبير تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية .

14- وتظهـر القوائـم المالية كذلك نتائج التدبير الإداري ، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي عهدت إليها وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم الـتدبير الإداري أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل اتخاذ قرارات اقتصادية تضم ، على سبيل المثال ، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المشروع او بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال أخرى مكانها .

### المركز المالي ، والأداء والتغيرات في المركز المالي

5- إن القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية تتطلب تقييم قدرة المشروع على توليد النقد وما يعادل النقد وتوقيت ودرجة تأكيد هذه التوليدات . أن هذه القدرة تحدد فى النهاية على سبيل المثال ، طاقة المشروع عـلى الدفـع للموظفين والموردين ، وعلى مواجهة مدفوعات الفوائد وسداد القروض والتوزيعات للمالكين ويكون المستخدمون أكثر قدرة على تقييم قدرة

المشــروع على توليد النقد وما يعادل النقد إذا ما تم تزويدهم بمعلومات تسلط على المركز المالى ، والاداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع .

16- يــتأثر المركــز المالي للمشروع بالموارد الاقتصادية التى يسيطر عليها وهيكلها المالي وسيولتها وقدرتها على السداد والتكيف مع التغيرات فى البيــئة الــتي تعمل فيها إن المعلومات حول الموارد الاقتصادية التى يسيطر عــليها المشروع وعن قدرته فى الماضي على تشكيل هذه الموراد مفيدة في التنــبؤ بحاجــات الاقتراض المستقبلية وعن الكيفية التي سيجرى فيها توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أولئك الذين لهم مصلحة فى المشروع وهى كذلــك مفيــدة فى التنبؤ مدى إحتمال نجاح المشروع فى تأمين التمويل الإضافي والمعلومات حول السيولة والقدرة على السداد مفيدة فى التنبؤ بقدرة المشــروع على مواجهة التزاماته المالية عندما تستحق . وتشير السيولة إلى توفيــر النقد فى المستقبل القريب بعد الأخذ بالحسبان الالتزامات المالية خلال هــذه الفــترة أما القدرة على السداد فتشير إلى توفير النقد فى المدى الأطول لمواجهات الالتزامات المالية عندما تصبح مستحقة .

17- المعــلومات حول أداء المشروع ، بشكل خاص ربحيته مطلوبة من اجــل تقييــم التغيرات المحتملة فى الموارد الاقتصادية التى من المحتمل أن يســيطر عليها فى المستقبل ، المعلومات حول التغيرات فى الأداء مهمة بهذا الخصــوص أن المعلومات حول الأداء مفيدة فى التنبؤ بطاقة المشروع على توليد تدفقات نقدية من قاعدة موارده الموجودة كما أنها مفيدة كذلك فى صياغة الأحكام حول فعالية المشروع التى بموجبها يمكن أن يوظف موارد أخرى .

18- المعــلومات المتعلقة بالمتغيرات فى المركز المالى للمشروع مفيده وذلك لتقييم نشاطاته الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية أثناء فترة التقرير. وهذه

المعلومات مفيدة فى تزويد المستخدمين بأسس لتقييم قدرة المشروع على توليد النقد وما يعادل النقد وحاجات المشروع لاستخدام هذه التدفقات النقدية.عند إعداد قائمة للتغيرات فى المركز المالى فإن الاموال يمكن أن تعرف بطرق مختلفة ، مثل جميع الموارد المالية ، ورأس المال العامل والأصول السائلة أو النقد . لم توجد محاولة فى هذا الإطار لتحديد تعريف لهذه الأموال .

19- توفر الميزانية العمومية بشكل رئيسى المعلومات حول المركز المالى ، كما توفر قائمة الدخل بشكل رئيسى المعلومات حول الأداء ويتم توفير المعلومات حول التغيرات فى المركز المالى فى القوائم المالية بواسطة قائمة مالية منفصلة .

20- إن الأجزاء المكونة للقوائم المالية متداخلة لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى فمع أن كل بيان يحتوى معلومات مختلفة عن الأخر ، إلا أنه لا يمكن لأى منها أن تخدم غرضاً واحداً أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات محددة للمستخدمين. فعلى سبيل المثال بيان الدخل يعطى صورة غير كاملة عن الأداء ما لم يستخدم بالاشتراك مع الميزانية العمومية وبيان التغيرات فى المركز المالى .

**الإيضاحات والجداول الإضافية :**

21- تحتوى القوائم على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى . على سبيل المثال ، يمكن أن تحتوى على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود فى الميزانية العمومية وبيان الدخل . ويمكن كذلك أن تحتوى على إيضاحات حول المخاطر وعدم التأكد الذى يؤثر على المشروع ، وأية موارد والتزامات غير معترف بها فى الميزانية العمومية ( مثل احتياطات

المعادن ). ويمكن أن تتوفر فى شكل معلومات إضافية المعلومات عن القطاعات الجغرافية والصناعية وعن التأثير على المشروع جراء تغير الاسعار .

### 8/3/4 الفروض الأساسية والخصائص النوعية للمعلومات المالية

#### 8/3/4/1 الفروض الأساسية :

**أساس الاستحقاق :**

22- من اجل أن تتحقق أهدافها تعد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبى وبموجب هذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث ( وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادله ) ويجرى قيدها فى السجلات المحاسبية وتقريرها فى البيانات المالية عن الفترات التى تمت فيها . أن القوائم المالية المعدة على اساس الاستحقاق تبلغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوبة على دفع واستلام النقدية بل وتبلغهم كذلك عن التزامات دفع النقدية فى المستقبل وعن الموارد التى تمثل نقدية والتى سيجرى استلامها فى المستقبل . وعليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التى تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين فى صنع القرارات الاقتصادية .

**الاستمرارية**

23- يجرى إعداد البيانات المالية عادة بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل فى المستقبل المنظور وعليه يفترض أنه ليس لدى المشروع النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياته بشكل هام . ولكن إن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية ربما يجب أن تعد على أساس مختلف ، وفى مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم .

## 8/3/4/2 الخصائص النوعية للمعلومات المالية

24- الخصـــائص الـــنوعية هى صفات تجعل المعلومات المعروضة فى القوائم المالية مفيدة للمستخدمين أن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هى : القابلية للفهم ، الملائمة ، والموثوقية والقابلية للمقارنة .

**القابلية للفهم**

25- إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالقوائم المالية هى جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين لهذا الغرض ، يفترض أن لدى المســـتخدمين مستوى معقول من المعرفة فى الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاســـبة وإن لديهـــم الرغبة فى دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية ومهمـــا يكـــن ، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التى يجـــب تضـــمينها القوائم المالية وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعى القرارات الاقتصـــادية فحسب اعتماداً على أرضيات أنه من الصعب جداً فهمها من قبل بعض المستخدمين .

**الملاءمة**

26- لتكون مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذى القـــرارات وتمتـــلك المعـــلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصـــادية للمســـتخدمين بمساعدتهم فى تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية .

27- إن الدوريـــن التنـــبؤى والتأكيدى للمعلومات متداخلين . على سبيل المـــثال ، المعلومات حول المستوى الحالى للأصول المملوكة وبنيتها ذو قيمة

للمســتخدمين عندما يحاولوا التنبؤ بقدرة المنشأة فى استغلال الفرص وقدرتها عــلى مقاومة الأوضاع المعاكسة . وتلعب نفس المعلومات دوراً تأكيدياً فيما يتعــلق بالتنبؤات الماضية حول على سبيل المثال الطريقة التى يتوجب هيكلة المشروع بموجبها ونتائج العمليات التى خطط لها .

28- غالــباً مــا تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأســاس للتنــبؤ بالمركــز المــالى والأداء المســتقبلى ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة ، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق الماليــة ، ومقــدرة المشــروع على مواجهة التزاماته عندما تصبح مســتحقة وحــتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون عــلى شكل تنبؤات صريحة تعزز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية من خلال الأسلوب الذى تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية فعلى سبيل المثال تتعزز القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح عــلى حــده لكــل من البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الدخل والمصروفات .

### الأهمية النسبية

29- تــتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبماديتها . ففى بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها ، تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها على سبيل المثال الإفصاح عن قطاع جديد يمكن ويؤثر على تقييم المخاطر والفرص التى تواجه المشروع بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التى حققها القطاع الجديد فى فــترة الــتقرير . وفى حالات أخرى فإن كلا طبيعة وجوهرية المعلومات لها

أهميـــة مـــثل مـــبالغ المخزون المحتفظ بها ضمن الفئات الرئيسية التى تعتبر مناسبة للعمل .

30- تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثـــر عـــلى القرارات الاقتصادية التى يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية ، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر ضمن الظـــروف الخاصة التى تؤدى للحذف أو التحريف وعليه فإن مفهوم الأهمية النســبية تضـــع حـــداً أو نقطـــة قطع أكثر من أو أنها خاصية أساسية يجب للمعلومات أن تتصف بها لكى تكون مفيدة .

**الموثوقية**

31- لـــتكون المعـــلومات مفيـــدة فإنهـــا يجب أن تكون موثوقة وتمتلك المعـــلومات خاصـــية الموثوقيـــة إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول .

32- ويمكـــن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيـــلها لدرجـــة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً . على سبيل المثال إذا كانت مشروعية ومبلغ الأضرار المطالب بها بموجب إجراء قانونى هى موضـــع نـــزاع ، فـــإن اعتراف المشروع بكامل المبلغ المطالب به فى الميـــزانية العموميـــة من الممكن أن يعد غير مناسب على أنه من الممكن أن يكون مناسباً الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة .

## التمثيل الصادق

33- لـتكون موثوقـة ، يجـب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحـداث الأخـرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشـكل معقـول وبالـتالي فعلى ، سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحق ملكية للمشروع بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقاييس الاعتراف .

34- إن معظـم المعلومات المالية عرضة لبعض المخاطر ككونها أدنى من التمثيل الصادق الذى من المفروض أنها تصوره . وهذا ليس بسبب التحيز ولكـن إلى الصـعوبات الكامـنة فى التعرف على العمليات المالية والإحداث الأخـرى الـتى يجـب قياسها أو فى تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض لإيصـال الرسائل التى تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث . فى حالات معيـنة يعتـبر قيـاس الآثـار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة بحيث أن المشـروع عموماً لا يعترف بها فى القوائم المالية فعلى سبيل المثال رغم أن معظـم المشـاريع تولد شهرة داخلية على مرور الزمن إلا أنه فى العادة من الصعب التعرف عليها أو قياس تلك الشهرة بموثوقية وفى حالات أخرى ربما يكـون من الملائم الاعتراف بالعناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بالاعتراف بها وقياسها .

## الجوهر فوق الشكل

35- لـكى تمـثل المعـلومات تمثيلاً صادقاً العمليات المالية والأحداث الأخـرى الـتى مـن المفترض أنها تمثلها فمن الضرورى أن تكون قد تمت

المحاسـبة عـنها وقدمـت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القـانونى فحسـب . أن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً مـتطابقاً مع تلك الظاهرة فى شكلها القانونى . على سبيل المثال ، يمكن أن يتخـلص المشروع من أصل إلى طرف أخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقـلت مـلكية الأصل إلى الطرف الأخر . ومع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة فى الأصل ، وفى تـلك الظـروف فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التى تم الدخول فيها ( إذا كان حقاً هناك عملية ) .

**الحيـاد**

36- حتى تكون موثوقة ، يجب أن تكون المعلومات التى تحتويها القوائم المالية محايدة ، أى خالية من التحيز . ولا تعتبر القوائم لبيانات المالية محايدة إذا كـان إختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفاً .

**الحـذر**

37- لابـد من أن يكافح معدى القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمـة لكـثير من الأحداث والظروف ، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصـيل ، وتقديـر العمـر الاقتصـادى المحتمل للمصنع والمعدات وعدد مطالبات التعويضات التى من الممكن أن تحدث . ويعترف بمثل هذه الحالات مـن عـدم للتأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومداها من خلال ممارسة الحذر عند إعداد القوائم المالية . ويقصد بالحذر تبنى درجة من الاحتراس فى اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد

بحيث لا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات. أن ممارسة الحذر لا يسمح مثلاً بإيجاد احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها ، أو تقليل معتمد للأصول والدخل أو مبالغة معتمدة للالتزامات والمصروفات وذلك لأن القوائم المالية لن تكون محايدة وعليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية .

**الاكتمال**

38- لتكون موثوقة ، فإن المعلومات فى القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة لن أى حذف فى المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالى تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها.

**القابلية للمقارنة**

39- يجب أن يتمكن المستخدمين من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات فى مركزه المالى وفى الأداء كما يجب يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من اجل إجراء التقييم النسبى لمراكزها المالية ، والأداء والتغيرات فى المركز المالى . ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالى للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المشروع وعلى مرور الزمن لتلك المشروع وبطريقة متماثلة فى المشاريع .

40- ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية إعلام المستخدمين عن السياسيات المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية وأى تغيرات فى هذه السياسات وأثار هذه التغيرات ويجب أن يمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات فى السياسات المحاسبية المستخدمة فى المشروع للعمليات المالية

المتشـــابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة . إن الامتـــثال لـــلمعايير المحاســـبية الدولية بما فى ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد فى تحقيق القابلية للمقارنة .

41- إن الحاجـــة إلى القابـــلية لـــلمقارنة يجب أن لا تتشوش مع مفهوم الاتساق ن كما يجب أن لا تصبح عائقاً لإدخال معايير محاسبية مطورة . إن من غير المناسب للمشروع أن تستمر فى المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية ماليـــة أو حدث إذا كانت السياسة لا تتفق مع خاصية الملاءمة والموثوقية كما أنـــه من غير المناسب للمشروع أن تبقى على سياساتها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية .

42- وحيـــث أن المســـتخدمين يرغـــبون بمقارنة المركز المالى ، والأداء والتغيرات فى المركز المالى للمشروع على مرور الزمن فإن من الضرورى أن تظهر القوائم المالية المعلومات الموازنة الخاصة بالفترات السابقة .

## القيود على المعلومات الملائمة والموثوقة

### التوقيت المناسب

43- إذا حدث تأخير غير ضرورى فى تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقـــد ملاءمـــتها . لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير فى الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة . فلكى تقدم المعلومات فى الوقت المناســـب ربما يؤدى فى الطالب إلى تقديم التقارير عن عملية مالية دون أن تكـــون كافـــة أوجـــه العملية المالية أو الحدث الأخر معروفة . وهذا يضعف الموثوقيـــة وعلى العكس من ذلك إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة

الأوجـــه فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير ولكن ذات استخدام قليل للمســتخدمين الذين كان عليهم اتخاذ قراراتهم فى أثناء ذلك . لذلك عند تحقيق التـوازن بين الملاءمة والموثوقية ، فإن الاعتبار الحاسم يجب أن يكون تلبية حاجات صانعى القرارات الاقتصادية بأفضل شكل .

**الموازنة بين التكلفة والمنفعة**

44- تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد متشعب الاثر اكثر من كونها خاصية نوعية فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة فى توفيــر هذه المعلومات . ومهما يكن فإن تقييم المنافع والتكاليف قد لا تقع بالضـــرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع ، كما أن المنافع قد يستفيد أيضــا منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات، فعلى سبيل المثال فإن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من التكاليف الاقتراض على المشروع . لهذه الاسباب فإن من الصعب أجراء اختيار التكلفة – المنفعة عــلى أى حالة معينة ، ومع هذا فإن واضعى المعايير ، بشكل خاص ، كذلك معدى ومستخدمى البيانات المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد .

**الموازنة بين الخصائص النوعية**

45- في الممارسة العملية غالباً ما تكون الموازنة بين الخصائص النوعية ضرورية وبشكل عام فإن الهدف هو تحقيق توازن مناسب ما بين الخصائص مــن أجــل تحقيــق هدف القوائم المالية . أما الأهمية النسبية للخصائص فى الحالات المختلفة فهى مسألة متروكة للتقدير المهنى .

## الصورة الصحيحة والعادلة / التمثيل العادل

46- توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادية أو تمثل بعدالة المركز المالى والأداء والتغيرات فى المركز المالى للمشروع . ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم ، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنه فى العادة قوائم مالية توصل ما استنتج بأنه الصورة الصحيحة والعادلة أو تمثل بعدالة تلك المعلومات .

## 8/3/5 عناصر القوائم المالية

47- تصور البيانات المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وذلك لتجميعها وتوزيعها على تصنيفات رئيسية تبعاً لخصائصها الاقتصادية وتعرف هذه التصفيات الرئيسية بعناصر القوائم المالية ، أما العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالى فى الميزانية العمومية فهى الأصول والالتزامات وحق الملكية والعناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء فى قائمة الدخل والتغيرات فى عناصر الميزانية العمومية وتبعاً لذلك فإن هذا الإطار لا يحدد عناصر يمكن أن تعتبر فريدة بهذا البيان .

48- تنطوى عملية عرض هذه العناصر فى الميزانية العمومية وقائمة الدخل على عملية تصفيات فرعية فعلى سبيل المثال يمكن أن تصنيف الأصول والالتزامات حسب طبيعتها أو وظيفتها فى أعمال المشروع من أجل إظهار المعلومات بالصورة الأكثر فائدة للمستخدمين لأغراض صنع القرارات الاقتصادية .

## 8/3/5/1 المركز المالى

49- إن العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالى هى : الأصول ، والالتزامات ، وحق الملكية ، وتعرف هذه العناصر كما يلى :

( أ) الأصل وهو مورد يسيطر عليه المشروع نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية تتدفق للمشروع .

(ب) الالـــتزام وهو مديونية حالية على المشروع ناشئة عن أحداث سابقة ومـــن المـــتوقع أن يتطلب سدادها تدفقات للموارد والتى يتجسد فيها منافع اقتصادية والتى يملكها المشروع للخارج .

(ج) حق الملكية هى حصة الملاك المتبقية فى اصول المشروع بعد طرح كافة الالتزامات .

50- تحدد تعريفات الأصول والالتزامات الصفات الأساسية لها ولكن لا تحـــاول تحديد معايير الاعتراف اللازم تلبيها قبل الاعتراف بها فى الميزانية العموميـــة وهكذا تشمل التعريفات عناصر لا يعترف بها كأصول أو التزامات فى الميـــزانية العموميـــة لأنها لا تلبى معايير الاعتراف التى تم نقاشها فى الفقـــرات 82 حتى 089 وبشكل خاص يجب أن يكون التدفق المحتمل الداخل أو الخارج من المشروع مؤكد بشكل كافى ليفى بشروط معيار الاحتمالية

51- وعـــند تقييم ما اذا كان العنصر يحقق تعريف الأصل أو الالتزام أو حـــق المـــلكية فـــإن الانتـــباه يجب أن يعطى إلى الجوهر الاساسى والحقيقة الاقتصادية للعنصر وليس فقط لشكله القانونى ، وبالتالى فعلى سبيل المثال فى حالة عقود الايجار التمويلية فإن الجوهر والحقيقة الاقتصادية هى أن المستأجر يحصـــل على المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل المستأجر للجزء الأكبر

مــن عمــره الانــتاجى لقاء دخوله فى التزام لدفع يعادل تقريباً القيمة العادلة للأصــل ونفقــات التمويل المرتبطة بذلك وعليه فإن الإيجار التمويلى ينشئ عناصــر تحقــق تعــريف الأصل والالتزام ويعترف بها هكذا فى الميزانية العمومية للمستأجر .

52- قــد تشــمل الميزانيات المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الحالية على عناصر لا تحقق تعريف الأصل أو الالتزام ولا تظهر كجزء من حقوق المالكين إلا أن التعريفات التى شرحت فى الفقرة 48 تضع الأساس للمراجعات المستقبلية لمعايير المحاسبة الدولية الحالية ولصياغة معايير محاسبية جديدة .

## الأصـول

53- تتمــثل المــنافع الاقتصــادية المتجسدة فى الأصل فى إمكانية فى المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر فى تحقيق تدفقات من النقدية وما يعادلها إلى المشــروع . ويمكــن أن تكــون تلك الإمكانية إنتاجية أى أنها جزء من النشــاطات التشغيلية للمشروع . كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحول إلى نقدية أو ما يعادلها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية للخارج مثلما تؤدى عملية تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج .

54- تســتخدم المنشــأة أصولها عادة لانتاج سلعاً أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء ولأن هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هــذه الرغبات أو الحاجات فإن العملاء مستعدون للدفع للحصول عليها وعليه فهــم يســاهمون فى الــتدفقات النقدية للمشروع وذلك لسيطرته على الموارد الأخرى .

55- يمكــن للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة فى الأصل أن تتدفق إلى المشروع بعدة طرق على سبيل المثال يمكن للأصل :

(أ) أن يستبدل أن يستخدم منفرداً أو مجتمعاً مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المشروع .

(ب) مع أصول أخرى .

(ج) أن يستخدم لسداد التزام .

( د) أن يوزع على مالكى المشروع .

56- كــثير من الأصول ، على سبيل المثال الممتلكات والمنشآت والمعدات لهــا شــكل مادى ، ولكن الوجود المادى ليس جوهرياً لوجود الأصل وعليه فإن بــراءات الاخــتراع وحقــوق النشر ، على سبيل المثال هى أصول إذا كان من المتوقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية مستقبلية وكان المشروع يسيطر عليها.

57- كــثير من الأصول ، على سبيل المثال المدينون والممتلكات متعلقة بحقــوق قانونية بما فى ذلك حق الملكية إلا أنه عند التحقق من وجود الأصل فــإن حق الملكية لا يعد جوهرياً ، وعليه على سبيل المثال فالعقار المشغول بالإيجــار يعتبر أصلاً للمشروع إن كان يسيطر على المنافع التى من المتوقع أن تتدفق منه . ومع أن طاقة المشروع للسيطرة على الأصل تكون فى الغالب نــتيجة لحقــوق قانونيــة إلا أنه ومع ذلك من الممكن أن يحقق أحد العناصر تعــريف الأصل دون أن يكون هناك سيطرة قانونية عليه . على سبيل المثال المعــرفة الفــنية الــتى يتم الحصول عليها من نشاط التطوير يمكن أن تحقق تعــريف الأصــل إذا تمكن المشروع ، ومن خلال الحفاظ على تلك المعرفة الفنية سراً ، السيطرة على المنافع المتوقع أن تتدفق عنها .

58- تنشأ أصول المشروع عن عمليات مالية وأحداث أخرى سابقة ففى العادة تحصل المشاريع على الأصول من خلال الشراء أو الإنتاج ، إلا أن عمليات أو أحداث أخرى يمكن أن يتولد عنها أصول ، مثال ذلك الممتلكات التى ترد للمنشأة من الحكومة كجزء من برنامج تشجيع النمو الاقتصادى فى إحدى المناطق واكتشاف الثروات المعدنية . أن العمليات أو الأحداث التى من المتوقع أن تحدث مستقبلاً لا تؤدى فى حد ذاتها إلى أصول ومن هنا فإن وجود نية لشراء مخزون لا يحقق بحد ذاته تعريف الأصل .

59- هناك ترابط وثيق بين تكبد النفقة وتوليد الأصول ولكن الاثنان ليسا بالضرورة متطابقين . وعليه فإنه عندما يتكبد المشروع بعض النفقات فإن هذا يمكن أن يشكل إثباتا أن هناك سعياً للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية ولكن هذا لا يشكل برهاناً حاسماً على أنه تم الحصول على بند يحقق تعريف الأصل . بالمثل فإن غياب النفقة لا يمنع عنصراً من أن يحقق تعريف الأصل وأن يصبح البند بالتالى مرشحاً للاعتراف به فى الميزانية العمومية مثال ذلك البنود التى يتم التبرع بها للمشروع يمكن أن تحقق تعريف الأصل .

60- إن الخاصية الأساسية للالتزام هو أنه يمثل ديناً حالياً على المشروع والدين يمثل واجب أو مسؤولية للعمل والوفاء بطريقة محددة . ويمكن للالتزامات أن توضع قانوناً موضع التنفيذ كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعى . وهذا هو الحال عادة على سبيل المثال ، بالنسبة للمبالغ الواجبة الدفع لقاء سلع وخدمات استلمتها المنشأة كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية والعرف والرغبة فى الحفاظ على علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة . فإذا قرر المشروع على سبيل المثال كسياسة أن يصلح الأخطاء التى تظهر فى

منـــتجاته حتى بعد انتهاء مدة الضمان فإن المبالغ المتوقع إنفاقها بخصوص السلع التى بيعت تعتبر التزاماته .

61- من الضرورة إيجاد التفرقة بين الالتزام الحالى والتعهد المستقبلى . فاتخــاذ قرار من قبل إدارة المشروع بالحصول على أصول فى المستقبل لا يؤدى بحد ذاته إلى التزام حالى . ينشأ الالتزام عادة عندما يتم تسليم الأصل أو الدخــول فى تعاقد غير قابل للنقض للحصول على أصل .وفى الحالة الأخيرة فــإن طبيعة التعاقد غير القابلة للنقض تعنى أن التبعات الاقتصادية للفشل فى الوفــاء بالالــتزام ، عــلى سبيل المثال بسبب وجود غرامات كبيرة ، تجعل المشروع ذا حرية محدودة فى اختيار تجنب تدفق الموارد لطرف آخر .

62- إن تســديد الالتزام الحالى يستلزم عادة قيام للمشروع بالتخلى عن موارد يتجسد فيها منافع اقتصادية من أجل تلبية مطالبة الجهة الأخرى ويمكن أن يتم تسديد الالتزام الحالى بعدة طرق ، على سبيل المثال ، بواسطة :

(أ) الدفع نقداً .

(ب) تحويل أصول أخرى .

(ج) تقديم خدمات .

(د) استبدال ذلك الالتزام بالتزام أخر .

(هـ) تحويل الالتزام إلى حق الملكية .

ويمكن أن يطفأ الالتزام بطرق اخرى ، مثل تنازل الدائن أو فقدان حقوقه.

63- تنتج الالتزامات عن عمليات مالية أو أحداث أخرى سابقة لذلك فعلى ســبيل المثال ينشئ عن الحصول على سلع أو استخدام الخدمات ذمم تجارية دائــنة ( ما لم يكن قد تم دفعها مقدماً أو عند التسليم ) ، كما أن استلام قرض من البنك يؤدى إلى التزام بإعادة دفع القرض . كما يمكن أن يعترف المشروع

أيضــــا بالحسومات التى تمنح للعملاء مستقبلاً على أساس مشترياتهم السنوية كالتزامات وفى هذه الحالة فإن بيع السلع فى الماضى يمثل العملية المالية التى أدت إلى نشوء الالتزام .

64- بعــض الالــتزامات يمكــن قياسها فقط باستخدام درجة كبيرة من الــتقدير. وتسمى بعض المشاريع هذه الالتزامات بالمخصصات .وفى بعض البــلدان لا تعتبر هذه المخصصات التزامات لأن مفهوم الالتزام معرف بشكل ضــيق بحيــث لا يشمل سوى المبالغ التى يمكن أن تحدد بدون الحاجة لعمل تقديرات . أن تعريف الالتزام فى الفقرة 49 يتبع اسلوباً أوسع وبالتالى عندما يتضــمن المخصص التزام حالى وتحقيقه لبقية التعريف ، هو التزاماً حتى لو تطــلب ذلــك تقدير المبلغ وتشمل الأمثلة على المخصصات لدفع الضمانات السارية والمخصصات التى تغطى التزامات معاشات التقاعد .

## حق الملكية

65- بالــرغم من أن حق الملكية عرف فى الفقرة 49 على أنه الرصيد المتــبقى إلا أنه يمكن أن يشتمل على تصنيفات فرعية فى الميزانية العمومية على سبيل المثال فى المشاريع المساهمة فإن الأموال التى يقدمها المساهمون والأرباح المحتفظ بها والاحتياطات التى تمثل حجوزات من الأرباح المرحلة ، والاحــتياطات الــتى تمــثل تسويات الحفاظ على راس المال يمكن أن تظهر منفصــلة . مثل هذه التصفيات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناعة القرار لمســتخدمى القوائم المالية عندما تعمل على إظهار القيود القانونية أو الأخرى عــلى قــدرة المشروع على توزيع أو استعمال ملكيتها . كما يمكن أن تعكس

حقيقة أن بعض الأطراف ذات المصلحة فى ملكية المشروع لها حقوق مختلفة بالنسبة إلى استلام أرباح الأسهم الموزعة أو استرداد رأس المال .

66- يـتم تكوين الاحتياطات أحياناً بناء على تشريع أو قانون أخر لإعطاء المشروع ودائنوه حماية إضافية من آثار الخسائر .كما أن احتياطات أخرى يمكن تكوينها إذا كان قانون الضرائب الوطنى يمنح إعفاءات أو تخفيضات من التزامات الضـرائب فى حـال الـتحويل إلى مثل هذه الاحتياطات . إن وجود وحجم هذه الاحتياطات القانونية والتشريعية والضرائبية هى معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجـات صـانعى القـرارات . أن الـتحويل إلى هذه الاحتياطات يعتبر حجزاً للأرباح وليس مصروفات .

67- أن مبـلغ حق الملكية الذى يظهر فى الميزانية العمومية يعتمد على قياس الأصول والالتزامات وفى العادة لا تتفق إلا بالمصادفة القيمة الإجمالية لحـق الملكية مع القيمة السوقية لأسهم المشروع أو مع المبلغ الذى يمكن أن يجمـع نتيجة التخلص من صافى الأصول بالتدريج عند حل المشروع أو من المشروع ككل على أساس أنه مستمر .

68- إن النشـاطات التجارية والصناعية والأعمال غالباً ما يتعهد بتنفيذها من قـبل مشاريع مثل المؤسسات الفردية وشركات التضامن وصناديق الأموال وأشكال مختلفة من مشروعات الأعمال الحكومية ، إن الإطار القانونى والتنظيمى لمثل هذه المشـاريع هـو فى الغالب مختلف عن ذلك الذى ينطبق على المشاريع المساهمة . عـلى سبيل المثال هناك القليل من القيود ، أن وجدت على توزيع مبالغ من حقوق المـلكية إلى المالكين أو غيرهم من المستفيدين . وعلى الرغم من ذلك فإن تعريف حـق الملكية والجوانب الأخرى فى هذا الإطار والتى تعالج حق الملكية هى مناسبة لمثل هذه المشاريع .

### 8/3/5/2 الأداء

69- يستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار أو حصة السهم من الأرباح ، أن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هى الدخل والمصروفات . وإن الاعتراف بالدخل والمصروفات وقياسهما وبالتالى الربح ، يعتمد جزئياً على مفهومى رأس المال والحفاظ على رأس المال المستخدمان من قبل المنشأة لإعداد قوائمها المالية إن هذه المفاهيم قد تم مناقشتها فى الفقرات 102 إلى 110.

70- تعرف عناصر الدخل والمصروفات كما يلى :

(أ) الدخل وهو الزيادة فى المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادات فى الأصول أو نقصان فى الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة فى حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين فى حق الملكية .

(ب) المصروفات هى نقصان فى المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استنفاد الأصول أو تكبد التزامات التى ينشأ عنها نقصان فى حق الملكية خلافاً لتلك المتعلقة بالتوزيعات إلى المشاركين فى حق الملكية .

71- إن تعريفى الدخل والمصروفات يحددان سماتها الرئيسية ولكن لا يحاولان تحديد المعايير التى يتطلب تحقيقها قبل أن يتم الاعتراف بهما فى قائمة الدخل . ثم مناقشة معايير الاعتراف بالدخل والمصروفات فى الفقرات 82- 98 .

72- يمكن أن يعرض الدخل والمصروفات فى قائمة الدخل بطرق مختلفة من أجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية فعلى سبيل المثال إن مـن الممارسة الشائعة هو التمييز بين بنود الدخل والمصروفات التى تنشأ عن النشاطات العادية للمشروع وتلك التى لا تنشأ عنها ويتم هذا التمييز على اســاس أن مصـــدر البند يعتبر ملائماً لغرض تقييم قدرة المشروع على توليد النقدية أو ما يعادلها فى المستقبل ، فمثلاً النشاطات العرضية مثل التخلص من الاســتثمارات طويــلة الأجل من غير المرجح تكرار وقوعها بشكل منتظم . وعــند الــتمييز بيــن البنود بهذه الطريقة فإن من الضرورة إعطاء الاعتبار لطــبيعة المشـــروع وعملياته . فالبنود الناشئة عن النشاطات العادية لإحدى المشاريع يمكن غير عادية بالنسبة لأخرى .

73- إن الــتمييز بيــن بنود الدخل والمصروف أو دمجها بطرق مختلفة يســمح بمقــاييس متعددة لعرض أداء المشروع وهذه لها درجات مختلفة من الشمولية . على سبيل المثال فإن قائمة الدخل يمكن أن تظهر الربح الاجمالى ، والربح من النشاطات العادية قبل الضرائب والربح من النشاطات العادية بعد الضرائب وصافى الربح .

**الدخل**

74- يتضمن تعريف الدخل كلاً من الإيرادات والمكاسب ويتحقق الإيراد فى سياق النشاطات العادية للمشروع ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والرسوم والفائدة وأرباح الأسهم وريع حق الامتياز والإيجار .

75- تمــثل المكاسب بنود اخرى تحقق تعريف الدخل وقد تنشأ فى سياق النشــاطات العاديــة للمشروع وتمثل المكاسب زيادات فى المنافع الاقتصادية

وعلى هذا فإنها ليست مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة من هنا فإنها لا تعتبر مشكلة لعنصر منفصل فى هذا الإطار .

76- تشمل المكاسب ، على سبيل المثال تلك الناشئة عن التخلص من الأصول غير الجارية ويشمل تعريف الدخل أيضا المكاسب غير المتحققة ، على سبيل المثال تلك الناشئة عن إعادة تقييم الأوراق المالية المتداولة وتلك الناشئة عن الزيادات فى القيمة المرحلة للأصول طويلة الأجل ، وعند الاعتراف بالمكاسب فى قائمة الدخل فإنه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها مفيد لغرض صنع القرارات الاقتصادية وغالباً ما يتم التقرير عن المكاسب بطرح المصاريف ذات العلاقة منها .

77- يمكن أن ينجم عن الدخل استلام أنواع عديدة من الأصول أو تعزيزها ، والأمثلة على ذلك تشمل النقد والذمم والسلع والخدمات المستلمة مقابل السلع والخدمات التى تم تقديمها ، كما قد ينشأ الدخل عن تسديد الالتزامات على سبيل المثال ، يمكن أن يزود المشروع المقرضين بسلع وخدمات للوفاء بتعهد لإعادة دفع قرض مستحق .

**المصروفات**

78- يتضمن تعريف المصروفات الخسائر والمصروفات الأخرى التى تنشأ فى سياق النشاطات العادية للمشروع وتشمل المصروفات التى تنشأ فى سياق النشاطات العادية للمشروع ، على سبيل المثال تكلفة المبيعات الأجور والاستهلاك وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجة أو استنفاذ الأصول مثل النقد وما يعادل النقد والمخزون والممتلكات والمصانع والمعدات .

79- تمثل الخسائر بنود أخرى تحقق تعريف المصروفات وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمشروع . تمثل الخسائر نقصان في المنافع الاقتصـــادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى وعليه لا تعتبر عنصراً منفصلاً في هذا الإطار .

80- تشـــمل الخسائر ، على سبيل المثال ، تلك التي تنتج عن الكوارث مـــثل الحـــريق والفيضــــان ، وتلك التي تنشأ عن التخلص من الاصول غير الجاريـــة ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المتعلقة على سبيل المـــثال تـــلك التي تنشأ من آثار الزيادات في سعر الصرف لعملة أجنبية فيما يتعـــلق باقتراض المنشأة بتلك العملة عند الاعتراف بالخسائر في قائمة الدخل فإنـــه عـــادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لأن العلم بها مفيد لغرض صنع القـــرارات الاقتصــــادية وغالباً ما يتم التقرير عن الخسائر بطرح الدخل ذات العلاقة منها .

## تعديلات الحفاظ على رأس المال

81- إن إعادة تقييم أو إعادة الأصول والالتزامات يؤدى إلى زيادات أو نقصان في حق الملكية ، وبينما تحقق هذه الزيادات أو النقصان تعريف الدخل والمصـــروفات ، فإنها لا تدخل في قائمة الدخل استناداً إلى مفاهيم محددة من الحفاظ على رأس المال وبدلاً من ذلك فإن هذه البنود تدخل ضمن حق الملكية كتعديلات للحفاظ على رأس المال أو احتياطات إعادة تقييم . ثم مناقشة مفاهيم الحفاظ على رأس المال في الفقرات 102 حتى 110 من هذا الإطار .

### 8/3/5/3 الاعتراف بعناصر القوائم المالية

82- الاعـتراف هو عملية الإدراج فى الميزانية العمومية أو بيان الدخل للبند الذى يحقق تعريف العنصر ، و يفى معايير الاعتراف المحددة فى الفقرة 83 وهذا يستلزم وصف البند بالكلمات وبالمبالغ وإدخال هذا المبلغ فى مجاميع الميــزانية العمومية أو بيان الدخل . فالبنود التى تفى بمعايير الاعتراف يجب أن يعترف بها فى الميزانية العمومية أو قائمة الدخل . أن الاخفاق بالاعتراف بهــذه البــنود لا يــتم تصحيحه من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو بالافصاحات أو المواد التفسيرية .

83- إن البند الذى يفى بتعريف العنصر يجب أن يعترف به إذا :

(أ) كــان من المحتمل أن أى منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة به سوف تتدفق إلى أو من المشروع .

(ب) أن العنصر له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية .

84- عــند تحديد ما إذا كان البند يفى بهذه المعايير وعليه يصبح جديراً للاعــتراف به فى القوائم المالية فإنه يجب مراعاة اعتبارات الأهمية النسبية التى نوقشت فى الفقرتين 29 و30 ، إن العلاقات المتداخلة بين العناصر تعنى أن البند الذى يفى بمعيارى التعريف والاعتراف بعنصر محدد على سبيل المثال أصل يتطلب تلقائياً الاعتراف بعنصر آخر ، على سبيل المثال دخل أو التزام.

### أحتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية

85- يســتخدم مفهوم الاحتمال فى معايير الاعتراف للإشارة إلى درجة عــدم التأكد من تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى أو من

المشـــروع. إن هـــذا المفهوم منسجم مع حالة عدم التأكد التى تميز البيئة التى يعمـــل فيهـــا المشروع . ويتم تقييم درجة عدم التأكد الملازمة لتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلة استناداً إلى الأدلة المتوفرة عند إعداد القوائم المالية على سبيل المثال عندما يكون من المحتمل تحصيل الذمة المدينة ، فإن من المبرر الاعـتراف بها كأصل وذلك فى غياب أى دليل على عكس ذلك . إلا أنه عند وجـــود مجـــتمع كبير من الذمم المدينة يكون هناك عادة احتمال بعدم تحصيل البعض منها ، وعليه يتم الاعتراف بمصروف يمثل النقص المتوقع في المنافع الاقتصادية .

## موثوقية القياس

86- إن المعيـــار الثاني للاعتراف ببند ما هو أن يكون له تكلفة أو قيمة يمكـــن قياســـها بموثوقية كما سبق مناقشته في الفقرات 31وحتى 38 من هذا الإطـــار. وفـــي كـــثير من الحالات يتوجب تقدير التكلفة أو القيمة، واستخدام تقديـــرات معقولـــة هـــو جـــزء أساسي من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيـــتها. ولكن عندما يتعذر إجراء تقدير معقول فإن البند لا يعترف به في الميـــزانية العموميـــة أو قائمة الدخل. علي سبيل المثال، فإن المبالغ المتوقع الحصـــول عـــليها مـــن دعوى قضائية يمكن أن تفي بتعريف كل من الأصل والدخـــل وكذلـــك معيار الاحتمالية للاعتراف، ولكن إذا كان من غير الممكن قيـــاس المطالبة بموثوقية، يجب أن لا يعترف بها كأصل أو دخل، أما وجود المطالبة فمن الممكن الإفصاح عنه في الإيضاحات أو ضمن المواد التفسيرية أو الجداول المكملة.

87- إن البـــند الذي لا يحقق في وقت معين شروط الاعتراف به الواردة في الفقرة 83 قد يحقق هذه الشرط في وقت لاحق وذلك نتيجة لاحقة.

88- إن البند الذي يشتمل علي الخصائص الأساسية للعنصر ولكنه يفشل فـــي تحقيـــق معاييـــر الاعـــتراف به قد يتطلب رغم ذلك الإفصاح عنه في الأيضاحات أو المواد التفسيرية أو الجداول المكلمة. ويعتبر ذلك مناسباً عندما تكـــون المعـــرفة بالبند ملائمة لتقييم المركز المالي، والأداء ، والتغيرات في المركز المالي للمنشأة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

## الاعتراف بالأصول

89- يـــتم الاعـــتراف بالأصـــل في الميزانية العمومية عندما يكون من المحـــتمل أن المـــنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق علي المشروع وإن للأصل أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.

90- لا يعـــترف بالأصـــل في الميزانية العمومية عند تكبد نفقة ليس من المحـــتمل أن يـــتدفق عنها منافع اقتصادية للمشروع تتعدى الفترة المحاسبية الجارية. وبدلاً من ذلك فإنه ينجم عن مثل هذه العملية اعتراف بمصروف في بيان الدخل. إن هذه المعالجة لا تدل علي أن قصد الإدارة من تكبد النفقة كان خلافـــاً لتوليد منافع اقتصادية مستقبلية للمشروع أو إن الإدارة تسير علي غير هـــدي. إن مـــا يمكـــن أن يستدل من ذلك فقط هو أن درجة التأكيد من تدفق المنافع الاقتصادية للمشروع بع الفترة المحاسبية الجارية غير كافية للاعتراف بأصل.

**الاعتراف بالالتزامات**

91- يــتم الاعــتراف بالالــتزام في الميزانية العمومية عندما يكون من المحــتمل أن تدفقاً خارجاً من الموارد التي تشكل منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد التزام حالي، وأن مبلغ الذي سيتم تسديده يمكن قياسه موثوقية. في الواقع العملي، لا يعترف بالالتزامات الناجمة عن عقود لم يتم تنفيذها مساواة بشــكل متناســب ( علي سبيل المثال الالتزامات لقاء مخزون طلب ولم يستلم بعــد) عمومــاً كالتزامات في القوائم المالية. ولكن في مثل هذه الالتزامات قد تحقق تعريف الالتزامات وتتأهل للاعتراف بها بشرط تحقيق معايير الاعتراف فــي الظــروف المحددة. وفي مثل هذه الظروف فإن الاعتراف بالالتزامات يستلزم الاعتراف بالأصول أو المصروفات المتعلقة بها.

**الاعتراف بالدخل**

92- يــتم الاعــتراف بــالدخل في بيان الدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلي زيادة في أصل، أو نقص في التزام ويمكن قياسها بموثوقيــة. وهذا يعني، في الواقع أن الاعتراف بالدخل يجري بشكل متزامن مع الاعــتراف بــزيادات في الأصول أو نقص في الالتزامات ( علي سبيل المثال، الــزيادة الصــافية فــي الأصــول الناتجة عن بيع سلع أو خدمات أو النقص في الالتزامات الناتج عن التنازل عن دين.)

93- إن الإجراءات المتبعة عملياً للاعتراف بالدخل، مثل متطلب اكتساب الإيراد هي تطبيقات لمعايير في هذا الإطار إن هذه الإجراءات موجهة عموماً إلــي قصــر الاعتراف بالدخل علي تلك البنود التي يمكن أن تقاس بموثوقية وبدرجة كافية من التأكيد .

### الاعتراف بالمصروفات

94- يتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نفس في المنافع الاقتصادية المستقبلي يعود إلي نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكـن قياسـه بموثوقيـة. وهذا يعني في الوقع أن الاعتراف بالمصروفات يجـري بشـكل متزامن مع الاعتراف بالزيادة في الالتزامات أو النقص في الأصـول ( عـلي سـبيل المثال، إثبات استحقاقات المستخدمين أو استهلاك المعدات).

95- يـتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل علي أساس الارتباط المباشر بين التكاليف المتكبدة واكتساب بنود محددة من الدخل. وهذا الإجراء، الـذي يشـار إليـه عموماً بمقابلة التكاليف مع الإيرادات، يتضمن الاعتراف المـتزامن أو المجـتمع بالإيـرادات والمصروفات التي تنتج مباشرة وبشكل مشـترك مـن نفـس العمليات المالية أو الإحداث الأخرى. علي سبيل المثال يعترف مكونات المصروف الذي يشكل تكلفة البضاعة المباعة في نفس الوقت الذي يتم الاعتراف بالدخل الناتج من بيع البضاعة. ولكن تطبيق مفهوم المقابلة بموجـب هذا الإطار لا يسمح بالاعتراف بنود في الميزانية العمومية لا تحقق تعريف الأصول أو الالتزامات .

96- عـندما يكون من المتوقع أن تنشأ المنافع الاقتصادية خلال عدد من الفـترات المحاسـبية وأن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده فقط بشكل عام أو غيـر مباشـر فإن يجب الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل علي أساس إجـراءات توزيـع منـتظمة ومنطقية . إن هذا غالباً ما يكون ضروري عند الاعـتراف بالمصروفات المتعلقة باستخدام الأصول مثل الممتلكات والمنشآت

المعـدات الشهرة وبراءات الاختراع والعاملات التجارية. وفي هذه الحالات يشـار إلـي المصـروف باسم الاستهلاك أو الإطفاء إن القصد من إجراءات التوزيع هو الاعتراف بالمصروفات في نفس الفترات المحاسبية التي تستهلك أو تستنفذ فيها المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه البنود .

97- يعـترف بالمصروف حالاً في قائمة الدخل عندما لا ينتج عن النفقة أيـة مـنافع اقتصادية مستقبلية أو عندما، وإلي الحد الذي ، لا تكون المنافع الاقتصـادية المسـتقبلية مؤهلة ، أو لم تعد مؤهلة، للاعتراف بها كأصل في الميزانية العمومية .

98- ويـتم كذلك الاعتراف بمصروف في قائمة الدخل في الحالات التي يـتم تكـبد التزام بها دون الاعتراف بأصل مثل الالتزام الناشئ عن ضمانه السلع المباعة .

### 8/3/6 قياس عناصر القوائم المالية

99- القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل. ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس.

100- يستخدم عدد من الأسس المختلة للقياس ولدرجات مختلفة وضمن تشكيلات متفاوتة من البيانات المالية وهذه الأسس تشمل :

**التكـلفة التاريخية :** تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمـة العادلـة للمقابل الذي أعطى للحصول عليها في تاريخ الحصول عـليها، وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو بعض

الظروف ( مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط .

**التكلفة الجارية** : تسجل الأصول بمبلغ لنقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض نفعه للحصول علي نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر. وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.

**القيمة القابلة للتحقق ( القابلة للتسديد )** : تقيد الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة . وتقيد الالتزامات بقيم سدادها أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط .

**القيمة الحالية** : تقيد الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصول ضمن السياق العادي للنشاط. وتقيد الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها سداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط .

101- أن التكلفة التاريخية هي اكثر الأسس استخداماً لدي المشاريع عند إعداد قوائمها المالية . وتستخدم عادة ما أسس قياس أخري. علي سبيل المثال، تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ويمكن أن تدرج الأوراق المالية المتداولة بالقيمة السوقية، وتدرج التزامات معاشات التقاعد بقيمتها الحالية. وإضافة لذلك، تستخدم بعض المشاريع أساس التكلفة

الجارية نتيجة لعدم قدرة النموذج المحاسبي المبني علي التكلفة التاريخية علي التعامل مع أثار تغير الأسعار للأصول غير النقدية.

**مفاهيم رأس المال الحفاظ علي رأس المال**

**مفاهيم راس المال**

102- تتــبع معظــم المشاريع المفهوم المالي لرأس المال عند إعداد قوائمها المالية.

بموجــب المفهــوم المالي لراس المال ، مثل الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة ، فإن رأس المال يعتبر مرادفاً لصافي وحقوق الملكية في المشروع . أما بموجب المفهوم المادي لرأس المال، مثل الفترة التشغيلية، فإن رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الإنتاجية للمشروع المتمثلة، علي سبيل المثال، وحدات الإنتاج اليومية .

103- يجــب أن يتم اختبار المفهوم المناسب لراس مال المشروع علي أســاس حاجــات مستخدمي بياناته المالية . وعليه يجب تبني المفهوم المالي لــرأس المالي إذا كان مستخدمو القوائم المالية مهتمين أساساً بالمحافظة علي رأس المال الاسمي المستثمر أو بالقوة الشرائية لرأس المال المستثمر. إما إذا كان اهتمامها الرئيسي بالقدرة الإنتاجية للمشروع فإنه يتوجب استخدام المفهوم المــادي لــرأس المال. ويشير المفهوم الذي يتم اختياره إلي الهدف الذي يتم تحقيقه من تحديد الربح،حتى ولو كان هناك بعض الصعوبات في القياس عند تطبيق المفهوم .

## مفاهيم الحفاظ علي رأس المال وتحديد الربح

104- إن مفـــاهيم رأس المال المشار إليها في الفقرة 102 تؤدي لنشوء مفاهيم الحفاظ علي رأس المال التالية:-

**الحفـــاظ علي القيمة المالية لرأس المال** : ويقتضي هذا المفهوم يكتسب الربح فقط إذا كان المبلغ المالي ( أو النقدي ) لصافي الأصول في نهاية الفترة تـــزيد عـــن المبلغ المالي ( أو النقدي ) لصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات للمالكين، أو مساهمات منهم أثناء الفترة. يمكن أن يقاس الحفاظ المالي علي راس المال بالوحدات النقدية الاسمية أو بوحدات ذات قوة شرائية ثانية.

**الحفـــاظ علي القيمة المادية لراس المال:** وبمقتضي هذا المفهوم يكتسب الربح إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية ( أو القدرة التشغيلية ) للمشروع ( أو المـــوارد أو الأمـــوال المطلوبة لتحقيق تلك الطاقة) في نهاية الفترة تزيد عن الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات إلي المالكين، أو مساهمات منهم أثناء الفترة .

105- يهـــتم مفهوم الحفاظ علي رأس المال علي كيفية تعريف المشروع لـــرأس المال الذي يسعي للحفاظ عليه. وهذا يوفر نقطة الوصول بين مفاهيم راس المال ومفاهيم رأس المال ومفاهيم الربح لأنها توفر نقطة المرجعية التي بموجـــبها يقاس الربح، إن هذا متطلب مسبق لتمييز بين عائد المشروع علي رأس المـــال واســـترداده لـــرأس المـــال، ويمكن اعتبار التدفقات الداخلة من الأصـــول فـــوق المبالغ المطلوبة للحفاظ علي رأس المال فقط كربح وبالتالي كعـــائد عـــلي رأس المـــال. ومن هذا فإن الربح هو المبلغ المتبقي بعد أن تم

طرح المصروفات ( شاملاً تعديلات الحفاظ علي رأس المال عندما يكون ذلك مناسـباً ) من الدخل ، إذا زادت المصروفات عن الدخل يكون المبلغ المتبقي صافي الخسارة .

106- يتطـلب مفهـوم الحفاظ علي القيمة المادية لرأس المال استخدام التكـلفة الجارية كأساس للقياس . أما مفهوم الحفاظ علي القيمة المالية لرأس المـال فلا يتطلب استخدام مفهوماً محدداً ويعتمد اختيار الأساس بمقتضي هذا المفهوم علي نوع رأس المال الذي يسعي المشروع للحفاظ عليه .

107- إن الاخـتلاف الأساسي بين مفهومي الحفاظ علي راس المال هو في معالجة أثار التغيرات في أسعار أصول والتزامات المشروع. وبشكل عام يعتبر المشروع محافظاً علي رأسماله إذا كان لديه نفس المقدار من راس المال فـي نهاية الفترة كما كان لديه في بداية الفترة. أي مبلغ يزيد عن أو فوق ذلك المطلوب للحفاظ علي راس المال في بداية الفترة يعتبر ربحاً.

108- بمقتضي مفهوم الحفاظ علي القيمة المالية لراس المال حيث يعرف رأس المـال بالوحدات النقدية الاسمية، فإن الربح يمثل الزيادة في راس المال النقدي الأسمي خلال الفترة.وعليه تعتبر الزيادات في أسعار الأصول المملوكة أثناء الفترة أرباحاً،يشار إليها عرفاً مكاسب الحيازة وهي مفاهيمياً أرباح، وقد لا يعـترف بهذه الأرباح هكذا حتى يتم التخلص من الأصل في عملية تبادل. وعـندما يعـرف مفهـوم الحفاظ علي القيمة المالية لرأس المال علي أساس وحدات القوة الشرائية الثابتة، يمثل الربح الزيادة في القوة الشرائية المستثمرة أثـناء الفـترة . وعليه فإن ما يعتبر ربحاً هو فقط ذلك الجزء من الزيادة في أسعار الأصول الذي يتجاوز الزيادة في المستوي العام للأسعار . وتعتبر باقي الزيادة في الأسعار كتعديل للحفاظ على رأس المال وكجزء من حقوق الملكية.

109- بمقتضـــى مفهـــوم الحفـــاظ على القيمة المادية لرأس المال حيث يعرف رأس المال بالطاقة الإنتاجية المادية ، فإن الربح يمثل الزيادة في رأس المـــال أثـــناء الفترة ، وينظر إلى كافة تغيرات الأسعار المؤثرة على أصول والتزامات المنشأة كتغيرات في قياس الطاقة المادية الإنتاجية للمشروع ، ومن هـــنا ، فهي تعالج كتعديلات للحفاظ على رأس المال وتعتبر جزءاً من حقوق الملكية وليس ربحاً .

110- إن إخـــتيار أساس القياس ومفهوم الحفاظ على رأس المال يحددان الـــنموذج المحاســـبي المســـتخدم فـــي إعداد القوائم المالية ، وتحقق النماذج المحاســـبية المختلفة درجات مختلفة من الملاءمة والموثوقية وعلى الإدارة ، كما في حالات أخرى ، السعي لتحقيق توازن بين الملاءمة والموثوقية وينطبق هـــذا الإطار على مدى من النماذج المحاسبية ويعطى إرشاداً لإعداد وعرض البيانات المالية المعدة بمقتضى النموذج الذي تم اختياره ولا توجد لدى مجلس إدارة لجـــنة معايير المحاسبة الدولية نية ، في الوقت الحاضر لفرض نمودج معين فيما عدا الحالات الاستثنائية ، مثل تلك المشاريع التي تعد قوائمها المالية باســـتخدام عمـــلة بلد ذو معدلات تضخم مفرطة. ولكن هذه النية سوف يعاد النظر فيها في ظل التطورات العالمية .

## 8/4 عرض القوائم المالية (معيار المحاسبة الدولية رقم 1)

**Presentations Of Financial Statements ( IASI )**

### 8/4/1 المشاكل محل الدراسة

يتمثل هدف معيار المحاسبة الدول رقم (1) في وصف أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام لضمان القابلية للمقارنة وقد لخص المعيار :-

- الاعتبارات العامة للعرض .
- الإرشادات الخاصة بهيكلها .
- الحد الأدنى لمتطلبات المحتوي .
- إرشاد عن الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي .
- إرشاد عن الخروج عن معيار المحاسبة الدولي .

## 8/4/2 نطاق المعيار

يتعامل ذلك المعيار مع عرض كافة القوائم المالية ذات الغرض التام All General Purpose Financial Statements المعدة والمعروضة طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي والذي لم يتم تفضيله للوفاء باحتياجات المستخدمين من المعلومات.

## 8/4/3 المفاهيم المحاسبية

1- يجب أن توفر القوائم المالية معلومات بشأن المركز المالي للمنشأة والأداء والتدفقات النقدية والتي تعتبر مفيدة لأغراض أتخاذ القرار الاقتصادي .
2- يعتبر مجلس الإدارة أو غيرها من الجهات الحاكمة المسئول عن إعداد وعرض القوائم المالية .

تتضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية من :

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل .
- التغيرات في حقوق الملكية .
- قائمة التدفق النقدي .

- السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

ويتم تشجيع المنشأة علي توفير معلومات مالية أخري وغير مالية بالإضافة إلي القوائم المالية .

يجــب أن تــراعى الإدارة كافة الاعتبارات العامة التالية المتعلق بعرض القوائم المالية :

**العرض العادل Fair Presentation**

ويتم تحقيق العرض العادي عن طريق تطبيق معايير المحاسبة الدولية ، ويــتم الســماح بالخــروج عن تلك المعايير فقط إذا كان تطبيق أحد المعايير المحاسبية سوف يترتب عليه قوائم مالية مضللة .

**الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية Compliance with the ISA**

- يجب أن يتم دراسة الجوانب التالية :
- يجب أن يتم الإفصاح عن الالتزام بمعايير المعايير المحاسبة الدولية .
- أن الالتزام بكافة متطلبات كل معيار يعتبر إجبارياً .
- لا يتم الإعفاء عن الإفصاح المرتبط بالمعالجات المحاسبية غير الملائمة.
- يجب أن يتم ذكر الالتزام الناقص بمعايير المحاسبة الدولية .
- يجــب أن يــتم الإفصاح بالكامل والتفصيل عن أي خروج عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية حيث يعتبر ضرورياً لتحقيق الغرض العادل .

**السياسات المحاسبية Accounting policies**

أن السياسات المحاسبية التي يتم تطبيقها يجب أن تكون تلك السياسات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية ، وسوف تقوم المنشأة بتطوير سياساتها الخاصة الملائمة وذات المصداقية في حالة عدم وجود معايير المحاسبة الدولية .

وفيما يلي الإعتيارين الذين يمثل الإفتراضات الناتجة للقوائم المالية :

**الاستمرارية Going concern**

يجـب أن يـتم عرض القوائم المالية علي أساس استمرارية المنشأة في نشـاطها إلا إذا كان من المحتمل أن يتم تصفية المنشأة أو تتوقف عن نشاطها الـتجاري ، فـإذا لم يتم عرض القوائم المالية علي أساس الاستمرارية يتعين الإفصـاح عن الحقائق والمنطق وراء عدم استخدامه ويجب أن يتم الإفصاح عن عدم التأكد المحيط بالاستمرارية.

**أساس الاستحقاق Accrual Basis**

يـتم اسـتخدام أساس الاستحقاق لعرض القوائم المالية باستثناء ما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية .

**اتساق العرض Consistency of Presentation**

يجب أن يتم الحفاظ عن عرض وتبويب البنود من فترة إلي أخرى باتساق إلا إذا حدث تغير يودى إلي عرض أكثر ملائمة وكان هناك تغير مطلوب عن طريق معايير المحاسبة الدولية .

**الأهمية النسبية والتجميع Materiality and Aggregation**

يـتم السماح بتجميع البنود غير ذات الأهمية النسبية المتماثلة في الطبيعة والوظيفة في حين لا يجب أن يتم تجميع البنود ذات الأهمية النسبية.

**المقاصة Offsetting**

يجـب ألا يـتم المقاصة بين الأصول والالتزامات إلا إذا تم السماح بذلك عـن طـريقة معايير المحاسبة الدولية ، ومع ذلك فأن المكاتب والمصروفات

والخســائر غير ذات الأهمية النسبية المرتبطة الناشئة عن معاملات وأحداث مماثلة قد يتم المقاصة بينها.

**المعلومات المقارنة Comparative Information**

تتميز الجوانب التالية بالملائمة .

- الإفصاح المطلوب للمعلومات الرقمية المرتبطة بالفترة السابقة.
- تحديد المعلومات النصفية الملائمة التي يتعين تضمينها.
- إعــادة تبويب الأرقام المقارنة عندما يتم تعديل تبويب البنود ويتطلب ذلك الإفصاح عن الطبيعة والقيم والأسباب المرتبطة.

**الإفصاح Disclosure**

**التحديد والفترة Identification and Period**

- يجــب تحديــد القوائم المالية بشكل واضح و تميزها عن المعلومات المالية الأخرى.
- يجب أن يتم تحديد كل مكون من مكونات القوائم المالية بوضوح .
- يتم إظهار الأتي بشكل واضح :
  - اسم المنشاة محل التقرير .
  - القوائم الخاصة بالمنشأة أو المجموعة .
  - تاريخ التقرير أو الفترة .
  - عملة التقرير .
  - مستوى الدقة المستخدم فى عرض الأرقام فى القوائم المالية.
  - يتم تقديم التقرير على أقل تقدير سنويا.

- إصــدار القوائـم المالية فى التوقيت المناسب (خلال ستة شهور عمن تاريخ التقرير) .

### قائمة المركز المالي Balance Sheet

توفر معلومات عن المركز المالي .

### التميز بين المتداول وغير المتداول Current Non- Current distinction

- قد تختار المنشأة ذلك التبويب للأصول والالتزامات.
- إذا لم يتم اختيار ذلك يجب أن يتم عرض الأصول والالتزامات على أساس السيولة .
- تجزئة القيم التي يتم استردادها أو تسويتها خلال أو بعد 12شهر .

### الأصول المتداولة Current Assets

تتضمن الأصول المتداولة :-

- الأصول التي يتوقع أن يتم تحقيقها أو الاحتفاظ بها للبيع أو الاستهلاك فى دورة التشغيل العادية .
- الأصول التي يحتفظ بها بصفة رئيسية للمتاجرة أو على المدى القصير ويتوقع أن تتحقق خلال أثنى عشر شهر .
- أن لا تكون النقدية أو ما يعادلها ( ما فى حكم النقدية ) مقيدة من حيث الاستخدام .

### الالتزامات المتداولة Current Liabilities

تتضمن الالتزامات المتداولة ما يلي :-

- الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها في دورة التشغيل العادية .
- الالتزامات التي يستحق تسويتها خلال أثني عشر شهر .

قــد يتم تبويب الالتزامات طويلة الأجل المحملة بالفائدة والتي يتم تسويتها خلال أثنى عشر شهر على إنها التزامات غير متداولة إذا :

- إذا كان الآجل الأصلي اكبر من 12 شهر .
- إذا كانت هناك نية من إعادة تمويل الالتزام .
- إذا كانت تلك النية مؤيدة باتفاق معين .

## الحد الأدنى للمعلومات التي يتم عرضها في صلب قائمة المركز المالي

**Minimam Information on Face of The Balance Sheet**

- الممتلكات والمصنع والمعدات .
- الأصول المالية.
- المخزون.
- النقدية وما في حكمها
- الالتزامات الضريبية .
- المخصصات .
- حســابات المدينين التجارية والحسابات المدينة الأخرى.
- راس المال المصدر.
- الاحتياطات .
- الأصول غير الملموسة .
- الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها طبقا لطريقة حقوق الملكية.
- حصة الأقلية .
- حسابات الدائنين التجارية والحسابات الدائنة الأخرى.
- الأصول الضريبية .
- الالتزامات غير المتداولة المحملة بالفوائد .

## المعــلومات الأخــرى الــتي تعــرض فــي صلب الميزانية العمومية أو في الإيضاحات المتممة . Other Information On The Face Or In Notes

- التبويبات الجزئية الإضافية الملائمة .
- القيم المستحقة السداد وإلى من :

- الشركة الأم .
- الشركات التابعة الزميلة .
- الشركات الشقيقة .
- الأطراف ذات العلاقة .

يتم عرض البنود التالية الخاصة برأس مال الأسهم .

- عدد الأسهم المصرح بها.
- عدد الأسهم المصدرة والتي لم تسدد بالكامل .
- القيمة الاسمية لكل سهم أو تلك التي ليس لها قيمة اسمية .
- مطابقة عدد الأسهم في بداية ونهاية الشركة .
- الحقوق والامتيازات والقيود .

- الأسهم التي تحتفظ بها المنشأة والشركات التابعة أو الشركات الشقيقة.
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها فى ظل عقود الخيار أو عقود المبيعات .
- طبيعة وغرض كل احتياطي .
- قيمة توزيعات الأسهم التفصيلية المتجمعة والتي لم يتم الاعتراف بها

**قائمة الدخل**

توفر تلك القائمة معلومات عن الأداء .

**الحد الأدنى للمعلومات فى صلب قائمة الدخل :-**

- الإيراد .
- تكاليف التمويل .
- نتائج أنشطة التشغيل .
- نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركة الأصلية والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية.

- مصروف الضريبة .
- البنود غير العادية .
- صافى الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة.
- الربح أو الخسارة من الأنشطة
- حقوق الأصلية .

**المعلومات الأخرى في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات .**

- تحليل المصروف تأسيسا علي طبيعتها ووظيفتها.
- إذا تم تبويب المصروفات حسب وظيفتها يتم الإفصاح عن :
  - مصروف إحلال الأصول الملموسة .
  - مصروفات استنفاذ الأصول غير الملموسة .
  - تكاليف الموظفين .
- توزيعات الأرباح لكل سهم المعلنة أو المفتوحة

## قائمة التغيرات في حقوق الملكية Changes in Equity Statement

تعكس تلك القائمة معلومات بشأن الزيادة أو التخفيض في صافي الأصول أو الثروة .

**الحد الأدنى للمعلومات في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية**

- صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة .
- الدخل، المصروف، المكاسب أو الخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية.
- أثار التغيرات في السياسية المحاسبية .
- أثار تصحيح الأخطاء الأساسية .

**المعلومات الأخرى في صلب القائمة أو في الإيضاحات**

- معاملات راس المال مع الملاك والتوزيعات إلي الملاك .
- مطابقة رصيد الربح والخسائر المتجمع في بداية ونهاية السنة .

- مطابقــة القيمــة الدفــترية لكل مجموعة من راس المال الأسهم العادية وأقساط الأسهم وكل احتياطى في بداية ونهاية الفترة .

## قائمة التدفقات النقدية

يتم الإحالة إلي معيار المحاسبة الدولى رقم (7) .

## السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة Accounting policies and notes

يتم توفير معلومات عن الآتي :-

- أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة
- المعــلومات المطلوبة عن طريقة معايير المحاسبية الدولية والتي لم توضح في صلب القوائم المالية.
- المعلومات الإضافية المطلوبة لأغراض العرض العادل .

## الهيكل Structure

- يتم عرض الإيضاحات بطريقة منهجية منظمة.
- يــتم الــربط المــرجعي بين كل بند في صلب القوائم المالية حتى الإيضاحات .

## عرض البيانات المحاسبية

- أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
- كل سياسية محاسبية مستخدمة حتى إذا لم تكن معايير المحاسبة الدولية القائمة قد قامت بتغطيتها .

## الافصاحات الأخرى

- موطن الشركة .
- الكل القانوني للشركة .
- بلد الشركة .
- عنوان مقر الكتب أو العمل المسجل .
- طبيعة الأعمال والأنشطة الرئيسية .
- اسم الشركة الأم والشركة الأم للمجموعة بالكامل .
- متوسط عدد العاملين .

## 4/7 هيكل إيضاحي لعرض القوائم المالية

**Case Study for Presentation of Financials Statements**

حدد المعيار المحاسبي الدولى رقم (1) مكونات القوائم المالية والحد الأدنى من متطلبات الإفصاح في صلب الميزانية العمومية وقائمة الدخل بالإضافة إلي عـــرض التغيرات في حقوق الملكية، كما إنه يحدد البنود الأخرى التي يمكن أن يتم عرضها أما في صلب القوائم المالية ذات العلاقة أو فى الإيضاحات .

وفيمـــا يـــلي أمثلة علي الطرق التي يمكن بها عرض المتطلبات الخاصة بعرض قائمة المركز المالى وقائمة الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين .

## مجموعة أ ب جـ – الميزانية العمومية كما في 31 ديسمبر 2002

( بآلاف وحدات العملة )

| | 2002 | 2002 | 2001 | 2001 |
|---|---|---|---|---|
| **الأصول** | | | | |
| **الأصول غير المتداولة** | | | | |
| الممتلكات والمصانع والمعدات | × | | × | |
| الشهرة | × | | × | |
| تراخيص التصنيع | × | | × | |
| الاستثمارات في شركات زميلة | × | | × | |
| أصول مالية أخرى | × | | × | |
| **الأصول المتداولة** | | × | | × |
| المخزون | × | | × | |
| حسابات المدينين التجارية والأرصدة المدينة الأخرى | × | | × | |
| المدفوعات مقدماً | × | | × | |
| النقدية وما في حكمها | × | | × | |
| | | × | | × |
| **مجموع الأصول** | | × | | × |
| **الحقوق والالتزامات** | | | | |
| رأس المال والاحتياطيات | | | | |
| رأس المال المصدر | × | | × | |
| الاحتياطات | × | | × | |
| الأرباح والخسائر المتراكمة | × | | × | |
| | | × | | × |
| حصة الأقلية | | × | | × |
| الالتزامات غير المتداولة | | | | |
| قروض منتجة للفائدة | × | | × | |
| ضريبة مؤجلة | × | | × | |
| التزام منفعة التقاعد | × | | × | |
| | | × | | × |
| **الالتزامات المتداولة** | | | | |
| حسابات الدائنين التجارية والأرصدة الدائنة | × | | × | |
| اقتراضات قصيرة الأجل | × | | × | |
| الجزاء الجاري من القروض | | | | |
| المنتجة للفائدة | × | | × | |
| مخصص الضمان | × | | × | |
| | | × | | × |
| **مجموع الحقوق والالتزامات** | | × | | × |

مجموعة أ ب ج قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 في ديسمبر 2002
( موضحاً تصنيف المصروفات حسب وظيفتها )
( بالآلف وحدات العملة )

| | 20-2 | 20-1 |
|---|---|---|
| الإيراد | × | × |
| تكلفة المبيعات | (×) | (×) |
| إجمالي الربح | × | × |
| دخل تشغيلي آخر | × | × |
| تكاليف التوزيع | (×) | (×) |
| المصروفات الإدارية | (×) | (×) |
| مصروفات إدارية أخرى | (×) | (×) |
| الربح من العمليات | × | × |
| تكلفة التمويل | (×) | (×) |
| الدخل من الشركات الزميلة | × | × |
| الربح قبل الضريبة | × | × |
| مصروف ضريبة الدخل | (×) | (×) |
| الربح بعد الضريبة | × | × |
| حصة الأقلية | (×) | (×) |
| صافي الربح من الأنشطة العادية | × | × |
| بنود غير عادية | × | (×) |
| صافي الربح للفترة | × | × |

## مجموعة أ ب ج بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002
## ( موضحاً تصنيف المصروفات حسب طبيعتها )

( بالآلف وحدات العملة )

| | 2002 | 2001 |
|---|---|---|
| الإيراد | × | × |
| دخل تشغيلي آخر | × | × |
| التغيرات فى مخزون البضائع الجاهزة والعمل قيد الإنجاز | (×) | (×) |
| عمل أنجز من قبل المشروع وتم رسملته | × | × |
| مواد خام ومستهلكات مستخدمة | (×) | (×) |
| تكاليف الموظفين | (×) | (×) |
| الاستهلاك ومصروف الإطفاء | (×) | (×) |
| مصروفات التشغيل الأخرى | (×) | (×) |
| الربح من العمليات | × | × |
| تكلفة التمويل | (×) | (×) |
| الدخل من الشركات الزميلة | × | × |
| الربح قبل الضريبة | × | × |
| مصروفات ضريبة الدخل | (×) | (×) |
| الربح قبل الضريبة | × | × |
| حصة الأقلية | (×) | (×) |
| صافي الربح أو الخسارة من العمليات العادية | × | × |
| البنود غير العادية | × | (×) |
| صافي الربح للفترة | × | × |

مجموعـــة أ ب ج ــ بيان التغيرات في حقوق المساهمين للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2-20 .

( بالآلف وحدات العملة )

| | رأس المال المساهم | علاوة إصدار | احتياطي إعادة التقييم | احتياطي ترجمة | الربح المتراكم | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد في 31 ديسمبر 0-20 | × | × | × | (×) | × | × |
| التغيرات في السياسة المحاسبية | × | × | × | (×) | × | × |
| رصيد معاد بيانه | × | × | × | (×) | × | × |
| فائض إعادة تقييم الأصول | | | × | | | × |
| العجز في إعادة الاستثمارات | | | (×) | | | (×) |
| فروق تحويل العملات | | | | (×) | | |
| صافي الأرباح والخسائر غير المعترف بها في بيان الدخل | | | × | (×) | | × |
| صافي الربح للفترة | | | | | × | × |
| أرباح الأسهم | | | | | (×) | (×) |
| إصدار رأسمال مساهم | × | × | | | | × |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2001 | × | × | × | (×) | × | × |
| العجز في إعادة تقييم الأصول | | | (×) | | | (×) |
| فائض إعادة تقييم الاستثمارات | | | × | | | × |
| فروقات تحويل العملات | | | | (×) | | (×) |
| صافي أرباح وخسائر غير معترف بها في بيان الدخل | | | (×) | (×) | | (×) |
| صافي الربح للفترة | | | | | × | × |
| أرباح الأسهم | | | | | (×) | (×) |
| إصدار رأسمال مساهم | × | × | | | | |
| الرصيد في 31 ديسمبر 2-20 | × | × | × | × | × | × |

**مجموعة أ ب ج ــ بيان المكاسب والخسائر بها للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2002**
**(بالآلف وحدات العملة )**

| | 2002 | 2001 |
|---|---|---|
| فائض / (عجز ) إعادة تقييم الأصول | (×) | × |
| فائض / (عجز) إعادة تقييم الاستثمارات | × | (×) |
| فروقات الصرف في ترجمة البيانات المالية للمنشآت الأجنبية | (×) | (×) |
| صافي المكاسب غير المعترف بها في قائمة الدخل | × | × |
| صافي الربح للفترة | × | × |
| مجموع المكاسب والخسائر المعترف بها | × | × |
| تأثير التغيرات في السياسة المحاسبية | | (×) |

يوضح المثال أعلاه أسلوباً يعرض التغيرات في حقوق المساهمين التي تمثل مكاسب وخسائر في جزء منفصل من البيانات المالية ، وبموجب هذا الأسلوب فإن تسوية الأرصدة الافتتاحية والختامية لراس المال المساهم والاحتياطات والربح المتراكم ، كما هو موضح في الصفحة السابقة ، يتم عرضها في إيضاحات القوائم المالية .

## 8/5 اللجنة الدائمة لتغيرات معايير المحاسبة الدولية

**The Standing Interpretation Committee ( S I C )**

قام مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في يناير عام 1997 بتشكيل لجنة تفسيرات دائمة لتأخذ في الاعتبار مسائل محاسبية يمكن أن تستخدم فيها معالجات متباينة أو غير مقبولة في ظل غياب إرشادات رسمية ، وتكون مراجعتها ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية الحالية وإطار لجنة معايير المحاسبة الدولية ، تقوم

لجـنة معاييـر المحاسبة الدولية أثناء تطوير التفسيرات بالتشاور مع لجان وطنية مماثلة رشحت لهذا الغرض من قبل الهيئات الأعضاء.

وتـتعامل لجـنة معاييـر المحاسبة الدولية علي نحو معقول مع مسائل المحاسـبة ذات اهـتمام واسـع وليس مسائل مهمة لعدد صغير من المنشآت وتغطي التفسيرات كل من :-

- مســائل قائمة تستحق البحث ( هناك ممارسة غير مقنعة ضمن نطاق معايير المحاسبة الدولية الموجودة ) .
- مســائل عارضـــة ( مواضــيع جديدة تعود إلي معيار محاسبي دولي موجود، ولكن لم تؤخذ في الاعتبار عند تطوير المعيار .

وتضـم لجـنة التفسـيرات الدائمة حتى الآن اثني عشر عضواً لهم حق التصـويت من بلدان مختلفة بما في ذلك أفراد من مهنة المحاسبة ومجموعات معـدي القوائـم المالية ومجموعات مستخدميها ، أما المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية والمفوضية الأوروبية فهم مراقبين بدون حق تصويت لضمان التنسـيق المناسب مع المجلس فإن عضوين من أعضاءه يحضران اجتماعات لجنة التفسيرات .

وتصـدر لجـنة التفسيرات الدائمة التفسير المقترح للتعليق عليه من قبل الجمهـور عندما لا يصوت ضد التفسير أكثر من ثلاثة أعضاء من أصحاب حق التصويت أو تكون فترة التعليق عموماً لمدة شهرين .

إذا لـم يصـوت ضد التفسير أكثر من ثلاث من أعضاءها أصحاب حق التصويت فأن لجنة التفسيرات الدائمة تطلب من المجلس الموافقة علي إصدار التفسـير الـنهائي ، وكما هو الحال بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية فإن ذلك يتطـلب أصوات ثلاثة أرباع المجلس لصالح التفسير وتنشر التفسيرات رسمياً

بعـــد موافقة المجلس عليها . وتنشر لجنة معايير المحاسبة الدولية تقرير حول قرارات لجنة التفسيرات الدائمة فوراً بعد كل اجتماع للجنة التفسيرات الدائمة في رسالتها الأخبارية أخبار من لجنة التفسيرات الدائمة .

أن التفســيرات الصــادرة مــن اللجنة الدائمة للتفسيرات معتمدة من قبل المجــلس وهـــي جزء من المنشورات الرسمية للجنة معايير المحاسبة الدولية (ينظر معيار المحاسبة الدولي الأول – عرض القوائم المالية – فقرة 11 )

وعلي ذلك يجب أن لا توصف القوائم المالية أنها ممثلة لمعايير المحاسبة الدولية إلا إذا كانت تمتثل لكافة متطلبات كل معيار ذو علاقة وكل تفسير ذو علاقـــة أيضاً صادر عن اللجنة الدائمة للتفسيرات ، وعندما لا يتبني مشروع تفســيراً نشرته لجنة معايير المحاسبة الدولية ولكن لم يصبح بعد إجبارياً فإن اللجـــنة تشـــجع المشروع علي الإفصاح طبيعة التغير المستقبلى فى السياسة المحاسبية وعن تقدير أثر ذلك على صافي ربح أو خسارة المشروع ومركزه المالي أو بيان بأنه لم يتم إجراء هذا التقدير .

يقصد بالتفسيرات شأنها في ذلك شأن المعايير أن تكون موجزة حسبما تتم به طبيعة موضوع معين وليس أن تكون قواعد مفصلة تتناول كل ظرف يمكن تصويره وتركز لجنة معايير المحاسبة الدولية علي المسائل الأساسية وتحاول أن لا تجعـــل المتطلبات المحاسبية معقدة بحيث لا يمكن تطبيقها بفاعلية علي نطاق عالمي ، وعلاوة علي ذلك كله يجب أن يسترشد تطبيق تفسيرات اللجنة الدائمة للتفسيرات بروح ومنطق الأفكار والمعايير والتفسيرات نفسها .

تتبع طريقة تطوير تفسيرات اللجنة الدائمة للتفسيرات إجراءات العمل التي اعتمدها المجلس .

ترحب اللجنة الدائمة للتفسيرات بتقديم مواضيع تفسرين من جميع الأطراف المهتمة ، وتأخذ اللجنة الدائمة للتفسيرات في الاعتبار المقاييس التالية لإضافة المواضيع علي جدول أعمالها :-

- يجب أن يشمل الموضوع تفسيرا لمعيار موجود ضمن نطاق إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية .
- يجب أن يكون الموضوع مناسباً من الناحية العملية وواسع النطاق .
- يجب أن يتعلق الموضوع بنمط حقيقي محدد .
- وجود تفسيرات متشعبة تظهر من وقت لآخر إلي جانب ما هو موجود فيها.

أن مهمة اللجنة الدائمة للتفسيرات هي تقديم الإرشاد القابل للتطبيق بشكل عام حيث تكون المعايير الحالية غير واضحة أو لا تتناول مواضيع معينة ، إلا أنها لا تصدر الأحكام بشأن الحالات الفردية ، علي أن الحالات المثيرة للجدل المقدمة للجنة الدائمة للتفسيرات تؤدي إلي إصدار تفسير قابل للتطبيق بشكل عام .

وفيما يلي التفسيرات التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية :-

**التفسير رقم (1) الاتساق – صيغ تكلفة مختلفة للمخزون**

**Consistency Different Cost Formulas for Inventories**

**المرجع :** معيار المحاسبة الدولي رقم (2) المخزون .

**المسألة الخلافية :** ما إذا كان من الممكن للمشروع استخدام صيغ تكلفة مختلفة لأنواع مختلفة من قيم أو بنود المخزون .

**الإجماع :** يجب علي المشروع استخدام نفس صيغ التكلفة لكافة قيم بنود المخزون ذات الطبيعة والاستخدام المتشابهين ، وبالنسبة لبنود

المخــزون ذات الطبيعة أو الاستخدام المختلفتين (مثل استخدام سلع معينة في قطاع عمل واحد ونفس النوع من السلع تستخدم في قطاع عمــل آخر ) ، يمكن تبرير صيغ تكلفة مختلفة، أن الاختلاف في الموقــع الجغرافي في قيم المخزون ( وفي القوانين الضريبية ذات العلاقة) ليس كافياً لتبرير استخدام صيغ تكلفة مختلفة .

**التفسير رقم (2) الإتساق - رسملة تكاليف الاقتراض**

**Consistency- Capitalization of Borrowing Costs**

**المرجع :** معيار المحاسبة الدولي رقم (23) تكاليف الاقتراض .

**المسألة الخلافية :** ما إذا كان يجب علي المشروع الذي اختار سياسة رسملة تكــاليف الاقتراض تطبيق تلك السياسة علي كافة الأصول المؤهلة ، أو مـــا إذا كـــان يمكــن للمشروع اختيار رسملة تكاليف الاقتراض لأصول مؤهلة معينة وليس لأصول آخري .

**الإجماع :** حتى يتسنى المشروع المعالجة البديلة المسوح بها يجب تطبيق تلك المعالجـــة بشـــكل مـــتماثل علي كافة تكاليف الاقتراض التي تعزي مباشـــرة لامتلاك أو بناء أو إنتاج كافة الأصول المؤهلة للمشروع ، وإذا تـــم يلـــبيه كافة الشروط المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولـــي رقم ( 23 ) فإنه يجب علي المشروع الاستمرار في رسملة تكاليف الاقتراض هذه حتي لو زاد المبلغ المرحل للأصل عن مبلغه القابل للاسترداد .

## التفسير رقم ( 3 ) استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من العمليات مع الشركات الزميلة

**Elimination of Unrealized Profits and Losses on Transactions with Associates**

**المرجع :** معيار المحاسبة الدولي رقم (28) – محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة .

**المسألة الخلافية :** إلى أى مدى يجب علي المستثمر استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناجمة عن عمليات بين المستثمر ( أو الشركات التابعة الموحدة) والشركات الزميلة التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية .

**الإجماع :** يجب استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من العمليات الصاعدة أو النازلة بين المستثمر ( أو الشركات التابعة الموحدة ) والشركات الزميلة إلي مدى حصة المستثمر في الشركة الزميلة ، ويجب عدم استبعاد الخسائر غير المحققة إلي المدى الذي تقدم به العملية دليلاً علي انخفاض في قيمة الأصل المحول .

## التفسير رقم (4) تبويب الأدوات المالية - أحكام التسديد المحتملة

**Classification of Financial Instrument–Contingent Settlement Provisions**

**المرجع :** معيار المحاسبة الدولي رقم ( 32 ) الأدوات المالية : الإفصاح والعرض .

**المسألة الخلافية :** ما إذا كانت هذه الأداة ( أو أجزاؤها المكونة ) يجب تصنيفها كحق ملكية أو كأحد بنود المطلوبات في القوائم المالية للجهة المصدرة ولا يتناول هذا التفسير الأدوات التي تصدر لتعويض الموظفين.

الإجماع : حيث تعتمد الحقوق والالتزامات الخاصة بأسلوب تسديد أداه مالية علي وقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية غير مؤكدة أو علي نتيجة ظروف غير مؤكدة خارجة علي سيطرة كل من جهة المصدر والحائزة علي تلك الأداة المالية ، فأنه يجب تبويب الأداة المالية كالتزامات .

وحيث يكون احتمال أن يكون مطلوب من الجهة المصدرة إجراء التسديد نقداً وبأصل مالي آخر مستبعد في وقت الإصدار ، فأنه يجب تجاهل حكم التسديد المحتمل ويجب تصنيف الأداه علي أنها حق ملكية .

## التفسير رقم ( 5 ) تكاليف تعديل برامج الحاسب الآلي القائمة .

**Cost Of Notifying Existing Software**

المرجع : إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض القوائم المالية :

المسألة الخلافية :

( أ ) ما إذا كان من الممكن رسملة تلك التكاليف .

(ب) إذا لم يكن ممكناً حتى يجب الاعتراف بهذه التكاليف علي أنها مصروف .

الإجماع : التكاليف التي تم تحملها من أجل استعادة أو المحافظة علي المنافع الاقتصادية المستقبلية التي يمكن للمشروع أن يتوقعها عند مستوي الأداء المقيم أصلا لأنظمة الحاسب الآلي القائمة يجب الاعتراف بها علي أنها مصروف ، وذلك فقط عندما يتم القيام بعمل الاستعادة أو المحافظة ( مثال ذلك لتمكينها من التشغيل كما كان مقصوداً في الأصل بعد بدء الألف عام التالية أو بعد إدخال عملة اليورو ).

## التفسير رقم (6) – إدخال عملة اليورو Introduction of Euro

**المرجع** : معيار المحاسبة الدولي رقم ( 21 ) تأثير التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي .

**المسألة الخلافية** : تطبيق معيار المحاسبة الدولي كم ( 21 ) علي الانتقال من العملات الوطنية للدول الأعضاء المشاركة في الاتحاد الأوروبي إلي اليورو ( الانتقال ) .

**الإجماع** : يجب تطبيق متطلبات ذلك المعيار فيما يتعلق بترجمة عمليات العملات الأجنبية والقوائم المالية للعمليات الأجنبية بشكل صارم علي الانتقال ، ويعني ذلك بشكل خاص ما يلي :

- يجب أن تستمر ترجمة الأصول والالتزامات النقدية بالعملة الأجنبية الناجمة عن العمليات إلي عملة التقارير بسعر الإغلاق ، ويجب الاعتراف بأية فروقات ناجمة عن الصرف علي أنها دخل أو مصروف فوراً .
- يجب أن تستثمر فروق الصرف المتراكمة المتعلقة بترجمة القوائم المالية للوحدات الأجنبية مصنفة علي أنها حقوق ملكية ، ويجب الاعتراف بها علي أنها دخل أو مصروف فقط عند التصرف في صافي الاستثمار في المنشاة الأجنبية.

## التفسير رقم (7) تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأول مرة كأساس رئيسى للمحاسبة

**First–Time Application of IASS as the Primary Basis of Accounting**

**المرجع** : معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية .

**المســألة الخلافيـــة** : كيف يجب إعداد القوائم المالية لمشروع وعرضها في الفــترة عــندما يــتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بكاملها على أنها الأساس المحاسبي الرئيسي .

- عــندما يتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة كيف يجب تطبيق الأحكام الانــتقالية الرئيسية الواردة في المعايير الفردية والتفسيرات علي أرصدة البنود التى كانت قائمة في السابق في تاريخ نفاذ هذه المعايير والتفسيرات.

**الإجماع :**

- يجــب إعــداد وعرض القوائم المالية للمشروع كما لو أن القوائم المالية كانت دائماً تعد حسب المعايير والتفسيرات السارية المفعول لفترة التطبيق لأول مرة......... .
- يجب إعداد المعلومات المقارنة وعرضها حسب معايير المحاسبة الدولية .
- يجــب معامــلة أي تعديل ناتج من الانتقال علي أنه تعديل علي الرصيد الافتــتاحي للأربــاح غير الموزعة لا قرب فترة معروضة حسب معايير المحاسبة الدولية .

## التفسير رقم (8) اندماج الأعمال – التصنيف أما كامتلاك أو توحيد للمصالح

**Business Combination–Classification Either as Acquisition Uniting of Interests**

**المرجع** : معيار المحاسبة الدولي رقم ( 21 ) اندماج الأعمال .

**المســألة الخلافية** : كيف يتم تفسير التعريفات والإرشادات الإضافية في ذلك المعيــار وتطبيقها عند تصنيف عملية اندماج الأعمال . وما إذا كان مــن الممكن تصنيف عملية دمج منشآت أعمال بموجب ذلك المعيار علي أنها ليست امتلاك أو توحيداً للمصالح .

الإجماع :

- يجب محاسبة عملية دمج منشآت الأعمال علي أنها امتلاك إلا إذا كان من غير الممكن تحديد الجهة الممتلكة .
- يجب أن يكون تصنيف عملية اندماج الأعمال بناء علي تقييم شامل لكافة الحقائق والظروف للعملية المعنية .
- يجـب علي المشروع تصنيف عملية دمج الأعمال علي أنها امتلاك ما لم تكـن جميع هذه الخصائص متوفرة ، وحتى في حالة توحيد للمصالح فقط إذا استطاع المشروع أن يوضح أنه لا يمكن تحديد الجهة الممتلكة .
- جميـع عمـلية دمـج الأعمال بموجب هذا المعيار هي اما امتلاك توحيد للمصالح .

## التفسير رقم (9) المساعدة الحكومية عدم وجود علاقة محددة مع الأنشطة التشغيلية

**Government Assistance–No Specified Relation To Operating Activities**

**المـرجع :** معيـار المحاسـبة الـدولى رقم ( 20 ) محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية .

**المسـألة الخلافيـة :** مـا إذا كانت هذه المساعدة الحكومية منحة حكومية ضمن نطاق المعيار وعلي ذلك ما إذا كان يجب محاسبتها حسب هذا المعيار.

**الإجمـاع :** تلـبي المساعدة الحكومية للمشاريع تعريف المنح الحكومية في ذلك المعيـار وحـتى وأن لـم توجـد شروط متعلقة بشكل محدد بالأنشطة التشغيلية وعلي ذلك لا يتم تسجيل هذه المنح مباشرة في حقوق الملكية .

## التفسير رقم (10) الصرف الأجنبي - رسملة الخسائر الناجمة عن التخفيضات الحادة

**Foreign Exchange. Capitalization of Losses Resulting From Sever Currency Devaluation**

المرجع : معيار المحاسبة الدولي رقم (21) – تأثيرات التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي .

**المسألة الخلافية** : في أي فترة يجب تطبيق شروط عدم إمكانية تسديد الالتزام وأنه لا توجد وسائل عملية للتحوط .

**الإجماع :**

- يجب إدخال خسائر الصرف الأجنبي في المبلغ المرحل للأصل فقط إذا لم يكـن ممكناً تسديد هذه الالتزامات ، ويجب ألا يزيد المبلغ المرحل المعدل للأصل عن مبلغ القابل للاسترداد .
- يجـب إظهـار أن العملة الأجنبية اللازمة لتسوية الالتزام لم تكن متوفرة للمشـروع المقدم للتقارير أو يحدث ذلك فقط في ظل توافر ظروف نادرة نقص متزامن في العملة الأجنبية بسبب قيود رقابة علي الصرف تفرضها الحكومة أو البنك المركزي وعدم توفر أدوات تحوط .
- يجـب علي المشروع رسملة خسائر الصرف التي تم تحملها بعد التخفيض أو الاسـتهلاك الحاد الأول لعملة التقارير إلي الحد الذي يستمر فيه تلبية كافة شروط الرسملة .

## التفسير رقم (11) توحيد القوائم المالية للمنشأة ذات الغرض الخاص

**Consolidation of Special Purpose Entities**

**المرجع** : معيار المحاسبة الدولي رقم (27) القوائم المالية الموحدة ، ومحاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة .

**المســـألة الخلافية :** تحت أية ظروف يجب علي المشروع توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص ، ولا ينطبق ذلك التفسير علي خطط المنافع لما بعد التوظيف أو خطط تعويض حقوق الملكية .

**الإجماع :**

- يجب توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص عندما يدل موضوع العلاقة بين المشـــروع والمنشأة ذات الغرض الخاص علي أن تلك المنشأة هي تحت سيطرة ذلك المشروع .
- تنشأ السيطرة من خلال التحديد المسبق لأنشطة المنشأة ذات الغرض الخاص.
- أن التحديد المسبق للأنشطة المستمرة للوحدة ذات الغرض الخاص من قبل المنشـــأة ( الكفيل أو طرف آخر له حصة ) لا يمثل نوع القيود . المشار إليها في ذلك المعيار .

## التفسير رقم (12) الوحدات تحت . السيطرة المشتركة – المساهمات غير النقدية للمشاركين في مشروع مشترك .

**Jointly Controlled Entities – Non monetary contributions by ventures**

**المـــرجع :** معيـــار المحاســـبة الدولي رقم 31 – تقديم التقارير المالية حول الحصص في المشروعات المشتركة .

**المسألة الخلافية :**

- متى يجب الاعتراف بالجزء المناسب من المكاسب أو الخسائر الناتجة عن المســـاهمة بأصـــل غيـــر منشأة في وحدة تحت السيطرة المشتركة مقابل حصة في حقوق الملكية للمنشأة تحت السيطرة المشتركة من قبل المشارك في المشروع المشترك في قائمة الدخل .

- كيـــف يجـــب محاسبة المقابل الإضافي من قبل المشارك في المشروع المشترك .
- كيـــف يجـــب عرض أي مكسب أو خسارة غير محققة في القوائم المالية الموحدة للمشارك في المشروع المشترك .

**الإجماع :**

- في ظل ذلك المعيار يجب علي المشارك في المشروع المشترك الاعتراف في قائمة الدخل للفترة بجزء من المكسب أو الخسارة التي تعزي لحصص حقوق الملكية للمشاركين الآخرين في المشروع المشترك .
- يجـــب علي المشارك في المشروع المشترك الاعتراف بجزء مناسب من المكسب أو الخسارة من العملية في قائمة الدخل إذا استلم أصول نقدية أو غير نقدية غير مشابهة للأصول التي ساهم بها بالإضافة في استلام حصة في حقوق الملكية للمنشأة تحت السيطرة المشتركة .
- يجـــب استبعاد المكاسب أو الخسائر غير المحققة من الأصول غير النقدية الـــتي تمـــت المساهمة بها في المنشأة تحت السيطرة المشتركة مقابل هذه الأصـــول بموجـــب أسلوب التوحيد التناسبي أو مقابل الاستثمار بموجب أسلوب حقوق الملكية .

**التفسير رقم (13) الممتلكات والمباني والمعدات تعويض انخفاض قيمة البنود**

**Property / plant and Equipment – Compensation for Impairment of Loss of Items**

**المرجع :** معيار المحاسبة الدولي رقم (16) الممتلكات والمصانع والمعدات .

**المسألة الخلافية :** كيف يجب علي المشروع محاسبة انخفاضات قيمة أو خسارة بنود الممتلكات والمصانع والمعدات ، والتعويض الخاص بذلك .

**الإجماع :**

- يجب الاعتراف بالانخفاض في القيمة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (36) كما يجب الاعتراف بالسحب من الخدمة أو التصرف في بنود الممتلكات والمصانع والمعدات بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (16).
- يجب إدخال التعويض النقدي أو غير النقدي من الأطراف الأخرى لبنود الممتلكات والمصانع والمعدات التي انخفضت قيمتها أو نفذت أو تم التخلي عنها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف بها .
- يجب تحديد وعرض تكلفة الأصول المستعادة أو المشتراة أو التي تم بناؤها كبديل أو استلامها كتعويض بموجب ذلك المعيار الدولي رقم (16).

**التفسير رقم (14) عقود الاستئجار التشغيلية–الحوافز**

**Operating leases – Incentives**

**المرجع :** معيار المحاسبة الدولي رقم (17) عقود الاستئجار .

**المسألة الخلافية :** كيف يجب الإعتراف بالحوافز عقد استئجار تشغيلي في القوائم المالية لكل من المستأجر والمؤجر .

**الإجماع :**

- يجب الاعتراف بكافة الحوافز بشأن عقد الاستئجار الجديد أو المحدد علي أنها جزء لا يتجزأ من صافي العوض المنفق عليه لاستعمال الأصل المؤجر.
- يجب علي المستأجر الإعتراف بإجمالي تكلفة الحوافز علي أنها تخفيض لدخل الإيجار علي مدي فترة الإيجار علي أساس القسط الثابت .
- يجب علي المستأجر الإعتراف بإجمالي منفعة الحوافز علي أنها تخفيض لمصروف الإيجار علي مدي فترة الإيجار علي أساس القسط الثابت .

- الـــتكاليف الـــتي يتحمــلها المستأجر يجب أن يتم محاسبتها حسب معايير المحاسبة التي تنطبق عليها بما في ذلك التكاليف التي يتم استردادها بشكل فعال من خلال ترتيب حوافز .

## التفسير رقم (15) اسهم رأس المال - أدوات حقوق الملكية الذاتية المعاد شراؤها سهم الخزينة

**Share Capital Reacquired Own equity Instrument Treasury Shares**

**المرجع :** معيار المحاسبة الدولي رقم( 12)الأدوات المالية - الإفصاح والغرض.

**المســألة الخلافيــة :** كيف يجب عرض أسهم الخزينة في الميزانية العمومية للمشــروع المصـــدر وكيــف يجب عرض الفرق بين تكلفة الشراء والعرض والذي تم استلامه في القوائم المالية عندما يتم لأحقاً بيع أو إصدار اسهم الخزينة .

**الإجماع :** يجب عرض اسهم الخزينة في الميزانية العمومية كخصم من حقوق الملكية ، ويجب عرض امتلاك أسهم الخزينة في القوائم المالية علي أنها تغير في حقوق الملكية .

كمـــا يجـــب عدم الاعتراض بالمكسب والخسارة في قائمة الدخل من بيع أو إصـــدار أو إلغـــاء أســـهم الخزينة ، ويجب عرض المقابل المستلم في القوائم المالية علي أنه تغير في حقوق الملكية .

## التفسير رقم (16) حقوق الملكية - تكاليف معاملات حقوق الملكية

**Equity : Costs of an Equity Transactions**

**المرجع :** معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية - الإفصاح والعرض

**المســألة الخلافية :** ما تشمله تكاليف عملية إصدار حقوق الملكية أو امتلاك أدوات حقــوق خاصـــة بالمنشـــأة وكيفية المحاسبة عن مثل عمليات التكاليف هذه من قبل المشروع .

**الإجماع :**

- تتكون تكاليف عملية حق ملكية فقط من تلك التكاليف الإضافية التي تعزى مباشرة لعملية الملكية والتي كانت من الممكن أن يتم تجنبها .
- يجب محاسبة تكاليف المعاملة لعملية حق ملكية علي أنها خصم من حقوق المــلكية مطروحاً منها أية منفعة ضريبية دخل متعلقة بها ، ويجب اعتبار تكاليف العملية التي لا يتم تكميلها علي أنها مصروف .
- يجب توزيع تكاليف المعاملة المتعلقة بإصدار أداة مركبة تحتوي علي كل مــن الإلــتزام وعنصر حق الملكية علي الأجزاء المكونة بالتناسب وفقاً لتوزيع المتحصلات .
- يجــب توزيــع تكاليف المعاملة المشتركة علي سبيل المثال تكاليف طرح متزامن لبعض الأسهم وإدراج أسهم أخرى في سوق الأوراق المالية علي تلك العمليات باستخدام أساس للتوزيع يكون معقولاً مع عمليات مماثلة .

**التفسير رقم (17) الاتساق–الأساليب البديلة Consistency–Alternative Methods**

**المرجع :**معيار المحاسبة الدولي (1) معدل في عام 97–عرض القوائم المالية.

**المســألة الخلافيــة :** كيف يجب ممارسة اختيار السياسة المحاسبية في نطاق المعاييــر الصـــادرة عــن لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تسمح باخــتيار صــريح للسياســة المحاسبية ولكنها صامتة حول أسلوب ممارسة هذه الاختيار . والسؤال الرئيسي هو ما إذا كان يجب إتباع

هــذه السياسة عندما يتم اختيارها بشكل متماثل علي كافة البنود التي تتم محاسبتها بموجب المتطلبات المحددة التي توفر الاختيار.

**الإجمــاع** : إذا مــا توافــرت أكثر من سياسة محاسبية واحدة بموجب معيار محاســبة دولـــي أو تفسير فأنه يجب علي المشروع اختيار أحد تلك السياســات وتطبيقها بشكل متماثل ، ما لم يتطلب ويسمح المعيار أو التفسير بشكل محدد بتصنيف البند (العمليات ، الأحداث ، الأرصدة ، المــبالغ) الــتي قــد تناســبها سياسات مختلفة ، وإذا تطلب معيار بتصــنيف البــنود فأنه يجب اختيار أفضل سياسة محاسبية وتطبيقها بشــكل مــتماثل علي كل فئة وعندما يتم اختيار السياسة المحاسبية المناسبة أولياً فأنه يجب إجراء تغير في السياسة المحاسبية فقط علي كافة البنود أو فئات البنود .

## 8/6 نشأة معايير المحاسبة الدولية في مصر

فــي ضــوء الــتطورات الــتي يشهدها الاقتصاد المصري صار لزاما وضــروريا لــتوفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية موحدة لشركات الأموال بكافــة أشكالها القانونية و بالتالي إصدار معايير محاسبية مصرية تواكب تلك الــتطورات وتتمشــي مع المعايير المحاسبية الدولية ، ومن هذا المنطلق فقد أصــدرت وزارة الاقتصــاد القرار رقم 478 لسنة 97 المعدل بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بها . وقد قامت تلك اللجنة بإعداد المعايير المحاسبية المصرية والتي أصدرت بمقتضى قــرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 97 والتي بلغت ثلاثة وعشرين معياراً محاســبياً مصــرياً حــتى الآن فــي ضوء أحدث المعايير المحاسبية الدولية

الصـــادرة وبمـــا لا يـــتعارض مع أحكام القوانين والقرارات التي تلتزم معها بتطـــبيقها الشـــركات الخاضـــعة لأحكام قانون الشركات رقم 159 لسنة 81 وتعديلات القانون رقم 95 لسنة 92 وتعديلاته وقد صدرت المجموعة الأولي من معايير المحاسبة المصرية في أواخر عام 1997 بقرار من وزير الاقتصاد بـــرقم 503 لسنة 97 متضمناً 19 معيار متعلق بأهم وأكثر نواحي المحاسبة شـــيوعاً في التطبيق العملى ، ثم تلي ذلك صدور 3 معايير محاسبية إضافية تطلـــبت الـــتطورات الاقتصـــادية والتحديث المستمر علي المعايير المحاسبية الدولـــي ضـــرورة تناولها ، ونظراً لأن احتياجات مجتمع الأعمال في تطوير مســـتمر كما أن المعايير المحاسبية الدولية والتي تعتبر المصدر الرئيسي في اعـــداد المعايير المصرية هي الأخرى تتعرض لتطوير والتغيير بشكل منتظم حـــتى وصلت إلي 41 معيار محاسبي كان لزاماً إعادة النظر فيما صدر من معايير مصرية ودراسة أوجة التطوير والإضافة عليها حتى تكون متواكبة مع التطبيق المحاسبي الحديث ، ولذا كان من الضروري إعادة النظر في المعيار المحاســـبي المصـــري رقم (1) وتعديله في ضوء التعديلات الدولية ، وكذلك الأمـــر بالنســـبة لـــلمعيار رقم (10) الخاص بالممتلكات والآلات والمعدات، بالإضـــافة إلي ذلك المعيار المحاسبي الجديد الخاص بالمحاسبة عن الأصول غير الملموسة .

كذلـــك فقـــد صدر قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بتشكيل لجنة المعايير المحاسبية بغرض إصدار معايير محاسبية تطبق مع النظام المحاسبي الموحد على الوحدات الاقتصادية العامة ، وقد تم إصدار القرار رقم 644 لعام 1996 الخـــاص بإصـــدار المعايير المحاسبية كإطار مكمل للنظام المحاسبي

الموحـــد كذلـــك فقد أصدر القرار رقم 204 لسنة 2001 من رئيس الجهاز المركـــزي للمحاسبات بشأن تعديل الدليل المحاسبي للنظام المحاسبي الموحد وتضمن في العديد من أجزائه ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية .

مما تقدم يتضح أن مصر من بين الدول التي قامت بتوفيق معاييرها لكي تتسق مع ما أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية ، ويوضح الشكل رقـــم (8/3) المعاييـــر التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية مقارنة بالمعايير المصرية الصادرة عن طريق الجهاز المركزي للمحاسبات والمعايير المصرية الصـــادرة عـــن طـــريق وزارة الاقتصاد موضحا المقارنة بين مسميات تلك المعايير ومضامينها .

## جدول رقم (8/3)

## بيان مقارنة لمعايير لجنة المحاسبة المصرية والمعايير المصرية (*)

| (1) معايير اللجنة الدولية (**) | معايير دولية مصرية<br>(2) المعايير المحاسبية الصادرة من الجهاز المركزي للمحاسبات | (3) معايير المحاسبة الصادرة من وزارة الاقتصاد | (4) ملاحظات للجنة (***) |
|---|---|---|---|
| 1) عرض القوائم المالية (1) | | | ليسري من 1998/7/1 بدلا من المعايير بأرقام 1 " الإفصاح عن السياسات المحاسبية (الصادر 1975) ، ورقم 5 " المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية الصادر سنة 1976 ) ورقم 13 " عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة (الصادر في سنة 1979 ) |
| 2) المخزون(2)<br>3) الإهلاك (4) | المخزون (2)<br>الإهلاك (3) | المخزون (2)<br>الأصول الثابتة وإهلاكاتها (10) | ألغت اللجنة معيار رقم 3 " عن القوائم المالية المجمعة (الصادر سنة 1976 ) وأصدرت بدلا منه المعيار رقم 27 ليعمل من 1990/1/1 . |

(*) علامة (-) لم تعد معايير .

(***) عندما تختلف الترجمات ستوضع الكلمة أو العبارة الهامة محل الاختلاف باللغة الإنجليزية فى خانة الملاحظات .

(**) للجنة : لجنة معايير الحاسبة الدولية .

| | | | |
|---|---|---|---|
| 4) قوائم التدفقات النقدية (7) | قوائم التدفقات النقدية (5) | قوائم التدفقات النقدية (4) | ألغت اللجنة المعيار رقم 6 استجابة المحاسبة لتغيرات الأسعار ( الصادر سنة 1977) وأصدرت بدلا منه المعيار رقم 15 ليعمل به من 1983/1/1. |
| 5) الربح الصافي أو الخسارة الصافية للفترة، والأخطاء الجوهرية ، والتغيير في السياسات المحاسبية (8) | صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية والتغيرات في السياسات المحاسبية (6) | صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية وتغيير السياسات المحاسبية (5) | |
| 6) تكاليف الأبحاث والتنمية (9) | تكاليف البحوث والتطوير (7) | تكاليف البحوث والتطوير (6) | **Development** |
| 7) الاحتمالات والأحداث التي وقعت بعد تاريخ الميزانية (10) | الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (8) | الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية (7) | **Contingencies** الجزء الخاص بالاحتمالات تم تعديله مع معيار (37 ، 5) |
| 8) عقود البناء والتشييد (11) | عقود الإنشاءات (9) | عقود الإنشاءات (8) | |
| 9) ضرائب الدخل (12) | ——— | ——— | **Contingencies** حل محل المعيار رقم 12 المحاسبة علي الضرائب علي الدخل منذ 1998/1/1 . ألغت اللجنة المعيار 13 من 1998/7/1 . |
| 10) تقارير عن أقسام النشاط (14) | ——— | ——— | ألغت اللجنة المعيار 14 التقرير بمعلومات مالية عن أقسام النشاط الصادر سنة 81 ليسري بدلا منه هذا المعيار الجديد اعتباراً من 98/7/1 . |

| | | | |
|---|---|---|---|
| [illegible] | المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسعار (11) | ——— | Effects |
| [illegible] | الممتلكات والتجهيزات والمعدات (12) . | الأصول الثابتة وإهلاكاتها (10) | Property & plant<br>حل ذلك المعيار المحاسبي المصري رقم (10) بموجب المادة الثانية من قرار وزير التجارة الخارجية رقم 245 لسنة 2002 ليحل محل المعيار رقم (10) قرار وزير الاقتصاد رقم 503 لسنة 97 . |
| 13 ) المحاسبية علي عقود الإيجار17 | ——— | التأجير التمويلي 9 | عدلت اللجنة المعيار 17 واستبدلته بمعيار جديد بنفس الرقم أصبح فعالا اعتبارا من .1999/1/1 |
| 14) الإيراد (18) | الإيراد (13) | الإيراد (11) | .1999/1/1 |
| 15) حساب معاش العاملين (19) | ——— | ——— | |
| 16) المحاسبة عي المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية (20) | المحاسبة علي المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية (14) | المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية (12) | |
| 17) تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (21) | آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (15) | آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية (13) | |
| 18) اندماج منشآت الأعمال (22) | اندماج المشروعات (16) | ——— | Business |
| 19) تكاليف الاقتراض (23) | تكاليف الاقتراض (17) | تكلفة الاقتراض (14) | |
| 20) الإفصاح عن الطرف ذي الصلة (24) | الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة (15) | الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة (15) | Related |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 21) المحاسبة على الاستثمارات (25) | المحاسبة عن الاستثمارات (19) | المحاسبة عن الاستثمارات (16) | |
| 22) المحاسبة والتقرير بواسطة خطط مكاسب المعاش (26) | ـــــ | المحاسبة وعرض القوائم المالية لنظم مزايا معاشات التقاعد (21) 98/7/18 | |
| 23) القوائم المالية المجمع والمحاسبة علي الاستثمارات في منشآت تابعة (27) | القوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة (20) | القوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة (17) | |
| 24) المحاسبة علي الاستثمارات في منشآت شقيقة (28) | ـــــ | المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة (18) | |
| 25) التقارير المالية في الاقتصاديات عالية ذات التضخم الحاد (29) . | ـــــ | ـــــ | |
| 26) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية الشبيهة (30) | ـــــ | الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة (19) | |
| 27) التقرير المالي علي الفائدة في المشروعات المشتركة (31) | ـــــ | ـــــ | فاعليته 1992/1/1 |
| 28) الأدوات المالية الإفصاح والعرض (32) | ـــــ | ـــــ | فاعليته 1996/1/1 |
| 29)الأرباح للسهم (33) | ـــــ | نصيب السهم في الأرباح (22) 1998/7/18 | فاعليته 1998/1/1 ويسري طبقا للنص الموجز للمعيار علي منشآت القطاع العام فقط. |
| 30) التقرير المالي الفتري (34) | ـــــ | ـــــ | فاعليته 1999/1/1 |
| 31) وقف عمليات (للمنشأة) (35) | ـــــ | ـــــ | فاعليته 1999/1/1 |
| 32) انخفاض قيمة الأصول (36) | ـــــ | ـــــ | فاعليته 1999/7/1 |

| (33) المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة (37) | ——— | ——— | فاعليته 1999/7/1 |
|---|---|---|---|
| (34) الأصول غير الملموسة (38) | ——— | المحاسبة عن (أصول غير ملموسة ) (23) | فاعليته 1999/7/1 أضيف ذلك المعيار المحاسبي المصري رقم (23) بموجب المادة الثالثة من قرار وزير التجارة الخارجية رقم 245 لسنة 2002 . |
| (35) الأدوات المالية : الاعتراف والقياس (39) | ——— | ——— | موافقة مجلس الإدارة ديسمبر 98 فاعليته 2001/1/1 وممكن 99/3/15 |
| (36) استثمارات الممتلكات (40) | ——— | ——— | فاعليته 2001/1/1 |
| (37) الزراعة (41) | ——— | ——— | فاعليته 2002/1/1 |

## معايير الغتها لجنة المعايير المحاسبة الدولية ووردت فى المعايير المصرية (**)

| (1)<br>معايير اللجنة IAS | معايير دولية مصرية<br>(2)<br>المعايير المحاسبية | (3)<br>معايير المحاسبة المصرية | (4)<br>ملاحظات للجنة |
|---|---|---|---|
| | معايير ألغتها لجنة معايير المحاسبة الدولية ووردت في المعايير المصرية | | |
| ـــــــ | الإفصاح عن السياسات المحاسبية (1) | الإفصاح عن السياسات المحاسبية (1) | ألغت اللجنة معيار رقم 1 " الإفصاح عن السياسات المحاسبية الصادر سنة 1975 |
| ـــــــ | المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية (4) | المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية (3) | ألغت اللجنة معيار رقم 5 " المعلومات التي الإفصاح عنها في القوائم المالية " الصادر سنة 1976 . |
| ـــــــ | عرض الأصول والالتزامات المتداولة (10) | عرض الأصول والالتزامات المتداولة (9) | ألغت اللجنة معيار رقم 13 " الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة ، الصادر سنة 1979 اعتبار من 1998/7/1 . |

(**) تم إدماج كل من معايير المحاسبة المصرية رقم (1) ، (2) ، (3) فى معيار رقم (1) بعنوان عرض القوائم المالية ، والذى حل محلها بموجب قرار وزير التجارة الخارجية رقم 345 لسنة 2002 المادة الثانية .

# الفصل التاسع

## التحليل المالى الدولى

# الفصل التاسع

# التحليل المالي الدولي

## International Financial Analysis

9/1 أسباب تحليل القوائم المالية على المستوى الدولي .

9/2 المشاكل المرتبطة بتوافر المعلومات المالية .

9/3 الاتجاهات الحالية في التقرير المالي .

9/4 أهداف ومداخل تحليل القوائم المالية .

9/5 المؤشرات المالية على المستوى الدولي.

9/6 تحليل الاتجاه على المستوى الدولي.

## 9/1 اسباب تحليل القوائم المالية على المستوى الدولي

إن تحليل القوائم المالية Financial Statement Analysis عبارة عن تحويل البيانات في القوائم المالية إلى معلومات مفيدة ،عموماً تشير الاتجاهات الحالية إلى جعــل عملية تحليل القوائم المالية ذات أهمية متزايدة لعديد من الأسباب . فهــناك تحــرك عــالمي واســع الــنطاق تجــاه خصخصـــة المنشأة العامة Privatization of Public Enterprises وتحرير التجارة Liberalization of Trade والاستثمار وسياسات العملة Currency Policies ، وقد أدى ذلك إلى زيادة جوهرية في التجارة الدولية والاستثمارات المتبادلة واسعة النطاق . وقد جعل التقدم المستمر في تكنولوجيا المعلومات Information Technology (IT) مــن الجدوى أن يتم إتاحة المعلومات المالية وغير المالية إلى أجزاء مختلفة عن العالم وعلى أساس مباشر وفوري- إذا كان ذلك ضرورياً .

إن إتاحـــة وتوصيل المعلومات تعتبر أمراً حيوياً لأغراض تعزيز كفاءة الســوق العالمي. إن الأطراف التي تقوم بمباشرة أعمالها مع بعضها البعض غالــباً مـــا تعيش الآن في بلاد مختلفة ، ويتعين أن تكون قادرة على كل من الحصول على المعلومات المالية وفهمها من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة. ولا شك أن الجهات التي تقوم بعمل تخصيص استثمارات مباشرة أو غير مباشرة أو تقــوم بشراء أو بيع السلع والخدمات في بلاد أخرى تحتاج إلى المعلومات المالية لتيسير أعمالها بكفاءة وفاعلية .

وقد تزايدت حتمية تحليل القوائم المالية نتيجة لتعاظم النشاط في الأسواق الدولية بشكل ضخم لعديد من الأسباب لعل أبرزها ما يلي :

### 1) توافر عوائد استثمارية مرتفعة في البلاد الأخرى

**Availability of High Investment Return in other Countries**

غالبا ما يتم جذب المستثمر ولا سيما المستثمر المؤسسى **institutional investor** عـــندما تتواجد العوائد المرتفعة ، والمستثمر يمكن أن يحصل على مكاســـب عند استثماره في كثير من البلد الآخذة في النمو **Developing** سواء فى آسيا أوأمريكا اللاتينية أوأفريقيا ، غالباً ما لا يمكن مضاهاة تلك المعدلات المـــرتفعة مـــع توافـــر الفـــرص الاستثمارية في البلدان النامية **Developed** اقتصادياً ، فالفرص الاستثمارية في البلدان الأخذة في النمو تمتد إلى أبعد من الاســـتثمارات فـــي الأوراق الماليـــة لشركات الأعمال ، وهي تتضمن أيضاً الأوراق الماليـــة المصدرة عن طريق الحكومات للوفاء باحتياجاتها من رأس المـــال متضـــمنة مشروعات البنية الأساسية وتلك الخاصة بالخطط المرتبطة بالوفاء بالتزامات القروض في موعد استحقاقها .

### 2) تنويع المخاطر في الأسواق الناشئة

**Risk Diversification in emerging markets**

يهتم مديرو التمويل أيضاً بتنويع المخاطر ، وإذا كانت الأسواق الناشئة قد تكـــون سريعة التغير والتقلب ، فإن البعض الأخر ليس كذلك ، ويرجع السبب وراء ذلك في أن دورة أعمالها غير مرتبطة ببعضها من ناحية ،والأخرى أنها لا تـــتحرك بانســـجام وتوافق مع العالم الصناعي ، وتتفق كافة المصادر ذات المعـــرفة بأنـــه مـــن الأهمية بمكان أن يتم مراعاة التنويع عند الاستثمار في الأسواق الناشئة .

### 3) وجود تبريرات للتنافس Positioning for Competitive Reasons

كثير من الشركات تقوم بعمل استثمارات مباشرة بالخارج حتى يكون لديها قاعدة سوف تجعلهم في بعض الاسواق المستهدفة بشكل متنافس ، أن قليل من البلاد الآخذة في النمو تتميز بأن لها حجم سكاني ضخم ودخل متاح للتصرف فيه للأنفاق على السلع الاستهلاكية ، وقد أظهرت التقديرات أنه على الأقل أن نصف عدد السكان في كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج وسنغافورة يعتبرون من الطبقة المتوسطة في حين تمثل تلك النسبة في تايلاند، واندونيسيا ، وماليزيا والهند من حوالي 25% إلى 35% تقريباً . ولا شك أن تلك الطبقة المتوسطة تعتبر سوق مرتقب للشركات الكبيرة مثل شركة جنرال الكتريك وشركة فيليبس ومنتجات براون بجانب منشآت الأعمال الصغيرة . لذلك فليس من المستغرب أن كثير من الشركات تختار بلدان محدودة مختارة كأسواق مستهدفة لها ، على سبيل المثال اختارت شركة جنرال اليكتريك الهند والصين والمكسيك كأسواق مستهدفة للتوسع المستقبلي حيث يعتقد أن الطلب الاستهلاكي في تلك البلدان بالإضافة إلى كثير من البلدان الأخرى سوف يتزايد بشكل ضخم في السنوات القادمة .

وأحد التبريرات التنافسية الأخرى مقدمة عن طريق نظرية السوق غير الكامل ، وبموجبها تتمثل أحد الأسباب الرئيسية وراء الأعمال الدولية في اكتساب ميزة الاقتراب من عوامل الإنتاج ، حيث تعتبر تكاليف العمالة الرخيصة وتوافر المواد الخام والمعرفة التكنولوجية والخبرة بمثابة عوامل هامة للانتاج للشركات حتى تصبح متنافسة .

### 4) القيمة المتزامنة للاستثمار مع العملة

**Simultaneous Appreciation of Investment with Currency**

عـندما تصـبح عملة أحد البلدان أقوى وأكثر قيمة نسبياً مقارنة بالبلدان الأخـرى ، فـإن تقييم الاستثمار الذي يتم القيام به في ذلك البلد سوف تكون موضـع تقدير أيضاً ، وللتوضيح يفترض أن المواطن الألماني يقوم باستثمار فـي كوريا الجنوبية ، فإذا كانت وحدة العملة بكوريا الجنوبية قد ارتفعت عن المارك الألماني ، فإنها ستزيد من قيمة ذلك الاستثمار ، ذلك التقدير في قيمة الاستثمار يكون موضع ملاحظة بالنسبة للتقدير في قيمة العملة الكورية وتعتبر مستقلة عن أداء استثمارها .

### 5) التخفيف من قيود ملكية الأسهم

**Relaxation of Equity ownership Restrictions**

تقـوم كـثير مـن البـلدان بتـنفيذ اصلاحات اقتصادية ، وتتضمن تلك الاصلاحات التخفيف أو إزالة القيود على ملكية الأسهم بالنسبة للأجانب على سبيل المثال اعتادت البرازيل السماح للأجانب بشراء أسهم أي شركة برازيلية حـتى نسـبة 40% فقط . وفي أكتوبر عام 1993 قامت الحكومة البرازيلية بتعديل قانونها بحيث يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك نسبة 100% من أي شـركة . والآن تعتبر الشركات المتعددة الجنسية قادرة على الاستحواذ على الشـركات الـتابعة في تلك البلاد كما أصبحت في مركز يمكنها من ممارسة درجـة السيطرة التشغيلية والمالية المرغوبة فيها . حتى أن الشركة المتعددة الجنسـية والـتي تتميز بالمركزية المرتفعة قد تفضل أن يكون لها المشاركة بالأغلـبية فـي الشـركة عن طريق تكوين علاقة بين الشركة الأم والشركة

الـــتابعة. مثل تلك العلاقة تضمن أن الشركة الأم يمكنها أن تعتبر أن الشركة التابعة مكملة لخطتها الاستراتيجية ،لذلك فهي تعطي للشركة التابعة توجيهات لتنظيم خططها مع استراتيجية الشركة الأم عالمية النطاق .

## 6) تحليل الصناعة والمنافس Industry and Competitor Analysis

غالبا ما تحتاج الشركات التي ترتبط بالتجارة والاستثمارات العالمية إلى تحليل القوائم المالية لمنافسيها والشركات القائدة الأخرى في الصناعة ، حيث أن ذلك يتيح لهم تحديد الاتجاهات الهامة بالإضافة إلى اكتساب المعرفة بجوانب قوتها ومواطـــن ضعفها ،وهذا يعتبر هاماً وحاسماً في المواقف التي يوجد فيها عدد صـــغير مـــن الصانعين الرئيسيين بالسوق ، فكثيراً من القرارات على سبيل المـــثال تســـعير المنتجات والخدمات تتأثر لحد كبير باستراتيجيات المنافسين وخططهم وطاقاتهم والتجديد والتطوير في منتجاتهم .

## 7) القرارات المرتبطة بعمليات المشروع

**Decisions Involving Business Transactions**

هـــناك احـــتياج كبير للمعلومات المالية من أجل اتخاذ كثير من القرارات التشـــغيلية والتمويـــلية ، فقـــبل التوســـع في الائتمان فإن الموردين يحتاجون معـــلومات مالية لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل ، وغالباً ما تعتبر المعلومات المالية مفيدة أيضاً في التفاوض على السعر القابل للتفاوض بشكل متبادل بين البائع والمشتري .

## 9/2 المشاكل المرتبطة بامكانية توفير المعلومات المالية

**Perceived Problems in the Availability of Financial Information**

هناك العديد من العوامل التي تجعل من الصعوبة بمكان أن يتم الحصول على أو استخدام المعلومات المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية التي تتمركز في البلدان الأخرى . بعض من تلك المشاكل قد تكون ببساطة بمثابة عائق ثانوي ، إلا أن البعض الأخر قد يكون أكثر خطورة ويتطلب انتباه وحرص من مهنة المحاسبة ومنظمي السوق والشركات المتعددة الجنسية بالاضافة الى أي أطراف أخرى ذات صلة

وقبل أن يتم البدء في مناقشة تلك المشاكل يتعين القول بأن الاتجاه الحالي يتجه بشكل متعاظم بوضوح نحو مشكلة امكانية توفير المعلومات المالية . حيث توجد كثير من الخدمات المالية التي توفر المعلومات المالية بالإضافة الى الأنواع الأخرى من المعلومات الخاصة بالبلاد والشركات ، وتلك المعلومات الأخيرة معدة على اساس فوري مباشر . ولذلك يتعين التركيز على بعض من تلك المشاكل المتعلقة بامكانية اتاحة المعلومات المالية في الاسواق العالمية

### 1) إمكانية الاعتماد على اومصداقية البيانات Reliability of Data

كثيراً من البلاد الآخذة في النمو ليس لديها نظم يمكن الاعتماد عليها لجمع المعلومات والحصول عليها ، وفي حالات أخرى فإن البيانات قد يتم تغييرها بتعمد لإظهار أداء أفضل مقارنة بالأداء الفعلي ولاشك ان عدم مصداقية البيانات تعتبر مشكلة شائعة في كثير من البلدان على الرغم من انها تبدو في طريقها للتقلص .

## 2) كفاية الإفصاحات Adequacy of Disclosures

كما سبق ذكره في المناقشة الخاصة بالشفافية الإفصاح ، تتباين مستويات الإفصاحات التي يتم عملها في التقارير السنوية من بلد إلى أخر . ولا شك فيه فــإن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن أكــثر متطلبات الإفصاح شمولاً واكتمالاً ، وفي كثير من البلدان الاخرى بما فيهــا بعــض البلاد الصناعية يتم تقييد عملية الإفصاح عادة تطبيقا للمتطلبات القانونية ، وبعض من القوائم المالية التي تكون مطلوبة في معظم البلدان لا يتم نشــرها بشــكل متعارف عليه في البلاد الأخرى . وكما سبق ذكره فإن قائمة التدفقات النقديــة **Cash Flows Statement** أو قائمة التغير في المركز المالي غيــر مطلوبة في ألمانيا وهولندا ، ونفس الشيء ايضاً موجود في كثير من البــلدان الأخــرى . يعــرض الشكل البياني رقم (1-7) المعلومات المتعلقة بالبلدان الأوربية المرتبطة بقائمة تدفق الأمــوال **Funds Flow Statements** بالإضافة إلى موضوعات أخرى مختارة .

ومع ذلك فإن الموقف يتحسن ، حيث أن الأسواق الرأسمالية العالمية تحفز الشــركات الــتي تــرغب فــي زيادة رأسمالها عن طريق التوسع فى عمل إفصــاحات مــن شــأنها الوفاء باحتياجات المستخدمين المتقدمين الفنيين من المعلومات ومنظمي ومراقبى السوق والمحللين الماليين بالإضافة إلى مديري الــتمويل ، ويتمثل الاتجاه الحالي في أن يتم جعل القوائم المالية تتضمن تلك المعلومات التي تكون مطلوبة عن طريق المستثمرين الحاليين أو المستثمرين المرتقبين والدائنين وأصحاب المصلحة الأخرى **Other Stackholders** .

## شكل رقم (7-1)

## المعالجات المحاسبية في البلاد الأوربية

| البلد | مدى تطلب وجود قائمة تدفق الأموال | إعادة تقييم بالزيادة (مسموح بها) | حسابات الاحتياطات المستخدمة | |
|---|---|---|---|---|
| | | | قانونية | أخرى |
| 1- النمسا | لا | لا | نعم | نعم |
| 2- بلجيكا | لا | نعم | نعم | نعم |
| 3- الدانمارك | لا | نعم | نعم | نعم |
| 4- فنلندا | لا | نعم | لا | نعم |
| 5- فرنسا | لا | نعم | نعم | نعم |
| 6- المانيا | نعم | لا | نعم | نعم |
| 7- اليونان | لا | نعم | نعم | نعم |
| 8- أيرلندا | نعم | نعم | لا | نعم |
| 9- ايطاليا | لا | نعم | نعم | نعم |
| 10- لوكسمبورج | لا | لا | نعم | نعم |
| 11- هولندا | لا | نعم | نعم | نعم |
| 12- البرتغال | لا | نعم | نعم | نعم |
| 13- أسبانيا | لا | نعم | نعم | نعم |
| 14- السويد | نعم | نعم | نعم | نعم |
| 15- المملكة المتحدة | نعم | نعم | لا | نعم |

### 3) توفير المعلومات في التوقيت المناسب Timeliness of Information

حتى تكون المعلومات مفيدة يتعين أن تكون كافية وملائمة ودقيقة وأيضاً أن تكون مقدمة في الوقت المناسب ، فمن الضروري للمستخدمين أن يحصلوا عــلى المعــلومات مبكراً بشكل كافي حتى تظل ملائمة ، فلاشك إن التباطؤ الزمــني ما بين نهايات السنة وإتاحة القوائم المالية تستغرق عادة عدة شهور، وفــي كــثير من البلدان فإن القوائم المالية يتم نشرها بشكل شائع خلال فترة أربعــة شــهور أو أكــثر بعد نهاية السنة المالية . يوضح الشكل رقم (2-7) التأخير ما بين تواريخ نهاية السنة وتقرير المراجعة لعدة شركات مختارة . إن تــلك الفترة الزمنية تزيد من احتمال أن القوائم المالية ستكون متقادمة بمقدار الوقت الزمني الذي تستغرقه حتى عملية النشر، وبفعل التطورات المستمرة في طــريقة الحصول على البيانات وتكنولوجيا المعلومات يتوقع أن تكون فترات التأخير الزمنية أقصر .

### 4) اللغة والمصطلحات Language and Terminology

لا شــك أن هــناك الكثير مما يكتب عن مشاكل الاتصال واسعة النطاق المفروضــة عــن طريق وجود لغات مختلفة ، ولأسباب عديدة يبدو أن تلك المشــاكل الناشئة قد تعد عائقاً رئيسياً للاقتصاد العالمي وليس بخاف فان اللغة الإنجــليزية قــد تم قبولها بشكل واسع النطاق عن طريق عالم الأعمال الذي يتميز بوجود صفقات ومعاملات متبادلة عبر الحدود الوطنية . ويشير الاتجاه الحــالي إلى أنــه مــن المتصــور أن اللغة الإنجليزية ستكون لغة الاختيار لاتصالات الأعمال عبر دول العالم .

## شكل رقم (2-7)

## فترة التأخير ما بين نهاية السنة وتقرير المراجع

| الشركة | البلد الأصلي | تاريخ نهاية السنة | تاريخ تقرير المراجع |
|---|---|---|---|
| Bayer | ألمانيا | 1998/12/31 | 1999/2/26 |
| Bp Amoco | المملكة المتحدة | 1999/12/31 | 2000/2/15 |
| Daimer Chrysler | ألمانيا | 1998/12/31 | 1999/3/15 |
| Danone Group | فرنسا | 1998/12/31 | 1999/3/17 |
| Dyno | النرويج | 1998/12/31 | 1999/3/31 |
| General Motors | الولايات المتحدة الأمريكية | 1998/12/31 | 1999/1/20 |
| ICL | المملكة المتحدة | 1998/12/31 | 1999/1/10 |
| Nycomed Amershan | المملكة المتحدة | 1998/12/31 | 1999/3/12 |
| Orkla | النرويج | 1998/12/31 | 1999/3/10 |
| Philips | هولندا | 1998/12/31 | 1999/2/9 |
| Renault | النرويج | 1998/12/31 | 1999/3/16 |
| Schering | ألمانيا | 1998/12/30 | 1999/3/2 |
| Sherwin Williams | الولايات المتحدة الأمريكية | 1998/12/30 | 2000/1/25 |
| Sony | اليابان | 1999/3/31 | 1999/4/26 |
| Telefonos de Mexico | المكسيك | 1997/12/31 | 1998/3/5 |
| Toyota | اليابان | 1998/3/31 | 1998/6/25 |
| Unisys | الولايات المتحدة الأمريكية | 1999/12/31 | 2000/1/18 |
| Volkswagen | ألمانيا | 1998/12/31 | 1999/2/26 |

حتى عندما يتم استخدام نفس اللغة فإن اختلافات المصطلحات تخلق مستويات متباينة من الصعوبات ، ففي كثير من الحالات فإن اختلافات المصطلحات تسبب مشاكل رئيسية أكثرمن العواقب الثانوية . يميل المحللون الماليون والمستثمرون الفنيون إلى الموازنة بين تلك الاختلافات في المصطلحات بشكل سريع عندما لا توجد اختلافات في تعريفها ومغزاها ، لتسهيل ذلك الفهم فإن برامج الحاسب الآلي متاح لها الآن مساعدة أي شخص يرغب في التغلب على تلك الاختلافات بين الانجليزي البريطاني والإنجليزي الأمريكي ، وكثير من الشركات في المملكة المتحدة تضمن قاموسا للمصطلحات في كل أنواع اللغة الانجليزية (سواء البريطانية أو الأمريكية) في التقارير السنوية كما هو موضح في الشكل رقم (3-7) .

وعندما يكون لنفس المصطلح تعريفات مختلفة في البلاد المختلفة ، فإن ذلك يضع تحديا كبيراً يواجهه المحلل المالي ، على سبيل المثال فقد يتوقع المرء أن مفهوم النقدية وما في حكمها **Cash or Cash Eequivalents** يكون لها معنى موحد وواضح واسع النطاق ، ومع ذلك فإن ذلك ليس هو الموقف عادة ، كما أن نفس الأمر حقيقي بالنسبة لمصطلحات الدخل **Income** والأصول الثابتة **Fixed Assets** .

## شكل رقم (3-7)
## اختلاف المصطلحات بين
## الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة

| المصطلح في المملكة المتحدة | المصطلح المكافئ في الولايات المتحدة الأمريكية والوصف المختصر |
|---|---|
| 1- الحسابات Accounts | 1- القوائم المالية<br>Financial Statements |
| 2- محاسبة الشراء أو الاستحواذ<br>Acquisition Accounting | 2- محاسبة الشراء<br>Purchasing Accounting |
| 3- يوزع أو يخصص Allocate | 3- يصدر Issue |
| 4- راس مال أسهم تم استدعاؤه<br>Called -up- Share Capital | 4- راس مال أسهم عادية مصدرة ومدفوعة بالكامل Ordinary Share issued and Fully paid |
| 5- المسموحات الرأسمالية<br>Capital allowances | 5- مصطلح ضريبي معادل للمصطلح الأمريكي المسموحات الضريبية للإهلاك<br>Tax depreciation allowances |
| 6- احتياطي استرداد رأس المال<br>Capital redemption reserve | 6- رأس مال إضافي أخر |
| 7- نقدية بالبنك Cash at Bank | 7- النقدية Cash |
| 8- مجموعة الأعمال<br>Class of Business | 8- قطاع نشاط Industry Segment |
| 9- طريق معدل الإقفال<br>Closing rate method | 9- طريق المعدل الجاري<br>Current rate method |
| 10- الدائنون: Creditors | 10- حسابات الدائنين<br>Account payable – payables |
| 11- دائنون: قيم يقع تاريخ استحقاقها خلال سنة واحدة . | 11- التزامات متداولة .<br>Current Liabilities |
| 12- دائنون: قيم يقع تاريخ استحقاقها بعد أكثر من سنة | 12- التزامات طويلة الأجل<br>Long – term liabilities |
| 13- المدينون Debtors | 13- حسابات مدينين<br>Account Receivable or Receivable |
| 14- مدينون: قيم يقع تاريخ استحقاقها بعد أكثر من سنة . | 14- اصول أخرى غير متداولة<br>Other Noncurrent Assets |

| | |
|---|---|
| Decommissioning -15 | 15- الاسترداد والتجديد والتنازل أو التخلص<br>Dismantlement restoration and abaandonment |
| Depreciation الإهلاك -16 | Amortization الاستنفاذ -16 |
| 17- تكاليف التوظيف<br>Employment Costs | payroll costs تكاليف الأجور -17 |
| 18- خطط أسهم العاملين<br>Employee share Schemes | 18- خطط مزايا أسهم العاملين<br>Employee stock benefit plans |
| 19- عقد استئجار تمويلي<br>Finance lease | 19- عقد استثمار رأسمالي<br>Capital Lease |
| Fiscal year السنة المالية -20 | Fiscal year السنة المالية -20 |
| 21- استثمار في الأصول الثابتة<br>Fixed Asset investment | 21- الملكية مع الحق المطلق إلى الأبد<br>Ownership with absolute rights perpetuity |
| 22- أصول ثابتة ملموسة<br>Tangible fixed Assets | 22- الممتلكات والمصانع والمعدات<br>Property, plant and equipment |
| Freehold التملك الحر -23 | 23- الملكية مع الحق المطلق للأبد. |
| 24- أرض مملوكة للأبد<br>Freehold Land | land owned اراضي مملوكة -24 |
| Gearing الرافعة المالية -25 | Leverage الرافعة المالية -25 |
| 26- حسابات المجموعة أو الحسابات الموحدة<br>Group or Consolidated Accounts | 26- القوائم المالية الموحدة<br>Consolidated financial Statements |
| Hire Charges مصروفات الايجار -27 | Rent الإيجار -27 |
| 28- فوائد مستحقة على المدينين<br>Interests receivable | 28- ايرادات فوائد<br>interests incomes |
| 29- فوائد مستحقة على الالتزامات الدائنة<br>Interests payable | 29- مصروفات فوائد<br>Interests expenses |
| 30- راس مال مقترض<br>Loan Capital | 30- قروض طويلة الأجل<br>Long – term – debt |
| 31- المحاسبة عن الاندماج<br>Merge Accounting | 31- محاسبة اندماج الحقوق<br>Pooling of interests Accounting |
| 32- صافي قيمة الأصل<br>Net Asset value | 32- القيمة الدفترية<br>Book value |
| Nominal value القيمة الأسمية -33 | Par value القيمة الأسمية -33 |
| 34- المدينون الآخرون<br>other debtors | 34- أصول متداولة أخرى<br>Other Current Assets |
| own shares الأسهم المملوكة -35 | 35- أسهم الخزينة |
| Pension scheme خطة المعاشات -36 | Pension Plan خطة المعاشات -36 |
| Profit الربح -37 | Income or earning الدخل -37 |

| | |
|---|---|
| 38- قائمة الربح أو الخسارة<br>**Profit or Loss Account** | 38- قائمة الدخل<br>**Income Statement** |
| 39- الربح القابل تحديده للمساهمين العاديين<br>**Profit attributable to ordinary shareholders** | 39- صافي الربح<br>**Net Income** |
| 40- ربح الفترة **Profit for year** | 40- صافي الربح **Net Income** |
| 41- ربح عن بيع الأصول الثابتة<br>**Profit on sale of fixed Assets** | 41- مكاسب لتصرف في الممتلكات أو الاستثمارات طويلة الأجل<br>**Earn or disposal of properties or Long-term-Investments** |
| 42- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها<br>**Provision for doubtfue debts** | 42- مسموحات للحسابات المشكوك في تحصيلها<br>**Allowance for Doubtful Accounts** |
| 43- المخصصات **Provisions** | 43- التزامات غير متداولة بخلاف حسابات القروض وحسابات الدائنين<br>**Concurrent liabilities** |
| 44- أعباء الفصل<br>**Redundancy charges** | 44- تكاليف الانقطاع أو الفصل<br>**Severance costs** |
| 45- احتياطيات<br>**Reserves** | 45- حقوق المساهمين (بخلاف أسهم راس المال وحساب الأرباح والخسائر<br>**Stockholders' equity** |
| 46- توزيعات أرباح الأسهم<br>**Scrip Dividend** | 46- توزيعات أرباح الأسهم<br>**Stock Dividend** |
| 47- رأس مال الأسهم **Share Capital** | 47- أسهم عادية مصدرة ومدفوعة بالكامل<br>**Ordinary Shares, capital or common Stock** |
| 48- حساب علاوة الأسهم<br>**Share premium account** | 48- رأس مال اضافي مدفوع **Additional paid in Capital** مرتبط بالدخول من بيع الأسهم بالزيادة عن القيمة الأسمية **par value** أو الفائض المدفوع **Paid-in-Surplus** (غير قابل للتوزيع **not distributable**) |
| 49- الاسهم المصدرة **Share in issue** | 49- الأسهم القائمة **Shares Outstanding** |
| 50- أموال حملة الأسهم<br>**Share holders Funds** | 50- حقوق المساهمين<br>**Stockholders' Equity** |
| 51- المخزون **Stocks** | 51- المخزون **Inventories** |
| 52- مدينون تجاريون **Trade debtors** | 52- حسابات المدينين (بالصافي)<br>**Accounts Receivables (Net)** |
| 53- الإيرادات **Turnover** | 53- المبيعات وإيرادات التشغيل الأخرى<br>**Sales and other operating Revenues** |

## 5) العملات المختلفة Different Currencies

إن التعامل مع العملات غير المألوفة يستلزم بعض الخبرات للتعود عليها، ومـــع ذلـــك متى أصبح المستخدم على خبرة بأحد البلاد الأجنبية (في ضوء القيمـــة النســـبية للعمـــلة المحـــلية) فإن التعديل يمكن عمله بسرعة ، معظم المستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية يتعاملون مع عدد محدود من القوائم المالية التي يتم تحديدها بالعملة الأجنبية في تاريخ معين . وهذا يجعل الاخـــتلافات فـــي العملة قابلة لأدارتها والتحكم فيها ، وسيكون من الصعوبة بمكـــان بل وربما سيكون مشوشاً بالنسبة للمستثمرين ذوي الخبرة أو للمحللين الماليين إذا ما اضطروا بشكل متزايد إلى استخدام معلومات في القوائم المالية تتضمن استخدام عملات عديدة وغير مألوفة لديهم .

## 6) الاختلافات في شكل القوائم المالية

**Differences in format of financial Statements**

تتســـم أشكال القوائم المالية بانها غير موحدة على مستوى العالم ، فهناك كثير من الاختلافات المرتبطة بنظام العرض والبنود الفردية التي يتم تقسيمها إلى مجموعـــات فـــي كـــل تصنيف ، ومدى المقاصة بين الحسابات المختلفة بالإضـــافة إلى طـــول الفـــترة المســـتخدمة للتمييز بين البنود المتداولة وغير المتداولة .

ففـــي ألمانيا على سبيل المثال فإن نظام العرض في قائمة المركز المالي يقوم على وضع الأصول الثابتة أولاً وبعد ذلك الأصول المتداولة ، ويتضمن التصنيف الألماني للأصول الثابتة الأصول غير الملموسة ، الأصول الملموسة (الممتـــلكات والمصـــانع والمعـــدات) والاســـتثمارات طويلة الأجل ، أما في

الولايات المتحدة الأمريكية فإن تبويب الأصول الثابتة يقتصر على الممتلكات والمصنع والمعدات فقط . ويتم عرض الأصول المتداولة قبل الأصول غير المتداولة في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن قائمة المركز المالي في ألمانيا تظهر حقوق المساهمين أولاً ثم يتبع ذلك بالالتزامات والخصوم . في حين يتم استخدام النظام العكسي **Reverse Order** في الولايات المتحدة الأمريكية ، يوضح الشكلين البيانين رقمي (7-4) ، (7-5) أمثلة على قوائم المركز المالي لأحد المشروعات الألمانية والأمريكية على التوالي .

إن عرض قائمة المركز المالي في المملكة المتحدة ذات ملامح فريدة ، فبعد عرض تبويب الأصول الثابتة (والذي يتضمن الأصول غير الملموسة والأصول الملموسة ، والاستثمارات طويلة الأجل) يتم بعد ذلك عرض الأصول المتداولة ويتبع ذلك عرض الالتزامات المتداولة ، ويتم إظهار المجموع الجزئي بعد ذلك عن طريق عرض إجمالي الأصول ناقصاً الالتزامات المتداولة . وذلك بالطبع يمنع عرض الالتزامات المتداولة مع الالتزامات غير المتداولة . يوضح الشكل البياني رقم (7-6) قائمة المركز المالي لأحد الشركات البريطانية المتعددة الجنسية .

إن تبويب البنود غير الدورية **Irregular** على سبيل المثال البنود غير العادية **Extraordinary** في قائمة الدخل تتباين وتختلف من بلد إلى أخر ، وحتى إذا كانت معايير تحديد البنود غير العادية يمكن أن تكون متماثلة ، فإنها يتم تفسيرها وتطبيقها بشكل مختلف ، ولذلك فإن البند الذي يعتبر غير عادي في أحد البلدان قد لا يتم تحديده بالضرورة على أنه بند غير عادي في بلد أخر.

## شكل رقم (4–7)

### قائمة مركز مالي موحد لشركة AG

| | القيمة بآلاف المارك الألماني | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 1998/12/31 | | 1997/12/31 | |
| الأصول | | | | |
| الأصول غير الملموسة | | 744629 | | 807567 |
| الأصول الملموسة | | 2114213 | | 2073091 |
| الاستثمارات في شركة شقيقة | 756382 | | 706923 | |
| أصول مالية أخرى | 116605 | | 1092875 | |
| الأصول المالية | | 872987 | | 899798 |
| الأصول الثابتة | | 3731829 | | 3780456 |
| المخزون | | 1161275 | | 1072047 |
| مدينون تجاريون | 1276178 | | 1246729 | |
| مدينون آخرون | 813831 | | 528767 | |
| مدينون تجاريون وحسابات مدينة أخرى | | 2090009 | | 1775496 |
| أموال سائلة | | 1953271 | | 1964020 |
| الأصول المتداولة | | 5204555 | | 4811563 |
| | | 8936384 | | 8592019 |
| حقوق الملكية والالتزامات | | | | |
| راس المال المصدر | 338290 | | 341710 | |
| حساب علاوة الأسهم | 689611 | | 686191 | |
| رأس المال المدفوع | | 1027901 | | 1027901 |
| الأرباح المحتجزة للمجموعة | | 2903056 | | 2795421 |
| رأس المال واحتياطيات المجموعة | | 3930957 | | 3823322 |
| حقوق الاقلية | | 94413 | | 88161 |
| رأس المال والاحتياطيات | | 4025370 | | 3911483 |
| مخصصات مقابل المعاشات والالتزامات المماثلة | 2218227 | | 2094087 | |
| مخصصات أخرى | 1575536 | | 1413802 | |
| | | 3793763 | | 3507889 |
| المخصصات | | | | |
| التزامات للبنوك | 345722 | | 420570 | |
| التزامات أخرى | 771529 | 1117251 | 752077 | 1172647 |
| الالتزامات | | 8936384 | | 8592019 |

## شكل رقم (5-7)

## قوائم المركز المالي الموحدة

## للشركة الأم وشركاتها التابعة

| قوائم المركز المالي الموحدة | القيمة بالمليون دولار | |
|---|---|---|
| في 31 ديسمبر | 1999 | 1998 |
| **الأصول** | | |
| **الأصول المتداولة** | | |
| النقدية وما في حكمها | $ 282.9 | $ 326.6 |
| الاستثمارات قصيرة الأجل | 0.3 | 27.5 |
| حسابات المدينين التجاريين (بالصافي) | 254.3 | 283.4 |
| **المخزون** | | |
| المنتجات التامة | 186.6 | 189.1 |
| المواد الخام | 50.0 | 48.4 |
| مواد ومهمات | 29.6 | 23.9 |
| **إجمالي المخزون** | 266.2 | 261.4 |
| الأصول المتداولة الأخرى | 193.0 | 216.1 |
| **إجمالي الأصول المتداولة** | 966.7 | 1115.0 |
| **الممتلكات والمصنع والأدوات** | | |
| الأراضي | 28.2 | 24.1 |
| مباني وتحسينات | 407.6 | 390.2 |
| آلات ومعدات | 1416.1 | 1404.5 |
| الممتلكات والمصنع والأدوات | 1851.9 | 1818.8 |
| **ناقصا :** | | |
| الإهلاك المتجمع | 745.2 | 748.6 |
| الممتلكات بالصافي | 1106.7 | 1070.2 |
| الأصول غير الملموسة (بالصافي بعد الاستنفاذ) | 236.9 | 245.7 |
| أصول أخرى | 55.9 | 79.4 |
| **إجمالي الأصول** | $ 2396.2 | $ 2510.3 |

| الالتزامات وحقوق المساهمين | | |
|---|---|---|
| الالتزامات المتداولة | | |
| قروض قصيرة الأجل | 73.3 | 41.٣ |
| الجزء الجاري من القروض طويلة الأجل | 81.2 | 95.2 |
| إجمالي حسابات الدائنين | 213.6 | 168.4 |
| الأجور المستحقة | 139.1 | 131.4 |
| المصروفات المستحقة | 138.7 | 125.6 |
| ضرائب الدخل المستحقة | 40.1 | 63.7 |
| الالتزامات المستحقة الأخرى | 252.3 | 383.5 |
| إجمالي الالتزامات المتداولة | 938.3 | 1009.1 |
| قروض طويلة الأجل | 715.0 | 795.1 |
| الالتزامات الأخرى | 523.1 | 533.4 |
| أسهم ممتازة دون قيمة اسمية، أسهم مرخص بها 1750000 سهم ، مصدره 1282051 أسهم قابلة للتحويل 5.46 $ للسهم | 100.0 | 100.0 |
| تعويض مؤجل | (38.5) | (48.4) |
| أسهم خزينة ممتازة بالتكلفة 366079 ، 302969 على التوالي | (39.0) | (29.9) |
| حقوق المساهمين العادية | | |
| أســـهم عادية بقيمة $5 للسهم الواحد مرخص بها 400 مليون سهم | 840.0 | 840.0 |
| رأس مال مدفوع اضافي | 100.7 | 78.9 |
| أرباح معاد استثمارها | 854.6 | 555.8 |
| متجمع بخلاف الدخل المحتجز المتراكمة شامل | (59.1) | (80.1) |
| تعويض مؤجل | (45.5) | (67.6) |
| أسهم خزينة عادية بالتكلفة | (1457.4) | (1176.0) |
| إجمالي حقوق ملكية الأسهم العادية | 197.3 | 151.0 |
| إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية | $ 2396.2 | $ 2510.3 |

## شكل رقم (6–7)

## قائمة المركز المالي

## لأحد الشركات الإنجليزية (ICL)

| | المجموعة بالمليون جنية | | الشركة بالمليون جنية | |
|---|---|---|---|---|
| قوائم المركز المالي في 31 ديسمبر 98 | 98 | 97 | 98 | 97 |
| **الأصول المستخدمة** | | | | |
| **الأصول الثابتة** | | | | |
| الأصول غير الملموسة (الشهرة) | 652 | – | – | – |
| الأصول الملموسة | 3816 | 3956 | 320 | 431 |
| **الاستثمارات** | | | | |
| الشركات التابعة | | | 10025 | 10093 |
| مساهمات وحقوق أخرى | 170 | 254 | 24 | 68 |
| | 4638 | 4210 | 10369 | 10592 |
| **الأصول المتداولة** | | | | |
| المحزون | 1213 | 1319 | 62 | 75 |
| المدينون | 2360 | 2457 | 2834 | 3065 |
| الاستثمارات والودائع قصيرة الأجل | 455 | 935 | – | 1 |
| النقدية بالبنك | 367 | 340 | 25 | 22 |
| | 4395 | 5051 | 2921 | 3163 |
| **إجمالي الأصول** | 9033 | 9261 | 13290 | 13755 |
| **دائنين تستحق خلال سنة واحدة** | | | | |
| قروض قصيرة الأجل | (1445) | (1105) | – | (1) |
| أقساط قروض جارية | (585) | (950) | (493) | (807) |
| دائنين آخرين | (2356) | (2583) | (7421) | (6683) |
| | (4386) | (4638) | (7914) | (7491) |
| **صافي الأصول المتداولة (الالتزامات)** | 9 | 413 | (4993) | (4328) |
| **إجمالي الأصول مطروحا منها الالتزامات المتداولة** | 4647 | 4623 | 5376 | 6264 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| تم تمويلها من | | | | |
| الدائنين المستحقة خلال فترة أكثر من سنة | 2954 | 2975 | 360 | 694 |
| القروض | 55 | 67 | 2784 | 3262 |
| دائنون آخرون | 3009 | 3042 | 3144 | 3956 |
| مخصصات مقابل التزامات ومصروفات | 1429 | 1342 | 210 | 218 |
| دخل مؤجل : منح لم يتم تحميلها على الربح بعد | | | | |
| حقوق الأقلية – الملكية | 11 | 14 | – | – |
| أموال المساهمين – الملكية | 49 | 79 | – | – |
| رأس مال تم استدعاؤه | 728 | 727 | 728 | 727 |
| احتياطيات | | | | |
| حساب علاوة أسهم | 587 | 581 | 587 | 581 |
| احتياطيات شركات شقيقة | 15 | 26 | – | – |
| حساب الأرباح والخسائر | (1181) | (1188) | 707 | 782 |
| إجمالي الاحتياطيات | (579) | 581 | 1294 | 1363 |
| إجمالي أموال المساهمين | 149 | 146 | 2022 | 2090 |
| | 4647 | 4623 | 5376 | 6264 |

إن الاختـــلافات المرتبطة بشكل القوائم المالية على سبيل المثال فإن نظام العـــرض واختلافات التبويب وتطبيقات المقاصة قد تكون أو قد لا تكون أحد المعوقـــات الرئيســـية لاستخدام القوائم المالية اعتماداً على ما إذا كانت قابلة للمطابقة والتوفيق بينها أم لا .

## 9/3 الاتجاهات الحالية في التحليل المالي

**Current Trends in financial Reporting**

تفضـــل الاتجاهـــات الحالية في التحليل المالي مزيد من الافصاحات في التقرير المالي . إن كثير من القوى الخارجية تتأثر بمثل ذلك الاتجاه ، تتضمن المصـادر الرئيسية للضغوط المؤسسية لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) والاتحـــاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والاتحاد الأوروبي (UE) بالإضافة إلى التـــنظيم الدولـــي لبورصـــات الأوراق المالية (IOSCO) ، ولا سيما التنظيم الأخيـــر لديه تأثير رئيسي وملحوظ بسبب عولمة أسواق رأس المال ودعمها لمجهـــودات التنسيق والتوفيق للجنة معايير المحاسبة الدولية ، إن لجنة معايير المحاســـبة الدولية بالإضافة إلى توجيهات الاتحاد الأوروبي لديها قوة إلزامية قانونية على البلدان الأعضاء ، وكافة دول الاتحاد الأوروبي والأعضاء داخل مـــدى من المرونة المسموح بها يجب أن تتمسك بتلك التوجيهات وتلتزم بها . إن المعاييـــر الـــتي أصـــدرت عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية لديها تأثيـــرات مـــتزايدة لـــلغاية ، فكثيراً من البلدان قد تبنت تلك المعايير كمعايير محاسبية وطنية ، بينما تقوم بلاد أخرى باستخدام معايير لجنة معايير المحاسبة الدوليـــة كمعايير وطنية مع إجراء بعض التعديل الذي تتطلبه بيئاتها المحلية . ومعظـــم بورصـــات الأســـهم تســـمح أو تتطلب استخدام معايير لجنة معايير المحاســـبة الدولية من شركات مؤسسة في بلدان أخرى تسجل أوراقها المالية فـــي تـــلك البـــلدان . بعض من بورصات الأسهم الأوروبية تعطي الشركات المحـــلية الاختيار عند استخدام المبادئ الوطنية المحاسبية المقبولة والمتعارف عـــليها أو معاييـــر لجـــنة معايير المحاسبة الدولية عند إعداد قوائمها المالية الموحدة .

وربمـــا يتمـــثل أكثر العوامل أهمية في توفير القوة الدافعة تجاه الافصاح الأكبر في حافز المصلحة الذاتية Self - Interest Motive . إن المشاركين في الأســواق الدولية يتم تحفيزهم بهدف توفير افصاحات اختيارية Voluntary Disclosures لــتحقيق أهداف استثماراتهم وأعمالهم ، وهم يفعلون ذلك بغض النظر عن متطلبات الافصاح ، لذلك فإن عولمة الأسواق قد تتحول إلى العامل الرئيسي الخاص بمزيد من الإفصاح والتوفيق بين مبادئ المحاسبة والمراجعة عالمية النطاق .

## التباين في المبادئ المحاسبية وتطبيقات الأعمال

**Diversity of Accounting Principles and Business Practices**

جديــر بالذكــر ان الاتجاه نحو المزيد من الافصاح ونقص التنسيق بين المبادئ المحاسبية تظل العائق الرئيسي لمستخدمي القوائم المالية خارج البلد ، حيــث يكــون موقـــع الشركة المصدرة . وحيث أن القوائم المالية تتأثر بشدة بالمــبادئ المحاسبية ، فإن تلك المبادئ المحاسبية المختلفة غالباً ما تؤدي إلى اختلافات يتم التقرير عنها بينما لا يكون هناك اية اختلافات في الواقع . وطبقاً لأحد الدراسات البحثية تبين أن الاختلافات في المبادئ المحاسبية كان لها أثر جوهــري على القوائم المالية لمعظم الشركات محل الدراسة التطبيقية ، حيث عــندما تم التعديل إلى مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها في الولايات المتحدة الأمريكية فإن صافي ربح أحد الشركات المؤسسة بالمملكة المتحدة قد تــم تخفيضه بنحو 27.1% في حين أن صافي الربح لأحد الشركات المنشأة بألمانيــا قد تزايد نتيجة لذلك بنحو 40.1% ، ولا شك أن إعادة التصوير كان

لها تغير أكثر وضوحاً على حقوق المساهمين حيث كـــان يتـــراوح مـــا بين (-)32.5% إلى (+) 60.1% .

تتضمن التطبيقات في بعض البلدان تمهيد للدخـــل **Income Smoothing** مـــن خلال استخدام الاحتياطيات أو إدخال بنود غير عادية (على سبيل المثال دخل أو خسارة من العمليات غير المستمرة) مباشرة داخل الأرباح المحتجزة . وكما سبق القول فإن إعادة التصوير **Complete Restatement** من اطار عام محاســـبي إلى اطـــار أخـــر يمكـــن أن يكون مفيداً في التغلب على مثل تلك المشاكل.

وكـــبديل لإعادة التصدير الكامل أن يتم تطوير المقدرة على فهم وتفسير المبادئ المحاسبية المحلية المقبولة والمتعارف عليها المستخدمة . وبينما يكون ذلـــك ليـــس البديل الأفضل لمعظم المستثمرين عند اتخاذ قرارهم ، إلا أنه قد يكـــون بديل ذو جدوى للمستثمرين من المؤسسات والشركات . حيث قد تجد المجموعة الأخيرة انه من فعالية التكلفة أن يتم تطوير مثل الخبرة .

بعـــض مديري الاستثمار يقررون بوعي عدم استثمار مواردهم في إعادة تصـــوير كامل للقوائم المالية أو في اكتساب معرفة بمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها حاليا ، حيث أنهم يشعرون بإمكانية تحقيقهم نتائج مقنعة عن طـــريق تنويع محافظ استثماراتهم بطريقة من من شأنها توفير عوائد مرغوبة عـــند مستويات مخاطر تكون مقبولة ، ذلك المدخل قد لا يوفر بشكل لا يمكن إنكـــاره العوائد المثلى ولكن قد يكون مقنعاً ومرضياً إذا لم تزيد فعالية كل من المدخلين التحليليين السابقين عن تكلفتها طبقاً للظروف المحيطة .

## تطبيقات الأعمال المختلفة Different Business Practices

باسترجاع أحد النقاط الهامة من الفصل الخامس يتضح أن المبادئ المحاسبية المختلفة ليست هي كافة المشاكل الرئيسية ، حيث يمكن إدارتها والتحكم فيها بدرجات مختلفة من الإقناع . فلا شك أن المشكلة الرئيسية في تحليل القوائم المالية تتمثل في تأثير بيئات الأعمال التشغيلية المختلفة علي الثقافات المختلفة . وكمثال على ذلك معدل القروض في الشركات اليابانية والألمانية . فالشركات في هذين البلدين عادة ما يتم خضوعها بشكل كبير للرفع المالي **leveraged** ، حيث تميل إلى الاعتماد بشكل جوهري على القروض بدلاً من حقوق الملكية كمصدر رئيسي للحصول على رأس المال .

لذلك فمن الأهمية القصوى أن يتم فهم الاختلافات الثقافية **Cultural differences** لتفسير تحليل القوائم المالية بشكل صحيح وملائم ، وإن وجود تلك الاختلافات الثقافية الهامة التي تعمل في ظلها المنشآت تجعل ذلك الفهم حاسماً .

## 9/4 أهداف ومداخل تحليل القوائم المالية

**Approaches of Financial Statement Analysis**

إن هدف تحليل القوائم المالية تتمثل في استخراج معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات ، ولذلك الغرض يمكن استخدام مجموعة من المداخل ، لعل أحد تلك المداخل هو الفحص التحليلي للتقرير السنوي الذي يتضمن القوائم المالية والجداول والملاحظات المصاحبة لتلك القوائم ، وتقرير المراجع الحيادي ومناقشات وتحليل الإدارة بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الهامة على سبيل المثال المعلومات الخاصة بتصدير المنتج وتجديده وظروف

السوق وخطط الإدارة ، إن الفحص الدقيق للتقرير السنوي يمكن أن يوفر فهم لـــلأداء التشـــغيلي للشركة وموقفها المالي وامكانياتها المستقبلية وحيث لا يتم إجــراء أي مقارنـــة مع شركة أخرى في ظل استخدام تلك المدخل من ثم يتم تجنب أي تعقيدات متعلقة بالمقارنات الدولية ذات الصلة .

لذلك فإذا ما كان إجراء المقارنات مرغوباً فيها من ثم يمكن الالتجاء إلى اســـتخدام أحد بديلين لإجراء التحليل المالي هما (1) تحليل المؤشرات المالية Financial Ratio Analysis والذي يمكن من امكانية اجراء المقـــارنة داخل المنشآت أو ما يطلق عليه بالمقارنات داخل المنشأة Interfirm Comparisons (2) وتحليل الاتجاه Trend Analysis وهو البديل الثاني الذي يوفر مقارنات ســـواء بيـــن المنشأة خلال الفترات الزمنية المختلفة أو بين المنشآت وبعضها البعض . وفيما يلي دراسة موجزة لكل من المدخلين .

## 9/4/1 تحليل المؤشرات المالية Financial Ratio Analysis

يعتـــبر تحـــليل المؤشرات المالية من أهم مداخل التحليل المالي وعادة ما يكون في شكل نسب أو عدد من المرات خلال فترة معينة ، وبصفة عامة فإن هناك ست مجموعات من المؤشرات التي تستخدم في التحليل المالي هما :-

### 1- معدلات أو نسب السيولة :

تســـاعد معرفة نسب السيولة المستثمر في تقييم قدره الشركة على تحويل الأصـــول إلى نقدية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل ، حيث يجب أن تحافظ الشركة على توفير رأس مال عامل كافي للوفاء بالتزاماتها المتداولة .

ولعل أهم نسب تحليل السيولة في رأس المال العامل **Working Capital** والــذي يتم حسابه بخصم مجموعة الالتزامات المتداولة من مجموع الاصول المــتداولة ، حيث يجب أن تحتفظ بقدر مناسب من رأس المال العامل تجتذب المســتثمرين المــتحفظين . ويمكــن التعرف على مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وزيادة مبيعاتها واستغلال الفرص المالية المتاحة بتحديد مدى كفاية رأس مالها العامل .

ويعتبر عدم كفاية رأس المال العامل مع عدم القدرة على تسييل الأصول المــتداولة مــن الأســباب الشائعة لفشل الشركات ، بينما يعتبر النمو السنوي لرأس المال العامل علامة ايجابية لنمو الشركة وازدهارها . بينما تعتبر نسبة التداول **Current Ratio** من أهم الطرق التي تستخدم لتحديد ما إذا كانت الشركة تحــتفظ بــالقدر الكافي من رأس المال العامل ويتم احتسابها عن طريق قسمة الأصول المتداولة بالالتزامات المتداولة،وتعتبر نسبة التداول المناسبة هي 2 : 1 وهــذا يعــني أن كــل جنية واحد من الالتزامات المتداولة يقابله 2 جنية من الأصول المتداولة .

وهــناك طــريقة أخرى لاختيار كفاية رأس المال العامل وهي الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقدية ، ولذلك يستبعد المخزون من حساب نسب السيولة السريعة ، ويتم حساب تلك النسبة بقسمة الأصول سريعة التداول على الالتزامات المتداولة .

**2- نسب الرافعة المالية / الاقتراض :**

وهــي تبين كيفية أو مدى اعتماد الشركة على الاقتراض لتمويل أنشطتها وقدرتها على مواجهة الالتزامات المترتبة على هذا الافتراض ، فالإسراف في

الاقــتراض يــؤدي إلى زيـــادة التكاليف بالشركة لوجوب دفع الفوائد المتعلقة بالقــروض ، وهناك حد معين من الاقتراض يستطيع المستثمرون قبوله ولكن الزيادة عن الحد المعقول تدعو للحذر . ولعل أبرز تلك النسب المتعلقة بتحليل الرافعة ما يلي : -

**أ - نسبة القروض إلى حقوق الملكية**

وهـــي توضـــح العلاقـــة بين القروض وحقوق الملكية ، وتستخدم كأداة تحذيـــرية من تزايد قروض الشركة ، فكلما ارتفعت تلك النسبة كلما ارتفعت المخاطـــر الماليـــة ، وكـــلما زادت القروض كلما انخفض حد الأمان بالنسبة للدائنين .

**ب - معدل تغطية الأصول**

يعبر ذلك المعدل عن نسبة تغطية الاصول الملموسة للشركة لكل 1000 جـــنية مـــن مجمـــوع القروض ، ولذا فهي تعطي للدائن مقياساً للحماية التي توفـــرها له الشركة بأصولها الملموسة وذلك بعد استبعاد الديون التجارية التي عادة ما تكون ذات أولوية سابقة على القروض .

**ج - نسب إجمالي رأس المال**

توضـــح تـــلك النسب الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل في الشـــركة ، وتســـاعد تـــلك النسب على توضيح مدى ملائمة الهيكل التمويلي للشركة . حيث أن وجود نسبة كبيرة من تمويل الشركة من القروض قد يعطي مؤشراً على احتمال مواجهة الشركة لمشكلات تمويلية .

**د - معدل تغطية الفوائد**

يقيـــس ذلـــك المعدل قدرة الشركة على سداد أعباء الفوائد على القروض ويحـــدد عدد مرات تغطية تلك الفوائد من أرباح الشركة ، ويحدد معدل تغطية

الفوائـــد هامش الأمان لاستمرارية الشركة حيث كلما كان معدل التغطية أعلى كلما زاد هامش الأمان . حيث أن عدم قدرة الشركة على مقابلة أعباء التمويل قـــد يـــؤدي إلى إفلاســـها . ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح قبل الضرائب وإجمالي أعباء الفوائد على إجمالي أعباء الفوائد .

**هـــ - معدل تغطية أعباء خدمة الديون**

يوضـــح معـــدل تغطية الفوائد مدى قدرة الشركة على سداد أعباء الفائدة عـــلى القروض ولكنه لا يوضح مدى قدرتها على سداد أقساط تلك القروض والـــتي تعتـــبر من الأمور الهامة التي توضح المخاطر المالية التي تواجهها الشـــركة (الإفلاس) ، ولذلك يكون من الضروري احتساب معدل تغطية أعباء خدمة الديون سواء الأقساط أم الفوائد .

**3- نسب تحليل الربحية :**

يوضـــح التحليل المالي للربحية مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها لـــتحقيق أقصى نفع ممكن لمستثمرين فيها ، وتعطي الربحية مؤشراً على السلامة المالية للشركة على المدى الطويل . ولعل أبرز طرق تحليل الربحية ما يلي :

**أ - هامش مجمل الربح**

وهـــي تفيـــد في تحليل الاتجاه الداخلي للأداء وأيضاً في عمل المقارنات الخارجية أو يظهر هامش مجمل ربح معدل ربحية مبيعات الشركة بعد خصم تكلفة المبيعات وتتم حسابها بقسمة مجمل الربح على صافي المبيعات .

**ب - هامش الربح التشغيلي**

تعـــد من النسب المتحفظة التي تقيس قدرة الشركة على استخدام مواردها لأنهـــا تأخذ في اعتبارها المصروفات البيعية العمومية والإدارية التي تتكبدها

الشـــركة بجـــانب تكلفة المبيعات ، ويتم حسابها بقسمة صافي الربح التشغيلي على صافي المبيعات .

**ج- هامش صافي الربح**

ويعــد هامش صافي الربح مؤشراً هاماً لإظهار كفاءة إدارة الشركة بعد أخذ كافة المصروفات والضرائب في الاعتبار .

**د – صافي العائد على رأس المال المستثمر**

تقيــس هــذه النسبة معدل العائد الذي حققته الشركة على جميع الأموال المســتثمرة بهـــا ، حيث يتم حسابها عن طريق قسمة صافي الربح قبل البنود غير العادية بالاضافة الى إجمالي أعباء الفوائد على رأس المال المستثمر .

**هـــ – صافي العائد على حقوق الملكية لحملة الأسهم العادية**

تعتبر تلك النسبة هامة لحملة الأسهم العادية لأنها تعكس ربحية رأس مال الشـــركة ويـــتم حســـابها بقســـمة صافي الربح قبل البنود غير العادية ناقصاً توزيعات الأسهم الممتازة على حقوق الملكية للأسهم العادية .

**4- نسب تحليل النشاط (الكفاءة) :**

تقيـــس معـــدلات النشاط مدى كفاءة الشركة في إدارة أصولها كالمخزون وحسابات المدينين وذلك من خلال ما يعرف بمعدلات الدوران . ولعل أبرزها ما يلي :-

**أ- معدل دوران المدينين**

يقيـــس ذلـــك المعدل عدد مرات تحول حسابات المدينين إلى نقدية خلال العـــام كمؤشـــر عـــلى كفـــاءة سياسات الائتمان والتحصيل التي تتبعها إدارة

الشـــركة. ويـــتم حساب معدل دوران المدينين بقسمة صافي المبيعات السنوية على متوسط أرصدة المدينين .

**ب- متوسط فترة التحصيل**

يقيس هذا المعدل متوسط عدد أيام فترة تحصيل حسابات المدينين ، حيث يتم حسابها بقسمة عدد أيام السنة على معدل دوران المدينين .

**ج - معدل دوران المخزون**

يقيـــس ذلـــك المعدل عدد مرات تحول المخزون إلى نقدية خلال السنة ، ويمكـــن التعبير أيضاً عن هذا المعدل بعدد أيام المخزون ، ويتم حسابه بقسمة تكلفة المبيعات على متوسط المخزون .

**د - متوسط دورة التشغيل**

وتعني تلك الدورة الفترة الزمنية الممتدة من بدء استخدام النقدية في شراء المخـــزون مـــن المواد الخام وحتى إعادة تحصيل النقدية من خلال بيع السلع والخدمـــات المنـــتجة ، ويعتـــبر طـــول فترة التشغيل عاملاً هاماً في تحديد احـــتياجات الشركة من الأصول المتداولة ، ويتم حساب ذلك المتوسط بطرح متوسط فترة سداد الموردين من حاصل جمع متوسط فترة المخزون ومتوسط فترة التحصيل .

**5- نسب تحليل القيمة :**

تـــربط نســـب تحـــليل القيمة بين السعر السوقي لأسهم الشركة المتداولة بالبورصـــة وبعـــض المعلومات الواردة بالقوائم المالية مثل توزيعات الأرباح وربحية السهم العادي . ومن أهم نسب تحليل القيمة وأكثرها شيوعاً ما يلي:-

**أ - نسب توزيعات الأرباح**

توضح نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين إلى صافي أرباح الشركة ، ويتم حساب نسبة التوزيعات للأسهم العادية بقسمة التوزيعات على الأسهم العادية على صافي الربح مطروحاً منه التوزيعات للأسهم الممتازة (إن وجدت) .

**ب - العائد على السهم العادي (ربحية السهم)**

يهتم حملة الأسهم العادية بالعائد على السهم حيث أن تأثير الربحية على سعر السهم في السوق أكبر من تأثير التوزيعات ، ويتم حسابها بقسمة صافي الربح قبل البنود غير العادية مطروحاً منها التوزيعات للاسهم الممتازة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة .

**ج - عائد الكوبون (عائد التوزيع)**

تمثل نسبة عائد الكوبون نسبة التوزيعات على الأسهم العادية والممتازة إلى سعر السهم الحالي في السوق ، وتسمح نسب عائد الكوبون بعقد مقارنات عادلة بين الشركات المختلفة ، ويتم حسابه بقسمة التوزيعات السنوية لكل سهم على سعر السوق للسهم .

**د - مضاعف الربحية**

يتيح مضاعف الربحية مقارنة العائد على السهم العادي بسعره السوقي ، ويوضح ذلك المعدل عدد أضعاف سعر بيع السهم بالنسبة للعائد على السهم العادي ويعتبر ذلك المضاعف من أكثر المعدلات المالية استخداماً وذلك لأنه يدمج كل المعدلات الأخرى في معدل واحد .

## 6- معدلات التدفقات النقدية

تساعد معدلات التدفقات النقدية في تحليل السيولة والربحية ، كما توضح أيضاً مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المالية ، وفيما يلي أبرز تلك المعدلات .

**أ - التدفقات النقدية التشغيلية إلى القروض قصيرة الأجل**

يساعد ذلك المعدل في تحديد قدرة الشركة على سداد ديونها قصيرة الأجل وقت استحقاقها وتعتبر الزيادة في تلك النسبة مؤشراً ايجابياً على تحسين مستوى السيولة بالشركة ويتم حسابها بقسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على السحب على المكشوف من البنوك .

**ب - متوسط التغطية النقدية للقروض قصيرة الأجل**

يعكس ذلك المعدل سياسة التوزيعات تأثيرها اللاحق على النقدية المتاحة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل للشركة ، وتظهر تلك النسبة أيضاً مدى قدرة الشركة على مواجهة القروض بأمان ، ويتم حساب تلك النسبة بقسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مطروحاً منها التوزيعات النقدية على السحب على المكشوف من البنوك .

**ج - التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي القروض**

تشير تلك النسبة إلى مدى مقدرة الشركة على سداد ديونها باستخدام تدفقاتها النقدية التشغيلية ،وكلما انخفضت تلك النسبة كلما انخفضت مقدرة الشركة المالية وزاد احتمال حدوث مشاكل في المستقبل كنتيجة لعدم القدرة على السداد ، ويتم حسابها بقسمة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي القروض .

**د - التدفقات النقدية التشغيلية للسهم**

تشــير تــلك النســبة إلى التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة التشغيلية بالنســبة لكــل سهم ، وعلى المدى القصير تعد التدفقات النقدية للسهم مؤشراً أفضل على مدى قدرة الشركة على اتخاذ قرارات بالتوسعات المستقبلية وسداد توزيعات الأرباح ، ويتم حساب ذلك المعدل عن طريق قسمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على متوسط عدد الأسهم العادية .

**هــ - التدفقات النقدية التشغيلية إلى التوزيعات النقدية**

يشــير ذلــك المعدل إلى قدرة الشركة على تغطية التوزيعات النقدية من خــلال الــتدفقات الــنقدية من الأنشطة التشغيلية وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قــدرة الشــركة على سداد التوزيعات النقدية ، ويتم حساب تلك النسبة بقســمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على التوزيعات النقدية لكل من الأسهم الممتازة والعادية .

**9/3/2 تحليل الاتجاه**

على الرغم من أهمية المؤشرات المالية في تحليل القوائم المالية للشركة ، إلا أنــه لا بد من توخي الحذر في استخدامها حيث أنها ليست العنصر الوحيد لــلحكم على الشركة ، فهي تقدم مؤشرات مساعدة ولكنها لا تقدم أدلة قاطعة فالنسب غير المرضية قد تؤدي إلى استنتاج أن الشركة ليست في وضع مالي جيــد إلا أن ذلــك لا بــد وأن يــتأكد من خلال استخدام سلسلة من الأدوات والمؤشــرات الأخــرى ، ومــن ناحية أخرى فإن المؤشرات المالية عن سنة واحــدة تكون محدودة الفائدة ولكنها تصبح ذات مغزى بمقارنتها سواء بنسب داخلية (لذات الشركة) لفترة مماثلة أخرى أو بنسب خارجية لشركات مماثلة أو بمعدلات الصناعة .

أ - الاتجاهات الداخلية

يتم تحديد الاتجاه باختيار تاريخ أو سنة أساس معينة ، ويفترض أن النسبة المالية في هذه الفترة هي 100% ، ثم يتم قسمة المؤشر أو النسبة المالية في كل سنة تالية على نسبة سنة الأساس وبالتالي ينتج الاتجاه معبراً عن تطور المؤشر على مدار عدة سنوات مقارنة بسنة واحدة هي سنة الأساس. ويعتبر تحليل الاتجاهات من الأساليب المفيدة لوضوحه وسهولة حسابه ، إلا أنه يعاب عليه أنه قد يؤدي إلى نتائج مضللة إذا لم يحسن اختيار أنسب سنة أساس .

ب- اتجاه المقارنات الخارجية

تستخدم النسب في عمل مقارنات بين النتائج المالية للشركات التي تعمل في نفس المجال ، ويراعى في المقارنات الخارجية ضرورة أن تطبق الشركات المقارنة ذات القواعد المستخدمة في حساب النسب .

حيث قد تكون نتائج المقارنة مضللة عند مقارنة معدلات دوران المخزون لشركتين إحداهما تستخدم قيمة المبيعات في حساب معدل دوران والأخرى تستخدم تكلفة المبيعات في حساب ذات المعدل .

## 9/5 تحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي

**International Financial Ratio Analysis**

يتم عمل تحليل المؤشرات المالية لأغراض تقييم الأداء التشغيلي والموقف المالي للشركة ، يساعد ذلك التحليل على تقييم عدة عوامل على سبيل المثال مستوى مخاطر الائتمان وامكانية تحقيق الأرباح ، وإذا لم يتم إعادة تصوير القوائم المالية للشركة فإن الأمر يتطلب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند استخدام تحليل المؤشرات المالية . ويجب على المحلل المالى أن يفهم الإطار المحاسبي العام الذي في ظله تم إعداد القوائم المالية كما يجب أن يتفهم أيضاً تطبيقات

الأعمال الأجنبية المبنية على الثقافة المحلية وببساطة فإن إعادة تصوير القوائم المالية لا تعتبر في حد ذاته أمراً كافياً لتجنب التوصل إلى استنتاجات مضللة من تحليل القوائم المالية .

إن تحليل المؤشرات المالية يعتبر نقطة البداية في تطوير المعلومات المرغوبة عن طريق المحلل المالي . ويمكن تبويب تحليل المؤشرات المالية عموماً كما سبق الذكر إلى أربعة مؤشرات تستخدم بصفة أكثر شيوعاً على المستوى الدولي هما :-

**1- مؤشرات السيولة Liquidity Ratios**

وهي تعبر عن مقاييس قدرة الشركة في الأجل القصير على سداد التزاماتها المستحقة، وقد يطلق عليها أيضاً مؤشرات الوفاء بالالتزامات **Solvency Ratios**.

**2- مؤشرات الكفاءة Efficiency Ratios**

وهي مقاييس لكيفية استخدام المنشأة لأصولها المستخدمة بفعالية، ويطلق عليها أيضاً مؤشرات معدل الدوران أو مؤشرات النشاط **Turnover or Activity Ratios**.

**3- مؤشرات الربحية Profitability Ratios**

وهي تمثل مقاييس درجة نجاح أو فشل المنشأة خلال فترة زمنية معينة .

**4- مؤشرات التغطية Coverage Ratios**

وهي تعبر عن مقاييس لدرجة الحماية للدائنين والمستثمرين في الأجل الطويل . ويطلق عليها أيضاً بمؤشرات الرافعة أو هيكل رأس المال . **Leverage or Capital Structure Ratios**.

يصور الشكل رقم (7-7) بعض من مؤشرات القوائم المالية المستخدمة بشكل أكثر شيوعاً تحت كل مجموعة من المجموعات الأربعة السابقة .

## شكل رقم (7-7)

## المؤشرات المالية المتعارف عليها

| التبويب | المؤشر | طريقة حساب المؤشر |
|---|---|---|
| 1.السيولة | • معدل التداول :<br>يهدف إلى تحديد المقدرة على الوفاء بالديون قصيرة الأجل . | الاصول المتداولة<br>الالتزامات المتداولة |
| 2.الكفاءة | • معدل دوران المخزون :<br>يهدف إلى قياس كيف يتم بيع المخزون بسرعة. | تكلفة البضاعة المباعة<br>متوسط المخزون |
| | • معدل دوران حسابات المدينين :<br>يهدف إلى تحديد كفاءة المتحصلات من المدينين. | قيمة المبيعات الآجلة<br>متوسط المدينين |
| | • معدل دوران الأصول :<br>يهدف إلى قياس الاحتياطي المتولد من الأصول المستخدمة . | صافي المبيعات<br>متوسط إجمالي الأصول |
| 3.الربحية | • هامش الربح :<br>يهدف إلى مقارنة الهامش بهوامش أرباح المنافسين . | صافي الربح<br>صافي المبيعات |
| | • العائد على الأصول :<br>يهدف إلى قياس كفاءة ربحية الاصول . | صافي الربح<br>متوسط إجمالي الأصول |
| | • العائد على حقوق الملكية :<br>يهدف إلى قياس كفاءة ربحية استثمارات المساهمين . | صافي الربح<br>متوسط حقوق المساهمين |
| 4.التغطية | • مؤشر الديون :<br>يهدف إلى تحليل المقدرة على الوفاء بالتزامات الديون . | إجمالي الالتزامات<br>إجمالي الأصول |
| | • مؤشر الديون إلى حقوق الملكية :<br>يهدف إلى مقارنة التمويل عن طريق الاقتراض مع التمويل عن طريق استثمارات حقوق الملكية . | إجمالي الالتزامات<br>حقوق المساهمين |

هذا وليس من الضروري أن يتم تحويل القيم معبراً عنها بعملات مختلفة إلى عمـــلة وحيـــدة ، حيث أن أجراء ذلك لن يغير تلك المؤشرات ، حيث أن المؤشرات المبينة على نفس القيم سوف تكون هي ذات القيم بغض النظر عن العملة .

**مثال**

تبلغ جملة الأصول المتداولة لإحدى الشركات الفرنسية 2.5 مليون فرنك فرنسي ، في حين أن قيمة الالتزامات المتداولة تبلغ 2 مليون فرنك . ويعتبر معـــدل الترجمة الملائم (سعر الصرف في نهاية السنة) هو الدولار 5.2 فرنك فرنسي .

وبالتالي فإن :-

مؤشر التداول باستخدام القيم بالفرنك الفرنسي $= \dfrac{2500000}{2000000}$

= 1.25 إلى 1

مؤشر التداول باستخدام القيم بالدولار الامريكي $= \dfrac{5.2 \div 2500000}{5.2 \div 2000000}$

= 1.25 إلى 1

يوضح ذلك المثال أن تحليل المؤشرات المالية يمكن أن يتم إجراءه بدون تحويل القيم معبراً عنها بعملات مختلفة إلى عملة وحيدة .

## القيود العامة لتحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي

**General Limitation of Financial Ratio Analysis**

إن تحـليل المؤشـرات المالية لديه عديد من القيود العامة بجانب التعقيد المرتـبط نتيجة لوجود أطر محاسبية مختلفة وممارسات أعمال متباينة واسعة النطاق خلال دول العالم . لعل أبرزها ما يلي :-

**1- أساس التقييم Valuation Basis**

تتأسـس المؤشرات المالية على التكلفة التاريخية في معظم البلدان ، وقد يتخذ المستخدمون افتراض خاطئ مؤداه أن التكاليف تعكس الأسعار الجارية ، ونتيجة لذلك قد يتم اتخاذ قرارات غير رشيدة .

**2- التقديرات Estimates**

فـي المواقف التي تتضمن وجود قيم تقديرية جوهرية على سبيل المثال الإهـلاك والاسـتنفاذ ، فـإن المؤشـرات المالية تخسر فعاليتها عند اجراء المقارنات الداخلية بالشركة .

**3- الاستبعادات Omissions**

كـثير من البنود الهامة لا يتم تضمينها في القوائم المالية ، وكأمثلة على ذلك رأس المال الفكري **Intellectual Capital** ( حقوق الملكية الفكرية ) ، وتحديد المنـتج وعلاقات العمل بالإضافة إلى تصرفات المنافسين ، وعلى الرغم من أهميـة تـلك العوامـل لمستقبل الشركة فإنها لا تدخل ضمن مدخلات النظام المحاسبي ، ومن ثم فإن حذفها قد يقيد من نفعية المؤشرات المالية .

### 4- البدائل التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها

**Alternatives Allowed by GAAP**

هـناك شركات مختلفة تستخدم بدائل محاسبية مختلفة تسمح بها المعايير المحاسبية وكأمثلة على ذلك ما يلي :

**أ – تقييم المخزون**

حيث قد تستخدم طريقة الوارد أولا يصرف أولا أو طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا .

**ب – طرق الإهلاك**

حيث قد تستخدم طريقة القسط الثابت أو القسط المتناقص على سبيل المثال .

ولا شك فإن استخدام بدائل مختلفة مسموح بها داخل نفس الإطار المحاسبي تجعل المقارنات داخل المنشأة صعبة .

وليس بخاف فإن معظم تلك القيود العامة يتم تعظيمها وتكثيفها بحدة عند استخدام تحليل المؤشرات المالية على المستوى الدولي ويمكن إبراز ذلك على النحو التالي:-

**1- أساس التقييم Valuation Bsis**

فعلى الرغم أن كثير من البلاد تستخدم اساس التكلفة التاريخية ، فإن القوائم المالية لبلاد أخرى يتم إعدادها باستخدام أساس مختلط من التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية **Hybrid Historical-Current Cost Basis** أو باستخدام اساس التكاليف التاريخية المعدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار **Historical Costs Basis Adjusted for General Price-Level Changes** .

ففـــي المملكة المتحدة يتم استخدام أساس مختلط يتكون من كل من التكلفة الـــتاريخية والتكلفة الجارية ، بينما في المكسيك فإن القوائم المالية المعدة على أســـاس التكـــلفة الـــتاريخية يـــتم تعديلها لمقابلة التغيرات في المستوى العام للأسعار.

**2- التقديرات Estimates**

إن المستويات المتباينة من المرونة الخاصة بتقدير بنود محددة مسموح به في البلاد المختلفة تجعل مقارنات المؤشرات المالية اكثر صعوبة ، على سبيل المثال يتم السماح باستنفاذ وإطفاء شهره المحل في الولايات المتحدة الأمريكية عـــلى مـــدار 40 ســـنة كحد أقصى ، بينما في فنلندا فإن فترة إطفاء الشهرة تتراوح عادة من خمس سنوات لتصل كحد أقصى إلى عشرين سنة .

**3- الأستبعادات Omissions**

كما سبق القول فإن تحليل المؤشرات المالية يعاني بوجه عام من استبعاد بعـــض المعلومات الهامة ، ولا شك أن المشكلة تتفاقم وتزيد بالحقيقة الخاصة بـــأن بعض المعلومات التي تكون مطلوب أن يفصح عنها في التقارير المالية فـــي بعض البلدان يتم استبعادها معاً في بلدان أخرى . على سبيل المثال في الســـويد لا يـــتم عمل أية استحقاق للخسائر المحتملة أو العرضية ، بينما في الولايـــات المـــتحدة الأمـــريكية لا يتم تسجيل المكاسب المحتملة في حين يتم تسجيل الخسائر المحتملة إذا ما كانت محتملة الحدوث **Probable** وأمكن عمل تقدير معقول لها . أما في ألمانيا يتم تسجيل الخسائر المحتمل إذا كانت ممكنة . **Possible**

ركــزت المناقشـــة الســـابقة على الأثر المكثف للتدويل او للدولية على القيود العامـــة لتحــليل المؤشرات المالية ، مما يتعين معه دراسة ذلك التحليل بعمق أكثر في ظل البيئة الدولية .

## 1- الأطر المختلفة للمحاسبة Different Accounting Frameworks

تختلف الأطر المحاسبية من بلد إلى بلد أخر في ظل غياب القوائم المالية المعاد تصويرها من ثم فإن مقارنة المؤشرات المالية المرتبطة بالقوائم المالية للــبلاد المختلفة والمعدة باستخدام أطر محاسبية مختلفة سيكون مجرد تطبيق يتسم بعدم الجدوى أو لا طائل أو نفع جدي منه .

إن المعالجة المحاسبية المقبولة لبعض البنود غير العادية تتباين بين البلاد على سبيل المثال فإن هناك امكانية قليلة للمقارنة دولياً في المعالجة المحاسبية لــتعديلات السنة السابقة ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية فإن تسويات السنة الســابقة لا تظهــر في قائمة الدخل للفترة الحالية بينما يظهر ذلك في كل من ألمانيا والدانمارك ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأحداث والمعاملات التي تعتبر أنها غير عادية أو غير متكررة في الحدوث ينظر اليها على أنها تمــثل بنود غير عادية وتظهر بشكل منفصل في قائمة الدخل ، أما في كوريا الجــنوبية يتم التقرير عن التعديلات على السنة السابقة كبنود غير عادية في قائمـــة الدخل ، في حين لم تتحدث مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها فـــي المكسيك عن نوع البنود التي يتعين التقرير عنها كبنود غير عادية . الا انـــه في الممارسة العملية مع ذلك فإن البنود غير التشغيلية على سبيل المثال المكاســب أو الخســائر المرتبطة ببيع الأصول الثابتة يتم التقرير عنها كبنود غير عادية في قائمة الدخل .

في بعض البلدان من المقبول أن يتم تحميل أعباء معينة في مواجهة الدخل حكمياً لتحقيق ما يعرف بتمهيد الدخل **Income Smoothing** ، ذلك التطبيق لا يـــتم السماح به في بلدان أخرى ، تلك الاختلافات تؤثر مباشرة على الربحية المقـــرر عـــنها وعلى المؤشرات الأخرى ليس بسبب الاختلاف الحقيقي في الدخـــل فحســـب ، بـــل أيضاً بسبب التباين الواضح في تطبيقات التقرير عن الدخل.

**2- تطبيقات الأعمال المختلفة Different Business Practices**

إن تطبيقات الأعمال غير موحدة خلال دول العالم ، فإذا لم يكن مستخدم التحـــليل المـــالي عـــلى معرفة بتلك الاختلافات فمن المحتمل أن يتوصل إلى اســـتنتاجات خاطئة . إن إعادة تصوير القوائم المالية وحده ليس كافياً للتغلب على تلك المشكلة ، فكما سبق ذكره فإن الشركات اليابانية عادة ما تكون لديها نسبة أعلى للقروض إلى حقوق المساهمين مقارنة بتلك الخاصة بالشركات في الولايـــات المتحدة الأمريكية . ويمكن للمحلل الخبير أن يفسر ذلك على نحو صحيح وملائم كنتيجة مباشرة لعادات وتقاليد الأعمال التجارية اليابانية .

إن توجـــه القوائم المالية يصنع تحدياً أخر ، حيث في كثير من البلدان يتم توجيـــه القوائم المالية تجاه المستثمرين في المقام الأول ، بينما في بلاد أخرى فـــإن توجيهها يكون لخدمة الدائنين بصفة رئيسية . ويؤثر ذلك بطبيعة الحال على مضمون ومحتوى القوائم المالية والمدى الذي يتم إليه عمل الافصاحات التفصـــيلية لكل البنود الفردية ، وذلك يلقي الضوء مرة أخرى على أهمية فهم تطبيقات الأعمال في البلاد التي يتم تحليل قوائمها المالية .

### 3- تأثير قوانين الضرائب Influence of Tax Laws

ان تخفيض الضرائب من التطبيقات الشائعة في بعض البلاد وبالتالى يتم إعـداد قوائم مالية تهدف إلى تدنية الدخل المقرر عنه . ففي ايطاليا يتم تطبيق القـانون الضريبي بوجه عام على أي ربح يتم عرضه في القوائم المالية حتى لـو كان هذا الربح لا يتطلب أن يتم الاعتراف به وفقاً للتشريعات الضريبية . أما في ألمانيا فهناك كثير من المجالات يتطلب خلالها اختيار طريقة محاسبية لأغـراض ضـريبة الدخـل وتكون مطلوبة أيضاً لأغراض التقرير المالي ، ونـتيجة لذلـك فهـناك القليل من الاختلافات في ألمانيا بين الدخل لأغراض الضرائب والدخل لأغراض التقرير المالي .

### 4- دقة البيانات Data Accururacy

كمـا سـبق ذكره في مقدمه ذلك الفصل أنه في بعض الحالات قد تتغير الـبيانات بتعمد لإظهار أداء أفضل من الأداء الفعلي ، ولاشك فإن المؤشرات المالية التي تتأسس على بيانات غير دقيقة ستكون غير دقيقة بوضوح كما أنها ستكون نتيجة لذلك غير قابلة للاعتماد عليها عند إجراء المقارنات .

### المؤشرات المالية وتباين مبادئ المحاسبة المقبولة المتعارف عليها

**Financial Ratios and GAAP Diversity**

يـتعين أن يـتم الإشادة إلى فحص أثر المعايير المحاسبية المختلفة على مؤشرين ماليين هما الأرباح لكل سهم **Earning Per Share** ومعدل العائد على حقـوق الملكية **Rate of Return on Equity** . وكما سبق مناقشته في الفصل الخامس فإن أثر القياسات المالية والتي يتم إقرارها عن طريق مبادئ المحاسبة

المقبولة والمختلفة تؤثر وتنعكس على الافصاحات في القوائم المالية، ونتيجة لذلك فإن المؤشرات المالية التي تستخدم قيم من القوائم المالية تتأثر بذلك مباشرة .

ومن مراجعة الاشكال رقم (8-7) حتى رقم (12-7) يتضح بجلاء ما يلي :-

**شكل رقم (8-7)**

**الحالة الأولى : شركة Telefanos de Mexico في عام 1997**

| | المبادئ المحاسبية المقبولة بالولايات المتحدة الأمريكية | المبادئ المحاسبية المقبولة بالمكسيك |
|---|---|---|
| صافي الدخل | ps 12241801000 بيسوس ps | ps 12850613000 بيسوس ps |
| حقوق المساهمين | 78679648 | 88230908 |
| المؤشرات | | |
| الأرباح لكل سهم (عملة المكسيك pesos) | 1456 | 1529 |
| معدل العائد على حقوق الملكية | %15.559 | %14.565 |

**شكل رقم (9-7)**

**الحالة الثانية : شركة Philips عام 1997**

| | المبادئ المحاسبية الأمريكية | المبادئ المحاسبية الهولندية |
|---|---|---|
| صافي الدخل | F13090000000 | F13339000000 |
| حقوق المساهمين | F32362000000 | F31292000000 |
| المؤشرات | | |
| الأرباح لكل سهم (بالجيليدر الهولندي) | | |
| أساسي | 36.36 | 37.05 |
| مخفض | 36.06 | 36.75 |
| | %40.449 | %42.628 |

### شكل رقم (10-7)

### الحالة الثالثة شركة BP Amoco عام 1999

| | المبادئ المحاسبية الأمريكية | المبادئ المحاسبية الانجليزية |
|---|---|---|
| صافي ربح السنة | $4596000000 | $5008000000 |
| حقوق المساهمين | 37838000000 | 43281000000 |
| المؤشرات | | |
| الأربـــاح لكـــل ســـهم عـــادي (بالســـنت الأمريكي) | | |
| أساسي | 23.7 | 25.82 |
| مخفض | 23.56 | 25.68 |
| | %12.147 | %11.571 |

### شكل رقم (11-7)

### الحالة الرابعة : شركة Nycomed Amershan عام 1998

| | المبادئ المحاسبية الأمريكية | المبادئ المحاسبية الانجليزية |
|---|---|---|
| صافي الدخل (الخسارة) | £ (2600000) | £ 122200000 |
| حقوق المساهمين | 1618400000 | 207100000 |
| المؤشرات | | |
| الأربـــاح (الخســـائر) لكـــل ســـهم عادي (البنسات الانجليزية) | (0.4) | 19.5 |
| معدل العائد على حقوق الملكية | %(0.161) | %59.005 |

**شكل رقم (12-7)**

**الحالة الخامسة ICL عام 1998**

| | المبادئ المحاسبية الأمريكية | المبادئ المحاسبية الانجليزية |
|---|---|---|
| صافي الدخل (الخسارة) | $(44000000) | $193000000 |
| حقوق المساهمين | 3557000000 | 149000000 |
| المؤشرات | | |
| الأربـــاح الخســائر لكـــل ســـهم عــادي (بالبنسات الانجليزية) | | |
| أساسي | (0.4) | 19.5 |
| مخفض | (6.1) | 26.5 |
| معدل العائد على حقوق الملكية | %1.237 | %129.5 |

(1) إن المؤشرات المالية لأحد الشركات يمكن أن تكون مختلفة في ظل وجود معاييـــر محاسبية مختلفة . توفر الأشكال أرقام (11-7) ، (12-7) دليل إثبات واضح يدعم تلك النقطة .

(2) إن حجـــم الاخـــتلافات (في المؤشرات) يعتمد على المدى الضخم لأنواع المعاملات للمنشأة الذي تم تضمينه . تقارن الأشكال من رقم (10-7) إلى رقم (12-7) المؤشرات طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الأمريكية والانجـــليزية لثلاثة شركات ، في حالة شركة B P Amoco ( الشكل رقم 10- 7) فإن الاختلافات تعتبر صغيرة نسبيا ، والعكس صحيح في حالات شركة Nycomed Amprsham plc (شكل رقم 11-7) وشركة ICL (شكل

رقم (12-7) . في كل من الحالتين الأخيرتين فإن الاختلاف ليس جوهري في الحجم فقط وإنما أيضاً في الاتجاه المعاكس ، حيث تكون المؤشرات بالموجب في ظل استخدام مبادئ المحاسبة المقبولة في المملكة المتحدة ، بينما هي مؤشرات تظهر بالسالب عند حسابها باستخدام مبادئ المحاسبة المقبولة الأمريكية .

إن المناقشة السابقة يجب أن تساعد في تجنب مخاطر ومآزق الاعتماد بشكل كامل على تحليل المؤشرات المالية . إن أثر عملية القياس في ظل استخدام مبادئ محاسبية مقبولة ومتعارف عليها لبلدان مختلفة قد تؤدي إلى اختلافات واضحة في المؤشرات المالية لنفس الشركة ولنفس الفترة الزمنية محل التحليل .

## 9/6 تحليل الاتجاه على المستوى الدولي International Trend Analysis

إن تحليل المؤشرات المالية يتعلق بتاريخ أو فترة زمنية واحدة ، في حين أن تحليل الاتجاه يقارن المعلومات الخاصة بأحد البنود لفترتين أو أكثر من فترة ، يوضح تحليل الاتجاه التغير الذي يحدث في أحد البنود ومعدل ذلك التغير . من الشائع للشركات أن تعرض ملخصات للبنود المختارة عن فترة خمس أعوام أو عشر أعوام في تقاريرها السنوية ، يوضح الشكلين رقم (13-7) ورقم (14-7) أمثلة على ذلك خاصة بكل من شركة **Sony** وشركة **Dyno** النرويجية ، وعادة ما تعرض الشركات أيضاً أرقام مالية مقارنة لعام أو عامين بجانب القوائم المالية للسنة الحالية (الأشكال البيانية أرقام (4-7) حتى (6-7) .

وعندما يتم أداء الاتجاه لأغراض المقارنة مع الشركات الأخرى فمن المرغوب فيه أن يتم تحويل القيم إلى أساس متعارف عليه ، وهذا يمكن المحلل من تقييم معدل النمو أو الانخفاض خلال الزمن بشكل أكثر سهولة ، ويتمثل المدخل المتعارف عليه في اختيار السنة الأولى كسنة أساس ، وبعد ذلك يتم قسمة قيمة كل سنة سابقة على القيمة الخاصة بسنة الأساس وعندما يتم مقارنة شركتين أو أكثر يجب أن يتم استخدام نفس سنة الأساس لكافة المنشأة المتضمنة في التحليل .

يمكن أن تتأثر الاتجاهات بشكل جوهري عن طريق سنة الأساس ، لذلك السبب فإن سنة الأساس المختارة يتعين أن تكون سنة ممثلة ، وذلك يعوق اختيار أي سنة ذات قيمة سالبة كسنة أساس . يشرح الشكل رقم (15-7) تحليل الاتجاه باستخدام بيانات المبيعات الخاصة بكل من شركة **Volks Wagen** وشركة **General Motors** عن الفترات المالية 1994 حتى 1998 .

وعندما يتم استخدام ذلك المدخل التحليلي لأغراض المقارنة فلن يتم اضافة أي تعقيد عن طريق استخدام العملات المختلفة (المارك الألماني أو الدولار الأمريكي) ويتم التعبير عن اتجاه النمو بالنسبة المئوية وليس بقيم العملة .

## تحليل اتجاه التغير Change Trend Analysis

يتمثل تحليل اتجاه التغير **Variation of Trend Analysis** في حساب التغيرات من أحد الفترات إلى الفترة التالية . وباستخدام المعلومات التي يوضحها الشكل رقم (15-7) الخاصة بشركة **Volks Wagen** ، يتم حساب التغير بالنسبة المئوية في ايرادات المبيعات عن الفترة من عام 1994 حتى 1995 على النحو التالي :-

$$\frac{80.041 - 88.119)}{80.041} \times 100 = \%10.1 \text{ تقريبا}$$

ويتم توضيح اتجاه تغير المبيعات السنوي لكل من شركتي Volks Wagen, General Motors عن الفترة من عام 1994 حتى عام 1998 في الشكل البياني رقم (7-16) ، ويشير ذلك الشكل إلى القابلية للتقلب في المبيعات من عام إلى أخر بالنسبة لشركة General Motors مقارنة بنظيرها عن اتجاهات المبيعات الموضحة في الشكل رقم (7-15) .

## قيود تحليل الاتجاه Limitation of Trend Analysis

علـى الـرغم مـن القدرة الأخبارية لمدخل تحليل الاتجاه فإنه يتعين أن يستخدم بحذر وعناية لأغراض التنبؤ . حيث أنه يقارن النمو (أو الانخفاض) من فترة إلى فترة أخرى .

بصفة عامة يوجد قيدين رئيسيين لتحليل الاتجاه :

**أولاً:** القيـد الأول أن سـنة الأسـاس ذات تأثير جوهري على الاتجاه طويل الأجـل. لذلـك السبب فإن تمثيل سنة الأساس المختارة لا يمكن أن يتم المـبالغة الـتأكيد عليها . إن وجود البنود غير العادية في سنة الأساس بمعنى البنود غير العادية – سوف تشوه أرقام الاتجاه طويلة الأجل .

**ثانيـاً:** القيد الثاني : إن سنة الأساس لا يمكن أن تكون رقم سالب من تحليل اتجاه التغير ، حيث لا يمكن تطوير اتجاه التغير من استخدام رقم سالب، لذلك السبب قد تكون هناك فجوات في السلاسل الزمنية عندما يتم تطوير اتجاه التغير من سنة إلى سنة أخرى . ويتم شرح ذلك في الشكل رقـم (7-17) الخاص بشركة Philips .

## شكل رقم (13-7)

## ملخص للبيانات المالية المختارة عن خمس سنوات

## لشركة SONY

شركة سوني والشركات التابعة الموحدة عن السنة المنتهية في 31 مارس — بآلاف الدولارات فيما عدا القيم لكل سهم

الأرقام بالمليون ين فيما عدا القيم لكل سهم

| | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الخاصة بالسنة | | | | | | |
| المبيعات وإيرادات التشغيل | ¥ 3990583 | ¥ 4592565 | ¥ 5663134 | ¥ 6755490 | ¥ 6794619 | $ 56621825 |
| ربح التشغيل (الخسارة) | (166640) | 235324 | 370330 | 520210 | 338649 | 2822075 |
| الربح (الخسارة) قبل الضرائب | (220948) | 138159 | 312429 | 453749 | 368128 | 3067733 |
| ضرائب الدخل | 65173 | 77158 | 163570 | 214868 | 176973 | 1474755 |
| صافي الدخل (أو الخسارة) | (293356) | 54252 | 139460 | 222068 | 179004 | 1491700 |
| البيانات لكل سهم | | | | | | |
| صافي الدخل (الخسارة) | | | | | | |
| - أساسي | ¥ (784.7) | ¥ 145.1 | ¥ 367.7 | ¥ 557.7 | ¥ 436.9 | $ 3.64 |
| - مخفض | (784.7) | 134 | 309.2 | 483.٤ | 391 | 3.26 |
| توزيعات ربح نقدية | 50 | 50 | 55 | 60 | 50 | 0.42 |
| الإهلاك والإطفاء | 226984 | 227316 | 266532 | 301660 | 3071733 | $2559755 |
| نفقات رأسمالية | | | | | | |
| إضافات للأصول الثابتة | 250678 | 251197 | 298078 | 387955 | 53730 | 2947750 |
| مصروفات بحوث وتطوير | 239164 | 257326 | 282569 | 318044 | 375314 | 3127617 |
| في نهاية العام | | | | | | |
| صافي رأس المال العامل | 537733 | 816361 | 843500 | 1151152 | 1126848 | 9390400 |
| حقوق المساهمين | 1007802 | 1169147 | 1459332 | 1815555 | 1823665 | 15197208 |
| حقوق المساهمين لكل سهم | 2695.31 | 312553 | 379862 | 4461.39 | 4448.69 | 37.07 |
| إجمالي الأصول | 4223914 | 5045699 | 5680246 | 6403043 | 6299053 | 52492108 |
| عدد الأسهم المصدرة في نهاية العام (بالألف سهم) | 373911 | 374068 | 384185 | 407195 | 410439 | |

## شكل رقم (7/14)

## الأرقام المالية الرئيسية لشركة Dyno

بالمليون NOK

| 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | الدخل Income |
| 9698 | 10411 | 9714 | 11329 | 11868 | إيراد التشغيل |
| 88 | 89 | 88 | 89 | 90 | إيراد خارج النرويج( %) |
| | | | | | الربح Profit |
| 860 | 602 | 460 | 575 | 529 | ربح التشغيل |
| 693 | 435 | 373 | 450 | 661 | الربح قبل البنود غير العادية |
| 418 | 343 | 211 | 62(-) | 156 | صافي الربح (الخسارة) الموحدة |
| | | | | | الربحية Profitability |
| 8.9 | 5.8 | 4.7 | 5.00 | 4.5 | نسبة هامش التشغيل (%) |
| 16.6 | 12.1 | 9.5 | 10.1 | 9.2 | العائد على رأس المال المستخدم (%) |
| 18.5 | 14 | 8.4 | 1.6(_) | 6.7 | العائد على حقوق الملكية(%) |
| | | | | | هيكل رأس المال في 31 ديسمبر Capital Structure |
| 786 | 778 | 665 | 561 | 399 | التدفق النقدي من أنشطة التشغيل |
| 646 | 727 | 1162 | 1083 | 886 | إجمالي الاستثمارات |
| 5345 | 4914 | 5238 | 5860 | 6136 | رأس المال المستخدم |
| 32.2 | 38.٢ | 36.4 | 31 | 32.3 | الملكية بنسبة مئوية من إجمالي الأصول |
| 2084 | 1474 | 1839 | 2362 | 2325 | صافي القروض |
| | | | | | العاملين Employees |
| 7569 | 7316 | 7706 | 8707 | 8839 | عدد العاملين في 31 ديسمبر |
| | | | | | الأسهم Shares |
| 25102 | 25421 | 25525 | 25583 | 25598 | عدد الأسهم في 31 ديسمبر (بالألف) |
| 25033 | 25341 | 25502 | 25569 | 25591 | متوسط عدد الأسهم (بالألف) |
| 4 | 4 | 4 | 3 | 3 | التوزيعات لكل سهم |
| 16.69 | 9.63 | 8.26 | 10.09 | 13.96 | الأرباح لكل سهم قبل البنود غير العادية |
| 16.69 | 13.53 | 8.26 | 2.41 | 6.1 | الأرباح لكل سهم |
| 32.2 | 27.5 | 31.2 | 56.8 | 83.7 | فترة الاسترداد (بمتوسط لخر الثلاثة سنوات %) |
| 198 | 148 | 162 | 142 | 113 | سعر السوق في 31 ديسمبر |
| 11.9 | 10.9 | 19.6 | | 18.5 | الأرباح على سعر السوق في 31 ديسمبر |
| 5186 | 5441 | 5044 | 4995 | 5122 | عدد المساهمين |

## شكل رقم (15-7)

## اتجاهات المبيعات السنوية

## لشركتي Volks Wagen,General Motors

| | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 |
|---|---|---|---|---|---|
| **شركة Volks Wagen** | | | | | |
| المبيعات (بالمليون مارك) | 80041 | 88119 | 100123 | 113245 | 134243 |
| اتجاه سنة الأساس (%) | 100 | 110 | 125 | 141 | 168 |
| **شركة General Motors** | | | | | |
| المبيعات (بالمليون دولار) | 148261 | 160001 | 163885 | 178252 | 161315 |
| اتجاه سنة الأساس (%) | 100 | 108 | 111 | 120 | 109 |

## شكل رقم (16-7)

## اتجاهات التغير في المبيعات السنوية

## لشركتي Volks Wagen,General Motors

| | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 |
|---|---|---|---|---|---|
| شركة Volks Wagen (٪) | - | 10.1 | 13.6 | 13.11 | 18.5 |
| شركة General Motors (٪) | - | 7.9 | 2.4 | 8.8 | 9.5 (-) |

## شكل رقم (17-7)

## اتجاهات التغير في صافي الدخل السنوي

## لمجموعة شركة Philips (بالمليون جيليدر Dutch Guilders)

| | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 |
|---|---|---|---|---|---|
| صافي الدخل (أو الخسارة) | 2125 | 2518 | (590) | 5733 | 13339 |
| اتجـاه التغير في صافي الدخل السنوي (%) | - | 18.5 | 123.4(-) | - | 132.7 |

## أعتبارات العملة الأجنبية Foreign Currency Considerations

في بداية ذلك الفصل تم ذكر أن المؤشرات المالية تعتبر متماثلة ومتطابقة بغض النظر عن اساس العملة المستخدم في تحديد أرصدة الحسابات. ولذلك السبب فليس من الضروري أن يتم تحويل القيم المحددة بأحد العملات الأجنبية - بمعنى العملة المحلية إلى العملة الوطنية لتحليل المؤشرات المالية.

ولأغـراض أداء تحليل الاتجاه المقارن ليس من المرغوب فيه فقط وإنما من الضروري أن يتم استخدام القيم معبراً عنها بالعملة المحلية (أو الأجنبية) ، ويتمثل السبب وراء ذلك في أن بيانات الاتجاه المبينة على القيم المترجمة من أحد العملات الأجنبية إلى العملة المحلية تشوه العلاقات المالية القائمة . وذلك يعتبر حتمياً سواء ما إذا كانت معدلات التغير في نهاية السنة قد استخدمت في الترجمة أم لا ، أو مـا إذا كان قد تم استخدام أحد طرق ترجمة العملة التي سبق مناقشتها .

فإذا ما استخدمت أسعار الصرف في نهاية السنة ، فإن سنة الأساس يتعين أن يتم اختيارها للسنوات التي يتم تضمينها في تحليل الاتجاه . ويعتمد القرار الخاص بأي سنة من السنوات يتعين أن يتم اختيارها كسنة أساس على التفضيل الشخصي. وربما تمثل الحالة الوحيدة التي على ضوئها يوجد دليل سنة الأساس عندما يتم تعديل أرصدة الحسابات بالعملة الأجنبية في مقابل التغيرات في القوة الشرائية العامة للعملة ، في مثل تلك الحالة يتعين استخدام أسعار الصرف في نهاية السنة للسنة المستخدمة كسنة الأساس للتعديلات مقابل التضخم .

**مثال**

فيمـــا يـــلي بيانات إيرادات المبيعات الخاصة بأحد الشركات في المملكة المتحدة عن أربعة سنوات :-

| السنة | الأولى | الثانية | الثالثة | الرابعة |
|---|---|---|---|---|
| المبيعات بالمليون جنية استرليني | 600 | 680 | 800 | 980 |
| أسعار الصرف في نهاية السنة الجنية الاسترليني إلى الدولار | 0.50 | 0.45 | 0.60 | 0.70 |

- اتجـــاه الـــتغير للمبيعات المتجمعة عن السنوات الأربعة باستخدام العملة الوطنية

$$\%63 = \frac{600 - 980}{600} =$$

(ب) السنة الأولى كسنة أساس

$$\%63 = \frac{(0.5 \div 600) - (0.5 \div 980)}{(0.5 - 600)} =$$

(ج) السنة الرابعة كسنة أساس :-

$$\%63 = \frac{(0.7 \div 600) - (0.7 \div 980)}{(0.7 - 600)} =$$

(د) اتجـــاه الـــتغير باستخدام أسعار الترجمة الملائمة واجبة التطبيق في نهاية السنة الأولى والسنة الرابعة

$$\frac{(0.5 \div 600) - (0.7 \div 980)}{(0.5 - 600)} =$$

$$\%17 = \frac{1200 - 1400}{1200} =$$

وكمـــا يمكن تبينه من كل من (أ) ، (ب) ، (ج) عندما يتم استخدام سعر الصرف لسنة الأساس - فإن نتيجة تحليل اتجاه التغير لن تتأثر بترجمة العملة المحلية باستخدام الأسعار الملائمة . فليس هناك أية أهمية لأي سعر ملائم في نهايـــة العـــام أو إذا مـــا كانت القيم لم يتم ترجمتها على الإطلاق ، ومع ذلك فعـــندما يتم استخدام أسعار الصرف الملائمة في نهاية العام الواجبة التطبيق على قيم المبيعات لتلك السنوات المحددة يتم الحصول على تشويه وتحريف ، ويتم شرح ذلك في الجزء (د) الموضح بعالية .

ولأغـــراض الترجمة إذا ما تم استخدام أحد طرق ترجمة العملة ، قد يتم عمـــل تشويه وتحريف عن طريق عملية الترجمة ذاتها . فباستخدام نفس القيم الـــتي تـــم تحديدهـــا بالعملة الأجنبية ، فإن أياً من طرق الترجمة التي سبق مناقشـــتها تؤدي إلى قيم مترجمة مختلفة في كثير من الحالات ، وإذا لم يتم بـــذل جهـــد من أجل عزل تأثيرات سعر الصرف - فإن تحليل الاتجاه قد يتم تشويهه وتحريفه وقد يؤدي إلى نتائج واستنتاجات مضللة .

# الفصل العاشر

## التخطيط الاستراتيجى والرقابة
## على المستوى الدولى

# الفصل العاشر

# التخطيط الاستراتيجي والرقابة على المستوى الدولى

# International Strategic Planning and Control

**10/1 التخطيط الاستراتيجى على المستوى الدولى :-**

10/1/1 نظام المحاسبة الإدارية والتخطيط الاستراتيجى .

10/1/2 طبيعة التخطيط الاستراتيجى الدولى .

10/1/3 العوامل المساهمة فى زيادة درجة تعقد التخطيط الاستراتيجى الدولى.

10/1/4 طبيعة المعلومات المطلوبة للتخطيط الاستراتيجى الدولى .

10/1/5 مفهوم ومداخل إدارة المخاطر على المستوى الدولى .

10/1/6 دور المحاسبة .

10/1/7 التنافس والجودة .

**10/2 نظم الرقابة على المستوى الدولى :-**

10/2/1 نظم الرقابة الرسمية وغير الرسمية .

10/2/2 المركزية فى مواجهة اللامركزية .

10/2/3 التقرير القطاعى وتحليل المقدرة على الربحية واللامركزية .

10/2/4 تقييم الأداء الدولى .

10/2/5 الأداء المتوازن .

10/2/6 مقاييس الأداء الخاص بالعاملين .

**10/3 تقييم الأداء للشركة التابعة الدولية :**

10/3/1 معايير تقييم الأداء .

10/3/2 العائد على الاستثمار .

10/3/3 الدخل المتبقي .

10/3/4 القيمة الاقتصادية المضافة .

10/3/5 العائد على حقوق الملكية .

10/3/6 معايير الأداء الأكثر استخداماً وشيوعاً في الواقع العملي .

10/3/7 مقاييس الأداء الفعلي .

10/3/8 معايير تقييم الأداء .

**10/4 نظم المعلومات العالمية .**

10/4/1 خصائص وطبيعة نظم المعلومات العالمية .

10/4/2 أثر التطورات التكنولوجية .

10/4/3 اعتبارات السوفت وير .

10/4/4 تخطيط موارد المنشأة .

10/4/5 توافق نظام المعلومات العالمية مع معايير المحاسبة الدولية .

## 10/1 التخطيط الاستراتيجى على المستوى الدولى

**International Strategic Planning**

### المحاسبة الإدارية Managerial Accounting

يعنى التخطيط أن يحدد المديرون الخطوات اللازمة لتوجيه المنظمة نحو تحقيق أهدافها ، وهذه الخطط من حيث طبيعتها اما أن تكون طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ، وتسمى عملية تنفيذ الأهداف بعيدة المدى بالتخطيط الإستراتيجى **Strategic Planning** ويتحقق التخطيط الإستراتيجى فى أى تنظيم على مرحلتين هما مرحلة إستراتيجية المنتج **Product Strategy** (تحديد المنتجات الواجب إنتاجها) ، ومرحلة إستراتيجية التسويق **Marketing Strategy** (أى تحديد النشاط التسويقى أو الإنتاج المطلوب لتقديم السلع أو الخدمات للمستفيدين) ، ويتفرع من التخطيط الإستراتيجى مجموعة من الإستراتيجيات الفرعية تسمى سياسات التنظيم ، ومن ثم تطلق عملية التخطيط الإستراتيجى على تحديد استراتيجية السياسات **Setting Policy Stategy** .

يركز ذلك الجزء على مفهوم التخطيط الاستراتيجى والرقابة على العمليات الدولية ، حيث قد يتم النظر إلى النظام المحاسبى لمنظمة الأعمال على أنه يتكون من نظامين الأول يتعلق بالمحاسبة المالية **Financial Accounting** والأخر يرتبط بالمحاسبة الإدارية **Managerial Accounting** ، وتتأسس عملية التمييز بين النظامين على المستخدمين الرئيسيين للمعلومات ، حيث تقدم المحاسبة الإدارية المعلومات إلى مستخدمين داخل منظمة الأعمال لمساعدتهم فى تخطيط والرقابة على أنشطتها بجانب اتخاذ القرارات ، فى

حيـن توفـر المحاسبة المالية المعلومات بصفة رئيسية إلى مستخدمين خارج منظمة الأعمال .

فإذا كان هناك أوجه تشابه بين المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية تتمثل فى إعـتماد كلاهما على نظام المعلومات المحاسبية ، وعلى مبدأ المسئولية أو الوكالة **Concept of Responsibility or Stewardship** ، إلا أن هناك ثمانية فروق أساسية ، حيث تركز المحاسبة الإدارية على تقديم المعلومات للإستخدام الداخلى **Internal Uses** ، والتركيز أكثر على المستقبل ، والتأكيد على ملائمة ومـرونة البيانات ، وعدم التركيز كثيراً على دقة البيانات بقدر التركيز على الـبيانات غيـر المالية ، والتركيز على قطاعات التنظيم أكثر من النظر الى المـنظمة ككـل ، مع إعتمادها على إستخدام دوائر العلوم الأخرى ، كما لا تحكمهـا مـبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً بالإضافة الى أنها ليست مطلوبة قانونـاً أو بعـبارة أخـرى فانها غير الزامية **Not Mandatory** على عكس المحاسبة المالية .

أن معـلومات نظـام المحاسبة الإدارية عموماً تستهدف تحقيق غرضين رئيسيين هما :-

**1-وضع السياسة والتخطيط الاستراتيجى والتشغيلى**

**Policy formulation, Strategic Planning and Operational Planning**

يـتم إعـداد تقاريـر خاصـة **Special Reports** لتوفير المعلومات إلى المديرين لأغراض وضع السياسات وإعداد الخطط الاستراتيجية بجانب إعداد الخطط التشغيلية ، ويتم تصميم الخطط التشغيلية **Operational Plans** لتطبيق الخطط الاستراتيجية ، فعادة ما تكون الخطة التشغيلية جزء من خطط منظمة الأعمـال الـتى تغـطى فترة زمنية أقصر من الخطة الاستراتيجية ، كما يتم

تـــنفيذها وتطبيقها عن طريق مديرين فى المستوى الأوسط والأدنى ، و يتمثل الاتجـــاه عمومـــاً نحو تضمين مزيد من المعلومات غير المالية وغير الكمية لتعزيز وتعظيم نفعية الخطط التشغيلية .

### 2- تخطيط الأنشطة والرقابة على الأعمال

**Planning Activities and Controlling Operations**

تساعد التقارير الدورية المنتظمة **Regular Reports** المديرين فى تخطيط الأنشطة والرقابة على الأعمال ، ويهدف تقرير الأداء **Performance Report** إلى عمـــل مقارنـــة بين الأداء الفعلى مع الأهداف المقدرة بالموازنة ، ويعتبر تقرير الأداء مجرد مثال على التقرير الدورى ، ويميل الاتجاه نحو إعداد مزيد مـــن الـــتقارير الدورية المتكررة وغير المالية ، على سبيل المثال فأن مدير الإدارة قد يحصل على تقرير يومى يتضمن بيانات عن اجمالى عدد الوحدات المنتجة وعدد وحدات المواد المستخدمة بالطن ، وعدد ساعات العمل المستنفذة بالإضافة إلى عدد الوحدات المنتجة المعيبة .

## 10/1/2 طبيعة التخطيط الاستراتيجى الدولى

**International Strategic Planning**

أن تعقـــد الأعمال الدولية تضع متطلبات إضافية على المحاسبة الإدارية والتى تضع نصب أعينها التخطيط الاستراتيجى وأهميته على المستوى الدولى، ويعرف التخطيط الاستراتيـــجى **Strategic Planning** عموماً بأنه عبارة عن العملية الخاصة بالتقرير عن أهداف المنظمة والاستراتيجيات الخاصة بتحقيق تلك الأهداف ، تتكامل أذن الخطة الاستراتيجية **Strategic Plan** مع الأهداف الرئيسية للمنظمة وسياساتها وتتابع تصرفاتها وإجراءاتها داخل إطار متماسك كوحدة واحدة ، يساعد التخطيط الاستراتيجى المنظمة من تخصيص مواردها

بشكل أمثل للأستفاده من جوانب القوة ، واخذ ميزه الفرص الاستثمارية الجديدة بالإضافة إلى أن تصبح وتظل فى وضع تنافسى ، أن عملية التخطيط الاستراتيجى ليست جديدة على مستوى الفكر الإدارى والتنظيمى ، حيث أن كثيرا من الشركات الوطنية فى البلاد الصناعية تقوم بإعداد خطط استراتيجية لعقود عديدة ، ومع ذلك فأن التخطيط الإستراتيجى للأعمال الدولية مازال يعتبر ظاهرة حديثة .

تقوم الشركات المتعددة الجنسية بعمل اختياراتها عندما تقوم بتكوين ووضع استراتيجيات أعمالها الدولية . على سبيل المثال :-

- فى اى البلاد يتعين أن تركز أو تقلص الشركة أعمالها ؟
- ما هو نطاق الأعمال الذى يجب أن يتحدد داخل أحد البلاد الجديدة ؟ وهل هو سيكون عمل تسويقى أم عمل تصنيعى ام كلاهما ؟
- ما هو شكل كيان المشروع فى ذلك البلد الجديد هل سيكون مشروع مشترك أم شركة تابعة مملوكة بالكامل أم شركة تابعة مملوكة جزئيا ؟

أن عملية التخطيط الاستيراتيجى للشركة المتعددة الجنسية يجب أن تأخذ فى اعتبارها العوامل البيئية الداخلية بالإضافة إلى العوامل الخارجية على الشركة . ويعتبر التنبؤ بالعوامل البيئية الخارجية أمراً صعباً بشكل كافى داخل حدود أحد البلاد ، كما أن تلك المهمة تضع مزيد من التحديات الكبيرة عندما يتم الارتباط بكثير من الشركات ، وهذا يفسر الرفض القائم عن طريق الكثير من الشركات المتعددة الجنسية للدخول فى مشروعات أعمال فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة وبعض من دول أوروبا الشرقية . أن الظروف القانونية والسياسية والاقتصادية فى تلك الدول بالإضافة إلى الصراعات

والـــنزاعات بيـــن المعـــتقدات الرئيســـية غالباً ما يجعل تلك الظروف البيئية الخارجية غير مستقرة تماما لدرجة لا يمكن التنبؤ بها .

**10/1/3 العوامل المساهمة فى زيادة درجة تعقد التخطيط الاستراتيجى الدولى**

**Factors Contributing to Complexities**

يجـــب أن تـــتعامل الشـــركات المتعددة الجنسية مع العديد من المتغيرات الضخمة عند تطوير استراتيجية أعمالها العالمية .

**مشاكل توصيل الاستراتيجيات والاتجاهات تجاه التخطيط**

يمكـــن للاختلافات فى اللغة والثقافة أن تخلق مشاكل عديدة عند توصيل الاســـتراتيجيات والخطـــط ، بعض الثقافات تجعل قبول عملية التخطيط أمرا صـــعباً بســـبب الشـــعور الثقافى الخاص بالأيمان بالقضاء والقدر **Fatalism** بخصوص المستقبل ، فأن وجود إيمان قوى بأن كل حدث مكتوب مسبقاً (قضاء وقـــدر ) **Pre - destined** يـــؤدى إلى رفـــض كـــل فكرة للتخطيط والتخطيط الاسترتيجى بالتبعية .

**البيئات الاقتصادية والقانونية :**

كل بلد من البلاد له إطار عمل خاص يتضمن تنظيم المشروعات والنظام الضريبى ومتطلبات التقرير المالى ، ومعدلات التضخم والعمله ، يضاف على ذلـــك أن كـــل بـــلد لديه عاداته وتقاليده الخاصة بالتنظيم ، ولا سبيل أن تقوم الشـــركة المتعددة الجنسية بالتعرف على كيفية أداء الأعمال فى تلك البلدان ، وإلا سيترتب على ذلك أخطاء مكلفة .

### النظام السياسى Political System

أن نقـص الاستقرار السياسى فى أحد البلدان يزيد من المخاطر السياسة على الشركات الأجنبية ، فغالباً ما يؤدى أحداث تغير فى الحكومة فى بلد يتسم بعـدم اسـتقرار سياسـى إلى تغيرات مفاجئه ومتكررة بشكل غير متوقع فى السياسات الحكومية تجاه منشآت الأعمال . وهذا يعتبر حقيقياً لاسيما فى البلاد التى ليس لديها قوانين وأعراف ثابتة ومستقرة لإقتصاديات السوق الحرة ، أن نقـص الاسـتقرار فى المنطقة والنزاعات السياسية الإقليمية تعوق وتعترض سبيل الانتقال الحر للمنتجات والخدمات .

### الاعتبارات العمالية Labor Considerations

أن الاعتـبارات العماليـة تعتبر مختلفة فى كل بلد عن الأخر ، ففى بعض البلـدان قـد تكون نقابات واتحادات العمال قوية تماماً ، ففى ألمانيا والسويد تمنح قوانين العمل نقابات العمال كثير من السلطات التى تتضمن حق التمثيل فى مجلس الإدارة ، وقـد تفرض قوانين العمل عديد من القيود الصارمة على قدرة الشركة المـتعددة الجنسـية عـلى تعيين أو إنهاء خدمة العمال ، ففى مصر هناك قوانين صارمة ودقيقة تجعل من الصعوبة بمكان أن يتم فصل أحد العاملين ، أن القوانين المصـرية تجعـل مـن الصعب أن يتم التسريح المؤقت للعاملين لاى سبب من الأسـباب حـتى لو كانت بسبب ظروف اقتصادية عامة ، أو بسبب نقص حجم مبيعات الشركة أو توافر تقنية جديدة تجعل أداء بعض الوظائف أمراً متقادماً .

وهناك عديد من الاعتبارات العمالية الأخرى تتضمن إنتاجية العمل توافر العمالة الفنية ذات المهارة التى تتباين فى أجزاء متفرقة من العالم .

### 10/1/4 طبيعة المعلومات المطلوبة للتخطيط الاستراتيجي الدولي

**Nature of Information Needed For Strategic Planning**

أن وضع الخطة الإستراتيجية تتميز بأنها عملية تستنفذ كثير من الوقت ، فــفى الكــتب الدراســية وفى الجامعــات الأكاديميــة يمكن تحليل المشاكل الاستراتيجية بافتراض علاقات السبب والأثر **Cause Effect Relationships**، إلا أنـــه فى العالم الحقيقى فأن إدراك مثل تلك العلاقات من المحتمل أن يتسم بعــدم التأكد لدرجة يتعين معها استخدام أدوات تحليلية فنية متقدمة غالباً ما لا تستحق ذلك المجهود ، وفى التخطيط الاستراتيجي تعكس المعلومات التنبؤات المستقبلية ولذلك غالباً ما تتسم حتمياً بعدم دقتها تبعاً لذلك .

وغالباً ما تتمثل مصادر المعلومات التى يتطلبها التخطيط الاستراتيجي فى مصادر بيئية خارجية ، أن طبيعة التخطيط الاستراتيجي تجعل من المستحيل التنبؤ بكافة المعلومات المطلوبة ، لذلك فليس من الممكن أن يتم تصميم نظام معــلومات مــن شــأنه توفيــر كافــة المعلومات المفيدة لأغراض التخطيط الاســتراتيجي وهذا يفسر لماذا يعد التخطيط الاستراتيجي عملية تستغرق وقتاً ليــس قصيراً ، حيث يتعين أن يتم جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالظروف الخارجيــة أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي ، أن المخططين الاستراتيجي قد يكونــوا قادرين على الاستفادة بالبيانات المتاحة فى نظام المعلومات ومع ذلك فبســبب متطلــبات المعــلومات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي يتعين أن يتم عرض وتصوير البيانات بطريقة مفيدة .

أن اســتقرار وتعقد البيئات تتباين من بلد إلى أخر ، فاقتصاديات السويد والمانيا تتميز بالاستقرار نسبياً ، حيث ما تزال تحتفظ باقتصاديات سوق حره قويــة ، كمــا أن بيئات بعض البلدان تتميز بأنها ديناميكية تماماً ، فسياسات

فرنسا عن الاشتراكية في مقابل المشروعات الخاصة تتأثر بشكل ملحوظ في كل انتخاب ، وعموماً كلما زادت درجة عدم الاستقرار البيئي في أحد البلدان كلما زادت صعوبة التنبؤ بالظروف البيئية .

**العلاقة مع الموازنة Relation With The Budget**

تعتبر الموازنة بمثابة خطة رسمية يتم التعبير عنها عادة في صورة نقدية لفترة سنة واحدة ، لذلك تعتبر الموازنة بمثابة خطة قصيرة الأجل ، وعندما يكون لدى المنظمة خطة إستراتيجية فأن دور الموازنة يتمثل في عمل خطط مفصله بشكل جوهري لتطبيق الاستراتيجية أثناء فترة الموازنة ، من الأهمية بمكان أن تكون الأهداف المقررة في الموازنة متسقة مع الخطة الاستراتيجية.

**10/1/5 مفهوم ومداخل إدارة المخاطر على المستوى الدولي**

**International Risk Management and Its Approaches**

تعبر إدارة المخاطر **Risk Management** عن تحديد التهديدات الراهنة والمرتقبة وتصميم مدخل لمنع انتشارها ، ولعل إدارة المخاطر تمثل التخوف الرئيسي للقائمين على التخطيط الاستراتيجي ، وتعتبر المعلومات الاقتصادية والتشغيلية حيوية لأعداد الخطط الاستراتيجية ، تتضمن مثل تلك المعلومات مؤشرات للتنمية الاقتصادية ومعلومات خاصة بالبنوك ومدى توافر الائتمان ، وبيانات التوظيف والإحصائيات الديموجغرافية ، مثل تلك المعلومات قد تكون غير متاحة وإذا ما كانت متوافرة فقد لا تكون قابلة للاعتماد عليها . أن الظروف المحيطة بالمعلومات الضرورية التي أما أن تكون غير متاح الحصول عليها أو غير دقيقة تعزز من أهمية التخطيط الاستراتيجي ، أن نقص المعلومات الموثوق فيها يجب إلا يخرج عملية التخطيط الاستراتيجي

عن مسارها ، لذلك يمكن القول بأن التخطيط يصبح مسألة هامة للغاية عندما تكون مستوى المخاطرة مرتفعة .

أن المنشأة ذات الخطة الاستراتيجية المترابطة باتساق بشكل جيد يتعين أن تتميز بالخصائص التالية :-

- تحديد توجيه واضح للخطة الاستراتيجية .
- التعرف على نقاط القوة ومواطن الضعف بها مقارنة بالمنافسين .
- تكديس مواردها على المشروعات التى تستخدم المهارات الأساسية داخل المنظمة .
- تحديد العوامل الأساسية الموجودة فى البيئات التى تستلزم المتابعة الدقيقة.
- الاعتراف بما إذا كانت تصرفات المنافس تتطلب الحذر و الحرص الهام.

يقدم كل خيار استراتيجى مجموعة الفرص الخاصة به ومخاطره ذات العلاقة ، وقد تقود أحد الاستراتيجيات الشركة بعيداً عن بدء أعمالها فى أحد البلدان نتيجة للمخاطر السياسية الحتمية والملازمة لها . وتعتبر أحد الأجزاء المتكاملة للتخطيط الإستراتيجى أن يتم تحديد مستوى المخاطر الذى ترغب أن تتحمله الشركة عند القيام بخيارها الاستراتيجيى ، أن درجة المخاطر الملازمة لأحد الخيارات الاستراتيجية قد يكون دالة فى كثير من المتغيرات والتى يتمثل أبرزها فى الاتى :-

### 1- مخاطر خسارة القيمة Risk of Value Loss

عند تقييم الخطة الاستراتيجية يجب على المخططين أن يأخذوا فى اعتبارهم أن قيمة الموارد المستثمرة فى تطبيق الخطة الاستراتيجية تخلق مخاطر أن تلك الموارد من المحتمل تخسر قيمتها سواء جزئياً أو كاملا ، قد

تحـــدث تـــلك الخسارة المحتملة بسبب وجود أحداث داخلية على سبيل المثال بســـبب الـــنقص الحاد فى الموظفين الأكفاء فى بلد تلك الأعمال ، أن خسارة القيمـــة قد تنتج أيضا من التغيرات فى البيئة الخارجية ، على سبيل المثال قد يكـــون هـــناك تحـــول تـــنازلى فى طلب المستهلك على منتجات التبغ نتيجة لمجهودات الحكومة المتفق عليها لاعلام شعبها بأخطار التدخين على الصحة.

2- المخاطر وطول الزمن **Risk and Length of Time**

كلما طالت الفترة الزمنية كلما ارتفع احتمال التعرض للمخاطر المرتبطة بخســـارة القيمـــة ، عـــلاوة على ذلك مع طول الأفق الزمنى قد يكون هناك احتمال بأن معدل العائد المطلوب عن طريق المستثمرين قد يكون مرتفعاً جداً لدرجـــة أنـــه يكـــون مـــن الصعوبة إذا لم يكن مستحيلا أن يتم جذب أموال الاستثمار الضرورية لأغراض النمو .

3- المخاطر وتخصيص الموارد المخصصة

**Risk and the Proportion of Resources Committed**

تعتـــبر تـــلك المخاطر دالة لنصيب قيمة الموارد المخصصة لتطبيق أحد الخطـــط الاســـتراتيجية ، أن نجـــاح أو فشل الخطة المتضمنة استثمار جزء جوهـــرى من اجمالى الموارد المتاحة لأحد المنشآت يمكن أن يكون له نتائج صعبه وبعيدة المنال على المنشأة وأصحاب المصالح بها .

مداخل إدارة المخاطر **Risk Management Approaches**

قـــد تتبـــنى المنشـــأة عديد من المداخل لإدارة المخاطر ، وتتضمن تلك المداخل تكوين مشروعات مشتركـــة **Joint Ventures** أو اتحادات لاقتســـام المخاطر ، ولعل الحالة المتصرفة تتمثل فى تأسيس أحد المنشآت الفعلية والتى فيهـــا تشـــترك عده منشآت متعددة فى أخذ ميزة جوانب القوة التى تتمتع بها

ـــلعمل بشـــكل جمـــاعى فى أحد المشروعات ، وحتى يتم الانتهاء من ذلك المشروع فأن المشاركين فيه يسيرون مناهجهم المختلفة ، ولا شك أن صناعة الإنتاج السينمائى تمثل المثال المعيارى للشركات الواقعية عند بدءها .

وتتمثل أحد الاليات الأخرى الخاصة بتخفيض المخاطر فى تكوين أعمال دوليـــة منتشرة جغرافيا ، فقد أجبرت شركة **Cheveron** على تصفيه أعمالها فى السودان منذ بضعه سنوات بسبب وجود فوضى سياسية أو اجتماعية نتيجة لضعف الحكومة ، وقد استثمرت تلك الشركة من قبل حوالى مليون دولار فى ذلـــك البـــلد ، وفى الوقـــت الحالى فأن تلك الشركة لديها سياسة حالية معينة تتطـــلب إلا تقوم بالاستثمار السنوى فى أى بلد خارجى بأكثر من 25% من استثماراتها .

وتتمثل الاليه الثالثة فى تخفيض المخاطر فى تجنب المنافسة التى لا يمكن تخطيها ، فبعض الشركات المنافسة قد تتميز بأن لها موارد ضخمة تمكنها من أن تكـــون غير قابلة للقهر أو الفوز عليها قد ترغب فى استنفاذ قوة الشركات الأخرى خلال فترة طويلة نسبياً كلما كان ضرورياً من أجل الاحتفاظ أو زيادة حصتها فى السوق .

وفى هـــذا الشأن قد يقال أنه إذا لم يكن لدى الشركة أى ميزة تنافسية من ثم فليس عليها أن تتنافس .

### 10/1/6 دور المحاسبة Role of Accounting

أن الـــتخطيط الإستراتيجى يتعامل مع الرؤية الخاصة بالتوجه المستقبلى لمنشـــأة الأعمـــال ، ويعتـــبر دور المعـــلومات أمـــراً حيوياً لعملية التخطيط

الإســتراتيجى ، ويعتــبر المحاسبون أهم المشاركون الهامون فى تلك العملية على الأقل لأربعة أسباب هى :-

1- أن المحاسبون لديهم الخبرة لأداء مجموعة من التحليلات الجوهرية ، حيث تعتبر تحليلات التكاليف والعملاء المنافسين ذات ضرورة أثناء عمــلية الــتخطيط الإســتراتيجى ، فعن طريق تحليل القوائم المالية للشــركات المنافسة يمكن للمحاسبون توفير معلومات ذات بعد نظر عميــق عــن جوانب القوة والضعف النسبية للمنافسين ، ويمثل ذلك مساهمة وجوهرية لتلك العملية .

2- أن المحاسبين الحديثين مدربين بشكل جيد على التحليل الفنى المركب Synthesis والــذى يعتــبر جوهــرى مــن أجــل وضــع الخطط الاستراتيجية فى صور مالية .

3- أن المحاســبون يؤكــدون على أن هناك تكامل بين الخطط التشغيلية السنوية والخطط الاستراتيجية .

4- أن الخطــط الاســتراتيجية أصــبحت بمثابة برامج عمل لتخصيص المــوارد ، يوفــر المحاسبون الأدوات لقياس انجاز الأهداف شاملة الأهداف الخاصة بالإدارة الكفئه والفعالة للموارد بعد تطبيق الخطط . وعن طريق التحليل المقارن للنتائج الفعلية فى مواجهة الخطط يمكن للمحاســبون توفيــر معلومات عن درجة النجاح فى تحقيق الأهداف المقدرة بالموازنة Budegtary Goals .

وطبقاً لنتائج أحد المشروعات البحثية الحديثة بمجمع المحاسبين الاداريين، فأن المحاسبين المهنيين قد أعدوا تقرير مفاده أحداث تغير وتحول فى عمل أنشطتهم من المحاسبة التقليدية إلى أنشطة جديدة ، فوفقاً لذلك التقرير البحثى المنشور فى عام 1999 مقارنة بالسنوات الخمسة السابقة أصبح المحاسبون ينفقون مزيد من الوقت على التخطيط الإستراتيجى طويلة الأجل ، ويعتقد المحاسبون الإداريون أن عمل نشاطهم الأكثر أهمية لنجاح منشأتهم فى السنوات الثلاثة يكمن فى التخطيط الإستراتيجى . وقد تضمن ذلك التقرير أيضاً عديد من الملاحظات لعل أهمها أن تقديم الاستشارات الداخلية ، والتخطيط الإستراتيجى طويل الأجل وعمل التحسينات قد أدخلت حديثاً إلى المهنة ، وفى الحقيقة فأن تلك الأنشطة التى يؤديها المحاسبون الإداريون الان ليست جزء من مفردات لغة المحاسبة من عشر سنوات مضت . يوضح الشكل رقم (10/1) النتائج الرئيسية لتلك الدراسة .

### 10/1/7 التنافس والجودة Competitiveness and Quality

أن شدة وكثافة المنافسة العالمية تعتبر أحد أبرز العوامل المؤثرة فى التخطيط الاستراتيجى للأعمال العالمية ، وطبقاً لأحد الدراسات المسحية التى تمت على المديرين الرئيسين فى حوالى 1000 شركة فى الولايات المتحدة الأمريكية فأن المنافسة العالمية قد تحركت لتصبح قمة المشاكل التى تعتبر أكثر القضايا أهمية .

**شكل (10/1)**

**التحول فى مهنة المحاسبة الإدارية**

**أنشطة العمل الهامة**

ينفق المحاسبون الإداريون مزيد من الوقت لأداء أنشطة العمل التالية :-

- الاستشارات الداخلية .
- التخطيط الإستراتيجى طويل الأجل .
- نظم وعمليات الحاسب الألى وتكنولوجيا المعلومات .
- تحسين العمليات .
- التحليل المالى والاقتصادى .

وبالتطلع للسنوات الثلاثة التالية يتوقع أن ينفق المحاسبون مزيد من الوقت حول عمل نفس تلك الأنشطة .

**أنشطة العمل الأكثر حسماً :**

تتمثل أحد المؤشرات على التغير القادم فى اعتقاد المحاسبين الإداريين بأن أنشطة العمل التالية ستكون الأكثر حسماً وأهمية لنجاح منشأتهم فى السنوات الثلاثة التالية :-

- التخطيط الاستراتيجى طويل الأجل .
- التحليل المالى والاقتصادى .
- ربحية العميل والمنتج.
- نظم وأعمال الحاسب الألى .
- تحسين العمليات .

**نظرة عامة عن السنوات الثلاثة القادمة**

يعتقد المحاسبون الإداريون أن الاتجاه نحو المشاركة فى الأعمال سوف يستمر ، ويتوقع هؤلاء المحاسبون التغيرات والتحولات التالية خلال الثلاثة سنوات القادمة :-

- التقرير الأقل عن المعلومات وزيادة التخطيط والتحليل .
- مزيد من المشاركة فى العمل وتقديم النصح والإرشادات .
- مزيد من الارتباط بالعمليات .
- مزيد من الارتباط بعملية اتخاذ القرارات .

يجـب أن تراعى الخطة الاستراتيجية القوة المتنافسة كمتغير هام لاسيما فى الأسـواق الدولية إذا ما أمكن تحديد هؤلاء المنافسين بشكل جيد ، وحتى تصبح الشركة منافساً بالسوق يتعين أن تركز مشروعاتها نحو المستهلك بشكل رئيسى، وقد استنتجت حديثاً أحدى الدراسات العالمية الشاملة التى غطت 900 من المديرين فى 35 بلد أن احتياجات العميل فى ارتفاع مستمر وقد أصبح لا يمكـن التنـبؤ بها أكثر من اى وقت مضى ، فالعملاء هم الذين يقررون ماذا ومتى وكيف واين سيقومون بشراء السلع والخدمات ، فهم يريدونها فى وقت صفرى وغالباً ما يمارسون قوة المساومة للتأثير على السعر ، وعادة ما يتوقع هـؤلاء العملاء منتجات وخدمات ذات جودة مرتفعة وبمواصفات ملائمة ويتم تسليمها بسرعة وبأقل تكلفة ، والسؤال الذى قد يثار هو مامضامين ذلك على المصنعين .

أن العصـر الخاص بالمدخل التقليدية للتخطيط والتنبؤ والتنفيذ قد اضحى متقدما ، حيث أن المقدرة على التوقيع والتكييف السريع والمرن مع احتياجات العميـل المـتغيرة قد اصبح أمراً ثانوياً للنجاح المطلوب ، الآن فقد أصبحت المباراة الجديـدة تتعلق بالتحول من مركزية المنتج **Product - Centric** الى التركيز على مركزية العميل **Customer Centric Focus** .

وقـد أضـاف الـتقرير أيضـا أنه بينما لم تعد جودة المنتج كافياً لجذب والاحـتفاظ بـالعملاء فقد أن الأوان للمراهنة على التنافس ، أن الجودة تعتبر أكثر أسلحة المنافسة أهمية ، حيث تتطلب الزعامة على الاستحواذ على أكبر شريحة بالسوق الجودة بإعتبارها فوق كل الأسلحة .

أن منشـآت الأعمـال قد عرفت أنه من أجل البقاء والحصول على ميزة تنافسـية طويـلة الأجل ، يتعين أن تركز على الأساسيات ، والتى تبدأ بنظرة

عامــة استراتيجية على احتياجات العميل أو ما الذى يريده العميل بالضبط ؟ ومــا هى قيمــة منــتجات المنشأة أو خدماتها ؟ ، وكيف يتعين أن تفى بتلك الاحتياجات فى ضوء الوضع التنافسى ؟ ، ولاشك أن الإجابة على تلك الأسئلة يتطــلب أن تقــوم المنشــآت باكتشاف منابعها المحتملة للحصول على الميزة التنافسية وتطوير خطة معينة للتوصل إليها . ولتحقيق تلك الخطة يتعين على المنشــأة بعد ذلك أن تجرى فحص استراتيجى وحيثما يكون ذلك ضرورياً أن تعيــد هندســة **Re - Engineer** وإعادة هيكلة عمليات أعمالها وإعادة تصميم منــتجاتها وإعادة تجديد طرق إنتاجها ، وفى مجال يجب على المشروع تقييم مقدرته على إشباع حاجات عملائه .

**مكافآت الجودة Quality Awards**

عــند الاعــتراف بأهمية الجودة هناك عديد من مكافآت الجودة المعروفة ســواء على المستوى الدولى أو الوطنى ،حيث أصبحت تتم مكافآت الجودة بشكل سنوى فى الولايات المتحدة الأمريكية اعتباراً من عام 1988 حيث يتم إعطاء تلك الشركة التى تتميز فى جودتها مكافآت وحوافز ، حيث يقوم بتسليم تلك المكافأة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية شخصياً .

وكأمثــلة عــلى تــلك الجوائز ما يتم تقديمه عن طريق اليابان وبريطانيا والاتحــاد الأوروبى حيــث يــتم تحديــد مكافآت الجودة الأوربية عن طريق المؤسسة الأوربية لإدارة الجودة حيث تؤكد تلك الجائزة على إرضاء حاجات العميل والعاملين وما لذلك من تأثير على المجتمع .

## 10/2 نظم الرقابة على المستوى الدولي International Control System

تعنى الرقابة أن يقوم المديرون بإتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من أن كل أجـزاء التـنظيم تعمل وفقاً لما هو مخطط في مرحلة التخطيط ، ولذلك يقوم المديـرون بدراسـة مـا يقـدم لهم من التقارير المحاسبية وغير المحاسبية ومقارنتها بالخطط ، وتلك المقارنات قد توضح أن العمليات لا تتم بكفاءة ، أو أن هناك أشخاص ما يحتاجون الى المساعدة في القيام بالأعمال المحددة لهم ، ويطـلق عـلى التقارير المحاسبية وغير المحاسبية المقدمة للمديرين التغذية العكسـية Feedback ، وقد توضح التغذية العكسية الواردة للإدارة إقتراحات تفيد ضرورة مراجعة الخطط الموضوعة ، أو وضع إستراتيجيات جديدة ، أو إعادة هيكل التنظيم الإداري .

### 10/2/1 نظم الرقابة الرسمية وغير الرسمية
**Formal and Informal Control Systems**

يـتعين التركيز على مفاهيم الرقابة الهامة الجديرة بالاعتبار أثناء مرحلة تصـميم نظام الرقابة الفعال ، يقارن نظام الرقابة **Control System** الأداء الفعلي (النتائج) مع الأداء المخطط ( الأهداف المستهدفة) ، يمكن نظام الرقابة الإدارة على تقييم ما إذا كانت الأهداف قد تم تحقيقها ، فبعد عملية المراجعة قد تدرس الإدارة القيـام بالإجراءات والتصرفات الملائمة حيثما يكون ذلك ضرورياً ، ويتعين أن يتضمن نظام الرقابة الفعال كل من المعلومات الداخلية والخارجية.

بالإضافة إلى نظم الرقابة الرسمية تلعب طرق الرقابة غير الرسمية دوراً هامـاً في الرقابة على الأعمال العالمية ، وتتمثل طريقة الرقابة غير الرسمية الرئيسـية في نقل أحد المديرين التنفيذيين من أحد الشركات الدولية إلى شركة

أخرى مع الفهم الصريح والضمنى للأداء المتوقع . واحد طرق الرقابة غير الرسمية الأخرى ترتكز على عمل اجتماعات بين المديرين التنفيذيين للشركة الأم مع المديرين التنفيذيين فى أحد الشركات الدولية عادة فى موقع العمل الدولى ، توفر أيضا الاجتماعات السنوية للمديرين من الأعمال الدولية الفرصة لتقييم الأداء وتداول المعلومات بشكل غير رسمى ، ولاشك أن التقدم والتطور الكبير فى تكنولوجيا المعلومات قد أحدث زيادة واضحة فى أشكال وسرعة طرق الرقابة غير الرسمية .

تتطلب الاختلافات الثقافية الموائمة بين مقاييس الرقابة لكل بيئة ثقافية فى أحد البلدان ، ولا شك أن وجود لغات مختلفة ونماذج مختلفة للاتصال بالإضافة إلى مستويات مختلفة للتطور التكنولوجى ليست أكثر من مجرد بضعة مشاكل تواجه الشركات المتعددة الجنسية عندما يتم تصميم وتطبيق مقاييس الرقابة الوطنية عبر الحدود الوطنية .

ويتطلب الأمر أن يتم الإشارة إلى أهمية اللغات والعملات الوطنية ، حيث قد تعنى الشركة التابعة فى أحد البلدان الجديدة لغة أخرى التى فى ظلها يتم إعداد الخطط الاستراتيجية والموازنات والتقارير ، ففى بعض البلدان على سبيل المثال الهند توجد كثير من اللغات المختلفة ، وكل لغة لها عديد من اللهجات أو اللغات المحلية المتفرعة منها ، وبعض من المصطلحات أو الكلمات الفنية قد يكون الصعب أو من المستحيل أن يتم ترجمتها إلى اللغة المحلية .

ومن جهة أخرى تؤثر العملات الوطنية المختلفة وتقلبات أو تذبذبات أسعار صرفها على الجوانب الرقابية للشركة المتعددة الجنسية ، حيث أن أى تغير جوهرى فى سعر الصرف قد يؤدى إلى جعل خطة المنشأة غير واقعية ، وتتعاظم المشكلة عندما يكون لدى الشركة المتعددة الجنسية منشآت تابعة فى

عديد من البلدان ، وأن ترتبط كل من تلك المنشأت بدورها بمعاملات تجارية فى كـثير مـن البلاد ، وتمثل وجود قيود غير متوقعة ومفاجئه على تحويل الأمـوال عن طريق الحكومات المحلية أيضا محدداً أساسياً على قدرة الشركة التابعة فى تنفيذ خططها .

## 10/2/2 المركزية فى مواجهة اللامركزية

**Centralization Versus Decentralization**

حيـث أن المنظمات تقوم على البشر فإن الإدارة تحقق بالعمل من خلال هؤلاء البشر ، ويحدث ذلك عادة من خلال إنشاء هيكل التنظيم الإدارى الذى يسـمح بلامركزية مسئوليات الإدارة ، وتعنى اللامركزية **Decentralization** تفويـض سلطة إتخاذ قرارات خلال التنظيم بالسماح للمديرين عند مستويات التشـغيل المختـلفة بإتخاذ قرارات أساسية تتعلق بنطاق مسئولياتهم ، وتعمل اللامركزية على تحريك نقطة إتخاذ القرار الى أدنى مستوى إدارى ممكن لكل قـرار يجب إتخاذه . وتتحقق اللامركزية فى غالبية المنظمات بدرجة ما أكبر مـن الإحـتياج ، فلا يمكن للإدارة العليا وكما لا يتوافر لها الوقت الكافى أو المعـلومات اللازمة لإتخاذ آلاف القرارات يومياً ، لذلك تقوم بتفويض سلطة اتخاذ بعض القرارات لمديريها عند مستويات إدارية أقل ، وكلما زادت درجة تفويض السلطات كلما زادت درجة اللامركزية .

أن الشـركات المتعددة الجنسية المختلفة لديها فلسفات مختلفة بخصوص المدى الذى خلاله تفوض سلطة اتخاذ القرارات لإدارة العمليات الدولية .

ولاشـك المـنظمات المتعددة الجنسية ذات المركزية العالية تعطى لإدارة تـلك الأعمـال الدولية حرية ملحوظة فى التصرف ، أن المنظمات المتعددة الجنسية المركزية تحتفظ إلى مدى كبير بسلطة فى اتخاذ القرارات عند المركز

الرئيسى للشركة الأم ، وعموماً لا يمكن لاى منظمة أن تكون فى وضع مركزية كاملة أو لامركزية كاملة .

أن مدى المركزية أو اللامركزية ذو اعتبار هام أثناء مرحلة تصميم نظام الرقابة للشركة المتعددة الجنسية . وكافة الأمور الأخرى تكون متساوية ، وكلما زادت المسافة المادية بين المركز الرئيسى للشركة الأم واحد عملياتها أو شركاتها التابعة الدولية كلما زاد احتمال الاستقلال الذاتى للعملية أو الشركة الدولية . أن المسافة المادية فى الأعمال الدولية غالبا ما تجعل الانتقال والاتصالات وجه لوجه مكلفة ومستنفذة للوقت ، وهذا يتطلب غالباً مزيد من تفويض السلطة إلى الإدارة المحلية .

إلا أنه ربما هناك سبب أخر هام يتمثل فى أن المديرين المحليين لديهم مزيد من المعرفة بخصوص بيئاتهم وظروفهم المحلية ، ومن ثم فهم فى موقع يمكنهم من اتخاذ قرارات سريعة تتلائم مع الموقف والوقت المناسب ، ويصبح من الضرورى أن يتم ذلك التفويض فى السلطة عندما تكون البيئة المحلية غير مستقرة بشكل كبير وأن طبيعة الوقت تتطلب الاستجابة الفورية .

أن الاتجاه الحالى يتجه بوضوح نحو إعطاء مزيد من اللامركزية ، على الرغم من أن معظم الشركات المتعددة الجنسية المعروفة ذات مركزية بشكل مرتفع مع كل عملية تتميز بأن لها درجة استقلال ذات عالية ، فما زالت بضعة من الشركات متعددة الجنسية تحتفظ بدرجة عالية من المركزية ( على سبيل المثال شركات Matsushita , Sony , Nikon ) .

### 10/2/3 التقرير القطاعي وتحليل المقدرة على الربحية واللامركزية

**Segment Reporting and Decentralization**

حتى يمكن للمديرين العمل بكفاءة فإنهم يحتاجون الى معلومات عن نتائج الأقسام التى يديرونها أكثر من حاجتهم الى قائمة دخل واحدة للشركة ككل ، حيث توفر قائمة دخل الشركة ككل معلومات ملخصة لكل عمليات الشركة ولا تحتوى على تفاصيل كافية تسمح للمديرين بإكتشاف الفرص والمشاكل التى قد توجد فى المنظمة ، وهنا يحتاج الأمر الى إعداد عدة قوائم يجب تعميمها بحيث تركز على القطاعات المختلفة للشركة ، ويعرف إعداد ذلك النوع بالتقرير القطاعى **Segment Reporting** ، ويعرف القطاع بأنه أى جزء من أنشطة المنظمة يحتاج المدير المسئول عنه الى بيانات عن التكاليف والإيرادات والأرباح الخاصة به .

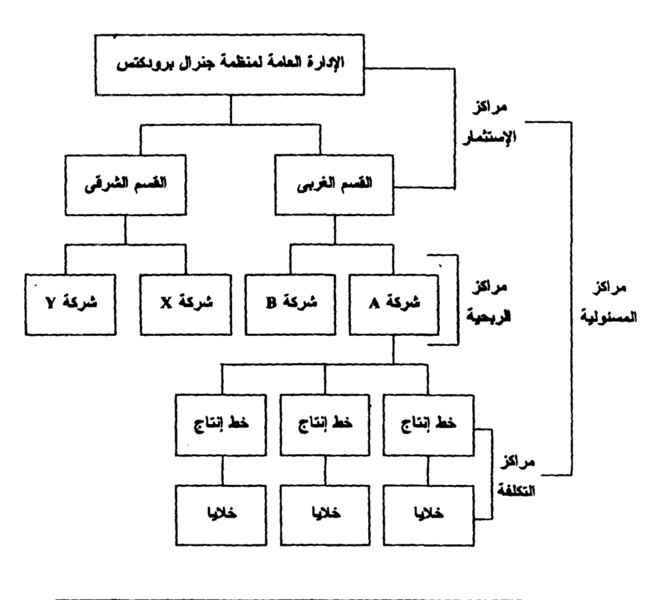
وحتى يمكن للتقرير القطاعى أن يحقق أهدافه يجب تحليل التكاليف وتخصيصها بشكل صحيح للقطاعات المختلفة ، وهناك ثلاثة ممارسات فى دنيا الأعمال يمكن أن تعوق عملية التعيين الصحيح لبعض التكاليف هى إستبعاد بعض التكاليف من عملية التخصيص ، أو إستخدام طرق غير صحيحة لتعيين التكاليف بين قطاعات الشركة ، وتعيين تكاليف لقطاعات الشركة هى فى الحقيقة تكاليف عامة للشركة ككل وذلك بشكل تحكمى **Arbitrary Dividing Common Costs Among Segments** .

ويعتبر التقرير القطاعى هاماً وذو قيمة كبيرة بالنسبة للشركات التى تعتمد على اللامركزية ( وهى تلك التى لا يقتصر إتخاذ القرارات فيها على عدد محدود من المديرين بل ينتشر ذلك فى كافة أنحاء المنظمة ) ، وتقسم الشركات اللامركزية قطاعاتها الى ثلاثة مستويات للمسئوليات هى مراكز

التكـلفة والربحية والإستثمار ، حيث يتم ترتيب مستوى درجة المسئولية من أدنى عند مركز التكلفة الى الأعلى عند مركز الإستثمار . يوضح الشكل رقم (10/2) تبويب القطاعات حسب مراكز المسئولية .

**شكل رقم (10/2)**

**تبويب القطاعات بحسب كونها مراكز تكلفة أو ربحية أو إستثمار**



مــرة أخرى تتمثل مراكز المسئولية المرتبطة بالشركات اللامركزية على النحو التالى :-

**مركز التكلفة Cost Center**

هــو القطــاع الذى له سلطة الرقابة على حدوث التكاليف ، والخصائص الرئيســية لذلــك المركــز هو أنه ليس له سلطة الرقابة على تحقيق أو توليد الإيرادات أو إستخدام أموال الإستثمارت .

**مركز الربحية Profit Center**

عــلى العكس من مركز التكلفة فإن مركز الربحية هو أى قطاع له سلطة الــرقابة على كل من الإيرادات والتكاليف ، على سبيل المثال فإن شركة (B) فى الشكل الموضح بعاليه يكون مركز ربحية داخل شركة جنرال برودكتس ، حيــث أنها مختصة بتسويق منتجاتها كما هى مسئولة عن إنتاجها ، وهو مثل مركز التكلفة ليست له سلطة الرقابة على إستخدام أموال الإستثمارات .

**مركز الإستثمار Investment Center**

هــو أى قطــاع فى المنظمة له سلطة الرقابة على التكاليف والإيرادات ، وكذلــك إســتخدام أموال الإستثمارات ، ومن الأمثلة على ذلك الإدارة العامة لمنظمة جنرال برودكتس ، فإن الإدارة العامة لها المسئولية المطلقة فى التأكد مــن تحقيــق أهداف الإنتاج والتسويق بالإضافة الى ذلك فإنهم مسئولين عن توفير المعدات والإمكانات اللازمة للقيام بوظائف الإنتاج والتسويق والتأكد من وجــود رأس المــال العامل الكافى لإحتياجات العمليات ، وبناء عليه فإن أى قطــاع فى المــنظمة له سلطة الرقابة والتحكم فى الإستثمارات المختلفة مثل المبانى والآلات . والمدينين والمخزون والدخول فى أسواق جديدة فإنه يسمى مركــز إستثمار Investment Center ، ويمكن أن تكون شركــــة (A) فى

الشكل الموضح بعاليه مركز إستثمار إذا كان له سلطة الرقابة والتحكم فى أموال الإستثمارات فى بعض هذه الأغراض وعادة ما تكون تلك الشركة مركز ربحية ويكون لها غالبية ( أو كل ) سلطة إتخاذ القرارات التى كانت تتم فى المركز الرئيسى .

وتعتبر تلك المفاهيم الخاصة بمحاسبة المسئولية ذات أهمية كبيرة طالما أنها تساعد على تحديد نطاق مسئولية المديرين وأيضاً تقييم أدائهم ، حيث يتم تقييم مراكز التكلفة عن طريق تقارير الأداء أما عن طريق قياس مدى تحقيقها لمعايير التكاليف الموضوعة أو عن طريق المقاييس على أساس الأنشطة والتى تركز على التحسين المستمر ، بينما يتم تقييم مراكز الربحية عن طريق قوائم دخل المساهمة عن طريق قياس مدى تحقيقها أهداف التكاليف والمبيعات، فى حين يتم تقييم مراكز الإستثمار عن طريق قوائم دخل المساهمة أيضاً ولكن على أساس معدل العائد على الإستثمارات .

## 10/2/4 تقييم الأداء الدولي International Performance Evaluation

أن الخطوة الرئيسية فى عملية الرقابة على المستوى الدولى هى تقييم الأداء ، ومن الأهمية بمكان إلا يتم قصر المعلومات المستخدمة فى تقييم الأداء على التقارير الرسمية أو على النتائج المالية .

حيث أن المعلومات المرتبطة بالأحداث التى وقعت بالفعل تصل إلى علم المدير عن طريق أما تقرير رسمية **Formal Reports** ، وأيضا من مصادر أخرى غير رسمية **Informal Sources** والتى قد تتضمن المناقشات المركزية المكتوبة ومحاضر الاجتماعات بالإضافة إلى الملاحظات الشخصية ، وحيث أن المعلومات الغير رسمية غير محكومة بنظم معينة يتعين بنائها داخل نظام

الـــتقرير الرســـمى ، فـــأن صحتها ودقتها تتباين ، لذلك فأن تحيز المنظم أو المصادر الأخرى لعدم الدقة يتطلب الأمر أن تؤخذ فى الاعتبار عند الاعتماد عليها . وعندما يتم مراعاة ذلك يمكن أن تعتبر المعلومات الغير رسمية هامة للغاية ، حيث أن التقارير الرسمية وحدها لا تعتبر أساس كافى للرقابة .

ولعل أحد المبادئ الهامة للرقابة تمكن فى أن تقارير الأداء الرسمية يجب إلا تتضـــمن أية مفاجآت ، فالأخبار الهامة يتعين أن يتم حملها إلى الأطراف المستفيدة بشكل غير رسمى كلما كان ذلك ممكناً وذات جدوى وعلى أية حال يتعين أن يتم ذلك قبل أن يتم تقديم التقارير الرسمية .

وحيث أن نظام الرقابة الإدارية **Management Control System** يتم بناؤه من خلال إعداد الموازنة المالية **Financial Budget** ، فأن هناك ميل طبيعى نحـــو إعـــداد تقاريـــر الأداء لأنها تكون مناظرة للموازنة كما أنها تؤكد على التـــناظر النـــتائج الفعلية وتلك المقدرة بالموازنة عند تقييم الأداء ، وحيث قد يكـــون من الصعوبة بمكان وضع مقاييس أداء غير مالية وعلى وجه التحديد الأداء الغيـــر كـــمى ، من ثم قد يتم إعطاء تلك الجوانب من الأداء أوزان أقل ممـــا يجب ، ولا شك أن التركيز المغالى فيه أو سوء الاستخدام المرتبط بتلك المقاييس يمكن أن يكون له عواقب ينعكس على الاختلال الوظيفى .

وقـــد أشار أحد التقارير البحثية الصادرة من أحد المؤتمرات إلى استخدام مقاييس أداء جديدة لأداء الأعمال بشكل أفضل ، حيث تم إكتشاف أن مقاييس الأداء التى ترتكز على المحاسبة المالية التقليدية البحثية تفتقد السلوك والقدرة التنبؤية ، ومعاقبة السلوك الخاطئ ، وإعطاء اعتبار غير كافى لبعض الموارد التى يصعب تحديدها كمياً على سبيل المثال رأس المال الفكرى **Intellectual Capital** (حقوق الملكية الفكرية ) .

وقــد توصــلت تلك الدارسة إلى استنتاج مؤداة أن مقاييس الأداء غير المالية الرئيســية يجــب أن تســتخدم لقياس ليس فقط قيمة الأصول القائمة وإنما أيضا تتضمن تلك المقاييس الرئيسية عادة ما يلي:-

- جودة المخرجات .
- إشباع حاجة العميل والاحتفاظ به .
- تدريب العاملين .
- استثمار وإنتاجية البحوث والتطوير .
- تطوير منتج جديد .
- نمو ونجاح السوق .
- التأهيل البيئى .

تســتهدف تــلك المقاييس الرئيسية زيادة فعالية ( وليس أن تحل محل ) مقاييس الأداء التقليديه . وقد أوضحت الدراسة بأن هناك ثلاثة عوامل حاسمة يتعين ملاحظتها عند اختيار مقاييس الأداء هى :-

- لا يتم ارتكاب خطأ فى إعداد البيانات التى تمثل مدخلات المعلومات .
- أن يتم التواجد فيما يتم قياسه .
- ما يتم قياسه يتم أدائه بالفعل .

عــن طــريق الــربط بيــن تلك المقاييس الرئيسية بالرؤية الاستراتيجية للشــركة، ســيكون هــناك ضمان بأنه عندما تتغير تلك الرؤية تتغير بالتبعية مقاييس الأداء ذات العلاقة .

### 10/2/5 الأداء المتوازن Balanced Scorecard

يعتـــبر الأداء المـــتوازن أداة مفيدة فى إجراء تكامل بين مقاييس الإدارة الماليـــة والغيـــر مالية .وقد تنبأ مجمع المحاسبين الإداريين بأنه فى نهاية عام 2001 فـــأن 40 % مـــن الشركات المؤسسة فى الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقوم باستخدام مدخل الأداء المتوازن **Balanced Scorecard** .

يســـاعد أسلوب الأداء المتوازن الإدارة على توصيل الخطط الاستراتيجية للشركة ، كما يقوم بربط مقاييس الأداء باستراتيجية الشركة ، وفى الحقيقة فأن ذلك المدخل يساعد الشركة على تطوير مقاييس للأداء بشكل يتوافق ويتناسب مع خططها الاستراتيجية .

وعـــندما يـــتم تصميم الأداء المتوازن فمن الأهمية بمكان أن يتم التركيز على مقاييس الأداء الرئيسية ، حيث توفر القليل من المقاييس انعكاسات وأثار أكـــبر، ولأغـــراض تحفيز العاملين فأن مقاييس الأداء الرئيسية يجب أن يتم ربطها بوسائل التعويض والمكافآت الملائمة .

### 10/2/6 مقاييس الأداء الخاص بالعاملين

**Measures of Performance For Workers**

لـــدى أدبيـــات الأعمال والمحاسبة القليل جداً من المعلومات المقارنة عن مقـــاييس الأداء المســـتخدمة فى الـــثقافات المختلفة لأغراض تقييم مساهمات الأفـــراد ، وبصفة أكثر عمومية يوجد هناك خيار قليل للجوء إلى استنتاجات عـــلى ســـبيل المـــثال فإن العاملين فى ظل أحد الثقافات التى ترتبط بالمذهب الفـــردى يـــرون أن العلاوات التشجيعية سوف تميل إلى أن يكون لها مقاييس الأداء تقـــوم بـــتقييم المساهمات الخاصة بالأفراد ، فى حين أن الثقافات التى

تحكـم بموجـب المذهب التعاون الجماعى فسوف تستخدم مقاييس أداء لتقييم الأفراد فى صورة ما يقومون بإضافته إلى مجهود المجموعة .

## 10/3 تقييم الأداء للشركة التابعة الدولية

**Performance Evaluation of an International Subsidiary**

أن تقييم أداء الشركة التابعة الدولية يمثل تقييم لكيفية تنفيذ الشركة التابعة استراتيجية الشركة ، تقارن تقارير أداء الشركة التابعة الأداء الفعلى مع الأداء المخطط لها ، وتلك المقارنة قد تؤدى إلى أجراء تصحيحى أو تعديل الخطط ، وفكرياً فأن تقييم أداء الشركات التابعة الدولية يعتبر مماثلا لذلك المرتبط بتقييم الأعمـال المحلية ، ومع ذلك ففى ظل البيئة الدولية يكون من الضرورى أن يـتم تضمين عوامل إضافية غير موجودة فى الأعمال المحلية ، وكأمثلة على تلك العوامل معدلات التضخم المختلفة وأسعار صرف العملات الأجنبية ، أن المعـلومات الـناتجة مـن عمـلية التقييم هذه توجه نظر وانتباه الإدارة إلى المجالات التى تحتاج إلى تحسين ، ويمكن القول بأن تقييم الأداء الفعال يتعين أن يتضمن العناصر التالية :-

- معايير لتقييم الأداء .
- قياس الأداء الفعلى .
- تقارير تقييم الأداء .

وفيما يلى مناقشة لكل من تلك العناصر السابقة .

### 10/3/1 معايير تقييم الأداء Performance Evaluation Criteria

يجـب أن تتضـمن معاييـر تقييم الأداء كل من القياسات المالية والغير المالية، يطرح كل معيار لتقييم الأداء مشاكله خاصة المرتبطة بالقياس وجمع

المعـلومات ، ويجـب أن تكون المعايير المرتبطة بتقييم الأداء محددة بشكل خاص للشركة التابعة حيث يتم تقييم مركز التكلفة **Cost Center** بشكل مختلف عن مركز الربحية **Profit Center** .

وقد يتم إعفاء الشركة التابعة الجديدة من الوفاء بمعايير مقاييس أداء معينة حـتى يـتم تكوينها بشكل كامل ، وبعض من تلك المعايير قد لا تكون ملائمة لـبعض البيـئات التشغيلية . على سبيل المثال فأن التدفق النقدى من الشركة الـتابعة إلى الشـركة الأم لا تعتـبر معياراً مفيداً لقياس أداء الشركة التابعة الموجودة فى أحد البلدان التى تتميز بوجود نظم رقابة على حركة العملة بها ، وتعتـبر مزايا العاملين وإشباع العاملين مكونات هامة لنظم التقييم فى بعض البلاد ، فى حين قد تكون أقل أهمية فى بلدان أخرى .

يوضـح الشـكلين رقم (10/3) ، (10/4) أمثله على معايير تقييم الأداء الماليـة والغير المالية على التوالى . وعندما يتم اختيار معايير التقييم ، فمن الأهميـة بمكـان الاحتفاظ بالذهن بأن الأداء المستقبلى سوف يتم الحكم عليه بموجـب المعايير المختارة ، أن معايير التقييم المختلفة تحفز المديرين بشكل مختـلف ، ولذلـك يتم استخدام معايير متعددة من أجل تحفيز المديرين على تحسـين أدائهـم فى كافة المجالات التى تعتبر هامة عن طريق الإدارة العليا تأكيداً للمبدا الهام القائل بأنه ما يتم قياسه هو ما يتم أدائه .

### القضايا الملائمة لاختيار المعايير Issues Relevant To Criteria Selection

هـناك ثلاثـة قضايا هامة يتعين دراستها ومراعاتها عند اختيار معايير الأداء الخاصة بالشركات التابعة الدولية هى :-

**شكل رقم (10/3)**

**معايير تقييم الأداء المالية**

**مؤشرات الربحية المرتبطة بالموارد أو بالإيرادات :**

- العائد على الاستثمار .
- العائد على حقوق الملكية .
- العائد على المبيعات .
- مؤشر مجمل ربح .

**القيمة المستهدفة الخاصة بالمجالات الرئيسية للأداء :**

- إيرادات لمبيعات .
- الدخل التشغيلى .
- صافى الدخل .
- القيمة المتبقية .
- القيمة المضافة الاقتصادية .
- اجمالى تكاليف الإنتاج .
- تكاليف العمالة .
- تكاليف البحوث والتطوير.
- التكاليف الاستثمارية للتكنولوجيا .
- تكاليف الجودة .

**التدفق النقدى من الشركات التابعة :**

- التدفق النقدى بالعملة المحلية .
- التدفق النقدى بعملة الشركة الأم .
- التغيرات فى التدفق النقدى خلال الزمن .

**المقارنات مع الموازنة :**

- مقارنة المبيعات المقدرة بالموازنة بالمبيعات الفعلية .
- مقارنة التكاليف المقدرة بالموازنة بالتكاليف الفعلية .
- مقارنة الربح المقدر بالموازنة بالربح الفعلى .
- انحرافات التكلفة والإيراد والحجم .

شكل رقم (10/4)

معايير تقييم الأداء الغير مالية

- النمو فى المبيعات بالنسبة المئوية .
- نصيب السوق .
- معدل دوران الأصول .
- معدل دوران المخزون .
- المصانع الجديدة والتوسعات فى المصانع ( الطاقة ) .
- تطوير منتجات جديدة.
- تجديد المنتج وعمل ابتكار به .
- خدمة العميل .
- مزايا وعلاقات العاملين .
- خدمة المجتمع والخدمة الاجتماعية .
- العلاقات مع الحكومة والسلطات المحلية .
- المسئولية الاجتماعية .
- إنتاجية العمالة .
- عمليات تصنيعية جديدة .
- كفاءة دورة الإنتاج .
- زمن دورة التسليم .

1- أن الأهــداف العامة والفرعية Goals and Objectives تختلف حسب الشــركات التابعة الدولية المختلفة ، ونتيجة لذلك فأن استخدام معايير أداء موحــدة لكافة الشركات التابعة سيكون غير ملائماً ، فقد يتم إقامة أحــد الشــركات التابعة الدولية لإنتاج أجزاء ومكونات تستخدم بصفة رئيســية لشــركات تابعة أخرى ، فى حين قد يتم تكوين شركة تابعة أخرى لأخذ ميزة التكنولوجيا المتقدمة فى البلد المضيف لها ، وقد يتم إنشــاء شــركة تابعــة ثالثة للاستفادة من الحوافز الضريبية ، يوضح الشــكل رقــم (10/5) أمثلة على الأهداف المختلفة للشركات وبعض معايير تقييم الأداء الممكنة.

2- تعمل الشركات التابعة الدولية المختلفة فى بيئات مختلفة ، ولذلك يجب أن تــأخذ معايير التقييم فى الحسبان تلك الاختلافات البيئية ، وقد تجد الشــركة المتعددة الجنسية من السهل أن تنتج وتبيع أحد المنتجات فى أحد البلدان مقارنة ببلد أخر اعتماداً على سياسات الحكومات المحلية .

غالباً ما تتغير البيئات التشغيلية فى نفس البلد خلال فترة من الزمن ، وقد اعــتادت معظم البلاد الأخذة فى النمو أن تضع تعريفات جمركية عالية على الســلع الإســتهلاكية لعــدم تشجيع استيرادها ، أن كثير من تلك البلدان لديها سياســات مخففــة لاستيراد المنتجات الإستهلاكية ، ولذلك يتعين أن يتم إعادة فحص معايير التقييم دورياً وإذا كان ذلك ضرورياً أن يتم تعديلها فى مواجهة التغيرات التى تحدث فى البيئات التشغيلية .

**شكل رقم (10/5)**

**أمثلة على أهداف الشركة**

**ومعايير تقييمها ذات العلاقة**

| أهداف الشركة | معايير تقييم الأداء ذات العلاقة |
|---|---|
| **الأهداف التسويقية :** | |
| - فتح أسواق جديدة . | - نصيب السوق . |
| - الوجود فى السوق . | - حجم المبيعات . |
| **الأهداف الإنتاجية :** | |
| - الإنتاجية والكفاءة . | - تخفيض التكلفة ووفورات التكلفة . |
| - إنتاج المكونات . | - حجم المكونات المنتجة . |
| - مصدر مواد خام . | - تكلفة المواد الخام . |
| - إدارة الطاقة . | - تكلفة الإنتاج غير المباشرة لكل وحده من المخرجات . |
| - تكنولوجيا الإنتاج المتقدمة . | - عمليات الإنتاج الجديدة المستخدمة . |
| **الأهداف المالية :** | |
| -الاستثمار المربح . | - العائد على الاستثمار ، الدخل المتبقى والقيمة . |
| - استرداد الاستثمار فى زمن قصير الأجل. | - التدفقات النقدية إلى الشركة الأم . |
| **أهداف العميل :-** | |
| - خدمة العميل . | - عدد شكاوى العميل . |
| - جودة المنتج . | - تكاليف الضمان . |

3- كـثير من الشركات التابعة الدولية لديها رقابة محدودة أو ليس لها أى رقابة على ظروف أو موقف محلية معينة ، ويتعين أن يؤخذ ذلك فى الحسبان عند اختيار معايير تقييم الأداء على سبيل المثال :-

- قـد يتم فرض نظم رقابة على السعر من قبل الحكومات المحلية مما يتطـلب الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة على كافة زيادات الأسعار .
- قـد تتطلب قوانين العاملين أن يتم تعويض ومكافأة العاملين تأسيسا فقط على الأقدمية على الرغم من أحقيتهم لتلك المكافأة .
- قد يتم منع الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية من امتلاك الأراضى، ولذلـك فـلن يكون لديها أية اختيار إلا استئجار تسهيلات عند قيمة ايجارية مرتفعة .
- قـد تفـرض سياسـات الشركة الأم أو الحكومة فى بلد الشركة الأم بعـض نظـم الـرقابة ، على سبيل المثال قد يكون هناك قيود على تحويل التكنولوجيا أو أنفاق راس المال .

يجب أن تساهم إدارة الشركة التابعة فى وضع معايير الأداء ، وكثيرا من الشـركات المتعددة الجنسية تعبر عن معايير الأداء فى صورة مدى بدلا من رقم ثابت محدد ، وهذا مرغوب فيه لا سيما للشركة التابعة الجديدة .

يـتعين التعـبير عن القيم بالعملة المحلية ، فأذا كانت القيم المترجمة قد اسـتخدمت لأغـراض تقييم الأداء فأن سعر الصرف الذى استخدم لأغراض الترجمة يتعين أن يتم تحديده أو أن الطريقة التى سوف يتم تحديدها يتعين أن يتم ذكرها بوضوح .

بوجه عام توجد ثلاثة معايير معروفة لتقييم الأداء المالى هى العائد على الاستثمار ، والعائد على حقوق الملكية بالاضافة إلى الدخل المتبقى ، وهناك معيار مالى أخر حظى بانتباه ملحوظ فى السنوات الأخيرة هو معيار القيمة الاقتصادية المضافة .

### 10/3/2 العائد على الاستثمار Return on Investment ( ROI )

عندما تتبع الشركة اللامركزية يمنح مديروا القطاعات قدراً كبيراً من الإستقلالية فى إدارة الأعمال التى تقع فى حدود مسئولياتهم ، وقد تصل هذه الإستقلالية الى حد إعتبار مراكز الربحية ومراكز الإستثمار كما لو كانت شركات مستقلة ، ونتيجة لذلك تصبح هناك منافسة شرسة ، وتتعاظم المنافسة خاصة عند توزيع الأموال اللازمة للتوسع فى الإنتاج أو عند تقديم منتج جديد، فكيف يمكن للإدارة العليا بالمركز الرئيسى أن تقرر أى المراكز تحتاج الى أموال إستثمارية توفرها ، وأى منها يكون إستخداماً لها أكثر ربحية ؟ ، ولعل أشهر الطرق المتبعة للحكم هى قياس معدل العائد على الإستثمار **Rate of Investment (ROI)**، وحتى يمكن تفهم عناصرها يوضح الشكل رقم (10/6) مكونات وعناصر العائد على الإستثمار .

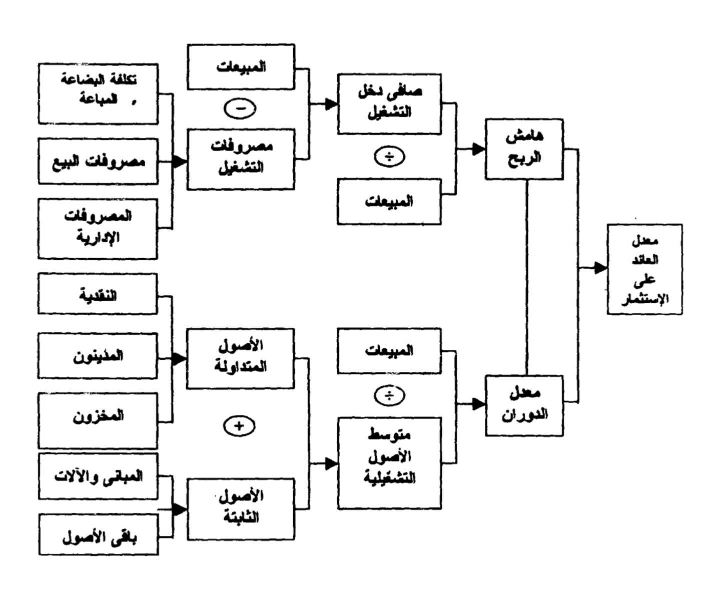
أن معيار العائد على الاستثمار يتضمن كل من أساس الاستثمار والإيراد والأرباح من أجل تقييم الأداء ، وكلما ارتفع معدل العائد على الاستثمار كلما ارتفع الأداء ، ويتم حساب ذلك المعيار طبقاً للمعادلة التالية :

العائد على الاستثمار = معدل دوران الاستثمار × هامش الربح .

$$\frac{\text{صافى الدخل}}{\text{اجمالى الأصول}} = \frac{\text{الإيراد}}{\text{اجمالى الاستثمار}} \times \frac{\text{صافى الدخل}}{\text{الإيراد}}$$

شكل رقم (10/6)

عناصر العائد على الإستثمار



وكما هو موضح بعالية فأن معدل العائد على الاستثمار له مكونين هما معدل دوران الاستثمار وهامش الربح ، يعبر معدل دوران الاستثمار **Investment Turnover** عن مقدرة الشركة التابعة على تدوير رأس المال المستثمر ، بمعنى تدوير اجمالى الأصول إلى ايرادات ، أما هامش الربح **Gross Profit** فهو يمثل معدل الربح إلى الإيراد ، أن المكونين يصفان معدل العائد على الاستثمار يمكن تحسينه عن طريق زيادة الإيرادات وتدنيه التكاليف أو تدنيه رأس المال المستثمر ، ويمكن أن تقرر الإدارة أفضل خليط **Best Mix** لتحسين العائد على الاستثمار عن طريق فحص الخيارات المتاحة . على سبيل المثال يمكن أن يتم تحسين الإيرادات عن طريق زيادة أسعار البيع وزيادة حجم المبيعات أو زيادة كلاهما . تلك الخيارات توجه انتباه الإدارة تجاه البدائل المتاحة .

وقد كانت شركة دوبونت أول الشركات التى اهتمت بكل من الهامش ومعدل الدوران لقياس أداء الإدارة ، ويرجع لتلك الشركة فضل الريادة فى استخدام معدل العائد على الإستثمار ، ويستخدم ذلك المعدل الآن بشكل واسع باعتباره المقياس الهام لأداء المديرين عندما يكون لهم سلطة الرقابة والتحكم فى مركز الإستثمار ، وتهتم تلك المعادلة بعدة أوجه مختلفة من مسئوليات المديرين وتبرزها فى رقم رقم واحد والذى يمكن مقارنته بالعوائد الناتجة من المراكز المتنافسة بالشركة ، وكذلك يقارن بالعائد فى المنشآت الأخرى فى الصناعة .

ولاشك أن التركيز فقط على الربحية قصيرة الأجل تعتبر أحد الأمراض القاتلة **Deadly Diseases** للمشروعات حيث يضعف من الجودة والإنتاجية .

ان استخدام العائد على الاستثمار كمعيار وحيد لقياس الأداء قد يحفز المدربين على التركيز على الأجل القصير عند تكلفة ربحية طويلةالأجل ،

وهـــذا يعتـــبر حقيقيـــا لاسيما عندما يتأسس الاستثمار المستخدم فى العمليات الحســـابية لـــلعائد عـــلى الاستثمار على التكلفة التاريخية للأصول بعد خصم الإهـــلاك المتجمع ، وكلما زاد قدم الأصول القابلة للإهلاك كلما ارتفع معدل العـــائد على الاستثمار ، وفى الواقع فأنه من الممكن أن يتم إظهار عائد على الاســـتثمار مـــرتفع عـــندما ينخفض دخل الفترة الحالية بالفعل عن نظيرة فى الفترة السابقة ، ويتم شرح ذلك فى المثال التالى :-

| | السنة الأولى | السنة الثانية |
|---|---|---|
| الإيرادات | D.M 10000 | D.M 9900 |
| مصروفات الأهلاك | 1000 | 1000 |
| مصروفات أخرى | 6018 | 6000 |
| الربح | D.M 2982 | D.M 2900 |
| اجمالى الاستثمار | D.M 30000 | D.M 30000 |
| ناقصاً | | |
| الإهلاك المتجمع | 9000 | 10000 |
| صافى الاستثمار | D.M 21000 | D.M 20000 |
| العائد على الاستثمار | 2982 / 21000 = %14.2 | 2982 / 20000 = %14.5 |

وعـــندما يســـتخدم العـــائد عـــلى الاستثمار كمقياس للأداء ، فأن أساس الاســـتثمار يفضـــل أن يعتمد تحديده على أما اجمالى قيمة الاستثمار ( التكلفة التاريخية ) ، أو أما تكلفة الإحلال الجارية .

على الرغم من الإستخدام الواسع لذلك المعدل فى تقييم الأداء إلا أنه ليس أداة كامـــلة تماماً بل يخضع للعديد من الإنتقادات لعل أبرزها : أنه يميل الى التركيز على تقييم أداء الربحية فى الأجل القصير وليس الطويل ، كما أنه لا

يعتــبر خاضعاً لتحكم مدير القسم المستقل فى ظل وجود تكاليف ملزمة حيث يــؤدى ذلــك الى صـــعوبة التفرقة بين أداء المدير وبين أداء القسم بإعتباره إستثماراً . من هنا تستخدم بعض الشركات معايير متعددة فى تقييم الأداء بدلاً من الإعتماد على ذلك المعدل بمفرده ومن بين تلك المعايير نحو حصة السوق، زيادة الربحية ، معدل دوران المدينين والمخزون .

لذلــك يتعين أن يستخدم العائد على الاستثمار بالارتباط مع معايير تقييم الأداء الأخـــرى ، وإلا فـــأن المديـــرين قد يتم تحفيزهم على عدم إجراء أية استثمارات فى الأصول الحديثة لتحل محل أصول متقادمة التكنولوجيا والسبب وراء ذلك أن ذلك يؤدى إلى أساس استثمار مرتفع الأمر الذى من المحتمل أن يــؤدى إلى تدنيه العائد على الاستثمار ، وقد يقرر المدير لمصلحته الذاتية أن يحافظ على استخدام أصول متقادمة بينما يتم التحقيق الكامل للإستثمارات فى أصول جديدة يعتبر جوهرياً للإنتاج منتجات ذات جودة ، ولاشك أن المنتجات ذات الجودة فقط يمكن أن تقاوم ضغوط المنافسة فى الأسواق العالمية .

### 10/3/3 الدخل المتبقى Residual Income (RI)

يعـــبر الدخل المتبقى عن الأداء كقيمة من الربح المتبقى بعد أن يتم طرح التكـــلفة الضمنية Imputed Cost لراس المال المستثمر ، بعبارة أخرى يعتبر دخل التشغيل المتبقى هو صافى دخل التشغيل الذى يمكن لمركز الإستثمار أن يكتســـبه فـــوق حـــد أدنى لمعدل العائد على الإستثمار فى أصول التشغيل ، والغرض من إستخدام ذلك المدخل المتبقى عند قياس الأداء هو تعظيم إجمالى قيمـــة الدخـــل المتبقى وليس معدل العائد على الإستثمار . ويتم حساب الدخل المتبقى باستخدام المعادلة التالية :-

الدخل المتبقى = الدخل - الفائدة الضمنية على رأس المال المستثمر .

ويتمـــثل الهدف فى تعظيم الدخل المتبقى عندما يتم الوفاء بمعايير الأداء الأخرى ، يجب أن تقرر الإدارة العليا مقدماً معدل الفائدة الضمنى الذى يتعين اســتخدامه عند حساب تكلفة رأس المال المستثمر ، ومن المرغوب فيه فكرياً أن يــتم اســتخدام معــدلات مختلفة لعمليات مختلفة من أجل عكس مستوى المخاطر المرتبط بها .

ويتمثل أحد المزايا الملازمة لمدخل الدخل المتبقى فى تركيزه علي تعظيم القيــم الــنقدية بدلا من النسبة المئوية - كما هو الحال فى معيار العائد على الاستثمار ، ويتم تحفيز المديرين على القيام بأى استثمار من شأنه أن يزيد من قيمــة الدخل المتبقى حتى إذا اسقط العائد على الاستثمار من مستواه القائم ، ويمكن شرح ذلك فى المثال التالى :-

| | بدون استثمار اضافي | مع الاستثمار الاضافي |
|---|---|---|
| الإيرادات | D.M 6000000 | D.M 6500000 |
| المصروفات | 4000000 | 4200000 |
| الربح | 2000000 | 2280000 |
| يطرح تكلفة رأس المال | | |
| 10 % من 10000000 مارك | | |
| 10 % من 12000000 مارك | | |
| ( بعد إضافة استثمار | | |
| بمقدار 2000000 مارك ) | ـــــــــ | 1200000 |
| الدخل المتبقى | D.M 21000000 | D.M 21080000 |
| العائد على الاستثمار | $\frac{2000000}{10000000}$ = %20 | $\frac{2280000}{12000000}$ = %19 |

وكمـــا هو موضح فى المثال السابق فعندما يكون معيار الأداء هو الدخل المتبقى فأن المدير من المحتمل أن يقرر لصالحه القيام باستثمار اضافى بمبلغ 2000000 مـــارك المـــانى ، والســـبب أن ذلك سيؤدى إلى زيادة فى الدخل المتـــبقى بمقدار 8000000 مارك أى استثمار ذو عائد أكبر من تكلفة رأس المال الضمنية سوف يترتب عليه زيادة الدخل المتبقى ، وليس من المحتمل أن يقـــوم المديـــر بعمـــل اســـتثمار إضافى إذا كان معيار الأداء هو العائد على الاســـتثمار ، أن القيـــام بعمـــل الاستثمار الإضافى سوف يخفض العائد على الاســـتثمار مـــن 20% إلى 19 % ، وعلى الرغم من المزايا الفكرية لمدخل الـــربح المتـــبقى إلا أنـــه لا يســـتخدم بشكل شائع مقارنة بمعيار العائد على الاستثمار .

وهـــناك عيـــب رئيســـى لمنهج الدخل المتبقى أنه لا يمكن إستخدامه فى المقارنة بين أقسام ذات أحجام مختلفة ، حيث أنه يؤدى بطبيعته الى التحيز فى إتجـــاه الأقسام الكبيرة ، حيث يمكن توقع أن الأقسام الأكبر تحقق دخلاً متبقياً أكـــبر ممـــا تحققه الأقسام الصغيرة ، ولا يرجع ذلك الى أن الأقسام الكبرى أحســـن إدارة ولكـــن يرجع ذلك الى الأرقام الكبيرة المستخدمة فى الحساب . ومثالاً لذلك يفترض حسابات الدخل المتبقى الآتية للقسمين (A) ، (B) :-

| | القسم A | القسم B |
|---|---|---|
| **متوسط أصول التشغيل (S)** | **$ 1000000** | **$ 250000** |
| **صافى دخل التشغيل** | **120000** | **40000** |
| **أقل معدل عائد مقبول (S) × (%10)** | **100000** | **25000** |
| **الدخل المتبقى** | **$ 20000** | **$ 15000** |

ويلاحـــظ أن القســـم (A) له دخل متبقى أكثر قليلاً من القسم (B) ، ولكن القســـم (A) لديه أصول تشغيل قيمتها 1000000 $ ، أما القسم (B) فأصول التشغيل لديه لا تزيد عن 250000 $ ، لذلك فإن الزيادة للدخل المتبقى للقسم (A) راجعة ربما الى حجمه وليس لمستوى كفاءة إدارته ، وفى الحقيقة يمكن القـــول بـــأن إدارة القسم الأصغر أحسن حيث تمكنت من تحقيق دخل متبقى يقترب من الدخل المتبقى فى القسم الأكبر وبربع إستثماراته فقط .

### 10/3/4 القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added ( EVA)

حـــظى مدخل القيمة الاقتصادية بمزيد من العناية فى السنوات الحديثة ، وهـــو يمـــثل تعديل لمدخل الربح المتبقى ، وتمثل القيمة الاقتصادية المضافة الدخـــل التشـــغيلى بعد الضريبة ناقصاً المتوسط المرجح لتكلفة رأس الما ل، يأخذ مدخل القيمة الاقتصادية المضافة فى الحسبان تكلفة الديون طويلة الأجل بالإضافة إلى التكلفة الضمنية لرأس مال الملكية .

وتتمثل القيمة الاقتصادية المضافة فى مقدار محدد وليس نسبة مثل الدخل المتبقى ، فاذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة موجبه فأن العائد على أصول الشركة يعتبر أكبر من تكلفة القروض طويلة الأجل بالإضافة للتكلفة الضمنية لـــرأس المـــال ، وتتمـــثل صـــافى النـــتيجة فى وجود زيادة فى قيمة حقوق المساهمين. ويتم حساب تلك القيمة على النحو التالى :-

القيمة الاقتصادية المضافة = الدخل التشغيلى بعد الضريبة-(المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضريبة × {إجمالى الأصول -الالتزامات المتداولة})

لـــتحديد القيمة الاقتصادية المضافة يتعين أن يتم حساب المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال لأولا كما هو موضح فى المثال التالى :-

تتعـــلق المعلومات التالية بأحد الشركات التابعة البرازيلية لأحد الشركات المتعددة الجنسية ( كافة القيم بآلاف الريالات ) .

| | |
|---|---|
| - اجمالى الأصول | 27000 |
| - الالتزامات المتداولة | 1000 |
| - الدخل التشغيلى قبل الضرائب . | 7800 |
| - القروض طويلة الأجل :- | |
| - القيمة الدفترية . | 20000 |
| - القيمة السوقية . | 21000 |
| - حقوق المساهمين :- | |
| - القيمة الدفترية . | 6000 |
| - القيمة السوقية | 9000 |
| - معدل الفائدة على القروض طويلة الأجل . | % 10 |
| - معدل ضريبة دخل الشركات . | % 40 |

وحيث أن تكاليف الفائدة قابلة للخصم من الضريبة فأن تكلفة القروض بعد الضريبة تتمثل فى الاتى :-

0.10 ( 1- معدل الضريبة ) = 0.10 ( 1-0.4 ) .

= 0.06 أو 6 %

وتتمـــثل التكلفة الضمنية لراس مال الملكية فى نسبة 12 % ، وهى تمثل تكـــلفة الفرصة للمساهمين من عدم استثمار رأس مالهم فى اى استثمار أخر ، يســتخدم حســـاب المتوســـط المرجح لتكلفة رأس المال القيم السوقية لكل من القروض طويلة الأجل وحقوق الملكية .

المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضريبة = [(6 % × القيمة السوقية للقروض طويلة الأجل) + (12% × القيمةالسوقية لحقوق الملكية)] ÷ [القيمة السوقية للقروض طويلة الأجل + القيمة السوقية لحقوق الملكية]

$$= \frac{(21000000 \times \%6) + (9000000 \times \%12)}{21000000 + 9000000}$$

$$= \frac{(1260000) + (10800000)}{30000000}$$

$$= \frac{2340000}{30000000} = 0.078 \text{ أو } 7.8\ \%$$

القيمـــة الاقتصادية المضافة =الدخل التشغيلي بعد الضريبة -{ المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بعد الضريبة × ( اجمالي الأصول - الالتزامات المتداولة) }

= 0.6× 7800000 - {(1000000 - 27000000) × % 7.8}

= 4680000 - 2028000

= 2652000

حيـــث أن القيمـــة الاقتصـــادية المضافة تمثل مقدار موجب ، فأن قيمة المساهمين تتزايد بمقدار 2652000 أثناء الفترة .

أن مقارنة القيمة الاقتصادية المضافة الفعلية عن طريق الشركة التابعة الدولية مع مقدار القيمة الاقتصادية المضافة المقدرة يعتبر مفيداً لأغراض تقييم الأداء .

### 10/3/5 العائد على حقوق الملكية Return On Equity ( ROE)

يمثل العائد على حقوق الملكية معدل ربح الفترة إلى استثمار حقوق المساهمين . فذلك المعيار يقيس النسبة المئوية للعائد على الاستثمار الخاص بحقوق المساهمين . أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يتضمن ثلاثة مكونات، يوفر الإطار التحليلى الذى يركز على تلك المكونات مزيد من المعلومات الخاصة بقسمة صافى الدخل على حقوق المساهمين .

العائد على حقوق الملكية = معدل دوران الاستثمار × هامش الربح × معدل الأصول إلى حقوق الملكية .

$$\frac{\text{صافى الدخل}}{\text{حقوق المساهمين}} = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{اجمالى الأصول}} \times \frac{\text{صافى الدخل}}{\text{الإيرادات}} \times \frac{\text{اجمالى الأصول}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

وقد تم مناقشة قيم المعلومات الخاصة بمعدل دوران الاستثمار وهامش الربح سابقا فى ضوء معدل العائد على الاستثمار ، وتم تفسير معدل الأصول إلى حقوق الملكية على أنه وحدات الأصول التى تم اقتناؤها لوحده واحدة من الاستثمار عن طريق حقوق المساهمين . ويمكن تحسين العائد على حقوق الملكية عن طريق زيادة الإيرادات أو تدنية التكاليف أو تدنيه الاستثمار عن طريق حقوق الملكية .

يتم شرح مدخل العائد على حقوق المساهمين من خلال المثال التالى :-

| | القيم بالمليون | |
|---|---|---|
| | السنة الأولى | السنة الثانية |
| الإيرادات . | 3200 | 3500 |
| المصروفات | 2400 | 2500 |
| الربح | 800 | 1000 |
| الالتزامات | 6600 | 6800 |
| حقوق المساهمين | 2400 | 3200 |
| اجمالى الأصول | 9000 | 10000 |
| هامش الربح | $\frac{800}{3200}$ = 25 % | $\frac{1000}{3500}$ = 28.57 % |
| معدل دوران الاستثمار | $\frac{3200}{9000}$ = 0.3556 % | $\frac{3500}{10000}$ = 0.3500 % |
| مؤشر الأصول إلى حقوق الملكية | $\frac{9000}{2400}$ = 3.750 | $\frac{10000}{3200}$ = 3.125 |
| العائد على حقوق الملكية | 33.33 % | 31.25 % |

وقد انخفض العائد على حقوق الملكية من 33.33% فى السنة الأولى إلى 31.25 % فى السـنة الـثانية ، وذلك يرجع بصفة رئيسية إلى تدنيه مؤشر الأصول إلى حقوق الملكية فى السنة الثانية مقارنة بالسنة الأولى ، فى كلمات أخـرى فأن الأصول قد تم تمويلها أكثر نسبياً عن طريق المساهمين فى السنة الثانية مقارنة بما تم فى السنة الأولى .

### 10/3/6 معايير الأداء الأكثر استخداما وشيوعاً فى الواقع التطبيقى
**Performance Criteria Commonly Used in Practice**

لأغـراض تقييـم أداء السوق فأن المقياس الرئيسى المستخدم يتمثل فى نصـيب السـوق ، حيـث يوفر مقارنة مع المنافسين فى نفس الأسواق ، أن المعلومات الخاصة بنصيب الشركة من السوق فى الأسواق الضخمة عادة ما يتم الحصول عليها من خدمات المراجعة الحيادية للتسويق التجارى .

يمكـن القول بأن أكثر المقاييس الشائعة الاستخدام لتقييم الأداء المالى فى الأعمـال الدوليـة هو معيار العائد على الاستثمار إلا أن تطبيق مفهوم العائد عـلى الاستثمار يعتبر معقداً فى الأعمال الدولية عالمية النطاق . حيث تساهم عديـد مـن العوامـل فى ذلك التعقيد لعل أبرزها وجود العملات المختلفة ، معدلات التضخم المختلفة بالإضافة إلى قوانين الضرائب المختلفة فى التحليل الأخيـر يتطلب إجراء تقييم الأداء فى البلدان المختلفة ، من خلال المؤشرات المالية تفسير حريص عن طريق المديرين ، حيث يتعين أن يكون على معرفة بالبيئات التشغيلية المحلية . يتضمن الشكل رقم (10/6) معايير الأداء التى تم تبنيها عن طريق أربعة شركات متعددة الجنسية .

### 10/3/7 مقاييس الأداء الفعلى Measurement of Actual Performance

قـد يـتم تعـريف الاستثمار الدولى للشركة التابعة بشكل متعدد على أنه إجمـالى الأصول المتاحة ، أو الأصول التشغيلية أو اجمالى الأصول ناقصاً الالـتزامات المـتداولة أو حقـوق الشركة الأم لدى الشركة التابعة ، وقد يتم تعـريف الدخـل أيضا بعدة طرق مختلفة على سبيل المثال الدخل التشغيلى ، الدخـل قـبل الفوائد والضرائب ، الدخل قبل الضرائب أو صافى الدخل ، أن

تقييـــم الأصول الفردية ( تخصيص قيمة نقدية إلى أحد الأصول ) قد يتأسس على التكلفة التاريخية ، تكلفة الإهلاك الجارية أو صافى القيمة القابلة للتحقق ، أو الأصـــول القابلة للإهلاك أجمالى قيمة معينة أو صافى قيمة بعد استقطاع الإهـــلاك المـــتجمع . ويـــتعين أن يتم اتخاذ قرار بخصوص تحديد وتعريف مصطلحات الاستثمار والدخل فضلا عن تحديد ما هو الأساس المستخدم لتقييم الأصل .

تضـــع الشركات التابعة الدولية تحديات إضافية للقياس لعل أبرزها تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية ، معدلات التضخم ، قوانين الضرائب بالإضافة إلى أسعار التحويل .

**شكل رقم (10/6)**

**معايير الأداء التى تم تبنيها عن طريق أربعة شركات متعددة الجنسية**

| اسم الشركة | المعايير المالية | المعايير غير المالية |
|---|---|---|
| Johnson Controls Inc. | إدارة التكلفة | - نصيب السوق .<br>- الجودة<br>- تطوير المنتج والابتكار. |
| Coors Brewin Co. | - العائد على حقوق الملكية<br>- نسبة السعر / القيمة .<br>- حجم المبيعات<br>- النمو / الربحية . | - النمو فى السواق الدولية.<br>- الجودة .<br>- تجديد المنتج .<br>- علاقات العاملين . |
| Xerox Corporation | - العائد الاستثمار | - نصيب السوق .<br>- الجودة .<br>- تحفيز العاملين . |
| 3 M Compay | - العائد على الاستثمار .<br>- الأرباح لكل سهم .<br>- إدارة التكلفة . | - نصيب السوق .<br>- الجودة .<br>- علاقات العاملين . |

- يؤثر التقلب فى أسعار الصرف على طريقة الحساب الخاصة بقياس الأداء :

أن العائد على الاستثمار الذى يتأسس على عمله الشركة الأم سيختلف عن العائد على الاستثمار الذى يتأسس على العملة المحلية للشركة التابعة . كما يؤثر أى تغير فى سعر الصرف على العمليات الحسابية للعائد على الاستثمار ، على سبيل المثال يفترض أن هناك تغير غير مفضل فى سعر صرف العملة المحلية للعملية الدولية مقارنة بعملة الشركة الأم ، فأذا كانت الأصول المتداولة قد تمت ترجمتها باستخدام سعر الصرف الحالى ، فأنها تصبح عند قيمة أدنى بعملة الشركة الأم . يجب اتخاذ قرار يتعلق بسعر الصرف الذى يتعين استخدامه فإذا ما كانت القيم بالعملة الأجنبية فيتعين ترجمتها . ومن المرغوب فيه أن يتم استخدام القيم المعبر عنها بالعملة المحلية لتجنب التعقيدات المرتبطة بتقلبات سعر الصرف .

- إذا لم يتم التعديل ، فأن الشركات التابعة فى البلاد ذات معدلات التضخم الحادة أو المرتفعة ستظهر معدلات عائد على الاستثمار أكثر تفضيلا مقارنة بتلك المعدلات فى البلاد ذات معدلات التضخم المنخفضة . وقد تم التوصية بأن العمليات الحسابية للعائد على الاستثمار يتعين تعديلها مقابل التضخم لعكس الأداء النسبى بدقة ، وقد سبق مناقشة المفاهيم المنهجية الخاصة بإعادة تصوير التكاليف التاريخية مقابل التضخم عن طريق استخدام أرقام قياسية عامة للأسعار .

- أن القوانين الضريبية المختلفة لها تأثير مباشر على صافى الدخل المقرر للشركات التابعة الدولية ، فمن المقنع أن تقوم الشركة التابعة الكائنة فى بلد ذات ضرائب مرتفعة بالتقرير عن صافى دخل منخفض مقارنة بأحد الشركات التابعة فى أحد البلدان ذات معدلات ضرائب المنخفضة ، وذلك

بسبب فقط بسبب معدلات الضرائب المختلفة ، لذلك السبب فأن الإدارة قد تقرر أن تستخدم الدخل قبل الضرائب عندما يتم قياس الأداء الفعلى .

- تؤثر نظم تسعير التحويلات المختلفة على الأداء المقرر عنه ، حيث يؤثر نظـــام ســـعر التحويل على الأداء المقرر عنه لكل من من الشركة التابعة المشترية والشركة التابعة البائعة .

### 10/3/8 معايير تقييم الأداء Performance Evaluation Reports

يمـــثل الانحـــراف Variance اختلاف بين الأداء الفعلى والأداء المخطط وعـــادة مـــا يـــتم مناقشة انحرافات السعر والكفاءة وحجم الإنتاج والمبيعات والأنـــواع الأخـــرى من الانحرافات فى كتب التكاليف والمحاسبة الإدارية ، ويجـــب أن يتضمن تقرير الأداء على الانحرافات فى المجالات الرئيسية عند الحد الأدنى .

### أداء الشركة التابعة فى مواجهة أداء إدارة الشركة التابعة

**Subsidiary's Performance Vs Subsidiary Management Performance**

من المهم أن يتم الفصل بين أداء الشركة التابعة عن أداء أدارتها ، ويتمثل الهـــدف الرئيســـى فى التميز بين العوامل التى تقع تحت رقابة وسيطرة إدارة الشـــركة الـــتابعة والعوامـــل خـــارج نطاق رقابتها وكل من البيئات المحلية بالإضافة إلى أن سياسات الشركة الأم تحدد مدى الرقابة والسيطرة الذى يمكن ممارســـته عن طريق إدارة الشركة التابعة الدولية ، ومن الناحية الفكرية فأن ذلـــك التمييز غالباً من الصعب أن يتم القيام به فى الواقع التطبيقى على سبيل المـــثال قـــد لا يسيطر مدير الشركة التابعة على أحد البنود مباشرة إلا أنه قد

يكــون له رقابة هامة غير مباشرة عليه من خلال تصرفاته ، ويتعين أن يتم فصل أثار العوامل الخارجة عن نطاق التحكم والسيطرة عليها .

ويجـــب أن يعكـــس تقرير أداء الشركة التابعة الدولية مساهماتها كوحدة اقتصادية تجاه تحقيق الأهداف العامة الفرعية للشركة الأم .

يتمثل هدف تقييم الأداء فى تحفيز الأفراد تجاه تحسين أدائها خلال الزمن حيث أنها تمارس الحد الأقصى من المجهود لتحقيق الأهداف التنظيمية ، لذلك فمـــن الضــــرورى أن يكون لدى مديرى الشركات التابعة الدولية تفهم واضح لأهـــداف الشـــركة الأم وأن يـــتم إعطائها مستوى ملائم من الاستقلال الذاتى بحيث يمكن لهم فقط اتخاذ القرارات التى تعكس أدائهم الحقيقى داخل محددات البيئات التشغيلية المحلية .

## 10/4 نظم المعلومات العالمية Global Information Systems

### 10/4/1 خصائص وطبيعة نظم المعلومات العالمية

بسبب أثار موضوعات – الأعمال المتعددة الجنسية والاقتصاد العالمى فقد حظيـــت المحاسبة بلاشك على مزيد من الاهتمام والأهمية ولاسيما فى جانب تخـــزين واسترجاع المعلومات من النظام المحاسبى أكثر من أى وقت مضى وفى واقـــع الأمـــر أن تركيـــز أدبيـــات المحاسبة غالبا ما كان منصباً على موضـــوعات القوائـــم المالية وحدها بدون إعطاء اعتراف مستحق للسجلات المحاسبية ، وقد أشارت الكتابات المحاسبية بعد ذلك إلى أهمية قيمة السجلات المحاسبية على النحو التالى :-

" أن الاقتصاد قد يعانى لحد ما بدون القوائم المالية ، إلا أنه إذا كان هناك تعـــتيم عـــلى السجلات المحاسبية فسوف ينهار الاقتصاد فى مجموعة خلال

أســابيع ان لم تكن خلال أيام ، أن نقص السجلات أيضا سوف يجعل السلوك غير المسئول متكاثر الأمر الذى من شأنه تحطيم بنيه الاقتصاد بسرعة " .

وعلى الرغم من الأهمية أن يكون المحاسبين مساهمين فعالين فى تصميم نظام المعلومات فإن مدى ارتباطهم الفعلى يتباين من بلد إلى أخر ومن شركة إلى أخـــرى ، لعقود عديدة قامت البلاد الاسكندفانيه باستخدام مدخل التصميم بالمشـــاركة Participatory Design Approacl حيـــث يجب أن يرتبط كافة المستخدمين بنشاط فى عملية نظام المعلومات .

أن مساهمة المحاسبين أثناء مرحلة تصميم نظام المعلومات الشامل يضمن أن يكـــون ذلك النظام متناسباً وملائماً لاحتياجاتهم ومن ثم يمكنهم من خدمة المنظمة بكفـــاءة وفعالية . ايضا فعن طريق ارتباطهم بتصميم نظام المعلومات يمكنهم أن يوفـــرون استشارات ونصائح قيمة إلى خبراء النظام فى عديد من المجالات لعل أبرزها نظم الرقابة الداخلية ، نظم التكاليف بالاضافة إلى عملية توصيل البيانات . وطـــبقاً لتقرير أحد المؤتمرات تم الاشارة إلى أن وظيفة التمويل المستقلة بما فيها المحاســـبة لـــم تســـتجب إلى الالتزام الجديد الخاص بتنفيذ الإستراتيجيات المرنة والعالميـــة النطاق للمنتج والعميل ، أن المنافسة العالمية أجبرت المديرين الماليين على التركيز على عديد من الأموز لعلى أبرزها ما يلى :-

- **تخفيض تكلفة وظيفة التمويل :**

تتضمن الإجراءات المخططة لتخفيض التكاليف فى مركزيه واتمته ( أليه) المحاسبة ، وتطوير اقتسام الخدمات المالية عن طريق توحيد ودمج المعاملات بهدف تحقيق اقتصاديات النطاق وتخفيض الاخطاء المكلفة عن طريق تحسين جودة المدخلات .

- **اعادة توجيه اعضائها لخدمة واقتسام الرقابة مع المديرين التنفيذيين :**

أن المنافســة العالميــة قــد جعلت الكثير من المديرين الماليين يشجعون الإفراد فى مجال المحاسبة والتمويل على تعلم الكثير بخصوص إدارة الاعمال من أجل تسليم خدمات ذات قيمة مضافة للمديرين التنفيذيين.

- **أخذ دور ارشادى فى تكوين وتطبيق الاستراتيجية الشاملة :**

أن 80 % مــن المســتجيبين لقائمة الاستقصاء قد قروا أن شركاتهم ذات اســتراتيجية مركزية شاملة ، بينما اشار الاقلية إلى أن وظيفة التمويل شاملة المحاسبة تقود تلك العملية .

وطــبقا لنتائج أحد الدراسات الأخرى تم الاشارة إلى أن أثر العولمة على نظم المعلومات يعتبر شاملاً على نطاق واسع ، أن 84 % من الشركات التى لها أعمال لدولية قد خططت بشكل اضافى لأحداث تكامل مع نظمها الدولية.

**10/4/2 أثر التطورات التكنولوجية Impact of TechnologicalAdvances**

ولاشك أن أحد الظواهر الهامة أثناء السنوات الأخيرة يتمثل فى التطورات والتقدم الهائل فى تكنولوجيا المعلومات ، أن المشكلة التى يواجهها المحاسبين ومديــرى الأعمــال فى الشــركات المــتعددة الجنسية الان ليست فى نقص التكــنولوجيا ، وانمــا الأخرى أن المشكلة تكمن فى اختيار التكنولوجيا التى سوف تفى باحتياجاتهم بشكل أفضل ، والمشكلة المرتبطة باختبار التكنولوجيا المتقدمة أنها ستمثل تطبيقات اعمال طويلة الأجل .

أن أثر التطورات التكنولوجية على العولمة وانعكاسها على اعمال الشركة المتعددة الجنسية قد تم التعبير عنه بشكل بليغ عن طريق رئيس شركة جنرال موتــورز بقوله أن الدافع الرئيسى للتغير فى شركة جنرال موتورز الان هو

نفـس الدافـع الـذى يؤثـر على باقى الشركات الأخرى - وأنها العولمة ، فالتطورات الهائلة فى التكنولوجيا والاتصال قد اثبت حقيقة أن العالم صغير ، وأن ذلـك العـالم سوف يصغر أكثر فى الاعوام القادمة ، أن النمو الحقيقى للاسـواق فى القرن الواحد والعشرين سيكون خارج امريكا الشمالية وأوروبا الغـربية ، ومـن السهل أكثر من أى وقت مضى أن تقوم الشركات العالمية بتصـنيع أى منتج فى أى منطقة ، هذا الاتجاه ناحية التكامل العالمى يجب أن ينظر إليه على أنه فرصة وليس مشكلة .

أن إدارة الشـركة يجب أن تكون راغبة فى اقتسام المعلومات مع غيرها من الشركات لوضع واستغلال التكنولوجيا بالشكل الأمثل .

### 10/4/3 اعتبارات السوفت وير Software Considerations

يجب على المحاسبين فى الشركات المتعددة الجنسية حتى يكونوا فعاليين عـند أداء وظـائفهم ومهـامهم أن يكـون على علم ودراية بقضايا المحاسبة الدوليـة، عـلى سـبيل المـثال متطلـبات التقرير وضرائب القيمة المضافة والمعـاملات داخل الشركات ، أن استخدام برامج الحاسب فى المحاسبة يمكن أن يكـون مفيـدا ، حيـث يمكن عن طريقها إلغاء أى اختلافات مكلفة لم يتم حسـمها أو الـتوفيق بيـنها بالاضافة إلى التعامل مع مشكلات المحاسبة عن الشـركات المتعددة الجنسية مثل المعاملات بالعملات المتعددة وتقلبات أسعار صـرفها أو المعاملات التى تتم بين الشركات بعضها البعض واسعار التحويل ومشـاكل التحاسب الضريبى الدولى ، فعن طريق الاعتماد على نظام سوفت وير وحيد للمحاسبة فى كل شركة من خلال إجراءات محاسبية معيارية يمكن تطـبيق نظـام يتميز بفعالية تكلفة ودقته . ولاشك أن السبيل الذى يجعل ذلك

الحـــل يعمـــل بفعاليـــة يتمـــثل فى اختيار سوفت وير مصمم بشكل يتلائم مع مشكلات المحاسبة على المستوى الدولى .

أن الدليـــل المحاســـبى الشامل الذى يتضمن خرائط الحسابات وتطبيقات وإجـــراءات معياريـــة يمكـــن أن يكـــون مفيـــداً لاجل تسهيل عملية التوحيد والمـــراجعة والاتصال ، ويتعين مراعاة الاعتبارات الهامة المرتبطة باختيار نظام المحاسبة المتعددة الجنسية بواسطة البرامج الالكترونية .

ومـــن الأهمية بمكان القول بأن كافة الوحدات التشغيلية للشركة المتعددة الجنســـية تصـــل بنحو متكافئ لنظام المعلومات ،وهذا يعتبر ضروريا لتحقيق اتساق سلامة ودقة المعلومات المحاسبية .

### 10/4/4 تخطيط موارد المنشأة Enterprise Resource Palnning (ERP)

أن تخطيـــط مـــوارد المنشـــأة يمثل أحد أنظمة السوفت وير **Software** يسمح للشركة أن تقوم بالاتى :-

- تحقيق التكامل بين عمليات اعمالها .
- اقتسام البيانات خلال الشركة .
- إنتاج والحصول على المعلومات على أساس فورى ومباشر .

هـــناك خمـــس مورديـــن لنظام تخطيط موارد المنشأة هم شركة **SAP** ، وشـــركة **Oracle** وشركة **People Soft** وشركة **J . D . Edwards** بالإضافة إلى شـــركة **Bean** ، أن الشـــركات تقوم باستخدام سوفت وير تخطيط موارد المنشأة بغرض اقتسام وتبادل المعلومات خلال المنظمة ، أن الشركات العالمية التى تنتشر اعمالها جغرافيا تجد ذلك البرنامج جذاباً تماما ، وقد اشارات إحدى الدراسات المشتركة بين كل من **Deloitte Consulting and Benchmarking**

تأسست علـى مقابلات مع عدد 230 فرد فى 85 شركة عالمية إلى أن كافة الشـركات قد استخدمت ذلك النظام ، وقد حققت فوائد كبيرة نتيجة لذلك فى عديد مـن المجـالات أهمهـا التخفيضات فى الأفراد ، تخفيضات المخزون وتحسين الإنتاجية .

## 10/4/5 توافق نظام المعلومات مع معايير المحاسبة الدولية

**Global Information Systems Compatibility With IAS**

رغما عن أن التركيز الرئيسى فى ذلك الجزء يقع على الوظائف الإدارية للـتخطيط الاستراتيجى والرقابة ، إلا أن نظام المعلومات العالمى المتكامل لا يخـدم فقـط احتياجات المستخدمين الداخليين من المعلومات وانما ايضا يوفر البيانات الضرورية لأغراض التقرير الخارجى .

وقـد إشارات الاتجاهات والتطورات الحديثة إلى أن معايير لجنة معايير المحاسـبة الدوليـة **IASC** قد حظيت على قبول واسع ، فكثيراً من الشركات لاسيما البلاد الأخذة فى النمو قد تبنت معايير المحاسبة الدولية باعتبارها تمثل مـبادئ المحاسبة الوطنية لها . وقد أقر البنك الدولى ضرورة استخدام معايير المحاسـبة الدوليـة **IASS** وألزم بها المشروعات الممولة عن طريق المنظمة الدوليـة ، وعـلى وجـه التحديد فقد وجه التحديد فقد وجه مكاتب المراجعة الخمـس الكبار على حصر أراء تقارير مراجعتهم فى الاقتصاديات الأسيوية عـلى القوائم المالية التى يتم إعدادها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، وبعض البـلدان عـلى سـبيل المـثال الصين قد استخدمت معايير المحاسبة الدولية لأغراض تنظيم مشروعاتها المشتركة ، أيضا فان الشركات المتعددة الجنسية قد تبنت بشكل متزايد معايير المحاسبة الدولية ، وتعتبر شركـات **Renanlt** (فرنسية الأصل) ومجموعة **Giba Geigy** المحدودة (سويسرية الأصل) وشركة

Shanghai Prtro Chemical (صينية الأصل) بالإضافة إلى شركة Anglo American ( جــنوب أفــريقيا الأصل ) هى مجرد أمثلة على ذلك ، كما أن عـــدد مـــن بورصـــات الأسهم شامل وبرصة لندن وبورصة هونج ونج تقبل معايير المحاسبة الدولية حين قيد اسهم الشركات بها.

وقـــد وافقت وأقرت منظمات تنظيم البورصات الدولية IOSCO على أن اعـــتماد معايير المحاسبة الدولية كأساس لقيد الشركات فى أسواق رأس المال ولعـــل الخطـــوة القادمـــة تتمـــثل فى أن كـــل بلد عضو فى منظمات تنظيم البورصـــات الدوليـــة يـــتعين أن يتبنى معايير المحاسبة لأغراض قيدها فى البورصة فى ذلك البلد ، وقد تضاعفت أهمية تلك التطورات للنظم المحاسبية للشركات المتعددة الجنسية ، وسيكون من المرغوب فيه ومن الضرورى أيضا أن يتم التأكيد على أن نظام المعلومات الشامل ينتج معلومات لأغراض إعداد قوائم مالية تتسق مع وتلتزم بمعايير المحاسبة الدولية IASs .

# الفصل الحادى عشر

## إعداد الموازنات وإدارة المخاطر وإدارة التكلفة على المستوى الدولى



# الفصل الحادي عشر

# إعداد الموازنات وإدارة المخاطر

# وإدارة التكلفة على المستوى الدولي

# International Budgeting, Risk and Cost Management

**11/1 أنــواع ومشــاكل أعــداد الموازنة التشغيلية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية.**

11/1/1 طبيعة وانواع اعداد الموازنات التشغيلية .

11/1/2 ابرز المشاكل الرئيسية التى تواجه الشركات المتعددة الجنسيات عند اعداد الموازنات .

**11/2 مشاكل وطرق إعداد الموازنة الرأسمالية للشركات المتعددة الجنسية.**

11/2/1 مشاكل اعداد الموازنة الراسمالية الدولية .

11/2/2 طرق اعداد الموازنة الراسمالية الدولية .

**11/3 طبيعة ومداخل إدارة المخاطر في الشركات المتعددة الجنسية .**

11/3/1 مدخل ادارة المخاطر الدولية .

11/3/2 المخاطر الاقتصادية فى مواجهة المخاطر السياسية .

**11/4 طبيعة ومداخل إدارة التكلفة في الشركات المتعددة الجنسية .**

11/4/1 مشاكل تحديد تكاليف الانتاج فى الشركات المتعددة الجنسيات .

11/4/2 التكلفة كسلاح للمنافسة .

11/4/3 التكلفة الانتاجية .

11/4/4 الخصائص والعوامل الهامة للدخول فى الاقتصاد الجديد .

11/4/5 مداخل ادارة التكلفة .

11/4/5/1 مدخل اعادة الهيكلة .

11/4/5/2 مدخـــل محاسبة التكلفة على اساس النشاط والادارة على اساس النشاط .

11/4/5/3 مدخل ادارة الجودة الشاملة .

11/4/5/4 مدخل نظام الوقت المحدد .

11/4/5/5 مدخل محاسبة التكلفة المستهدفة .

**11/5 اعتبارات اخرى لادارة التكلفة على المستوى الدولى .**

## 11/1 أنواع و مشاكل إعداد الموازنة التشغيلية الشاملة للشركات المتعددة الجنسية

**Master Operating Budgeting Issues for Multinationals**

### 11/1/1 طبيعة وانواع اعداد الموازنات التشغيلية

إذا كـــان الفصـــل الســـابق قد اهتم بدراسة مشاكل التخطيط الاستراتيجي والرقابة للشركات المتعددة الجنسية ، فإن ذلك الفصل الحالي امتـــداداً له حيث يرتـــبط بتصـــميم نظام المعلومات الشامل ، ويعتمد على التركيز على دراسة المشـــاكل التشغيلية لاطر العمل التي تم مناقشتها – وهي الموازنات التشغيلية والموازنة الرأسمالية وإدارة المخاطر وادارة التكلفة .

تعتـــبر الموازنـــات **Budgets** عمومـــاً من أكثر أدوات المحاسبة الإدارية اســـتخداماً بشكل واسع النطاق ، وهي ترتكز على ترجمة خطط الشركات في صـــورة رقمية مالية ، وتستخدم الموازنات لاغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء ، وتشـــير الموازنة على وجه التحديد إلى الخطة التفصيلية التي تهدف إلى تطبيق جزء من الخطة الاستراتيجية للشركات .

فالموازنـــة هى خطـــة تفصيلية للحصول على واستخدام الموارد وغيرها خلال فترة مقبلة ، وهى تمثل خطة للمستقبل معبراً عنها بشكل كمى ورسمى، وتســـمى عملية اعداد الموازنة بمصطلح **Budgeting** ، فى حين تطلق عملية اســـتخدام الموازنة فى الرقابةعلى اعمال الشركة بمصطلح الرقابة بالموازنة **Budgetary Control** ، وتمثل الموازنة الشاملة **Master Budgit** ملخصاً لكل اوجـــه نشاط الشركة وخططها واهدافها للمستقبل ، فهى تصنع اهدافاً لانشطة الـــبيع والانـــتاج والتوزيع والتمويل وتنتهى بصفة عامة باعداد قائمة لصافى الدخل المخطط وقائمة للتدفقات النقدية المخططة ، فهى باختصار تمثل تعبيراً شاملاً لمخطط الاوامر فى المستقبل وكيفية تحقيق تلك الخطط .

بينما يقصد بالموازنة التشغيلية الشاملة Master Operating Budget بالخطة المرتبطة بتحسين أهداف الشركة لفترة من الزمن عادة سنة واحدة . إن نظام الموازنـــة الجيـــد يتضمن إعداد موازنة لكل مركز مسئولية Responsibility Center فـــي الشـــركة المـــتعددة الجنسية ، وبصفة عامة توجد أربعة أنواع متعارف عليها لمراكز المسئولية هي :

1- مركز التكلفة Cost Center

يعتـــبر مركـــز التكلفة مسئولاً بصفة رئيسية عن انفاق التكاليف والرقابة عـــليها وكأمثلة على تلك المراكز إدارة المشتريات ، مصانع الإنتاج ومصانع التجميع الكائنة في أجزاء مختلفة من العالم .

2- مركز الإيراد Revenue Center

يعتـــبر مركز الإيراد مسئولاً بصفة رئيسية عن توليد الإيرادات وخلقها، على سبيل المثال أقسام المبيعات ومراكز الخدمات في البلاد المختلفة .

3- مركز الربحية Profit Center

إن مراكز الربحية تعد مسئولة بصفة رئيسية عن كل من الإيرادات والتكاليف، وكمثال على ذلك تلك العمليات المسئولة عن كل من شراء وبيع البضائع .

4- مركز الاستثمار Investment Center

وهـــو مركـــز مســـئول عن التكاليف والإيرادات والأرباح بالإضافة إلى الاستثمار في الأصول . وكمثال على ذلك أحد العمليات الدولية المسئولة عن تصنيع وبيع المنتجات بالإضافة إلى اقتناء الأصول والتصرف فيها .

تعـــبر الموازنـــة الشـــاملة عـــن الإطار العام الشامل للموازنات الفرعية الخاصة بكافة أنشطة المنشأة ، وهى تتميز بالتركيز على العلاقات الداخلية بين الأنشـــطة المتبادلة التأثير بين الأقسام الفرعية داخل التنظيم ، كما أنها تركز

علـى تـلخيص الموازنات الفرعية لتلك الأقسام داخل التنظيم ، بالإضافة الى أنهـا تربط الموازنات الفرعية التى تصف خطط العمليات والبرامج المطلوب تـنفيذها فى صـورة تركيبية متجانسة ومتوافقة مع أهداف المنشأة كمجموعة واحدة ، وتتكون الموازنة الشاملـة **Master Budget** من مـوازنة تشغيلية **Operating Budget** وموازنة ماليـة **Financial Budget** ، ويرتبط إعداد الموازنـة الشاملة باتخاذ عديد من القرارات الإدارية سواء المرتبطة بالتسعير أو الإنـتاج أو الـنفقات الاستثمارية أو البحوث والتطوير ، ويعبر إعداد تلك الموازنـة عـن مجموعة متتابعة من الخطوات ، حيث تعتمد كل خطوة على الخطوة السابقة لها .[1]

وبوجه عام تتمثل المكونات الرئيسية للموازنة الرئيسية النموذجية لإحدى الشركات الصناعية فيما يلي :

1- موازنة المبيعات **Sales Budget** .

2- موازنة الإنتاج **Production Budget** .

3- موازنة تكلفة المواد المباشرة **Materials Budget** .

4- موازنة تكلفة العمل المباشرة **Direct Labor budget** .

5- موازنة التكاليف الصناعية الإضافية **Manufacturing overhead budget**.

6- الموازنة النقدية **Cash Budget** .

7- موازنة المصروفات التسويقية والإدارية .

---

[1] القارئ الذى يرغب فى مزيد من التفاصيل حول كيفية اعداد الموازنة الشاملة يراجع:

- د.أمين السيد احمد لطفى ، تخطيط الارباح والاداء المالى المستقبلى لمنشأت الاعمال باستخدام اساليب المحاسبة الادارية المتقدمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1998 .

8- قائمة الدخل التقديرية **Budgeted Income statement** .

9- قائمة المركز المالي التقديرية **Budgeted balance sheet** .

## 11/1/2 ابرز المشاكل الرئيسية التى تواجه الشركات المتعددة الجنسية عند اعداد الموازنات :

تواجـــه الشركات المتعددة الجنسية مشكلات خاصة عند اعداد الموازنة ، وتنشأ تلك المشاكل بوجه عام بسبب المشاكل المرتبطة بالشركات، التى تتعامل في الاســواق العالمية ، ومن الأهمية بمكان أن يتم مناقشة أبرز المشاكل التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسية عند إعداد تلك الموازنات على النحو التالي:

### 1- نظم إعداد الموازنة المركزية واللامركزية

**Centralized Vs. Decentralized budgeting Systems**

عــندما يكــون نطــاق الأعمال الدولية للشركات المتعددة الجنسية ضيقاً ومحــدوداً فإنهــا يمكــن أن تقــوم بإعداد نظام لإعداد الموازنة يعتمد على المركــزية، ومــن ناحيــة أخرى يكون من الضروري أن يتسم نظام إعداد الموازنـــة باللامركــزية عندما يكون هناك تفهم شامل بكافة ظروف التشغيل المحلية ، واستخدام عملات أجنبية متعددة بالإضافة إلى وجود مصادر متعددة للتمويل والحصول على المواد والعمالة وما الى ذلك .

ولاشــك أن تعــليم وتدريب المديرين المحليين على النظام الفعال لإعداد الموازنات أصبح متطلباً أساسياً في مثل تلك البيئات .

### 2- إعداد التنبؤات بالمبيعات Sales Forecasts

تعتــبر موازنـــة المــبيعات هي الأساس الذي يتم على أساسه بناء كافة الموازنـــات الأخــرى ، ويتطــلب إعداد موازنة المبيعات إعداد تنبؤات ذات

مصـــداقية للمـــبيعات عـــن طـــريق استخدام عديد من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر عديدة لعل ابرزها ما يلى :

**أ - الإحصائيات السكانية والإحصائيات القومية :**

وتتمـــثل المعلومات ذات العلاقة بحجم السكان وخصائصها والدخل القابل للتصـــرف فيـــه والنمو في الدخل القومي بالإضافة إلى الظروف والاتجاهات الاقتصادية .

**ب- البيانات التاريخية للشركة :**

وهـــي تتعـــلق بالـــبيانات السابقة عن المبيعات والأسعار وخدمة العميل بالإضافة إلى المجلات والنشرات التسويقية .

**جـ- بحوث التسويق :**

وتتمـــثل المعـــلومات المرتـــبطة ببحوث التسويق في سلوك المستهلك ، وتفضيلاته وأذواقه والاتجاهات التسويقية بالإضافة إلى قنوات التوزيع البديلة.

وفـــي بعض البلدان قد يكون من السهولة والسرعة أن يتم الحصول على المعـــلومات المرتبطة بالاحصائيات السكانية والاحصائية القومية ، بينما في بـــلدان أخرى قد لا يكون ذلك متاحاً أو قد لا تكون الإحصائيات دقيقة وذات مصداقية في حالة توافرها . على سبيل المثال قد لا يكون لدى بعض البلدان الأخذ في النمو معلومات دقيقة عن الدخل القومي والدخل القابل للتصرف فيه، أيضاً فإن المعلومات المتعلقة بالمنافسة قد يكون من الصعوبة الحصول عليها لا ســيما إذا كانت المنافسة أما من شركات محلية تقوم الحكومة بحمايتها أو تتمثل المنافسة في شركات القطاع العام .

## ترجمة الموازنات بعملات أجنبية

**Translation of Budgets from Foreign Currencies**

يتم أعداد الموازنات على المستوى الدولي أولا بعملة البلد الذى يتم فيه القيام بالعملية الدولية (البلد المضيفة) وبعد ذلك يتم ترجمتها إلى عملة البلد الأم، وإذا كانت قواعد المحاسبة المالية تحكم عملية ترجمة العملة الأجنبية لأغراض التقرير المالي ، فإنه ليس هناك أي قواعد للترجمة خاصة بالموازنات ، ومع ذلك فإن إدارة الشركة المتعددة الجنسية يجب أن تقرر وتحدد الآلية التي ينبغي استخدامها لترجمة الموازنات كما يجب أن تشترك فى جمع المعلومات الملائمة مع مدير العمليات الدولية .

## 3- التغيرات الجوهرية في أسعار صرف العملة الأجنبية

**Significant Changes In Foreign Currency Exchange Rates**

إن التغيرات الجوهرية غير المتوقعة في أسعار صرف العملة الأجنبية يجعل الموازنة غير واقعية ، ولذلك يجب أن تقوم الشركة المتعددة الجنسية بمراجعة الموازنة وفحصها من أجل تحديد أن التعديل قد تم إجازته والتحقق منه من أجل التخفيف من أثر التغيرات غير المحببة في أسعار الصرف .

ولاشك ان مشكلة معدلات واسعار صرف العملات عاملاً هاماً عند اعداد الموازنة لان تلك المعدلات تتحكم فى تبادل وحدات النقد بين الدول المختلفة ، وحيث ان تلك المعدلات تتغير يومياً ، فإن هناك مدخلاً شائعاً لمواجهة ذلك وهو استخدام معدل سعر صرف واحد طوال فترة الموازنة ، بعد ذلك يتم محاولة تعويض الفروق عن طريق عمليات التغطية **Hedging Operations** ، ويجب ان تضاف تكاليف عمليات التغطية فى الموازنة مع باقى بنود المصروفات فى الشركات متعددة الجنسية .

### 4- التشريعات المنظمة للاستيراد وتقييد تدفق الأموال

**Import Regulations and Flow of Funds Restrictions**

تســن كثير من البلاد عديد من التشريعات بهدف تقييد علميات الاستيراد، وقد تقوم أحد البلدان أيضاً بتقييد أو منع تحويل العملات الصعبة خارج البلد . ولاشك أن أي تقييد مفاجئ وغير متوقع على الاستيراد وتحويلات الأموال قد يجعــل الخطة غير ذات جدوى عند التطبيق ولاسيما في حالة إذا ما تضمنت موازنة الشركة الدولية مصادر من خارج تلك البلد للحصول على عوامل الإنتاج.

### 5- المصادر العالمية للحصول على عوامل الإنتاج

**Global Sources of Factor of Production**

أن الاعــتماد على مصادر عالمية للحصول على عوامل الإنتاج يضيف عدم تأكد ويتطلب مزيد من التعاون ، على سبيل المثال فإن التسهيلات الإنتاجية الكائنة في جنوب أفريقيا قد تعتمد على الحصول على المواد الخام من تنزانيا أو كينيا أو الــبرازيل في حين قد تقوم بالحصول على العمالة من الهند أو كوريا الجنوبية أو الفليــبين بينما نحصل على التكنولوجيا من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ، ولا شــك أنــه حتى يكون إعداد الموازنة يتم بالترشيد والفعالية فإن الأمر يتطلب وجود تعاون ملائم بالإضافة إلى مراعاة الظروف الشرطية والاحتمالية .

### 6- الأثر المتجمع لتغيرات أسعار الصرف ومصادر عوامل الإنتاج العالمية

**Combined Effect Of Exchange Rate Changes And Global Sourcing**

عــندما تتضــمن عملية اقتناء عوامل الإنتاج عملات أجنبية متعددة فإن التغيرات الجوهرية في أسعار صرف بضعة عملات قد تخفض من مصداقية الــتقديرات بالموازنة ، وقد يتطلب ذلك مراجعات متكررة للموازنات من أجل الحفاظ على نفعيتها ومصداقيتها .

### 7- اثار معدلات التضخم الجامعة على اعداد الموازنة

**The Influence of hyperinflation on Budgeting**

قد يكون للشركة متعددة الجنسية احياناً اعمالاً فى بلد تعانى من تضخم شديد الامر الذى يؤدى الى صعوبات كبيرة عند اعداد الموازنة ، فقد يزيد التضخم فى بعض البلاد عن 100% سنوياً ( ويطلق عليه عندئذ بالتضخم الجامع او الحاد **Hyperinflation** ) ، وهو يتطلب ان تخفض الفترة التى تعد فيها الموازنة لتفادى اثار ذلك التضخم ، وحتى اذا خفضت مدة اعداد الموازنة فان الامر يتطلب مراجعة الموازنة قبل تطبيقها حتى يمكن تعديلها بالتضخم الذى حدث منذ بداية عملية الموازنة ، وفى نهاية فترة الموازنة من الضرورى تعديل البيانات بالتضخم الفعلى خلال السنة ، بعد هذه التعديلات يمكن للمديرين فقط قياس الفروق بين الايرادات والمصروفات الفعلية والمخططة طبقاً للموازنة، ويجب على الشركات متعددة الجنسية ان تكون حساسة تجاه السياسات الحكومية فى الدول التى تعمل فيها والتى قد تؤثر على تكلفة العمل ومشتريات الالات والمعدات وادارة النقدية .

## 11/2 مشاكل وطرق إعداد الموازنة الرأسمالية للشركات المتعددة الجنسية

**Capital Budgeting Issues For Multinationals**

### 11/2/1 بيئة إعداد الموازنة الرأسمالية للمشروع متعدد الجنسية

**Multinational Capital Budgeting Environment**

**مقدمة**

تعتبر عملية إعداد الموازنة الرأسمالية وتقييم المشروعات الاستثمارية فى ظل وجود بيئة دولية أمراً اكثر تعقيداً نسبياً مقارنة بتلك الموجودة فى بيئة محلية، فعلى الرغم من ان نظرية الموازنة الرأسمالية لن تتغير ، الا ان تطبيقها يحاط

بعديـــد من من التعقيدات والمشاكل المالية (على سبيل المثال نظم حكومية مختلفة وقوانيـــن ضريبية متعددة ومتباينة ، واجراءات مختلفة للاستيراد والتصدير . وما إلى ذلـــك) ، وفى الواقـــع ان اعداد الموازنة الراسمالية فى ظل بيئة دولية يتطلب ليـــس فقـــط فهم للمفاهيم النظرية لدراسات جدوى الاستثمار ، وانما ايضاً معرفة معـــرفة تامـــة بالظـــروف الاقتصادية المحلية بالاضافة الى الاعراف المحيطة بالاســـتثمار . يوضـــح الشكل البيانى رقم (11/1) رؤية شاملة للمتغيرات الفريدة المرتبطة بعملية اعداد الموازنة الرأسمالية فى ظل بيئة دولية .

وعـــلى الرغم من الاهمية المتزايدة للموضوع ، فان هناك عدد ضخم من المتغيرات وعدم التأكد المرتبطة بطبيعة تقييم المشروعات متعددة الاطراف او الجنســـيات تبدو انها تعوق عملية اعداد نموذج كمى ، وتلك الحقيقة صحيحة بسبب النمو المتزايد فى عدد الانشطة المتعددة الجنسية وصعوبة مواقف القرار الـــتى تستدعى وتتطلب استخدام ادوات تحليلية معقدة وفنية متقدمة . من هنا يـــتعين الاعـــتماد على نموذج ملائم فى التعامل مع مثل هذه المشكلة المعقدة لاتخـــاذ قـــرارات الاستثمار المتعددة الجنسية . وحيث يسمح بادخال مظاهر الاستقلال بين العدد الضخم من المتغيرات فى عملية اتخاذ القرار فضلاً على ضرورة ان يتم تصوير حركية وديناميكية القرار فى مثل تلك المواقف الدولية المعقدة . علاوة على ذلك يمكن ادخال مختلف المخاطر الدولية بكفاءة .[1]

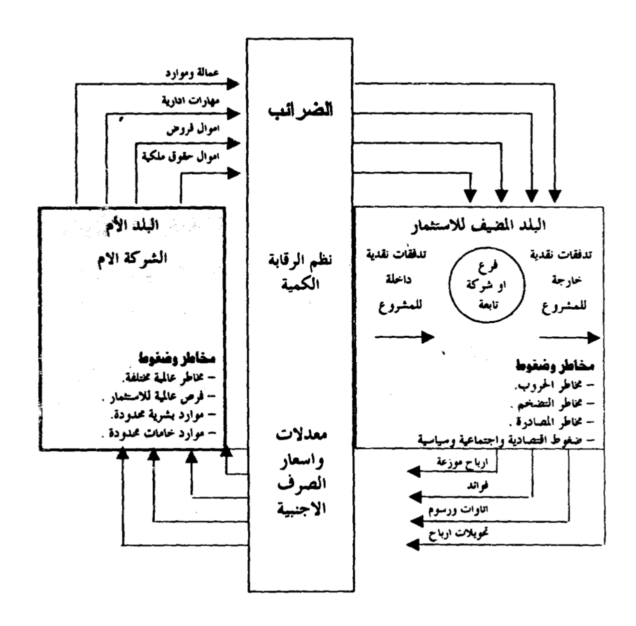
---

[1] لمزيد من التفاصيل يراجع :

- د. أمين السيد احمد لطفى ، الاصول المنهجية الحديثة لدراسة الجدوى المالية للاستثمار ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1998 .
- أمين السيد احمد لطفى ، استخدام نموذج مونت كارلو للمحاكاه فى تقييم المشروعات الاستثمارية مع التطبيق على الشركات المتعددة الجنسية ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة- جامعة القاهرة،1985 .

## شكل بيانى رقم (11/1)

## بيئة اعداد الموازنة الرأسمالية متعددة الجنسية



## 11/2/2 مشاكل إعداد الموازنة الرأسمالية الدولية

يستخدم مصطلح إعداد الموازنة الرأسمالية Capital Budgeting لوصف الاجـــراءات المتعلقة بتخطيط وتمويل النفقات الرأسمالية لشراء الات ومعدات جديـــدة او تقديـــم خطـــوط منتج جديد او لتحديث معدات المصنع ، وفى هذه الحالات فان قرارت اعداد الموازنة الراسمالية تعد عاملاً رئيسياً لتحديد القدرة على الربحية الطويلة الاجل للمنشأة .

ويعتمد إعداد تلك الموازنة على مفهوم الاستثمار ، حيث انها تشتمل على عـــلى انفاق موارد نقدية الان لتحقيق عائد ما مرغوب فى المستقبل ، وتتمثل قرارت اعداد تلك الموازنة فى التى :-

- قرارت خفض التكاليف عن طريق شراء الات جديدة .
- قرارات توسيع المصنع باقتناء مصنع او مخازن لزيادة طاقة الانتاج والبيع .
- قرارت اختيار الالات والمعدات الاكثر تحقيقاً لفعالية التكلفة .
- قرارات شراء الالات والمعدات او استئجارها .
- قرارات إحلال واستبدال المعدات القديمة فى الوقت الحالى او فيما بعد .

وتقـــع تـــلك القرارات فى مجموعتين رئيسيتين هما قرارات الاستيفاء أو الاجتيـــاز Screening Decisions ( هى تلك القرارات التى تتعلق بما إذا كان المشروع المقترح يستوفى بعض معايير القبول المحددة مقدماً – مثال ذلك اذا كانت الشركة تقبل فقط اى مشروع يخفض التكاليف بما لا يقل عن 20%) ، قرارات المفاضلة Preference Decision ( وهى تختص بالاختيار من بين بدائل متنافسة – ومثال ذلك إذا كانت الشركة ترغب فى إحلال الة قديمة وكان هناك

خمســة آلات مختــلفة يمكــن أن تحل مكانها ويكون الاختيار من بينها قرار تفضيل ) .

عموما يشير مصطلح الموازنة الرأسمالية **Capital Budgeting** الى عملية تحديــد وتقييــم وتخطيط الاستثمارات طويلة الأجل ، يتعين التركيز في هذا الجزء على مشاكل إعداد الموازنة الرأسمالية الخاصة بالقرارات الاستثمارية الدولية .

تتضــمن تلك القرارات انفاق مبالغ ضخمة من الأموال وبالتالي فهي التى مغزى جوهري طويل الأجل للمنظمة الدولية .

وعــندما يكــون هــناك نقص في توافر المؤشرات السنوية والاقتصادية الضــرورية للتنــبؤ بالــتدفقات النقدية ، فإن ذلك قد يكون مؤشر على زيادة مخاطر الاستثمار الدولي . ونتيجة لذلك فإن الشركات المتعددة الجنسية قد تجد أنــه مــن الضروري أن تقوم بمراعاة عديد من العوامل الإضافية التالية إلى عادة ما لا تكون ملائمة للقرارات الاستثمارية المحلية .

1- إن مصدر الحصول على رأس المال من أحد البنوك المحلية للمشروعات الاســتثمارية في البلاد الأخرى قد يجعل مصدر التمويل صعباً ومكلفاً ، فغالباً ما تطلب البنوك معدلات فائدة أعلى كما أنها تتطلب تأمين الاستثمار الأكثر تكلفة .

2- عندما يتم القيام بالتحليل الاقتصادي يجب أن يتم مراعاة فقط تلك التدفقات الــنقدية التي يمكن استردادها عن طريق الشركة الأم إذا لم يتم استخدام تــلك التدفقات النقدية لاغراض إعادة استثمارها محلياً أو لأغراض سداد توزيعات الأرباح .

3- أن وجــود معــدلات التضـــخم المختلفة ، وتقلبات أسعار صرف العملات بالإضـــافة إلى القيــود الموضوعة على تحويل رأس المال يتطلب استخدام طـــرق تأخذ تلك العوامل في الاعتبار، وغني عن الذكر فان طريقتي صافي القيمة الحالية وفترة الاسترداد تقوم بتضمين الكثير من تلك العوامل بسهولة .

4- عــندما يكــون ذلك ضرورياً فإن عامل المخاطرة السياسية يجب أن يتم إضـــافته إلى عـــامل المخاطــــر الاقتصادي عندما يتم تقييم الاستثمارات الدولية التي يتم القيام بها بالخارج .

### 11/2/3 طرق إعداد الموازنة الرأسمالية الدولية

**International Capital Budgeting Methods**

تتمــثل طرق إعداد الموازنات الرأسمالية الأكثر شيوعاً في طرق صافي القيمة الحالية وفترة الاسترداد بالإضافة إلى معدل العائد المحاسبي تتطلب تلك الطــرق عمــل تقديــرات للاســتثمار المبدئي والتدفقات النقدية المستقبلية من المشـــروعات بالإضـــافة إلى عمر المشروع . ولا شك ان تطبيق تلك الطرق عــلى المشروعات الاستثمارية يستلزم القيام بعمل تنبؤات للأحداث المستقبلية لتقييم مستويات المخاطر ذات الصلة [1].

---

[1] هناك مدخل اخر هام عند اعداد الموازنة الرأسمالية يعتمد على فكرة التدفقات النقدية المخصومة مثل طريقة صافى القيمة الحالية هو معدل العائد الداخلى Internal Rate of Return (IRR) ويعرف بانه الفائدة الحقيقية المتوقعة من المشروع الاستثمارى خلال عمره المفيد ، وقد يشار اليه ببساطة احياناً بأسم الريع Yield من الاستثمار، ويتم حساب معدل العائد بايجاد معدل القيمة الحالية للعائد ( التدفقات النقدية الداخلة) من المشروع ، وبمعنى اخر فانها تمثل سعر الخصم الذى يجعل صافى القيمة الحالية للمشروع صفراً. ولن يتم تناول تلك الطريقة فى هذا الجزء لانها مكافئة تقريباً لطريقة صافى القيمة الحالية.

## 1- طريقة صافي القيمة الحالية Net Present Value Method

يعتـــبر صـافي القيمة الحالية Net Present Value (NPV) الفرق بين الاستثمار المبدئي Initial Investment وصافي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلية المـــتوقعة المستقبلية Expected Future Net Cash Inflows . ولاستخدام تلك الطـــريقة يـــتعين أن يـــتم استخدام معدل خصم ملائم على تلك التدفقات النقدية الداخلية المستقبلية وهو عادة يساوي تكلفة رأس مال Cast of Capital الشركة مضافا إليها معامل مخاطرة معين Risk Factor أو معدل يساوي معدل الفائدة المـــرغوب مـــن الشركة . وقد يشار إلى ذلك المعدل بأسماء عديدة مثل معدل الـــتخطى Hurdle Rate Cut off Rate أو معـــدل العائد المطلوب Required Rate of Return أن المشروعات الاستثمارية التي يتم قبولها هى المشروعات ذات صـــافي قيمة حالية صفرية كحد أدنى ، وحيث تشير صافي القيمة الحالية الموجـــبة إلى العـــائد المـــتوقع من المشروع الاستثماري الذى يزيد عن معدل الخصم ، أما المشروعات ذات صافي قيمة حالية فهى تلك التى تسفر عن معدل يقل عن معدل العائد المطلوب Required Rate of Return فوفقاً لتلك الطريقة يتم مقارنة القيمة الحالية لكل التدفقات النقدية الداخلة بالقيمة الحالية لكل التدفقات النقدية الخارجة ، والفرق بين القيمة الحالية للتدفقين يمثل استثماراً مقبولا أم لا، وطالما أن صافى القيمة الحالية تبلغ صفراً أو أكبر يكون الاستثمار مقبولا ، أما إذا كـــان صافى القيمة الحالية سالبة يكون المشروع غير مقبول ، بعبارة أخرى إذا كـــانت القيمة الحالية موجه يكون المشروع مقبولا طالما أن العائد أكبر من معـــدل العـــائد المطـــلوب ، بيـــنما إذا كانت القيمة الحالية صفر فسوف يكون المشـــروع مقـــبولا أيضا طالما أن العائد يساوى معدل العائد المطلوب أما إذا

كـــانت القيمة الحالية سالبة فسوف يكون المشروع الاستثمارى غير مقبولا لان العائد أقل من معدل العائد المطلوب .

**<u>مثال :</u>**

تقوم أحد الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية بدراسة إقامة مصنع إنتاجي فـــي ماليـــزيا أو في سنغافورة وقد قامت إدارة الاستثمار في الشركة المتعددة الجنسية بالحصول على المعلومات التالية الخاصة بكل مصنع معبراً عنها بكل من العملية الماليزية (Ringgit = RM) وعمله سنغافورة (Dolov = S$) (وقد تم إهمال القيمة التخريدية المقدرة في نهاية العمر الخاص بكل مصنع) .

| | المصنع بماليزيا (القيمة بالألف) | المصنع بسنغافورة (القيمة بالألف) |
|---|---|---|
| الاستثمار المطلوب | RM <u>27100</u> | S$ <u>20075</u> |
| التدفقات النقدية الداخلة السنوية المتوقعة | 14300 | 10600 |
| التدفقات النقدية الخارجة السنوية المتوقعة | <u>8580</u> | <u>6350</u> |
| صافى التدفقات النقدية | <u>5720</u> | <u>4250</u> |
| معدل الخصم ( تكلفة رأس المال ) | %8 | %8 |
| معامل المخاطرة | %6 | %4 |
| العمر المفيد | 8 سنوات | 8 سنوات |

يوضـــح الجـــدول رقم (11/2) طريقة حساب صافي القيمة الحالية لكل مصـــنع قـــبل أخذ عامل المخاطرة الملائمة في الاعتبار ، يوضح أيضاً ذلك الجدول معاملات القيمة الحالية لدفعة سنوية عادية عند معدلات خصم مختارة.

ويتضح من استقراء ذلك الجدول أن كلا المصنعين يثمرا عن صافي قيمة حالية موجبة ، إلا أنه مصنع سنغافورة له صافي قيمة حالية أعلى من مصنع ماليـــزيا ($2231 ، $2099 عـــلى الـــتوالي) ، كل شئ فيما عدا ذلك يعتبر متساويا ، ولذلك يتم تفضيل إقامة المصنع بسنغافورة عن نظير بماليزيا تأسيساً على ذلك التحليل .

## شكل رقم (11/2)

## تحليل صافي القيمة الحالية قبل دراسة المخاطر

| | المصنع بماليزيا ( القيمة بالألف ) | المصنع بسنغافورة ( القيمة بالألف ) |
|---|---|---|
| صافي التدفقات النقدية الداخلة السنوية | RM 5720 | S$ 4250 |
| معامل القيمة الحالية ( ينظر أدناه ) | 5747 | 5747 |
| القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة | 32873 | 24425 |
| الاستثمار المطلوب | 27100 | 20075 |
| صافي القيمة الحالية بالعملة المحلية | 5773 | 4350 |
| سعر الصرف الجاري بالدولار الأمريكي | 2.75 ÷ | 1.95 ÷ |
| | 2099 | 2231 |

القيمة الحالية لدفعة سنوية عادية لوحدة نقدية واحدة

| الفترات ( السنوات ) | معدل الخصم %8 | %10 | %12 | %14 |
|---|---|---|---|---|
| 6 | 4.623 | 4.355 | 4.111 | 3.889 |
| 8 | 5.747 | 5.335 | 4.968 | 4.639 |
| 10 | 6.710 | 6.145 | 5.650 | 5.216 |

كما يوضح الجدول رقم (11/3) طريقة حساب صافي القيمة الحالية لكل مصـنع بعـد مراعاة معامل المخاطرة ، وحيث نأخذ معاملات القيمة الحالية الأخرى في الاعتبار مستوى المخاطر في كل بلد .

**شكل رقم (11/3)**

**تحليل صافي القيمة الحالية بعد مراعاة المخاطر**

| | المصنع بماليزيا ( القيمة بالألف ) | المصنع بسنغافورة ( القيمة بالألف ) |
|---|---|---|
| صافي التدفقات النقدية الداخلة السنوية | RM 5720 | S$ 4250 |
| معامل القيمة الحالية (شكل 11/1) | 4639 | 4968 |
| القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلة | 26535 | 21114 |
| الاستثمار المطلوب | 27100 | 20075 |
| صافي القيمة الحالية بالعملة المحلية | RM(565) | 1039 |
| سعر الصرف الجاري بالدولار الأمريكي | 2.75 + | 1.95 + |
| صافي القيمة الحالية بالدولار الأمريكي | $ (205) | $ 533 |

ويشير التحليل إلى أن مصنع ماليزيا لم يعد مقبولا ، حيث يوضح صافي قيمة حالية سالبة بمقدار RM565000 ( $ 205000 ) في حين ظل مصنع سنغافورة مقبولا حيث أثمر عن صافي قيمة حالية موجبه بمقدار 1039000 S$ ($ 533000) .

**طريقة فترة الاسترداد Payback Period Method (PBP)**

تعبر طريقة فترة الاسترداد PBP عن مقياس لمدى سرعة استرداد منشأة الأعمـــال المستثمرة لراس مالها فى المشروع الاستثماري بعبارة أخرى تمثل فـــترة الاســـترداد طـــول الفترة الزمنية التي يتم استغراقها لاستعادة الأموال المســـتثمرة التكـــلفة المبدئية من المشروع الاستثماري عموماً يقال على فترة الاســـترداد بأنهـــا الزمن الذى يستغرقه الاستثمار لاسترجاع قيمته ، وأساسا

طـــريقة الاسترداد وانه كلما استردت قيمة الاستثمار فى فترة أقصر كلما كان الاستثمار مقبول أكثر .

وأن تلك الطريقة لا تعتبر مقياسا لربحية مشروع مقارنة بمشروع أخر ، وإنمـــا هى مقياس للزمن يوضح للمدير عدد السنوات اللازمة لاسترداد قيمة الاســـتثمار فى مشروع أخر مقارنة أخر ، ويعتبر ذلك عيبا بتلك الطريقة لان فترة الاسترداد الأقل ليست دائما مؤشرا صحيحا لتفضيل مشروع عن أخر ، وعلى هذا الأساس يتم تحديد فترة الاسترداد باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار النقدي المبدئي}}{\text{صافي التدفقات النقدية الداخلة من المشروع فى كل فترة}}$$

<u>مثال</u>

يوضح ذلك المثال تطبيق طريقة فترة الاسترداد لأغراض تقييم المشروع. ( أ ) في مواجهة المشروع الاستثمارى (ب)

| | المشروع ( أ ) | المشروع (ب) |
|---|---|---|
| الاستثمار المبدئي (س) | 420000 | 630000 |
| صافي التدفقات النقدية السنوية التقديرية | 120000 | 140000 |
| فترة الاسترداد ( س ÷ ص ) | 3.5 سنوات | 4.5 سنوات |

يتضـــح مـــن مقارنة فترة الاسترداد لكلا المشروعين أن المشروع ( أ ) أفضـــل من المشروع (ب) حيث أن التكاليف المستثمرة في ذلك المشروع تم اســـتردادها خلال فترة أقصر من المشروع الأخر (ب) (3.5 سنوات مقارنة 4.5 سنوات ) .

## طريقة معدل العائد المحاسبي ( على أساس الاستحقاق )

**Accrual Accounting Rate of Return Method (AARR)**

تتأســس طــريقة معدل العائد المحاسبي على أساس الاستحقاق في ضوء الدخل المحاسبي المقرر عنه باستخدام أساس الاستحقاق **Accrual Basis** أن تلك الطريقة التى قد يطلق عليها طريقة معدل العائد البسيط **The Simple of Return** هى أحد أساليب إعداد الموازنة الرأسمالية الذى لا يشتمل على خصم الــتدفقات النقدية ، وقد يشار إليها أيضا باسم معدل العائد غير المعدل بالزمن أو طــريقة القوائم المالية حيث كسبت شهرتها لانها تتوافق مع القوائم المالية التقــليدية عند تناول بيانات الاستثمار ، فتلك الطريقة على عكس طرق إعداد الــتدفقات الــنقدية التى تعتمد على التدفقات النقدية ،حيث تركز بصفة أساسية على صافة الدخل المحاسبى .

ولعــل أبــرز نقد يهدم تلك الطريقة هو أنها لا تأخذ فى اعتبارها القيمة الزمــنية للنقود ، حيث أن العشرة جنيهات التى يتم الحصول عليها بعد عشر ســنوات قد تعادل جنيه واحد اليوم ، لذلك فهى قد تضلل المديرين عند اتخاذ قرارا المفاضلة بين بديلين يختلفا بشكل حاد فى انماط التدفق النقدى ، كما أن هــناك نقــد أخــر لتلك الطريقة هى افتراضها أنها تتمشى مع القوائم المالية التقليدية من حيث معالجتها للبيانات الخاصة بالاستثمارات .

**<u>مثال :</u>**

يوضــح ذلك المثال طريقة معدل العائد على أساس الاستحقاق المحاسبي عند مقارنة المشروعين الاستثماريين ( أ ) ، (ب) في المثال السابق بافتراض الاعــتماد عــلى اســتخدام طريقة القسط الثابت في إهلاك الأصول الثابتة ، ويفترض أن كلاً المشروعين لديه عمر معين يقدر بخمس سنوات .

| | المشروع (أ) | المشروع (ب) |
|---|---|---|
| صافي التدفق النقدي السنوي | 120000 | 140000 |
| مصروفات الإهلاك | 84000 | 126000 |
| الدخل المحاسبي ( د ) | 36000 | 14000 |
| الاستثمار المبدئي (س) | 420000 ÷ | 630000 ÷ |
| معدل العائد المحاسبي ( د ÷ س ) | % 8.6 | % 2.2 |

مرة أخرى يعتبر المشروع ( أ ) أفضل عن المشروع (ب) حيث أنه يحصل على معدل عائد محاسبي أعلى (معدل 8.6 % مقارن بمعدل 2.2 %)، ويلاحظ مع ذلك أنه باستخدام مجموعة مختلفة من البيانات يكون من الممكن لطريقة فترة الاسترداد ومعدل العائد المحاسبي أن تفضل مشروعات مختلفة ففي ذلك المثال تفضل كلا الطريقتين المشروع ( أ ) إلا أن ذلك ليس دائماً هو الموقف.

وعلى وجه العموم فإن تطبيق أي طريقة لإعداد الموازنة الرأسمالية الخاصة بقرار الاستثمار الدولى تتطلب أن تأخذ في الاعتبار البيانات الخاصة الفريدة لكل مشروع مرتقب ويتضمن ذلك ما يلي :

1- تحديد الحد الأدنى لفترة الاسترداد أو الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب وفقاً لمستويات المخاطر الاقتصادية والسياسية .
2- مراعاة مخاطر التغيرات غير المقبولة في اسعار صرف العملة .
3- مقارنة فترتي الاسترداد ومعدلي العائد المحاسبي بحيث يعكس الأول المشروع المرتقب بينما يعكس الثاني الشركة الأم المرتقبة ، وهذا يعتبر ضرورياً عندما توجد اختلافات بين صافي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للمشروع والأرباح المقرر عنها والقيم المتوقعة التي يتم تحويلها إلى الشركة الأم .

4- اســتخدام تدفقات نقدية بعد الضريبة وقيمة الأرباح بعد الضريبة ، وهذا يعــد ضــرورياً إذا كانت المشروعات الاستثمارية البديلة محل الدراسة موجودة في بلاد مختلفة ذات معدلات ضريبية مختلفة بشكل جوهري .

5- إجــراء تعديــلات وتسويات خاصة بالاختلافات في المعايير المحاسبية المطــبقة بيــن البــلدان ، حيــث تؤثر مثل تلك الفروق على الإيرادات والمصــروفات والأرباح والاستثمار ، ويجب أن تكون القيم محل التقييم قابلة للمقارنة .

## 11/2/4 خطوات إعداد الموازنة الرأسمالية للشركات المتعددة الجنسية

**Capital Budgeting Process for Multinationals**

أن هدف إعداد الموازنة الرأسمالية للشركة متعددة الجنسية هو نفس الهدف المرتبط بإعداد الموازنة الرأسمالية للشركة المحلية ، ويتمثل فى تعظيم قيمة الشركة كما يتم التعبير عنه فى صورة السعر السوقى للاسهم العادية لذلك فأنه حتى يتم اعتبار أى مشروع استثمارى جذابا ، يتعين أن تزيد التدفقات النقدية الداخلة المخصومة عن التدفقات النقدية الخارجة المخصومة ، حيث يعكس معدل الخصم المخاطر المرتبطة بالمشروع محل التقييم ، بوجه عام تتضمن عملية إعداد الموازنة الرأسمالية للشركة متعددة الجنسية الانشطة التالية :-

1- تحديد التدفقات النقدية الناتجة عن المشروع الاستثمارى المقترح .

2- تحديد التدفقات المتاحة للتحويل إلى الشركة متعددة الجنسية .

3- تحويل التدفقات النقدية إلى قيم نقدية ملائمة باستخدام معدلات الصرف الملائمة .

4- اجراء تعديلات للتعويض مقابل المخاطر المالية شاملة إجراء الحساسية .

5- اختيار الحد الأدنى لمعدل العائد .

6- حساب ربحية المشروع الاستثمارى متضمنا إجراء تحليل الحساسية .

7- قبول أو رفض المشروع الاستثمارى المقترح .

**1- تحديد التدفقات النقدية الناتجة من المشروع**

**Identification of Cash Flows Generated by The project**

تركز الشركة متعددة الجنسية تحليلها بصفة أولية على التدفقات النقدية الناتجة من المشروع الاستثمارى ، حيث يتم إعداد قائمة الموازنة التى توفر تقديرات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع خلال فترة التقييم المقدرة . بوجه عـــام سوف يتم تحليل الاستثمار خلال فترة محدودة من الزمن ( عشر سنوات نمطيا ) بدلا من إجراء محاولة للتنبؤ بالتدفقات لفترة غير محدودة .

يمكـــن تحديد التدفقات النقدية المبدئية المطلوبة عن طريق المشروع على أنها الـــتكاليف الـــتى تتطـــلب الحصـــول على الأرض والأصول الثابتة المرتبطة بالمشروع ، وكما هو الأمر مع كافة الاستثمارات الجديدة فأن تكاليف التأسيس ومصـــروفات التشـــغيل تعـــد من قبيل التكاليف الاستثمارية ، ( وكامثلة لها المصـــروفات الـــبيعية ، المصروفات القانونية ، المخزون المبدئى ، تكاليف تعييـــن وتدريـــب الأدرايين وموظفى الانتاج بالاضافة إلى أيه تكاليف تمويلية سواء كانت مرتبطة بالقرض أو حقوق الملكية ) .

وتلك التكاليف الأخيرة يمكن تصنيفها وتقسمها إلى رأس مال عامل مبدئى وتكاليف تأسيس وتنظيم .

بالاضافة لما سبق يجب أن تقوم الشركة متعددة الجنسية بتقدير استثمارات اضافية أخرى بخلاف الارتباط المبدئى ، فى الحقيقة فأن الاستثمارات الأصلية عادة ما تتبع بتعاقب استثمارات اضافية ، وبعض منها قد يكون غير اختيارياً Involuntary ، فـــأذا مـــا بدا المشروع داخل بلد بتوفير إجراءات حماية من

الجمارك لصناعات معينة ، قد يكون من الضرورى أن يتم التوسع فى الاعمال بعـد ازالة رسوم الجمارك من أجل المنافسة مع السواق الأجنبية علاوة على ذلك قد لا تسمح بعض البلاد بإجراء تحويلات للتدفقات النقدية للخارج مما قد يجعل عملية إعادة الاستثمار داخل البلاد أمر تحكمى **Mandatory** وأخيرا قد يبدأ المشروع المشتـرك **Joint Venture** بهيكل قروض ضخم والذى يتطلب إعادة استثمار الأرباح لأغراض توفير وتدعيم القوة المالية للشركة .

تمثل التدفقات النقدية ايرادات ومصروفات التشغيل النمطية ، حيث يتعين أولا أن تقـوم الشركة متعددة الجنسية بتطوير تنبؤ فى ضوء عدة عوامل هى حجـم الطـلب تأسيسـا عـلى البيانات التاريخية ، والمصادر البديلة لتوفير المنـتجات ، والـنمو العـام للسكان ، وسهولة الدخول فى الصناعة من قبل المنافسـين وجـدى تقدم الخدمة بالقرب من الأسواق فى ضوء ذلك التنبؤ يتم التوصل إلى تقديرات المبيعات خلال فترة حياة المشروع المقيدة .

وثانيـا تقـوم الشـركة متعددة الجنسية بالتنبؤ بنفقاتها المتوقعة لتشغيل الشـركة التابعة والرسوم أو الاعباء التى تتوقع تحصيلها من الشركة التابعة ، ويمكـن الحصول عادة على تلك التنبؤات من البيانات التاريخية لمشروعات مشـتركة مماثـلة ، وحيـث يمكن الاستعانة باساليب تنبؤ مثل النسبة المئوية للمـبيعات أو الانحـدار الخطى البسيط على البيانات التاريخية للحصول على تقديرات معقولة للنفقات الضرورية .

بعـد ذلك تقوم الشركة متعددة الجنسية باستعراض الهيكل الضريبى للبلد المضيف للاستثمار **Host Country** بما فيها ضرائب الدخل ، الضرائب غير المباشـرة والمعالجات الضريبة المفروض عن طريق السلطات المحلية ، من خلال تلك البيانات يمكن تقدير المتطلبات الضريبة المتوقعة .

من خلال طرح المصروفات المتوقعة من المبيعات المتوقعة يتم الحصول على الأرباح بعد الضريبة عن الاعمال ، وعندما يتم اضافة الاهلاك إلى تلك الأرباح سوف يتم الحصول على التدفقات النقدية الداخلة من الاعمال .

2-تحديد التدفقات النقدية المتاحة للتحويل للخارج
**Identification of Cash Flows Available for Repatriation**

قد ترغب الشركة متعددة الجنسية فى تعظيم المنفعة النقدية من المشروع علـى أسـاس واسـع ، فقد ترغب تلك الشركة فى اعادة استثمار النقدية فى الشـركات تابعة أخرى ، وسداد توزيعات أرباح ،أو دفع التزامات قروض أو اعـادة الاسـتثمار فى مشـروعات جديدة وقد تكون الأرباح الناتجة من أى مشروع قيمة بسيطة إذا لم تستطيع الشركة متعددة الجنسية استخدام التحويلات النقدية فى تلك البدائل .

فى حقيقـة الأمـر يجـب أن تحدد الشركة متعددة الجنسية أى من تلك التدفقات النقدية التى سيتم السماح بها لتحويلها إلى بلاد أخرى ، ويتعين على تـلك الشـركات دراسـة القوانين القائمة المرتبطة بتحويلات الشركة التابعة للارباح من الاعمال ، والرسوم الإدارية والفنية والاتاوات والقروض والأرباح الموزعـة . عـلاوة عـلى ذلك فأن دراسة نظم الرقابة على اسعار الصرف الاجنبية فى الماضى سوف يعتبر أمرا ينصح القيام به للتحقيق من القيود التى غالبا ما يتم وضعها على التحويلات . ومتى تم تحديد التدفقات النقدية الممكن و الحصـول عليها للشريك العالمى لذلك الشركات يمكن إعداد القائمة المتوقع للشـريك العـالمى لذلك الشركات ، يمكن إعداد القائمة المتوقعة للشركة الأم **The Parent Company** ، كافة التحويلات المتوقعة من الشركة التابعة سوف تتطلب بالضرورة عمليات مالية فى اسواق الصرف الأجنبية ، لذلك فمن المهم

أن يــتم تمــثيل الــتدفقات النقدية بعملات البلدين – المضيف للاستثمار وبلد الشركة الم ، حيث سيتيح هذا التمويل الشركة متعددة الجنسية أن تصور اثار قيم العملة ومعدلات الصرف .

### 3- تحويل التدفقات النقدية باستخدام معدلات الصرف

**Conversion of Cash Flows Using Exchange Rates**

هناك نوعين من المخاطر المتشابكين والمتداخلين تواجهها الشركة متعددة الجنســية هما :- (1) المخاطر المرتبطة بمعدلات التضخم المختلفة فى البلد المضــيف للشركة التابعة ضد البلد الأم للشركة الأم ، (2) المخاطر المرتبطة بالــتغيرات غير المتوقعة فى معدلات الصرف الأجنبية خلال حياة المشروع موضع التقييم .

كما هو مشار إليه سابقاً فأن التدفقات النقدية المحولة يجب أن يتم تحويلها إلى عملــه الشــركة الأم باســتخدام سوق الصرف الأجنبية . ومع ذلك فمن الضرورى أن يتم دراسة هذين النوعين من المخاطر . وقد اشرات الدارسات إلى أن المحــدد الرئيســى لرؤية الشركة متعددة الجنسية لهذين النوعين من المخاطر هو دالة فيما إذا كانت التابعة مرتبطة بالنشاط الذى يعتبر ذو صيغة محــلية تمامــا وتتــنافس مع منتجات مستوردة أو انها ذات توجه كبير نحو التصدير ، فضلا عما إذا كانت مدخلاتها تعتمد على عملية انتاجية ترتكز على منتجات وخدمات محلية غير تجارية ، أنها مدخلات تجارية ولكنها تعتمد على مواد خام مستوردة ، فضلا عن تلك العوامل فأن الشركة متعددة الأطراف أو الجنسية يكون لها لفرصة فى أن تقى نفسها ضد مخاطر التضخم وتغير سعر الصرف الأجنبى .

ولا شك أن تأثير تلك المخاطر من شأنه فرض تعقيدات جديدة على عملية اتخـــاذ قرار الموازنة الرأسمالية . ولذلك يتعين الاعتماد على استخدام تحليل الحساســية لاغــراض تحديــد المتغيرات ذات التأثير الكبير والجوهرى على المشروع الاستثمارى محل التقييم فضلا عن تقييم درجة التغير التى ستقلل من جاذبية المشروع الاستثمارى .

4- معدلات العائد المطلوبة والتعديلات مقابل المخاطر

**Required Rates of Return and Adjustments For Risk**

قــبل تحديــد معــدل العــائد المطلوب للمشروع متعدد الجنسية ، ومن الضـــرورى للشركة أن تكون متيقنة من أن كافة المخاطر المحيطة بالانشطة الدولية قد تم تحديدها وادخالها داخل التحليل الشامل .وقد تم مناقشة المخاطر الماليـــة الدوليـــة الـــتى تحيـــط بالشـــركة فيمـــا سبق ، كما تم الاشارة الى الاســـتراتيجيات التى تهدف إلى تدنية الخسائر المرتبطة عليها . وعلى الرغم أن كافة تلك الاستراتيجيات تعتبر عملية بطبيعتها ، إلا أنها لا تساعد فى تحديد ربحية المشروع عندما يتم تقييم عملية اتخاذ قرار الاستثمار .

واحـــد المداخـــل التى يتم التوصية بها لتعديل المقترح هو إرجاء تحليل الحساســية لـــلعوامل الـــتى يمكن أن تؤثر على ربحية المشروع .وهذا يعنى ضـــمنياً تحليل المخاطر ، وتقدير تغيراتها المحتملة بالاضافة إلى تطبيق تلك الـــتغيرات على عناصر البيانات المقدرة بالموازنة .و لاشك أن ذلك لن يخدم فقـــط فى عمـــلية إدخـــال المخاطـــر المـــتغيرة وانما أيضا سوف يحيط علم الاشـــخاص المسئولين عن المخاطر الحتمية كما سوف يسهل من عملية توقع تلك المخاطر اثناء التقييم المبدئى للمشروع الاستثمارى . وفيما يلى بعض من التعديلات الممكنة للحساسية :-

1- إذا مـــا تـــم توقـــع وجود تضخم فى المستقبل القريب ،فأن الاسعار المحلية المتزايدة يمكن أن تخفض من الطلب المحلى .

2- إذا مـــا توقـــع وجـــود انخفاض فى قيمة العملة **Devaluation** ، فأن اسعار الصرف الأجنبية المتزايدة يمكن أن تزيد من الطلب المحلى .

3- يمكن للتضخم المتوقع أن يزيد من تكاليف المحلى.

4- يمكن للتضخم المتوقع أن يزيد من تكاليف الاحلال الأصول .

5- أن تحويل بنود الموازنة باستخدام معدلات صرف مختلفة يعتبر أمرا هامـــا حيث أن كثير من المعاملات المتضمنة معاملات أجنبية تكون عرضه لقيود الرسوم والتعريفات الجمركية وما إلى ذلك . ولذلك فأن معدل صرف وحيد قد لا يمثل الواقع بشكل كاف.

ولاشك أن هدف تحليل الحساسية هو توقع الأمور الطارئة المحتملة بقدر الان ومن ثم يمكن زيادة دقة العوائد المتوقعة للمشروع عن طريق دراسة كافة المخاطـــر المحيطة بعناصر الموازنة . بعد ذلك يمكن توجيه الشركة متعددة الجنسية نحو تحديد معدل العائد المطلوب للمشروع .

وفى حالـــة تقييم مشروع استثمارى وحيد ، من الضرورى أن يتم تحديد الحد الأدنى لمعدل العائد الذى سيتم استخدامه كنقطة حسم أو قطع عند تقرير مـــا إذا كـــان يتم قبول أو رفض الاستثمار . ويعتبر الحد الادنى لمعدل العائد الـــذى يســـتخدم بشكل أكثر انتشارا عن طريق تلك الشركات يتمثل فى تكلفة رأس المال معدلة بالمخاطر **Risk Adjusted Cost of Capital** ، حيث يمثل ذلك العائد بالنسبة للشركة متعددة الجنسية التكلفة الشاملة للحصول على أموال اضـــافية معدل يعكس مخاطر ذلك المشروع .ويعرف ذلك المعدل بأنه معدل

العائد الذى يجب أن يتم تحقيقه للحفاظ على سعر السهم العادى للشركة متعددة الجنسية. فاذا ما ادركت الشركة متعددة الجنسية بأن هناك مخاطر متزايدة تحيط بالمشروع الاستثمارى ، من ثم يتم التعديل مقابل المخاطر بنفس الاسلوب السابق شرحة سابقا ، كذلك يمكن القول بأن اثار التضخم واسعار الصرف تكون قابلة للتنبؤ بها ومن ثم يمكن تبرير إجراء اى تعديلات اضافية مقابل تلك المخاطر .

**5-قياس ربحية الاستثمار Measuring The Profitability of The investment**

بوجه عام تهتم الشركة متعددة الجنسية بشكل واضح بمدى قدرتها على استرداد استثمارها الاصلى ، ولعل السبب وراء ذلك الاهتمام يرجع للمخاطر المحيطة بالاستثمار بسبب اثار التضخم وتغير اسعار الصرف وما إلى ذلك والذى من شأنه أن يحد كلية من عملية اعادة تحويل الأموال أو تخفض تماما من قيمة الأموال التى يمكن أن يتم الحصول عليها ، ونتيجة لذلك يتم التوصية باستخدام اساليب التدفق النقدى المخصوم لقياس ربحية المشروعات الاستثمارية متعددة الجنسية السابقة شرحها بالتفصيل .

فى الواقع أن صلاحية أى مشروع استثمارى تتأسس على مقدرتها فى تحقيق تدفقات نقدية متوقعة عن التدفقات النقدية الخارجة المطلوبة ، ومع ذلك فأن الأموال التى يتم الحصول عليها فى السنوات المستقبلة ستقل قوتها الشرائية بسبب ظروف التضخم أو انخفاض قيمة العملة ، ومن أجل قياس القيمة الحقيقية للتدفقات النقدية الداخلة المستقبلة ، يتعين أن يتم التعبير عن قيمة النقدية الداخلة باستخدام قيم ثابتى (جارية) معادلة لقيم التدفقات النقدية الخارجة فى السنوات الأولى من حياة المشروع .

فاذا ما زادت التدفقات الداخلة بعد ذلك عن التدفقات الخارجة ، من ثم فأن الاستثمار سوف يساهم فى تعظيم القيمة النقدية للشركة .

وبوجـــه عـــام يتمـــثل الهدف الرئيسى من استخدام اساليب التدفق النقدى المخصـــوم فى تحقيـــق اعتـــبار القيمة الزمنية للنقود عن طريق التعبير عن التدفقات المستقبلة فى صورة قيم حالية .

ويمكن الاعتماد فى هذا الصدد على نموذج صافى القيمة الحالية والذى يستخدم لتقييم المشروع الاستثمارى متعدد الجنسية على النحو التالى :-

$$NPV = \sum_{T=0}^{T-1} \frac{\bar{R}}{(1+r)^t} + \frac{TINF_T}{(1+r)^T} - I_0$$

حيث أن :-

$R_t$ = صـــافى التدفق النقدى الداخل المتوقع للشركة الأم ( يعد الضريبة وبعد التعديل مقابل سعر التبادل الاجنبى ) فى الفترة t .

$TINF_t$ = صـــافى التدفق النقدى النهائى المتوقع ( بعد الضريبة وبعد التعديل مقـــابل معدل التبادل) للشركة الام عندما يحدث مصادرة أو عند حدوث نهاية فترة التخطيط .

r = معدل الخصم الملائم المعدل بالمخاطر للمشروع محل التقييم .

$I_0$ = التدفق النقدى الخارج المبدئى ( بعد الضريبة وبعدد التعديل مقابل معدل التبادل ) المطلوب عن طريق الشركة الام للحصول على الأصل .

توفـــر المعادلـــة السابقة إليه مناسبة لتقييم معظم المشروعات الاستثمارية للشـــركات مـــتعددة الجنســـية ، بالاضـــافة لذلك يتم استخدام دراسات تحليل الحساســـية باستخدام تلك المعادلة وعندما تقوم الشركة بتقييم مشروعات ذات

تكلفة استثمارية مرتفعة جداً أو ذات درجة عالية من عدم التأكد المحيطة ببيئة البلد المضيف للاستثمار فأن المنهجية التى سيتم افتراضها فى هذا الفصل – والتى يطلق عليها مدخل المحاكاة لاعداد الموازنة الرأسمالية للشركة متعددة الجنسية **Simulation Based Multinational Capital Budgeting Approach** وذلك من أجل التعامل مع الظروف ذات المخاطر التى تواجهها الشركة متعددة الجنسية والاطراف .

**قبول أو رفض الاستثمار Acceptance / Reject of Investment**

بالإشارة للأسس السابقة – فحتى يكون الاستثمار مقبولا يتعين أن تكون صافى القيمة الحالية موجبة عندما يتم خصم التدفقات النقدية عند معدل خصم معدل بالمخاطر ملائم للمشروع موضع التقييم ، مرة أخرى فأن ذلك المعدل هو دالة لتكلفة رأس المال للشركة متعددة النسبة بالاضافة إلى المخاطر البيئية التى ترتبط بالمشروع فى البلد المضيف للاستثمار ( أو للشركة التابعة ) .

بالاضافة لما سبق فأن قبول المشروع الاستثمارى المقترح لا يوحى بالضرورة أنه سوف يتم تنفيذه ، حيث أن ذلك القبول يعتبر مجرد قبول الاستثمار مع غيره من الفرص الاستثمارية الأخرى المقبولة .

حيث يتعين أن يكون المشروع الاستثمارى المقبول هو أكثر المشروعات الجذابة مقارنة بالأخرى حتى يتم تنفيذه ، وأخيرا فأن أداء الاستثمار سوف يتم مراجعته بشكل مستمر ( المراجعة اللاحقة **Post Auditing**) بعد تنفيذه ، فأذا ما كان الأداء ضعيفا ، فأنه يجب أن يتم دراسة إجراءات التخلى عن المشروعات

الاستثمارية قبل انتهاء عمرها الاقتصادى Abandonment Procedures [(1)] .

## 11/3 طبيعة ومداخل إدارة المخاطر للشركات المتعددة الجنسية

**The Nature and Approaches of Risk Management :**

### 11/3/1 مدخل إدارة المخاطر الدولية

تتضـــمن عمـــلية إدارة المخاطـــر عديـــد من الخطوات هي تحديد وتقييم المخاطر وتصنيفها إلى مجموعات بالإضافة إلى التحديد الكمى وتوحيد وتطوير الحلول الخاصة بمخاطر الشركة ، وقد تم التوصية بمدخل إدارة مخاطر Risk Management Approach يتكون من ستة خطوات رئيسية هي :

1- تعتـــبر عملية تحديد المخاطر Risk Identification الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر ، وتعتبر المعلومات الناتجة عن تلك الخطوة متطلب أساس لتنفيذ الخطوات اللاحقة .

2- يتضـــمن تقييـــم المخاطر Risk Assessment طبيعة وأهمية كل مخاطره واحتمال حدوثها .

3- يعتبر تصنيف المخاطر إلى مجموعات Risk Grouping بمثابة وضع كافة المخاطر التي تم تحديدها وتقييمها فى مجمعات أو أوعية منفصلة ، يتكون كـــل وعـــاء من مخاطر لديها نفس فرصة الحدوث تقريباً ودرجة تأثير معاكسة على المنظمة إذا ما وقعت الأحداث بالفعل ، وتعتبر تلك الخطوة ضرورية لإدارة الخطوات الثلاثة التالية بكفاءة .

---

(1) القارئ الذى يرغب فى مزيد من التفصيل يمكنه الرجوع الى :-

- د . أمين السيد أحمد لطفى ، تحليل وتقييم قرارات التخلى عن المشروعات الإستثمارية قبل انتهاء عمرها الإقتصادى وأثار قيم تصفيتها على مجال إعداد الموازنة الإستثمارية ، بحث منشور فى مجلة التكاليف ، القاهرة ، 1997 .

4- يترجم التحديد الكمي Risk Quantification المخاطر في صورة نقدية رقمية عــن طــريق الأخــذ في الحسبان كل من مقدار المخاطر المرتبطة واحتمال حدوثها، ويلاحظ أن الخطوات الأربعة السابقة يتم أدائها عند كل عملية دولية .

5- توحيد ودمج المخاطر Risk Consolidating ، حيث يتم دمج كافة المخاطر الــتي تم تحديدها وتقييمها وتصنيفها ووضعها في صورة كمية عند كل عملية دولية ويتم أداء تلك الخطوة عند مستوى كل شركة متعددة الجنسية .

6- تتأســس عمــلية تطويــر حل المخاطر على الخطوة الثالثة – تصنيف المخاطر في مجموعات – وهي تتضمن تطوير الحل الملائم لدراسة كل مخاطر رئيسية تواجه الشركة المتعددة الجنسية .

ذلــك الحل يتضمن عديد من خطوات إدارة المخاطر التي تتراوح ما بين الخطــوات البســيطة إلى الحلول المالية المعقدة على سبيل المثال الوقاية من المخاطــر والــتأمين ضد المخاطر بالإضافة إلى الأساليب المتطورة الأخرى حديثا وأهمها توزيع وتحويل المخاطر .

إن ذلــك المدخــل ( ذو الخطوات الستة ) ينظر إلى إدارة المخاطر من وجهة نظر متكاملة لإدارة تلك المخاطر التي تواجه الشركات المتعددة الجنسية فــي أعمالها المالية واسعة النطاق ، يوضح الشكل رقم (11/4) استراتيجيات المخاطر لأحد الشركات المتعددة الجنسية .

## شكل رقم (11/4)

## إدارة المخاطر لأحد الشركات المتعددة الجنسية

## ( شركة Bayer )

تهـدف الشـركة إلى أخـذ كافة مزايا الفرص السوقية العالمية ، وفي نفس الوقت تـرغب فـي تجـنب المخاطر المرتبطة ما أمكن ذلك أو الرقابة والتحكم في تلك المخاطر حينما يكون ذلك ضرورياً . بالإضافة إلى أخذ الحذر الواجب في كافة الأوقات .

ولـتحقيق ذلك تقوم الشركة باستخدام عدد من الأدوات اعتماداً على درجة المخاطر المرتـبطة وتقـوم بشـكل مستمر بتقييم وتصنيف تلك الأدوات ، على سبيل المثال فأن الشـركة تواجـه مخاطر مالية بالإضافة إلى مخاطر العملة عن طريق تمويل مشروعاتها بالعمـلة المحلية أو عن طريق تغطية مخاطر العملة ومواقف الفائدة عن طريق استخدام الأدوات الماليـة المشـتقة تلك الأدوات يتم استخدامها لتقييم المخاطر النسبية وأيضاً عن طريق ملاحظة الإرشادات والمتطلبات المفصلة .

ولأغـراض مواجهـة المخاطـر المحتمـلة الناشئة من كثير من القوانين المختلفة والتشـريعات المتعـلقة بالضرائب والمنافسة وبراءات الاختراع ومشاكل مخاطر الائتمان بالإضافة للبيئة المحيطة فإن قرارات وتصميم عمليات مشروعاتها تتأسس على استشارة قانونيـة شاملة تحصل عليها من خبراتها الداخليين بالإضافة إلى المتخصصين من ذوى الخبرة الخارجيين .

وللتأكد من أن موظفى الشركة يعملون بشكل مسئول سواء من وجهة النظر المهنية أو القانونية داخل البيئة المحلية المرتبطة فأن الشركة قد قررت إدخال دليل قواعد الآداب والسـلوك عالمي النطاق ودعمه من خلال التدريب ، إن ذلك الالتزام القانوني يوثق ذلك الالتزام بمراقبة تطبيق القوانين والتشريعات ، إن الالتزام والتمسك بتلك القواعد في كافة الأوقات والرقابة على الطريقة التي يتعامل بها أعضاء الفريق مع المخاطر تعتبر متطلبات أساسية لكافة الأعضاء في المستويات الإدارية في المجموعة .

وتقاوم الشركة المخاطر المرتبطة بالمنتجات والحماية البيئية عن طريق أخذ مقاييس ملائمة والمدعمة بمعايير دولية بشكل ثابت وتحديث مصانعها وعملياتها وتطوير منتجات

جديدة أو محسنة ، وقد ارتبطت الشركة بمبادرات تتعلق باهتمام دولي مسئول للصناعات الكيماوية وبالأمن وبنظام إدارة بيئية والذى تقوم بالتقرير عنه على فترات دورية منتظمة.

إن المتابعة والرقابة على المخاطر الاقتصادية في مشروعات الشركة يومياً تعتبر أحد وظائفها الرقابية عالمية النطاق والتي تقدم بشكل متصل تقارير إلى مجلس الإدارة ووحدات التشغيل لأغراض التقييم ، إن نظم المتابعة الأخرى الواسعة للمجموعة تتمثل في الفحص والضبط المنتظم المنفذ عن طريق قسم المراجعة الداخلية للشركة عن كفاءة أدوات التغطية المستخدمة ومصداقية نظم الرقابة وإمكانية الاعتماد عليها .

وللحماية ضد مخاطر المطالبات والالتزامات المحتملة توصلت الشركة إلى إبرام اتفاقيات تأمين لضمان أن العواقب المالية لأي مطالبات محتملة قد تم الاحتفاظ بها داخل حدود معقولة أو تم إزالتها كلية . وقد تم إعادة فحص عقود التأمين بشكل متصل ويتم- تعديلها حيثما يكون ذلك ضرورياً ، وحتى إذا لم يكن هناك ضمان بأن التأمين يغطي التخلص من كافة المخاطر التي يمكن تصورها ، فأن الشركة تتوقع أن أي مطالبات لن تؤثر على سيولة الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها الذى قد يعرض وجودها للخطر.

إن تحليل موقف المخاطر القائمة يوضح - داخل حدود فترة التقرير - إنه ليس هناك أية مخاطر من المحتمل أن تعرض الوجود المستمر للشركة للخطر ، كما أنه ليس هناك أية من تلك المخاطر التي يمكن الاعتراف بها في المستقبل .

---

## 11/3/2 المخاطر الاقتصادية في مواجهة المخاطر السياسية

**Economic Risk vs. Political Risk**

غالباً ما تواجه الاستثمارات الدولية المباشرة مخاطر اقتصادية وسياسية مرتفعة بسبب نقص المعرفة أو نقص المعلومات المتاحة ، تتمثل المخاطر الاقتصادية في عدم التأكد المحيط بالعناصر الرئيسية لعملية الاستثمار ، تلك العناصر تتضمن تقديرات الاستثمارات الأصلية واللاحقة ، والإيرادات (مصروفات التشغيل) والتضخم والعمر الاقتصادي للمشروع وظروف السوق

بالإضافة إلى تحركات أسعار صرف العملات الأجنبية . مع استثناء التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية فإن كافة تلك العناصر متماثلة مع ما تواجهه الشركات عند القيام باتخاذ قرارات استثمارية محلية . وقد سبق وأن تم مناقشة مخاطر الصرف الأجنبي في الفصل الثاني .

وقد تعاملت لجنة معايير المحاسبة الدولية عند إصدار المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) مع الإفصاحات المرتبطة بالمشتقات **Derivatives** وعمليات التحوط الأخرى بالإضافة إلى الأصول والالتزامات المالية الأخرى .

يقصد بالمشتقة **Derivative** أحد العقود التي تتقلب قيمتها النقدية على نحو تناسبى مباشر مع التقلبات في القيمة السوقية لأحد المنتجات أو الأدوات المالية (سهم ملكية ) ، أو أحد العملات الأجنبية ، ولاشك أن أكثر الأغراض المتعارف عليها لاستخدام المشتقات تتمثل في إدارة المخاطر .

عموما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) أن كافة الأصول المالية بما فيها المشتقات والالتزامات المالية يتعين الاعتراف بها في الميزانية العمومية ، كما يتطلب المعيار مع بعض الاستثناء أن كافة الأصول المالية يتعين قياسها عند قيمتها السوقية . ويمكن أن يتم إظهار المكاسب أو الخسائر الناشئة من التغيرات في قيمتها السوقية في قائمة الدخل إذا ما تم الاحتفاظ بالأدوات المالية لأغراض الاتجار فيها ، إن الأدوات المشتقة **Derivative Instruments** التي يحتفظ بها لأغراض غير الاتجار فيها دائماً ما يمكن اعتبارها أنه يحتفظ بها لأغراض الاتجار فيها . إن الأدوات المشتقة التي يمكن الاحتفاظ بها لأغراض التغطية لا يتم اعتبارها أنه يتم الاحتفاظ بها لأغراض الاتجار فيها ، وقد يتم إظهار المكاسب أو الخسارة الناشئة من إعادة

قيــاس قيمــتها السوقية أما في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي كأحد المكونات المنفصلة لحقوق المساهمين .

مــن جهة أخرى تعتبر المخاطر السياسية أحد العوامل الفريدة في كل بلد والــتى تختلف من بلد إلى آخر ، وقد يكون تقييم المخاطر السياسية أحد أكثر جوانــب التحدي لقرارات الاستثمار المباشرة الدولية . إن المخاطر السياسية **Political Risk** تشير إلى التصرفات والأنشطة الخاصة بحكومات الدول المضيفة والموجهة نحو الشركات المتعددة الجنسية ، وعلى الرغم من أن تلك المخاطر أضــحت نــادرة إلا أن الحدود الصارمة التي تضعها الحكومات المضيفة قد تتضــمن التأميم والمصادرة أو الاستحواذ الإجباري لأصول الشركة المتعددة الجنســية ، إن الحكومات المضيفة تفرض قيود خاصة على أعمال الشركات المــتعددة الجنســية ، وكأمثلة على تلك القيود الشائعة تستلزم تلك الحكومات تعييــن مديــرين وعاملين محليين ، أو قد تحظر على تلك الشركات أن تقوم بإنتاج وبيع منتجات معينة من أجل حماية الشركات المحلية .

وكما هو الحال في المخاطر الاقتصادية يجب أن يتم طرح حلول لدراسة كل نوع من المخاطر السياسية الرئيسية ، تلك الحلول تتضمن خطة لإدارة كل نوع من المخاطر السياسية الرئيسية ، حيث يتعين أن يكون هناك خطة ثنائية محددة بدقة لتحديد متى يمكن لمستوى المخاطر السياسية أن تصبح غير مقبولة فــي أحــد الــبلاد ، وفي حالة حدوث تلك المخاطر يجب أن يتم تحديد كيفية مواجهة ذلك.

وقد تقوم الشركة المتعددة الجنسية بتطوير قدرتها الداخلية من أجل التنبؤ وإدارة المخاطــر السياسية في البلاد التي لديها شركاتها وأعمالها الدولية في البلدان التي تخطط أن تبدأ أعمالها فيها . وغني عن البيان فقد تخصصت عديد

مـــن المكاتب الاستشارية في الوقت الحالي في تقييم وإدارة المخاطر السياسية والتي قد يتم الاستعانة بخدماتها عن طريق الشركات المتعددة الجنسية ، وكثير مـــن البـــلدان ولا ســـيما تلك البلاد الصناعية تقوم بتقديم تأمين مضمون من الحكومـــة ضد المخاطر السياسية الأجنبية ، على سبيل المثال فإن مشروعات الاســـتثمار الخاصة عبر البحار للحكومة الأمريكية تضمن الشركات المصدرة والمســـتثمرين بالولايات المتحدة ضد المخاطر السياسية في البلاد الآخذة في النمو .

## 11/4 طبيعة ومداخل إدارة التكلفة في الشركات المتعددة الجنسية

**The Nature and Approaches For Cost Management**

### 11/4/1 مشاكل تحديد تكاليف فى الشركات المتعددة الجنسية

بوجه عام يمكن تصنيف تكاليف إنتاج وبيع السلع والخدمات طبقاً لطرق محاسبة التكاليف التقليدية **Traditional Costing Methods** إلى ثلاثة مجموعات هي التكاليف الصناعية ، التكاليف التسويقية والتكاليف الإدارية، ويمكن أن يتم تعديل ذلك الإطار العام لكل شركة متعددة الجنسية حتى يتم الأخذ في الاعتبار عديد من العوامل لعل أهمها المصادر المتعددة للحصول على السلع والخدمات من بلدان مختلفة ، كما توجد عدة مشاكل إضافية ملائمة لتحديد تكاليف المنتج في كل بلد هي :

1- تـــباين إنتاجية العامل من بلد إلى أخر ، من هنا يجب أن تأخذ الشركات في اعتبارها كل من تكاليف العمل وإنتاجية العمل في كل شركة متعددة الجنسية.

2- أن العمـــلاء فـــي البلاد المختلفة لديهم توقعات مختلفة بخصوص جودة المنتج وخدمة العميل ، وتعتبر جودة المنتج سلاح رئيسي للمنافسة ويمكن

استـــخدامها بشكل فعال فقط إذا كانت توقعات العملاء المحليين هي القوة المحركة والدافعة في تطوير معايير الجودة .

3- إذا كـــانت بعض البلدان تتميز بأن عوامل الانتاج بها منخفض نسبياً إلا أن تـــلك الميـــزة قـــد يـــتم التقليل منها بسبب وجود تكاليف أخرى مثل تكاليف الالـــتزامات القانونيـــة العالية وتكاليف التوزيع أو التأخيرات المكلفة ، ولذلك فمن الأهمية الكافية أن يتم مراعاة التكاليف الشاملة لكل بديل محل الدراسة

4- قد تؤدي التشريعات الحكومية إلى سلوك تكلفة مختلف في البلدان المختلفة بخصـــوص أحد بنود التكلفة ، على سبيل المثال إذا كانت تكلفة العمالة قد تعتـــبر تكلفة متغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن متطلبات سداد المرتبات في بعض البلدان قد تجعل تكلفة العمل ثابتة .

5- تـــؤدي التقلبات في أسعار الصرف الأجنبية إلى المغالاة أو التدنيه في تكلفة المواد الخام عندما يتم الحصول عليها من مصادر خارج بلد الشركة الدولية.

## 11/4/2 التكلفة كسلاح للمنافسة Cost as a Competitive Weapon

يتم تخصيص **Assigning** تكاليف العوامل الفردية على المنتجات المختلفة (والخدمات) ، وعادة ما يتم **Allocating** التكاليف الغير مباشرة **Indirect Costs** على المنتجات عن طريق اختيار واستخدام واحد أو أكثر من أسس التحميل **Allocation Bases** ، إن اختيار أساس غير ملائم يؤدي إلى المغالاة في تحديد تكلفة بعض المنتجات وتدني تكلفة البعض الأخر. وعادة ما أسعار البيع بشدة عن طريق التكاليف ، حيث تؤثر المغالاة أو التدني في التكلفة على المركز التنافسي لكل منتج ، وقد تودي إلى حذف أو التوسع غير المبرر لأحد خطوط الإنتاج.

**مثال :**

يوضـــح الشـــكل رقـــم (11/5) النقطة السابقة أو يفترض أنه يتم تصنيع منتجين ( أ ) ، (ب) عن طريق شركتين من الشركات المتعـــددة الجنسيـــــة ( MNC1 ، MNC2 ) ويفـــترض أن تكاليف الشركتين متماثلة ، وبفرض أن أســـاس توزيـــع التكلفة في الشركة الأولى يؤدي إلى المغالاة في تكلفة المنتج (ب) ، تأسيســـاً عـــلى البيانات تلك القائمة قد تقرر الشركة الأولى أن تحذف المنـــتج (ب) ، حيـــث يحقق مجمل خسارة للوحدة الواحدة ، وقد يكون حذف المنتج (ب) قرار غير سليم حيث أنه لا يترتب عليه أي تخفيض جوهري في الـــتكاليف الثابـــتة العامة ، فإذا ما تم حذف المنتج (ب) فإن كافة فيه التكاليف الثابتة العامة سوف يتم تخصيصها على المنتج ( أ ) ، ولا شك أن المغالاة في تحديـــد تكـــلفة المنـــتج (أ) من المحتمل أن يؤدي إلى المغالاة في تحديد سعر المنتج ونتيجة ذلك قد يترتب عليها خسارة الشركة جزء من الشريحة التسويقية.

فـــإذا مـــا عكس أساس تخصيص التكلفة في الشركة الثانية تلك التكاليف بدقـــة، فـــإن كل من المنتج ( أ ) ، (ب) من المحتمل أن يتم تسعيرهما بشكل ملائم ، كما سيتم الاحتفاظ بالمركز التنافسي لهما .

### 11/4/3 التكلفة والإنتاجية Cost and Productivity

كمـــا ســـبق الذكـــر فإن كل من تكلفة العمل وإنتاجية العمل يجب أن يتم مراعاتهما أخذهما فى الحسبان ، تقيس إنتاجية العمـــل Labor Productivity العلاقة بين ساعات العمل والمخرجات الفعلية المنتجة ، وتعتبر إنتاجية العمل مؤشـــر رئيـــس على درجة منافسة الشركة ، أن كثير من العوامل تؤثر على

الإنـــتاجية وبالـــتالي على درجة منافسة الشركة والبلد ، وكأمثلة على ذلك ما يلي:

| | MNC.1 | | MNC.2 | |
|---|---|---|---|---|
| | ( A ) | (B) | ( A ) | (B) |
| سعر البيع للوحدة الواحدة | $ 150 | $ 90 | $ 150 | $ 90 |
| التكاليف المباشرة | 70 | 60 | 70 | 60 |
| التكاليف غير المباشرة ( موزعة ) | $ 40 | $ 40 | $ 60 | $ 20 |
| إجمالي التكلفة للوحدة الواحدة | $ 110 | $ 100 | $ 130 | $ 80 |
| مجمل ربح الوحدة ( الخسارة ) | $ 40 | $ 10 | $ 20 | $ 10 |

- مدى الاستفادة من التكنولوجيا .
- عملية الإنتاج والعمليات الداخلية الأخرى .
- تعليم وتدريب العاملين .
- تحفيز وأداء العاملين .
- تفوض السلطة للعاملين .

إن تكـــاليف العمل المرتفعة في أحد البلاد لا يقصد بها بالضرورة وجود ميزة تنافسية ، ويجب مراعاة أن يتم دراسة تكاليف العمل وإنتاجية العمل في أي بلد من البلدان معاً .

**مثال :**

لتوضـــيح كيـــف توفـــر التكلفة والإنتاجية معاً مؤشراً جيداً على المركز التنافسي ، يتم استخدام المثال التالي حيث يفترض وجود ميزه تناسبية فى أحد البلدان (2) عن البلدين (×) ، (Y) على الرغم أن ذلك البلد يتسم بارتفاع تكلفة العمل بالساعة نسبياً وفيما يلي البيانات الخاصة الافتراضية :

| | X | Y | Z |
|---|---|---|---|
| | **البلد** | | |
| متوسط التكلفة لكل ساعة عمل . | $20 | $30 | $40 |
| وحدات المخرجات لكل ساعة عمل . | 1 | 2 | 4 |
| متوسط التكلفة لكل وحدة عن المخرجات . | $20 | $15 | $10 |

إن الميــزة التنافســية الوطــنية التى تتأسس على إنتاجية العمل الشاملة وإنتاجية الصناعة الخاصة تتعرض للمنفعة العامة في معظم البلاد الصناعية . يقارن الشكل رقم (11/6) الإنتاجية الصناعية لتسعة بلاد خلال عام 1998 . وقــد قــامت إحدى الدراسات بمقارنة أجور العمل وإنتاجية العمل في كوريا وتــايلاند وماليزيا والفليبين مع نظيرها في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد توصــلت تــلك الدراسة إلى أن تكاليف العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المخــرجات في تلك البلدان تقترب من نظيرها في الولايات المتحدة الأمريكية عندما يتم أخذ كل من الأجور والإنتاجية في الاعتبار .

**شكل رقم (11/5)**

**الانتاجية والمخرجات الوطنية**

**معدل التغير السنوى – 1998**

| | بلجيكا | كندا | فرنسا | المانيا | اليابان | النرويج | السويد | المملكة المتحدة | الولايات المتحدة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المخرجات لكل ساعة | %0.5 | %0.7 | %3.4 | %4.3 | %0.3 | %2.1 | %2.2 | %1.0 | %4.1 |
| المخرجات | 2.6 | 3.9 | 3.9 | 5.2 | 5,5 | 2.8 | 4.4 | 0.3 | 4.2 |

كمـــا هو موضح في الشكل (11/5) فإن تكاليف العمل بالوحدة كان أكبر بـــالفعل في ماليزيا والفليبين عن مستويات تلك التكاليف في الولايات المتحدة بسبب الإنتاجية المنخفضة على الرغم من معدلات الأجور المنخفضة بها .

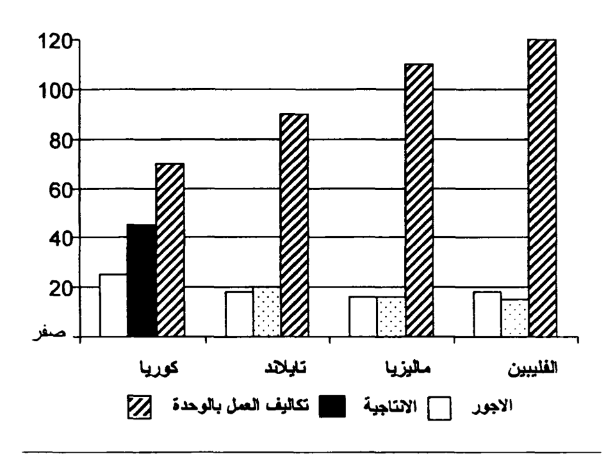
### 11/4/4 الخصائص والعوامل الهامة للدخول فى الاقتصاد الجديد

يـــتميز الاقتصــــاد العــــالمي الجديـــد عموماً بإنتاجية المرتفعة وانخفاض تضخمه، وقد انتهت نتائج أحد التقارير الحديثة عن ديناميكية الاقتصاد الجديد إلى أن التكنولوجيا والابتكار هما عاملين هامين بشكل متزايد في إنتاجية ونمو المنشــآت والـــبلاد . بعض النظم الاقتصادية قد أخذت ميزة التكنولوجيا على وجـــه التحديد في زيادة الإنتاجية ، وطبقاً لأحد التقارير المنشورة عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** تم الإشارة إلى أن تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات **Information Technology and Communication** في مجموعة من البلدان الصناعية تمثل محورى الابتكار في الاقتصاد الجديد، ومـــن أجل الدخول إلى الاقتصاد الجديد فإن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتـــنمية قـــد أوصــــى بأن الحكومات يجب عليها أن تعزز المنافسة وتشجع الـــترويج ورأس مــــال المخاطـــر وزيادة الإنفاق على البحوث وإعادة تعديل سياســـات التعـــليم والهجرة لتقوية وتعزيز رأس المال الفكري **Intellectual Capital** .

شكل (11/6)

إنتاجية الصناعة في الولايات المتحدة وكوريا وتايلاند

وماليزيا والفلبين




يلخص الشكل رقم (11/7) العوامل الهامة للدخول في الاقتصاد الجديد ، ومـــن المناقشـــة السابقة يتضح أن التكنولوجيا والإنتاجية والمنافسة يتم الربط بيـــنها بشكل دقيق ، ومن أجل أن تنمو الشركة أو البلد يتعين عليها أن تكون متنافسة قد نشرت المؤسسة الدولية للتطوير الإداري International Institute for Management Development ( وهي إحدى التنظيمات بسويسرا ) تقرير ســـنوي عن ترتيب البلاد من حيث درجة التنافس الاقتصادي باستخدام 290 معيارا ، يوضح الشكل رقم (11/7) ذلك الترتيب عام 2000 .

**شكل رقم (7 /11)**

**العوامل الهامة للاقتصاد الجديد**

- تشـــجيع الإنفاق الاستثماري Boost Investment Spendingعلى تكنولوجيا المعلومات كأحد المساهمات فى إجمالي المنتج المحلي .
- إعادة هيكلة الشركات Restructure Corporations من أجل تخفيض التكاليف، وتحسين المرونة والاستغلال الأفضل للتكنولوجيا .
- فتح أسواق مالية Open Financial Markets من أجل توجيه رأس المال نحو أفضل استخدامات .
- تطوير رأس مال المخاطر Develop Venture Capital و إدخال أسواق طرح الاكتتاب العام للمساعدات فى وجود الشركات المتبكرة .
- تشجيع ثقافة الترويج Encourage an Enter Perennial Culture وجعلها من السهل أن تبدأ بمشروعات جديدة .
- زيادة سرعة التفويض Increase the pace of Entrepreneurial لاسيما في مجال الأتصالات عن بعد وأسواق العمل .
- تعديل السياسة النقدية Adjust monetary Policy لقوائم مع حقائق الاقتصاد الجديد وما يتم به من تضخم ومعدلات فائدة مرتفعة .

وتجـــدر الإشارة إلى أن تنافس اقتصاد أحد البلدان وتبنيه للاقتصاد الجديد يعـــتمد بدرجـــة كـــبيرة عـــلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال Information and Communication Technologies ، وقد تم البرهنة على ذلك من خلال وضع الولايات المتحدة وسنغافورة وفنلندا في قمة الترتيب في القائمة الموضحة بالشكل رقم (11/8) .

## شكل رقم (11/8)

### التنافس الاقتصادي للدول

| الترتيب | البلد |
|---|---|
| 1 | الولايات المتحدة |
| 2 | سنغافورة |
| 3 | فنلندا |
| 4 | هولندا |
| 5 | سويسرا |
| 6 | لوكسمبورج |
| 7 | ايرلندا |
| 8 | المانيا |
| 9 | السويد |
| 10 | ايسلندا |
| 11 | كندا |
| 12 | الدانمارك |
| 13 | استراليا |
| 14 | هونج كونج |
| 15 | المملكة المتحدة |
| 16 | النرويج |
| 17 | اليابان |
| 18 | النمسا |
| 19 | فرنسا |
| 20 | بلجيكا |

## 11/4/5 مداخل إدارة التكلفة Cost Management Approaches

تعتـــبر عملية إدارة التكلفة بجانب التركيز على العميل والجودة والاستجابة فـــي الوقت الملائم لديناميكية السوق متطلب أساسي للنجاح في البيئة المتنافسة الحالية ، ومن المستحيل أن يتم تعزيز التنافس العالمي بدون إدارة فعالة للتكلفة، ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد مناقشة بعض أهم مداخل إدارة التكلفة .

### 11/4/5/1 إعادة الهيكلة أو الهندسية Reengineering

كـــثيراً مـــن الشـــركات المتعددة الجنسية قد حسنت من العمليات الداخلية الرئيسية لأنشطتها، كما خفضت بشكل جوهري قوة عملها أثناء العقد الأخير ، وكأمثلة على ذلك شركة **Volkswagen** ، شركة **IBM** ، شركة **Daimler-Benz** ، شركة **AT&T** بالإضافة إلى شركة **General Motors** .

ينصـــب مدخـــل إعـــادة الهيكلة **Reengineering** على العلميات الداخلية والمنتجات والعاملين حتى يتم تأدية الأنشطة التشغيلية الأساسية بفعالية وكفاءة، كافـــة الأنشـــطة والوظائف غير الأساسية يتم استبعادها وحذفها بحيث يمكن تخفيض التكاليف . ويترتب على إعادة الهيكلة عادة حذف وظائف والتى غالباً ما يطلق عليها **Downsizing Or Rightsizing** .

إن حذف الوظيفة يكون له أثر عكسي على معنويات العاملين وثقافة الشركة، ومن المهم أن تكون إعادة الهيكلة متسقة مع الاستراتيجية الشاملة للمنظمة ، أيضاً مـــن الأهمية بمكان أن يتم الاهتمام بمشكلة معنوية العامل حيث يجب أن يتم أخذ إجراءات لتدنية آثارها العكسية على كل من الشركة والعاملين .

فقد كانت نتائج رد فعل العاملين بأحد البنوك الأمريكية الخوف والاستقالة نـتيجة معرفتهم بالاخبار الخاصة بأن شركتهم سوف تحذف 10000 وظيفة خلال الشهور القادمة في محاولة تخفيض التكاليف **Cut Cost**.

ويـأمل مديرو الشركة أن الوفورات المرتقبة سوف تتيح للبنك أن يتوسع فـي خدمات العميل وتخفيض البيروقراطية إلا أنهم قد تجنبوا القول حتى يتم يحدث التسريح بالفعل .

إن تخفيـض العمالـة هـو أخـر الإجراءات في سلسلة تخفيض النفقات **Retrenchments** الـتي تمت في أحد بنوك سان فرانسيسكو السابقة K والذى تم نقل مركزة الرئيسي مكان إلى أخر عندما تم شراءه في عام 1998 عن طريق البنك الاهلـى **National Bank** ، وعلى وجه العموم فإن الشركة قد خفضت من قوة عمالها عن طريق فصل وإنهاء من حوالى 171000 فقط بعد الاندماج إلى حوالى 140000 بعد حدوث التسريح والفصل للعاملين .

وقـد عـبرَ أحـد العاملين ببنك أمريكا عن التوتر الذى شعر به ، وهو الموظـف الوحيد الذى افصح عن اسمه ، وقد ذكر بأن الناس قد ثبطت همتها وقد أصبحوا يسخرون بشكل لاذع على نحو متصل بخصوص كل شئ ، حيث أن اتجاههم أنصب حول الاستفهام عن ما هو القادم ؟

وإذا لـم يكـن هناك أي أسباب أخرى فمن مصلحة الشركة الذاتية أن تقوم بالتعامل مع العاملين بشكل آدمي ، حيث تأخذ الشركات عن طريق إداراتها التي تهـتم بالخـبرة والتنوير الثقافي مجموعة من التصرفات للتخفيف من المشكلة المعنوية عندما يتم مواجهة موقف الإنتاج بأحجام أصغر على النحو التالي :

**1- مجموعة من مكافآت الفصل المقبول Adecent Servance Package**

يتضـــمن ذلك البرنامج مدفوعات مقبولة عند الانقطاع أو مدفوعات مقابل وقت الإجازات التي لم يتم القيام بها بالإضافة إلى تقديم العون المستمر لتغطية الـــتأمين الصـــحي لشهور عديدة ، نفس ابريل عام 2001 عندما قامت شركة CISCO بـــتخفيض قوة العمل بها أعلنت الشركة أنها سوف تقدم ستة شهور مدفوعـــات الانقطـــاع ومزايا للعاملين بها اللذين تأثروا بالفصل المؤقت عن العمـــل ، وقد ذكر المدير المالي في مذكرة أن قرار الشركة سيعتمد على فعل الشـــئ الصحيح لمزاولة نشاط الشركة وكافة العامين سوف يتم التعامل معهم بعدالة وشفقة.

**2-تمليك معجل لعقود خيارات الأسهم Accelerated Vesting of Stock Opinions**

كـــثيراً مـــن الشركات تسرع اختياراً في تمليك عقود خيارات أسهم إلى هـــؤلاء العاملين الذين سيتم حذف وظائفهم ، وعادة ما يحصل هؤلاء العاملين على ائتمان سنة في زمن تخفيض حجم إنتاج الشركة .

**3- المساعدة على إيجاد وظائف جديدة Helping to find new jobs**

تساعد الشركات العاملين الذين تم إنهاء خدمتهم على إيجاد وظائف جديدة، وتتضـــمن تـــلك الإجراءات المفيدة الاتصال بالشركات الأخرى لإعلامهم بما يتوافر لديها من عاملين وخبرة وكفاءة فنية والتي تم حذف الوظائف التي كانوا يعمـــلون بهـــا ، وبعض الشركات توفر مساعدة عن طريق التعاقد مع شركة خارجية لمساعدة الأفراد المتأثرين بإيجاد فرصة عمل لهم .

**الدعم العاطفي Emotional support**

بعـــض الشركات توفر خدمات استشارية تهدف إلى إعطاء دعم عاطفي لهؤلاء العاملين .

إن مثل تلك الإجراءات الإيجابية تخدم غرضين رئيسيين ، حيث توفر مساعدة ملموسة ودعم للأفراد الذي تم حذف وظائفهم ، وبشكل إضافي فإنها تساعد على الاحتفاظ بالموظفين الرئيسيين الذين لا ترغب الشركة في فقدهم .

إن شركة بوينج التي تعتبر أكثر شركات الإيرباص في العالم حاليا تقوم بإعادة هيكلة الشركة ، حيث قامت بتخفيض عدد 5000 وظيفة في الربع الثاني من عام 2000 ،ويتوقع أن يكون هناك مزيد من الوظائف المفقودة في المستقبل .

## 11/4/5/2 محاسبة التكلفة على أساس النشاط والإدارة على أساس النشاط

**Activity – Based Costing and Activity – Based Management**

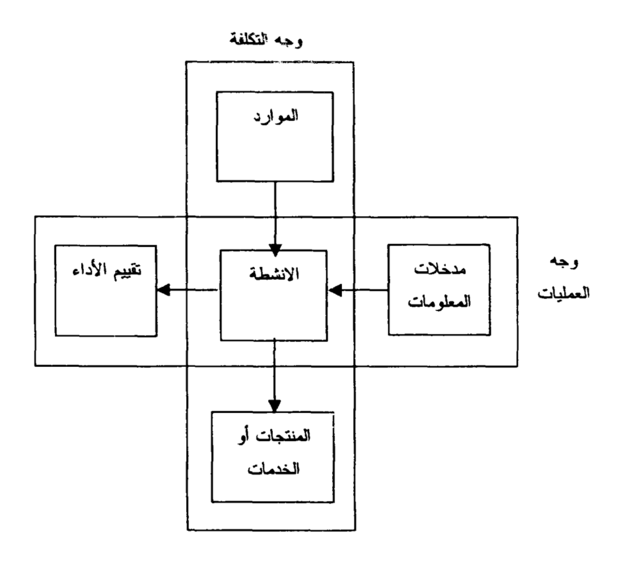
إن محاسبة التكلفة على أساس النشاط **Activity – based costing (ABC)** تعتبر أحد طرق قياس تكلفة الأنشطة ، حيث يتم تصنيف التكاليف غير المباشرة لكل نشاط إلى مجموعات في مجمعات خاصة منفصلة ، تعترف طريقة محاسبة التكلفة على أساس النشاط بالعلاقة السببية **Causal** التي تعتبر محرك التكلفة إلى الأنشطة ، يمثل محرك ومسبب التكلفة **Cost Driver** أي عامل يسبب التغيير في تكلفة النشاط ، ويتم تخصيص تكاليف أي نشاط على المنتجات والخدمات أو أي أهداف تكلفة أخرى طبقاً لاستخدام مسبب أو محرك التكلفة للنشاط **Cost Driver** وكأمثلة على تلك الأنشطة التى تمثل محرك تكلفة إعداد الآلات وأوامر الشراء ، عمليات فحص الجودة ، أوامر الإنتاج ، عمليات استلام المواد ، نقل حركة المخزون طلبات الصيانة ، أما هدف التكلفة **Cost Objective** فهو يعرف بأنه أي وحده يتم تجميع وتحميل التكاليف عليها سواء كانت وحدة مخرجات (منتج أو خدمة) أو وحدة تنظيمية (قسم ، وظيفة . .) وهو في نفس الوقت

يعــبر عــن الشئ المراد معرفة تكلفته سواء كان منتجات أو عملاء أو قنوات توزيع أو مجالات وظيفية.

إن طــريقة المحاســبة عــلى أساس النشاط تعتبر أداة قوية لتحديد تكلفة المنــتجات والخدمــات أو المشــروعات بشــكل دقيق ، فتلك الاداه تخصص التكاليف غير المباشرة طبقاً لاستهلاكها باستخدام أغراض التكلفة بدلاً من أن يتم ذلك التخصيص عن طريق استخدام طريقة تحكمية . يتم تسهيل تخصيص التكلفة في العمليات الداخلية واستخدام طريقة التكلفة على أساس النشاط حيث أنها تحدد مسببات التكلفة وعند التركيز على الاستخدام لمسببات التكلفة يمكن للإدارة تحقيق تخفيض التكلفة وهذا ينتج من العلاقة السببية بين مسببات تكلفة النشــاط وتكــاليف النشــاط يــبين الشكل رقم (11/9) نموذج يوضح تدفق المعــلومات فى ظل التكاليف على أساسا النشاط . ويلاحظ أن المعلومات فى مــثل ذلك النموذج يمكن أن ينظر إليها من وجهتين هما وجهه التكلفة Cost View حيــث تــتدفق من الموارد إلى الانشطة ، ومن الانشطة إلى المنتج أو الخدمــة ، وجهه العمليات والتى تبين بتدفق مدخلات المعلومات والتى تتمثل فى المعاملات التى تم ملاحظتها والمتعلقة بالنشاط ، وهى بيانات لازمة لتحديد تكــلفة المنتجات ، كما يتم توفير البيانات اللازمة لتقييم الاداء كما يتضح من التدفق الافقى فى النموذج .

**شكل رقم (11/9)**

**نموذج تحديد التكلفة على أساس النشاط**




إن طرق تحديد التكلفة على أساس الأنشطة يحسن عموماً من نظام تحديد التكاليف ، وبالتالي فهي تؤدي إلى تحديد تكاليف للمنتج على نحو أكثر دقة. حيث تزيد تحديد التكلفة على أساس النشاط من عدد أوعية ومجمعات التكاليف Cost Pools والتي تجمع فيها التكاليف الإضافية بدلاً من تجميعها كلها في مجمع واحد للشركة ككل ، من هنا تنشأ عده مجمعات وفقاً لعدد الأنشطة

المحـــركة للتكـــلفة ، في ظل تلك الطريقة يتم تخصيص التكاليف على أساس نسبة من الأنشطة المحركة للتكاليف التي يمكن تتبعها للمنتج أو الأمر الإنتاجي وليـــس عــلى أساس العمل المباشر أو أية مقاييس أخرى ، كما تغير طريقة تحديـــد الـــتكاليف على أساس النشاط من نظرة المديرين للعديد من التكاليف الإضافية والتي كان يعتقد في الماضي أنها غير مباشرة ( مثل القوة المحركة والتفتيش وإعداد الآلات ) ، حيث أصبحت تحدد الأنشطة بشكل محدد ويمكن اعتبارها قابلة للتتبع للمنتجات الفردية .

وكأمثلة على الشركات التي تستخدم طريقة التكلفة على أساس النشاط شركة **Hewlet–Packard** وشـــركة **General Motors** وشركة **Dyton Extruded Plastics** بالإضافة لشركة **Northern Ttelecom . Limited** .

## الإدارة على أساس النشاط Activity – Based Management (ABM)

تمـــثل الإدارة عـــلى أســـاس النشاط أحد الأنظمة التي تركز على إدارة الأنشـــطة لأغراض تحسين القيمة المستلمة عن طريق العميل والربح المحقق عـــن طريق الشركة التي توفر تلك القيمة . فذلك النظام يعتبر مفيد للشركات فـــي مجالات استراتيجية المنتج وتسعير المنتج وإدارة التكلفة ، يتضمن نظام الإدارة على أساس النشاط تحليل مسبب التكلفة **Cost driver analysis** وتحليل النشاط وقياس الأداء ، إن نظام الإدارة على أساس النشاط يرتكز على طريقة محاسبة التكلفة على أساس النشاط باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات .

فـــي ظل استخدام نظام الإدارة على أساس النشاط **(ABM)** فإن كل من الرقابة على التكلفة **Cost Control** والقيمة المستلمة **Value Received** عن طريق العميل تمثل اعتبارات هامة .

عـــندما يـــتم تقريـــر ما الذي يتم قياسه من المفيد التفكير في أن مقاييس العمـــلية تغطـــي مجموعتين هما : القيمة المقدمة للعميل بالإضافة إلى كفاءة العمـــلية ذاتهـــا .ومن المهم إن يكون لدي المنظمة بيانات عن الأداء عن كلا المجموعـــتين بحيـــث تـــتمكن مـــن الحفاظ علي موازنة بين مصالح العميل والشـــركة، حيث إن الشركة التي تركز فقط علي الوفاء باحتياجات العميل قد تجـــد نفسها تخسر أموالها نتيجة للعمليات الداخلية التى لا تتميز بالكفاءة ، في حين أن الشركة التي تركز فقط علي الكفاءة الداخلية قد تخسر عملائها لعدم الوفاء باحتياجاتهم بشكل كاف . أن القيمة المضافة للعميل Customer Value Added Quantifying يتم قياسها بشكل أكثر سهولة عن طريق التحديد الكمي لمقـــدرة الشـــركة علي الوفاء باحتياجات العميل الرئيسية وعن طريق قياس بعـــض خواص الأداء علي سبيل المثال الجودة والتوافر والخدمة ، إما كفاءة العملية فيمكن الوفاء بها بسهولة عن طريق قياس زمن الدورة .

إن العلاقـــة بيـــن الكفاءة وزمن الدورة يمكن أن تتضح جليا من المنطق التالي القائل بأنه :-

إذا ما تم الوفاء باحتياجات العميل ( بمعني توفير منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة عند تكلفة متنافسة ) في فترات دورات أصغر من ثم فإن العملية بطبيعتها تصبح ذات كفاءة بشكل متزايد ، والآتي أمثلة عن المقاييس المتاحة بشكل شائع في كل مجموعة :-

**مقاييس القيمة المضافة للعميل Measures of Customer Value Added**

- تخطيط أداء المنتج – الخدمة طبقا لتدفقات العميل .
- الموازنة بين التكلفة العائد .
- الجودة والمصداقية .

- الخدمة والدعم المقدم .
- الاستشفاء من المشاكل .

**مقاييس زمن دورة التشغيل Measures of Cycle Time**

- زمن تطوير أي منتج أو خدمة جديدة .
- الزمن الخاص بالسوق .
- زمن دورة إنجاز الأمر .
- الأداء وفقا للجدولة .
- إعادة العمل وزمن القيمة غير المضافة الأخري .

وطبقا للتوضيح السابق فإن الرقابة علي التكلفة لها علاقة مباشرة مع زمن الـدورة ، فكـلما قل زمن الدورة كلما زادت الكفاءة ، عموما هناك إرشاديين أساسين للادارة علي اساس النشاط هما :-

- توزيع الموارد علي الأنشطة التي تنتج أقصي حد للعائد الاستراتيجي .
- تحسين ما يهم العميل .

<u>مثال :</u>

تقوم إحدي الشركات الدولية بتصنيع مكونات الأتوبيسات ، وقد كان لنظام محاسـبة تكـلفة الإداء وعـاء وحيد للتكلفة غير المباشرة وتكاليف صناعية أضـافية ، ويتم التخصيص باستخدام ساعات العميل الصناعية المباشرة ، إن معـدل تخصيص التكاليف الإضافية الصناعية للنظام السابق عن عام 2002 كان 200 لكل تكلفة صناعية لساعة عمل .

وقـــد قررت الشركة إن تستبدل الوعاء الوحيد للتكلفة الصناعية الإضافية الـــي خمســـة أوعية تكلفة غير مباشرة ، تمثل أوعية التكلفة خمسة مجالات للأنشطة في المصنع ، كل منها عليها مشرف خاص بالتزام مقدر بالموازنة .
يوضح الجدول التالي مجموعة البيانات المرتبطة :-

| مجال النشاط | مسبب التكلفة | معدل النشاط |
|---|---|---|
| - الشراء . | أوامر الشراء . | 25 |
| - معالجة المواد . | أجزاء . | 1 |
| - الطحن . | ساعات الآلة . | 50 |
| - عمل الخراطة . | دورات . | 2 |
| - الاختبار . | الوحدات محل الاختبار . | 120 |

وفيما يلي البيانات المتعلقة بهذين الأمرين :-

| | الأمر رقم 2071 | الأمر رقم 2072 |
|---|---|---|
| - ساعات العمل الصناعية المباشرة. | 30 | 360 |
| - أوامر الشراء . | 5 | 20 |
| - الأجزاء . | 50 | 250 |
| - الدورات . | 25 | 875 |
| - ساعات الآلة . | 20 | 700 |
| - الوحدات ( 25 % عن الوحدات محل الاختبار ) . | 20 | 500 |

يــتم حساب التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة للوحدة الواحدة لكل أمر في ظل نظام التخصيص السابق علي النحو التالي :-

| | الأمر رقم 2071 | الأمر رقم 2072 |
|---|---|---|
| - المعدل لكل ساعة عمل صناعية مباشرة(a) . | $ 200 | $ 200 |
| - ساعات العمل الصناعية المباشرة (B) . | 30 | 360 |
| - إجمالي التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة للأمر ( B × a ) . | $ 6000 | $ 72000 |
| - التكاليف الصناعية الإضافية لكل وحدة . | $ 300 = $ 6000 / 20 | $ 144 = $ 72000 / 500 |

ويتم إبراز طريق حساب التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة للوحدة لكل أمر في ظل نظام محاسبة التكاليف علي أساس النشاط علي النحو التالي :-

| | الأمر رقم 2071 | الأمر رقم 2072 |
|---|---|---|
| - نشاط الشراء . | $ 150 = 6 × 25 | $ 500 = 20 ×25 |
| - نشاط معالجة المواد . | 50 = 50×1 | 250 = 250×1 |
| - نشاط الطحن . | 8700 = 174 × 50 | 35000 = 700 × 50 |
| - نشاط الخراطة . | 500 = 250 × 2 | 1750 = 875 × 2 |
| - نشاط الاختبار . | 120 × (25%من 20<br>= 600 | 120 × (25 % من 500<br>= 15000 |
| إجمالي التكاليف الصناعية الاضافية المخصصة لكل أمر . | $ 1000 | $ 52500 |
| أجمالي التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة للوحدة الواحدة . | $ 500 = 20 /10000 | $ 105 = 500 / 52500 |

إن طـــريقة تحديـــد التكـــلفة على أساس النشاط قد نشأت استجابة لحاجة المديرين لتكاليف منتج أكثر دقة ، وتتخذ أربعة خطوات عند تصميم أي نظام لـــتحديد التكـــلفة على أساس النشاط ، وهي تحليل قيمة العملية والتي تساعد المدير على تحديد واستبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة في الشركة ، وتحديد مراكـــز الأنشطة التي تمثل مجمع للتكاليف الاضافية ، وتتبع التكاليف لمراكز الأنشـــطة ، ثـــم اخـــتيار محركات التكاليف والتي تعتبر الأدوات المستخدمة ليتحمل التكاليف من مراكز الأنشطة إلى المنتجات .

وعندما يتم تطبيق طريقة محاسبة التكلفة علي أساس النشاط يتضح بشكل مـــتعارف عـــليه أن المنتجات ذات الحجم المنخفض يكون لها تكلفة صناعية إضـــافية أعـــلي مقارنة بنظيرها في ظل النظام التقليدي لتخصيص التكاليف الصناعية الإضافية ، والعكس صحيح بالنسبة للمنتجات ذات الحجم المرتفع . ويـــرجع السبب وراء ذلك في أن كثير من التكاليف علي سبيل المثال تكاليف التأسيس تتباين مع عدد الدفعات ، بينما تكاليف أخري مثل تكلفة ترتيب المواد ومعالجـــة المواد تتباين مع درجة تعقيد المنتجات ، وبالضرورة فإن المنتجات والأوامـــر المختلفة تؤدي إلي استخدام مختلف لكل نشاط ، وفيما يلي مقارنة بين تكلفة كل وحدة لتوضيح تلك النقطة :-

| | الأمر رقم 2071 | الأمر رقم 2072 |
|---|---|---|
| عدد الوحدات . | 20 | 500 |
| التكاليف الصناعية الإضافية المخصصة لكل وحدة في ظل :- | | |
| - الـــنظام التقـــليدي باستخدام ساعات العمل المباشر كأساس للتخصيص. | $ 300 | $ 144 |
| - نظام المحاسبة علي أساس النشاط . | $ 500 | $ 105 |

ولاشــك إن هــناك عدد متزايد عن الشركات قد تبنت نظام الإدارة علي أســاس النشــاط ، وكأمثــلة علي ذلك شركة Siemens ، وشركة Tektronix وشركة Black & Decker وشركة AT & T ، وشركة General Electric .

وتطــبيقا لأحــدي الدراسات المسحية الحديثة تعتبر عملية المحاسبة عن المنــتج أو الخدمــة ، وتحــليل العملية بالإضافة إلي إدارة الأداء بمثابة قمة الأهــداف الثلاثة الرئيسية لتطبيق نظامي محاسبي التكلفة علي أساس النشاط (ABC) وطــريقة الإدارة على أساس النشاط (ABM) ، حيث أشار 64% من المســتجيبين لتلك الدراسة المسحية الى أن كلا النظامين يجب أن يتم التكامل بينهما داخل نظام تخطيط موارد المنشأة Resource Planning System (RPS)، وقد كشفت نتائج تلك الدراسة أيضا إلي أنه كلما كبر حجم المنظمة كلما زادت مدي الحاجة إلي أحداث ذلك التكامل .

وقــد كــان للولايات المتحدة الريادة في تحديد التكلفة علي أساس النشاط وذلك علي الرغم من أن الأبحاث الميدانية الأولي قام بها الباحثون الأمريكيون في الشركات الألمانية ، أن المفهوم مازال جديداً نسبياً ، كما أن اصطلاح تحيد التكــلفة علي أساس النشاط قد ابتكرته شركة جون دير خلال السنوات الخمس عشــر السابقة ، ولليوم فإن تحديد التكلفة علي أساس النشاط لم ينتشر انتشار مدخل الوقت المحدد Just in Time ، وربما يرجع السبب فى ذلك إلي تكاليف التــنفيذ وإلي حقيقة صعوبة جمع البيانات اللازمة لتشغيل النظام أحيانا ، وفي اليابان والتي أصبحت رائدة في تكنولوجيا الأتمتة فإن تحديد التكلفة علي أساس النشــاط نــادر الوجود ، وبدلاً عن ذلك يبدو أن المديرين اليابانيين يفضلون مقــاييس الحجــم مثل ساعات العمل المباشر لتوزيع التكاليف الإضافية علي المنتجات ، ويرجع ذلك التفضيل إلي أن المديرين مقتنعين بأن تخفيض العمل

المباشـــر ضـــروري للمضي في تحسين التكاليف ، ويقولون أنه باتخاذ العمل المباشـــر علي أساس تخفيض التكاليف الاضافية فإن ذلك يجبر المديرين علي رقابة العمل المباشر أكثر والبحث عن طرق لتخفيض ذلك من خلال المزايدة، وباختصـــار يعمـــل المديرون اليابانيون كفريق إلي الاهتمام بخفض التكاليف والعمل نحو تحقيق أهداف الشركة طويلة الأجل أكثر من اهتمامهم بالحصول علي تكاليف للمنتج أكثر دقة . وللأن فإن الاستخدام المتزايد لتحديد التكلفة يتم علي أساس النشاط في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض التطبيقات تمت في أوروبا وخصوصاً في ألمانيا .

### 11/4/5/3 إدارة الجودة الشاملة * Total Quality Management (TOM)

أن أحـــد الـــنواتج الرئيســـية لـــلجودة تتمثل في حذف التكاليف المرتفعة المرتبطة بوحدات الإنتاج المعيبة ، وهى تتضمن تكلفة أنتاج الوحدات المعيبة وتكلفة إعادة العمل وعديد من التكاليف الأخري علي سبيل المثال تلك الناشئة مـــن إعـــادة جدولـــة الأعمال الأخري وتدفق ترتيب أعداد المواد الخام غير الموجودة في المخزون السلعي .

---

* أن مصطلح جـودة Quality ذات معاني متعددة ولأغراض الدراسة فإنها تعرف بانها مطابقة توقعات المستهلكين ممثلة في خصـائص وأداء السـلعة أو الخدمـة ، لذلـك تتحقق الجـودة عنـدما يشـتمل المنتج أو الخدمـة علي جميع الخصـائص التي يتوقعها المستهلك ، وعنـدما يتم تقديم السـلعة أو الخدمة بطريقة مرضية للمستهلك يكـون هنـاك ثلاثة عوامل تتعلق بالجودة الشاملة لها هي الرتبة Grade وجودة التصميـم Design Quality بالإضافـــة ألي جـودة المطابقة Conformance Quality .

وكما سبق الذكر فإن الجودة تعتبر هامة وحاسمة للحفاظ علي المركز التنافسي للشركة ، إن تبني وتطبيق معايير الجودة وأداء مراجعات الجودة للتأكد من أن معايير الجودة التي تم تحقيقها يمكن أن تؤدي إلي تدنية تكاليف الفشل الداخلي وتكاليف الفشل الخارجي ، و تحدث تلك التكاليف بالشركة بسبب عدم تحقق جودة المطابقة السيئة فإذا ما فشل المنتج إن يتطابق مع مواصفات التصميم الخاص به تحدث تكاليف الفشل ، وتتمثل تكاليف الفشل الداخلي **Internal Failure Costs** في التكاليف التي يتم تحملها للمنتجات المعيبة والتي يتم اكتشافها قبل أن يتم شحنها للعميل ، أما تكاليف الفشل الخارجية **External Failure Costs** فتتمثل في تكاليف المنتج المعيب بعد أن يتم شحنه للعميل ، وتتضمن التكاليف الفعلية التي يتم تحملها علي سبيل المثال الإصلاحات في فترة الضمان ، يوضح الجدول رقم (11/10) أمثلة لتكاليف الفشل الداخلي والخارجي .

وفي معظم الحالات مع ذلك فإن التكاليف المرتبطة بتصحيح العيوب ليست خسارة للمنظمة كتكاليف فرصة بديلة ، حيث أن نقد ولاء العميل قد يؤدي إلي خسارة المبيعات المستقبلية المحتملة وإلى خسارة الشعور الودي من العميل بالإضافة إلي خسارة الشريحة التسويقية بسبب السمعة السيئة لتلك الجودة الفقيرة . ولاشك أن لتلك العوامل آثار ضارة بعيدة المدى علي القدرة التنافسية للشركة أكثر من تكاليف الفشل الخارجية الفعلية. إن تلك المشكلة تتفاقم نتيجة الحقيقة الخاصة بأن تكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بالجودة الفقيرة من المستحيل أن يتم قياسها ولا يمكن أن تظهر أبداً في أي تقرير مالي.

جدول رقم (11/10)

أمثلة على تكاليف الفشل الداخلي والخارجي لتكاليف الجودة

| تكاليف الفشل الداخلي | تكاليف الفشل الخارجي |
|---|---|
| - صافي تكلفة الخردة. | - تكلفة الخدمات الميدانية وتوصيل البدائل للمستهلك. |
| - صافي تكلفة العادم. | - إصلاح الأعطال في فترة الضمان . |
| - تكلفة العمل والتكاليف الإضافية لإعادة التشغيل. | - استبدال المنتجات المعطلة في فترة الضمان. |
| - إعادة فحص المنتجات المعاد تشغيلها. | - الإصلاح والاستبدال بعد فترة الضمان . |
| - إعادة اختبار المنتجات المعاد تشغيلها. | - رد قيمة المنتجات المباعة . |
| - زمن العطل الناتج من العيوب ومشاكل الجودة الأخرى. | - الالتزامات الناشئة عن عيوب المنتجات . |
| - التخلص من المنتجات المعيبة. | - المردودات والمسموحات الناتجة عن مشاكل الجودة. |
| - تحليل أسباب عيوب الإنتاج. | - خسائر المبيعات الناتجة عن سوء سمعة المنتجات بسبب انخفاض الجودة. |
| - إعادة تشغيل البيانات بسبب عيوب التثقيب والتشغيل. | |
| - إعادة كتابة برامج الكمبيوتر بسبب عيوب البرامج. | |

وطـبقاً لأحـد الدراسات الحديثة فإن الضغط التنازلي عن الأسعار يمثل المشـكلة السـوقية الأكـبر ، كما أن ولاء العميل والاحتفاظ به يمثل التحدي الأكـثر أهمية للإدارة ، وقد شملت تلك الدراسة عدد 656 من الشركات التي يقع مركزها الرئيسي في أسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية وجنوب أفريقيا ، وقد أكـدت تلك الدراسة بشكل أضافي علي أهمية التركيز علي العميل ، أن إدارة الجودة الشاملة تعتبر الان أمراً حاسماً للبقاء في دنيا البيئة العالمية التنافسية .

وقد كشفت إحدى الدراسات الحديثة الأخرى علي أن الشركات التي تركز علي ولاء العميل تكون أكثر ربحية وأكثر احتمالاً من ناحية التفوق فى تحقيق أهدافهـا الخاصـة بالنمو وقيمة ثروة المساهم مقارنة بمنافسيها التي لا تجذب ولاء العميـل أو تـؤدي بشكل ضعيف في هذا الخصوص .إن الشركات التي تركز علي العميل Customer– Centric Companies هي تلك الشركات التي تضـع أهداف صريحة من أجل الاحتفاظ بالعميل وبذل مجهودات غير عادية لتحقيق أهدافها الخاصة بولاء عملائها لمنتجاتها أو خدماتها ، وقد غطت تلك الدراسة 867 شركة في 35 بلد، وقد ذكرت الدراسة أيضاً إنه بينما أن جودة المنـتج لـم يعـد كافياً لجذب والاحتفاظ بالعملاء إلا إنها بمثابة رهان علي المنافسة .

بصفة عامة فان نظام تكاليف الجودة يفيد المديرين من عدة وجوه هى:–

- تسـاعد معـلومات تكاليف الجودة المديرين علي تحديد الأهمية المالية لـلجودة ، حيث أظهرت الدراسات أن المديرين لا يقدرون عادة تكاليف الجـودة ، لأن تلك التكاليف مندمجة مع تكاليف الأقسام الأخرى ، كما إنهـا لا تحسب من خلال نظام التكاليف لذلك فقد يندهش المديرون عند عرض تقرير تكاليف الجودة عليهم لأول مرة .

- تساعد معلومات تكاليف الجودة علي تحديد الأهمية النسبية لمشاكل الجودة التي تواجه المنشأة ، وعلي سبيل المثال فقد تظهر تكاليف الجودة أن الخردة تمثل مشكلة جودة هامة ، أو أن الشركة تتحمل تكاليف ضخمة للضمان ، وهذه المعلومات توجه الإدارة نحو المناطق التي تحتاج إلي اهتمام .
- تساعد معلومات تكاليف الجودة المدير علي تحديد ما إذا كان توزيع تكاليف الجودة توزيعاً سيئاً ، كما تساعدهم بعد ذلك علي حسن توجيه وتوزيع تلك التكاليف .
- تقدم معلومات تكاليف الجودة الأساس لوضع موازنة تكاليف الجودة كأداة لمساعدة الإدارة علي خفض إجمالي التكاليف وتقييم الأداء من سنة لأخرى.

ورغم ما تقدم تجدر الإشارة إلي وجود ثلاثة حدود لمعلومات تكاليف الجودة أو لها أن مقياس تكلفة الجودة والتقرير عنها لا تحل أي من مشاكل الجودة ، حيث يمكن أن تحل المشاكل فقط من خلال الإجراءات التي تتخذها الإدارة ، وثانيها إنه توجد عادة فجوه زمنية بين وضع برامج تحسين الجودة في التنفيذ وبين ظهور نتائج تلك البرامج ، فعند وضع وتنفيذ البرنامج بداية قد ترتفع تكاليف رقابة الجودة ، وثالثها إنه قد تحذف بعض بنود تكاليف الجودة الهامة من تقرير التكاليف ومن أمثلة تلك التكاليف تكلفة الفرصة البديلة لفقد المبيعات نتيجة سوء تصميم المنتج أو عدم رضاء العميل ، وكذلك تكلفة وقت الإدارة العليا المبذول في التصميم وإدارة برنامج الجودة ، ويرجع سبب حذف هذه التكاليف إلي صعوبة تحديدها وقياسها .

وأخيـــراً يتعين الإشارة إلي أهم الجوانب الدولية للجودة **International Aspects of Quality** بإعتبارها فكرة نشأت منذ زمن في أوربا واليابان قبل الولايـــات المتحدة الأمريكية ، فقد بدأت في الخمسينات الشركات اليابانية تنشأ طـــرق لـــلرقابة عـــلي الجـــودة والتي تركز علي أنشطة المنع **Preventive Activities** ( الأنشـــطة الوقائية ) وبحيث تكون الجودة مسئولية عامل وليس فقـــط العامـــلين الرئيسيين في قسم رقابة الجودة ، وقد وجد في اليابان أوائل الســـتينات دوائر الجودة ولا زالت هذه الأداة الرقابية تستخدم عليٌ نطاق كبير فـــي جميـــع أنحاء اليابان ، كذلك ألقت مسئولية كبيرة علي المديرين باليابان لسنوات عديدة ممثلة في توريد المواد صفرية العيوب **Zero Defects** وقد بدأت تلك الأفكار تنتشر في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة .

وقـــد بـــدأ كلاً من اليابانيين والأوروبيين من الستينات أنفاق استثمارات كبيرة علي برامج تدريب الجودة ، كما أنفقت استثمارات ضخمة في السبعينات عـــلي المعدات المؤتمتة **Automation** ، وقد كانت برامج تدريب الجودة تقوم عـــلي أســـاس التدريب المستمر في المواقع وليس عن طريق حلقات دراسية لبعض المديرين ، وفي الثمانينات وضع اليابانيون والأوروبيون معايير عالمية لجودة المنتجات ، كما أصبح المديرون مهتمين بإنشاء وتطوير برامج الرقابة عـــلي الجـــودة في جميع الإعمال في أوروبا واليابان ، وعموماً فإن مستوي المنـــتجات التي تباع للشركات الأوروبية يتم مراقبتها من خلال مجموعة من إرشـــادات الرقابة علي الجودة التي وضعت في عام 1987 وبواسطة منظمة المعايير الدولية ( الايزو) . **International Standard Organization (ISO)** وتعرف تلك الإرشادات باسم معايير الجودة 9000 ( **ISO 9000 Standards** ) حيث تقدم للشركات طريقة تحقيق الجودة لعملائها كالآتي :

- أن يكون لدي الشركات نظاماً للرقابة علي الجودة يحدد بوضوح مستوي الجودة المتوقع .
- أن يتم تطبيق ذلك النظام بالكامل وأن تكون إجراءات الرقابة علي الجودة موثقة بالتفصيل .
- إن مستوي الجودة المستهدف يتحقق علي أساس مستمر وغير مؤقت .
- وتتمثل مجموع معايير الإيزو 9000 من سلسلة تتكون من خمسة معايير مستقلة ، ويعرف المعيار الأول باسم الأيزو 9000 وهو يوضح التعاريف الأساسية والإجراءات الضرورية التي تستخدم كخريطة إرشادات حيث يجب على الشركة أن تختار أن تصنف رسمياً تحت الإيزو 9001 والإيزو 9002 ، أو الأيزو 9003 أو الأيزو 9005 ، حيث تمنح شهادة الأيزو 9001 للشركات التي تطبق الجودة في كل أوجه الأنشطة ابتداء من أنشطة التصميم والتطوير والإنتاج والتسليم وخدمة ما بعد البيع ، ويشتمل ذلك علي الشركات الهندسية وشركات الإنشاءات وشركات الإنتاج الصناعي .
- والمعيار الثاني هو الإيزو 9002 ويمنح للشركات التي يتم إنتاجها وفقاً لمتطلبات ومواصفات موجودة فعلاً ويدخل ضمن تلك الشركات شركات الأدوية والأغذية والشركات الكيماوية .
- أما المعيار الثالث 9002 فيختص فقط بالاختبارات والتفتيش النهائي علي المنتجات التي تصنعها شركات أخري ، والشركات التي تحصل علي الشهادة وفقاً للمعيار المذكور هي شركات توزيع الأجهزة حيث

تقدم بفحص واختيار تلك الأجهزة بعد استلامها من الموردين وقبل بيعها وتسليمها لعملائها.

- أمـا المعيـار الأخير الأيزو 9004، فهو يقدم إرشادات محددة لإنشاء وتطبيق نظاماً للجودة والحصول علي شهادة الجودة .
- عمومـا فقد أصبحت معايير الأيزو مقياساً عالمياً للجودة ، فعلى الرغم من أن تلك المعايير وجدت أصلا للرقابة علي جودة السلع التي تباع في الدول الأوروبية ، فقد أصبحت مقبولة بشكل واسع بحيث لا يمكن لأي شـركة تجاهـلها حتى لو لم تكن تبيع منتجاتها في أوروبا ، فقد أصبح حلف شمال الأطلنطي NATO يتطلب من مورديه شهادة الأيزو 9000، كذلـك فـإن وزارة الدفـاع الأمـريكية تطلب ذلك من كل مورديها ، بالإضـافة لذلك فإن العديد من الشركات الكبرى مثل Dupont وشركة IBM تضغط علي مورديها للتمشي مع هذه المعايير، وذلك لأن منتجات مثل هذه الشركات الكبرى يفترض أن تكون متوافقة مع تلك المعايير أو وباختصـار فإن معايير الأيزو 9000 قد وجدت لتبقي ، وأن أي شركة في أي مكان في العالم تغامر إذا تجاهلت هذه المعايير.

### 11/4/5/4 مدخل نظام الوقت المحدد Just – In- Time System (JIT)

إن نظام الوقت المحدد Just - In - Time هو ذلك النظام الذي بموجبه يتم شراء المواد ويتم إنتاج المنتجات فقط عندما يتم طلبها للوفاء بالطلب الفعلي للعميل . أن مدخل الوقت المحدد قد تم تصميمه ليؤدي إلي وجود حد أدنى من المخزون أو عدم وجود أي مخزون أو ضياع أثناء العملية الإنتاجية . وقد تم تطـبيق ذلك المدخل في اليابان لعديد من العقود ، ومن خلال حذف المخزون

المكـــلف وإعادة العمل في الوحدات المعيبة فإن الشركات ( علي سبيل المثال (Toyota) أصبحت قادرة علي تخفيض التكاليف بمقدار بلايين من الدولارات، فنـــتيجة لتزايد التكاليف وانخفاض الأرباح وشدة المنافسة علي مستوي العالم بدأت الشركات في البحث عن طرق لتسهيل عملياتها ولجمع بيانات أكثر دقة لأغـــراض اتخـــاذ القـــرارات ، وكانت نتيجة هذا البحث التوصل إلي أداتين إداريـــتين هامـــتين هما نظام المخزون في الوقت المحدد وتحديد التكلفة علي أساس النشاط (والتي سبق مناقشتها). ويساعد نظام المخزون في الوقت المحدد المدير علي تخفيض التكاليف وزيادة الكفاءة والتوسع في الإنتاج .

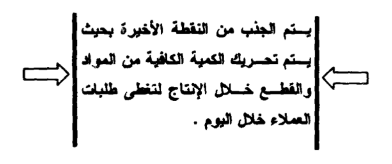
ففـــي ظـــل نظـــام المخزون في الوقت المحدد يتدفق الإنتاج بما يوصف بمدخـــل الجـــذب **Pull** للمنـــتجات المصنع والذي يعتمد علي إرسال المرحلة الأخيـــرة للإنتاج إشارة إلي نقطة الإنتاج السابقة عليها بمقدار المواد أو القطع اللازمة بالضبط لتجميع المنتجات خلال الساعات القليلة القادمة ، وهذا المقدار مـــن المواد أو القطع فقط هو الذي يتم توفيره ، بنفس هذه الإشارة يرسل إلي الخلف لكل نقطة إنتاج سابقة وبشكل يحافظ علي تدفق وانسياب المواد بسهولة وبـــدون مخزون عند أي نقطة ، وبالتالي تتجاوب كل نقاط الإنتاج مع الجذب الذي تحدثه رحلة الإنتاج الأخيرة والتي تتجاوب بدورها مع طلبيات العملاء.

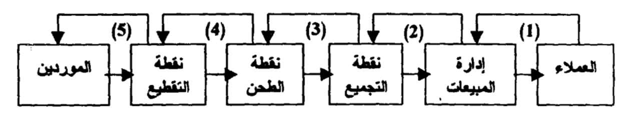
ولا يمكـــن لأي عامل ما في ظل نطاق المخزون في الوقت المحدد إنتاج أي شئ في أي مكان ولأي شخص إلا إذا طلب ذلك من جهة تالية عليه في خط الإنـــتاج فالمخـــزون شـــر يجب تفاديه ، يوضح الشكل رقم (11/11) مدخل الجذب لتدفق الإنتاج طبقاً لمفهوم نظام الوقت المحدد .

شكل رقم (11/11)

مدخل الجذب لتدفق الإنتاج

طبقا لطريقة المخزون فى الوقت المحدد




ويتناقص منهج الجذب المرتبط بنظام الوقت المحدد مع منهج الدفع Push المستخدم في نظم التصنيع التقليدي ، ففي تلك النظم عندما تنتهي نقطة إنتاج عملياتها علي دفعه من الإنتاج تدفعها إلي نقطة الإنتاج التالية بغض النظر عما إذا كانت هذه النقطة علي استعداد لاستلامها أم لا وتكون النتيجة زيادة غير مطلوبة في المخزون من المنتجات غير التامة عند تلك النقطة والتي قد لا يتم استخدامها والعمل عليها لأيام أو ربما لأسابيع وذلك يؤدي إلي تجميد الأموال، وكذلك يؤدي إلي عدم كفاءة عمليات التشغيل خاصة إذا ما انتشرت تلك الزيادة غير المطلوبة في المخزون هنا وهناك علي طول خط الإنتاج .

وعـــندما يكـــون لدي الشركة مخزون زائد فإن السبب في ذلك يرجع إلي أخذ خمسة عوامل :- أولها أن الشركة تعتقد إنها في حاجة إلي مخزون زائد Excessive Inventory للتاميـــن ضد مخاطر نفاذ المخزون ، وثانيها قد يكون هناك أخطاء في الإنتاج تؤدي إلي تكدس المخزون من الموارد أو الإنتاج التام وتحدث تلك الأخطار إذا لم يكن هناك تنسيق بين إدارتي الإنتاج والمشتريات أو أن تفشل إدارة البيع في إيجاد وسائل اتصال فورية بإدارة الإنتاج ، وثالثها هـــو عـــدم توافـــر التنسيق بين نقطة الإنتاج ، ورابعها قد تعتقد بعض أقسام الإنتاج في بعض الشركات ان إنتاج الدفعات الكبيرة من المنتجات يكون أكثر اقتصـــاداً من إنتاج الدفعات الصغيرة ، وخامسها أن نقط الإنتاج قد تدار علي أساس إنتاج قطع لا حاجة إليها فقط لتجعل العاملين مشغولين بالإنتاج . وعند اســـتخدام مدخل المخزون في الوقت المحدد تختفي تلك الأسباب الخامسة لآن المخزون لم يعد عنصراً هاماً في عمليات الشركة ، وعلي الرغم من أن ذلك المدخـــل يركـــز أساســـا عـــلي أساليب الرقابة علي المخزون إلا أن المفهوم العريض لهذا النظام يؤثر علي كافة أوجه أنشطة التشغيل .

أن تشـــغيل نظام المخزون في الوقت المحدد بنجاح يتطلب توافر خمسة عناصـــر هي الاحتفاظ بعدد محدد من الموردين ، تحسين ترتيب خط الإنتاج فـــي المصـــنع ، تخفيـــض زمن أعداد الآلات لدورات الإنتاج وتحقيق رقابة الجودة الشاملة مع إيجاد قوة عمل مرنة .

وقـــد كـــانت اليابان رائدة لمفهوم الوقت المحدد منذ عقدين من الزمان ، ومـــنذ ذلك الوقت اتسع هذا المفهوم للتحكم في المخزون ورقابته إلي ما سمي فلسفة الوقت المحدد JIT Philosophy وتعتمد تلك الفلسفة علي أن الإدارة يجب

أن تقــوم بــتركيز مجهوداتها علي التبسيط وعلي منع الضياع ، وهناك ثلاثة أفكار تمثل محور تلك الفلسفة هي:-

1- يجــب اســتبعاد كل نشاط لا يؤدي إلي زيادة القيمة المضافة للمنتج أو الخدمــة ، وتعرف الأنشطة التي لا تضيف قيمة إلي السلعة أو الخدمة بالأنشطة التي تؤدي إلي قيمة مضافة Non-Value Added Activities.

2- الالتزام والتعهد بالتحسن المستمر في كل أنشطة الشركة وفي الاستفادة مــن البيانات المقدمة لإدارتها ( ويعرف التحسين المستمر بأن السعي المستمر لتقديم قيمة أعلي للعملاء ) .

3- الالــتزام والتعهد بمستوي عال من الجودة بكافة أوجه نشاط الشركة ، ففي ظل الوقت المحدد يكون التركيز علي تنفيذ العمل بشكل صحيح من أول مرة وتحاشي إعادة التشغيل أو الإسراف والضياع بأي شكل .

وقــد عرفت طريقة الوقت المحدد عموماً منذ عقدين عن طريق المديرين في شركة تويوتا اليابانية ، ثم انتشرت الفكرة بسرعة بين الصناعات اليابانية ثم انتشرت بعد ذلك إلى الدول الصناعية الأخرى بما في ذلك إنجلترا وألمانيا وكندا ، وكان المديرون في إنجلترا ضمن أول من تفهم مزايا الوقت المحددة ، والان فــإن الوقت المحدد انتشر لدرجة أن أي مدير يمكنه أن يتوقع أن يجده في أي شركة متقدمة بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

**مثال:**

بلغ متوسط تكلفة المخزون لأحد الشركات في هونج كونج 6 مليون دولار هونــج كونج (HK$) ، ويرغب موردوا الشركة في توريد مواد الخام بأحجام أقل من الأطنان عند تكاليف إضافية بمبلغ HK$ 350000 وقد تم تحديد الآثار التالية لاختيار نظام الوقت المحدد JIT .

- عـن طـريق تضـمين عـلاوات الوقـت الإضافي في كل سنة بمبلغ HK$ 600000 سوف تتجنب لشركة خسارة مبيعات بسبب . قيام أحد مخازن الإيداع باستخدام مخزن استيداع مخزون سلعي لم يعد مطلوباً ، وقـد تمثل الإيجار السنوي لمخزون الإستيداع مبلغ HK$ 500000 ، وتقـوم الشـركة بامـتلاك مخـزن أخر يمكن أن تقوم بتأجيره بمبلغ HK$ 200000 ، وقـد قدرت التكاليف الأخرى التي سيتم حذفها والتي ستتمثل في تكاليف التأمين والضريبة العقارية والأمن والتكاليف الكتابية مبلغ HK$ 150000 سنوياً .

ويـتوقع أن ينـتج عن الاستثمارات طويلة الأجل في الشركة معدل عائد سنوي مبلغ 15%.

فيما يلي الوفورات المتوقعة التي ستحققها الشركة نتيجة تبني نظام الوقت المحدد علي نظام الرقابة علي المخزون ما يلي:

| | |
|---|---|
| - وفورات في تحميل تكلفة متوسط المخزون | |
| عند معدل عائد مطلوب على الاستثمار بنسبة 20% | HK$ 900000 |
| ( HK$ 6000000 × %20) | |
| - تجنب إيجار مخازن استيداع سنوياً | 500000 |
| - إيراد عن تأجير مخزون استيداع مملوك | |
| عن طريق الشركة | 200000 |
| - وفورات في مصروفات التغطية التأمينية | 150000 |
| والضرائب العقارية والأمن والتكاليف المكتبية | |
| إجمالي الإيراد والوفورات | 1750000 |
| - يطرح:- | |
| - علاوة الأجر الإضافي | 600000 |

- تكاليف مخزون إضافية 350000

(950000)

صافي القيمة لصالح نظام الوقت المحدد HK$ 7800000

ويعتـبر كايزين هو حجر الزاوية لمدخل الوقت المحدد ، حيث يمثل أحد مداخـل إعـداد الموازنة التي أدخلت تحسين مستمر عليها ، حيث يركز ذلك المدخـل عـلي تحديد هدف تخفيض التكلفة لكل عنصر تكلفة ، وخط منتج ، ووحـدة تـنظيمية ومصنع إنتاجي . ان تخفيض التكلفة يتم تحقيقه من خلال مجهـودات التحسـين المتصـلة عـن طـريق فريق عمل متعدد الوظائف والتخصصات ، يوضح الشكل رقم (11/12) خطة الربح السنوي تأسيسا علي نظام كايزين .

وباستخدام نظام الإنتاج في الوقت المحدد Just –In – Time Production أنتجت شركة Samsung منتجاتها فقط بعد تقديم العملاء أوامر الشراء وجعلها غيـر قابلة للتغيير مما ترتب عليه استبعاد بلايين عن الدولارات في تكاليف المخزون وحسابات المدينين . أيضا فقد قامت شركة Dell Computer باستخدام نظام الإنتاج في الوقت المحدد وعديد الشركات الدولية .

## 11/4/5 مدخل محاسبة التكلفة المستهدفة Target Costing Approach (TC)

تمثل طريقة محاسبة التكلفة المستهدفة Target Costing أحد الطرق المرتبطة بـتحديد أهداف للتكاليف خاصة بالمنتجات التي لها أسعار مبيعات تتحدد عن طـريق الأسواق التنافسية ، يبدأ التحليل مع سعر البيع المقرر (الهدف) الذي سـيكون مقـبولاً للعملاء ويتم طرح الربح المرغوب فيه للتوصل إلي التكلفة المستهدفة علي النحو التالي:–

شكل رقم (11/12)

خطة الربح السنوي باستخدام مدخل كايزين

| | |
|---|---|
| إيرادات المبيعات المتوقع | ×××× |
| ناقصاً | |
| التكاليف المتغيرة الفعلية للسنة السابقة | ×× |
| هامش المساهمة المقدر بالموازنة | ×××× |
| ناقصاً | |
| هدف تخفيض التكلفة | ×× |
| هامش المساهمة المعدل | ×××× |
| ناقصاً | |
| التكاليف الثابتة المقدرة بالموازنة | ×× |
| الدخل التشغيلي المقدر بالموازنة | ×××× |

سعر البيع المستهدف (علي أساس السوق) = الربح المرغوب فيه + التكلفة المستهدفة.

التكلفة المستهدفة = سعر البيع المستهدف (علي أساس السوق) – الربح المرغوب في تحقيقه.

وكما سبق توضيحه فإن مدخل محاسبة التكلفة المستهدفة يعتمد علي تطوير معلومات تكلفة مستهدفه للمنتج عن طريق التشغيل العكسي للسعر علي اساس السوق وطرح الربح المرغوب في تحقيقه للتوصل إلي تكلفة مسموح بها للمنتج . تلك التكلفة المسموح بها تمثل التكلفة المستهدفة . فذلك المدخل يحدد التكلفة المستهدفة الخاصة بفريق عمل متبادل التخصصات وتحفيزه من أجل تخفيض التكاليف عن طريق تحسين تصميم المنتج وإدارة هندسة القيمة **Value Engineering** بالإضافة إلي القيام بعمل الموازنة الملائمة علي أساس المذهب العملى الاستغلالي .

**مثال :-**

قــام أحــد الأقسام التسويقية بأحد الشركات بتحديد أن هناك نسبة ملائمة لأســواق أله صنع القهوة ذات تصميم خاص والذي يجعل من السهل استخدام المنــتج وتســويقه ، ويتمــثل الســوق المستهدف في مشتري التجزئة الذين سيستخدمون المنتج في المنزل ، وقد تم تقدير أن هناك عدد 50000 وحده من الإنتاج يمكن بيعها سنوياً عند سعر بيع 400 Dkr ، ومن أجل تطوير وتصميم وإنــتاج مصنع القهوة الجديدة ، ثم تقدير أن الاستثمار المبدئي، المطلوب مبلغ 10 مليون DKr ويبلغ معدل العائد من الاستثمار المطلوب 16%

فــي ضــوء المعــلومات السابقة يتم حساب التكلفة المستهدفة علي النحو التالي:-

| | |
|---|---|
| المبيعات المتوقعة 50000 وحدة × 400 Dkr | Dkr 20000000 |
| يطرح : | |
| الربح المرغوب في تحقيقه | Dkr 1600000 |
| التكلفة المستهدفة الخاص بعدد 50000 وحدة | Dkr 18400000 |
| التكلفة المستهدفة لكل وحدة (50000 ÷ Dkr 18400000) | Dkr 368 |

أن التكــلفة المســتهدفة الــبالغة 368 Dkr ستغطي التكاليف الصناعية والتسويقية للمنتج والإضافة إلي تكاليف توزيعه ودعم العميل ( الإصلاح خلال فترة الضمان .. الخ) .

وقــد استثمرت طريقة محاسبة التكلفة المستهدفة بشكل واسع الانتشار في اليابان من أوائل السبعينات وقد حظيت بشعبية عالمية النطاق .

ومن بين الشركات التي قامت باستخدام طريقة محاسبة التكلفة المستهدفة شركة Toyota وشركة Texas Instrument وشركة NEC وشركة Compaq Computer وشركة Isuzu motors وشركة Epson وشركة Sharp وشركة Daimler -Chrysler وشركة Nissan وشركة Boeing وشركة IBM وشركة Siemens وشركة Ford Motor . وبغرض ربط التكلفة المبدئية المتوقعة بالتكلفة المستهدفة تميل الشركات المختلفة إلى التركيز علي استخدام طرق مختلفة ، علي سبيل المثال في شركة Carrier حاولت أن تحقق التكلفة المستهدفة عن طريق التركيز علي استخدام أما تغيرات التصميم أو تحسين العمليات التطبيقية ، في حين قامت شركتي Eastman Kodak&IBM بفحص البدائل المرتبطة بالجودة وهندسة القيمة ، في حين استخدمت شركة Boeing طريقة هندسة القيمة وكايزين كمكونات رئيسية في مدخل محاسبة التكلفة المستهدفة .

## 11/5 إعتبارات أخرى لإدارة التكلفة على المستوى الدولى

فيما يلى عدد من الإعتبارات الهامة عند إدارة التكلفة على المستوى الدولى هى :-

### 1- مواقع التصنيع عالمية النطاق Worldwide Mamufcturing Locations

كثيراً من الشركات المتعددة الجنسية وجدت إنه من الجدوى الاقتصادية أن تنتشر مصانعها الإنتاجية جغرافيا فكافة شركات السيارات اليابانية الرئيسية لديها مصانع في الولايات المتحدة الأمريكية ، فكل من شركة Toyota

وشـــركة Nissan تخطـــط أن توسع تسهيلاتها الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب شعبية الناقلات الضخمة في السوق الأمريكي.

**2- تعيين مديرين محليين Hiring Local Momagers**

كـــثير مـــن الشـــركات المتعددة الجنسية قد تبين لها أن استخدام مديرين محـــليين مهـــرة لإدارة شركاتها الدولة توفر عديد من الفوائد ، لعل أبرز تلك المـــزايا فـــي معرفتها الدقيقة بالثقافات الوطنية واللغات المحلية التي كثير ما تؤدي إلي وجود استجابة جيدة إلي ديناميكية البيانات المحلية .

بالإضافة لذلك فإن اتباع ذلك المدخل من شأنه تخفيض التكاليف الخاصة بإرسال والاحتفاظ بالمديرين في البلد الأم خارج وطنهم ، حيث أن بعض من تـــلك التكاليف تتحول إلي الأسر بالخارج وتوفير المسكن الملائم الذي يحافظ علي نفس نمط الحياة بالإضافة إلي تعليم الأولاد وما إلي ذلك .

**3- الحصول علي خدمات من المصادر خارجية Outsourcing**

أن كـــثير من الشركات تلجأ الى مصادر خارجية للحصول على خدمات خارجية لأنشطة غير جوهرية بهدف تخفيـــض **Outsourcing Non – Core Activities** التكاليف بالإضافة إلي التركيز علي جدارتها وكفاءتها الرئيسية ، تتضمن تلك الأنشطة معالجة الأجور وإدارة الملكية العقارية بالإضافة معالجة التطبيقات.

وحديثاً فقد أجرى مكتب **Pricewaterhouse and Coopers** دراسة علي 100 شـــركة مركزها الرئيسي في البلاد الأوروبية – بلغ متوسط إيراداتها السنوية 5 بليون دولار ت – وقد أشارت نتائج تلك الدراسة إلي أن 55% من

تلك الشركات قد قامت بالحصول على خدمات من مصادر خارجية تتمثل فى موردين خدمة خارجيين ، وقد بلغ عدد الشركات التي انتفعت بالخدمات التي حصلت عليها من هؤلاء الموردين نسبة 90% من تلك الشركات ، ولاشك أن الفوائـــد الرئيسية الناتجة من حصولها علي خدمات من خارجها قد تمثلت في جعـــل تـــلك الشـــركات قادرة علي التركيز فقط علي زيادة جدارتها ودرجة كفاءتها فى الأنشطة الرئيسية وبالتالي زيادة أرباحها .

## 4- أعتبارات معدل الصرف الأجنبى المتوقع

**Projected Foreign Currence Exchange Rate Considerations**

أن كـــثير من الشركات المتعددة الجنسية تأخذ في الاعتبار التحركات المـــتوقعة لسعر صرف العملات الأجنبية عندما تقوم بعمل خطط مبيعاتها أو الحصـــول عـــلي خدمات من مصادر خارجية ، ويمكن أن يكون ذلك وسيلة فعالة لزيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف ، فمن المزايا الكبيرة أن يتم البيع في بـــلاد ذات عمـــلات قوية نسبياً بالإضافة إلي التصنيع والشراء في بلاد ذات عملات ضعيفة نسبياً، وقد استخدمت تلك الاستراتيجية الخاصة بتخفيض التكلفة هذه بنجاح عن طريق أحد أقسام شركة **Daimler –Chrysler** عن طريق نقل الإنتاج وشراء الأجزاء إلى مناطق ذات عملة أضعف .

# الفصل الثانى عشر

## تسعير التحويلات الدولية

# الفصل الثاني عشر

# تسعير التحويلات الدولية

# International Transfer Pricing

12/1 مفهوم وطبيعة أسعار التحويل الدولية .

12/2 أهداف أسعار التحويل الدولية .

12/3 أهمية ومشاكل تحديد أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية .

12/4 مداخل أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية .

12/5 إرشاد عام عن الإستراتيجية المفضلة .

12/6 المتطلبات الحديثة والأنشطة الملزمة واتفاقيات التسعير .

12/7 الاستراتيجية المفضلة لتحديد أسعار التحويل .

12/8 شرح توضيحي – أسعار التحويل الدولية والضرائب والرسوم الجمركية .

## 12/1 مفهوم وطبيعة أسعار التحويل الدولية

**The Nature and Definition of International Transfer Pricing**

هناك أسباب عديدة وراء انتشار الشركات المتعددة الجنسية وزيادة حجم التجارة الدولية للسلع والخدمات التي تعبر الحدود الاقليمية وتعاظم التدفقات الاستثمارية عالمية النطاق ، ولعل أبرز تلك الأسباب جميعاً محاولة تلك الشركات الاستفادة من الاختلافات البيئية **Environmental Differences** بين الدول سواء من حيث وجود معدلات ضريبية مختلفة على دخل الشركات أو إختلاف تكاليف إنتاج السلع والخدمات أو تكلفة الاقتراض أو بغرض فتح أسواق عالمية جديدة لتسويق منتجاتها

رغماً عن ذلك فقد لعبت الشركات متعددة الجنسية دوراً هاما وملموساً في مختلف مجالات الإنتاج والتسويق والتدريب والتطوير ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل داخل بيئة الدول المضيفة لفروعها والشركات التابعة الأجنبية ولاسيما في مجال المساهمة في تطوير وتنمية اقتصاديات الدول المضيفة ، أو نقل أدوات ووسائل التكنولوجيا الحديثة سواء في مجالات الإنتاج والتسويق وادارة الاعمال أو تخفيض أسعار السلع والخدمات التي تقوم بتقديمها لتلك الاسواق الاقليمية في الدول المضيفة ، وزيادة الموارد الضريبية لحكومات تلك الدول وتدعيم مصادر تمويل الموازنة العامة بالاضافة الى تدريب الكوادر المحاسبية الفنية على أحدث نظم المعلومات المحاسبية وتطبيقاتها العملية .

وقد لعبت المحاسبة دورا حيويا في مساعدة ادارة الشركات المتعددة الجنسية في تحديد الإستراتيجيات الخاصة بأسعار التحويل للسلع والخدمات بين مجموعة الشركات التابعة والفروع الاجنبية أو بينها وبين المركز الرئيسي كما أن الاختلافات الضريبية القائمة بين الدول أدت الى تشجيع ادارة تلك

الشركات على تخطيط عملياتها الدولية بشكل يسمح لها بتركيز معظم أرباحها فـــي الدور المضيفة ذات المعدلات الضريبية المنخفضة بغرض تخفيض حجم الاعباء الضريبية على المجموعة المتعددة الجنسية ككل ، ومن جانب آخر فقد دفع ذلك الاتجاه من جانب تلك الشركات حكومات الدول المضيفة الى التحرك نحـــو البحث عن أفضل السبل الفعالة التي تمكنها من الحصول علي حصتها العادلـــه فـــي ضـــرائب الدخـــل خاصة تطبيقات اسعار التحويل الدولية التي اصـــبحت ابرز مجلات التهرب أو التجنب الضريبي بجانب وجود النصوص والتشـــريعات والـــلوائح الـــتي تســـاعدها علي تحقيق اكبر قدر من الحصيلة الضـــريبية الامر الذي يعكس بدورة حجم الجهد المبذول من جانب الشركات المـــتعددة الجنسية ومن جانب السلطات الضريبية في محاولة تحقيق اكبر قدر من المكاسب على حساب الطرف الاخر

ويعتـــبر موضـــوعي أســـعار التحويل الدولية ونظم فرض الضرائب الدولية ذات ارتباط وثيق ببعضهما البعض **Interrelated** حيث يؤثر كل منها مباشـــرة عـــلى القـــرارات الإداريـــة للشركات المتعددة الجنسية لاسيما تلك المرتبطة بحجم العمليات الأجنبية في الدول الأخرى ونوعيتها وموقعها ودرجة استقلاليتها في البلاد المختلفة ، وتتأثر قرارات تحديد أسعار التحويل لحد كبير بالـــنظم والمعـــدلات الضـــريبية المطـــبقة في الدول الأجنبية التي تجري بها عملياتها الاقتصادية بالإضافة إلى المعدلات الضريبية لبلاد الشركات الدولية.

ان موضـــوع أسعار التحويل في الشركات متعددة الجنسية تحظى باهتمام بـــالغ مـــن العديد من الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية أو الدولية . يشير مفهوم سعر التحويل **Transfer Price** إلى القيمة المحتسبة للسلع أو الخدمات المحولة بين الوحدات التي تجمعها ملكية واحدة سواء محلية او دولية ومن ثم

يمكـــن الـــتمييز بيـــن كل من أسعار التحويل المحلية بين الأقسام الداخلية أو الفـــروع الإقـــليمية لشـــركة محلية تمارس عملياتها الاقتصادية داخل الحدود الإقـــليمية للدولة وأسعار التحويل الدولية للسلع والخدمات بين وحدات أجنبية (فروع وشركات تابعة) ، لشركة متعددة الجنسية تمارس عملياتها على نطاق دولي أو بين المركز الرئيسي وبين تلك الوحدات الأجنبية .

فسعر التحويل الدولي يعرف بالمقابل الذي يحصل عليه القطاع داخل الشركة من قطاع آخر مقابل تحويل سلع أو أداء خدمات ، وقد يكون القطاع شركات تابعـــة وأقسام وفروع أو أي جزء أخر من التنظيم المتعدد الجنسية الشامل ، وتنشـــأ أســـعار الـــتحويل داخل الشركة المتعددة الأقسام نتيجة لعدم مركزية الاستراتيجية العامة للشركة مع رغبة الإدارة في إجراء التقييم الدقيق لأداء كل قســـم مســـتقل. ويتمـــثل الهدف من تقييم أداء كل قطاع مستقل ذاتيا (مركزيا Decentralized) ، إن تحويل السلع والخدمات يعتبر أمرا شائعا بين الشركات الـــتابعة للشركات الدولية بعضها البعض ، وتحديد أسعار تحويل بين تلك الشركات الـــتابعة وبينها وبين الشركة الام تطرح عديد من المشاكل التي لم تكن قائمة في حالة التحويلات الداخلية المحلية **Domestic Intra Company Transfers**.

مرة أخرى يتعين التأكيد على أن تسعير التحويلات ونظم فرض الضرائب يرتبطا ببعضهما البعض وبشكل متداخل ، حيث يؤثر كل منهما على القرارات الاداريـــة للشـــركات المعـــددة الجنسية المرتبطة بحجم ونوع وموقع ودرجة الاستقلال الذاتي للعمليات في البلاد المختلفة.

إن قـــرارات تســـعير الـــتحويلات تـــتأثر بكل من نظم فرض الضرائب بالإضـــافة لـــلمعدلات الضريبية في البلاد التي تعمل فيها الشركات الدولية ، وحيـــث أن السلع والخدمات التي تم تحويلها عبر الحدود الوطنية يمكن أن يتم

تسعيرها بهدف تدنية الحد الأدنى من المدفوعات الضريبية الشاملة عن طريق تحويل الدخل إلى دخل بلاد منخفضة المعدلات الضريبية ، إن السلطات والتشريعات الضريبية في معظم البلدان قد جذب انتباهها بشكل متزايد ممارسات وتطبيقات تسعير التحويلات للشركات متعددة الجنسية ، على سبيل المثال ففى الولايات المتحدة تم تحديد مداخل مقبولة لتسعير التحويلات ، وقد خول القانون الإيراد الداخلي الأمريكي **U.S Internal Revenue Code** لسلطات الضرائب سلطة تغيير وتعديل الإيرادات والنتائج إذا ما استخدمت أحد الشركات المتعددة الجنسية طرق غير مقبولة في تسعير تحويلاتها.

## 12/2 أهداف أسعار التحويلات الدولية

**Objectives of International Transfer Pricing**

تستخدم اسعار التحويل بشكل واسع في الرقابة والتحكم في تدفق السلع والخدمات بين قطاعات المنظمة ، ومع ذلك فإن أهداف اسعار التحويل بالنسبة للمنشآت المتعددة الجنسية تختلف حيث تتخطى السلع والخدمات الحدود الدولية، يلخص الشكل رقم (12/1) أهداف أسعار التحويل الدولية وأسعار التحويل المحلية .

**شكل رقم (12/1)**

**أهداف أسعار التحويل الدولية والمحلية**

**أهداف أسعار التحويل**

| الدولية | | المحلية |
|---|---|---|
| ضرائب أقل ، ومعدلات جمارك أقل ، مركز تنافسي أحسن ، علاقات حكومية أفضل . | | استقلالية أكثر للأقسام ، حوافز أكبر للمديرين ، تقييم أداء أفضل، تحقيق اتساق أفضل للأهداف . |

عمومـــا تركــز أهــداف أسعار التحويل الدولية على تخفيض الضرائب والرســوم الجمــركية وتبادل المخاطر الأجنبية ، بالإضافة إلى دعم الموقف التنافســي وتحســين العلاقــات مع الحكومات الأجنبية ، وعلى الرغم من أن الأهــداف المحــلية أمراً مرغوب فيه في التنظيم ، ألا أنها عادة ما تكون أقل ثانوية عند استخدام أسعار التحويل الدولية ، حيث تتركز الأهداف أساساً على خفض الضرائب أو تدعيم الفروع والشركة التابعة الخارجية الأجنبية .

عمومــا يجــب على المديرين أن يكونوا على حساسية كبيرة بالظروف الجغــرافية والسياســية الاقتصــادية التي يعملون بها ووضع أسعار التحويل وبطريقة تحقق الأداء الأمثل للشركة .

إن نظــام تسعير التحويل الذي تتبناه أحد الشركات المتعددة الجنسية يجب أن يخترق التوازن بين مجموعات الأهداف المتضاربة ، يمكن القول إن النظام الجيــد لتســعير التحويلات يجب أن يهتم بتحقيق الأهداف التالية (وأحيانا ما تكون متضاربة أو متعارضة) :-

**1 – تحقيق أهداف استراتيجية The Achievement of Strategic Goals**

ويعني ذلك أن مصلحة الشركة يجب أن ترشد قرارات الشركة التابعة بما فيها قرارات تسعير التحويل ، وفي الواقع فإن تصرفات إدارة الشركة التابعة الأجنــبية قــد لا تكــون دائمــا متناسقة ومتوافقة مع أهداف الشركة المتعددة الجنسية. وهذا قد يكون حقيقياً لا سيما عندما تكون هناك أي تصرفات تختلف عــن تــلك المــتخذة عن طريق إدارة الشركة التابعة من شأنه تعريض إدارة الشــركة الــتابعة المقرر عنه الخطر . إن أسعار التحويلات التي تؤدي إلى

ضرائب شاملة أكبر قد يكون نتيجة مباشرة للقرار الذي يتأسس على المصلحة الخاصة للمدير المحلي – المرتبط بالتقرير عن ربح أعلى ممكن للشركة التابعة.

**2- التحرر من الإدارة المحلية لأتخاذ قرارات مؤثرة على أدائها**

**Freedom for local management to make decisions affecting their performance**

يـــتم تعزيـــز حـــرية اتخاذ القرار عندما تكون الشركات التابعة الأجنبية وحـــدات قانونيـــة واقتصـــادية منفصلة داخل نفس مجموعة الشركة المتعددة الجنسية. وغالباً ما يتعارض ذلك مع ما يعتبر أفضل مصلحة للشركة المتعددة الجنســية ، ويـــتعين ألا توجـــد أية عوائق أو تدخلات لتدعيم والحفاظ على اســـتقلال الشركات التابعة من شأنها يمكن أن تؤدي إلى وضع أسعار تحويل عند مستويات ليست متوافقة مع الأهداف العامة للشركة . فالشركة التابعة (أ) قد تـــرفض أن تبيع منتج معين إلى الشركة التابعة (ب) عند سعر أقل من سعر السوق ،على الرغم من أن السعر الأقل سوف يحقق هامش ربح للشركة ككل.

يوضح الشكل رقم (12/2) – الذي يلخص أهداف أسعار التحويل وتأثير الظروف المحلية – مدى تعقيد عملية تحديد سعر التحويل الملائم .

وقـــد تكون هناك ظروف متعارضة ، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من الصعوبة بمكان أن يتم تحديد مزايا لسعر التحويل لكل من الشركة التابعة وإلى الشركة في مجموعها كوحدة واحدة .

وعمومـــاً يمكن للشركة المتعددة الجنسية التحكم في الأسواق المحلية في بعـــض الدول المضيفة لفروعها أو شركاتها التابعة عن طريق تصدير السلع والمنـــتجات إليها من الفروع أو الشركات التابعة في الدول الأجنبية الأخرى بأسعار تحويل منخفضة لا تقارن مع تلك التي يستطيع المنافسين عرضها بها.

**الشكل رقم (12/2)**

**الظروف المحلية التي تؤثر على المغالاة أو التدنية**

**في تسعير التحويلات من الشركة الأم إلى أحد الشركات التابعة الأجنبية**

| الظروف التي تؤدي إلى المغالاة في تسعير التحويلات | الظروف التي تؤدي إلى تدنية تسعير التحويلات |
|---|---|
| - معدل ضريبي كبير على دخل الشركة . | - معدل ضريبي منخفض على دخل الشركة. |
| - تعريفات جمركية أقل على الواردات . | - تعريفات جمركية مرتفعة على الوردات. |
| - معدل تضخم مرتفع . | - معدل تضخم منخفض . |
| - مخاطر سياسية واقتصادية مرتفعة . | - مخاطر سياسية واقتصادية منخفضة . |
| - الحاجة إلى تحويل رأس المال خارج البلد الأجنبي . | - الحاجة إلى الحفاظ على رأس المال محلياً للاستثمار في المستقبل . |
| - استراتيجية استثمارية قصيرة الأجل في البلد الأجنبي . | - استراتيجية استثمارية طويلة الأجل في البلد الأجنبي . |
| - شريحة تسويقية محلية ومقنعة . | - مركز تنافسي في الأسواق المحلية يتطلب التحسين . |

3- قد يكون لدى البلد الأجنبي معدلات ضريبية منخفضة على دخل الشركة، وتعريفات ورسوم جمركية منخفضة على الواردات . يدعم الموقف الأولى أسعار التحويل المنخفضة ، بينما يدعم الموقف الثاني أسعار التحويل المرتفعة ، فإذا كانت الشركة التابعة الأجنبية تعتبر مشروع مشترك مع الحكومة الأجنبية وكان السوق المحلي يتسم بالتنافس ، فإن أسعار التحويل الأكبر من سعر السوق قد ينفر الحكومة الأجنبية ، وبشكل بديل فإنها قد تفضل الحصول على العمالة والمواد الخام من مصادر محلية .

تأسيساً على ذلك يمكن القول بأنه يمكن استخدام أسعار التحويل المرتفعة في تخفيض آثار الرقابة الحكومية على التدفقات المالية للشركات المتعددة الجنسية ، ففي حالة وجود خطر حكومي على تحويل توزيعات الأرباح على المساهمين الأجانب فإنه يمكن عن طريق استخدام أسعار التحويل المرتفعة على السلع المستوردة بواسطة الفرع أو الشركة التابعة داخل الدول المضيفة تحريك الأموال لخارج الحدود الاقليمية على الرغم من وجود اجراءات وقوانين الحظر .

4- إن البلد الأجنبي الذي لديه عجز في ميزان المدفوعات **Balance of Payments Deficit** يميل إلى تقييد وارداته وتحجيم التدفق النقدي الخارج بالعملات الأجنبية الصعبة **Hard Currencies** ، تلك الظروف قد تعقد استراتيجية استثمار الشركات المتعددة الجنسية بشكل اضافي . وبوجه عام فإن استراتيجية الاستثمار قصير الأجل تفضل أسعار التحويل المرتفعة الخاصة بالسلع والخدمات المباعة إلى الشركة التابعة الأجنبية والتحويل السريع للأموال إلى الشركة الأم .

تأسيساً على ذلك يمكن للمجموعة المتعددة الجنسية استخدام أسعار التحويل في تحقيق أقصى أرباح في الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة وتخفيض حجم الأرباح في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة ، كما تستطيع تلك الشركات أيضاً عن طريق أسعار التحويل في تخفيف آثار التعريفات والرسوم الجمركية على الواردات عن طريق قيام الشركة المصدرة بتخفيض أسعار تحويل السلع والمنتجات المحولة .

5- إن البلد الأجنبي قد يكون به معدل تضخم مرتفع نسبياً ونظام سياسي مستقر وظروف أعمال مفضلة . مرة أخرى يدعم الموقف الأول أسعار

الــتحويل المرتفعة ، في حين يدعم الموقف الأخير الأسعار المنخفضة تحويل السلع والخدمات إلى الشركة التابعة .

يوضــح الشــكل رقم (12/3) نتائج أحد الدراسات الحديثة عن أولويات وأفضليات الإدارة عند تسعير تحويلاتها .

وبمرور فترة زمنية معينة قد تتغير الظروف في أحد البلدان استجابة إلى الــتغيرات في العوامل البيئية ، على سبيل المثال السياسات التي كانت تشجع الاســتثمارات الأجنبية في الجمهوريات السابقة للأتحاد السوفيتي قد تم إبطالها وإلغائهــا فــي معظمها بالطبع ، حيث استبدلت بسياسات مؤيدة وموجهة تجاه جذب الاستثمار الأجنبي .

**شكل رقم (12/3)**

**الأولويات فى تسعير التحويلات**

| | الأولوية الرئيسية | أولويات هامة ولكنها غير رئيسية | أولويات ليست هامة جدا | أولويات غير هامة على الإطلاق |
|---|---|---|---|---|
| - تعظيم الأداء التشغيلي . | 35 | 38 | 20 | 7 |
| - التوثيق عند إعداد المراجعة. | 40 | 33 | 19 | 8 |
| - أمثلة الاتفاقيات الضريبية . | 23 | 45 | 25 | 7 |
| - الكفاءة التمويلية . | 25 | 45 | 22 | 8 |
| - حوافز للأداء . | 12 | 27 | 39 | 22 |

## 12/3 أهمية ومشاكل تحديد أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية

**The Importance and Issues of Transfer pricing for multinationals**

إن عمـــلية وضع استراتيجية لأسعار التحويل بين الشركة الأم وفروعها وشركاتها التابعة أو بين الفروع والشركات التابعة الأجنبية قد أدت إلى ظهور عديـــد مـــن المشـــاكل التي لم تكن تظهر في حالة تسعير التحويلات الداخلية المحـــلية ، ولذلك فقد حظى موضوع أسعار التحويل الدولية باهتمام كبير من إدارة الشـــركات المتعددة الجنسية لعديد من الأسباب والمواقف لعل أبرزها ما يلي :

1- موقف عدم توافر المواد الخام التي تستخدم كمبيعات أو كمدخلات في العملية الانتاجية في أحد الوحدات لأهميته في دول معينة .

وبالـــتالى يمكـــن استيرادها (أو تحويلها) بواسطة وحدة أجنبية مس وحدات المجموعـــة المتعددة الجنسية والتي تمارس عملياتها في دول أخرى للاستفادة من المزايا النسبية المتاحة بين الدولتين المضيفتين .

2- موقـــف إدارة وتنفيذ بعض المراحل الإنتاجية الخاصة بأحد الفروع أو الشركات التابعة بكفاءة عالية في دول أخرى بخلاف الدولة الأم .

حيـــث قد يتم الإنتاج الكلي أو إنتاج بعض المكونات الرئيسية من المنتج النهائي في بعض الدول التي تتوافر بها العمالة المنخفضة الأجر ، ثم تقوم بعد ذلك بتصديرها (تحويلها) إلى الفروع والشركات التابعة في دول أخرى أو إلى المركـــز الرئيســـي بغرض إتمام عملية التصنيع عليها ، وبذلك تتحقق أهداف الإدارة في تخفيض التكاليف الصناعية الإجمالية وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح .

3- موقف أداء العديد من الخدمات للوحدات الأجنبية للشركة المتعددة الجنسية بواسطة المركز الرئيسي أو إحدى الوحدات المتخصصة بالمجموعة .

حيث قد يقوم المركز الرئيسي بنشاط البحوث والتطوير لجميع وحدات المجموعة أو إدارة حملة إعلانية وتنشيطية للجميع ، وقد يقوم أحد الفروع بإدارة نشاط التسويق والبيع لفرع يقوم بالعملية الإنتاجية ، وفي المقابل يقوم الفرع الأخير بتقديم خدمات الصيانة لجميع فروع البيع .

4- موقف وجود عديد من التدفقات المالية الدولية بين الوحدات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية يمثل بعضها مدفوعات مقابل سلع أو خدمات تم الحصول عليها من وحدات أخرى داخل المجموعة ، والبعض الأخر يشكل قروض أو سداد قروض أو بعضها قد يكون توزيعات للأرباح ، وقد يعد بعضها خصيصاً لتخفيف الأعباء الضريبية أو المخاطر المالية .

5- موقف قيام بعض الشركات المتعددة الجنسية بالإنتاج في فرع أو شركة تابعة في دولة معينة ثم تقوم بعملية البيع والتسويق عن طريق فروع أو شركات تابعة في بلاد أخرى ، ويتم ذلك عن طريق تصدير (تحويل) السلع والمنتجات من دولة الإنتاج إلى دولة البيع والتسويق .

عموماً تواجه الشركات المتعددة الجنسية كافة تلك المشاكل التي تواجه الشركات المحلية عند تصميم نظام لتسعير التحويلات . وحيث أن الشركات التابعة الدولية تعتبر كيانات قانونية واقتصادية منفصلة فإن هناك عديد من العوامل الاضافية تستلزم الدراسة والاعتبار لعل أبرزها ما يلي :-

1- اختلاف التشريعات والقيود الحكومية بشكل واسع بين البلاد المختلفة .

تختلف التشريعات والقيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية اختلافا واضحا من دولة لأخرى نظراً للاختلافات البيئية بين الدول ، وتعد الإجراءات التي تحددها الحكومة لإدارة وتوجيه بعض الأنشطة داخل قطاع الأعمال من الأمور الشائعة والمتعارف عليها في الوقت الراهن في العديد من الدول مثل الاجراءات الحكومية لتخطيط وتوجيه القوة العاملة وتشغيل العمالة الأجنبية وتحديد رواتب وبدلات الموظفين وطبيعة ونسب هيكل الملكية للشركات الوطنية وأراضي الدولة . ومازالت معظم القيود الحكومية توجه مباشرة نحو بعض السلع أو المنتجات المخصصة لأنشطة التصدير أو الاستيراد .

2- اختلاف المعدلات الضريبية المطبقة على دخل الشركة بالإضافة إلى الاستقطاعات الضريبية المسموح بها المختلفة بشكل جوهري من بلد إلى أخر .

فقد تكون تلك المعدلات منخفضة عند 5% في أحد البلاد ، وقد تكون مرتفعة حتى تصل إلى 40% في بلد أخر ، على سبيل المثال فإن المعدلات الضريبية القائمة في بلدان مثل سلوفاكيا ومصر تتراوح ما بين 18% حتى 40% على التوالي ، بالإضافة لذلك فقد تكون هناك ضرائب مفروضة عن طريق المستويات الحكومية المختلفة في البلد على سبيل المثال الأقاليم ، الولايات أو المدن .

ولذلك تلجأ الشركات المتعددة الجنسية إلى استخدام أسعار التحويل في تحقيق أقصى أرباح في الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة وتحويلها

بعيـــداً عن الدول الأخرى ذات المعدلات الضريبية المرتفعة ، يوضح الجدول رقم (12/4) المعدلات الضريبية على دخل الشركات في بعض البلاد الأوربية.

3- يــتم فــرض تعريفات ورسوم جمركية على الواردات (وأحياناً على الصادرات) في معظم البلدان .

ويؤثــر ذلــك مباشــرة على قرارات الحصول على عوامل الإنتاج عن مصادر خارجية وأيضاً على تحديد موقع المصنع . ولاشك أن مثل تلك العوائق التجارية تدفع إلى زيارة أسعار كثير من المنتجات المستوردة للمستهلكين .

مع ذلك تقوم إدارة الشركات المتعددة الجنسية عادة بالموازنة بين وفورات الــتعريفات والرســوم الجمركية وبين احتمالات الزيادة في معدلات ضريبة الدخــل نــتيجة انخفاض قيمة الواردات وبالتالي التكلفة الكلية للإنتاج ، ومن ناحيــة أخرى أصبحت سياسات أسعار التحويل الدولية محل اهتمام العديد من الحكومات سواء في الدول النامية أو المتقدمة حيث أنها تلعب دوراً حاسماً في تحديد حجم الموارد الحكومية من التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب دخل الشركات .

وعلى الرغم من أن الشركات المتعددة الجنسية لا تحاول من وراء استخدام أسعار التحويل التهرب الضريبي في الدول المضيفة بل استغلال بعض الثغرات التي قد تكون موجودة في التشريعات الضريبية (أو ما يعرف بالتجنب الضريبي **Tax Avoidance**). ومع ذلك فإن الحكومات في الدول المضيفة قد أدركت طبيعة تلك المشكلة وتبذل الكثير من الجهود لإخضاع دخل الشركات المتعددة الجنسية للضرائب المحلية .

4- تقيــد كــثير من البلاد ولا سيما الشعوب الأخذة في النمو من التدفقات النقدية الخارجية الخاصة بالعملات الصعبة .

شكل رقم (12/4)

معدلات الضريبة على دخل الشركات في بعض الدول الأوربية

| | | | |
|---|---|---|---|
| بلجيكا | 41 % | لكسمبورج | 40 % |
| الدانمارك | 40 % | هولندا | 35 % |
| فرنسا | 42 % | البرتغال | 40 % |
| ألمانيا | 49 % | أسبانيا | 36 % |
| اليونان | صفر % | انجلترا | 33 % |
| أيرلندا | 42 % | إيطاليا | 46 % |

فبعض البلاد لديها أسعار صرف متعددة ويعتبر من غير المفضل أن يتم تحويل العملات الصعبة خارج البلد ، مثل تلك النظم الرقابية على الصرف الأجنبي تقيد من تحركات العملة وتحد من توافر رأس المال اللازم لأنشطة إدارة الأعمال .

5- تؤثر معدلات التضخم المختلفة بين البلاد على تحديد أسعار التحويل .

إن الخوف من تدنية قيمة العملة المحلية بسبب معدلات التضخم المرتفعة تحدث اندفاع نحو تحويل العملة المحلية إلى عملة البلد الأم أو بعض العملات الأخرى المستقبلة .

6- المخاطر الإقتصادية والسياسية والإجتماعية .

أصبحت هناك الكثير من المخاطر الناتجة من التغيرات والتقلبات السريعة فى مختلف المجالات المحيطة ببيئة الأعمال الدولية ، ولذلك تواجه الإستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية عديد من المخاطر الإقتصادية والسياسية والإجتماعية نتيجة تزايد الإتجاهات الحكومية نحو التدخل فى عمليات وأنشطة وأرباح تلك الشركات ، ومن ثم تلجأ تلك الشركات الى

اســـتخدام أسعار التحويل لمواجهة تلك المخاطر والعمل على تخفيض أثارها السـلبية الى أقـل درجـة ممكـنة خـلال تحويل الأرباح ورؤوس الأموال المستثمرة.

**7- تدعيم المراكز التفاوضية .**

قـد تـلجأ الشركة المتعددة الجنسية الى إستخدام أسعاد التحويل فى تدعيم المركز المالى ونتائج الأعمال لأحد فروعها أو شركاتها التابعة فى دول أجنبية بغرض تمكينها من اكتشاف موقف تفاوضى للحصول على قروض محلية أو بعـض التسهيلات الإئتمانية عن طريق تحميل الفرع الأجنبى بأسعار تحويل منخفضـة لمدخلاتـه من المواد الأولية والسلع شبه المصنعة ثم منحه أسعار تحويل مرتفعة لمنتجاته التامة الصنع .

**8- السيطرة على الأسواق المحلية .**

قد تجتمع بعض العوامل فى التأثير على سياسة الشركة المتعددة الجنسية فى تحديـد أسعار تحويل السلع والخدمات بين وحداتها الأجنبية أو بينها وبين المركـز الرئيسـى وقد تتسبب في تحديد أسعار تحويل تزيد كثيراً عن القيمة الحقيقية **Overpricing** أو أسعار تحويل منخفضة كثيراً **Under pricing** عن تلك القيمة لعملية تحويل السلع والخدمات عبر الحدود الإقليمية .

عموماً يوضح الشكل السابق رقم (12/4) الظروف المحلية التي في ظلها قـد تميـل الشـركة الأم (أو أحد من شركاتها التابعة المحلية) إلى تحميل أما أسعار تحويل أكبر أو أقل إلى الشركة التابعة الأجنبية . وقد تتحول الظروف الموجودة في بلد الشركة الأم إلى العكس إذا ما كانت السلع قد تم تحويلها إلى الشركة الأم من أحد الشركات التابعة الأجنبية .

ويتضح من ذلك الشكل أن هناك اختلافات بين الدول من حيث المعدلات الضـــريبية المرتفعة والمنخفضة ، الخضوع للضريبة والإعفاء من الضريبة ، خضـــوع التوزيعات للضريبة أو عدم خضوعها ، خضوع جميع أنواع الدخل للضـــريبة أو إعفاء البعض وخضوع البعض الأخر ، اختلاف طرق المحاسبة عـــن الضـــرائب ، التسهيلات والحوافز الضريبية الممنوحة ، وجود أو عدم وجود الاتفاقيات الضريبية الثنائية أو الجماعية مع التكتلات مما قد يدفع بعض الشـــركات إلى اتخـــاذ اقرارات الاستثمار في بعض الدول دون الأخرى ، أو تحويل المنتجات والخدمات من دولة لأخرى ، والسعي نحو التجنب الضريبي.

## 12/4 مداخل أسعار التحويل في الشركات المتعددة الجنسية

**Transfer Pricing Approaches for Multinationals**

تنشأ مشاكل عديدة عند تقييم أداء القطاعات عندما تقوم الأقسام أو الفروع أو الشـــركات التابعة أو الشركة الأم بالتعامل فيما بينها ، وتلك المشكلة تدور حول السؤال عن أسعار التحويل بين القطاعات – وهى ذلك السعر الذى يحمله قطاع ما فى الشركة لقطاع أخر مقابل ما قدمه له من سلع أو خدمات ، والسؤال الـــذى قـــد يـــثار هو ما هو السعر الذى يحكم تحويلات تلك السلع – هل هو يتضمن بعض الربح للقسم البائع ؟ أم هل يكون عند التكلفة المجمعة عند نقطة التحويل ؟ أو يتحدد بأى رقم أخر ؟ وتزداد المشكلة تعقيداً إذا كان القسم البائع يقـــوم بـــتوريد جـــزء من إنتاجه لعملاء خارجيين والباقى للأقسام الشقيقة ، وتحـــدث تعقيـــدات أخرى عندما يكون السعر لأحد الأقسام يمثل تكلفة للقسم المحـــول اليـــه ، وكـــلما زادت تـــلك التكلفة كلما إنخفض معدل عائد القسم المشترى، عموماً أن أسعار التحويل بين القطاعات ليس لها حلاً سهلاً ، وعادة

ما تؤدى الى النزاع بين مديرى مراكز الإستثمار ، ومع ذلك يجب وضع سعر ما للتحويل حتى يمكن تقييم أداء أقسام الشركة .

وبافتراض أن القسم (أ) والقسم (ب) هما قطاعين من قطاعات نفس احدى الشركات المتعددة الجنسية ، وعندما يقوم القسم (أ) ببيع أحد المنتجات أو أداء أحـد الخدمـات إلى القسم (ب) فسيكون لديه الرغبة في الحصول على أعلى سـعر ممكـن من القسم (ب) ، وفي الناحية الأخرى فإن القسم (ب) سيكون راغباً في سداد أدنى سعر ، ولاشك أن مديري كلا القسمين في غاية الاهتمام بسـعر الـتحويل هـذا ، حيث أن الأداء التشغيلي المقرر عنه لكل قسم يتأثر مباشـرة عـن طريق تسعير التحويلات ، عموماً تستخدم الشركات المتعددة الجنسـية مجموعـة مـن مداخل تسعير التحويلات للسلع والخدمات التي يتم انتقالها بين الفروع والشركات التابعة الأجنبية أو بينها وبين المركز الرئيسي ، وتتضـمن أبرز تلك المداخل البديلة المتعارف عليها مدخل تسعير التحويلات عـلى أساس السوق ؛ مدخل تسعير التحويلات على أساس التكلفة ، بالإضافة إلى مدخل تسعير التحويلات التفاوضية .

### 1- أسعار التحويل على أساس أسعار السوق

**Market – Based Transfer Pricing**

يفترض ذلك المدخل وجود سعر سوقي خارجي **Outside Market Price** للمنتجات أو الخدمات التي يتم تحويلها من أحد القطاعات إلى قطاع أخر بنفس الشركة أو المجموعة .

فـي ظل هذا المدخل غالباً ما يتم تعديل السعر السوقي الفعلي بالتخفيض ليعكس وفورات التكلفة **Cost Saving** من البيع بين قطاعات المجموعة داخلياً وبما يسمح بتحقيق هامش ربح مرضي .

هـــناك مشكلتين عمليتين يتم مواجهتها عند تطبيق مدخل أسعار التحويل على أساس السوق **Market – Based Transfer Prices** هما :-

1- قـــد لا يكون هناك سوق تنافسي – ويحدث ذلك عندما تسري حالة من الاحتكار على إنتاج وبيع تلك السلع أو الخدمات المحولة بين قطاعات المجموعة المتعددة الجنسية .

2- قد تكون المنتجات أو الخدمات المحولة داخلياً متماثلة لتلك المنتجات أو الخدمات المباعة في السوق التنافسي المفتوح **Competitive Market**.

رغماً عن ذلك فإنه قد يتم النظر الى بعض أشكال أسعار السوق التنافسى على أنها المدخل الأفضل لتحديد أسعار التحويل ، ويرجع السبب فى ذلك أنه يتمشـــى مع أهداف مراكز الربحية ، كما يؤدى الى امكان إعداد تقرير الأداء على أساس الربحية عند المستويات المختلفة للمنظمة ، كما يساعد سعر السوق أيضـــا تحديـــد مـــتى تـــتم التحويلات ، ويناسب ذلك المدخل المنظمات ذات اللامركـــزية العاليـــة ، والفكر وراء ذلك المدخل لضبط التحويلات هو خلق الظـــروف المناســـبة فى الســـوق بين الأقسام كما لو كانت منفصلة ومستقلة بالفعل، وتمارس التفاوض والمساهمة فى ظل ظروف السوق المفتوحة ، والى الدرجة التى تعكس معها نتائج أسعار السوق وظروف السوق الفعلية ، ومن ثم توفر نتائج الأقسام أساساً ممتازاً لتقييم الأداء الإدارى .

**2- مدخل أسعار التحويل على أساس التكلفة**

**Cost – Based Transfer Pricing**

يســـتخدم هـــذا المدخـــل نوع معين من التكلفة كأساس عند وضع أسعار التحويل ، فذلك المدخل يتضمن العديد من الطرق البديلة :-

- حيث قد يتم تحديد سعر التحويل على أساس أدنى تكلفة – Lowest Cost Based Transfer Prices وهي تعادل التكاليف الاضافية Incremental Costs لـلقطاع الـبائع ، أن الـتكاليف الاضافية للقطاع البائع هي تلك الـتكاليف الـتي يتعين أن يتم تحميلها فقط على القطاع المشتري لإنتاج المنتجات (الخدمات بعبارة أخرى) إن تلك التكاليف تتساوى مع التكاليف المتغيرة وحدها لإنتاج وتسويق السلع أو الخدمات .
- إن أســعار التحويل على أساس التكلفة الأخرى الشائعة تقوم على أساس الـتكاليف المتغيرة مضافاً إليها هامش ربح Variable Costs Plus Mark up ، والتكاليف الكلية أو التكاليف الكلية مضافاً إليها هامش ربح Full Absorption Costs And Full Absorption Costs Plus Mark up ، تتضمن التكاليف الكلية كل من التكلفة المتغيرة وتكاليف الإنتاج الثابتة غير المباشرة سواء للإعداد والإنتاج والتسويق للمنتجات (الخدمات) .

ومن المرغوب فيه أن يتم استخدام التكاليف المعياريــة Standard Costs بــدلا من التكاليف الفعلية للقطاع البائع عند تحديد أسعار التحويل على أساس التكلفة .

إن اســتخدام أســعار الــتحويل يجنب ويفادي تحويل عناصر عدم كفاءة لــلقطاع الــبائع إلى القطاع المشتري ، وذلك شأنه تحفيز القطاع البائع على الرقابة والتحكم في تكاليفها .

وعــلى الرغم من أن مدخل التكلفة عند وضع أسعار التحويل يعتبر سهل التطبيق نسبيــاً إلا أن له بعض العيوب لعل أبرزها أنه قد يؤدى الى قرارات مخلة وظيفيــاً Dysfunctional Decisions بسبب عدم وجود ألية لهذا المدخل بالشــركة تخبر المديرين بما إذا كانت التحويلات يجب أو لا يجب أن تتم بين

الأقسام ، ويكون ذلك الأمر غامضاً فى حالة الأقسام التى تنتج منتجات متعددة، ولذلك فان إستخدام ذلك المدخل كأساس لتحديد أسعار تحويل من الممكن أن يؤثر على أرباح الشركة ككل بشكل عكسى وهو ما قد لا يدركه المديرون ، وهناك عيب أخر لذلك المدخل هو عدم وجود أية حوافز للأقسام للسيطرة على التكلفة ، فإذا ما كانت تكلفة قسم ما ستحول الى قسم آخر فلا يكون هناك حافزاً لأى منهم للسيطرة على التكاليف ويتحمل القسم الأخير بسعر تحويل يتضمن كل الضياع وعدم الكفاءة فى الأقسام السابقة ، وبالتالى يعاقب نتيجة لتحقيقه معدل عائد أقل من المنافسين ، وقد أظهرت الخبرة أنه طالما أن التكاليف لا تخضع لأية ضغوط تنافسية عند نقطة التحويل ينشأ عادة الإسراف وعدم الكفاءة .

### 3- مدخل أسعار التحويل التفاوضية Negotiated Transfer Pricing

يتطلب ذلك المدخل أن يتفاوض مديرو القطاعات البائعة والمشترية على الوصول إلى أسعار التحويل المقبولة بشكل متبادل . وهناك عديد من المواقف التي تجعل من الضروري عملياً أن يتم الاعتماد على المدخل التفاوضي في تحديد أسعار التحويل هما :-

1- حالة عدم توافر أسعار سوقية للسلع أو الخدمات المحولة داخلياً لعدم وجود سوق خارجي وبالتالي عدم توافر سعر سوقي مناسب .
2- حالة توافر طاقة عاطلة **Idle Capacity** غير مستقلة في القطاع البائع، فعندما يكون لدى القسم البائع بعض الطاقة غير المستخدمة أو المستغلة بعد الوفاء بالطلب الخارجي (أوامر شراء من خارج الشركة) ، يكون من الأفضل والمصلحة أن يتم تحويل المنتج الى قطاع شقيق أخرى

عـــند أي سعر تحويلي يزيد من مقدار التكاليف الاضافية للقسم البائع . وبحيث تخضع تلك الزيادة للمفاوضات المشتركة بين مديري القطاعات البائعة والمشترية.

## 12/5 إرشاد عام عن الاستراتيجية المفضلة

**A General Guideline of preferable Strategy**

بوجـــه عـــام لا توجد طريقة واحدة يمكن تطبيقها لتحديد أسعار التحويل لأغـــراض اتخاذ القرارات المثلى . ويرجع ذلك إلى أنه يتعين أن يتم دراسة كافة الاعتبارات بشكل متزامن والتي تتمثل في ظروف السوق ، هدف تسعير التحويلات ، انسجام وتوافق الأهداف ، تقييم أداء القطاعات ودرجة الاستقلال الذاتـــي لـــلقطاع في ظل التنظيمات المركزية المتعددة الجنسية . يعتمد سعر الـــتحويل الصـــحيح على الغرض محل الدراسة ، وفيما يلي إرشاد عام يعتبر بمـــثابة خطـــوة أولى مفيدة لمعظم الموقف التي خلالها يتم تحديد الحد الأدنى لسعر التحويل .

الحد الأدنى لسعر التحويل = التكاليف الاضافية لكل وحدة + تكاليف الفرصة لكل وحدة للقطاع البائع .

وقد سبق مناقشة التكاليف الاضافية ، أما تكاليف الفرصة للوحدة الواحدة فهي عبارة عن هامش المساهمة لكل وحدة يتم التضحية به عن طريق القطاع البائع بسبب التحويل الداخلي لوحدة واحدة من السلع والخدمات بدلاً من بيعها في السوق الخارجي .

فإذا كان القطاع البائع يعمل عند الطاقة الكاملة من ثم فإن :-

تكـــاليف الفرصة للوحدة الواحدة = سعر السوق - التكاليف المتغيرة للوحدة الواحدة .

إن التكاليف الاضافية يتم تسجيلها في النظام المحاسبي ، أما تكاليف الفرصة فلن يتم تسجيلها في أي نظام محاسبي .

## الطاقة العاطلة Idle Capacity

تمثل الطاقة العاطلة الطاقة غير المستخدمة في القطاع البائع ، والتي تعتبر غير مطلوبة لإنتاج السلع أو الخدمات للوفاء بالطلب من السوق الخارجي . ففي حالة الطاقة العاطلة ليس لدى القطاع البائع أية تكاليف فرصة بديلة للتحويلات الداخلية ، كما أن إجمالي الطلب من السوق الخارجي قد تم الوفاء به سابقاً ، ولذلك فإن أي وحدة من المنتجات أو الخدمات المحولة داخلياً لن يترتب عليه أن يضطر القطاع البائع إلى ضياع تحقيق أي هامش مساهمة .
إن الإرشاد مازال صحيحاً ويعتبر واجب التطبيق بشكل متكافئ في المواقف التي تتضمن الطاقة العاطلة .

الحد الأدنى لسعر التحويل =

= التكاليف الاضافية لكل وحدة + تكاليف الفرصة لكل وحدة للقطاع البائع

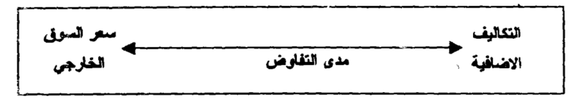
= التكاليف الاضافية لكل وحدة + صفر

= التكاليف الاضافية لكل وحدة .

بالنسبة لحالة الطاقة العاطلة في القطاع البائع فإن أي سعر تحويل يزيد عن التكاليف الاضافية لكل وحدة وينخفض عن سعر البيع الخارجي سوف تكون ذات فائدة بشكل مشترك لكل من القطاع البائع والقطاع المشتري. ويعتبر ذلك المدى الذي من خلاله يمكن أن يتفاوضا خلاله على سعر التحويل الذي يعتبر مقبولاً بشكل متبادل ومشترك. كما يوضحه ذلك شكل رقم (12/5).

شكل رقم (12/5)

الطاقة العاطلة ومدى التفاوض




**مثال:**

ترغب شركة كراكاس في شراء 10000 وحدة من المنتج (ب) من شركة جوميز ، وفيما يلي البيانات المتاحة في شركة بوليفار في فنزويلا (Bs) .

- التكاليف الاضافية لكل وحدة Bs 10000
- سعر البيع Bs 25000

وحيث أنه لن يكون لدى شركة جوميزا أي طاقة عاطلة من ثم فإن :-

الحد الأدنى سعر التحويل = Bs 10000 + (Bs 25000 – Bs 10000 )

= Bs 10000 + Bs 15000

= Bs 25000

**مثال :**

باستخدام نفس المعلومات التي تضمنها المثال السابق مع افتراض أن شركة جوميز لديها طاقة عاطلة ، من ثم فإن :-

الحد الأدنى سعر التحويل = Bs 10000 + صفر

= Bs 10000

أي ســـعر تحويـــل فوق Bs 10000 وأقل من Bs250000 سوف يحقق فائدة لكل من شركة كراكاس وشركة جوميز .

عموماً على الرغم من أن تحديد أسعار التحويل على أساس التكلفة شائع الإســـتخدام الا أن الدراسات أثبتت الإتجاه نحو إستخدام أسعار التحويل على أســـاس السوق ، وفى استقصاء شمل 145 شركة صناعية فى عام 1977 و 132 شـــركة صناعية فى عام 1990 ، أظهرت استخدام أسعار التحويل فى حالة التحويلات الداخلية ، ونتائج هذا الإستقصاء موضحة أدناه فى الشكل رقم (12/6) ، ويلاحـــظ أن طريقة التسعير على أساس السوق هى الطريقة التى توضح أن استخدامها متزايد طوال 13 عاماً بين الإستقصائين .

---

**شكل رقم (12/6)**

**إستقصاء عن إستخدام مداخل أسعار التحويل فى الممارسة الحالية**

| | نسبة الشركات المستخدمة | |
|---|---|---|
| | 1990 | 1977 |
| أسعار التحويل على أساس التكلفة . | %46.2 | %50.4 |
| أسعار التحويل على أساس السوق . | %36.7 | %31.5 |
| أسعار التفاوض . | %16.6 | %18.1 |
| أخرى . | %0.5 | — |
| المجموع | %100 | %100 |

## 12/6 المتطلبات الحديثة والأنشطة الملزمة واتفاقيات التسعير

**Recent Requirements, Enforcement Activities and Advance Pricing Agreements**

لقد أصبح تسعير التحويلات الدولية موضوع هام لعديد من حكومات دول العالم ، إن كثيراً من البلاد قد ادخلت قواعد جديدة لتسعير التحويلات كما قامت بفرض نظم عقوبات وجزاءات صارمة لاتفاقيات تسعير التحويلات ، كما هو موضح في الشكل رقم (12/7).

إن سياسات تسعير التحويلات تؤثر على المقدار الذي تحصل عليها الحكومات من التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب دخل الشركات ، إن الاقتصاد العالمي يعني حتمياً تدفقات متزايدة ومفتوحة للسلع والخدمات عبر الحدود ، إن عولمة الاقتصاد قد جعلت تسعير التحويلات أحد المجالات الرئيسية للتدقيق الحكومي الختامي في معظم البلاد ، ففي عام 1999 ضاعفت كندا عدد أعضاء الفحص الضريبي المسئولين عن أداء المراجعات على تسعير التحويلات ، وابتداء من أوائل عام 1990 فإن كثير من البلاد قد فرضت بشكل صارم قوانين وتشريعات ضريبية وجزاءات وعقوبات ترتبط بأسعار التحويل والتي لم يكن مفاجئة حيث أن لأسعار التحويل أثر مباشر على مقدار الإيرادات الحكومية في الاقتصاد العالمي . وكأمثلة على البلاد التي تقوم بمراجعة دقيقة لسياسات وتطبيقات أسعار التحويل للشركات المتعددة الجنسية وفرض عقوبات ضريبية تتضمن أستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وإيطاليا واليابان وكوريا وهولندا والمملكة المتحدة بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال أعطى القسم رقم 482 من قانون الإيراد الداخلي للحكومة الحق في منع تحويل

الإيــراد أو الاستقطاعات بين دافعي الضرائب ذوي العلاقة لاستغلال الفروق في المعدلات الضريبية بين البلاد، وقد تم تفضيل سعر السوق - ذلك السعر الذي يتأسس على معاملات طول اليد Arm's Length Transactions بين المنشآت غير المرتبطة . ويتطلب ذلك وجود سوق لنفس المنتجات أو ما يماثلها . وقد تم السماح بطريقتين أخرتين لتسعير التحويلات في ظل متطلبات بنود القسم رقم 482 هما: (أ) طريقة سعر إعادة البيع Resale Price Method التي تتأسس على سعر إعادة البيع النهائي للمشتري ناقصاً المصروفات الإضافية للمشتري وهامش ربح عادي .(ب) طريقة التكلفة مضافاً إليها هامش ربح Cost – Plus Method .

وقد تم النظر إلى تلك الطريقة على أنها الأقل طريقة مرغوبة ، حيث أنها تتأسس على تحديد تكلفة الإنتاج والتوزيع بالاضافة إلى هامش ربح عادي للبائع .

**اتفاقيات التسعير المسبقة Advance Pricing Agreements**

لقــد أصبحت اتفاقيات تسعير التحويلات المقدمة شائعة بشكل متزايد بين كــل من الشركات المتعددة الجنسية والسلطات الضريبية . إن اتفاقية التسعير المقدمــة مــن الشــركة والسلطات الضريبية تعطي للشركة موافقة لاستخدام طــريقة معيــنة فــي تسعير التحويلات والاجراءات الخاصة بتطبيقها . وقد أوضــحت تقاريــر حديــثة أن اتفاقيــات التسعير المقدمة من ذات الجانبين Bilateral Advance Pricing Agreement قد حظيت على شعبية كبيرة ، ففي تــلك الاتفاقية تحصل الشركة المتعددة الجنسية على موافقة للمداخل المقترحة لتســعير الــتحويل من السلطات الضريبية فى البلدين ، ويتطلب ذلك أن تقدم الشركة المتعددة الجنسية طلبين لكلا سلطة من السلطات الضريبية في البلدين فــي نفس الوقت ، وفي وقت لاحق تقوم السلطات الضريبية في هاتين البلدين بالتنسيق والاتصال مع بعضهما البعض حتى يتم استكمال العملية .

## شكل رقم (12/7)

## القواعد الحديثة والأنشطة الملزمة لتسعير التحويلات

| البلد | |
|---|---|
| 1- الدانمارك | وافق البرلمان على قوانين تسعير التحويل اعتباراً من عام 1999 ، وقـد خول السلطة للسلطات الضريبية أن تقوم بتعديلات على أسعار التحويل ، تطلب أيضاً التشريع الأطراف موضع الرقابة المشتركة . أن تقوم بتطبيق الأسعار والشروط التي تم استخدامها بين الأطراف المستقلة. |
| 2- المملكة المتحدة | فرض القانون الواجب التطبيق على الفترات المنتهية في أو بعد أو يوليـو عـام 1999 توثيـق المتطلبات واشترط فرض عقوبات في تشـريع تسعير التحويلات الصادر لأول مرة ، وقد تطلب القانون إن تسعير التحويل يجب أن تعكس معيار طول اليد . |
| 3- أستراليا | في عام 1999 أعلن رئيس مصلحة الضرائب أن مصلحة الضرائب بأسـتراليا سـوف تبدأ عمليات مراجعة 46 شركة متعددة الجنسية لديهـا معاملات مع أطراف ذوي علاقة دولية هامة بالإضافة لذلك فـإن 60 شـركة سوف تخضع أو تتعرض لإجراء التزام بديل ،وقد عـبر الـرئيس عن مخاوفه على وجه التحديد من مستوى التوثيق الضـعيف الموجود في مراجعة وفحص سجلات 190 شركة والتي تدعـم أن أسـعار تحويلها والتى كانت طبقاً لمعيار طول اليد ، وقد تضمن الإعلان أيضاً على أن مصلحة الضرائب بأستراليا :-<br>- سـوف تستمر في متابعة ومراقبة ممولي الضرائب الذي لم يتم اختيارهم للفحص بعد .<br>- سوف تطرح دورة أخرى لفحص السجلات أثناء السنة المالية .<br>- سـوف تعـبر عـن اهتمامات مكتوبة لعدد 160 شركة اضافية بخصوص تطبيقات أسعار تحويلها . |

| | |
|---|---|
| 4- بلجيكا | أصــدرت وزارة الماليــة فــي يونيو 1999 أول إرشادات لتسعير التحويلات في بلجيكا ، وقد أشارت تلك الإرشادات إلى أن مراجعات تسعير التحويلات سوف يتم تنفيذها عادة عندما تكون هناك اختلافات هامة بين المؤشرات المالية للشركة والمؤشرات القياسية للصناعة. |
| 5- هونج كونج | إن أســعار الــتحويل لــم تكن محل اهتمام رسمي من قبل مصلحة الضــرائب بهونـــج كونـج منذ عام 1999 . فإن اهتمام المصلحة قد تــزايد بمراجعــتها الضــريبية وقــد استهدفت الشركات المرتبطة بمعــاملات مـــع المنشــآت الــتي تــم تضمينها في أقاليم الجهات الضــريبية. إن مصـــلحة الضــرائب بهونـج كونـج سوف تطلب من الشركات أن تقدم جوهر أنشطتها عبر البحار وأن تبحث عن مشكلة تخفيض الربح بين الشركات داخل المجموعة . |
| 6- جنوب أفريقيا | فــي عــام 1999 أصدرت مصلحة الإيرادات بجنوب أفريقيا مذكرة تطــبيقية نصــت على أن الشركات التي تختار أن تتجاهل اتفاقيات تســعير الــتحويل الملائمـــة يمكــن أن تعرض نفسها إلى مخاطر الــتعديلات الضــريبية الجوهــرية وعــندما تطبق الشركة المتعددة الجنسية طرق تسعير تحويلات مختلفة من بلد إلى أخر أو أن تطبيق الطــرق يختــلف بشكل جوهري ، فإن الشركة المتعددة الجنسية قد تكــون فــي وضع مخاطر يعرضها لمضاعفة فرض الضريبة ، وقد أكــدت تلك المذكرة التطبيقية على أن التوثيق الذي يثبت أن أسعار التحويل يتسق مع مبدأ طول اليد يعتبر هاماً للغاية . وبسبب الطبيعة الذاتيـــة لتعديل أسعار التحويل يمكن للجزاءات المفروضة أن تثبت الضرر البالغ المترتب عليها . |
| 7- ألمانيا | لقــد أصــبحت أســعار الــتحويل مشكلة ضريبية رئيسية للشركات المــتعددة الجنســية الــتي لها أعمال في ألمانيا ، وتركز السلطات الضــريبية عــلى أســعار الــتحويل تقريباً عند إجراء كل مراجعة ضريبية، على افتراض أن الشركات المتعددة الجنسية التي تتأسس فــي بــلاد ذات نظــام ضريبي مؤجل بشكل مصطنع وتقوم بتحويل الأربــاح للخارج . وتتضمن تلك البلاد التي لها نظام ضرائب مؤجل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة . |

| | |
|---|---|
| 8- نيوزلندا | فـــي أوائـــل عام 2000 نشرت إدارة الإيرادات مسودة إرشادية عن أســـعار الـــتحويل تتعامل مع تسعير تحويل الخدمات والأصول غير الملموسة واتفاقيات مساهمة التكلفة . |
| 9- الأرجنتين | فـــي أكتوبر عام 1999 نشر مجلس الإيرادات الفيدرالية قواعد عن تســـعير الـــتحويلات ، تتطلب تلك القواعد أن المنشآت التي تقوم بممارســـة معـــاملات أعمال مع أطراف ذات علاقة أن تقدم شهادة خطيـــة تتضمن قسم مع مجلس الإيراد الفيدرالي تصرح وتؤكد بأن أســـعار الـــتحويل تعتـــبر مشتقة مع التطبيقات العادية للسوق بين الأطراف الثالثة. إن قواعد أسعار التحويل واجبة التطبيق ليست فقط على المنشآت التي تقع تحت ظل الرقابة المتعارف عليها وإنما أيضاً عـــندما توجـــد علاقات محددة أخرى ، تحدد قواعد تسعير التحويل أيضـــاً المعاييـــر الخاصـــة بتحديد ما إذا كانت أسعار التحويل بين الأطراف ذات العلاقة تحقق معيار طول اليد .<br>وفـــي 1 يـــناير عام 2000 أصدر قانون جديد للإصلاح الضريبي ، عـــدل ذلـــك القـــانون متطلب تسعير التحويل بشكل جوهري . حيث أعتبر المعاملات التي تتم بين المنشآت في الأرجنتين والمنشآت في أي أقـــاليم أو مـــناطق منخفضة المعدل الضريبي من قبل معاملات الأطـــراف ذات العلاقة ، وقد تطلب القانون أيضاً ملء شهادة خطية تتضـــمن قســـم معين مرتين أثناء السنة الواحدة يتضمن معلومات تفصيلية عن العمليات مع تلك الأطراف ذات العلاقة . |

وتعتـــبر اتفاقيات التسعير المقدمة وسيلة فعالة لتجنب أي تعديلات محتملة فـــي أسعار التحويلات بالإضافة إلى أي عقوبات أو جزاءات ذات علاقة في المســـتقبل . وهـــي تمثل مقياس فعال ومبتكر وجدير بالاهتمام من كثير من الشركات المتعددة الجنسية .

## 12/7 الاستراتيجية المفضلة لتحديد أسعار التحويل

**Preferable Transfer Pricing Strategy**

عادة ما تفضل الحكومات أو الشركات المتنافسة في مختلف الدول مدخل أسـعار السوق **Market – Based Transfer Price** في تحديد أسعار التحويل باعتبار أنها أقل حكمية ، إلا أن ذلك قد لا يتفق مع الواقع ، حيث قد لا تعكس أسـعار الـتحويل هـذه القيمة الحقيقية للسلع أو الخدمات المحولة إلا إذا تم تحديدهـا في سوق يتمتع بالحرية الكاملة في المنافسة ، بحيث يتدخل كل من المستثمرين والبائعين بالتأثير على الأسعار السوقية من خلال أحداث تغيرات مـتعمدة أو غيـر متعمدة في حجم الطلب أو العرض على السلع في السوق ، ومـن ثـم يعكس الواقع تكاليف وأسعار سوقية تحكمية قد يبعدها عن القيمة الحقيقيـة ، وقـد لا تـتوافر الأسواق الحرة للسلع أو المنتجات ، ومن ثم يتم اللجوء في تلك الحالة إلى أسعار التحويل المحسوبة وفقاً لمدخل التكلفة الداخلية باعتـبارها أفضل تقريب للقيمة الحقيقية للمنتج ، ومن ناحية أخرى قد تتمسك الشـركات المتعددة الجنسية بأسعار التحويل المحسوبة على مدخل التكلفة لما تتسم به من مرونة نسبية حيث يمكن لها إدخال التغيرات على أي بند من بنود الـتكاليف ، فضـلاً عن امكانية تعديل هامش الربح ، ومن ثم يمكن بسهولة تغيير أسعار التحويل لتتوافق مع المتطلبات الإدارية لتلك الشركات .

ومع ذلك فإن الإستراتيجية المقترحة لتحديد أسعار التحويل في الشركات المتعددة الجنسية يجب أن تستند لمدخل أسعار السوق وذلك لأنها تعتبر سليمة مـن الناحية الفكرية فضلاً على أن لها عديد من المزايا التطبيقية العملية على النحو التالي :-

**1- الشرعية القانونية Legality**

فذلـك المدخـل يتمشـى مـع متطلبات التسعير المفروضة عن طريق الحكومـات عـبر دول العـالم ، حيـث أن ذلك يزيل الشكوك الخاصة بنية الشـركات المـتعددة الجنسية في تحمل الأعباء الضريبية والجمركية العادلة المفروضة عن طريق الحكومات المحلية .

**2- تطابق الأهداف Goal Congruence**

يهتم ذلك المدخل بقضية تطابق الأهداف كلية ، حيث تأخذ أسعار السوق فـي الحسـبان تكاليف الفرص البديلة لبيع المنتجات داخلياً بدلاً من بيعها إلى أطراف خارجية .

**3- المعاملة المتكافئة في تقييم الأداء Equitable Treatment**

يضـمن ذلك المدخل التقييم المتكافئ لأداء كافة الفروع والشركات التابعة الأجنـبية المرتـبطة ، فكـل من المشتري والبائع يمكن أن يقبل بسهولة قوة السوق (العرض والطلب في السوق) التي تعتمد عليها الأسعار السوقية للسلع والخدمات المحولة .

**4- التبسيط Simplicity**

يتسـم مدخل السعر السوقي على أساس معاملات طول اليد بالبساطة في التطبيق والاستخدام والسهولة في الفهم والتفسير والوضوح لجميع الأطراف .

## 12/8 شرح توضيحي – أسعار التحويل الدولية والضرائب والرسوم الجمركية

**Illustration - International Transfer Pricing, Taxes and Tariffs**

لتوضـــيح كيفيـــة حساب أسعار التحويل البديلة وبيان أثر معدلات الضرائب المختـــلفة على أرباح الشركات والرسوم على الواردات الناشئة من التغيرات في ســـعر الـــتحويل – يفترض المثال التالي الذي يستند على وجود شركتين تابعتين تمـــلكهما أحـــد الشـــركات المتعددة الجنسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، أحد الشـــركات التابعة في ماليزيا والأخرى في الولايات المتحدة . حيث تقوم الشركة الـــتابعة الماليـــزية بإنـــتاج 100000 قميص لبيعها للشركات التابعة الأخرى في الولايـــات المـــتحدة ، والتي تقوم بدورها بإعادة بيع ذلك المنتج بمبلغ 14 $ لكل قميص في السوق بالولايات المتحدة .

وفيما يلي بيانات التكلفة الخاصة بالشركة التابعة الماليزية لكل قميص :–

| | |
|---|---|
| تكلفة الإنتاج | $ 3.25 |
| التكلفة المتغيرة (الإنتاج والتسويق) | 3.50 |
| إجمالي تكلفة الإنتاج التسويقية | 4.05 |

### تسعير التحويلات على أساس سعر السوق

**Market – Based Transfer Pricing**

إن ســـعر الســـوق لكل قميص سيكون مساوياً لسعر البيع في السوق المحلي الماليـــزي أو سعر البيع في الشركات غير المرتبطة في الولايات المتحدة أو في أي بـــلد أخـــر ، إن ســـعر الـــبيع هذا سيتم تعديله مقابل أي مصروفات إضافية ضـــرورية للـــبيع إلى أي طـــرف بخـــلاف الشركة الشقيقة . ويفترض أن أحد الشركات الكندية قد قدمت عرض لشراء تلك المنتجات بسعر 11.5 لكل قميص ،

وتبلغ المصروفات التسويقية المقدرة المرتبطة بالبيع للشركة الكندية 3.5$ لكل قميص . في ظل هذا الموقف فإن سعر السوق المعدل يبلغ 11.5$ - 3.5$ = 8 $ لكل قميص .

## تسعير التحويلات على أساس التكلفة Cost – Based Transfer Pricing

سوف تتباين أسعار التحويلات على أساس التكلفة اعتماداً على تعريف التكلفة المستخدم لتحديد السعر ومقدار الإضافة ، وفيما يلي نظرة سريعة علىٰ ثلاثة أمثلة على الأسعار على أساس التكلفة .

أ- السعر تأسيساً على تكلفة الإنتاج مضافاً إليه 200% إضافة يبلغ السعر فى تلك الحالة 9.75 [ 3.25$ + (3.25 × 200%)] .

ب- السعر تأسيساً على تكلفة إنتاج متغيرة وتكاليف تسويقية بالإضافة إلى 150% كإضافة ، يبلغ السعر 8.75$ [ 3.5$ + (3.5$ × 150%)].

ج- السعر تاسيساً على تكلفة كلية للإنتاج وتكاليف التسويق مضافة 100 % كإضافة ، يبلغ السعر 8.10$ [(4.05$ + (4.05$ × 100)] .

## أثر أسعار التحويل المختلفة على صافي دخل القطاعات

**Effect of Different Transfer Prices on Net Income of the Segments**

إن الشكلين التاليين يوضحان آثار الأسعار المختلفة على الرسوم الجمركية وضرائب الدخل بالإضافة إلى صافي الدخل للشركة الأم ، والشركة التابعة الماليزية والشركة التابعة الأمريكية ، وللتبسيط يتضمن التوضيح فقط القيم المرتبطة بتصنيع وبيع 100000 قميص في ظل هيكل التكلفة الموضح سابقاً.

يوضـــح شـــكل رقم (12/8) بيانات قائمة الدخل المختصرة بافتراض أن سعر التحويل يبلغ 5$ لكل قميص . إن عبء ضريبة الدخل الرئيسية يقع في الولايات المتحدة حيث أن معدل ضريبة الدخل على أرباح الشركة يبلغ 35% مقارنة بنسبة 20% في ماليزيا .

---

**شكل رقم (12/8)**

**أثر سعر التحويل بمبلغ 5$ لكل قميص**

| بيانات قائمة الدخل للشركة الأم والشركات التابعة | | | |
|---|---|---|---|
| | الشركة التابعة الماليزية | الشركة التابعة الأمريكية | الشركة الأم |
| إيراد المبيعات | $ 500000 | $ 1400000 | $ 1400000 |
| تكلفة البضاعة المباعة | $ 325000 | $ 500000 | $ 325000 |
| تعريفات ورسوم الواردات (15%) | - | 75000 | 75000 |
| تكلفة البضاعة المباعة ورسوم الواردات | $ 325000 | $ 575000 | $ 400000 |
| مجمل الربح | $ 175000 | $ 825000 | $ 1000000 |
| مصروفات تسويقية وإدارية | 80000 | 425000 | 505000 |
| دخل التشغيل | $ 95000 | $ 400000 | $ 495000 |
| ضرائب دخل الشركات (20% و35%) | 19000 | 140000 | 159000 |
| صافي الدخل | $ 76000 | $ 260000 | $ 336000 |
| إجمالي الضرائب والرسوم على الواردات | $ 19000 | $ 215000 | $ 234000 |

كما يوضح الشكل رقم (12/9) البيانات الخاصة بسعر التحويل المفترض والذي يبلغ 8$ ، وذلك السعر ينقل الدخل الخاضع للضريبة إلى ماليزيا حيث أن معدل ضريبة الدخل على الأقل أكبر من مقاصة الرسوم الجمركية المتزايدة فـي الولايات المتحدة ، يتمثل صافي الأثر في تخفيض في الرسوم الجمركية والضرائب المدمجة بمبلغ 15750$ (من 234000$ إلى 218250$) بزيادة مناظرة في صافي الدخل بمبلغ 15750$ .

**شكل رقم (12/9)**

**أثر سعر التحويل بمبلغ 8$ لكل قميص**

| بيانات قائمة الدخل للشركة الأم والشركات التابعة | | | |
|---|---|---|---|
| | **الشركة التابعة الماليزية** | **الشركة التابعة الأمريكية** | **الشركة الأم** |
| إيراد المبيعات | **$ 800000** | **$ 1400000** | **$ 1400000** |
| تكلفة البضاعة المباعة | **$ 325000** | **$ 800000** | **$ 325000** |
| تعريفات ورسوم الواردات (15%) | – | **120000** | **120000** |
| تكلفة البضاعة المباعة ورسوم الواردات | **$ 325000** | **$ 920000** | **$ 445000** |
| **مجمل الربح** | **$ 475000** | **$ 480000** | **$ 995000** |
| مصروفات تسويقية وإدارية | **80000** | **425000** | **505000** |
| دخل التشغيل | **$ 395000** | **$ 55000** | **$ 450000** |
| ضرائب دخل الشركات (20% و35%) | **79000** | **19250** | **98250** |
| **صافي الدخل** | **$ 316000** | **$ 35750** | **$ 351750** |
| **إجمالي الضرائب والرسوم على الواردات** | **$ 79000** | **$ 139250** | **$ 218250** |

## التحفيز Motivation

إن الحكومـــة الماليـــزية ستصر على أن سعر التحويل لن يكون منخفض بشكل غير واقعي ، حيث أن ذلك سيخفض إيراداتها الضريبية ، أما الحكومة الأمريكية فلأغراض حماية إيراداتها سوف تعترض على سعر التحويل المرتفع أكـــثر ممـــا ينـــبغى ، وسوف تميل الشركة البائعة الى تفضيل سعر التحويل المرتفع في حين أن الشركة المشترية سوف تريد أدنى سعر تحويل ممكن .

والســـؤال المطـــروح هو ماذا عن الشركة الأم ، فإذا ما تم تجاهل القيود والمحـــددات المفروضـــة عن طريق ردود الفعل الممكنة للسلطات الضريبية وإدارة الشركة التابعة ، من ثم ففي ذلك الموقف فإن الشركة الأم ستحاول أن تنقل الدخل إلى ماليزيا للنقطة التي عندها لا توجد مزيد من العوائد الضريبية ســـيكون مـــتاحاً ، إن ســـعر التحويل الامثل سيكون ذلك السعر الذي يخفض الدخل الخاضع للضريبة للشركة التابعة الأمريكية إلى الصفر .

**مـــثال** : تمتـــلك أحـــد الشركات المصرية المتعددة الجنسية ومقرها الرئيسي القاهرة فرعين الأول داخلي بمدينة الاسكندرية والأخر خارجي بمدينة كوالالمـــبور بماليـــزيا الـــذى يقوم بإنتاج مليون وحدة وتحويلها لفرع الإســـكندرية الذي يتولى عملية بيعها في الأسواق المصرية مقابل 52 جنيه، وقد كانت تكاليف إنتاج الوحدة في فرع ماليزيا على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| تكلفة إنتاج الوحدة | 9 جنية |
| التكاليف المتغيرة للإنتاج والتسويق للوحدة | 10 جنية |
| التكاليف الكلية للإنتاج والتسويق للوحدة | 12 جنية |

**المطلوب** : تحديد أسعار التحويل الدولية للمنتج المحول لفرع الإسكندرية وفقا لكل من مدخل أسعار السوق ومدخل التكلفة .

**أ- مدخل السوق**

يتساوى سعر السوق لوحدة المنتج مع أسعار البيع في السوق الماليزي المحلي أو مع سعر البيع ، فجميع الشركات المصرية غير المرتبطة بعلاقة تبعية معها أو مع أي شركة اخرى في دول العالم .

ويتم تعديل أسعار البيع بجميع المصروفات الإضافية الضرورية للبيع مع الأطراف غير التابعة للشركة الأم . فبفرض أن هناك شركة ليبية عرضت على الشركة التابعة الماليزية شراء جميع الوحدات المنتجة مقابل مبلغ 42 جنية للوحدة وقدرت تكاليف التسويق المتوقعة لأتمام تلك الصفقة مبلغ 11 جنية للوحدة الواحدة ، على ذلك يكون سعر السوق المعدل للوحدة الواحدة من المنتج 27 جنية (42 - 11) .

**ب- مدخل التكلفة**

تختلف أسعار التحويل طبقاً لأساس التكلفة استناداً إلى تعريف التكلفة التي تستخدم في تحديد اسعار التحويل ، وتحديد النسبة التي تضاف إلى التكلفة لتحديد أسعار التحويل ، وقد تكون أسعار التحويل المحددة طبقاً للتكلفة على النحو التالي:-

- يتحدد سعر التحويل على اساس تكلفة الإنتاج مضافاً إليها 200% كنسبة إضافية ، ويبلغ 27 = [9 + (9 × 200% )] = (9 + 18) للوحدة .
- يتحدد سعر التحويل على أساس التكلفة المتغيرة للإنتاج والتسويق بالإضافة إلى نسبة 150% كنسبة إضافية ، وعلى هذا يبلغ سعر التحويل [10 + (10 × 150%)] = 25 جنية = (10 + 15) للوحدة الواحدة .

- يتحدد سعر التحويل وفقاً للتكاليف الكلية بالإضافة إلى نسبة 100% كنسبة إضافية مبلغ 24 ج [12 + (12 ×100%)] = (12 + 12) للوحدة .

## مثال توضيحي

يهدف المثال الثاني إلى إبراز أثر التغير في أسعار التحويل لمنتجات فرع كوالالمبور الماليزي على كل من التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب الدخل وصافي الدخل سواء للشركة التابعة الماليزية أو الشركة التابعة المصرية أو الشركة المتعددة الجنسية ككل ، واستناداً إلى البيانات السابقة لأسعار التحويل طبقاً لأساس التكلفة عند تحويل مليون وحدة منتج من الشركة التابعة في ماليزيا إلى الشركة التابعة في مصر ، وبافتراض أن أسعار التحويل قد بلغت 16 ج للوحدة والعبء الضريبي الرئيسي يقع في مصر ونسبته 40% بالمقارنة بماليزيا ونسبته 20% .

**ملخص بيانات قائمة الدخل**

**في 2002/12/31**

| | فرع ماليزيا | فرع الإسكندرية | الشركة المتعددة الجنسية بالقاهرة |
|---|---|---|---|
| إيراد المبيعات | 16000 | 52000 | 52000 |
| تكلفة البضاعة المباعة | (9000) | (16000) | (9000) |
| تعريفات ورسوم الواردات (15%) | - | (2400) | (2400) |
| مجمل الدخل | 7000 | 33600 | 40600 |
| مصروفات التشغيل التسويقية والإدارية (12 – 9) × 1000000 | (3000) | (13600) | 26600 |
| صافي دخل العمليات | 4000 | 20000 | 14000 |
| ضرائب دخل الشركات 20% – 40% | (800) | (8000) | (8800) |
| صافي الدخل بعد الضرائب | 3200 | 12000 | 5200 |
| إجمالي الضرائب والرسوم | 800 | 10400 | 11200 |

## مثال توضيحي :

وباستخدام نفس بيانات المثال السابق المطلوب تحديد أثر التغير في أسعار التحويل لمنتجات فرع ماليزيا على كل من التعريفات والرسوم الجمركية وضرائب الدخل وصافي الدخل سواء للشركة التابعة الماليزية أو الشركة التابعة المصرية أو الشركة المتعددة الجنسية ككل ، بافتراض أن أسعار التحويل بلغت 28 جنية للوحدة .

**الحل :-**

### ملخص بيانات قائمة الدخل

الأرقام بالألف جنية

| | فرع ماليزيا | فرع الإسكندرية | الشركة المتعددة الجنسية بالقاهرة |
|---|---|---|---|
| إيراد المبيعات | 28000 | 52000 | 52000 |
| تكلفة البضاعة المباعة | (9000) | (28000) | (9000) |
| تعريفات ورسوم الواردات (15%) | - | (4200) | (4200) |
| **مجمل الدخل** | 19000 | 19800 | 38800 |
| مصروفات التشغيل التسويقية والإدارية | (3000) | (13600) | 6600 |
| صافي دخل العمليات | 16000 | 6200 | 22200 |
| ضرائب دخل الشركات | 3200 | 2480 | 5680 |
| **صافي الدخل بعد الضرائب** | 12800 | 3820 | 16520 |
| **إجمالي الضرائب والرسوم** | 3200 | 6680 | 9880 |

باســتقراء مــا ورد في ملخص بيانات قائمتي الدخل السابقتين يتضح أن زيــادة أســعار التحويل من الشركة التابعة في ماليزيا إلى الشركة التابعة في الإسكندرية من 16 ج إلى 28 ج قد أدى إلى تحويل الدخل الخاضع للضريبة إلى ماليــزيا حيث المعدلات المنخفضة للضريبة على دخل الشركات ، ولذلك فإن الأثر الكلي لتلك العملية هو تخفيض إجمالي الرسوم والضرائب التي تحملتها الشــركة المتعددة الجنسية بمبلغ 1320000ج (11200000 - 9880000 ) مع زيادة مصاحبة في صافي الدخل وقدرها 11320000 ج (16520000 - 5200000) .

ولاشــك فــإن الحكومــة الماليزية يتعين عليها أن تعترض على أسعار التحويل المنخفضة على نحو غير واقعي والتي تتسبب في تخفيض الإيرادات الضريبية لها ، وفي نفس الوقت سوف تقوم الحكومة المصرية من أجل حماية إيــراداتها الضــريبية بالاعتراض على اسعار التحويل المرتفعة ، ومن جهة أخرى سوف تسعى الشركة البائعة إلى تحديد أعلى أسعار تحويل للمنتجات ، وفي ذات الوقت تسعى الشركة المشترية للحصول على أقل أسعار للتحويل ، أمــا بالنســبة للشــركة الأم فــإذا ما تم استبعاد المحددات والقيود المفروضة بواسطة السلطات الضريبية وإدارة الفرع فإن الشركة الأم سوف تعمل جاهدة على تحويل الدخل إلى ماليزيا وإلى أقصى الحدود التي تستطيع بها الاستفادة مــن أكبر قدر ممكن من المزايا الضريبية . وتأسيساً على ما تقدم فإن أسعار الــتحويل المثــلى هــي تــلك الأسعار التي يمكن أن تخفض الدخل الخاضع للضريبة للفرع بالإسكندرية إلى الصفر .

# الفصل الثالث عشر

## نظم المحاسبة الضريبية الدولية

# الفصل الثالث عشر

# نظم المحاسبة الضريبية الدولية

## International Taxation Systems

13/1 فلسفة وأنواع نظم الضرائب المباشرة الدولية .

13/2 نظم الضرائب غير المباشرة الدولية (ضريبة القيمة المضافة) .

13/3 الأعباء الضريبية والتخطيط الضريبي في البيئة الدولية .

13/4 الحوافز الضريبية للاستثمارات الأجنبية .

13/5 المشاكل الضريبية لتمويل الاستثمار الدولى .

13/6 المحاسبة عن ضرائب الدخل المؤجلة .

13/7 معيار المحاسبة الدولى رقم 12 – ضرائب الدخل .



## 13/1 فلسفة وأنواع نظم الضرائب الدولية

**The Philosophy and types of International Direct Taxation**

### 13/1/1 فلسفة نظم المحاسبة الضريبية الدولية

**The Philosophy of International Accounting Taxation**

تـــم مناقشة المشاكل الضريبية الملائمة لتسعير التحويلات على المستوى الدولـــي فى الفصل السابق ، ولعل الاختلافات في المعدلات والنظم الضريبية **Tax Rates and systems** بيـــن الأمـــم هي أكثر العوامل تأثيرا على أسعار الـــتحويلات ، في هذا الجزء يتم دراسة عديد من المشاكل الضريبية للشركات المـــتعددة الجنســـية حيـــث تؤثر التشريعات الضريبية المختلفة على قرارات الاســـتثمار الدوليـــة ، والشـــكل القـــانوني للشركات الدولية وحجم العمليات والأنشـــطة الأجنـــبية وتوزيعات الأرباح وموقع وتمويل وتدفق الأموال عبر الحدود الدولية.

يمكـــن القـــول بـــأن النظم الضريبية المختلفة **Different Tax Systems** والمعقدة غالبا ربما تعد ثاني أكثر المظاهر المميزة للشركات المتعددة الجنسية بعد موضوع العملة الأجنبية **Foreign Currency** ، إن أسعار صرف العملات الأجنـــبية كـــثيرا مـــا تـــتغير ، وكذلك تتغير معدلات ونظم الضرائب على الشركات. ففي إنجلترا على سبيل المثال يتم تحديد معدلات ضريبة الشركات ســـنويا كجـــزء من الموازنة القومية ، إن البلاد عادة ما تقوم بتغيير معدلات نظمهـــا الضريبية لمجموعة من الأسباب لعل أبرزها الحصول على مزيد من الإيـــرادات ، وتوفيـــر حوافـــز للاســـتثمار الأجنبي ، استبعاد منافذ التهرب الضريبي **Tax Loopholes** بالإضافـــة إلى الاستجابة إلى التطويرات الجديدة الوطنية والدولية .

إن هـناك اتفــاق عالمي على أن دخل الشركات المتعددة الجنسيات من المصادر المحلية يجب أن يخضع لنفس المعدل الضريبي الذي يتم فرضه على دخــل الشــركات المحــلية ، ويوجد اتفاق على كيفية تحديد الدخل الضريبي المكتسب من المصادر الأجنبية . كما يوجد اتفاق أقل أيضاً على ما إذا كانت ضرائب الشركات يجب أن تكون مباشرة ، أو غير مباشرة وما إذا كان يتعين أن يتم إخضاع الشركات للضرائب في المقام الأول .

على الرغم من الاختلافات البيئية **Environments Differences** بين الدول تــلعب دوراً حاسماً في اختلاف النظم الضريبية المطبقة محلياً في جميع دول العــالم ، حتى في البلاد التي يكون لها عوامل بيئية أيضاً بسبب وجود مداخل وطنية مختلفة لزيادة الإيرادات الحكومية ، فهناك قاعدة مقبولة بشكل متعارف عــليه عمومــاً مؤداها أن لكل دولة ذات سيادة لها الحق في فرض الضرائب عــلى الدخــول المــتولدة داخل حدودها الإقليمية لزيادة مواردها الحكومية ، ومــازالت الأدبيات في مجال الفكر المحاسبي الضريبي تتناول وجهات النظر والفلسفات المتعددة التي يمكن أن تثار حول طبيعة تلك الإيرادات التي تخضع للضــريبة ، وكيفيــة تحديد المصروفات التي ساهمت بالفعل في تحقيق تلك الإيــرادات ، وتحديد أنواع الضرائب الواجبة التطبيق سواء المباشرة أو غير المباشــرة والاختلافات حول مدى الألتزام بالقوانين الضريبية ، والتي ترجع بصفة رئيسية لاختلافات العادات والتقاليد والثقافات والظروف البيئية المختلفة التي تحكم السلوك الضريبي لدافعي الضرائب داخل كل دولة .

لاشــك أن التحديد الدقيق لمصادر الدخل من الأمور ذات الأبعاد الدولية الــتي تخضــع لفلسفة النظم الضريبية ، وعادة ما يتضمن البعد الدولي تحديد الدخل من المصادر الأجنبية نتيجة عمليات تصدير السلع والخدمات وعمليات

الفـــروع الخارجيـــة والشـــركات الـــتابعة الأجنبية ، حيث يخضع الدخل من المصـــدر الأول للضريبة بمجرد تولده مع امكانية استخدام الحوافز الضريبية لتشـــجيع الصـــادرات ( اســـتخدام معدلات ضريبية تمييزية أو منح أجازات ضـــريبية . . الـــخ ) ، بينما تعد المحاسبة الضريبية الدولية على الدخل من المصـــدر الثاني من الأمور الأكثر صعوبة وتعقيداً ، فإذا كان الهدف من تلك المحاســـبة الضريبية هو تحديد حجم العبء الضريبي على الدخل المحقق من مصادر أجنبية فإنه من الأهمية بمكان التمييز الدقيق بين مجموعتين رئيسيتين هما :-

- الأربـــاح المختـــلفة فـــي الدولـــة الأم من عمليات التصدير والأستيراد للسلع والخدمات .
- الأربـــاح المحققة في الدول المضيفة للفروع الخارجية والشركات التابعة الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية .

## 13/1/2 نظم الضرائب القومية National Tax Systems

إن الاخـــتلافات البيئية بين الأمم هي التي تؤدي إلى عديد من الاختلافات فـــي النظم الضريبية القومية ، حتى في البلاد التي تتسم بأن لها عوامل بيئية متشـــابهة (عـــلى ســـبيل المـــثال نظم الحكم الديمقراطي الغربية) فإن النظم الضـــريبية المرتـــبطة بها تتباين بسبب وجود مداخل محلية مختلفة للحصول على الإيرادات أو الموارد الحكومية . وفيما يلي أبرز تلك النظم الضريبية :-

## المداخل الأقليمية والعالمية النطاق

**The Territorial and worldwide Approaches**

### 1 – المدخل الأقليمي Territorial Approach

يشـــير ذلك المدخل إلى أن الدخل الخاضع للضريبة في دولة معينة يجب أن يكــون مــتولداً داخل حدودها ، ومن ثم فإن الدخل من المصادر الأجنبية يجــب أن يخضــع للضريبة في الدولة التى يتحقق داخل حدودها الإقليمية ، وهــناك العديــد مــن الــدول التي تتبنى ذلك المدخل مثل بنما وهونج كونج وسويسرا ومعظم دول أمريكا الوسطى والجنوبية .

تأسيســا عــلى ذلــك فإن الشركات المتعددة الجنسية التي تقع مراكزها الرئيســية داخــل تــلك الدول تكون ملزمة بسداد الضرائب عن الأرباح من عمــلياتها داخــل الحــدود فقط وتستبعد بالتالي الأرباح التي حققتها فروعها وشركاتها التابعة الأجنبية من الخضوع للضريبة في تلك البلاد .

### 2– المدخل العالمي النطاق Worldwide Approach

يشير ذلك المدخل إلى سريان الضريبة على جميع الدخول المتولدة سواء من مصــادر محــلية أو من مصادر أجنبية ، ومن ثم فإن الشركات المتعددة الجنسية الــتي تقــع مراكزها الرئيسية داخل تلك الدولة تكون ملزمة بسداد الضرائب عن الدخــول المــتولدة من عملياتها المحلية داخل الحدود بالإضافة إلى كافة الدخول المتولدة من جميع فروعها الخارجية وشركات التابعة الأجنبية المنتشرة في مختلف دول العــالم . ففــي ظل ذلك المدخل تقوم السلطات الضريبية في الدولة بفرض الضرائب على دخول جميع الشركات حتى المملوكة منها لمستثمرين أجانب وهي

مـــا تعـــرف بالفـــروع الأجنبية ، وعادة ما تتم المحاسبة الضريبية لتلك الفروع الأجنبية العاملة داخل الحدود بنفس المعدلات التي تحاسب بها الشركات الوطنية .

ولا شـــك أن تطبيق ذلك المدخل يؤدي إلى الازدواجية في المعاملة الضريبية **Double Taxation** لـــنفس الدخـــل فـــي دولـــتين مختلفتين . ولذلك فعادة ما يتم الـــتخفيف مـــن آثـــار الازدواج الضريبي عن طريق معاملة الدخول المتولدة من مصادر أجنبية عن طريق ما يعرف بالخصم الضريبي **Tax credit** أو عن طريق الاتفاقيـــات الضـــريبية لمنع الازدواج الضريبي أو عن طريق التأجيل الضريبى **Deferral Taxation** لـــلدخل من المصادر الاجنبية حتى يتم حصول الشركة الأم على توزيعات الأرباح من قطاعاتها الأجنبية . إن المدخل العالمي النطاق لفرض الضـــريبة يعتـــبر أكثر شيوعاً من المدخل الأقليمي ويحظى بشكل متزايد بقبول واســـع الـــنطاق ، وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية ذلك المدخل، حيث تقوم الســـلطات الضريبية هناك بفرض الضرائب على دخل الفروع الأجنبية للشركات الأمـــريكية المـــتعددة الجنســـية مثلها في ذلك مثل دخل جميع الشركات المحلية باعتـــبارها امـــتداداً للشـــركة الأم مـــع الأخذ في الحسبان أن هذا الدخل قد سبق خضـــوعه للضـــريبة في الدولة الأجنبية المضيفة لنشاطه ، ولذلك تسمح قوانين الضـــرائب الأمريكية في تلك الخالة بخصم ضرائب الدخل المدفوعة في الخارج قبل الوصول إلى صافي الدخل الخاضع لضريبة الدخل الأمريكية ، ويتم معالجتها كتخفيضات من الألتزامات الضريبية .

### النظم الكلاسيكية والمتكاملة Classic and Integrated systems

من خلال النظام الكلاسيكي التقليدي **Classic System** يتم اخضاع الدخل إلى الضرائب عندما يتم الحصول عليه عن طريق المنشأة الخاضعة للضريبة،

وتطبيقا لذلك فقد تخضع الأرباح المحققة عن طريق الشركة المتعددة الجنسية للضرائب مرتين الأولى عند تحققها والثانية عند استلامها كتوزيعات للأرباح.

بينما يحاول النظام المتكامل **Integrated System** حذف الازدواج الضريبي **Double Taxation** عـن طـريق فـرض الضريبة على دخل الشركة بشكل مختـلف اعـتماداً عـلى ما إذا كان قد تم توزيعه على حملة الأسهم ، ويتم إخضاع الدخل الذي يتم احتجازه داخلياً (دون أن يتم توزيعه) باستخدام معدل ضريبة أكبر .

يـتم استخدام المدخل الكلاسيكي بشكل شائع في الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين تطبق ألمانيا نظام المدخل المتكامل .

## الاستقطاعات المسموح بها Allowable Deductions

يمثل الدخل الخاضع للضريبـة **Taxable Income** مقدار الدخل الذي يتم فـرض الضريبة عليه ، هذا وتختلف البلاد في السماح باستقطاع المصروفات مـن الإيـرادات لـتحديد الدخل الخاضع للضريبة . وكأمثلة على ذلك العمر الاقتصـادي المسموح به عند حساب الإهلاك على الأصول القابلة للإهلاك ، اسـتنفاد المصـروف أم الرسـملة **Expensing vs. Capitalizing** ، معالجة تكـاليف الـبحوث والـتطوير بالإضـافة إلى ما يتعلق بطرق محاسبة تكلفة المخزون المقبولة .

## الضرائب المباشرة وغير المباشرة Direct and Indirect Taxes

تعتبر ضريبة الدخل على الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة ضـريبة مباشـرة على دخل الشركة ، بينما في كثير من البلدان فإن ضريبة

القيمـــة المضـــافة Value Added Tax (VAT) كضـــريبة غير مباشرة هي المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية من منظمات الأعمال .

تؤثر تلك الاختلافات بوضوح على كيفية اخضاع دخل المصدر الأجنبي للضـــريبة ، يقدم الشكل رقم (13/1) مقارنة بين المعالجة الضريبية لمصدر الدخل الأجنبي والضرائب الأجنبية في عدد 28 بلد من البلدان .

كمـــا يوضـــح الشـــكل رقم (13/2) طريقة فرض الضريبة على منشآت الأعمال الأجنبية لنفس تلك البلاد .

## خصم الضريبة الأجنبية والأتفاقيات الضريبية

**Foreign Tax credit (FTC) and Tax Treaties**

إن خصم الضريبة الأجنبية تعتبر أحد الوسائل لتجنب الأزدواج الضريبي عـــلى مصـــدر الدخل الأجنبي ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم أعطاء خصـــم عـــلى ضرائب الدخل الأجنبية المدفوعة عن طريق الشركات التابعة الأجنـــبية للشـــركة الأم المؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، على سبيل المـــثال عـــندما تقـــوم أحد الشركات التابعة لأحد الشركات المتعددة الجنسية الأمريكية والتي تقع في ألمانيا بدفع ضرائب من المنبع على توزيعات الأرباح المدفوعـــة إلى الشركة الأم ، فإن الشركة الأم في الولايات المتحدة الأمريكية يسمح لها بخصم ضريبة مساوية لضريبة المنبع المدفوعة في ألمانيا .

## شكل رقم (13/1)
## المعالجة الضريبية لمصدر الدخل الأجنبي والضرائب الدولية

| البلد | فرض الضريبة على مصدر الدخل الأجنبي | خصم الضرائب الأجنبية المدفوعة والإعفاءات |
| --- | --- | --- |
| 1 – الأرجنتين | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 2– أستراليا | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 3– النمسا | نعم | الخصم مقابل الضرائب على التوزيعات والفائدة والأتاوة فقط . |
| 4– بلجيكا | نعم | إذا خضعت للضريبة في بلد آخر فإن 25% من مصدر الدخل الأجنبي يخضع للضريبة . |
| 5– البرازيل | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 6– تشيلي | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 7– الصين | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 8– كوستاريكا | لا | غير قابلة للتطبيق . |
| 9– جمهورية التشيك | نعم | لا |
| 10– فرنسا | نعم | التوزيعات معفاة . |
| 11– غانا | نعم | لا |
| 12– المجر | نعم | لا |
| 13– الهند | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 14– أندونيسيا | نعم | لا |
| 15– ايطاليا | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 16– اليابان | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 17– ماليزيا | لا مع بضعة أعفاءات محددة | غير قابلة للتطبيق . |
| 18– المكسيك | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 19– نيجيريا | نعم | لا |
| 20– النرويج | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 21– بنما | لا | غير قابل للتطبيق . |
| 22– الفلبين | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 23– سنغافورة | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 24– جنوب أفريقيا | لا مع بضعة اعفاءات محددة ونعم ابتداء من العام المالي 2001 – 2002 | غير قابل للتطبيق . |
| 25– تايوان | نعم | غير قابل للتطبيق . |
| 26– الولايات المتحدة الأمريكية | نعم | خصم الضريبة متاح . |
| 27– فنزويلا | لا | خصما الضريبة متاح . |
| 28– كوريا الجنوبية | نعم | الخصم الضريبي متاح . |

## شكل رقم (13/2)

## فرض الضريبة على منشآت الأعمال الأجنبية

| البلد | الضريبة على الشركات الأجنبية |
|---|---|
| 1- الأرجنتين | يتم فرض ضريبة بمعدل ضريبي موحد على الشركة على مصدر الدخل بالأرجنتين وعلى المكاسب الراسمالية بالأرجنتين فقط . بينما لا يتم اخضاع مصدر توزيعات الأرباح بالأرجنتين والمكاسب على بيع الأسهم والسندات لحامله والسندات الحكومية للضريبة . |
| 2- أستراليا | يتم اخضاع مصدر الدخل الأسترالي بالإضافة إلى المكاسب الرأسمالية إلى الضريبة عند معدل ضريبة موحد على أرباح الشركات ، بينما تطبق قواعد خاصة على الفائدة والأتاوات وتوزيعات الأرباح . |
| 3- النمسا | يتم فرض ضرائب موحدة على الشركة على نوع محدد من الدخل والمكاسب الرأسمالية فقط ، بينما يتم فرض ضريبة من المنبع على التوزيعات والأتاوات. |
| 4- بلجيكا | ضريبة على غير المقيمين على مصدر الدخل ببلجيكا بالإضافة إلى ضريبة منبع . |
| 5- البرازيل | يتم فرض ضريبة على الدخل الناشئ في البرازيل باستخدام معدل ضريبي موحد على الشركة . |
| 6- شيلي | يتم فرض ضريبة دخل موحدة على مصدر الدخل بشيلي . |
| 7- الصين | يتمثل معدل الضريبة الفعال الواجب التطبيق على شركات الاستثمار الاجنبية بمعدل 33% . |
| 8- جمهورية التشيك | يتم فرض ضريبة على مصدر الدخل التشيكي بمعدلات ضرائب موحدة على الشركات . |
| 9- فرنسا | يتم فرض ضرائب موحدة على الشركات على الدخل المكتسب في فرنسا بالإضافة إلى المكاسب الرأسمالية على الممتلكات المملوكة في فرنسا . |
| 10- غانا | يعتبر الدخل الذي يحدث أو ينشأ في غانا عادة ما يكون قابلاً للخضوع للضريبة عند معدل ضريبي موحد على الشركات . |
| 11- المجر | يخضع مصدر الدخل المجري إلى ضريبة موحدة على الشركة ، بينما لا يتم إخضاع الفوائد المدفوعة عن طريق الحكومة المجرية أو البنك الأهلي للمجر للضريبية. |
| 12- الهند | يتم فرض ضريبة على الدخل المستلم أو المشتق أو الذي يعتقد بأنه تم استلامه أو اشتق من أحد المصادر بمعدل ضريبي مختلف عن ذلك المعدل الضريبي على الشركات الهندية ، وتعتبر معدلات الضريبة على الشركات الأجنبية أعلى من تلك المعدلات المفروضة على دخل الشركات المحلية . |
| 13- أندونيسيا | يخضع الدخل المحقق في أندونيسيا إلى الضريبة بمعدلات ضريبة موحدة. |

| | |
|---|---|
| 14- إيطاليا | يتم اخضاع الدخل المكتسب في ايطاليا إلى معدلات ضرائب موحدة على الشركات كما تعتبر المكاسب الرأسمالية على الأصول المستخدمة في منشآت الاعمال في ايطاليا خاضعة للضريبة ، أما الدخل المكتسب من توزيعات الأرباح والفوائد والأتاوات من مصادر ايطالية فإنه يخضع فقط لضريبة مخصومة من المنبع . |
| 15- اليابان | يخضع الدخل المكتسب من مصادر داخل اليابان فقط للضريبة ، يتم فرض الضريبة بمعدلات ضرائب موحدة علي الشركات . |
| 16- ماليزيا | يتم اخضاع الدخل الناشئ من أنشطة أعمال في ماليزيا للضرائب عند معدل ضريبي موحد علي الشركات . |
| 17- المكسيك | يتم اخضاع الدخل الناشئ من أنشطة أعمال في المكسيك للضريبة عند معدل ضريبي موحد علي الشركات . |
| 18- نيجيريا | يتم اخضاع الدخل الناشئ في نيجيريا إلى الضريبة باستخدام معدل ضريبي موحد علي الشركات . |
| 19- النرويج | يخضع مصدر الدخل النرويجي إلي معدل ضريبي موحد علي الشركات. |
| 20- بنما | يتم فرض ضريبة عند معدل ضريبي موحد على الشركات على الدخل الناشئ من مصادر دخل بنمية . |
| 21- الفلبين | الشركات الأجنبية المقيمة والمرتبطة بأنشطة أعمال في الفلبين تخضع للضريبة على مصدر الدخل الفلبيني بنفس المعدلات الضريبية التي تطبق على الشركات المحلية . أما الشركات الأجنبية غير المقيمة فأنها غير مرتبطة بأنشطة أعمال في الفلبين ، وبالتالي فهي تخضع لضريبة على إجمالي إيراداتها من مصادر فلبينية ، ولا يتم السماح بخصم أية استقطاعات. |
| 22- سنغافورة | تفرض ضرائب على الدخل الذي يحدث في أو ينشأ من سنغافورة عند معدل ضريبي موحد . |
| 23- جنوب أفريقيا | يتم فرض ضريبة بمعدل مختلف عن المعدل التي تخضع له الشركات المحلية علي الدخل الناشئ من أحد المصادر في جنوب أفريقيا . |
| 24- تايوان | يتم فرض ضريبة على مصدر الدخل في تايوان بمعدل ضريبي موحد على الشركات . |
| 25- الولايات المتحدة الأمريكية | بوجه عام يخضع الدخل من مصادر أمريكية ومن أعمال أمريكية إلى الضريبة فقط . |
| 26- فنزويلا | يتم فرض ضريبة على الدخل الناشئ من مصادر في فنزويلا عند معدل ضريبة موحد علي الشركات . |
| 27- كوريا الجنوبية | يتم فرض ضريبة على الدخل الناشئ من مصادر بكوريا عند معدل ضريبة موحد علي الشركة . |

إن خصم الضريبة الأجنبية (FTC) الأمريكيا تمثل تخفيض دولار مقابل دولار في الألتزام الضريبي لدافع الضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إن السلطات الضريبية تحد من مقدار خصم الضريبة الأجنبية المسموح لمنع دافع الضريبة من استلام خصم في مواجهة الضرائب الأمريكية المفروضة على مصدر الدخل المحققة بالولايات المتحدة الأمريكية . إن الخصم الضريبي لأي سنة خاضعة للضريبة مقصور على مقدار الضرائب الأجنبية الفعلية المدفوعة أو المستحقة والضرائب الأمريكية (قبل خصم الضريبة الأجنبية) على مصدر الدخل الأجنبي الخاضع للضريبة . ان حدود خصم الضريبة الأجنبية يتم حسابها باستخدام المعادلة التالية : -

حد خصم الضريبة الأجنبية =

الضرائب الأمريكية قبل الخصم الضريبة الأجنبية × (مصدر الدخل الأجنبي / مصدر الدخل الأجنبي + الدخل من الولايات المتحدة)

إن كثير من البلاد الأخرى على سبيل المثال اليابان والهند تقوم باستخدام إجراءات مماثلة ، يتمثل خصم الضريبة الأجنبية المسموح بها في مقدار الضرائب الأجنبية الفعلية المدفوعة أو المستحقة والضرائب في البلد قبل خصم الضريبة الأجنبية على مصدر الدخل الأجنبي الخاضع للضريبة .

إن فكرة الخصم الضريبي تقوم على إمكانية تخفيض الالتزامات الضريبية وفقاً لفلسفة الجنية مقابل الجنية ، حيث تخصم الضرائب الأجنبية المدفوعة عن الدخل المحقق داخل أراضي الدولة المضيفة من قيمة الضرائب التي تدفعها الشركة المتعددة الجنسية في الدولة الأم ، فإذا كانت هناك شركة مصرية متعددة الجنسية مقرها الإسكندرية وتملك أحد الفروع الخارجية في تونس فإن هذا الفرع الأجنبي سوف يقوم بسداد ضريبة الدخل في تونس

بالإضافة إلى سداد الضريبة من المنبع على أي توزيعات للأرباح يحولها إلى الشـــركة الأم بمصر ، وفي حالة فرض ضرائب على الدخل في مصر فإنها ســـوف تخضع نفس الدخل مرة أخرى للضريبة ، وبذلك لن يتبقى الكثير من هذا الدخل المحقق في الفرع الأجنبي ، إن الخصم الضريبي يعتبر بمثابة دالة لضـــريبتين مختلفـــتين هما الضريبة من المنبع على توزيعات الأرباح وهي مباشـــرة على الشركة الأم بواسطة السلطة المفترض أن تدفع بواسطة الشركة الأم بأعتـــبارها المالكـــة للفرع الأجنبي التي قام بالسداد الفعلي للضريبة على الدخل ، ومع ذلك فإن الشركة الأم لا تحصل على خصم من ضريبة إلا على النســـبة فقـــط المقابلة للتوزيعات المعلنة التي حصلت عليها . وفيما يلي مثالاً يوضح كيفية حساب الخصم الضريبي .

**مثال توضيحي :**

بـــلغ الدخـــل الخاضـــع للضريبة المقرر لأحد الشركات المتعددة الجنسية الأمـــريكية من أحد الشركات التابعة بأيرلندا مبلغ 2000000$ وقد بلغ الدخل المقـــرر فـــي الولايات المتحدة الأمريكية 4000000$ ، قامت الشركة بسداد ضـــرائب بمبـــلغ 800000$ إلى حكومة أيرلندا ، وقد بلغ الألتزام الضريبي الأمـــريكي قـــبل خصم الضريبة الأجنبية 2100000$ ، ويتم حساب خصم الضريبة الأجنبية المقرر على النحو التالي:-

$$= \$\,2100000 \times \frac{\$\,2000000}{\$\,4000000 + \$\,2000000}$$

**مثال توضيحي**

| الدخل قبل خصم الضريبة الأجنبية | $ 1200000 |
|---|---|
| ضريبة الدخل الأجنبية المدفوعة 40% | $ 480000 |

| | |
|---|---|
| الدخل بعد خصم الضريبة | $ 720000 |
| التوزيعات المحولة للشركة الأم (50%) | $ 360000 |
| الضريبة الضمنية الأجنبية 15% (ضريبة المنبع) | $ 54000 |
| حساب الخصم الضريبي | $ 306000 |
| الخصم المباشر مقابل الضريبة الضمنية الأجنبية | $ 54000 |

الخصم المباشر المحتسب

$$\text{ضريبة الدخل الأجنبية} \times \frac{\text{التوزيعات}}{\text{الدخل بعد الضريبة}}$$

$$480000 \times \frac{36000}{720000} = \$\ 240000$$

اجمالى الخصم الضريبى $ 294000

وقــد حث النظام العالمي للاقتصاد معظم البلاد على الدخول في اتفاقيات ضـــريبية مع البلاد الأخرى ، وتتمثل الأهداف الرئيسية التي تقوم عليها تلك الاتفاقيات في تجنب الازدواج الضريبي للدخل وتخفيض العوائق والقيود التي يمكن أن تحيط بالتجارة والاستثمارات الدولية .

## 13/2 نظم الضرائب غير المباشرة الدولية (ضريبة القيمة المضافة)

**International Indirect Taxes Systems (Value Added Tax – VAT)**

تعتــبر الضرائب غير المباشرة في عديد من البلاد هي المصدر الرئيسي لمواردهــا ، ومــن ثم فهي تحتل أهمية خاصة في تلك الدول ولا سيما الدول الأوربية ، وتتنوع تلك الضرائب غير المباشرة وتختلف من دولة إلى أخرى ، فقد تفرض ضريبة على معدل الدوران **Rate of Return Tax** أو رقم إجمالي المبيعات عند جميع مراحل الإنتاج ، وقد يشار إليها بعديد من المسميات حيث قــد يطــلق عليها ضريبة الإنتاج **Product Tax** إذا فرضت عند الانتهاء من

تصـــنيع المنـــتج ، وقد يطلق عليها الضريبة العامة على المبيعات General Sales Tax إذا فرضت على أسعار بيع التجزئة أو الجملة للمنتجات أو الخدمات عــن كل مرحلة من مراحل الإنتاج ، وقد تفرض ضريبة على صافى القيمة Net Worth أو صافى الثروة ، وهي ضريبة تفرض على الأرباح غير الموزعة فـــي نهايـــة السنة المالية ، والتي قد تحتفظ بها إدارة الشركة لأغراض تدعيم المراكـــز المالية أو المضاربة على الأسهم العادية المتداولة للشركة في أسواق رأس المـــال ، وعادة ما يحتفظ بتلك الأرباح غير الموزعة في شكل أرصدة للاحـــتياطيات أو بنود للأرباح المحتجزة تظهر ضمن حقوق الملكية في قائمة المركـــز المـــالي للشركة مع الأخذ في الاعتبار أن الأرباح الموزعة تخضع للضـــرائب المباشرة على دخل الشركات . وقد يتم فرض ضريبة على القيمة المضـــافة Value – Added Tax (VAT) وتفرض تلك الضريبة في عديد من الـــدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أداة لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج الرعاية الصحية .

### 13/2/2 الضريبة على القيمة المضافة Value – Added Tax (VAT)

تعـــرف الضـــريبة عـــلى القيمة المضافة VAT بأنها تلك الضريبة التي تتأسس على أنفاق المستهلك ، حيث تعتمد الحكومات في كثير من البلاد بشكل كبير على ضريبة القيمة المضافة لتدبير مواردها وإيراداتها ، ويوجد سوء فهم شـــائع بـــأن ضريبة القيمة المضافة موجودة في معظم البلاد الأوروبية فقط ، حيـــث فـــي الحقيقـــة أن الضريبة على القيمة المضافة تعتبر شائعة في كافة مـــناطق العـــالم ، يوضح ذلك الشكل رقم (13/3) ، ويتأسس مفهوم الضريبة عـــلى القيمـــة المضافة على فرض الضريبة على كل نشاط إنتاجى أو نشاط

أعمـــال يضـــيف قيمة إلى المواد الخام أو المنتجات المشتراة من المشروعات الأخرى . وتلك الضريبة تختلف عن ضريبة المبيعات على أساس أن ضريبة المبيعات تفرض فقط عند نقطة البيع بالتجزئة بدلاً من فرض الضريبة عن كل نشاط من أنشطة الإنتاج أو التسويق .

وعـــادة ما يستخدم مدخل الطرح أو الأستبعاد في حساب الضريبة على القيمة المضافة .

**مثال توضيحى :**

تقـــوم أحد المصانع ببيع أحد منتجاتها إلى أحد تجار الجملة ، ويقوم تاجر الجمـــلة بـــتوزيع المنـــتج إلى تجار التجزئة والذين يقومون ببيع المنتج إلى المستهلكين النهائيين . يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء عند كل نقطة يتم فيها تحويل المنتج .

تتمـــثل الوحدة النقدية للبلد فى الفرنك ( F ) ، ويفترض أن معدل ضريبة القيمة المضافة يبلغ 12% .

| | سعر الشراء | سعر البيع | القيمة الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة | ضريبة القيمة المضافة عند معدل 12٪ |
|---|---|---|---|---|
| المصنع | F 200 | F 400 | F 200 | F 24 |
| تاجر الجملة | F 400 | F 005 | F 001 | F 12 |
| تاجر التجزئة | F500 | F 650 | F 150 | F 18 |
| الاجمالى | | | F 450 | F 54 |

## شكل رقم (13/3)

### أمثله على ضريبة القيمة المضافة في البلاد والأقاليم المختلفة

| المنطقة | البلد | معدل الضريبة على القيمة المضافة |
|---|---|---|
| إقليم أسيا – الباسيفيك | -استراليا | %10 |
| | – الصين | %17 |
| | – إندونيسيا | %10 |
| | – الفلبين | %10 |
| | – نيوزلندا | %12.5 |
| | – سنغافورة | %3 |
| | – كوريا الجنوبية | %10 |
| | -تايوان | %5 |
| | – تايلاند ( أول ابريل2001) | %7 |
| | – فيتنام | %10 |
| أمريكا الوسطى والجنوبية | – الأرجنتين | %21 |
| | – شيلى | %18 |
| | – كولمبيا | %15 |
| | – كوستاريكا | %13 |
| | – الاكوادور | %10 |
| | – جواتيمالا | %10 |
| | – بنما | %5 |
| | – بيرو | %18 |
| | – فنزويلا | %15.5 |
| أوروبا الوسطى والشرقية | – بلغاريا | %20 |
| | – التشيك | %22 |
| | – المجر | %25 |
| | – ليتوانيا | %18 |

| | | |
|---|---|---|
| | - بولندا | %22 |
| | - رومانيا | %22 |
| | - روسيا | %20 |
| | - سولفاكيا | %23 |
| | - يوغسلافيا (ايناير 2001) | %20 |
| أمريكا الشمالية | - كندا | %7 |
| | - المكسيك | %15 |
| أفريقيا | - الكاميرون | %18.7 |
| | - غانا | %10 |
| | - ساحل العاج | %20 |
| | - كينيا | %16 |
| | - نيجريا | %5 |
| | - جنوب أفريقيا | %14 |
| | - زامبيا | %17.5 |
| | - مصر | %10 |
| أوروبا الغربية | - بلجيكا | %21 |
| | - الدينمارك | %25 |
| | - فرنسا | %20.6 |
| | - ألمانيا | %16 |
| | - اليونان | %18 |
| | - إيطاليا | %20 |
| | - هولندا | %17.5 |
| | - البرتغال | %17 |
| | - أسبانيا | %16 |
| | - السويد | %25 |
| | - سويسرا | %6.5 |
| | - تركيا | %15 |
| | - المملكة المتحدة | %17.5 |

وغنى عن القول فأن اجمالى الضريبة على القيمة فى كافة المراحل تبلغ F 54 المدفوعــة فى مرحلة التصنيع الأولى يؤدى إلى التوصل إلى سعر بيع للمستهلك بواقع F 650 ، أن اجمالى مقدار الضريبة عل القيمة المضافة بواقع F 54 يعتبر مساويا لمعدل 12 % من اجمالى القيمة المضافة (F 650 سعر البيع النهائى -200 سعر الشراء المبدئى = $450 ) ، أن ضريبة القيمة المضافة أصبحت شائعة تماما فى البلاد الأخرى على سبيل المثال استراليا وكندا ، وتلك الضريبة لن تؤثر بوجه عام على مصروفات الضريبة للمنشآت حيث أنها تحمل الضريبة على القيمة المضافة على المستهلكين عند نفس المعدل الذى يتم على أساس حساب تلك الضريبة .

يوضح الشكل رقم (13/4) موقف شامل يتضمن سلسلة من الموردين ، حيث يمكــن لكــل مورد من المديرين أن يسترد الضريبة على القيمة المضافة فيما عدا المســتهلك النهائى ، ويفترض أن كافة المعاملات تتم فى نفس البلد وتخضع لنفس ضريبة القيمة لمضافة عند معدل 10% ، ولا شك أن ضريبة القيمة المضافة تتباين مــن بلد إلى أخر ، وهناك بعض المعاملات يتم إعفائها من الخضوع إلى الضريبة على القيمة المضافة وقد ترتبط تلك المعاملات بعديد من العمليات الدولية.

**شكل رقم (13/4)**

**سلسلة الضريبة على القيمة المضافة**

**كافة القيم باليورو**

| | الشراء بدون الضريبة على القيمة المضافة | البيع بدون الضريبة على القيمة المضافة | الضريبة على القيمة المضافة 10% | | سداد ضريبة القيمة المضافة إلى الإدارة الضريبية |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | مدخلات | المخرجات | |
| مورد المواد الخام | — | 500 | — | 50 | 50 |
| المصنع | 500 | 1000 | 50 | 100 | 50 |
| تجار الجملة | 1000 | 1600 | 100 | 160 | 60 |
| تجار التجزئة | 1600 | 1900 | 1690 | 190 | 30 |
| العميل النهائى | 1900 | — | *190 | | ** 190 |

* المقدار المدفوع عن طريق المستهلك النهائى حيث لا يكون قادراً على استرداده .

** اجمالي المقدار المستلم عن طريق إدارة الضريبة علي اقيمة المضافة من كافة البائعين .

## 13/3 الأعباء الضريبية والتخطيط الضريبى فى البيئة الدولية

## Tax Burdens and Tax Planning in The International Environment

### 13/3/1 التباين فى حجم الأعباء الضريبية التى تتحملها الشركات المتعددة الجنسية

### The Diversity of Taxes Burdens For Multinationals

تتباين وتختلف حجم الأعباء الضريبية التى تتحملها الشركات المتعددة الجنسية التى تمارس عملياتها الدولية فى العديد من دول العالم ذات الخصائص البيئية المختلفة ، وربما ترجع تلك الاختلافات المرتبطة بحجم الاعباء الضريبية لعديد من الأسباب لعل أبرزها ما يلى :-

1- الاختلاف الواضح فى معدلات الضريبة على دخل الشركات بين دول العالم التى تمارس بها العمليات الدولية والاستثمارات الأجنبية للشركات المتعددة الجنسية ، يوضح الشكل رقم (13/5) معدلات الضريبة على دخل الشركات فى بعض دول العالم .

**شكل رقم (13/5)**

**معدلات الضريبة على دخل الشركات فى بعض دول العالم**

| | |
|---|---|
| ألمانيا | % 49 |
| إيطاليا | % 46 |
| الدنيمارك | % 40 |
| فرنسا | % 42 |
| أسبانيا | % 36 |
| إنجلترا | % 33 |
| اليونان | صفر % |
| مصر | % 40 |
| لبيا | % 60 |

ويلاحظ مدى التباين فى معدلات الضريبة المفروضة على دخل الشركات فى دول العامل التى تمارس فيها تلك العمليات والاستثمارات الدولية ، حيث تبلغ 60 % فى ليبيا ، 40 % فى مصر ، 33 % فى إنجلترا صفر % فى اليونان .

2- وجــود اخـــتلاف واضـــح فى تفسير مفهوم المصروفات التى يسمح باســتقطاعها من الإيرادات المحققة للوصول إلى مقدار صافى الدخل الخاضع للضريبة .

وكما سبق الإشارة فى أن هناك تباين واضح فى تحديد العمر الافتراضى الذى تحسب على أساسه مصروفات الإهلاك السنوى للأصول الثابتة الخاضعة للإهـلاك ، والـتمييز بيـن المصروفات الايرادية والرأسمالية **Expensing Versus Capitalizing** ، ومعالجة تكاليف البحوث والتطوير **Treatment of Research and Development Costs** كمصـــروفات تحمل على قائمة الدخل أو يـتم رسـملتها على مدار عده فترات زمنية ، بالإضافة إلى الاختلاف فى بعـض طـرق المحاسبة عن تكلفة المخزون . يوضح الجدول رقم (13/6) طبيعة ذلك التباين والاختلاف فى المعالجة المحاسبية لبعض البنود الهامة .

3- اختلاف تحديد ومفهوم دخل الشركات المتعددة الجنسية ، حيث يتوقف تفســيره بدرجة كبيرة على نظرة كل دولة إلى الاستثمارات الأجنبية ووسائل جذبها وتشجيعها .

فعــادة مــا تقــوم الدول التى ترغب فى تشجيع الاستثمار الاجنبى على اســتثمار رؤوس أموالهم فى المشروعات الوطنية عن طريق استخدام مفهوم ضــيق يـترتب عـليه تخفيض الأعباء الضريبية على المستثمرين الأجانب والشــركات المــتعددة الجنســية والعكس صحيح . فالدول التى لا ترغب فى

التوسيع فى الاستثمارات الأجنبية نظراً لظروفها البيئية الخاصة تقوم باستخدام المفهوم الواسع للدخل مما يؤدى إلى زيادة الأعباء الضريبية على المستثمرين الأجانب والحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد .

4- الاختلافات فى نصوص القوانين والتشريعات واللوائح الضريبية وما يرتبط بها من تعليمات تفسيرية وتنفيذية بالإضافة إلى تباين المعدلات الضريبية الفعال .

**شكل رقم (13/6)**

**التباين فى المعالجة المحاسبية للمخزون السلعى وتكلفة البحوث والتطوير**

| | المحاسبة عن تكلفة المخزون السوق والتكلفة أو السوق أيهما أقل | المحاسبة عن رسملة تكلفة البحوث والتطوير | |
|---|---|---|---|
| | | تكلفة البحوث | تكلفة التطوير |
| استراليا | صافى القيمة القابلة للتحقق . | لا | لا |
| النمسا | تكلفة الإحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق . | لا | لا |
| البرازيل | تكلفة الإحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق . | نعم | نعم |
| الدينمارك | صافى القيمة القابلة للتحقق . | لا | نعم |
| ألمانيا | تكلفة الإحلال أو صافى القابلة للتحقق ناقصا الربح العادى . | لا | لا |
| المملكة المتحدة | صافى القيمة القابلة للتحقق | لا | نعم |
| الولايات المتحدة الأمريكية | المقدار المتوسط من تكلفة الإحلال أو صافى القيمة القابلة للتحقق وصافى القيمة القابلة للتحقق ناقصاً الربح العادى . | نعم | لا |
| مصر | | لا | نعم |
| نيوزلندا | صافى القيمة القابلة للتحقق . | نعم | لا |
| جمهورية التشيك | غير قابلة للتطبيق . | نعم | نعم |
| هولندا | صافى القيمة القابلة للتحقق . | نعم | نعم |
| اليابان | تكلفة الإحلال . | لا | لا |
| السويد | صافى القيمة القابلة للتحقق . | نعم | لا |

فلاشــك أن ذلــك يــؤدى إلى اختلاف حجم الأعباء الضريبية للشركات المتعددة الجنسية فالمعدل الضريبى المرتفع فى أحد الدول فى ظل تحديد غير دقيق لمفاهيم الدخل والإيرادات والمصروفات فى تلك النصوص قد يؤدى إلى معــدل ضــريبى فعلى منخفض ، حيث يمكن للمحاسبين الضريبيين استغلال الــثغرات القانونية فى تلك المفاهيم الأساسية لتخفيض حجم الأعباء الضريبة عن طريق تضييق مفهوم الدخل أو التوسع فى مفهوم المصروفات التى تخصم من الإيرادات للوصول إلى صافى الدخل الخاضع للضريبة .

5- الاختلاف فى إدارة الأجهزة الضريبة ومدى توافر الإمكانيات المادية والبشــرية ومــدى الســلطات الممنوحة لها والأجهزة الرقابية عليها ، وتباين طرق وإجراءات الفحص والربط الضريبى مع استخدام وسائل وأدوات التقنية الحديثة فى كافة مراحل العمل الضريبى .

ولاشــك أن ذلــك التباين والاختلاف فى الدول التى تعمل فيها الشركات الدوليــة والمقدرة الجنسية تؤدى إلى اختلاف الأعباء الضريبية التى تتحملها تلك الشركات .

6- وجــود بعــض الدول التى توفر حماية ضريبة للأعمال الدولية التى تمتلكها الشركات المتعددة الجنسية ، والتى من أثرها تخفيض العبء الضريبى أو عدم خضوع بعض الدخل الاجنبى للضريبة .

فهــناك بعــض الــدول تطبق ما يعرف بالجنات الضريبية **Tax Haven** والذى يترتب عليها عدم خضوع الدخل كاملا من مصادر أجنبية للضريبة أو خضــوعه للضــريبة فقــط عند الإعلان من توزيعات الأرباح بعد استلامها بــالفعل، وتشــير مقاطعة الجنات الضريبية بأنها تلك الأماكن التى فيها يتلقى

الأجانب الدخل أو امتلاك الأصول دون سداد ضرائب عليها بمعدلات مرتفعة، وكأمثلة على الدول التى توفر الحماية الضريبة ما يلى :-

- دول ليس لديها نظام ضرائب على الدخل مثل جزء الباهاما وبرمودا .
- دول نظام ضرائب على الدخل ولكن يتم فرضها بمعدلات ضريبية منخفضة مثل جزء فرجينيا البريطانية .
- دول بها نظام ضرائب على الدخل من المصادر المحلية مع استثناء الدخول من المصادر الأجنبية للخضوع للضريبة مثل هونج كونج وليبريا وبنما .
- دول تسمح ببعض الامتيازات الخاصة ، ومن ثم فأن حماية الضريبة بها تكون محدودة .

وللاستفادة من الحماية الضريبية فأن الشركات المتعددة الجنسية تنشأ فرعا لها فى دولة من دول الحماية الضريبة لتضمن تدفق أشكال مختلفة من تلك الدول المضيفة إلي الدولة ألام ، والهدف هو تحويل الدخل من دولة ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى دولة توفر الحماية الضريبية باستخدام الفروع الخارجة فى تلك الدولة كأدوات وسيطة فى تلك العملية .

### 13/3/2 التخطيط الضريبى في البيئة الدولية

**Tax Planning in The International Environment**

يشير التخطيط الضريبى فى البيئة الدولية إلى الدراسة العلمية المتعمقة والشاملة للنظم الضريبة المطبقة بالفعل فى الدول الأجنبية المضيفة للفروع والشركات التابعة الأجنبية أو فى الدول التى من المحتمل اتخاذ قرارات استثمارية بها ، بهدف تحديد الأنشطة الاقتصادية التى تتمتع بمزايا ضريبية تمكنها من الاستثمار فيها وتجنب الأنشطة التى لا تتمتع بمثل تلك المزايا .

فعادة ما تلجا الشركات المتعددة الجنسية إلى التخطيط الضريبى فى ضوء الفهم السليم لطبيعة الظروف البيئية لكل دولة قبل اتخاذ قرار الاستثمار الاجنبى، ويمكن القول بأن هناك عديد من المراحل التى يمكن لإدارة تلك الشركات الدولية من خلالها خدمة أسواقها الخارجية و ترشيد قراراتها الاستثمارية عن طريق التخطيط الضريبى الملائم لها فى ضوء عديد من الإرشادات المتعلقة بأنشطة الصادرات والفروع الأجنبية والشركات التابعة والمواقع الجغرافية للعمليات الأجنبية .

## الصادرات Exports

يجب أن تقرر إدارة الشركات المتعددة الجنسية فى مجال التخطيط الضريبى للصادرات سواء الخاصة بالسلع والخدمات والتكنولوجيا ما إذا كانت تخطط لخدمة تلك المنتجات من الدولة الأم أم من الدولة الأجنبية التى سوف يتم التصدير إليها مع تحديد المزايا التى يمكن أن تعود عليها من مكاتبها بالخارج . وغنى عن القول فأنه يمكن توفير العديد من الفرص والمزايا الضريبية من شركات البيع الأجنبية المنتشرة فى مختلف أنحاء العالم .

وإذا كانت إدارة الشركة تخطط للحصول على تراخيص تكنولوجيا بالخارج فأن عليها أن تأخذ فى حسبانها ما يرتبط بها من ضرائب سواء أكانت مدفوعة من المنبع أو حسب الاتفاقيات الضريبية .

## الفروع الأجنبية والشركات التابعة الخارجة

**Foreign Branches and Subsidiaries**

أن ممارسة الأنشطة الاقتصادية بالخارج من خلال أحد الفروع أو الشركات التابعة يوفر للشركة المتعددة الجنسية العديد من المزايا الضريبية .

فعندما تقوم الشركة المتعددة الجنسية بافتتاح فرعا لها بأحد الدول المضيفة يمكـن لهـا أن تسـتفيد من الخسائر المتوقعة فى السنوات الأولى للنشاط فى تخفيـض اجمالى الأرباح المحققة للمجموعة ككل ، ومن ثم تخفيض الأعباء الضريبية التى تتحملها المجموعة فى الدول الأم ، أيضا فأن تحويلات الفروع الأجنـبية عـادة مـا لا تكـون موضوعا للضرائب من المنبع عكس الحال بتوزيعات أرباح الشركات التابعة .

ومن جهة أخرى فأن الدخل الذى تحققه الشركات التابعة سيظل بعيداً عن إجراءات المحاسبة الضريبية فى الدولة الأم حتى يتم تحويلة بعد الإعلان عن الـتوزيعات للأرباح ، إلا أن المشكلة الأساسية فى تلك الشركات التابعة تكمن فى عدم تحميل الشركة الأم بالخسائر التى قد تحققها ، ومن هنا يتعين أن تقوم بالـتخطيط الضريبى لأداء الأنشطة والعمليات بالخارج لتلك الشركات التابعة باعتبارها تمثل وحده اقتصادية قانونية مستقلة .

**الموقع الجغرافى للعمليات الأجنبية Location of Foreign Operations**

هـناك ثلاثة متغيرات هامة تؤثر على عملية التخطيط الضريبى لاختيار الموقـع الملائـم لممارسـة العمـليات الأجنبية هى الحوافز الضريبية **Tax Incentives** والمعـدلات الضـريبية **Tax Rates** بالإضـافة إلى الاتفاقيات الضريبية **Tax Treaties** .

حيـث تسـهم الحوافـز الضريبية فى أحد الدول عملياً فى تخفيض حجم الـتدفقات النقدية للخارج والتى قد تكون مطلوبة لزيادة الاستثمارات فى أحد الفـروع أو الشركات التابعة بتلك الدولة مما قد يؤدى فى النهاية إلى مضاعفة قيمتها الاقتصادية الحالية .

ولا شك أن المعدلات الضريبية التى تخضع لها الفروع والشركات التابعة الأجنـــبية أحد المتغيرات الهامة فى مجال تخطيط الموازنة الرأسمالية واتخاذ قرارات الاستثمار فى الشركات المتعددة الجنسية ، وهنا يتعين الفهم والإدراك الكـــامل لإدارة تـــلك الشركات للقوانين والتشريعات الضريبية فى بلاد العالم المضيفة المختلفة .

أيضـــا تـــلعب الاتفاقيات الضريبية دورا مؤثرا فى مجال تحديد حجم التدفقات الـــنقدية المرتـــبطة بالضـــرائب المدفوعة من المنبع سواء على توزيعات الأرباح والفوائد .

فقـــد ترتب على اتساع نطاق التجارة الدولية وتطور استثمارات الشركات المـــتعددة الجنســـية وتعقـــد وزيادة مشاكل المحاسبة الضريبية الدولية زيادة الإدراك بأهمية البحث عن أفضل السبل للتخفيف من أثار الازدواج الضريبى وفى نفس الوقت المحافظة على الموارد المالية لكل دولة . من هنا فقد اتجهت العديد من الدول للدخول فى اتفاقيات ضريبية لعلاج مشكلة الازدواج الضريبى **Double Taxation** على الاستثمارات الأجنبية بين دولتين بحيث تعفى استثمارات الدولة الأجنبية من الضرائب الوطنية مقابل إعفاء استمارات الشركات الوطنية فى هذه الدولة من الضرائب الأجنبية ، وقد يكون الإعفاء محدوداً بنسب معينة تـــنص عـــليها تلك الاتفاقيات الضريبية ، من هنا فأن التخطيط الضريبى فى ضـــوء الاتفاقيـــات الضـــريبية يخدم متطلبات وأهداف الاستثمارات الأجنبية للشـــركات المـــتعددة الجنســـية فى مجالات الاختيار السليم للمواقع الجغرافية للعمليات الأجنبية .

## 13/4 الحوافز الضريبية للاستثمارات الأجنبية

**Tax Incentives For Foreign Investments**

### 13/4/1 طبيعة وأهمية الحوافز الضريبية

بتتــبع المفاهيم المختلفة للحوافز الضريبية يتضح أن جميعها يدور حول اعتــبارها نظاما يصمم فى إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدى ألى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكليفية للاقتصــاد القــومى وزيادة الدخل القومى نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة .

فالحوافــز الضــريبة تطبيقاً لمعناها الحرفى تشير إلى استخدام الضرائب كسياســة تحفيز للأشخاص على اتباع سلوك معين أو نشاط محدد يساعد على تحقيــق أهــداف الدولة حيث يمكن عن طريقه الاخذ بضريبة معينة أو تحديد أوعيتها ومستوى أسعارها أو عن طريق منح إعفاءات ضريبية أو السماح بنقل الخسائر برحيلها إلى الأمام وتحديد الفترة الزمنية التى يسمح خلالها بالترحيل يمكن أن تحقق السياسة الضريبية هدفها من زيادة الاستثمار وتنمية الادخار .

ان الحوافز الضريبة سلاح ذو حدين حيث ينجم عنها ضياع عام الحصيلة مالية على مستوى الدولة وبالتالى انخفاض الموارد المالية للدولة باعتبار أنها تمــثل تــنازل من الدولة عن حقها فى فرض وتحصيل الضريبة وفقا لقانون معيــن وفى ضوء اعتبارات اجتماعية اقتصادية وسياسية معينة طبقا للأهداف الرئيســية للمجــتمع ، إلا أنه من ناحية أخرى قد ينشأ عن تلك الحوافز تدفق الاستثمارات أو حدوث رواج استثمارى من شأنه إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة أو تطويرها أو استحداث فرص التشغيل العمالة المحلية وتشجيع التنمية

الصناعية وجذب المشروعات ذات التكنولوجيا المرتفعة بالإضافة إلى تشجيع المشـــروعات التصــــديرية ، باختصار تشجيع المشروعات الاستثمارية التى تهدف إلى أحداث اثار اجتماعية واقتصادية ومالية وسياسية مفيدة للبلاد ، ومن هنا يتعين أجراء موازنة دقيقة بين الاثار السلبية والإيجابية للحوافز الضريبية.

هذا وتتنوع الحوافز الضريبية فى البلاد المتقدمة أو النامية على حد السواء ، ومـــن هنا تبدو الأهمية فى الاختيار بين النوعيات المختلفة لها . وعلى الرغم من أن بعض الدراسات فى أدبيات الضرائب قد أشارت إلى أن الحوافز المالية السائدة فى كثير من 14البلاد النامية قد أدت إلى وجود تعقيدات إدارية فضلا عن التقليل من العدالة والمساواة فى النظام الضريبى ، بالإضافة إلى أنه من الصعوبة بمكان أن يتم تصميم حوافز ملائمة للاستثمار وتطبيقها بشكل فعال فى الممارسة العملية، إلا أنه على الرغم من تلك الصعوبات فأن البلاد سوف تستمر فى محاولة التأثير على مستوى الاستثمار وهيكلة عن طريق الحوافز الضريبية .[1]

## 13/4/2 صور الحوافز الضريبة للاستثمارات الأجنبية

**The Forms of Tax Incentives For Foreign Investments**

تتنافس البلاد فى كافة أنحاء العالم فى جذب الاستثمارات الأجنبية ورأس المـــال الأجنـــبى بالإضافة إلى أنها عادة ما تصمم عديد من الوسائل لتشجيع صـــادرات الســـلع والخدمات ، ولتحقيق ذلك فأنها تستخدم الحوافز الضريبية

---

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن للقارئ الرجوع إلى :-

- د . أمين السيد أحمد لطفى ، تحليل وتقييم الحوافز والإعفاءات الضريبية مع مدخل لقياس عوائدها وتكاليفها – دار النهضة العربية القاهرة 1997 .
- د . أمين السيد أحمد لطفى ، القياس والتحليل المحاسبى لعوائد وتكاليف الحوافز الضريبة للاستثمار ، بحث داخلى للمؤلف ، 1997 .

**Tax Incentives** باعتــبارها مــن أهم وأكثر الوسائل فعالية سواء فى جذب الاســتثمارات الأجنــبية ودعم الصادرات **Support Imports** ، ويعتبر أكثر الأشــكال شــيوعا لــلحوافز الضريبية التى تمنحها البلاد المضيفة للاستثمار لأغــراض جــذب رؤوس الأمــوال الأجنــبية أو تشجيع الصادرات أسلوب الإجازات الضريبية أو الإعفاءات الضريبية **Tax Holidays** والذى يعرف بأنه الفــترة الزمــنية التى أثناءها يتم إعفاء المستثمر الأجنبى من الضرائب ، من خلال تلك الإجازة أو العطلة الضريبية يتعين على المستثمرين الوفاء بشروط معيــنة عــلى سبيل المثال القيام بالاستثمار فى صناعات محددة ، أو توظيف عــدد معيــن من العاملين الوطنيين أو استيراد الات ومعدات ذات تكنولوجية وتقــنية متقدمة ، وتبلغ فترة الإجازة الضريبية عادة ما بين 5 أعوام إلى 10 أعوام .

بجــانب الإجــازات الضــريبية فأن هناك عده أنواع أخرى من الحوافز الضريبية لعل أبرزها ما يلى :-

1- الإجازة الضريبية على الدخل المكتسب من البحوث والتطوير .
2- رد الضريبة **Tax Rebates** .
3- تخفيض معدل ضرائب الدخل خلال عدد محدود من السنوات .
4- معــدلات ضريبية منخفضة أو ما يمكن أن يطلق عليه معدلات ضريبية تمييزيه أو تفضيلية .
5- قواعــد محــدده مســبقة تفضــيلية للتحاسب الضريبى عن طريق السلطات الضريبية .
6- عدم فرض ضريبة على المكاسب الرأسمالية .

7- عدم فرض ضريبة على توزيعات الأرباح .

8- تأجيل ضريبة الدخل **Income Tax Deferral** .

9- الإعفـــاء مـــن الرســـوم الجمـــركية على استيراد المعدات والالات ذات التكنولوجيا والتقنية المتقدمة .

10- خصم الضريبة على الاستثمار **Investment Tax Credits** .

11- الاستقطاعات المعجلة **Accelerated Deductions** .

12- التخفيضات الإضافية **Extra Deductions** .

13- الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة المحلية والضرائب .

كل نوع من تلك الحوافز الضريبة قد استخدمت أو مازالت محل استخدام عـــن طـــريق الـــبلاد المختلفة ، أن الخصم الضريبى **Tax Credit** من شأنه تخفيـــض الالتزام الضريبى بمقدار معين مكافئ لذات المقدار المناظر لخصم الضـــريبة ، ولذلـــك فأن العائد الضريبى لخصم الضريبة دائما ما يعتبر أكثر ملائمة من العائد الضريبى للتخفيض الضريبى .

أن الحوافـــز الضريبية التى تهدف إلى تشجيع الصادرات تأخذ عديد من الأشـــكال والصور ، حيث قد تقوم البلاد بإعفاء صادرات السلع والبضائع من بعـــض الضرائب على سبيل المثال الضريبية على القيمة المضافة **Value – Added Tax ( VAT )** ، أو قـــد تعـــطى معامـــلة ضريبية مميزة على الدخل المكتسب من تصدير السلع والخدمات الأمر الذى من شأنه إمكانية عرض تلك الســـلع الأســـواق الخارجة بأسعار بيع منخفضة بحيث لا يستطيع الكثير من المصدرين من البلدان الأخرى بالتقدم بعروض أسعار مماثلة ، وفى الولايات المـــتحدة الأمـــريكية تعتـــبر شـــركات المـــبيعات الأجنبية **Foreign Sales**

corporations ( FSC ) أحد صور الحوافز الضريبية المصممة لتشجيع الصادرات عن طريق الشركات الأمريكية ، ويجب أن تفى تلك الشركات ببعض الشروط على سبيل المثال أجراء وظائف التصدير خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتم إعفاء الدخول المتولدة من مبيعات تلك الشركات من ضريبة دخل الشركات الأمريكية .

وفى بعض البلاد قد يتم تحديد بعض المناطق الاقتصادية الخاصة Economic Zone Special ، حيث يتم تشجيع الشركات الصناعية الموجهة نحو التصدير لبدء أعمالها فى تلك المناطق ، ويوجد حوالى أكثر من 30 منطقة اقتصادية خاصة فى الفلبين حيث يمكن للشركات المسجلة بتلك المناطق بدفع ضريبة موحدة Flat Tax بنسبة 5 % على اجمالى ربحها بدلا من سداد كافة الضرائب الوطنية أو المحلية .

## 13/5 المشاكل الضريبية لتمويل الاستثمار الدولى

**Thin Capitalization Issues In International Taxation**

يسفر عن ارتفاع نسبة القروض الى حقوق الملكية أو تمويل المشروعات الاستثمارية الدولية باستخدام القروض بدرجة أكبر من الملكية عن مجموعة من القضايا الضريبية من وجهة نظر الحكومة المضيفة والتى تنشأ من عدم التوازن بين رأس المال المقترض ورأس المال المملوك عندما يقوم المستثمر الاجنبى بتمويل أعمال مشروع فى ذلك البلد ، ويتم تمويل رأس المال المقترض Debt Capital عن طريق الاقتراض Borrowing ، فى حين يشير رأس المال الملكية Equity Capital الى التمويل عن طريق اسهم رأس المال Share (Stock) Capital .

ان الشركة متعددة الجنسية تقوم بالاستثمار الدولى أما عن طريق البدء فى مشــروع استثماري جديد أو عن طريق الحصول على مشروع قائم . ولاشك أن أحــد القــرارات الــتى يتعين اتخاذها هى ما اذا كان يتم تمويل المشروع الدولى عن طريق التمويل باستخدام القروض أو إصدار السندات (رأس المال المقترض **Debt Cpital**) أو عن طريق التمويل رأس المال عن طريق اصدار الأســهم (رأس المــال الملكية **Equity Capital**) ، وغالبا ما تختلف المعاملة الضريبية للقروض غن تلك المعاملة الضريبية لرأس مال الملكية . ان التمويل عــن طــريق القــروض المحملة بالفائدة **Financing Through Interest – Bearing Debt** توفر مزايا ضريبية فى البلد حيث يعمل المشروع الاستثمارى الدولى ، ونتيجة لذلك فان السلطات الضريبية فى كثير من البلدان تصبح أكثر اهــتماما بشكل متزايد بخسارة الايراد الضريبى ، ومن ثم فإنها تقوم بالتدقيق والتمحيص الدقيق للتمويل عن طريق استخدام القروض **Debt Financing**

يوضــح شكل رقم (13/7) عديد من الأمثلة لبعض القوانين والتشريعات الضــريبية الحديثة التى تم سنها ووضعها للتعامل مع مواقف تمويل الاستثمار ذات نســبة القــروض المرتفعة مقارنة برأس مال الملكية أو ما يعرف بنسبة القروض الى حقوق الملكية ( نسبة الرافعة المالية **Debt to Equity Rate** ) .

ان القوانيــن الضريبية للبلاد تختلف فى مجال التمويل البسيط عن طريق رأس المال **Thin Capitalization** ، فبعض البلاد ليست لديها أى بنود قوانين خاصــة بالــتعامل مــع مــثل ذلك الموقف ، فى حين البعض الآخر قد حدد متطلــبات ذات علاقة . ولذلك يمكن القول بان الحكومات وسلطاتها الضريبية أصبحت تهتم بشكل متزايد بموضوع التمويل البسيط باستخدام رأس المال .

شكل رقم (13/7)

المتطلبات الضريبية الحديثة لتمويل الاستثمار باستخدام القروض

بدرجة متزايدة مقارنة برأس المال Thin Capitalization

| البلد | المتطلبات الجديدة |
|---|---|
| بلغاريا | عدلت القوانين الجديدة التى أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1 يناير عام 1999 بنود مرتبطة بالتمويل الزائد باستخدام القروض Thin Capitalization والتى تم التوسع فيها للتطبيق على الفائدة على الاقساط المرتبطة بعقود الاستثمار المالية . |
| بولندا | ادخلت التعديلات على قانون ضرائب دخل الشركات بنود لمراعاة Thin Capitalization وفى ظل تلك البنود الجديدة والتى أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1 يناير عام 1999 . فان الفائدة على القروض من حملة الأسهم والشركات الشقيقة قد لايتم السماح باستقطاعها الا فى حدود أو مدى لا تزيد خلاله نسبة القروض الى حقوق الملكية عن نسبة 3 : 1 . |
| الدنيمارك | تم إدخال قواعد التمويل البسيط برأس مال الملكية Thin Capitalization التى تحد من إمكانية استقطاع مصروفات الفوائد على القروض المملوكة لشركات المجموعة الاجنبية وعلى القروض المضمونة عن طريق شركات المجموعة . وقد أصبحت تلك القواعد سارية المفعول ابتداء من 1 عام 1999 . فإذا كانت نسبة القروض الى حقوق الملكية تزيد عن نسبة 4 : 1 فان مصروف الفائدة والخسائر الرأسمالية يتم السماح باستقطاعها للأغراض الضريبية بالنسبة للجزء الزائد عن القروض المدارة . |

ويـــتعين التحذير من أن مصطلحى القروض والملكية Terms of Debt and Equity لم يتم تعريفـــها بشكل موحد عبر دول العالم ، فمتى تم التعامل مـــع مشـــاكل التمويل الضئيل عن رأس المال فى أحد البلدان ، فان الخطوة الأولى الـــتى يـــتعين مراعاتها تتمثل فى أن يكون هناك تفهم واضح لكيف تم تحديد وتوقيت وتفسير مصطلحى القروض والملكية فى ذلك البلد .

تنشأ المشاكل المرتبطة بزيادة القروض عن حقوق الملكية بسبب ان معظم النظم الضريبية تعالج القروض والملكية بشكل مختلف ، والمثال الواضح على ذلك هو المعاملة الضريبية لمدفوعات الفائدة على القروض مقارنة بمدفوعات الفوائـــد المدفوعة الى حملة الأسهم . ولا شك أن المعاملة الضريبية المختلفة المتفق عليها لرأس مال القروض مقارنة برأس مال الملكية قد تؤثر على قيام بعـــض الشـــركات المـــتعددة الجنســـية بالتبويب الخاطئ لرأس مال الملكية واعتبارها رأس مال قروض بتعمد أو استخدام طريقة معينة من شأنها اكتساب مزايا ضريبية .

وعـــندما تحصل أحد الشركات القابضة ع ، قروض للتمويل من الشركة الأم أو أحـــد الشركات الشقيقة ويكون المقترض والمقرض يعملون فى مواقع فى بـــلاد مختلفة ، فان الفائدة على القروض سوف تعالج على أنها مصروف قـــابل للخصـــم من ضرائب الدخل بشرط أن يعبر عن معدل الفائدة التجارى السائد الملائم .

أمـــا فى حالة التمويل عن طريق رأس مال الأسهم فان العائد على رأس المـــال تتمثل فى صورة توزيعات للأرباح ، وفى بعض البلدان فان مدفوعات توزيعـــات الأربـــاح المسددة للمساهمين غير قابلة للاستقطاع الضريبى طبقا لأغراض ضريبة دخل الشركات ، ان مدفوعات توزيعات الأرباح إلى الشركة

الأم أو إلى أحـــد الشـــركات الشـــقيقة الكائنة فى بلد أخر عادة ما تخضع إلى ضريبة محتجزة من المنبع بمعدل أكبر من ذلك المطبق على معدل الفائدة .

واذا مــا قررت الشركة الأم أن تمول الشركة التابعة عن طريق قروض فى أحـــد البـــلدان الأخـــرى عند معدل الفائدة التجارى الجارى السائد ، فان ضـــرائب الدخـــل للشركة التابعة قد يتم تخفيضها بشكل جوهرى عند مقارنة الموقـــف فى حالة تمويلها عن طريق زيادة رأس مال الأسهم ، ان مدفوعات الفائدة إلى الشركة الأم الأجنبية قد تخضع لضريبة من المنبع على الفوائد فى أحد البلاد ، مثل تلك الضرائب قد يتم استبعادها بوجه عام أو تخفيضها بشكل جوهرى إذا ما كان لدى البلدين (الشركة الأم والشركة التابعة) اتفاقية ازدوج ضريبى **Double Tax Treaty** .

مما تقدم كانت النظرة للأمر من وجهة نظر الشركة التابعة ، لذلك يتعين دراســـة الموضوع من وجهة نظر الشركة الأم ، بوجه عام يكون من الأفضل للشـــركة الأم أن تقـــدم تمويـــل للشركة التابعة عن طريق استخدام رأس مال الأسهم مقارنة بالتمويل بالقروض .

فـــإذا تـــم تقديم رأس مال أسهم الى الشركة التابعة من ثم فان العائد على رأس المـــال عـــادة ما يكون فى شكل توزيعات للأرباح مثل تلك التوزيعات للشـــركة الأم غيـــر خاضعة للضريبة عادة . أما إذا كان التمويل المدفوع من الشركة الأم الى الشركة التابعة فى صورة قروض محملة بالفوائد ، فان الفائدة المحصـــلة عن طريق الشركة الأم تكون عادة خاضعة للضريبة ، لذلك يمكن التوصـــل الى نـــتيجة مؤداها ان الشركة الام تكون فى موقف معاكس لموقف الشـــركة الـــتابعة عندما يتم دراسة الآثار الضريبية للتمويل بالقروض مقارنة بموقف التمويل برأس مال الأسهم .

وبسـبب الاختلافات الرئيسية فى المعاملة الضريبية للتمويل عن طريق القـروض ورأس مال الأسهم (الملكية) . فان كثير من البلاد تضمن قوانينها الضـريبية قواعـد ومتطلـبات للـتمويل البسيط عن طريق الأسهم مقارنة بالقـروض حيث تسمح تلك المتطلبات بإعادة تبويب القروض إلى الملكية أو المـلكية إلى القـروض ، كمـا انها أيضا تسمح بأن يتم تحديد إعادة تصنيف الدخل من الفوائد وتوزيعات الأرباح كمصدر بشكل حقيقى وصحيح .

إن الـبلاد الـتى تـلجأ إلى وضع متطلبات وضوابط للتمويل بالقروض بدرجـة أكبر من رأس المال فى قوانينها الضريبية تركز بصفة رئيسية على تلك الشركات التابعة التى تقوم بتبويب تمويلها من الشركة الأم كقروض بينما هى فى الحقيقـة والجوهـر تمويـل عـن طريق رأس المال ، ان السلطات الضريبية تمنع وترفض اعتماد فوائد القروض كتخفيض من الأرباح فى مثل تلك المواقف ، ولاشك أن الحالة التقليدية لذلك الموقف تظهر واضحة فى حالة تقديـم الشـركة الأم أموال الى الشركة التابعة بطريقة ينتج عنها زيادة نسبة القروض عن رأس المال الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع مؤشر القروض إلى حقوق الملكية (الرافعة) .

## 13/6 ضرائب الدخل المؤجلة Accounting For Deferred Income Taxes

تعتـبر المحاسـبة عـن ضرائب الدخل من الموضوعات الهامة عالمية الـنطاق، وهى تمـثل أحد المجالات الهامة فى الامتحانات المهنية فى معظم الـبلاد ، عـلى سبيل المثال فهى تمثل أحد الموضوعات الهامة فى امتحانات الحصول على لقب محاسب قانونى فى الصين .

ان اعتبار ضريبة الدخل المؤجلة كأصل **Deferred Income Tax Asset** تعــرف بانها عوائد ضريبية مستقبلية حيث أنها تمثل أرباح تم إخضاعها من قــبل للضـــريبة ولكـــن لــم يتم التقرير عنها فى قائمة الدخل بعد ، لذلك فان ضـــرائب الدخـــل التى تم سدادها من قبل على ذلك الدخل تعتبر فى الحقيقة بمـــثابة مصـــروفات مدفوعـــة مقدماً ، وقد اصطلح على تلك الضرائب على الدخـــل المدفوعة مقدماً بتعبير ضرائب الدخل المؤجلة . ومثل اى مصروف مـــوزع مقدمـــا فان ضرائب الدخل المؤجلة تعالج كأحد بنود الأصول، ومن ناحيـــة اخـــرى فان التزام ضريبة الدخل المؤجلة **Deferred Income Tax Liability** يمـــثل التزام ضريبة دخل مستقبلة متوقع نتيجة للأرباح الحالية أو عـــن الفترات السابقة والتى تم التقرير عنها سابقاً فى القوائم المالية إلا أنها لم يتم إخضاعها للضريبة بعد .

**الاختلافات الزمنية المؤقتة Temporary Timing Differences**

لتوضيح اثر ضرائب الدخل التى ترجع الى الفروقات الزمنية المؤقتة يفترض المثال التالى :-

<u>**مثال :**</u>

تســتخدم أحــد الشــركات الصناعية السعودية فى مجال الأدوات الطبية طـــريقة القســـط المتناقص المضاعف طبقاً للأغراض الضريبية كما تستخدم طـــريقة القســـط الثابت لأغراض التقرير المالى . وفيما يلى البيانات الخاصة بـــاهلاك المعـــدات الصـــناعية . وقد بلغت التكاليف الرأسمالية الأصلية مبلغ 550000 ريـــال سعودى ، كما تبلغ القيمة التخريدية التقديرية مبلغ 40000 ريال ويبلغ العمر الافتراضى المقدر 5 سنوات .

| السنوات | بداية القيمة الدفترية | طريقة القسط المتناقص المضاعف مصروفات الاهلاك | طريقة القسط الثابت مصروفات الاهلاك |
|---|---|---|---|
| 1 | 550000 | R 220000=R550000×[1]%40 | R 102000=R510000×[3]%20 |
| 2 | 330000 | R 132000=R330000×%40 | R 102000=R510000×%20 |
| 3 | 198000 | R 79200=R198000×%40 | R 102000=R510000×%20 |
| 4 | 118000 | R 47520=R118000×%40 | R 102000=R510000×%20 |
| 5 | 71280 | [2] R31280= | R 102000=R510000×%20 |
| اجمالى مصروفات الاهلاك لمدة خمس سنوات | | R510000 | R510000 |

ويفترض ان معدل ضريبة الدخل على الشركة يبلغ 25% :-

| السنة | الفروقات فى مصروف الاهلاك بين الطريقتين | الألتزام الضريبى المؤجل بالزيادة(الانخفاض)[4] | الألتزام الضريبى المؤجل الرصيد |
|---|---|---|---|
| 1 | R 118000 | R 19500 | R 29500 |
| 2 | R 30000 | R 7500 | R 37000 |
| 3 | R (22800) | R (7500) | R 31300 |
| 4 | R (54480) | R (13620) | R 17680 |
| 5 | R (70720) | R (17680) | صفر |

فى المثال السابق نشأ التزام ضريبة الدخل المؤجل فى السنة الاولى والسنة الثانية حيث أن قيمة مصروف الإهلاك لأغراض الضريبة كان اكبر

[1] 40٪ (ضعف معدل القسط الثابت × القيمة الدفترية فى بداية السنة ) .

[2] الوصول الى نهاية القيمة الدفترية التى تعادل القيمة التخريدية .

[3] معدل القسط الثابت الخاص بالاهلاك السنوى : $\frac{1}{5}$ ×100 = 20٪ .

[4] معدل الضريبة × الفرق فى مصروف الإهلاك بين الطريقتين = الإلتزام الضريبى المؤجل .

مـــن كـــل نظيره الظاهر فى قائمة الدخل . وينعكس الموقف ابتداء من السنة الثالثة . ونتيجة لذلك فان رصيد التزام ضريبة المؤجلة قد انخفض فى كل سنة فى أثـــناء الســـنوات الثالثة والرابعة والخامسة . فى نهاية السنة الخامسة فان الرصيد فى حساب التزام ضريبة الدخل المؤجل كان صفر . ويرجع السبب فى ذلك ان اجمالى مصروف الإهلاك للفترة فى السنة الخامسة كان R 510000 لكل من الاغراض الضريبية واغراض التقرير المالى .

يطـــلق عـــلى المدخـــل الامريكى الخاص بضرائب الدخل المؤجلة تعبير مدخـــل الأصـــل والألتزام **The Asset-and-Liability Approach.** والذى يســـتلزم الاعـــتراف بالألـــتزامات الضـــريبية المؤجلة او الأصول الضريبية المؤجـــلة لضـــرائب الدخل التى سوف يتم فرضها او استعادتها على الفروق الزمنية المؤقتة بين قيمة الدخل الخاضع للضريبة وقيمة الدخل المحاسبى قبل الضريبة، ان المثال السابق يتسق مع الفلسفة القائمة لمدخل الأصل والألتزام .

وقد أشارت أدلة الاثبات على ان الاتجاه المالى اصبح يتجه بوضوح نحو الاختيار العالمى النطاق لمدخل الأصل والألتزام .

ان المعيار المحاسبى الدولى رقم (12) المعدل فى عام 1996 يتطلب ان يتم تضمين ضرائب الدخل المؤجلة عند حساب مصروف ضريبة الدخل وان الضـــرائب المؤجلة يتم التقرير عنها فى قائمة المركز المالى ، ان الارشادات التى يوفرها المعيار الدولى رقم (12) تتسق مع المعايير الأمريكية .

الا ان هـــناك فـــرق ملحوظ بين معيار المحاسبة الدولى رقم (12) وبين مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الأمريكية فى الإيضاح رقم (109) يتمثل فى ضـــرورة تـــبويب كافـــة الأصول الضريبية المؤجلة والألتزامات الضريبية

المؤجـلة كبنود جارية (غير متداولة ) فى الميزانية العمومية . تتطلب مبادئ المحاســبة المتعارف عليها الأمريكية أن يتأسس التبويب كبنود جارية أو غير جاريــة فى الميزانية العمومية على تبويب الأصل أو الالتزام غير الضريبى المرتــبط لأغــراض التقرير المالى ، يؤثر اختلاف التبويب هذا على حساب مؤشــرات الميزانية العمومية ويمكن أن يترتب عليه عدم إمكانية المقارنة بين المنشــأت الــتى تســتخدم معاييــر المحاسبة الدولية وتلك التى تطبق مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها .

## مدخل الأصل الألتزام Asset-and-Liability Approach

يركــز مدخــل الأصل – الألتزام الخاص بضرائب الدخل المؤجلة على الفــروقات الزمــنية المؤقتة بين الدخل قبل الضريبة لأغراض التقرير المالى والدخــل الخاضــع للضريبة ، تؤدى الفروقات الزمنية المؤقتة الى فروق بين مقــدار الدخــل لاغــراض التقرير المالى قبل ضرائب الدخل ومقدار الدخل الخاضع للضريبة ، ويتعين الاشارة الى حالتين هما :-

أ – عــندما يكــون الدخل الخاضع للضريبة اقل من الدخل قبل الضريبة طــبقاً للــتقرير المــالى ، فسبب طبيعة الفروقات الزمنية المؤقتة فان الدخل الخاضــع للضــريبة فى المستقبل سوف يكون اكبر من الدخل قبل الضريبة لاغراض التقرير المالى . ان ضريبة الدخل التى يتوقع ان تدفع فى المستقبل عــن الفرق بين هذين المقدارين عن الدخل يتم تسجيلها الأن كالتزام ضريبى مؤجل .

ب– عــندما يكون الدخل الخاضع للضريبة اكبر من الدخل قبل الضريبة طبقاً للتقرير المالى والذى يرجع بسبب طبيعة الفروقات الزمنية المؤقتة ، فان

الدخل الخاضع للضريبة فى المستقبل سوف يكون اقل من الدخل قبل الضريبة لاغراض التقرير المالى ، ويتم تسجيل التحقيق فى ضريبة الدخل فى المستقبل الأن كأصل ضريبة دخل مؤجلة .

<u>مثال</u> : ( التزام ضريبة الدخل المؤجلة)

أقــرت أحــد الشركات المتعددة الجنسية عن دخل قبل الضريبة فى قائمة الدخــل فى عام 2003 مبلغ 100000 $ ، وكان معدل ضريبة الدخل 30% وقد تم تضمين مبلغ 20000$ ( ضمن مقدار الدخل 100000$ ) سوف يتم خضـــوعه للضريبة فى المستقبل .وتبلغ الضريبة المتوقعة فى المستقبل على مبلغ 20000$ 6000$ ( 20000$×30%) وهذا يمثل التزام ضريبى دخل مؤجل ، حيث انه يتطلب سداده فى المستقبل ، وبالتالى يصبح الدخل الخاضع للضــريبةلتلك الشركة مبلغ 80000$ ،ويتم تسجيل تلك المعلومات بقيد يومية فى دفاتر الشركة على النحو التالى :-

| | | |
|---|---|---|
| 30000 | | من حـــ/ مصروف ضريبة الدخل |
| | | الى مذكورين |
| | 24000 | حـــ/ ضرائب دخل مستحقة |
| | 6000 | حـــ/ التزام ضريبة دخل مؤجلة |

تمــثل ضــــرائب الدخــل المستحقة التزام قانونى حيث يتوقع ان تحصل الســلطات الضريبية مبلغ 24000$ فى تاريخ الاستحقاق ،اما التزام ضريبة الدخــل المؤجل فهو ليس التزام قانونى ، ومع ذلك فحيث ان الدخل المكتسب بمبــلغ 20000$ فى عام 2003 سوف يتم اخضاعه للضريبة فى المستقبل ، فــان الــتزام الضريبة المؤجلة يتم الاعتراف به لضمان ان كافة المصروفات

المرتبطة بايرادات عام 2003 قد تم التقرير عنها فى قائمة الدخل عام2003، وان كافة الألتزامات فى نهاية عام 2003 تم التقرير عنها فى الميزانية العمومية.

مثال: ( اصل ضريبة الدخل المؤجلة)

كان اجمالى الدخل الخاضع للضريبة لاحدى الشركات مبلغ 500000$ ، وقد قدمت الشركة خصومات على منتجاتها ، وقد قدرت الشركة ان هناك خصومات فى عام 2004 ستتم على المنتجات المباعة فى عام 2003 ، تم التقرير عن مطالبات خصومات بمبلغ 50000$ فى القوائم المالية لعام 2003 ويفترض ان السلطات الضريبية لم تسمح بأى استقطاع ضريبى خاص بالخصومات حتى يتم عملها بالفعل ، ويفترض ان معدل ضريبة الدخل تبلغ 30%. وبالتالى فان ضرائب الدخل المستحقة تبلغ 150000$(500000$× 30%) ، ويمكن للشركة ان تتوقع ان عمل تنزيلات بمبلغ 50000$ فى عام 2004 (على مبيعات عام 2003) سوف يخفض من المدفوعات الضريبية لعام 2004 بمقدار 15000$ (50000$×30%) .وذلك المبلغ (15000$) يشار اليه بانه اصل ضريبى مؤجل ، وهو يمثل الميزة المتوقعة من الاستقطاع الضريبى المستقبلى للبند الذى سبق تسجيله والتقرير عنه . وفى الحقيقة فان الشركة تقوم باعادة سداد ضرائب الدخل هذا العام خاصة بالضرائب المخفضة فى عام 2004 .فى دفاتر الشركة عن عام 2003 على النحو التالى :-

| | | |
|---|---|---|
| من مذكورين | | |
| حـ/ مصروف ضريبة الدخل | | 135000 |
| حـ/ الاصل الضريبى المؤجل | | 15000 |
| الى حـ/ ضرائب الدخل المستحقة | 150000 | |

يمثل مصروف ضريبة الدخل بمبلغ 135000$ الفرق بين الضرائب المستحقة الجارية (150000$) والميزة الضريبية المؤجلة (15000$) .

يعــرض الشــكل رقــم (13/8) الاصول الضريبية المؤجلة والألتزامات الضريبية المؤجلة لبعض الشركات المتعددة الجنسية . وتجدر الاشارة الى ان القيــم تــتأثر بمــبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها لكل بلد . فى ظل معاييــر مبادئ المحاسبة الانجليزية على سبيل المثال فان مخصص الضرائب المؤجــلة يــتم عمله عندما يتوقع ان يتم عكس الفروقات الزمنية فى المستقبل القــريب ، مــع ذلك فان مبادئ المحاسبة الامريكية تتطلب عمل مخصصات ضرائب مؤجلة على اساس الألتزام الكامل فى كافة الفروق الزمنية المؤقتة .

**شكل رقم (13/8)**

**الأصول والألتزامات الضريبية المؤجلة**

| الألتزامات الضريبية المؤجلة | القيم بالمليون الاصول الضريبية المؤجلة | السنة | الشركة |
|---|---|---|---|
| DM 1534 | DM 754 | 1998 | Bayer |
| $ 7 | $ 32 | 1999 | Best foods |
| £ 6082 | £ 1237 | 1999 | BP amoco |
| 4165 | 5016 | 1998 | Daimler Chryskr |
| $ 111 | $ 3001 | 1999 | Delphi |
| NK 425 | NK 420 | 1998 | Dyno |
| $ 449 | $ 17780 | 1998 | Geiral Motors |
| ¥ 215498 | ¥ 358879 | 1999 | Honda |
| £ 146 | £ 180 | 1998 | ICI |
| NK 824 | NK 143 | 1998 | Orkla |
| F 1284 | F 8223 | 1998 | Renault |
| ¥ 126199 | ¥ 142071 | 1999 | Sony |

## الفروقات الدائمة Permanent Differences

أن بعــض الفــروق الموجــودة بيــن الدخل المحاسبى والدخل الخاضع للضــريبة تعتــبر دائمة ، وتنتج تلك الفروقات الزمنية بسبب انواع معينة من الإيرادات التى تعفى من الضرائب بالإضافة "ى انواع معينة من المصروفات التى لا تعتبر قابلة للخصم طبقاً للأغراض الضريبية .

أن الإيــرادات غيــر الخاضــعة للضــريبة او المصروفات غير القابلة للأســتقطاع غيــر المتضمنة عند تحديد الدخل الخاضع للضريبة يتم تضمينها عــند تحديــد الدخــل لأغراض التقرير المالى ، أن الفروقات الدائمة لا يتم تضــمينها عند حساب الدخل الخاضع للضريبة كما انها لا تؤثر على الالتزام الضريبى الجارى او المستقبلى .

**مثال :**

يوضــح ذلــك المثال اثر الفروقات الزمنية والدائمة على طريقة حساب ضــرائب الدخــل ، يفــترض أن بالنسبة للسنة المنتهية فى 31 ديسمبر عام 2003 أن الشركة المتعددة الجنسية قد أقرت عن دخل محاسبى قبل الضرائب بمبلغ 500000 $ ، وان القيم قد تضمنت فرقين دائمين هما :-

1- إيراد غير خاضع للضريبة بمبلغ 50000 $ .

2- مصروف غير قابل للاستقطاع الضريبى بمبلغ 7000 $ .

كما أن للشركة فرق مؤقت : أن مصروف الإهلاك لأغراض الضريبية البالغ 30000$ اكــبر مــن المقدار المقرر فى حساب الأرباح والخسائر ، يبلغ معدل ضــريبة دخــل الشــركات 30% عن عام 2003 ، ويتم حساب ضرائب الدخل المستحقة عن السنة على النحو التالى :-

| | | |
|---|---|---|
| الدخل قبل الضريبة من قائمة الدخل | | $500000 |
| يضاف (يطرح) اختلافات دائمة : | | . |
| ايراد غير خاضع للضريبة | $(50000) | |
| مصروف غير قابل للاستقطاع الضريبى | 7000 | (43000) |
| | | $ 457000 |
| يطرح اختلاف مؤقت | | |
| الزيادة فى الاهلاك الضريبى فوق الاهلاك المقرر عنه | | (30000) |
| الدخل الخاضع للضريبة | | $ 427000 |
| الضريبة المستحقة عن الدخل الخاضع للضريبة عن عام 2003 427000 $× 30% | | $128100 |

أن الفــروقات الدائمة لن يتم تضمينها فى الدخل الخاضع للضريبة ، كما أن الفروقات الدائمة لن يكون لها اى اثر ضريبى مستقبلى ، إلا أن الفروقات الزمــنية المؤقــتة تؤثر على الدخل المقرر عنه والدخل الخاضع للضريبة فى فترات مختلفة .

## مخصص تقييم الاصول الضريبية المؤجلة

**Valuation Allowance For Deferred Income Tax Assets**

أن الأصل الضريبى المؤجل يتوقع ان يوفر مزايا ضريبة دخل مستقبلية ، ويتم تحقق الميزة الضريبية فقط عندما يكون هناك دخل كافى خاضع للضريبة فى المســتقبل ، تتطلب المعايير المحاسبية لكثير من البلدان بما فيها الولايات المــتحدة والممــلكة المــتحدة أن يتم تخفيض الأصول الضريبية المؤجلة عن طــريق اســتخدام مخصص للتقييم إذا كان من المحتمل أن لا توفر بعض أو جميع قيم الأصل الضريبى المؤجل ميزة ضريبية مستقبلية .

أن مخصـــص الأصـــول الضـــريبية المؤجلة هو حساب مقابل Contra Account لحســاب الأصول الضريبية المؤجلة . وسوف يتم تخفيض الأصل الى قيمته المتوقع استردادها فى المستقبل .

**مثال :**

تقـــوم أحـــد الشـــركات بـــبيع أحد المنتجات الذى لها ضمان ضد عيوب الصناعة لمدة سنة ، أثناء عام 2003 بلغت اجمالى إيراد بيع المنتج 750000 Ps ، ويتوقع أن تكون مصروفات الضمان معدل 2% من أيرادان المبيعات ، وقـــد تـــم عمل نصف إصلاحات الضمان أثناء سنة البيع والباقى أثناء السنة الـــتالية . وقـــد قـــامت الشركة بعمل قيد التسوية التالية فى نهاية عام 2003 لتســـجيل مصروف الضمان على المبيعات التى تم تحقيقها عام 2003 والتى يتوقع ان يتم عمل إصلاحات لها فى عام 2004 .

| | | |
|---|---|---|
| **من حـــ/ مصروف الضمان** | | **7500** |
| **الى حـــ/ الألتزام المقدر فى ظل الضمانات** | **7500** | |

يفترض أن السلطات الضريبية تسمح بتخفيض مصروفات الضمان عندما يتم انفاق تكاليف الإصلاح الفعلية . ويفترض أن معدل الضريبة يبلغ 35% ، وقـــد أقرت الشركة عن دخل قبل الضريبة يبلغ **Ps 150000** وقد بلغ الدخل الخاضـــع للضريبة **Ps 157500** . وفيما يلى القيد الخاص بتسجيل مصروف الضريبة :-

| | | |
|---|---|---|
| **من مذكورين** | | |
| **حـــ/ مصروف ضريبة الدخل** | | **52500** |
| **حـــ/ الاصول الضريبية المؤجلة** | | **2625** |
| **الى حـــ/ ضريبة الدخل المستحقة** | **55125** | |

والان يفـترض انه فى اوائل عام 2004 فان منافسين الشركة قد ادخلوا أحد المنتجات بالسوق والذى جعل منتج الشركة راكداً . وقد قررت الشركة أن 40% فقط من تكاليف إصلاح الضمان الباقية سوف يتم إنفاقها فقط ، حيث أن 60% مــن المشــترين يتوقع ان تستبدل منتج الشركة بالمنتج الحديث الآخر الــذى ادخلــه منافســين الشركة ، وهذا يعنى ان 40% من اجمالى استقطاع الضمان فقط بمبلغ Ps 75000 يتوقع ان يتم تحقيقه فى عام 2004 . ونتيجة لذلك فان القيمة المتوقعة القابلة للتحقق للأصل الضريبى المؤجل يُبلغ 10500 Ps (2625 Ps× 40%) . يتم تسجيل الفرق البالغ Ps 1575 (Ps 2625 – Ps 1050 ) على النحو التالى :-

| | | |
|---|---|---|
| 1575 | | من حـــ/ الألتزام المقدر فى ظل الضمانات |
| | 1575 | الى حـــ/ مخصص الأصول الضريبية المؤجلة |

فى مجـــال تحديـــد مخصص التقييم فان ممارسة الحكم الشخصى يعتبر ضروريا لتحديد قيمة الأصول الضريبية المؤجلة ومخصص التقييم المرتبط . كافـــة المعلومات الملائمة يجب أن يتم مراعاتها لتحديد ما إذا كانت الأصول الضــريبية المؤجـــلة ســـوف يتم تحققها بالكامل . فإذا تم تحديد أن الأصول الضريبية المؤجلة لن يتم تحقيقها بالكامل من ثم فأن القيد يتطلب أن يتم عمله لمخصص التقييم .

يوضـــح الشكل رقم (13/9) الأصول الضريبية المؤجلة لشركة Honda Motors Co. ومخصـــص الـــتقييم والألتزامات المؤجلة عن السنتين 1998 ، 1999 .

## شكل رقم (13/9)

## الأصول الضريبية المؤجلة ، مخصص التقييم والإلتزامات المؤجلة

## لشركة Honda Motor Co.

| | القيمة بالمليون ين | |
|---|---|---|
| | 1998 | 1999 |
| الأصول الضريبية المؤجلة | | |
| تقييم المخزون | ¥ 85201 | ¥ 73207 |
| مخصص العملاء | 73256 | 67142 |
| الخصم الضريبى الاجنبى | — | 20804 |
| الخسارة التشغيلية المرحلة | 19608 | 20304 |
| الحد الادنى لتعديل التزامات المعاش | 67790 | 88401 |
| أخرى | 116223 | 107457 |
| اجمالى الأصول الضريبية المؤجلة | 371078 | 377315 |
| ( ناقص ) مخصص التقييم | 16466 | 18436 |
| | 354612 | 358879 |
| التزامات ضريبية مؤجلة | | |
| تقييم المخزون | ( 16385 ) | ( 16580 ) |
| الأهلاك والاطفاء مع استبعاد معاملات الاستئجار | ( 14095 ) | ( 13194 ) |
| معاملات الاستئجار | ( 114433 ) | ( 111263 ) |
| المكاسب غير الموزعة للشركات التابعة والشقيقة | ( 50930 ) | ( 28525 ) |
| صافى المكاسب غير المحققة على استثمارات حقوق الملكية | ( 21135 ) | ( 21630 ) |
| أخرى | ( 25332 ) | ( 24306 ) |
| اجمالى الألتزامات الضريبية المؤجلة | ( 242310 ) | ( 215498 ) |
| صافى الأصول الضريبية المؤجلة | ¥ 112302 | ¥ 143381 |

## 13/7 معيار المحاسبة الدولى رقم 12 – ضرائب الدخل

**Income Taxes – IAS – 12**

قــامت لجــنة معايير المحاسبة الدولية فى مارس عام 1979 بإصدار معيار المحاســبة الــدولى رقم (12) بعنوان المحاسبة عن ضرائب الدخل بهدف تناول المعالجــة المحاسبية عن ضرائب الدخل على الشركات بإختلاف أنواعها وسماتها وفقــاً للــبيانات التى تتضمنها القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسية ، ونظراً للــتغييرات المستمرة فى بيئة الأعمال الدولية قامت اللجنة فى عام 1994 بإعادة صــياغة المعيار دون إجراء أية تعديلات جوهرية فى صياغته الأصلية بإستثناء بعــض تغيــرات فى المصطلحات لتوفير التجانس والتوافق مع معايير المحاسبة الدوليــة الأخرى ، ثم قامت اللجنة أيضاً فى عام 1996 بتعديل ذلك المعيار ليحل محــل المعيار الأصلى ليصبح موضوعه ضرائب الدخل ، على أن يصبح سارى المفعــول إبتداء من يناير 1998 ، وقد تضمن ذلك التعديل مجموعة من التغيرات الأساسية ، وفيما يلى دراسة موجزة لموضوع ونطاق المعيار والمعالجة المحاسبية التى يتضمنها بالإضافة الى العرض والإفصاح عن ضرائب الدخل .

### المشاكل محل إهتمام المعيار ( هدف المعيار ) :-

يدرس ذلك المعيار المحاسبى الدولى كيفية المحاسبة عن آثار ونتائج الضريبة الحالية والمستقبلية لكل من :-

- الإســترداد ( التســوية ) المســتقبلى لــلقيمة الدفترية المرحلة للأصول (الإلتزامات) فى قائمة المركز المالى .
- المعــاملات والأحداث الأخرى للفترة الحالية التى يتم الإعتراف بها فى القوائم المالية للمنشأة .

**نطاق المعيار :**

يتعامل ذلك المعيار مع كافة ضرائب الدخل بما فيها الضرائب المحلية أو الأجنـــبية أو الضرائب المحتجزة من المنبع بالإضافة الى ضريبة الدخل على مدفوعـــات توزيعـــات الأربـــاح ( سواء من الشركة التابعة أو المشروعات المشتركة ) .

**المعالجة المحاسبية :**

**1- الضريبة الحالية أو الجارية Current Tax**

هى ذلـــك المقدار من ضرائب الدخل المستحق أو القابل للإسترداد عن الربح (الخسارة) الخاضع للضريبة عن الفترة الحالية .

**2- الضريبة المؤجلة Deferred Tax**

هى ذلك المقدار من ضرائب الدخل المستحق أو القابل للإسترداد فى الفترات المستقبلة بخصوص الآتى :-

- الفروق المؤقتة .
- ترحيل الخسائر الضريبية غير المستخدمة للفترات التالية .
- ترحيل الخصومات الضريبية غير المستخدمة للفترات التالية .

**3- الفروق المؤقتة Temporary Differences**

هى الفـــروق بيـــن قيمة الأساس ( القاعدة ) الضريبى لأحد البنود وبين القيمة الدفترية المرحلة للأصل ( الإلتزام ) والتى قد تكون :-

**أ – فروق مؤقتة خاضعة للضريبة Taxable Temporary Differences**

وهى الفـــروق المؤقتة التى تؤدى الى قيم خاضعة للضريبة فى الفترات المستقبلية .

**ب- الفروق المؤقتة القابلة للإستقطاع Deductible Temporary Differences**

هى فـــروق مؤقـــتة يترتب عليها قيم تكون قابلة للإستقطاع من ضرائب الدخل التى تصبح مستحقة فى الفترات المستقبلية .

**4- القاعدة أو الأساس الضريبى The Tax Base**

إن القـــاعدة أو الأساس الضريبى للأصل ( أو الإلتزام ) هى القيمة التى تستقطع من أحد البنود ( أصل أو إلتزام ) طبقاً للأغراض الضريبية .

**5- الأرصدة الضريبية الجارية Current Tax Balances**

يجب أن يتم الإعتراف بأرصدة الضرائب الجارية على النحو التالى :-

- زيادة أحد الإلتزامات ( الأصول ) مقابل ضرائب جارية غير مدفوعة (تم دفعها بالزيادة ) .
- يجب أن يتم الإعتراف بالعائد من الخسارة الضريبية المرحلة بأثر رجعى كبند من بنود الأصول .

**6- الإلتزام الضريبى المؤجل Deferred Tax Liability**

يـــتم الإعتراف بوجود إلتزام ضريبى مؤجل لكافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة بإستثناء عندما تنشأ من عملية تتسم بأن :-

- شهرة المحل لم يكن إطفائها قابل للإستقطاع طبقاً للأغراض الضريبية.
- ليست ضم أو إندماج أعمال .

- فى وقــت حدوث العملية لم تؤثر على الربح المحاسبى أو الربح الخاضع للضريبة .

7- الأصل الضريبى المؤجل Deferred Tax Asset

يتم الإعتراف كأصل ضريبى مؤجل الفروق المؤقتة القابلة للإستقطاع للمدى الذى يكون من المحتمل أن تكون قابلة للإسترداد من الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة ، لا يتم الإعتراف بالأصل الضريبى المؤجل عندما ينشأ من :-

- الإعتراف المبدئى بأحد الأصول ( أو الإلتزام ) فى أحد العمليات التى لا تتصف بأنها :-
  - لا يعتبر ضم أو إندماج أعمال .
  - لــم تؤثــر فى وقــت حدوث العملية على الربح المحاسبى أو الربح الخاضع للضريبة .

8- يــتم الإعــتراف بالأصـــل الضـــريبى المؤجل للخسائر / الخصومات الضريبية غير المستخدمة Unused Tax Losses/Credits المرحلة للفترة القادمة للمدى الذى من المحتمل أن تكون قابلة للإسترداد فى المستقبل .

9- تنشأ الفروقات المؤقتة عندما تصبح القيمة الدفترية المرحلة للإستثمارات فى الشـــركات التابعة ، الفروع والشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة مختلفة عن القاعدة الضريبية للإستثمار .

10- تطـــبق المـــبادئ التالية عند قياس Measurement الأرصدة الضريبية الجارية والمؤجلة :-

( أ ) يـتعين أن يتم قياس تلك الإلتزامات ( الأصول ) الجارية والمؤجلة عند القيـم الـتى يـتم دفعها ( أو إستعادتها ) بإستخدام المعدلات الضريبية (والقوانين الضريبية) والتى لم يتم تفعيلها بشكل أساسى عن طريق تاريخ التقرير .

(ب) يجـب أن تعكس الأرصدة الضريبية المؤجلة الآثار الضريبية المتعلقة بكيفية إسترداد الأصل أو تسوية الإلتزام .

(جـ) يتم قياس الأصول والإلتزامات الضريبية الجارية والمؤقتة عند معدل ضريبى واجب التطبيق على الأرباح غير الموزعة .

( ء ) يـتم الإعـتراف بأثار ضريبة الدخل من توزيعات الأرباح عندما يتم الإعتراف بالإلتزام الخاص بدفع توزيعات الأرباح .

(هـ) يتم حظر الخصم .

( و ) يجب أن يتم أداء إختبـارات التخفيـض **Impairment Tests** على الأصول الضريبية المؤجلة عند كل تاريخ للميزانية العمومية .

11- يجب أن يتم الإعتراف بالضريبة الجارية والمؤجلة كدخل أو مصروف ويتم تضمينها فى قائمة الدخل بإستثناء الضريبة الناشئة من :-

- العملية أو الحدث الذى يتم الإعتراف به مباشرة فى حقوق الملكية .
- دمج أو ضم الأعمال بطريقة الإستحواذ أو التملك .

**العرض والإفصاح :**

**1- العرض :**

يجب أن يتم عرض أرصدة الضرائب على النحو التالى :-

1- يــتم إظهار الأرصدة الضريبية بشكل منفصل عن الأصول و الإلتزامات الأخرى فى الميزانية العمومية .

2- يــتم الــتمييز بين الأرصدة الضريبية المؤجلة وبين الأرصدة الضريبية الجارية .

3- تعتبر الأرصدة الضريبية المؤجلة بنود غير جارية

4- يتم إظهار مصروف الضرائب ( الدخل ) عن الأنشطة العادية فى صلب قائمة الدخل .

5- قد يتم عمل المقاصة بين الأرصدة الضريبية الجارية عندما تكون الوحدة:

أ – صاحب حق قابلة للتطبيق لإجراء المقاصة للمبالغ المعترف بها .

ب- تنوى السداد على أساس الصافى .

6- قد يتم عمل مقاصة الأرصدة الضريبية المؤجلة عندما تكون الوحدة :

أ – صاحب حق قابل للتطبيق لإجراء المقاصة للمبالغ المعترف بها .

ب- أن ترتبط المديونيات و الدائنيات لنفس السلطة الضريبية اما على :

- نفس الوحدة الخاضعة للضريبة .
- وحــدات مختــلفة خاضــعة للضــريبة تنوى التسوية على أساس الصافى.

**2- الإفصاح :**

**1- السياسات المحاسبية :**

- الطريقة المستخدمة للضريبة المؤجلة .

**2- قائمة الدخل والإيضاحات المتممة :**

يتم إظهار المكونات الرئيسية للمصروف ( الدخل ) الضريبى بشكل منفصل متضمنا ما يلى :-

- مصروف ( دخل ) الضريبة الجارى .
- مصروف ( دخل ) الضريبة المؤجل .
- الضريبة المؤجلة الناشئة عن تخفيض أو إنعكاس تخفيض سابق للأصل الضريبى المؤجل .
- مقدار الضريبة المرتبط بالتغيرات فى السياسات المحاسبية والأخطاء الأساسية التى تم معالجتها طبقا للبديل المسموح به فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (8) – صافى ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الجوهرية والتغيرات فى السياسات المحاسبية .
- الضريبة المرتبطة بالبنود غير العادية .
- المطابقة بين مقدار الضريبة والربح / الخسارة المحاسبية فى صورة نقدية أو مطابقة رقمية للمعدل .
- شرح التغيرات فى المعدل ( المعدلات ) الضريبى الواجب التطبيق مقارنة بالفترة ( الفترات ) السابقة .
- بالنسبة لكل نوع من الفروقات المؤقتة وبخصوص كل نوع من الخسارة والدائنيات الضريبية غير المستخدمة ، يتم الإعتراف بقيم الضريبة المؤجلة فى قائمة الدخل .

**قائمة المركز المالى والإيضاحات المتممة :**

- إجمالى قيمة الضريبة الجارية والمؤجلة المحملة أو المضافة لحساب حقوق الملكية .
- مقدار ( وتاريخ الإنتهاء ) الفروقات المؤقتة القابلة للإستقطاع والخسائر الضريبية غير المستخدمة والخصومات الضريبية غير المستخدمة والتى لم يتم الإعتراف بها كأصل ضريبى مؤجل .
- المقدار الإجمالى للفروقات المؤقتة المرتبطة بالإستثمارات فى الشركات التابعة والفروع والشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة والتى لم يعترف بإلتزامات ضريبية مؤجلة عنها .
- بالنسبة لكل نوع من الفروقات المؤقتة وبخصوص كل نوع من الخسائر والخصومات الضريبية غير المستخدمة ، يتم الإعتراف بمقدار الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة فى قائمة المركز المالى.
- مقدار الأصل الضريبى المؤجلة وطبيعة أدلة الإثبات المدعمة للإعتراف بها عندما :-
  - عندما يكون إستخدام الأصل الضريبى المؤجل معتمداً على الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة .
  - عندما تعانى المنشأة من خسائر سواء فى الفترة الحالية أو الفترة السابقة.
  - مقدار ضريبة الدخل لنتائج توزيعات الأرباح الى حملة الأسهم التى إقترحت أو أعلنت قبل تاريخ الميزانية العمومية والتى لم يتم الإعتراف بها كالتزام فى القوائم المالية .

- طـــبيعة نواتج ضريبة الدخل المحتملة التى تنشأ من دفع توزيعات أرباح الى حمـــلة أســـهم الشركة ، بمعنى الجوانب الهامة لنظم ضريبة الدخل والعوامـــل الـــتى ستؤثر على مقدار نتائج توزيعات الأرباح الضريبية المحتملة .

# الفصل الرابع عشر

## المحاسبة فى الدول النامية

# الفصل الرابع عشر

# المحاسبة فى الدول النامية

# Accounting In Developing Countries

**14/1 التحولات الاقتصادية فى البلاد النامية .**

14/1/1 التطور الاقتصادى وجذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة .

14/1/2 الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية .

14/1/3 نظم الرقابة التنظيمية على تداول الأوراق المالية .

14/1/4 البنية الاساسية كسلاح للمنافسة .

14/1/5 تحويل التكنولوجيا وتطوير رأس المال البشرى .

**14/2 المشاكل والتحديات التى تواجه البلاد النامية .**

**14/2/1 المشاكل**

- النمو السكانى .
- التلوث البيئى .
- الفساد .
- عدم الاستقرار السياسيى والاضطراب المدنى .
- مشاكل أخرى .

**14/2/2 تحديات البيئة التشغيلية للشركات المتعددة الجنسية**

- قيود التجارة والتحويل

- العوائق البيروقراطية .
- قوة العمل .
- النظم القانونية والمالية والبنية الأساسية غير الكافية .

**14/3 دور المحاسبة .**

14/3/1 مهنة المحاسبة .

14/3/2 التعليم المحاسبى .

14/3/3 الفرص والتحديات والدور .

**14/4 المحاسبة فى الدول الاشتراكية .**

14/4/1 نظم المحاسبة المالية .

14/4/2 نظم محاسبة التكاليف .

14/4/3 تطبيقات واتجاهات القوائم المالية .

**14/5 الخصخصة .**

14/5/1 فترة التحول .

14/5/2 التضخم

14/5/3 التقييم .

14/5/4 الافصاح .

14/5/5 تدريب المحاسبين المهنيين .

## 14/1 التحولات الاقتصادية فى البلاد النامية

## Economic Progress In Developing Countries

### 14/1/1 التطور الاقتصادى وجذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة

### Economic Development and Attracting Direct and Indirect Investments

ان التحرك من الاقتصاديات الاشتراكية **Socialistic** تجاه اقتصاديات السوق الحر **Free Market** اصبح الآن قائما فى كل مكان ، وربما المثال الأكبر وضوحا فى الصين والهند وحيث يبلغ حجم السكان فى هذين البلدين معا ما يزيد عن 2 بليون نسمة أى ثلث سكان البشرية ، ومن بين البلدان الاخرى التى قامت بتحول سريع الى نظام السوق الحر على سبيل المثال أندونيسيا ، تايلاند ، ماليزيا ، جمهورية التشيك ، بولندا ، المجر ومصر ، وأيضا فان الحكومات فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية قد أسرعت فى تحركها نحو نظام السوق الحر ، ومن بين أبرز تلك الدول تشيلى، الأرجنتين، بيرو ، البرازيل والمكسيك

ان البلاد الآخذة فى النمو قد دعت المستثمرين الأجانب للقيام بكل من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ، ويعنى الاستثمار المباشر **Direct Investment** تأسيس وإقامة عمليات **Operations** (شركات أو أنشطة) فى أحد البلدان ، بينما يتضمن الاستثمار غير المباشر **Indirect Investment** شراء أوراق ملكية أو قروض فى شركات تأسست فى أحد البلاد كاستثمارات مالية . ان البرازيل جذبت ما يزيد عن 31 بليون دولار من الاستثمار الاجنبى المباشر وحده فى عام 1999 ، وفى كثير من البلدان هناك تحول واضح فى الاتجاه نحو الاستثمارات الاجنبية ، وحتى سنوات حديثة فان وجود الشركات المتعددة الجنسية غالبا ما كان يتم النظر اليها بنظرة شك وأحيانا عدم ثقة ،

حيــث كانت النظرة يشار اليها على أنها رمز للأستعمار والاحتلال الغربى ، الان يــبدو جليا أن معظم البلاد الآخذة فى النمو قد توصلت الى نتيجة مؤداه أنهــا يمكن أن تحقق رخاءها الاقتصادى فقط عن طريق التكامل مع الاقتصاد العــالمى . وليــس عن طريق الانعزال الاقتصادى عن باقى العالم ، وقد تم إثــبات ذلــك عــن طــريق الحقيقة الخاصة بأن الصين قد جذبت مزيد من الاســتثمار الاجنبى المباشر فى عام 1999 أكثر من أى بلد آخر ، وكان من المعروف من عهد مضى ليس بالبعيد ان الصين قد أخفت وعزلت نفسها بعيدا عن باقى دول العالم .

ان بــلاد جــنوب شرق أسيا ذات أكبر عدد من السكان وتتميز بأنها ذات أجــور منخفضــة وذات عمالة مدربة جيدا . وقد أصبحت بهذه السمات أحد المصــادر الرئيســية للعاملين من ذوى التكنولوجية المرتفعة للبلاد الصناعية (على سبيل المثال فى الولايات المتحدة الأمريكية) .

### 14/1/2 الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية

**Privatization and Economic Reforms**

ان هناك قوتين دافعتين وراء ذلك التحرك الاقتصادى فى دول العالم الثالث همــا :- (أ) خصخصــة المنشآت المملوكة عن طريق الحكومة ، (ب) ادخال اصــلاحات اقتصادية . ان الخصخصة **Privatization** تتضمن تحويل ملكية الشركة من الحكومة الى القطاع الخاص ، وقد ترتب على الخصخصة الملكية الخاصــة للمنشآت بعد أن كانت مملوكة للحكومات ، وتقوم الأسواق العالمية بــتحويل تلك المنشآت الى كيانات تتميز بالكفاءة والمقدرة على المنافسة . وقد أضافت الاصلاحات الاقتصادية **Economic Reforms** التى تمت طواعية وأحيانا بشــكل إجــبارى فى إزالة الكثير من السياسات المقيدة للتجارة والاستثمارات

الدوليـــة عـــلى ســـبيل المـــثال قيود تدفق تداول العملة ، والرسوم الجمركية المـــرتفعة وحصـــص الاستيراد والنسبة المئوية للقيود على ملكية الأسهم عن طـــريق المســـتثمرين الأجـــانب ، بوجـــه عام يمكن القول بأن الاتجاه نحو الخصخصـــة والاصـــلاحات الاقتصادية قد نتج من ثلاثة مصادر رئيسية هى البـــنك الدولى **World Bank** ، صندوق النقد الدولى **International Monetary Fund** ومنظمة التجارة العالمية **World Trade Organization** .

بفضـــل الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية فان الناتج تمثل فى موجة تدفق التجارة بين البلدان الآخذة فى النمو والبلاد الصناعية وبين البلاد الآخذة فى الـــنمو . ان تمويـــل الاستثمار ، يمكن أن يتدفق نسبيا بسهولة الى أجزاء مختلفة من العالم للبحث عن عوائد مرتفعة ، ان الفرص فى البلاد الآخذة فى الـــنمو يمكن أن تلعب دورا هاما فى اتخاذ قرارات الاستثمار حيث أن العوائد الـــتى يمكـــن أن يـــتم اكتسابها فى كثير من البلاد الآخذة فى النمو أكثر من مجموعة المستويات المرتفعة للمخاطر .

ومـــن الأسواق الأسيوية الناشئة التى فضلت الاستثمار غير المباشر على وجـــه الـــتحديد عـــن طريق المستثمرين الاجانب تايوان ، تايلاند ، ماليزيا ، ســـنغافورة ، هونج كونج وكوريا الجنوبية ، وقد حققت البلاد الآخذة فى النمو مســـتويات متباينة من التقدم الصناعى والتكنولوجى ، فبعض من بلاد جنوب شـــرق أسيا حاليا عند نقطة معينة يتوقع أن تتحول الى بلاد صناعية بالكامل وذات درجة مرتفعة من التكنولوجيا ، وفى الحقيقة فان أحد من النمور الاربعة الاسيوية – سنغافورة – أصبحت أحد البلاد الاقتصادية النامية الأولى فى دول جـــنوب شرق أسيا بداية من أول يناير عام 1996 ، حيث أصبحت سنغافورة أحد البلاد المصدرة للمنتجات مرتفعة التكنولوجيا ، وكل من الهند وسنغافورة

تقــوم بتصـــدير خبرتهم التكنولوجية ، وتقوم تايوان بتصنيع كامل الحاسبات الالكـــترونية الشخصـــية بالاضـــافة الى الاجزاء والمكونات الرئيسية لبعض شـــركات الحاسبات الآلية الضخمة فى العالم على سبيل المثال شركة **Apple** وشـــركة **Compaq** ، وتعتبر شركة **Samsung** المؤسسة فى كوريا الجنوبية من أكبر الشركات الصناعية للشاشات **Monitors** فى العالم .

ان أســـواق أوروبـــا الشـــرقية والوسطى واسيا وأمريكا اللاتينية أصبحت أسواق نشطة لكثير من الشركات المقامة فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان واوروبا الغربية ، وأصبحت عديد من الشركات الضخمة مثل **Coca - Cola** ، **Siemens** ، **Hitachi** ، **ABB** ، **Mitsubishi** وشركة **General Electric** تركز عـــلى الـــبلاد ذات درجة النمو المرتفع والتى تعتبر ضرورية لنموها ورخاءها الطويـــل الأجـــل ، حيث أن البلاد الآخذة فى النمو لديها ملايين من المستهلكين ذوى القـــوة الشرائية الضخمة بشكل متزايد ، عموما فان أهمية العمليات الدولية تـــتزايد بشكل مكثف بينما يتزايد حجم الشركات ، ان ذلك الحجم لايقتصر فقط عـــلى عدم وجود عوائق للتوسع الدولى وإنما أيضا ينصب على الدخول المبكر فى الأسواق العالمية والذى قد يكون المؤشر الواضح على النجاح .

### 14/1/3 نظم الرقابة التنظيمية على تداول الأوراق المالية
### Regulatory Controls on Security Trading

يعتبر اطار العمل التنظيمى القومى لأمن الأسواق متطلب أساسى لبناء ثقة المستثمرين . ففى السنوات الحديثة قامت الحكومات فى عديد من البلاد الآخذة فى الـــنمو باتخـــاذ خطـــوات فعالة لتنظيم تداول الأوراق المالية ، على سبيل المـــثال فان حكومة الهند قد خولت مجلس إدارة سوق الأوراق المالية السلطة للرقابة على تداول الأوراق المالية لعدد 21 دولة ، وقد قامت تايلاند وماليزيا

بتكوين بورصات للأوراق المالية ، فى حين قامت أندونيسيا بخصخصة بورصة الأوراق المالية بها .

### 14/1/4 البنية الأساسية كسلاح المنافسة

**Infrastructure as A Competitive Weapon**

ان البلاد الآخذة فى النمو تقع فى مراحل مختلفة من التطور الصناعى والتكنولوجى ، بعض منها ما زال يعتمد بشكل كبير على مزاياها المتنافسة المتمثلة فى العمالة الرخيصة والزراعة والموارد الطبيعية ، فى حين ان البعض الآخر مازال يتقدم نحو الاشتراك فى تحالفات واتحادات مع البلاد الصناعية وذات التكنولوجيا المرتفعة .

ان كثير من البلاد الآخذة فى النمو والتى تعتمد على ميزتها التنافسية المتمثلة فى تكلفة العمالة وتصدير حاصلاتها الزراعية أو ضخم الموارد الطبيعية . تعترف بان تلك المزايا سوف تختفى فى المستقبل ولذلك وهى تجتهد وتبذل ما فى وسعها لتصبح بلاد صناعية للاستعداد للمستقبل ، لنموذج الحديث لمثل ذلك البلد ما تمثله المملكة العربية السعودية ، ولا شك فى تطوير البنية الاساسية قد أصبح على قمة الأولويات لتحقيق ذلك الهدف لأسباب عديدة هى :-

- إنتاج سلع وخدمات ذات جودة مرتفعة تمكن من الصمود أمام الضغوط التنافسية فى الأسواق العالمية .
- جذب الاستثمارات الاجنبية والتى فى غياب البنية الاساسية لن تنجح محاولات الجذب والتشجيع المبذولة .
- الوفاء بالحاجة القائمة للبنية الاساسية من النمو السابق تحقيقه .

ان المملكة العربية السعودية تبحث بنشاط عن جذب الاستثمارات من الخارج لتنويع وتوظيف أقتصادها المعتمد على البترول . ونفس الشئ حقيقى لمعظم البلدان الاخرى فى منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال الكويت والبحرين وعمان ودولة الأمارات العربية ، من ثم فان الالحاح والمطلب الأساسى لتطوير البنية الأساسية تأتى فى الخطط الخاصة بتطوير القدرة التنافسية المستقبلية لجذب الاستثمارات الاجنبية بالاضافة الى الوفاء بالاحتياجات القائمة بالفعل .

ان اتحاد شعوب جنوب شرق أسيا **Association of Southeast Asian Nations ( ASEAN )** والتى تمثل مجموعة من الدول الأكثر تجارة فى جنوب شرق أسيا وهى تتكون من عشر بلدان هى برونى ، كمبوريا ، اندونيسيا ، لاوس ، ماليزيا ، ماينمار ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلاند ، اندونيسيا ، وفيتنام، أعضاء تلك المؤسسة يخططون لتكوين منطقة تجارة حرة فى عام 2003 ، وهذا سيتم تحقيقه عن طريق قيام ستة دول بتخفيض الرسوم والتعريفات الجمركية بحيث يبلغ حدها الأقصى 5% فى يناير 2003 . اما الدول الأربعة الأخرى على سبيل المثال فيتنام فسوف تقوم بإجراء ذلك التخفيض فى عام 2006 ، ان عملية تخفيض التعريفات والرسوم الجمركية قد بدأت فى عام 1993 ، حيث قامت اليابان باستثمارات مباشرة تبلغ بلايين الدولارات فى الدول الأعضاء لذلك الأتحاد منذ عام 1990 .

## 14/1/5 تحويل التكنولوجيا وتطوير رأس المال البشرى

**Technology Transfer and Development of Human Capital**

ان النـــتيجة الطـــبيعية لمشاركة الكثير من الشركات الأمريكية واليابانية وأوروبـــا الغـــربية فى تطويـــر البنية الأساسية تتمثل فى تحويل بعض أنواع التكنولوجيات المتقدمة الى تلك البلاد الآخذة فى النمو ، أيضا تلك البلاد تستفيد فى صـــور إطـــار من التكنوقراطيين والمديرين والفنيين المهرة ، ان تطوير رأس المـــالي البشـــرى هذا يعتبر نتيجة مباشرة للاستثمارات فى مشروعات البـــنية الاساســـية المعقـــدة . ان كثير من البلاد الآخذة فى النمو ذات أوعية ضـــخمة مـــن الافراد ذو التعليم العالى ، وبعض منهم حاصلين على درجات مـــتقدمة مـــن الجامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا . ان الخبرة العمـــلية من خلال الارتباط بمشروعات فنية متقدمة يمكن ان تزودهم بفرص لتطبيق المفاهيم النظرية التى سبق وان تعلموها .

عـــندما تتـــنافس الشركات فى البلاد الصناعية المتقدمة على الفوز بعقود تطوير مشروعات البنية الأساسية ، يمكن تبنى الاستراتيجيات التالية من توفير المزايا التنافسية التالية :-

- الرغبة فى تحويل التكنولوجيا المتقدمة عند أسعار منخفضة .
- تكويـــن اتحادات طويلة الاجل من خلال التحويل المستمر للتكنولوجيا الجديدة بدلا من تركيزها فى مبيعات زمنية لفترة واحدة .
- الرغـــبة فى تطويـــر رأس المـــال البشرى عن طريق المشاركة فى المعرفة والخبرة .
- توفير التمويل اللازم عند سعر معين يعتبر معقولا للدول المرتبطة .

- تجنب النظر لتحقيق أرباح مفرطة ومغالى فيها .

بصفة عامة تعتبر الشركات اليابانية أكثر رفضا لتحويل التكنولوجيا المتقدمة من الشركات الأمريكية أو الفرنسية أو الالمانية .

## 14/2 المشاكل والتحديات التى تواجه البلاد النامية

**Problems and Challenges Facing Developing Countries**

على الرغم من ان كثير من البلاد الآخذة فى النمو قد قامت باحراز تقدم مثير للإعجاب فى النمو الاقتصادى والتطور الصناعى فى السنوات الحديثة ، فان النمو والاتجاه نحو التصنيع قد زاد أيضا من كثافة كثير من المشاكل على سبيل المثال التلوث ونفاذ الموارد الطبيعية . واذا لم يتم حل تلك المشاكل فان المكاسب الاقتصادية التى تم عملها قد يتم تعريضها للخطر . لذلك يتعين القاء نظره عن بعض من تلك المشكلات والتحديات الرئيسية التى تواجه البلاد الآخذة فى النمو ، وهذا يعتبر ضروريا للمساعدة فى التركيز على دور المحاسبة فى ايجاد حلول لكثير من تلك المشاكل .

### 14/2/1 المشاكل

**النمو السكانى Population Growth**

ان معدلات النمو السكانى المرتفعة أستمرت فى تفاقمهما وفى حدتها وبالتحديد فى البلاد الآخذة فى النمو ، ان تلك البلاد تتضمن ثلاثة من أكثر أربعة شعوب كثافة فى السكان فى العالم على النحو التالى :-

| البلد | حجم السكان |
|---|---|
| الصين | 1300 مليون |
| الهند | 1000 مليون |
| اندونيسيا | 210 مليون |
| | 2510 |

يقدر عدد السكان فى إجمالى دول العالم 6 بليون نسمة ، وتبلغ حجم عدد سكان دول جنوب شرق أسيا وحدها أكثر من 60% من ذلك العدد ، ان الهند والصين يبلغ حجم سكانها تقريبا 40% من حجم سكان العالم . ان معدل نمو السكان قد خرج عن السيطرة فى بعض دول العالم ، وبشكل ملحوظ فى بنجلاديش ، الصين ، أندونيسيا ، هونج كونج ، كوريا الجنوبية ، سنغافورة ، تايوان وتايلاند ، ان برامج تخطيط الأسرة قد ساعدت على تخفيض متوسط عدد المواليد لكل امرأة فى البلاد الأخذة فى النمو من 0.6 فى أواخر عام 1960 الى حوالى 3.5 فى الوقت الحالى . ان معدل الأخصاب فى الصين حاليا أقل من مستوى احلال السكان بواقع 2.1 طفل لكل امرأة ، ومع ذلك فان معدلات النمو السكانى ما تزال مرتفعة فى كثير من البلدان النامية الأخرى لاسيما تلك البلدان التى فيها تقدر القيم الثقافية التقليدية الأسر الكبيرة أو لا تشجع فيها المعتقدات الدينية تنظيم الأسرة .

لقد تم الاعتراف بالزيادة السكانية على أنها السبب الرئيسى للتلوث البيئى **Environmental Pollution** واستنفاذ الموارد الطبيعية ، ان الزيادة السكانية أيضا تثقل كاهل أقتصاديات الدول النامية وتجعل من الصعوبة بمكان توفير الغذاء والتعليم والاسكان والرعاية الصحية والتوظيف لعدد السكان المستمر فى الزيادة . ولاشك أن تشغيل العمالة من الأطفال الصغيرة السن فى فترة مبكرة من عمرهم تعد محصلة سيئة من الأفراط فى عدد السكان فى كثير من البلاد.

**التلوث البيئى Environmental Pollution**

ان النمو السكانى والتطور الصناعى قد أشعل مشكلة التلوث البيئى واستنفاد الموارد الطبيعية ، وكمجرد أمثلة على ذلك إزالة التلوث من الهواء

والمــاء والفــاقد السام وخسارة الأراضى المستصلحة والذى يرجع الى تمدد التربة دون نظام ، كما تعتبر وسائل المواصلات أحد المصادر الرئيسية لتلوث الهواء فى معظم البلدان الآخذة فى النمو .

ان الاهمال البيئى غالبا ما يتم تعزيزه بالرغبة المتزايدة فى إقامة المناطق الصــناعية بغــض الــنظر عن التكاليف البيئية . ان تشيلى نموذج يمثل أحد خصائص تلك المشكلة ، ان مدينة سنتياجو عاصمة تشيلى لديها مشكلة تلوث هــواء خطيــرة ترجع أساسا بسبب سير عدد لا يقل عن 10000 أتوبيس من الطراز العتيق والتى يتم تموينها بالديزل . ان نوعية الهواء الملوث قد أجبرت الحكومــة عــلى اعلان الطوارئ القصوى لعديد من المرات لتنقية الهواء مع نصح الأطفال بالبقاء والمكوث فى المنازل وعدم الذهاب للمدارس ، ان مشكلة الهواء الملوث تعتبر أسوأ بشكل واضح فى مدينة المكسيك ، وفى معظم المدن فى باكســتان فــان رجــال المرور يرتدون كمامات على الأنف لتنقية الهواء الملوث عند التنفس وكثير من الافراد يفعلون ذلك ، فى كثير من المدن الكبيرة فى البــلدان الآخذة فى النمو يستغرق الأمر بضعة ساعات قليلة حيث تصبح الملابس النظيفة التى يرتديها الافراد قذرة بشكل مرئى وملحوظ نتيجة التلوث فى الهواء والجو .

**الفســاد Corruption**

يعتبر الفساد وما يزال يمثل التهديد الخطير الذى يحيط بالصحة الاقتصادية والاجــتماعية لمعظم اذا لم يكن لجميع البلاد الأخذة فى النمو ، ان أثر الفساد أكثر خطورة فى البلاد التى تعانى من الفقر الحاد المنتشر بين الجماهير العامة ان تحويل الموارد الاقتصادية القومية النادرة من المشروعات العامة للتطوير الاقتصادى تسبب سوء تخصيص الموارد ففى البلاد التى يمكن ان تقدمها على

الاطلاق . ان الفساد واسع الانتشار يعتبر متفشيا بدرجة كبيرة فى بعض البلاد لدرجـــة أنه أصبح تقريبا جزء من ثقافتها الوطنية . فى كثير من البلاد الآخذة فى الـــنمو فـــان رؤساء الحكومات السابقين وما فى مستواهم يتعمدون إخفاء الفســـاد وفى بعض الحالات فان مئات الملايين من الدولارات قد تم استعادتها من حساباتهم بالبنوك فى بلاد أخرى . فى عام 1999 فان المجلس التشريعى فى فنزويـــللا قـــد أعـــلن عن حالة الطوارئ بسبب الأتهام المعلق للفساد أو المخالفات الأخرى ضد نصف قضاة البلد البالغ عددهم 4700 قاضى .

فى معظـــم الحـــالات فـــان قـــبول الرشاوى **Bribes** عن طريق موظفى الحكومة يعزو الى مرتباتهم المنخفضة ، وذلك بالطبع يقدم تفسيرا إلا أنه ليس تـــبريرا . حتى الأمم المتحدة لم تسلم من مناعة أو حصانة من تلك المشكلة ، فـــفى بعـــض البلدان حيث يكون لمؤسسة اليونيسيف (صندوق تمويل الطفولة للأمـــم المـــتحدة) برامج تنموية اضطرت أن تدفع مرتبات إضافية للموظفين الحكوميـــن كحافـــز لتنفيذ برامجها ، وقد حذر مراجعوا اليونيسيف فى عام 1994 مـــن انه عندما يتم دفع مرتبات بالزيادة قد يضمن ذلك تحقيق أهداف البرامج الحالية وتؤدى الى تنفيذ ناجح للسياسة إلا أنه فى الأجل الطويل سوف يعـــرض مجهودات التنمية للخطر ، وتعتبر محاباة الأقارب **Nepotism** (فى الـــتوظف وخلافـــه) أحد آفات الفساد المنتشرة بشكل شائع فى كثير من البلاد الآخذة فى النمو ، ان محاباة الأقارب والحاشية يعنى أن يكون هؤلاء الاقارب أو الأحـــباء فى مركز من السلطة يمكنهم من الحصول بسهولة على تراخيص مـــزاولة أى نشاط ، والحصول على العقود الحكومية المربحة والتعاملات فى العقـــارات والأمـــلاك والحصـــول على الوظائف الحكومية رفيعة المستوى بالاضافة الى الأشكال الأخرى من المحسوبية **Patronage** .

ان كثير من البلدان على سبيل المثال كوريا الجنوبية ، الصين ، أندونيسيا وحديثا نيجيريا قد بدأت فى تدبير وبذل مجهودات كبيرة فى أقتحام ممارسات الفســاد وايقافهــا ، ومع ذلك فإن مثل تلك المجهودات تواجه مقاومة شرسة ، عديــد من الثقافات فإن مدفوعات الرشاوي قد تم النظر إليها على أنها هبات وبقشــيش غيــر ضــار أو مــؤذي ، لذلك فقد جعلت ومع ذلك فإن مثل تلك المجهــودات تواجــه مقاومـــه شرسة ، ففى عديد من الثقافات فإن مدفوعات الرشــاوي قــد تم النظر إليها على أنها هبات وبقشيش غير ضار أو مؤذي ، لذلك فقد جعلتها اجتماعياً شبة مقبولة ظاهريا ، وتوجد العديد من الأمثلة التي تشــير بوضـــوح الى الفساد المنتشر بشكل مفرط في البلاد النامية ، ولحسن الحــظ فــإن المشــكلة الآن أصــبحت تحظى بانتباه عالمي واسع النطاق في مســتويات مختلفة ومن مصادر مختلفة . إن الأتحاد الدولي للمحاسبين IFAC والبنك الدولي WB من ضمن المنظمات التي تهتم بفعالية بمشكلة الفساد .

**عدم الاستقرار السياسي والاضطراب المدنى**

**Political Instability and Civil unrest**

تعــاني كثير من البلاد النامية من عدم الأستقرار السياسي والاضطراب المدنى بدرجات متباينة ، ان تباين تلك الأسباب الخاصة وراء عدم الأستقرار والاضــطرابات الاجــتماعية مــن بلد إلى أخرى ، وتتمثل العوامل الشائعة المساهمة في أحداث تلك المشكلة في التعارضات العرقية والدينية ، والنزاعات الأقليمية ، والعداءات أو الضغائن السياسية والفساد وعدم الصلاحية الحكومية. إن الأسباب الجذرية من وجهة نظر المراقبين المتخصصين تتمثل في الحرمان الاقتصادي **Economic Deprivation** والتمييز التصنيفي المبني على التقسيم الطــبقي الاجتماعي . وقد ذكر نائب الرئيس السابق للبنك الدولي أنه لا طائل

مـــن توقـــع وجود تدعيم تيار متدفق متصل لرأس المال الأجنبي ، إذا لم يكن هناك ظروف سلمية خالية من أي اضطرابات

**مشاكل أخرى Other Problems**

هناك عديد من المشاكل الأخرى التي تواجه البلاد النامية هي :-

- وجود معدلات مرتفعة من التضخم .
- عملات وطنية غير مستقرة .
- قروض وطنية ثقيلة وتبديد الأنفاق مع وجود عجز بالموازنة .
- تسييس (اضفاء البعد السياسي) **Politicization** عملية اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعات التنمية .

ومـــن الصـــعوبة بمكـــان أن يتم عزل تلك المشاكل عن بعضها البعض باعتبار أنها جميعها متداخلة ومتشابكة ومترابطة ، على سبيل المثال فإن زيادة الأنفاق الحكومي مع وجود عجز بالموازنة يساهم في أحداث معدل مرتفع من التضـــخم والذي بدوره يساهم غالباً في عدم استقرار العملة . وغالباً ما يؤدي عدم الاستقرار هذا إلى هروب ورحيل رأس المال الأجنبي ، وعندما ينسحب المستثمرون الأجانب فإن قدره الحكومة على دفع قروضها وتمويل عملياتها تتأثر بشكل عكسي ، ولا شك ان عدم مقدرة الحكومة على سداد ديونها عندما يستحق أجل السداد يخلق أزمة مالية عنيفة ، تلك الظاهرة حدثت في المكسيك في ديسمبر عام 1994 وفي كثير من البلدان الأسيوية في منتصف عام 1997 كنتيجة لنقص الثقة فى المستثمرين الأجانب ، إن تلك الأزمات لم يتم تضمينها داخل البلاد المتأثرة فقط وإنما كان الشعور بها عالمي النطاق.

وعلى الرغم من أن التضخم لم يعد مشكلة خطيرة مثلما كان الحال عليه منذ سنوات مضت ، إلا أن زيادة معدلات التضخم بدرجة متضاعفة ثنائيا أو ثلاثيا مازالت مستمرة في كثير من الدول النامية ، على سبيل المثال تضاعف معدل التضخم في بولندا ، ومن الضروري أن يتم كبح ذلك التضخم المرتفع لتحقيق النمو الاقتصادي السريع ، ولكن من الصعوبة بمكان لتلك البلدان النامية أن تخفض من معدل التضخم وتقوم بتدنيته . ويطلق على تلك الظاهرة بأثر أو نظرية **Balassa-Samuelson** ، وطبقا لتلك الفلسفة فمن الصعوبة أن يتم التخلص من التضخم في ظل اقتصاد ينمو بسرعة وإنما يمكن أن يتم جعله مدارا إلى مستويات مقبولة ألا أن تخفيض إلى رقم منخفض يعتبر صعباً للغاية إن كثير من البلاد النامية تحتاج أيضاً إلى ترشيد إنفاقها الحكومي في ظل وجود عجز بالموازنة والذي غالباً ما يؤدي إلى معدلات تضخم مرتفعة ، ولا شك أن القروض المرهقة تشل أثر النمو الاقتصادي ، وتبعد الاستثمارات الأجنبية الى خارج الحدود .

إن صبغ السياسة على مشروعات التنمية غالباً ما يؤدي إلى قرارات غير رشيدة ، حيث أن عملية اتخاذ القرارات التي يتم صبغها سياسياً بدرجة مرتفعة غالباً ما تؤدي إلى تأخيرات في إتمام تلك المشروعات التنموية وضياع الموارد وخسارة الجودة ، ويعتقد بعض المحللين أن ذلك هو السبب الرئيسي للمشاكل الخاصة بمشروعات البنية التحتية الأساسية في بعض البلدان .

### 14/2/2 تحديات البيئة التشغيلية للشركات المتعددة الجنسية

**Operating Environments Challenges to Multinationals**

إن الشركات المتعددة الجنسية التي تعمل في البلاد النامية لديها فرص ضخمة للنمو بسبب اقتصاديات النمو الموجودة بتلك البلدان ، ويصحب تلك

الفــرص وجــود تحديــات ترتبط بالبيئات التشغيلية في تلك البلدان النامية ، ولأغراض تحقيق النجاح في مواجهة تلك التحديات يتعين على تلك الشركات أن تكون على علم ودراية بالمشاكل القائمة والمحتملة في تلك البلاد مع تكوين استراتيجيات للتعامل معها قبل بدء أعمالها في تلك البلدان .

**قيود التجارة والتحويل Trade and Remittance Restrictions**

إن كــثير من البلدان لديها تشريعات صارمة لمزاولة الأعمال وأحياناً ما يــتم توجيههــا بشكل رئيسي تجاه الشركات المتعددة الجنسية . فمصر والهند لديهــا سياسات عمالية تغطي توظيف المواطنين المحليين ، ويمكن أن يسبب ذلــك مشاكل رئيسية للشركات التي تحتاج أن تعيد هيكلة أعمالها بسبب عديد من الأسباب الاقتصادية والإدارية الصحيحة ، فكثير من المتعهدين والمديرين الأجــانب يشكون من أن التشريع يعطي حماية دائمة للعاملين المحليين الدين يقومــون بتعيينهم . وبعض من البلدان لديها قواعد صارمة تحد من تحويلات رأس المــال للخارج عن طريق الأجانب ، كما أن كثير من البلدان تستمر في سياساتها تجاه حماية الإنتاج الوطني **Protectionist Policies** من خلال وضع تعــريفات ورسوم جمركية مرتفعة على الاستيراد ، كما أن استيراد كثير من المنــتجات إما أن يتم تقييده أو حظره . والعديد من تلك البلاد غالبا ما يكون لديها سياسات خروج ومغادرة صارمة والتي من شأنها أن تجعل من الصعوبة للشركة المتعددة الجنسية أن تدير أعمالها بطريقة منظمة وفعالة .

**العوائق البيروقراطية Bureaucratic Hurdles**

إن الشروط الحكومية والعوائق البيروقراطية الموجود على حد السواء في الوحــدات الحكوميــة أو فــي المؤسسات الأخرى غالباً ما تسبب إحباط كبير لمديــرى الشركات المتعددة الجنسية ، حيث قد يتطلب الأمر استغراق شهور

وحــتى ســنوات للحصــول عــلى قــرار بعد تقديم طلب للموافقة على أحد المشروعات الاستثمارية، حتى بعد الحصول على تلك الموافقة فليس هناك أية ضمان بأن المشروع يمكن أتمامه كما هو مخطط، إن أكبر شركات الطاقة في العالم شركــة Exxon – Mobil قررت أن تتخلص من أحد استثماراتها البالغ 50 مليون دولار في بنجلاديش بسبب النزاعات البيروقراطية المتواصلة .

**قوة العمل الماهرة Workforce**

إن نقــص قــوة العمــل الماهــرة بشكل كاف في سوق العمل تعتبر أحد المشــاكل الهامــة في كثير من البلاد النامية ، وفي بعض الحالات فإن نظام التعــليم يبدو إنه غير حساس أو متبلد الشعور تجاه الاحتياجات الفعلية لسوق العمــل ، وفي حالات أخرى فإن جودة التعليم تعتبر في أدنى درجة لها ودون المستوى المستهدف .

**النظم القانونية والمالية والبنية الأساسية غير الكافية**

**Inadequate Legal and Financial Systems and Infrastructure**

يوفــر الــنظام القانوني الشامل حماية للمستثمرين والدائنين ، كما يسهل النظام المصرفي إجراء المعاملات ، ان كلا من النظامين ذو أهمية للشركات عابــرة القوميــات لأداء أعمالها ومزاولة أنشطتها ، ولا شك إن نقص النظم القانونيــة والماليــة وعدم كفاية البنية الأساسية تخلق عوائق جوهرية وتعقد المشــكلة أكــثر وأكــثر . ففي عام 1997 قامت شركة **Hewlett-Packard** بالتخلي عن خططها في تخصيص 400 مليون دولار لإقامة مصنع في الهند، وقد ذكر مدير الشركة بأن الهند ليس لديها بنية اساسية تدعم إنشاء المصنع ، وكمــا ذكر وزير الاقتصاد بأندونيسيا حديثاً بأن البلد غير مستقر بشكل كافي لجــذب المستثمرين الأجانب ، وقد اضاف أنه لو كان هو مستثمر أجنبي فلن

يــأتي إلى أندونيســيا حيث ليس هناك التزام بالقوانين وأن كل شئ مشوش ، فكيــف يــأتي ذلك المستثمر هنا ، وهناك عديد من البلدان على سبيل المثال كمــبوديا وأيضــاً لاوس تعــاني من عدم وجود نظم قانونية ومصرفية كافية بالإضافة إلى وجود بنية أساسية فقيرة.

وعلى الرغم من المشاكل المرتبطة بالبيئات التشغيلية، فإن معظم المحللين يعــتقدون بــأن هــناك فرص ضخمة في الوقت الحالي بالإضافة إلى وجود امكانيات مرتقبة في المستقبل في تلك البلاد الأخذة في النمو .

## 14/3 دور المحاسبة The Role of Accounting

إن الاصـــلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في البلاد الأخذة في النمو قد سلط الأضواء على دور المحاسبة الحيوي الذي تلعبه في البيئة الاقتصادية الديــناميكية ، حيــث تقــوم النظم المحاسبية بتسجيل والتقرير عن المعاملات والأحداث التي تتضمن تحويل المنتجات والخدمات والموارد المالية ، تفي تلك النظم باحتياجات عديد من الأطراف من المعلومات الملائمة على سبيل المثال الشــركات المــتعددة الجنســية والأسواق العالمية لرأس المال والمستثمرين الدوليــن . بالإضــافة لذلك توفر المحاسبة معلومات مفيدة لمديري الشركات والقــائمين على وضع السياسات واتخاذ القرارات . إن المحاسبة تلعب دوراً محورياً في قرارات تخصيص الموارد ، تأسيساً على ذلك يتعاظم شأن الدور الفعال الذي تلعبه المحاسبة في الاقتصاد العالمي .

## 14/3/1 مهنة المحاسبة Accounting Profession

تتأثر التطبيقات المحاسبية بشدة في أحد البلاد بثقافتها السائدة بها ، وعندما يكون هناك تغير ملحوظ في النظام السياسي أو الاقتصادي لذلك البلد ، يكون من المحتم أن يتم تغيير أهداف التقرير المالي . وفي البلاد الأخذة في النمو مثل الصين أو مصر فإن التحرك تجاه الاقتصاد الموجهة للسوق قد يتطلب إحداث تعديل نظام التقرير المالي . ويعتبر ذلك التعديل في المحاسبة ومعايير الإفصاح **Disclosure Standards** أمراً جوهرياً لنجاح الاصلاحات الاقتصادية. في البلاد ذات الاقتصاديات المخططة مركزياً تركز المحاسبة التقليدية على مفهوم الوكالة **Stewardship** ، ولا شك أن تحول تلك الاقتصاديات تجاه الأسواق المعتمدة على السوق **Market - Based Economy** يجعل المعلومات المالية والتشغيلية ذات أهمية قصوى ، يتطلب ذلك التحول الرئيسي في أهداف التقرير المالي إعادة توجيه دور المحاسبين في تلك البلدان ، وقد أخذت تلك البلاد الأخذة في النمو خطوات نشطة لدراسة تلك المشاكل ، على سبيل المثال فقد ساعدت **Deloitte Touche Tohmatsu International** على تطوير التعليم المهني المستمر لمجمع المحاسبين القانونيين الصيني . أيضاً فإن مكاتب المحاسبة الغربية قد دخلت في مشروعات مشتركة لأداء عمليات المراجعة مع مكاتب المراجعة الصينية . أيضاً يعتبر من أحد الأسباب الهامة وراء زيادة تلك المشروعات المشتركة في المساعدة في تحديث المعايير المحاسبية بالصين . إن ذلك التحديث يتوقع أن يساعد لحد كبير في جذب رأس المال الأجنبي . وقد ثبت نجاح تلك الاستراتيجية بشكل واضح حيث تم جذب فريد من الاستثمارات المباشرة الاجنبية **Foreign Direct Investments** في الصين في

عام 1999 أكثر من أي بلد نامي أخر ، وقد تبنت اثنى عشر من البلاد الأخذة في النمو معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IASs) الصـــادرة عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCs) ، وقد تـــزايد انتشـــار ذلك الإجراء حيث أن كثير من تلك البلدان تبحث في تسجيل الأوراق المالية الخاصة بها في أسواق المال القائمة فى بلدان أخرى ، كما أنها تهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في أسواق أوراقها المالية .

### 14/3/2 التعليم المحاسبي Accounting Education

يواجه القائمين على التعليم المحاسبي في البلاد الأخذة في النمو التي تبنت سياسات الاصلاحات الاقتصادية والخصخصة تحديين رئيسيين هما :-

- تحدياً خاص بإعادة هيكلة وبناء المناهج الدراسية المحاسبية Accounting Curricula بحيث تعكس أثر تلك التغيرات .
- تحدياً بإعادة هيكلة وبناء المناهج الدراسية للتكييف مع التقدم والتطور المذهل فى تكنولوجيا المعلومات .

ومـــن الضرورى أن يتم الوفاء بمتطلبات تلك التحديات للحفاظ على ملائمـــة وحداقـــة تـــلك البرامج المحاسبية . إن دور المحاسبين يعتبر حاسماً للتطبيق والتنفيذ الناجح لتلك الاصلاحات الاقتصادية .

### 14/3/3 الفرص والتحديات والدور Opportunities and Challenges

يتعين التركيز على أهم الفرص والتحديات في البلاد الأخذ في النمو التي تواجه مهنة المحاسبة :-

1- تعتبر القرارات الاستراتيجية Strategic Decisions المرتبطة بمشروعات البنية الأساسية ذات أهمية كبيرة في البلاد النامية ، حيث أن لها تأثيراً مباشراً علـى قدرتها التنافسية المستقبلية . إن سرعة ونوعية عملية اتخاذ القرار (في ظـل وجود القطاع الخاص ذو القدرة التنافسية) تعتبر عوامل هامة . وحيث يضع المحاسبون المهارات التحليلية كمتطلب أساسي حيث يكونوا قادرين على توفيـر دعم فني للسلطات المدنية ، كم أن تطوير التحليل الخاص بالتكلفة و ، وتقدير تكلفة المشروعات ونظم الرقابة اللاحقة لإتمام تلك المشروعات تعتبر مجرد أمثلة على ذلك .

2- تمـثل إدارة مشـروعات البـنية الأساسـية Infrastructure تحدياً للشـركات الـتي تعمل في المشروعات ، ويمكن لمحاسبي تلك الشركة القيام بمشاركات هامة عن طريق تطوير النظم الخاصة بإدارة المشروعات والرقابة على تلك المشروعات .

3- يجـب أن يـتم الأعـتراف بالفسـاد Corruption على أنه المشكلة الرئيسـية في كثير من البلاد الأخذة في النمو . حيث يترتب على الفساد سوء تخصيص الموارد الاقتصادية .

إن الفساد يعتبر غير مرغوب فيه أو غير مقبول في أي مكان وأي زمان ومع ذلك فإن أثار الفساد لا جدال تعتبر ضارة تماماً في تلك البلاد الأخذة في الـنمو ، حيـث أن تـلك البلدان لا يمكن أن تتحمل سوء تخصيص مواردها الـنادرة . ويمكن للمحاسبين أن يقدموا مساعدة في التخفيف من تلك المشكلة عـن طريق تصميم وتطوير نظم رقابة داخلية تؤدي لاكتشاف الغش Fraud والفاقد Waste . كما أن المراجعة الداخلية Internal Auditing لها دور طبيعي

وهام في المجهودات الخاصة بكبح ممارسات الفساد ، وحيث تعتبر المراجعات الداخلية الدورية المنتظمة في حد ذاتها مانعة للفساد وممارسات الضياع .

4- أن نقــص دقة البيانات أمراً شائعا فى البلاد الأخذة فى النمو ، لذلك فــأن المــراجعين الداخلية عن طريق قيامهم بمراجعة مدى مصداقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية يمكن أن يساعدون فى تحقيق دقة البيانات الهامة للتطبيق الناجح للاصلاحات الاقتصادية .

5- أن المشكلة المنتشرة بشكل شائع بين البلاد النامية تكمن فى أن عملية السياسة **Policy Formulation** ليست بالضرورة أن تتبع بتطبيق تلك السياسة **Policy Implementation** ، ويمكن لعمليات المراجعة الداخلية **Internal Audits** أن تســاعد فى تحديــد مــا إذا كانت الخطط الاقتصادية قد تم وضعها محل التطبيق بالفعل .

6- كافــة الــثقافات ذات قيــم تتعلق بما هو جيد أو ما هو مقبول . أن مراجعة مختلف الأدبيات الثقافية تشير إلى أن هناك اختلافات دولية فى إدراك ما هو الذى يشكل السلوك الاخلاقــى **Ethical Behavior** ، أن نظام القيم فى البــلد يمكن أن يكــون له تعارض مباشر محتمل مع سياسات الشركة ، ومن خــلال تمســك البــلد الدقيق بقواعد آداب السلوك المهنى والأخلاقى الذى تم تطويــره للتطــبيق العــالمى واسع النطاق ، ومن خلال اعتراف المحاسبين وإقرارهم بقواعد الآداب والأخلاقيات المهنية ، فأن ذلك يمكن أن يكون مفيدا فى تلك التنظيمات عند تطوير إرشادات أخلاقية تكون نافعة للمديرين التشغيلين فى اى بيئات ثقافية متعددة .

وعــلى الرغم من تلك المشاكل الأخلاقية المرتبطة بالبيئات الثقافية ، فأن الإدارة التشغيلية للمنظمة يمكن أن تستفيد من المشاركات التى تتم عن طريق

المحاسبين الإداريين فى مجال آداب وأخلاقيات السلوك بوجه عام ،كما يمكن للمحاسـبين أن يقومـون بتصميم نظم للحوافز التى تكافئ السلوك الأخلاقى الملائم للعاملين . أن المحاسبين الإداريين **Management Accountants** فى موقـف فريد لتشجيع السلوك الأخلاقى داخل الشركة سواء عن طريق التحديد الكـمى والتقرير عن الخسائر الناتجة من الدعاوى القضائية والأعمال العقابية الحكومية على سبيل المثال الغرامات والأنواع الأخرى من العقوبات ، ويمكن للمحاسـبين الإداريـن أن يكـون مفيدين عند إعداد وتعديل قوائم السياسات والأهـداف التى تعكس ارتباط الإدارة بتحمل المسئولية والسلوك الاخلاقى . كمـا أن المراجعين الداخليين من خلال مراجعتهم الدورية يمكن أن يحددوا ما إذا كانت السياسات الأخلاقية المقررة للمنظمة يتم الالتزام بها بالفعل أم لا .

7- أن نظام محاسبة التكاليف **Cost Accounting** لها دور رئيسى يتضح مـن خلال تقدير تكاليف مشروعات البيئية الأساسية المقترحة ، وكمثال أخر لذلـك الدور فى تحليل التكلفة والعائد بهدف تحديد ما إذا كان المشروع يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، أن نتائج تلك التحليلات يمكن أن تساعد فى اتخاذ القرار الخاص عما إذا كانت المنشأت العامة يجب أن يتم خصخصتها أم لا ، بجانب محاسبة التكاليف فأن المراجعة الداخلية لها دور هام فى مثل تلك العملية المرتبطة باتخاذ القرارات . ومن الشائع أن يتم الاعتراف بأن القطاع العام يميل إلى أن يكون غير كفئاً ، وفى هذا المجال يمكن لعمليات المراجعة الداخلية أن يتم أدائها لرؤية ما إذا كان هناك استخدام كفء للموارد عن طريق شركات القطاع العام أم لا .

8- أن مجال المحاسبة الحكومية **Government Accounting** فى البلاد الأخـذة فى النمو ممتلئ بفرص ممكنة للمحاسبين ،على سبيل المثال يمكن أن

يســاعد المحاســبون فى تطويــر إطار عام تنظيمى لتداول الأوراق المالية ، وبعــض من الممارسات المشكوك فيها في الأسواق الصاعدة الناشئة تتضمن عمــليات بيــع غيــر قانونية أو عرض أسعار اسهم غير قانونية أو تسريب معلومات عند تداول الأسهم . أن وضع تشريعات تمثل إطار عام تنظيمى قوى يساعد على الحصول على ثقة المستثمر ، أن نقص وجود نظم رقابية تنظيمية قد يؤدى إلى أعمال مخزية فى تداول اسهم فى البلاد الأخذة فى النمو كمجال أخــر يتطلب الانتباه من المحاسبين الحكوميين عند قيامهم بتطوير نظم إعداد تقارير دورية عن الأداء الاقتصادى والتشغيلى لمنشآت القطاع العام ، ويمكن للمحاسبين القيام بإسهامات هامة وأصيلة فى ذلك المجال .

9- أن تطوير معايير للمحاسبة الماليــة والتقريــر المــالى **Financial Accounting and Reporting Standards** يعتبر متطلباً ضروريا لتطويــر البــنية الأساســية المالية ، يحتاج المستثمرون تقارير مالية ذات مغزى وذات قيمة معلوماتية لعملية اتخاذ القرار . أن تطوير متطلبات للتقرير المالى تتعلق بتســجيل الأوراق الماليــة ولأغــراض التقرير الدورى عن طريق الشركات المســجلة بالبورصة تساعد فى الوفاء باحتياجات المستثمرين لأغراض اتخاذ قرارات رشيدة .

10- أيضا فأن المحاسبة الضريبية **Tax Accounting** فى البلاد النامية تمثل مجالا يوفر فرص كبيرة للمحاسبين ، حيث تتطلب كثير من البلاد الأخذة فى النمو تنظيم وتحسين نظم فرض الضرائب ونظم التحصيل الضريبى فيها ، بالإضافة لذلك فأن المستثمرين والشركات التى تقوم بمزاولة الأنشطة فى تلك البلدان تحتاج إلى المعلومات الخاصة بالقوانين والتشريعات الضريبية الواجبة التطبيق لأغراض التخطيط الضريبى **Tax Planning** والالتزام **Compliance**

بتطـــبيق قوانين وتشريعات الضرائب بالإضافة إلى اتخاذ القرارات . ويمكن للمحاســـب الضريبى أن يقوم إضافات واتهامات ذات قيمة كبيرة فى مثل تلك المجالات .

11- تستحق المحاسبة البيئة Environmental Accounting انتباه أكبر من الشـــركات الأخـــذة فى الـــنمو بسبب التكاليف البيئة المرتبطة بالنمو السريع وتطويـــر البنية الأساسية ، أن الأثر البيئى للنمو الاقتصادى قد تم أدركه فى كافـــة البلاد الأخذة فى النمو ، أن التطور السريع فى البنية الأساسية يمكن أن تكثف من ذلك الأثر البيئى ، أن الممارسين المحاسبين بالإضافة إلى الباحثين فى أدبيـــات المحاســـبة لديهـــم فرصـــة ممتازة لتقديم إسهامات جوهرية فى المحاسبة البيئية . فالنسبة للباحثين فأن البلاد الأخذة فى النمو توفر بيئة معملية لاختـــبار الافتراضات فى مجال المحاسبة البيئية وفى تحديد مشاكل المحاسبة والـــتقرير المرتـــبطة بالتكاليف والالتزامات البيئية ، أن هناك اهتمام متزايد بالمعـــلومات البيئية عن طريق مستخدمى القوائم المالية ، وتتطلب بعض تلك القضايا الهامة مزيد من الانتباه فى مجال المحاسبة البيئية لعل أبرزها ما يلى:

- تحديد التكاليف البيئية .
- الاعتراف وقياس الالتزامات البيئية .
- الالتزامات البيئية المحتملة الشرطية .
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية البيئية .
- الإفصاح عن النفقات البيئة المستقبلية .
- تحليل التكاليف فى مجالات مثل الطاقة والضياع .
- تحليل التكلفة والعائد لبرامج الإصلاح البيئى .

12- فى المجال الخاص بتطوير قوانين وقواعد إدارة المشروعات داخل إطار عمل قانونى على سبيل المثال قوانين الاستثمار والبنوك فأن للمحاسبين خبرات فنية متخصصة فى تدعيم هؤلاء المسئولين عن تطوير مثل تلك القوانين ، ففى كثير من البلاد الأخذة فى النمو يعتبر نقص إطار عمل قانونى شامل وغياب نظام مصرفى متكامل يعتبر من ضمن العوائق الرئيسية لتشجيع التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية .

أن المحاسبين لم يعدوا مجرد متفرجين فى الاقتصاد العالمى ، فهم مشاركين فعالين فى ذلك الاقتصاد الحديث ، حيث أن مهاراتهم وخبراتهم ومواهبهم أصبحت مطلوبة عن طريق كافة الصانع فى الاقتصاد العالمى والحكومات والمستثمرين ومنظمة أسواق رأس المال بالإضافة إلى منشآت الأعمال ، أن المحاسبين لديهم فرص كبيرة للقيام بإسهامات مهنية هامة سوف تساعد على التخصيص الكفء للموارد فى الاقتصاديات الناشئة .

## 14/4 المحاسبة فى الدول الاشتراكية Socialist Accounting

مع تفكك وانفصال جمهوريات الاتحاد السوفيتى وإعادة توحيد ألمانيا فأن بلاد المجموعة الشرقية السابقة قد تحركت تجاه اقتصاد السوق ، وقد تباينت سرعة التحرك بين تلك البلدان ، عموماً فأن التحول إلى اقتصاد السوق يتطلب بالضرورة درجة مرتفعة من الخصخصة .

أن المحاسبة لها دور رئيسى فى عملية التحول من اقتصاد التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق الحر ، أن المحاسبة كما تعرف بلغة الأعمال تعتبر ذات أهمية محورية لمنشآت الأعمال ، أن فعالية برامج الخصخصة

تعتمد فى مداها الواسع على تطبيق مفاهيم المحاسبة الإدارية التى نشأت أساسا نتيجة التركيز على العميل .

أن اخـتيار أمثـلة ممثـلة ومعـبره عن عمليات الانتقال إلى الرأسمالية Capitalism في بـلدان المجموعة الشرقية السابقة لا يعتبر مهمة سهلة على الإطلاق ، حيث أن الحروب والتدهور الاقتصادى قد خرب عديد من البلد في تـلك المـنطقة ، ومـثال على تلك الحروب ما حدث فى يوغسلافيا السابقة (البوسـنة والهرسيك وأجزاء فى كرواتيا) ، بالإضافة إلى التدمير الاقتصادى فى بـلغاريا ورومانيا بالإضافة إلى النزاعات العرقية فى أرمينيا واذربيجان وجورجيا ومولدوفا وتاجيكستان – كل تلك المشاكل قد جعلت التقدم الاقتصادى أمرا صعبا .

## 14/4/1 نظم المحاسبة المالية Financial Accounting Systems

هـناك بعـض أوجـه الشبه بين النظم المحاسبية فى بيئة السوق الحرة والمحاسـبة فى البلاد الاشتراكية ، فهى تتضمن عملية تسجيل العمليات وفقا لطـريقة القيـد المـزدوج Double-Entery ( فى معظم الحالات ) ، وكيفية حسـاب الـربح مـن وجهـة نظر المنشأة ، والتقرير الدورى للنتائج المالية بالإضـافة إلى اسـتخدام أساس التكلفة التاريخية ، ومع ذلك ففى ظل النظام المحاسبى غير المبنى على أساس السوق فلن يكون للحكومة رقابة كاملة على حجـم وتدفـق المنـتجات والخدمات كما أن وأسعار المنتجات والخدمات يتم تحديدها عن طريق سلطات التخطيط المركزى الحكومة بدلا من قوى السوق .

وحيث أن نشاط الترويج فى ظل المجموعة الاشتراكية السابقة كان ضئيلا وكـانت الملكية العامة للمنشآت هى القاعدة ، ومن ثم يكون مفهوما الأسباب

الخاصـــة بـــنظم المحاســـبة كـــانت تتأســـس عـــلى مبادئ الاقتصاد الكلى Macroeconomics Principles ، وفى الحقيقـــة فأن هناك أوجه تشابه مميزة بيـــن المحاســـبة للتـــنظيمات غير الهادفة للربح (على سبيل المثال الجامعات الحكوميـــة) وبين نظم المحاسبة الاشتراكية ، فى الوقع فأن النظام المحاسبى يتأســـس عـــلى نظـــرية الأموال ، فى مثل ذلك النظام المحاسبى فأن الهدف الرئيســـى يتمـــثل فى ضـــمان أن المـــوارد قد تم استخدامها وفقاً للأغراض المخططـــة والمقـــررة ، وفى مثل نظام المحاسبة الاشتراكى هذا فأن التبويب الرئيسى للميزانية العمومية يوضحه الشكل رقم (14/1) .

شكل رقم (14/1)

نموذج للميزانية العمومية المعدة وفقا لنظام المحاسبة الاشتراكى

الميزانية العمومية لأحد المنشأت الاشتراكية

فى 31 ديسمبر عام.........

| | | | |
|---|---|---|---|
| ×× | الأصول الثابتة وغير الدوارة | ×× | مصادر رأس المال الذاتى وما فى حكمه |
| ×× | الأصول الدوارة العادية | ×× | بنك سحب على المكشوف |
| ×× | النقدية والتسويات والأصول الأخرى | ×× | الالتزامات الأخرى |
| ××× | الرصيد | ××× | الرصيد |

يـــتكون رأس المال العامل فى المنشأة الاشتراكية من الأصول المتداولة فقـــط، ويـــتم تكامل واندماج الحسابات المقدرة بالموازنة مع الحسابات الفعلية لـــتحديد ما إذا كان رأس المال العامل يزيد عن أو ينخفض عن القيمة المقدرة بالموازنـــة ، أن نظـــام المحاســـبة الاشتراكى يعتبر غير مرن وغير مفضل بالضـــرورة ، ويوجـــد حساب لكل بند وكل عنصر حيث أن حسابات الأستاذ الفرعية غير مستخدمة .

أن توزيع الربح يعتبر مجال أخر للاختلاف بين المنشأة فى ظل النظام الاشتراكى والمنشآت فى ظل النظام الرأسمالى ، حيث يتم استخدام الأرباح للسداد مقابل الأصول المنتجة وأعباء فائدة البنك والاحتياطات ، وأى ربح متبقى يذهب إلى موازنة الحكومة ، يوضح الشكل رقم (14/2) صورة مبسطة لذلك التوزيع .

**شكل رقم (14/2)**

**نموذج لقائمة توزيع الربح فى ظل النظام الاشتراكى**

**منشأة اشتراكية**
**حساب توزيع الأرباح**
**عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر**

| | |
|---|---|
| توزيع الأرباح | xx |
| مقابل الأصول المنتجة | xx |
| أعباء فوائد البنك | xx |
| أخرى ( احتياطيات ) | xx |
| مقاييس الاقتصاد الكلى ( موازنة الحكومة ) | xx |
| الاجمالى | xxx |

## 14/4/2 نظم محاسبة التكاليف Cost Accounting System

تعتـــبر نظم محاسبة التكاليف فى البلاد الاشتراكية أيضا مختلفة عن تلك الموجـــودة فى الـــبلاد الرأسمالية ، أن أهداف تلك النظم فى البلاد الاشتراكية تتمـــثل فى توفير معلومات عن طريقة حساب الدخل القومى ، وحيث لا توجد أى نظـــم ســـوقية لتحديد اسعار المنتجات والخدمات فأن الفراغ يتم مليئة عن طريق التكاليف المعيارية ، مع ذلك فأن معايير التكلفة يتم فرضها عن طريق السلطات الحكومية بدلا من تطويرها داخليا .

ويتمـــثل الهـــدف مـــن تلك النظرة فى تطوير وتقييم المشاكل عند القيام بالـــتحول مـــن الاقتصاديات المخططة مركزيا إلى اقتصاديات السوق الحر ، ويتطلب ذلك توجه جديد كلية ، أن مفاهيم مثل الربح يمكن فهمها بسهولة فى ظل اقتصاديات السوق ، الحر وتعتبر ذات معنى مغاير فى ظل الاقتصاديات الاشتراكية .

## 14/4/3 تطبيقات واتجاهات القوائم المالية
## Financial Statement Practices and Trends

يوضح الشكل رقم (14/3) ملخصا لموقف مبادئ المحاسبة المقبولة بوجه عام في مجموعة البلاد الشرقية الثماني عشر .

## 14/5 الخصخصة Privatization

يعتبر إطار العمل القانونى الوطنى هو المتطلب الأساس للخصخصة ، فذلك الإطـــار القـــانونى يمثل الأساس للدستور وقواعد العمل التجارية ، كأمثلة على الأمور والموضوعات التى يتم تغطيتها فى ذلك القانون التجارى ملكية الأصول والعقـــارات والـــتحويل والســـداد إلى الدائنين والإفلاس وحقوق العاملين . أن الغرض من تلك القوانين تتمثل فى تسهيل أداء إدارة الأنشطة والأعمال فى ظل اقتصاد على أساس السوق ، وغالبا ما يتم دعوه المستثمرين من البلاد الأخرى وتشـــجيعهم عـــلى المشاركة فى ملكية المنشآت ، وفى بعض الحالات فأن الحد الاقصى للنسبة المئوية للمشاركة عن طريق المستثمرين من بلدان أخرى قد يتم تقيدهـــا . وقـــد يـــتم إجراء تلك القيود والمحددات على وجود المستثمرين فى عضـــوية مجـــلس إدارة الشـــركة ومـــن الأمـــور الهامة لبقاء الشركة التى تم خصخصتها حديثا والتى تم الاستحواذ عليها عن طريق أحد الشركات المتعـــددة

## شكل رقم (14/3)

## مبادئ المحاسبة المقبولة بوجه عام في مجموعة البلاد الشرقية الثماني عشر

| البلد | العضوية: لجنة معايير المحاسبة المالية | العضوية: الاتحاد الدولي للمحاسبين | مدى تطلب البورصة معايير المحاسبة الدولية | مصدر معايير التقارير المالية |
|---|---|---|---|---|
| 1. أرمينيا | نعم | لا | - | معايير المحاسبة الدولية . |
| 2. أذربيجان | لا | لا | - | معايير المحاسبة السوفيتية المعدلة |
| 3. بيلاروس | لا | لا | - | معايير المحاسبة السوفيتية المعدلة . |
| 4. جمهورية التشيك | نعم | نعم | مطلوباً | معايير المحاسبة التشيكية ،معايير المحاسبة الدولية مطلوبة عن طريق الشركات المقيدة بالبورصة ، التوجيهات المحاسبية للاتحاد الأوروبي . |
| 5. أستونيا | نعم | لا | مطلوباً | معايير المحاسبة بأستونيا ، معايير المحاسبة الدولية للشركات المقيدة بالبورصة . |
| 6. جورجيا | نعم | نعم | - | معايير المحاسبة الدولية . |
| 7. المجر | نعم | نعم | مطلوبة فقط عن طريق الشركات المتعددة الجنسية المحلية والشركات ذات الأعمال الدولية . | مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بالمجر ، معايير المحاسبة الدولية ، التوجيهات المحاسبية للاتحاد الأوروبي . |
| 8. كازاخستان | نعم | نعم | مطلوبة فقط عن طريق الشركات المحلية بالبورصة. | معايير المحاسبة السوفيتية المعدلة عن طريق وزارة المالية . |
| 9. كيرجستان | نعم | لا | - | معايير المحاسبة بكيرجستان . |
| 10. لاتيفيا | نعم | لا | مطلوبة فقط من الشركات المسجلة بالبورصة . | معايير المحاسبة الدولية المقترحة : |
| 11. ليتوانيا | نعم | لا | مطلوبة فقط عن طريق الشركات المسجلة . | معايير المحاسبة بليتوانيا أو معايير المحاسبة الدولية بالإضافة إلى التوجيهات المحاسبية للاتحاد الأوروبي . |
| 12. مولدوفا | نعم | نعم | - | معايير وطنية متسقة مع معايير المحاسبة الدولية . |
| 13. بولندا | نعم | نعم | قد تستخدم الشركات الأجنبية المسجلة معايير المحاسبة الدولية . | المعايير البولندية ، تستخدم معايير المحاسبة الدولية فقط إذا لم توجد معايير بولندية عن موضوع معين . |
| 14. روسيا | نعم | لا | - | معايير المحاسبة الدولية المقبولة للقوائم |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | المالية الموحدة وبخلاف ذلك تطبق المعايير المحاسبية السوفيتية . |
| 15. ثادزيكستان | لا | لا | - | معايير المحاسبة السوفيتية المعدلة . |
| 16. توركينستان | لا | لا | - | معايير المحاسبة السوفيتية المعدلة . |
| 17. أوكرانيا | نعم | لا | قد تستخدم الشركات الأجنبية المسجلة معايير المحاسبة الدولية أو معايير المحاسبة بأوكرانيا . | مبادئ المحاسبة المقبولة بأوكرانيا والتي تمثل معايير سوفيتية معدلة عن طريق وزارة المالية . |
| 18. أوزبكستان | نعم | نعم | - | مبادئ المحاسبة المقبولة الوطنية والتي تتأسس على معايير المحاسبة الدولية . |

الجنسية هى وجود بنيه أساسية وتوفير تراخيص، وتسهيل تبادل العملة الأجنبية، وجدير بالذكر فأنه يتم الدخول فى مفاوضات مع الحكومة قبل أن تتم عملية الاستحواذ لضمان أن تلك الأمور يتم التعامل معها بكفاءة .

وفى ظل البلاد التى تتحول من نظام الاقتصاد ذو التخطيط المركزى إلى نظام اقتصاد السوق الحر يتعين أن يتم وضع هياكل قانونية ملائمة للاقتصاديات المبنية على السوق . وغالباً ما يكون مطلوباً أحداث تغيرات دستورية مؤسساتية على سبيل المثال أجراء تعديلات بهدف السماح للملكية الخاصة بالعقارات ، كما يتعين أن يتم الاهتمام بمشاكل المحاسبة والتقرير عندما يتم التحول إلى اقتصاد السوق ويتضمن ذلك ما يلى :-

- فترة التحول .
- التضخم .
- التقييم .
- الإفصاح .
- تدريب المحاسبين .

وفيما يلى دراسة موجزة لكل المشاكل المرتبطة بالمحاسبة التقرير المالى.

### 14/5/1 فترة التحول Transition Period

حيث أنه ليس هناك تاريخ لأداء الشركات التى تعمل فى ظل الاقتصاد على أساس السوق ، فمن الصعوبة أن يتم التنبؤ بالأداء المستقبلى لها ، وفى معظم الحالات لا توجد أية قوائم مالية ذات مغزى كما لا توجد اى خبرة تسويقية متخصصة على وجه التأكيد . ولعل أحد الوظائف الهامة الأولى تتمثل فى تطوير مبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة ، وعموماً فأن الاقتصاديات ذات التخطيط المركزى تستخدم نظام محاسبة الأموال المخصصة Fund Accounting System حيث يتمثل تركيز تلك النظرية على تقديم خدمات عامة من عمليات تخصيص الأموال ، إلا أن التحول لاقتصاد السوق يتطلب تغيير النظرة حيث أن الهدف من عملية التقرير المالى أصبحت تتناول عملية التوجه نحو الأرباح، وعلى الرغم من أنه قد يكون هناك ميل نحو نسخ معايير المحاسبة وقواعد المراجعة الخاصة ببلدان أخرى ، إلا أنها قد لا تكون مناسبة تماماً للبلد بسبب وجود عوامل ببيئة مختلفة . ويتعين أن يتم بذل مجهودات كبيرة لضمان أن تلك القواعد المقررة حديثاً للمحاسبة والمراجعة لن تخلق تشويش وارتباك نتيجة للدرجة المرتفعة من تعقدها أو حتى لا يترتب عليها سوء تفسير أو سوء تطبيق أو سوء عرض .

ويمكن القول بأن العنصرين الأساسيين لعملية التحول الناجحة إلى النظام المحاسبى الذى يقوم على اقتصاد السوق هما :-

1- تبنى مجموعة من المعايير الشاملة للمحاسبة والمراجعة .

2- تطوير مهنة المحاسبة .

ان الإطـــار العـــام الفكرى للمحاسبة يعتبر متطلب اساسى لتحديد أهداف الـــتقرير المـــالى وتحديد المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية ، ومن الناحية المـــنطقية فأنـــه يجـــب أن يتم وضع تنظيم محاسبى مستقل لتطوير المعايير المحاســبية ، ويعتـــبر تطويـــر مهنة المحاسبة متطلباً هاما من أجل التطوير والتحسين المستمر والمتصل للمحاسبة من ناحية النظرية والتطبيق .

أن البيانات المحاسبية المستخدمة فى ظل الاقتصاديات المخططة مركزياً ليست موجهة نحو توفير المعلومات عن الأداء فلا شك ، فأن استخدام معدلات إهـــلاك غيـــر واقعية ، ووجود نقص فى مراكز المسئولية والتأكيد على حجم الإنتاج وليس على ربحية بالإضافة إلى نقص عملية المسائلة المحاسبية كل – ذلـــك يجعـــل البيانات المحاسبية غير ذات معنى لعملية اتخاذ القرار، كما أن اســـتخدام عديـــد مـــن المفاهيم مثل التدفقات النقدية المخصومة والعائد على الاســـتثمار عـــند اتخاذ الاستثمار تعتبر غريبة بشكل كبير على المسئولين فى مجال المحاسبة والتمويل فى ظل الاقتصاديات المخططة مركزيا .

## 14/5/2 **التضخم** **Inflation**

لقـــد أصبح التضخم أحد المشكلات الهامة في أجزاء مختلفة من العالم فى أوقـــات زمـــنية مختـــلفة ، وقبل التحول إلى اقتصاد السوق الحر فإن مشاكل التضـــخم لم تكن محل اهتمام رئيسي من قبل بلاد المجموعة الاشتراكية ، أما في ظل اقتصاديات السوق فعندما تنخفض القوة الشرائية لوحدة النقد بشدة من خلال التضخم فإن الأمر يتطلب الانتباه عند إعداد التقارير المالية حتى تكون ذات مغزى لمستخدميها .

### 14/5/3 التقييم Valuation

إن تقييم الأصول في ظل الاقتصاديات المخططة غالباً ما يكون صعباً ، وعادة ما تكون الأصول الثابتة هي الأكثر صعوبة لأغراض التقييم . حيث ليس هناك قيم سوقية مقررة للأراضي والمباني والمعدات والآلات ، في مثل تلك الحالات فإن صافي الربح قد يكون مرشداً في تقدير القيمة السوقية .

**مثال :**

يفترض البيانات التالية التي تمثل أحد الحالات (القيم بوحدات الروبل الروسي) .

| | |
|---|---|
| - صافي الربح | R 12000000 |
| - الأصول المتداولة | R 50000000 |
| - معدل العائد على الأصول المتداولة | %10 |
| - معدل العائد على الأصول الثابتة | %20 |
| - العائد على الأصول المتداولة | (R 50000000 × %10) R 5000000 |
| - العائد على الأصول الثابتة | (R 5000000 – R 12000000) R 7000000 |
| - التكلفة المخصصة على الأصول الثابتة | (%20 ÷ R 7000000) R 35000000 |

هناك مشاكل تقييم أخرى تتعلق بحسابات المدينين والمخزون السلعي ، في حالة حسابات المدينين يجب أن يتم عمل التحليل لتحديد الخسائر المتوقعة من الحسابات غير القابلة للتحصيل ، كما يجب أن يتم عمل مخصص للديون المعدومة ، كما أن طريقة حساب صافي التقييم القابلة للتحقق (الاسترداد) للمخزون قد تؤدي إلى تخفيض قيمة المخزون .

ولأغراض الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة باقتصاديات السوق فإن تبويب الالتزامات يجب أن يتم تغييره ، حيث أن التبويب المعتاد لتلك الالتزامات شاملاً حسابات الدائنين التجارية، والمستحقات والضرائب المستحقة

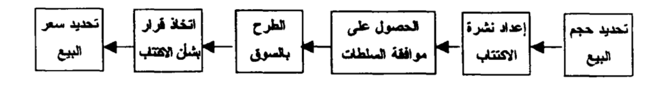
والقــروض طويلة الأجل يجب أن يتم عرضه الميزانية العمومية . وبنود مثل الــتزامات المعــاش والالــتزامات الأخرى المقدرة والخسائر المحتملة تمثل عناصر هامة أيضا في الالتزامات بالميزانية العمومية .

## 14/5/4 الإفصاح Disclosure

عــند طــرح أسهم رأس المال للاكتتاب العام أو عرض الأوراق المالية الأخــرى للــبيع للجمهور في ظل الاقتصاد الموجه على أساس السوق ، من الضــروري أن يتم الإفصاح عن المعلومات المطلوبة عن طريق المستخدمين لأغراض اتخاذ القرار الرشيد ، يوضح شكل رقم (14/4) الخطوات الرئيسية عند طرح الأسهم للجمهور عند الاكتتاب العام .

**شكل رقم (14/4)**

**الخطوات الرئيسية عند طرح أسهم رأس المال في اكتتاب عام**




يحــتاج المستثمرون المحتملون معلومات عن المخاطر والعوائد المرتبطة بالأوراق المالية ، وفي ظل الاقتصاد المعتمد على السوق يكون مطلوبا أن يتم عرض قوائم مالية مراجعة للشركة وتقديمها للمستخدمين ، يفترض المستخدمون أن تلك القوائم المالية المراجعة تعرض بعدالة في كافة النواحي المركز المالي ونــتائج أعمال الشركة طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما . تتضمن نشرة الاكتتاب **Prospectus** خلفية عن التاريخ السابق لمصدر الأسهم ، وقوائم مالية مراجعة مقارنة بالإضافة إلى معلومات تقديريــة **Performa Information** ،

وتعتــبر تــلك المعلومات ضرورية للمستثمرين عند تكوين الرأي عن العوائد المســتقبلية المتوقعة والمخاطر المرتبطة بالاستثمار . وبوجه عام لا يوجد أي نظــام للإفصاح في ظل الاقتصاديات المخططة مركزيا حيث أن طرح أسهم راس المال للاكتتاب العام للجمهور غير موجود من الأساس.

### 14/5/5 تدريب المحاسبين المهنيين Training of Accounting Personnel

فــي ظل نظم المحاسبة الاشتراكية فإن وظيفة المحاسبة تقتصر في أغلب الأحيــان على إمساك الدفاتر ، ويتطلب التحول إلى اقتصاديات السوق أن يتم إعادة تدريب هؤلاء المحاسبين المهنيين حتى يمكن لهم الحصول على معرفة بــنظرية المحاسبة لفهم الافتراضات والمفاهيم المحاسبية القائمة ، على سبيل المثال مفاهيم الوحدة المحاسبية والدورية والأهمية النسبية والمقابلة والإفصاح الكــامل بالإضافة إلى الاعتراف بالإيراد . وتعتبر الأعراف القائمة المرتبطة بالحيطة والحذر والأهمية النسبية من الأهمية بمكان أن يتم فهمها .

يجب أن يتم النظر إلى المحاسبة على أنها نظام معلومات يوفر معلومات ملائمــة وفــي توقيــت ملائم لعملية اتخاذ القرار . ويتطلب ذلك توجيه جديد بالكامل للمحاسبين في مجموعة البلاد الشرقية .

وبجــانب الافتراضــات والأعــراف المحاسبية ، فإن أهمية وجود هيكل لــلرقابة الداخــلية ومكوناتــه الأساسية يجب أن يتم فهمها أيضاً ، إن وظيفة المــراجعة الداخــلية (المرتــبطة بهيكل الرقابة الداخلية) تعتبر ظاهرة جديدة للمحاســبين في تلك البلدان ، إن أساسيات الاقتصاد على أساس السوق تحتاج أن يــتم تعــلمها لجعــل المحاسبة وفقاً لنظام السوق ذات مغزى للمتدربين . ويتطــلب ذلك أن يكون القائم بالتعليم على معرفة بالنظم المحاسبية سواء في ظل اقتصاديات التخطيط المركزي أو اقتصاديات السوق الحر .



# فهرس



الأستاذ الدكتور / أمين السيد أحمد لطفي

**التدرج العلمي :**

حاصل على بكالوريوس التجارة شعبة المحاسبة من كلية التجارة ـ جامعة القاهرة عام 1987

حاصل على ماجيستير المحاسبة من كلية التجارة ـ جامعة القاهرة عام 1986

حاصل على دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة من كلية التجارة ـ جامعة القاهرة عام 1989

**التدرج الوظيفي**

معيد بقسم المحاسبة بكلية تجارة بنى سويف ـ جامعة القاهرة 1978/12/31 حتى 1986/1/30

مدرس مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة بنى سويف ـ جامعة القاهرة 1986/1/31 حتى 1989/11/28

مدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة بنى سويف ـ جامعة القاهرة1989/11/29 حتى1994/4/26

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية التجارة بنى سويف ـ جامعة القاهرة 1994/4/27

أستاذ بقسم المحاسبة بكلية التجارة بنى سويف ـ جامعة القاهرة 2001/3/28

رئيس تحرير مجلة الدراسات المالية والتجارية بالكلية

رئيس مجلس قسم المحاسبة

**الجمعيات العلمية :**

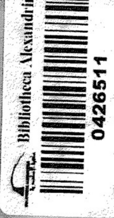
رئيس مجلس ادارة جمعية الاستشارات المصرية ـ عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ـ زميل جمعية الضرائب المصريه ـ عضو الجمعية المصرية للأوراق المالية ـ زميل جمعية المالية العامة والضرائب ـ عضو مجلس المحاسبين والمراجعين العرب

**الابحاث العلمية والمؤلفات**

للمؤلف أكثر من تسعة عشر بحث علمى كما له اكثر من خمسون مؤلف منهم على سبيل المثال لا الحصر المراجعة المتقدمة . الضريبة على ارباح شركات الاستثمار . المحاسبة عن ضرائب المبيعات بين النظرية والتطبيق . المراجعة فى ضوء المعايير الدولية . المعايير الدولية للمراجعة وايضاحات تطبيقاتها جزء أول وثانى . مراجعة القوائم المالية والتحليل المالى الاساسى للاستثمار فى الاوراق المالية الاصول المنهجية الحديثة لدراسات الجدوى المالية للاستثمار . الفحص الضريبى والمنازعات الضريبية فى محاسبة وربط الضريبة الموحدة . المراجعة باستخدام التحليل الكمى ونظم دعم القرار المراجعة فى ظل عالم متغير

## هذا المرجع

هذا المرجع يركز على دراسة المحاسبة الدولية International Accounting Issues من منظور المستخدمين والمعدين Users and Preparers Perspective والمرتبطة بالإقتصاد العالمى Global Economy ومعاملات الشركات المتعددة الجنسية Multinationals وفروعها الأجنبية وشركاتها التابعة وتحقيقا للهدف من ذلك المرجع فقد تم تقسيمه الى اربعة عشر فصلا فيتناول الفصل الأول الاطار العام للمحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية والفصل الثانى يتناول المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية ويتناول الفصل الثالث موضوع ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية والفصل الرابع يتناول موضوع المحاسبة الدولية عن تغيرات الأسعار اما الفصل ال... موضوع الآثار الثقافية والبيئية على المحاسبة الدولية والفصل السادس يتناول موضوع الشفافية ... المحاسبة الدولية والفصل السابع قد اهتم بدراسة التباين والتوافق فى الإفصاحات عالمية ... يستعرض دور لجنة معايير المحاسبة الدولية والتاسع يركز على دراسة التحليل المالي الدولي والعا... التخطيط الاستراتيجى والرقابة على المستوى الدولي والحادى عشر فقد غطى عملية إعداد الموازنات ... التكلفة على المستوى الدولي اما الفصل الثانى عشر فقد تناول موضوع تسعير التحويلات الدولية ... تناول المحاسبة الضريبية الدولية والفصل الرابع عشر ناقش المحاسبة الدولية فى الدول النامية






الدار الجامعية
٨٤ شارع زكريا غنيم
الابراهيمية - الاسكندرية ج.م.ع
ت/فاكس : ٥٩٠٧٤٦٦ - ٥٩١٧٨٨٢/ ٠٣ / ٢+